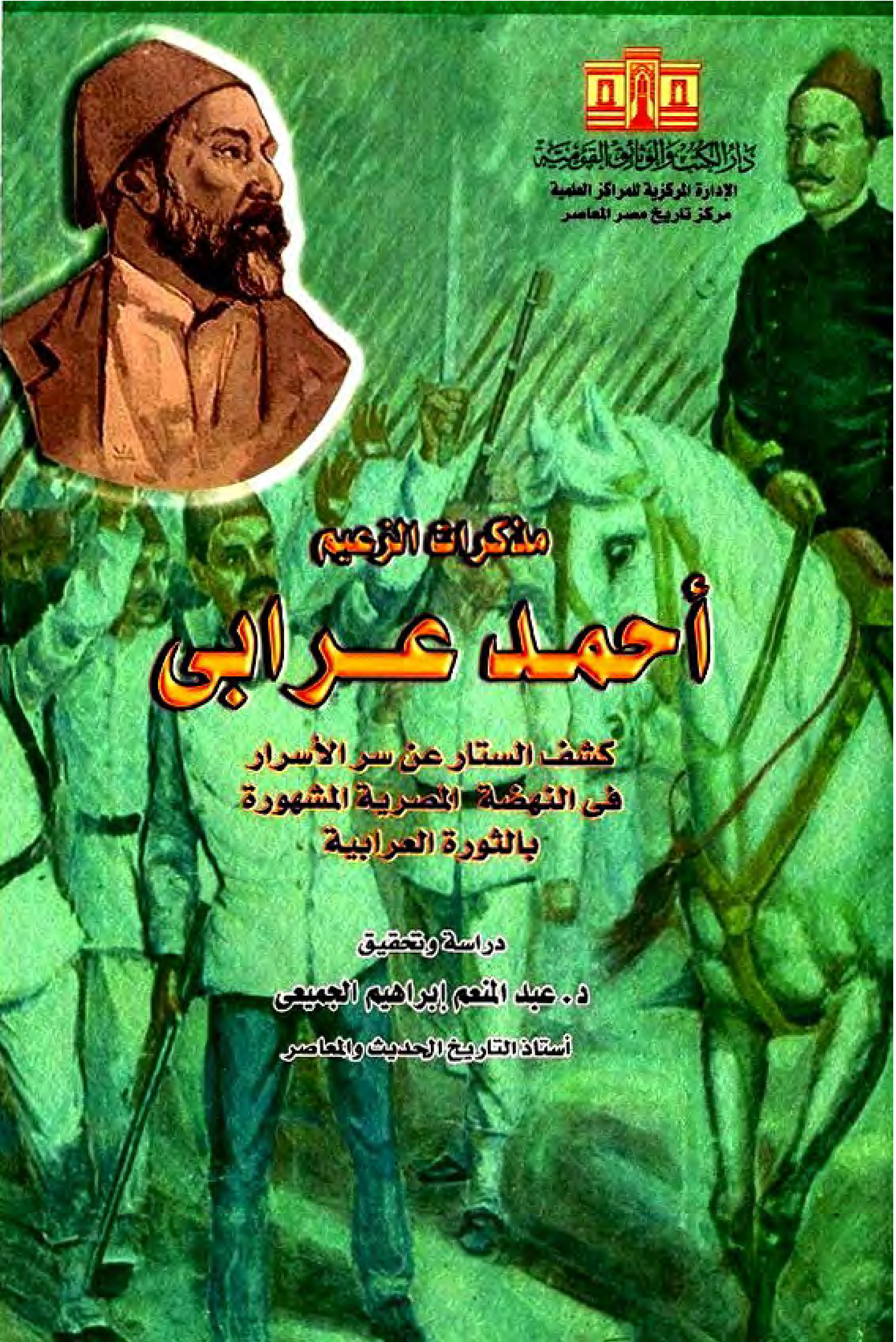
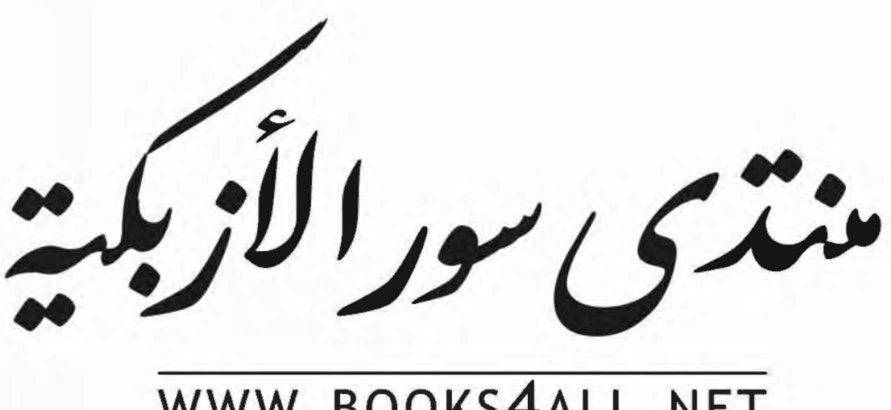

دار الكتب والوثائق القومية
الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر
مذكرات الزعيم
أحمد عرابى
كشف الستار عن سر الأسرار
فى النهضة المصرية المشهورة
بالثورة العرابية
دراسة وتحقيق
د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر


منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET



الإدارة المركزية للمراكز العلمية
مركز تاريخ مصر المعاصر

مذكرات الزعيم أحمد عرابى

«كشف الستار عن سر الأسرار»
فى النهضة المصرية المشهورة
بالثورة العرابية

دراسة وتحقيق

إعداد
د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

المجلد الأول

مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة
(١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م)

الهيئة العامة
لدار الكتب والوثائق القومية

رئيس مجلس الإدارة
أ. د. محمد صابر عرب

الجميعى ، عبد المنعم إبراهيم.
مذكرات الزعيم أحمد عرابى: كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية: دراسة وتحقيق/ إعداد عبد المنعم إبراهيم الجميعى .- القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، مركز تاريخ مصر المعاصر، 2005.
مج 1 : ايض : 28 سم.
يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية.
تدمك x - 0559 - 18 - 977

٩٥٣,٠٣٥٢

إخراج وطباعة:
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة.

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٠٠٥/٢٤١٥

I.S.B.N. 977 - 18 - 0559 - x

مذكرات
الزعيم أحمد عرابى
«كشف الستار عن سر الأسرار»

مقدمة تحليلية

للدكتور عبدالمنعم إبراهيم الجميعى

أهمية المذكرات كمصدر للبحث التاريخى :

تعد المذ كرات السياسية من أهم مصادر البحث التاريخى وهى تلى الوثائق فى الأهمية . والمذكرات السياسية يكتبها أشخاص لعبوا أدوارا بارزة على مسرح الحياة السياسية يسجلون فيها تجاربهم ، وانفعالهم مع الأحداث والشخصيات المعاصرة لهم .

وغالبا ما تكشف المذكرات عن خبايا أصحابها فقد يتسرب من خلالها بعض الأسرار التى لم تعرف من قبل ــ ومثل تلك الأسرار يحرص الانسان على كتمانها ــ مثلما حدث فى مذكرات "محمد فريد" و "سعد زغلول" . غير أن ما يؤخذ على تلك المذكرات رغبة كتابها فى تمجيد الذات أو سيطرة اتجاه سياسى معين على فكر كتابها ، مما يصعب معه تسجيل الأحداث والوقائع بحياد بعيد عن الهوى لدرجة أن الباحث أحيانا يقرأ مذكرات لشخص معين ، وأخرى لشخص آخر عن حوادث مماثلة ذات صلة بأشخاص تناولتهم تلك المذكرات بالحديث فيجد تضاربا حول ما يتعلق بتلك الحوادث أو بعضها ولعل ما صدر من مذكرات سياسية فى الفترة الأخيرة فى مصر أقوى دليل على ذلك .

ويحرص المؤرخون والباحثون على فحص هذه المذكرات وإخضاعها للنقد التاريخى ومقارنتها بغيرها وربطها بمجمل السياق التاريخى لعصرها لبيان عناصر اتفاقها مع الوقائع التاريخية الصحيحة ، وما يمكن قبوله أو رفضه فكلما كان أسلوب المذكرات أقرب إلى الواقع كلما كان أكثر قابلية للاعتراف به .

وتعد المذكرات الشخصية التى تكتب بشكل يومى من أكثر المذكرات إمتاعا من الناحية الفنية لكونها تلقائية ، وبعيدة عن قيود المكاتبات الرسمية ، وأكثر قربا واتصالا بالأحداث التى تصفها ولكونها بنت ساعتها ، أو بنت يومها تسجل أحداث النفس البشرية بدقائقها وصغائرها من خلال النظرة الذاتية .

ومن المذكرات المهمة التى ينطبق عليها وصف المذكرات السياسية اليومية «مذكرات محمد فريد» التى سجل فيها بعض الأحداث اليومية التى مرت به ، وكذلك

مذكرات «سعد زغلول» التى ذكر فيها الكثير من الحوادث بتفاصيلها الدقيقة[1] فقدم لنا بذلك مادة علمية مهمة فى كتابة «تاريخ مصر الحديث» .

موقع مخطوط عرابى بين المذكرات السياسية :

والجدير بالذكر أن الكثير مما وصف بأنه مذكرات هو فى الواقع أقرب إلى التقارير منه إلى المذكرات . فشرط المذكرات أنها تصور الحادث فى يوم وقوعه ، أو الرأى عند تكوينه .

وبذلك تكون المادة العلمية التى تتضمنها أشبه بالمادة الخام التى تحتاج إلى تحليل ، وتوضيح ، واستنتاج ، وهو عمل المؤرخين من بعده . أما إذا استعاد الكاتب ذكريات الحادث بعد وقوعه بفترة طويلة ، فانه يفعل ذلك متأثرا بحالته ، وبمزاجه النفسى وقت الكتابة ، ومتأثرا بكل النتائج التى ترتبت على ذلك الحادث أو هذا الرأى[2] . وذلك يصعب أن نطلق عليه كلمة مذكرات بل هو أقرب إلى الخواطر أو الذكريات الكامنة داخل صاحبها والتى يمكن أن يكون قد مزجها بوجهة نظره الخاصة لتوحى باتجاه معين هو فى أغلب الأحوال اتجاهه السياسى الذى يعتنقه وقد ظهر هذا اللون الجديد من الكتابة التى يمكن ان نطلق عليها اسم التقارير أو الذكريات «وليس المذكرات» فى أعقاب قيام الثورة العرابية[3] . ويدخل فى ذلك النطاق كتاب «كشف الستار عن سر الأسرار» الذى كتبه «أحمد عرابى» بعد مضى ربع قرن على وقوع أحداث الثورة العرابية . فمن الواضح انه كون رأيا له فى الأحداث ثم بدأ يكتب ما يعبر عن ذلك الرأى .

---

(١) انظر : مذكرات سعد زغلول ج ١ ، تحقيق د . عبد العظيم رمضان ، ص ٢٣ .

(٢) محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١ ، ص ١٢ .

(٣) إن استخدام كلمة ثورة لم يكن معروفا بالمعنى الذى نفهمه الآن . بل حتى وقت متأخر جدا لم تستخدم كلمة ثورة فى القاموس السياسى العربى فالثورة الفرنسية مثلا كان يعبر عنها بـ «فتنةَ» أو «قومة» يضاف إلى ذلك أنه على الرغم من حدوث ثورة ١٨٣٠ التى عزل فيها شارل العاشر ، والتى شاهدها رفاعة الطهطاوى أثناء وجوده هناك فانه لم يستخدم كلمة ثورة فى كتابه «تلخيص الإبريز» واستمرت الأمور على هذا المنوال فلم يصف أحد حركة عرابى بأنها ثورة إلا فى عام ١٨٩٦ وبعد أن بدأت الألفاظ السياسية تستقر بحكم انتشار الصحافة وبعد أن نشر الأستاذ مرقص حنا كتابه المسمى «نظام الحكومة المصرية» ففى الجزء الثانى من كتاب اسماعيل سر هنك المسمى «حقائق الأخبار عن دول البحار» الذى نشره فى عام ١٨٩٦ نجده يعنون الفصل التاسع عشر بعنوان «أسباب ومقدمات الثورة العرابية» وحول المصطلحات السياسية فى اللغة العربية . انظر ما كتبه محمد شفيق غربال فى مؤتمر مجمع اللغة العربية ، الدورة السادسة والعشرون ٥٩ ـ ١٩٦٠ ص ١٩٥ ـ ٢٠٢ .

والجدير بالذكر أن عرابى عندما كتب مؤلفه المسمى «كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية»[١] لم يذكر أنه مذكرات بل ذكر أنه ألف كتابا يهتدى به الناس إلى الحقيقة[٢] .

وهذا اللون الجديد من الكتابة التاريخية استخدمه العديد من رجالات الثورة لإيضاح وجهة نظرهم من الأحداث مما أفاد إلى حد كبير فى تفهم أحداث هذه الثورة ، فى تنمية الوعى القومى لدى المصريين ، وإنعاش حركة التأليف التاريخى بوجه عام .

وترجع أهمية هذا اللون من الكتابة التاريخية إلى أن كتابها كانوا من قادة هذه الثورة الذين شاركوا فى أحداثها ، وكانوا شهودا على وقائعها ، وإلى أنها احتوت على تصحيح بعض الوقائع ، وذكر الكثير من الأسرار التى عرضوها من وجهة نظرهم الخاصة فإلى جانب ما كتبه عرابى زعيم هذه الثورة ، ومفجر أحداثها كتب محمود فهمى المهندس وزير الأشغال أثناء الثورة[٣] «البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الأوائل والأواخر[٤] كما كتب أيضا ذكرياته بعنوان «أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العرابية»[٥] وكتب عبد الله النديم ذكرياته وخواطره تحت عنوان «كان ويكون»[٦] التى روى فيها بعض أحداث الثورة ، وأحواله فى فترة الاختفاء . وكتب الشيخ محمد عبده «تاريخ أسباب الثورة العرابية»[٧] الذى تعرض فيه للثورة ورجالها .

وهذه المؤلفات فى مجملها كتبت بعد هزيمة الثورة العرابية وتحامل بعض أصحابها فيها على عرابى[٨] .

---

(١) فرغ عرابى من كتابة مخطوطه فى ٢٦ يوليو فى عام ١٩١٠ .
(٢) انظر : مقدمة المخطوط ، ج ١ ، ص ٢ .
(٣) تولى نظارة الأشغال العمومية فى عهد وزارة محمود سامى البارودى .
(٤) طبع فى مطبعة بولاق بالقاهرة ، عام ١٣١٢ هـ ، (١٨٩٤م) .
(٥) مخطوط بدار الوثائق بكورنيش النيل بالقاهرة .
(٦) نشر الدكتور محمد أحمد خلف الله الجزء الثالث منه تحت عنوان «عبد الله النديم» ومذكراته السياسية فى عام١٩٥٦ . كما قمنا بتحقيق الجزء الأول منه ودراسته ، وطبعته دار الكتب فى عام ١٩٩٥ .
(٧) نشر محمد رشيد رضا هذا الكتاب ضمن كتابة تاريخ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، ج١ ، ص١٥٩ وما بعدها .
(٨) تحامل محمود فهمى على عرابى ووجهه إليه العديد من التهم الباطلة انظر البحر الزاخر ، ص ٢٣٧ ، كما تحامل عليه محمد عبده ووصفه بأنه لم يكن أهلا للقيادة . انظر تاريخ الاستاذ الإمام ، ج ١ .

وعلى أى حال فان هذا الفن الجديد من الكتابة التاريخية جاء نتيجة لمعرفة المصريين للسياسة بمعناها الصحيح ، واشتراكهم فى أحداثها ، واضطلاعهم بمسئوليات الحكم أو قيادة الرأى العام لأول مرة(١) .

ومع أن العديد من المؤرخين والباحثين يعطون هذه الكتابات أهمية خاصة ويضعونها فى مقدمة قائمة مصادرهم خاصة وأن كتابها أدوا أدوارا هامة على مسرح الأحداث ، وسجلوا بأعمالهم صفحات مؤثرة فى تاريخ الحديث والمعاصر . فينبغى ان نذكر أن هؤلاء كتبوا أوراقهم من زاوية تجاربهم ، واتجاهاتهم ، وسجلوا الأحداث والوقائع بالشكل الذى يتناسب مع هذه الاتجاهات والتجارب ، دون النظر إلى الموضوعية والحياد الذى يتوائم مع الكتابة التاريخية ، ومن هنا فان هذه الكتابات ينبغى فحصها بأدق موازين المنهج التاريخى ، ومقارنتها بمثيلاتها من الكتابات المعاصرة قبل استخدامها فى كتابة التاريخ ، وتفسير احداثه ، خاصة وأن وثائق تاريخ الثورة العرابية قد أزيل عنها الستار منذ زمن ، وأنها متاحة للباحثين ، كما أن المؤلفات العربية والأجنبية التى كتبت عن هذه الثورة متعددة ، وتحمل وجهات نظر مختلفة بعضها مؤيد ، والآخر معارض للثورة . وأنه يمكن عن طريق هذه الوثائق وتلك المؤلفات تحقيق وايضاح ما تركه عرابى عمدا أو بدون قصد ، واستكمال الصورة التى تقربها إلى حقيقة هذه الثورة وأهدافها . وهذا ما حاولنا أن نفعله .

نعود إلى عنوان الكتاب الى نعرض له وهو «كشف الستار عن سر الأسرار» فنقول أنه عنوان ضخم ومثير ، وكأن عرابى يريد أن يكشف للناس الأسرار التى لا يعرفها أحد إلا هو .

والحقيقة أن اسم الكتاب غير مطابق لمسماه ، وموضوعاته لا توافق معناه خاصة وأن من يتفحصه بشكل دقيق لا يجد أنه كشف ستارا عن شىء غير معروف ، ولا أفشى أسرارا فى موضوعات لا يعرفها أحد بل أن معظم معلومات كتابه هذا كان قد استمدها من كتاب الصحفى السورى المعروف «سليم خليل النقاش»(٢) المسمى «مصر للمصريين» والذى كتبه قبل ربع قرن من تأليف عرابى لكتابه هذا(٣) .

(١) جمال الدين الشيال : التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر ، ص ٢١٦ .

(٢) توفى فى عام ١٨٨٤م ، وكان سليم النقاش اديبا صحفيا ، وقد جاء إلى الاسكندرية وتعاون مع صديقه أديب اسحاق على تحرير جرائده مثل المحروسة والعصر الجديد والتجارة وقد شاهد احداث الثورة العرابية بنفسه وأرخ لها فى مؤلفه مصر للمصريين . التفاصيل انظر : جمال الدين الشيال : مرجع سابق ، ١٨٢ ــ ١٨٤ .

(٣) كتب عرابى مخطوطه بعد عودته من المنفى ، ولعل ذلك ما يدعو إلى ضرورة تمحيص المعلومات الواردة به .

وربما الذى دفع عرابى إلى اختيار هذا الاسم هو طبيعته العسكرية التى تتوخى دائما السرية والكتمان حتى فى أبسط الأمور .

وصف المخطوط :

وأوراق عرابى المكونة من ٧١٣ صفحة من القطع الكبير وتضم كل صفحة حوالى ٣٤ سطرا وكل سطر يشمل حوالى ١٦ كلمة والمقسمة إلى جزئين[١] ، والمحفوظة أصولها فى دار الوثائق القومية بكورنيش النيل بالقاهرة[٢] تغطى فترة طويلة ومهمة من تاريخ مصر الحديث حيث تتطرق إلى عهود أربعة حكام من أسرة محمد على هم «سعيد باشا» ، و «إسماعيل باشا» ، و «الخديو توفيق» ، و «الخديو عباس الثانى» .

وقد قسم عرابى هذه الأوراق فى بعض الأحيان إلى أبواب عديدة ، وقسم كل باب إلى عدة فصول[٣] . وأغلب الفصول ذات صفحات قليلة . فعلى سبيل المثال يتكون الباب الأول من ثمانية فصول ، ولا تزيد عدد صفحات هذه الفصول جميعها عن ثمان صفحات ونصف صفحة أى يمعدل صفحة لكل فصل ، وهو طابع غالب على مصنفى الكتب الدينية ، ويبدو أن تأثر عرابى بثقافته الدينية قد دفعه إلى إتباع ذلك النمط من الكتابة ، كما يظهر هذا واضحا فى عدة أمور مثل كتابته لكلمة «الصلاة» بالواو (الصلوة) كما هو فى خط المصحف .

ومما يؤخذ على هذا المخطوط أن عرابى لم يضع له خطة محددة قبل كتابته بل كان يكتب كل ما يرد فى ذهنه من موضوعات على سبيل تداعى الذاكرة ، وإذا غابت عنه بعض المعلومات فى موضوع معين ، وتذكرها بعد كتابته لموضوع آخر فانه يكتبها فى صفحات أخرى متباعدة عن الموضوع الأصلى ثم يشير إلى ذلك استكمالا لعناصر

---

(١) يتوقف الجزء الأول عند صفحة ٢٦٧ ويستمر الجزء الثانى حتى ص ٧١٣ .

(٢) دون عرابى كتابه عن الثورة فى ثلاث كراسات كبيرة تكلم فيها عن حوادث الثورة جميعها ، وقد حرص على كتابة ثلاث صور منها احداها اهديت لدار الكتب المصرية ثم انتقلت إلى دار الوثائق ، وهذه النسخة هى التى أتيح للباحثين الاطلاع عليها ، والثانية والثالثة كانت لدى أولاده وهى صورة طبق الأصل من النسخة الأولى ، وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ قام أحد ابناء عرابى باهداء مذكرات والده إلى اللواء محمد نجيب . ثم قامت دار الهلال بنشر اجزاء منها مع تصديرها بمقدمة للواء محمد نجيب . انظر محمود الخفيف : احمد عرابى الزعيم المفترى عليه ، ج ٢ القاهرة دار الهلال ، ١٩٧١ ، ص ٣٥٨ .

(٣) توقف عرابى عند نهاية الباب الخامس عن ترتيب الأبواب والفصول وان كان قد وضع كلمة فصل فوق بعض العناوين دون أن يحدد رقمه . وحرصا على استقامة نظام المخطوط فقد قمنا بترقيم الأبواب والفصول التى تركها عرابى .

الموضوع الذى تركه والأمثلة على ذلك متعددة نذكر منها أن عرابى طلب نقل الجزء الخاص بالضرائب الظالمة من ص ٧١ ووضع موضوع لجنة التصفية الموجود فى ص ٩٥ مكانها حيث أنه استكمالا لما سبق كتابته . كما أنه طلب وضع فصل الدسائس التى حدثت عقب حادث قصر النيل الموجود فى ص ١٣٨ إلى ص ١٠٨ مكان قانون القواعد الأساسية فى النظامات العسكرية وتم نقل الأمر الخديو بالعفو عن بعض من ارتكب جنح سياسية أثناء الثورة من ص ٦٥٦ إلى ص ٦٥٤ وهكذا .

وحتى تتسق صورة هذه الدراسة وتتكامل فقد سايرنا رأى عرابى ، وقمنا بنقل الصفحات التى حددها إلى أماكنها المناسبة .

والمتصفح لما كتبه عرابى يتضح له أن عرابيا لم يكتب مخطوطه كله بخط يده بل اسهمت فى كتابته أكثر من يد اختلفت فى خطها رداءه وحسنا خاصة الأجزاء الأخيرة منه مما أفقد بعض الموضوعات تناغمها مع البعض الآخر وأدى إلى تداخل بعض الحوادث فى بعضها البعض .

نماذج من مخطوط عرابى

والتى يتضح منها أنه كتب بخطوط مختلفة ولم تكن كلها بخط عرابى

كتاب

كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة

المصرية المشهورة بالثورة العرابية (١)

عام ١٢٩٨ و ١٢٩٩ هجرية

الموافق ١٨٨١ و ١٨٨٢ ميلادية

(١) لمؤلفه وناسج برده زعيم قومه ويعسوب شعبه

ومدير حركات النهضة المذكورة بناقب فكره السيد

احمد عرابى الحسينى المصرى كاسر قرون الاستبداد

بقوة بأسه ومزيل دولة الاستعباد بثبات

جأشه انتصارا للحق وانتشارا

للعدل والحرية وانتشالا

لأمته من وهدة الذل والهوان

وتسوية الخلاف بين النظار والنواب على ... [illegible]
[illegible]
[illegible]

وكان المستر كارترايت لا يرسل من الاسكندرية كتابا ولا يبعث برسالة برقية
الى الاستانة او الى لوندرة من غير ان يضمنها ~~[illegible]~~
ويشرح فيها حالة الخوف والاضطراب الحاصلين في البلاد . وفي السادس
والعشرين من شهر يونيو ارسل الى اللورد غرنفيل من مثله
واشد وهذا تعريبه
سيدي اللورد
ارسلت اليوم الى اللورد دفرين بالاستانة تلغرافا ثانيا بينت فيه

اخبارا كاذبة
من شأنها [illegible]
حالة الخوف
والاضطراب
في البلاد المصرية
[illegible]

[illegible]
[illegible]
[illegible]
وبعد [illegible] كانه طلبنا الخديوي قبل سفره الى
بالمحافظة على الامن والراحة العمومية وانه نذهب الى جميع
البنادر [illegible]
[illegible]
[illegible] لهجيع الاوامر
والنظر [illegible]
[illegible] على عهدنا الذي اخذناه على عاتقنا وكذلك

... ما ذكر في صحيفة ٩٥
... ١٨٨٢ الى رفض صحيفة ٩٨

نماذج من مخطوط عرابى

يوم الثلاثاء الواقع في ١١ ربيع اول سنة ١٢٩٩ اعاد مجلس النواب الى اللائحة
الاساسية بافادة ما ابداه وكيلا الدولتين فرانسا وانكلترا من انه لا يجوز
لمجلس النواب في تقرير الميزانية ولكنهما مع ذلك يقبلان المداولة في هذه المسألة
بشرط ان يستقر الاتفاق بين النواب والحكومة على سائر بنود اللائحة
وبناء على ذلك طلبت الحكومة من النواب ان يصدقوا على اللائحة كما عدلها
مجلس النظار وان يتركوا البند المتعلق بالميزانية وان يبدي النواب رأيهم النهائي
في امر الميزانية لتتخذ الحكومة اساسا للمخابرة مع الدولتين
فلما وصلت هذه الافادة مع اللائحة الى النواب اجتمعوا في منزل سلطان باشا
رئيس المجلس المذكور فقضوا عدة ساعات في التداول والتشاور وقرروا اخيرا عدم قبول
افادة الحكومة المذكورة

وفي سنة ١٨٩١ زارنا صديقنا الفاضل السير توماس ليبتن فوجدنا في حالة
ضعف شديد من تأثير الرطوبة والحرارة الشديدتين الملازمتين لنا في مدينة كولومبو
فتكرم علينا بالتوجه الى مزارعه في البلاد العالية لطيب هوائها وحسن منظرها
على نفقته بصفة ضيوف له فشكرناه على ذلك ثم انه عين معنا [illegible] وكيله ثم المستر [illegible]
والمستر (بيوكنن) ليرافقنا الى مزارعه [illegible] فقمنا من كولومبو ومعنا
اهلينا على باشا فهمي [illegible] بطريق السكة الحديد الى كندي ومنها
الى (نوارايليه) [illegible] ميل وهي آخر محطة للسكة الحديد ثم ركبنا عربات الخيل
وصعدنا الى سطح الجبل [illegible] (كراند اوتيل) وهو على ارتفاع
[illegible] ٧ قدم فوق سطح البحر وهناك بلدة عامرة يوجد فيها كل شيء وبركة عظيمة
طولها ميلين وعرضها ربع ميل وعليها بوابات محكمة تصرف ما زاد من الماء [illegible]
من السيل الى الوديان [illegible] بترتيب هندسي متقن
ولما علم المسلمون بقدومنا حضروا لزيارتنا والاحتفال بنا فشكرناهم [illegible]

والمعتقد لمجلس النظار [illegible]
بحضور الخديوي [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
شديدة الحرارة [illegible]

(١٨٨)

المادة الخامسة والعشرون مشروع كل لائحة او قانون يوضع على
المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من اعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة
ان تطلب من الحكومة اجراء ما يجب تغييره في المشروع الذي تكلفت بنظره

نبذة عن صاحب المخطوط

أرجع عرابى نسبه إلى الحسين بن على سبط الرسول عليه السلام ، كما أرجع شجرة أسرته إلى أصول عربية وفدت إلى مصر فذكر أن والده محمد عرابى من ذرية السيد صالح البلاسى[١] البطائحى الذى وفد من العراق إلى مصر ، والذى ينتمى إلى سلالة الإمام الحسين ، أما والدته فهى من سلالة السيد أحمد الرفاعى أحد أولياء الله الصالحين .

وبالنسبة لنشأة عرابى وتعليمه فقد ولد فى قرية «هرية رزنة» بمديرية الشرقية ، فى الحادى والثلاثين من مارس ١٨٤١ ودخل كتاب القرية ، فحفظ ما تيسر به من القرآن الكريم ، كما تعلم مبادئ القراءة والكتابة ، والحساب ، على يد ميخائيل غطاس صراف القرية . وعندما بلغ عرابى سن الثامنة ذهب لاتمام تعليمه بالأزهر ، حيث مكث فيه أربع سنوات[٢] عاد بعدها إلى قريته ، دون أن يذكر الأسباب وفى أعقاب ذلك تم التحاق عرابى بسلك العسكرية فى السادس من ديسمبر ١٨٥٤[٣] ، بعد أن أمر سعيد باشا بانتظام أولاد العمد والمشايخ فى سلك الجندية ، وترقيتهم إلى رتبة الضباط من تحت السلاح . وخلال ذلك كان الضباط الأتراك والشراكسة[٤] ينظرون إلي المصريين جميعا نظرة احتقار وازدراء ، على حين كان عرابى ينظر إلى مصريته نظرة الفخر وبذلك كان أول فلاح مصرى ينطق بحق مصر ، وتتمثل فى حركته الروح القومية المصرية لدرجة أن تعلقت به الآمال .

ولما كان سعيد باشا محبا لتقدم المصريين ، فقد ارتقى فى عهده الكثيرين منهم إلى المراتب العسكرية العالية ومنهم عرابى فقد وصل عرابى من رتبه جاويش إلى رتبة

---

(١) ينسب إلى بلاس وهى قرية صغيرة ببطائح العراق ، أنظر المخطوط ج ١ ، ص ٣ .

(٢) يذكر الزركلى أن عرابى جاور فى الأزهر سنتين فقط . انظر الاعلام : المجلد الأول ، ص ١٦٨ .

(٣) كان انتظام عرابى فى سلك العسكرية بناء على رغبة شديدة منه . وقد عبر عن ذلك بقوله «كنت أحب العسكرية فى صغرى ، وأفرح عند رؤية الجهادى مارا عليّ . ولم يزل هذا الحب يكبر عندى حتى انتظمت فى سلك العسكرية» انظر دار الوثائق : محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٣ / د / ٥ . على حين يذكر سليم النقاش أن عرابى دخل سلك العسكرية جبرا انظر مصر للمصريين ، ج ٤ ، ص ٨٢ .

(٤) الشراكسة من العنصر القوقازى الأبيض ، وأصلهم من بلاد القوقاز وقد وفدوا إلى مصر منذ عصر الدولة الطولونية ، وعلا نجمهم بعد الفتح العثمانى لمصر ١٥١٧ واستمر فى عهد محمد على واسرته . انظر : راسم رشدى : مصر والشراكسة ، ص ٣٤ وما بعدها .

قائمقام فى أقل من أربع سنوات حيث رقى بعد سنتين إلى رتبة ملازم ثان ثم إلى رتبة ملازم أول فيوزباشى فى نفس السنة وكان عمره وقتئذ السابعة عشر ، ولم يمر عامان بعد ذلك حتى وصل إلى رتبة قائمقام بك آلاى وهى رتبة لم يصل إليها أحدا من المصريين قبله[١] .

وبعد أن تولى إسماعيل باشا اريكة الخديوية ، انقلبت أمور عرابى رأسا على عقب ، خاصة وأن اسماعيل كان يميز الضباط الشراكسة والترك ، ويفضلهم على المصريين فى الترقيات ، رغم ما ظهر منهم من عدم الكفاية والجهل والعجز . لدرجة أنه رقى خسرو باشا إلى مرتبة اللواء ، وجعله رئيسا على عرابى[٢] لكونه شركسيا ، وليس لقدراته أو معلوماته العسكرية ، ولما كان خسرو باشا يحنق على الضباط الوطنيين ، فقد ظل يكيد لعرابى ويلفق التهم له ، حتى تم رفته من الخدمة العسكرية . وظل عرابى مبعدا عن وظيفته حوالى ثلاث سنوات إلى أن عفا الخديوى عنه ، بعد وساطة رجل مغربى لديه ، وخلال ذلك أحيل عرابى إلى الأعمال المدنية ، فعمل فى وظيفة ملاحظة بناء القناطر وحماية الجسور ، وعلى الرغم من جهوده فيها فقد أحيل إلى التقاعد دون معاش لحين ظهور خدمة أخرى . وخلال الاستعداد للحملة الحبشية أعيد عرابى إلى صفوف الجهادية فتم إلحاقه بالآلاى الثانى بياده وارساله إلى الحبشة (١٨٧٥ ـ ١٨٧٦) فى وظيفة مأمور مهمات . وهناك ازداد سخطه على العناصر الشركسية ، بعد أن رأى الكوارث ، والهزائم ، التى تعرض لها الجيش المصرى نتيجة لعدم كفاية القواد الشراكسة .

وفى أعقاب عودة الجيش المصرى من الحبشة اتهم عرابى بالاشتراك فى التخطيط فى مظاهرة الضباط فى فبراير ١٨٧٨ ، وتم نقله إلى الاسكندرية .

وبعد عزل اسماعيل ، توليه ابنه توفيق ، قرَّب الخديوى الجديد عرابى اليه فمنحه رتبة الاميرالاى ، وجعله ياورا خديويا من ضمن ياورانه ، كما عينه أميرا على الآلاى البيادة الرابع الكائن مركزه بالعباسية . وعلى الرغم من ذلك فإنه نفس عرابى الثائرة التى تعلقت بها آمال الضباط الوطنيين لم تقبل السكوت على تسلط عثمان رفقى ناظر

(١) أنظر المخطوط ، ج ١ ، ص ٥ .

(٢) كان وقتئذ قائمقام للآلاى السادس .

الجهادية والبحرية على أبناء جلدته ، وتفضيله للأتراك والشراكسة عليهم . فطالب بعزله وتعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للمساواة والعدل بين الجميع . وقد نجح العرابيون فى قصر النيل فى فرض ارادتهم ، وخضع الخديو لمطالبهم وتأكدت زعامة عرابى على الجيش ، كما نجحوا بعد مظاهرة عابدين فى عزل وزارة رياض وزيادة عدد الجيش ، وإقامة مجلس النواب[١] .

وسار عرابى يحدوه السير بالبلاد إلى بر الأمان ، ولكن تطورات الأحداث والتدخل الأجنبى فى شئون مصر أدى فى النهاية إلى الاحتلال الانجليزى لمصر ، وفشل الثورة العرابية فى تحقيق اهدافها ونفى عرابى ومعظم قادة الثورة إلى سيلان .

أسباب كتابة المخطوط :

وحول الأسباب الرئيسية التى دفعت عرابى إلى تأليف مخطوطه فقد أوضحها عرابى فى مقدمته بقوله : «فانى قد اطلعت على كثير من الجرايد والتواريخ العربية والإفرنجية الموضوعة فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ، فلم أجد فيها ما يقرب من الحقيقة ، أو يشفى غليل الأمة ، بل كل كاتب يذهب فى تدوين ما كتبه لترجيح مذهبه ، ولو كان بعيدا عن الحقيقة بمراحل[٢] ولذلك رأيت ان اكتب للناس كتابا يهتدون به إلى الحقيقة ، تمحيصا للتاريخ ، من درن الأهواء الفاسدة ، والمفتريات العاطلة . . . قياما بالواجب عليَّ لأبناء وطنى الأعزاء ، وبرا بهم ، وتصحيحا للتاريخ وخدمة للانسانية وبنيها»[٣] .

وإلى جانب ذلك فقد ذكر عرابى أن الدافع الأكبر وراء تأليفه لكتابه هو وجود الكثير من الأسرار عن الثورة التى لا يعرفها غيره ، لذلك رغب فى إظهارها للناس قبل وفاته قياما بالواجب عليه لأبناء وطنه[٤] .

---

(١) الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، ص ١١٩ ــ ١٣٨ .

(٢) قصد عرابى فى ذلك كتاب سليم النقاش «مصر للمصريين» حيث أوضح أن به الكثير من المغالطات والافتراءات واتهم صاحبه بانه يخلط الحق بالباطل والصدق بالكذب على غير إرادة منه كما أوضح ان أقرب الروايات التاريخية فى ذكر الثورة العرابية هو كتاب المستر بلنت التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر
Secret History of the English Occupation of Egypt
وكتاب المستر برودلى «كيف دافعنا عن عرابى وصحبه»
How we Defended Arabi and his Friends

(٣) مقدمة المخطوط ، ج ١ ، ص ٢ .

(٤) المخطوط ، ج ١ ، ص٣٣ .

ومعنى ذلك أن الكتابات المتحاملة على عرابى وثورته هى التى دفعته إلى تأليف كتابه ، كما أن رغبته فى الإفصاح عما فى نفسه من اسرار ، كانت مشجعا له على ذلك .

والسؤال هو لماذا تأخر عرابى فى تأليف كتابه لأكثر من ربع قرن بعد قيام ثورته؟ .

الواقع أن عرابى كان يفكر فى وضع كتاب عن الثورة العرابية قبل ذلك التاريخ ، ويؤكد ذلك أنه ارسل إلى محاميه المستر «برودلى» Broadley فى عام ١٩٠٤ يطلب منه امداده بالوثائق والأوراق التى كان قد سلمها إليه خلال دفاعه عنه ، كما طلب منه السماح له بترجمة كتابه How We Defended Arabi وذلك كما يذكر إيضاحا للتاريخ وتبيانا للحقيقة[١] .

ومع أن «برودلى» قد وافق على ترجمة كتابه فانه لم يرسل لعرابى الأوراق الخاصة به بدليل وجودها بدار الوثائق محفوظة بترتيب برودلى لها ، ومما يؤكد ذلك ايضا ان عرابى كرر محاولته حيث أرسل ابنه إلى «برودلى» فى عام ١٩٠٧ يطلب منه الأوراق المتعلقة بوالده بخصوص الثورة العرابية وذلك لرغبته فى اعداد كتاب عن تلك الفترة ، ولما لم يتيسر لعرابى الحصول على هذه الأوراق بدأ يعد العدة للقيام بهذه المهمة معتمدا على ذاكراته وعلى الأوراق والمؤلفات الموجودة لديه والتى برز منها كتاب «مصر للمصريين» لسليم النقاش الذى اعتمد عليه عرابى اعتمادا كبيرا وقد نص على ذلك فى البعض من صفحات كتابه كشف الستار[٢] ، كما اعتمد عرابى ايضا على الصحف عند التعرض للقوانين[٣] وعلى الذاكرة فى بعض الأحيان .

ومما يؤخذ على هذا الكتاب ان عرابى خلط بعض الحوادث بالبعض الآخر ، كما أن بعض المعلومات غفلت عليه ، ولعل الفترة الزمنية الطويلة التى تناولها ، وما تعرض له من هوان بعد هزيمة الثورة كانا السبب فى ذلك يضاف إلى ذلك انه نسب لنفسه اشياء لم بفعلها .

---

(١) A.M. Broadley: The Trial, Exile and Pardon of Arabi Pacha, No. 697 Arabi to Broadley 15 November 1907.

مخطوط بدار الوثائق القومية .

(٢) انظر على سبيل المثال صفحات ٣٤ ، ٣٩٠ ، ٦٣٩ .

(٣) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٥٤ .

أسلوب المخطوط :

يعد ما كتبه عرابى فى كشف الستار ذكريات متزاحمة ، وقائعها غير منتظمة أحيانا ، وطابعها تزاحم المعلومات المضطربة ، وربما يرجع السبب فى ذلك ان كاتبها كانت حياته مضطربة فى سنواتها الأخيرة ، كما أن أسلوب عرابى قد شابته بعض العبارات التركية التى كانت سائدة فى عصره فى المسميات الادارية ، والرتب ، والعسكرية ، واسماء البلدان ، وما شابه ذلك والتى نذكر منها على سبيل المثال كلمات الروزنامة ، وتعنى بيت المال ، ونظارة ، وتعنى وزارة ، والجهادية ، وتعنى الحربية والنافعة ، وتعنى نظارة الاشغال مضافا إليها الزراعة ، والحقانية ، وتعنى العدل . والدواوين ، وتعنى الادارات والمصالح الحكومية . والقومسيون ، وتعنى اللجنة . ودولتلو ، وتعنى صاحب الدولة ، وسعادتلو ، وتعنى صاحب السعادة ، والمابين الهمايونى ، وتعنى المعية السلطانية ، ومهر دار الخديو ، وتعنى باشكاتب الخديو ، والمستحفظين ، وتعنى الحجز . والضبطية ، وتعنى الشرطة ، والرقيم ، وتعنى المؤرخ ، واستنطاق ، بمعنى استجواب . وصاغقول اغاسى ، بمعنى قائد فرقة . وميرالوا ، بمعنى اميرالاى ، والتجريدة ، بمعنى الحملة . والجلة ، أو الكلة ، بمعنى طلقة المدفع (جمعها كلل) والدوننمة ، بمعنى الاسطول ، والطابية ، بمعنى الحصن ، والضابطان وتعنى الضباط يضاف إلى ذلك انه استعمل ألفاظا كانت مستخدمة فى عصره ولم تستخدم فى الوقت الحالى فهو يكتب لندرة بدلا فى لندن ، كما انه استعمل كلمة مصر كثيرا للدلالة على القاهرة ويكتب لاكن بدلا من كلمة لكن ، وانكان بدلا من ان كان . . . وهكذا .

ومن المعلوم أن هذا المخطوط كان التجربة الأولى للزعيم احمد عرابى فى الكتابة والتأليف ، وانه لم يذكر سوى رؤيته للوقائع والأحداث التى مزجها بوجهة نظرة الخاصة فى الكثير من الأحوال مما حتم علينا مقارنة ما كتبه بالمصادر المعاصرة لفترة الثورة العرابية حتى يتم التحقق من صدق المعلومات والوقائع الواردة فى المخطوط وتصويب ما يحتاج منها إلى تصويب وقبول ما يمكن قبوله . ونقد ما يمكن نقده ، والتعليق على الأحداث بما يتسق ومنهج البحث التاريخى حتى تستبين الحقائق دون أدنى شك أو مواربة .

ما نشر فى المخطوط ونسبته إلى ما لم ينشر :

والجدير بالذكر أن اجزاء منتقاة من هذا المخطوط ، الذى نعرض له قد تم نشرها من قبل دون نقد أو دراسة بهدف بث الوعى الوطنى فى نفوس الشباب . ومع أن ذلك كان لازما لتكوين الجيل الجديد ، خاصة وأن مثل هذه الكتابات تعد درسا فى التربية الوطنية ، فان نشر مثل هذه الأوراق دون تحقيق ، قد لا يفيد الحقيقة ، بل على العكس يمكن ان يوقع القارئ فى اسر الشخصية التى يقرأ أعمالها ، فيتصور ان كل اقوالها صحيحة ، وذلك لا يفيد مسار البحث التاريخى خاصة وأن كاتب سيرته غالبا ما يحاول تبرير تصرفاته ، كما فعل عرابى كما أن تقديره للأمور يكون من وجهة نظره الخاصة التى قد لا تتفق مع آراء الآخرين . ومن هنا كان دور المؤرخ فى ان يخضع مثل هذه الكتابات لقواعد البحث التاريخى الصحيح من دراسة ومقارنة ، وتحليل ، وأن يضعها فى إطار البيئة والمناخ السياسى الذى عاش فيه صاحبها حتى تتكامل النظرة الموضوعية لما كتبه ، ويتم استيضاح جوانب هذه الشخصية ، والتعرف على سماتها المختلفة بإيجابياتها وسلبياتها .

ومع أن نشر أجزاء من مخطوط عرابى من قبل قد تم دون تحقيق أو دراسة أو تحليل للأحداث ، فان يد المصحح قد امتدت لتصويب بعض الفاظه ، ففى عام ١٩٢٦ صدر الجزء الأول بمقدمة للدكتور محمد صبرى السربونى ضمنها العوامل التى ساعدت على قيام الثورة العرابية ، وقد تصدر هذه المقدمة صورة للملك فؤاد ، ثم نشرت دار الهلال هذا المخطوط مختصرا فى جزءين ، وقامت بتقسيمه بطريقة على غير ما قسمه عرابى ، وكان ذلك بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، وتعاطف قادتها مع عرابى وثورته ، ودعوتهم إلى انصافه .

وفى عام ١٩٨٩ اعادت دار الهلال طباعة ما نشرته من مخطوط عرابى مختصرا فى جزء واحد ، وقام الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى بالتقديم له .

والمتصفح لهذه المختصرات المنشورة يتضح له ان ناشريها حاولوا ابراز ما ذكره عرابى من ايجابيات ثورته ، ولم يتطرقوا إلى سلبياتها ، كما انهم اختصروا التفاصيل التى قد لا تهم القارئ العادى ، وان كانت تهم المؤرخ . ومن هنا فان نشر هذا المخطوط كاملا يكون اكثر افادة للبحث التاريخى ، ويضعه فى إطار البيئة والمناخ السياسى الذى عاش فيه صاحبه ، حتى تتكامل النظرة الموضوعية لما كتبه ، ويتم استيضاح جوانب هذه الشخصية والتعرف على سماتها المختلفة بايجابياتها وسلبياتها .

أما ما لم تنشر من مخطوط عرابى فيمكن تقسيمه إلى ما يلى : ـ

أ ـ موضوعات تم حذفها تماما .

ب ـ موضوعات تم اختصارها .

وبالنسبة للموضوعات التى لم تنشر فتشمل فرمانات ، وأوامر ، وقوانين ، ولوائح ، وتلغرافات وتقارير ، وخطب ، واحاديث ، ومحاضر استجواب وتفاصيل أخرى خاصة بالثورة .

وعن الفرمانات التى لم يتم نشرها فهى فرمان ١٨٧٣ الخاص بالحقوق والامتيازات الممنوحة لخديوية مصر(١) وفرمان تولية توفيق باشا(٢) وبالنسبة للأوامر فهى عديدة ومن ابرزها الأوامر الخاصة بتأليف النظارات(٣) ، والأمر الخديوى الخاص ببيان المفتشين العموميين .

وعن القوانين فمنها قانون لجنة التصفية والكرتيو الخاص باسماء اعضاء هذه اللجنة(٤) .

وبالنسبة للوائح فمن ابرزها اللائحة الاساسية لمجلس النواب فى عصر إسماعيل(٥) ولائحة مجلس النواب بعد تعديلها(٦) وعن التلغرافات فمن أبرزها تلغراف الباب العالى الخاص بتولية الخديوى توفيق(٧) ، وتلغراف الخديو إلى الباب العالى بشأن ارتقائه عرش الخديوية(٨) والتلغرافات الواردة من الآستانة بعد تشكيل وزارة شريف(٩) ، والتلغرافات الخاصة بالمعارك الحربية بين العرابيين والإنجليز(١٠) .

---

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص ٤٤ ـ ٤٩ .
(٢) المخطوط ، ج ١ ، ص ٥٤ ـ ٥٦ .
(٣) انظر على سبيل المثال المخطوط ، ص ٥٨ ـ ٦١ .
(٤) المخطوط ، ج ١ ، ص ٧٧ ـ ٩٨ .
(٥) المخطوط ، ج ١ ، ص١٧١ ـ ١٧٩ .
(٦) المخطوط ، ج ١ ، ص٢٢١ ـ ٢٢٦ .
(٧) المخطوط ، ج ١ ، ص٣٤ ـ ٣٧ .
(٨) المخطوط ، ج ١ ، ص ٣٧ ـ ٣٨ .
(٩) المخطوط ، ج ١ ، ص ٢٢٩ .
(١٠) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٨٤ .

وبالنسبة للتقارير فمنها تقرير شريف باشا إلى الخديوى بشأن الاعمال التى تباشرها نظارته ورد الخديو عليه[١] ، وتقرير عرابى إلى شريف باشا بشأن طلب تشكيل مجلس نيابى[٢] ، والتقارير الرسمية من وكيل الجهادية بشأن اخبار القتال مع الانجليز[٣] .

وعن الخطب والأحاديث فمنها خطبة عبد العال حلمى عند سفره بالآلاى السودانى إلى دمياط[٤] ، وخطبة محمود سامى البارودى فى مجلس النواب[٥] .

وعن محاضر الاستجواب فهى متعددة ، ولم يتم نشر معظمها . أما عن الموضوعات التى تم اختصارها فمنها المناظر المؤثرة خلال وداع الخديو إسماعيل بعد عزله[٦] ، والاحتفال بوصول الفرمان الخاص بتولية الخديو توفيق[٧] ، ومذبحة الإسكندرية[٨] والخطب الحماسية التى تحض على قتال الإنجليز[٩] .

والقتال الذى حدث فى المسخوطة أمام الاسماعيلية[١٠] ، وتهديد عرابى لاعداء الثورة بسجنهم[١١] ، والأسئلة الخاصة بمذبحة الاسكندرية واستحكامات كفر الدوار[١٢] ،

ومحاضر استجواب راغب باشا ، وحسن الشريعى ، وعبد الله باشا فكرى ، وعبد الرحمن رشدى ، وعلى الروبى ، وحسن موسى العقاد ، وسليمان سامى وغيرهم[١٣] .

الموضوعات التى شملها المخطوط :

أما عن الموضوعات التى تطرق إليها عرابى فى هذا المخطوط فقد تناول نسبه ، ونشأته ، والتحاقه بسلك العسكرية فى عهد سعيد باشا ، وترقيته من تحت السلاح حتى

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٤٨ ــ ١٥١ .
(٢) المخطوط ، ص ١٦٩ ــ ١٧٠
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص٣٩٢ ــ ٣٩٧
(٤) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٦٢ .
(٥) المخطوط ، ج ١ ، ص . ص ٢٢٠ ــ ٢٢١ .
(٦) المخطوط ، ج ١ ، ص ٣٩ .
(٧) المخطوط ، ج ١ ، ص . ص ٥٢ ــ ٥٣ .
(٨) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٢٧٥ ــ ٢٧٦ .
(٩) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ .
(١٠) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٣٨٥ ــ ٣٨٧ .
(١١) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٤٤٠ ــ ٤٥٠ .
(١٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٥٢ .
(١٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٥٣٦ ــ ٥٥٤ .

وصل إلى رتبة القائمقام ، ثم تغير احواله فى عهد اسماعيل ، خاصة وانه واجه مظالم كثيرة لدرجة انه رفت من الخدمة لوشاية فى حقه وعودته إليها بعد ذلك ، واشتراكه فى الحملة الحبشية التى بدأتها مصر فى عام ١٨٧٥ وسرده للمآسى التى تعرض لها الجيش المصرى خلال هذه الحملة وانتقاده لاسماعيل وعصره نقدا شديدا .

وتعرض عرابى لعزل اسماعيل ، وتولية توفيق اريكة الخديوية المصرية ، والفرمان السلطانى الخاص بذلك ، وموقفه من الحركة الدستورية والأزمة المالية ، وتسلط عثمان رفقى ناظر الجهادية على العنصر الوطنى ، وتفضيله للشراكسة ، وقيام حادث قصر النيل فى فبراير ١٨٨١ ، وعزل عثمان رفقى ، وتولية محمود سامى البارودى مكانه ، ومحاولات عرابى تحسين أحوال الجيش عن طريق تقديمه مذكرة إلى ديوان الجهادية ، تدور بنودها حول زيادة المرتبات ، واصلاح امور الجيش وما يطلبه الحزب الوطنى من الاصلاح بواسطة عرابى والدسائس التى حاكها الشراكسة ضده ، وضد الضباط الوطنيين ، وقيام عرابى بمظاهرة عابدين فى سبتمبر ١٨٨١ ، وعزل رياض باشا ، وتولية شريف رئاسة النظار ، وإقرارها للقوانين العسكرية ، ودعوتها لانشاء مجلس للنواب ، واتمام الانتخابات ووقوع الخلاف بين النواب ، والنظار ، بشأن الميزانية ، واستقالة شريف باشا ، وتكليف محمود سامى البارودى بتشكيل نظارة جديدة ، كان عرابى ناظرا للجهادية فيها ، وقيام المؤامرة الجركسية والاتصالات بين العرابيين والبرنس حليم والتدخل الاجنبى فى شئون مصر ، وبعثة درويش باشا للنظر فى الخلاف بين الأمة والخديوى ، ومذبحة الاسكندرية ، ومؤتمر الآستانة وحريق الاسكندرية وضرب الأسطول الانجليزى للاسكندرية ، والمعارك بين العرابيين والانجليز التى انتهت بالاحتلال الانجليزى لمصر ، ومحاكمة العرابيين ، وفى نهاية المخطوط يستعرض عرابى حياته فى المنفى وما تعرض له من متاعب حتى سمح له بالعودة إلى مصر فى عام ١٩٠١ بعد غياب دام تسعة عشر عاما وأربعة أشهر ، ومحاولاته استرداد املاكه المفقودة وفشله فى ذلك . وفيما يلى نعرض لأبرز الموضوعات التى تعرض لها المخطوط :

١ ـ عرابى وسعيد باشا :

أشاد عرابى فى مذكراته بسعيد باشا فوصفه بأنه كان محبا لتقدم المصريين ، وانه كان يميل بجوارحه إلى خيرهم ورفاهيتهم ويعمل على تحريرهم . وفى عهده ارتقى

الكثيرين منهم إلى المراتب العسكرية العالية . وذكر انه عاش فى عهده معظم أيامه السعيدة حيث ترقى من تحت السلاح إلى مرتبة الضباط[١] وأن سعيد باشا أشركه فى المناورات الحربية ، وشجعه على تلقينها لأكابر الضباط فى حضوره ، وعلى مسمع منه كما اصطحبه معه إلى المدينة المنورة ياورا له فى السنة التى سبقت وفاته[٢] مما كان له أكبر الأثر فى نفسه ، وفى بلورة افكاره السياسية الأولى . وانه نتيجة لاعجاب سعيد باشا به اهداه كتاب تاريخ نابليون بونابرت الذى أحس بعد اطلاعه عليه بحاجة الأمة المصرية إلى حكومة دستورية . ولا ندرى كيف أوحت قراءة تاريخ نابليون لعرابى بحاجة مصر إلى حكومة دستورية علما بأن قراءة مثل هذا الكتاب توحى لمن يقرؤه للأمجاد الحربية مثلا أو لمعانى البطولة ، وحب المغامرة والاقدام .

كما تطرق عرابى لخطبة سعيد باشا فى المأدبة التى أقامها للعلماء واعضاء الأسرة المالكة ، وكبار رجال الدولة فى قصر النيل حيث تعرض لمعاناة الشعب المصرى من مظالم الحكام منذ عهد الهكسوس والآشوريين والفرس ، وانه باعتباره مصريا وجب عليه تربية أبناء هذا الشعب وتهذيبه حتى يتمكن من خدمة بلاده ، دون الاستعانة بالأجانب . وأنه بعد انتهاء الباشا من خطبته خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبين مما سمعوا بينما خرج المصريون وهم يتهللون فرحا واستبشارا ويذكر عرابى ان هذه الخطبة تعد أول حجر وضع فى أساس قاعدة مصر للمصريين . وفى رأينا أنه وان كان سعيد باشا قد اتبع اسلوب استخدام المصريين فى العديد من المناصب وترقيتهم فان ذلك لم يكن بقصد رغبته فى أن تكون مصر للمصريين **أولا** :لأنه من سلالة غير مصرية **وثانيا** : لأنه لم يكن مستعدا لترك الحكم للمصريين لكى يحكموا انفسهم بانفسهم **وثالثا** : لانه لم يكن يسمح بالتنازل عن امتيازاته وامتيازات اسرته .

إذن فما هو السبب فى رغبة سعيد باشا فى استمالة المصريين إليه وتكوين كوادر مدربة منهم تأتمر بأمره ويمكنه الاعتماد عليها ؟ ربما كان هدف سعيد من ذلك مرتبطا بطموحه إلى تحقيق استقلال مصر عن الدولة العثمانية بمساعدة إحدى الدول الأوربية خاصة فرنسا . ومن هنا كان الجيش المصرى محط انتباهه ومعزته فبعد ان كانت

---

(١) انظر المخطوط ، ج ١ ، ص ٥ والجدير بالذكر ان سعيد باشا توفى فى ١٨ يناير ١٨٦٣ .

(٢) كانت هذه الرحلة بمثابة تجريدة عسكرية ، إذ كان يصحبه من الجند والحاشية حوالى الفى رجل من مشاه وفرسان ومدفعية واتباع . الرافعى : عصر اسماعيل ، ج ١ ، ص ٤١ .

الجنسية المصرية فى جيش مصر دليل زراية واحتقار تبنى سعيد الضباط المصريين ورقاهم من تحت السلاح ، كما كان أبناء مصر موضع اهتمامه فحاول تحسين احوالهم وتخفيف اثقالهم فأصدر «اللائحة السعيدية» التى اصبح للفلاح بمقتضاها الحق فى امتلاك الأرض الزراعية بعد ان كان محروما من هذا الحق فى عهد محمد على . واعطى للفلاح حرية التصرف ، بعد ان ألغى احتكار الحاصلات الزراعية ، والسماح للفلاح ببيعها بالثمن الذى يرتضيه ، كما ألغى نظام الدخولية التى كانت تجبى على الحاصلات والمتاجر مما كان له أطيب الأثر بين المصريين[١] .

ونتيجة لكل ذلك بدأت الشخصية المصرية فى الظهور ، والتبلور وبرز ذلك فى صورة صرخة شعبية على الذين يحاولون جر البلاد إلى الوقوع فى مصيدة التدخل الأجنبى ، فبرز شعار «مصر للمصريين» .

وإلى جانب ذلك فقد تعرض عرابى للديون التى لحقت بمصر فى عهد سعيد باشا ، وإلى محاولاته سدادها والحقيقة أن عهد سعيد كان يسجل بداية الخراب المالى لمصر[٢] حيث وصلت ديونها إلى حوالى ثلاثة ونصف مليونا من الجنيهات الاسترلينية على الرغم من أن الحكومة لم تكن فى حاجة ملحة إلى الاستدانة ، مما أدى إلى تورط البلاد فى الديون ، والقروض الأجنبية ، وفتح الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبى[٣] .

وفى خاتمة الباب الأول أوضح عرابى أن سعيد باشا سافر إلى أوربا للعلاج من داء السرطان ، وانه كتب وصيته من هناك إلى إسماعيل باشا بالاهتمام بتربية الضباط الوطنيين المترقين من تحت السلاح ، ومتابعة أمورهم وتدريس القوانين لهم ، حتى لا ينشغلون بملازمة نسائهم[٤] وترك دروسهم ، ولأنهم لو تركوا على هذا الحال سيفقدون العافية والنظر وإذا كان ذلك القول قد صدر من سعيد كما ذكره عرابى ، فانه يؤكد لنا الأقوال التى ترددت بأن سعيد باشا فى أواخر أيامه كان غريب الأطوار[٥] .

---

(١) الرافعى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٢٥ .

(٢) Cromer, Lord: Modern Egypt vol1 p.21

(٣) الرافعى : المرجع السابق ، ج ١ ، ٦٤ ـ ٦٦ والجدير بالذكر ان سعيد لجأ فى موازنة مصروفاته بالاستدانة من الداخل والخارج فالدين الذى كان عليه فى داخل البلاد للمرابين واصحاب الأموال كان دينا سائرا ، أما الدين الخارجى فهو الدين الثابت ، ولما كانت الخزانة تعجز عن الدفع فى كثير من الأحيان اضطر ان يلجأ إلى عقد قروض جديدة لتغطية القروض السابقة .

(٤) المخطوط ، ج ١ ، ص . ص٥ ـ ٩ .

(٥) لتفاصيل ذلك انظر : الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، ج ٢ ، ص . ص ٢٦ ، ص ٢٢٤ .

والجدير بالذكر أن سعيد باشا عاد إلى الاسكندرية فى أواخر عام ١٨٦٢ بعد أن استعصى علاجه فى أوروبا ، وأدركته المنية فى الثامن عشر من يناير ١٨٦٣ وله من العمر ٤٢ سنة . وكانت مدة حكمه ثمانى سنوات وتسعة أشهر وستة أيام ، ودفن بالاسكندرية بمسجد النبى دانيال ونودى بالقلعة بالقاهرة بولاية اسماعيل ابن أخيه[١] .

ومع أن عرابى قد أشاد بسعيد باشا ووصف حسناته تجاه مصر والمصريين ، فيبدو أن تقديره لهذا الباشا منعه من ذكر الجانب الآخر من صفاته . فمن المعروف أن سعيد كان كثير التردد فى مواقفه ، ضعيف الارادة ، لا يستقر على رأى واحد ، سريع الغضب ، ومن هنا جاءت تقلباته فى برامجه وأعماله وإلى جانب ذلك كان كثير الانصياع لآراء الأوربيين ، كما كان الاسراف من نقاط ضعفه لدرجة أنه استدان من البيوت الأوربية دون النظر إلى العواقب[٢] مما دفع بمالية البلاد إلى الخراب[٣] .

٢ ـ عرابى واسماعيل باشا :

تعرض عرابى فى مذكراته خاصة فى البابين الثانى والثالث لتولية اسماعيل باشا اريكة الحكم فى مصر ، والمظالم الكثيرة التى وقعت فى عهده وكان من أسبابها ان اسماعيل كان يميز الضباط الشراكسة والترك ويفضلهم على المصريين فى الترقيات رغم ما ظهر منهم من عدم الكفاية والجهل والعجز .

وقد تعرض عرابى للهزائم والكوارث التى حدثت للجيش المصرى فى حرب الحبشة (١٨٧٥ ـ ١٨٧٦) نتيجة لعدم كفاية القواد الشراكسة ، ونتيجة أيضا ـ كما يذكر عرابى ـ لخيانة القائد الأمريكى «لورنج» الذى كان على صلة بالأحباش عن طريق احد القساوسة ، ويبلغهم بتحركات الجيش المصرى ونقاط الضعف فيه ، ومع ذلك فان اسماعيل لم يحاسب أولئك القواد على ما وقع منهم من إهمال وتقصير[٤] . بل كافأ بعضهم بوضع النياشين على صدورهم[٥] .

---

(١) الياس الأيوبى : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ٧ .

(٢) للتفاصيل انظر الرافعى : المرجع السابق ، ص ٢٤ .

(٣) وصلت ديون مصر فى عهد سعيد إلى ما يزيد على احد عشر مليونا من الجنيهات ، وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة قناة السويس . نفس المرجع ، ص ٦٤ ـ ٦٦ .

(٤) المخطوط ، ج ١ ، ص ٢٨ .

(٥) دار الوثائق القومية : محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٨ ملف ٥٣ / د / ٥ الأوراق المضبوطة بمنزل عرابى ، خطاب بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٨٨١ .

كل ذلك زاد من سخط عرابى وغضبه ، ورغبته فى التخلص من العناصر الشركسية ، بعد ان رأى فيهم نقمة على العناصر الوطنية فى الجيش ، وجهلا جعل سمعة مصر العسكرية تصل إلى الحضيض .

وزاد الطين بلة تلفيق تهمة أخرى لعرابى حوكم على اثرها دون ذنب واضح فعندما حدثت مظاهرة الضباط فى فبراير ١٨٧٩[١] وتوجهوا خلالها إلى وزارة المالية للمطالبة بمرتباتهم المتأخرة اتهم عرابى ومحمد بك النادى ، وعلى بك الروبى بتدبيرها[٢] وعقد مجلس عسكرى لمحاكمتهم ، وتم إبعادهم عن القاهرة ، وكانت الاسكندرية من نصيب عرابى .

ويدفع عرابى هذه التهمة عن نفسه موضحا انه جاء قبيل المظاهرة من رشيد إلى القاهرة على رأس ثلاث أورط كان سيتم تسريحها وانه عندما تلقى نبأ حدوث المظاهرة ارسل ضابطا لاستطلاع الامر وكان الخديو اسماعيل هو الذى دبر هذا الحادث عن طريق صنيعته «شاهين باشا كنج» رغبة منه فى التخلص من الوزارة المختلطة برياسة نوبار باشا .

والغريب فى الامر ان عرابى الثورى صاحب المواقف الجريئة والمشابهة لهذه المظاهرة يصف حركة الضباط هذه بأنها كانت حركة صبيانية خارجة عن حدود الحكمة والتدبير ، كما وصف الضباط المتجمهرين بالرعاع تارة ، وبالغوغاء تارة أخرى[٣] وعلى الرغم من أنهم كانوا يتولون الدفاع عن مطالبهم ، ويطالبون بدفع رواتبهم المتأخرة ، وعلى الرغم أيضا من أن هذه المظاهرة أثبتت قدرة رجال الجيش على تسيير الاحداث والوقوف فى وجه المظالم . وهكذا يتضح أسباب جنق عرابى على اسماعيل وعهده فهاجمه بشدة فى مخطوطه ، وأخذ يتصل بالوطنيين سرا بهدف الاستعانة بهم فى اصلاح امور البلاد والعباد[٤] .

وبعد أن صدر الفرمان السلطانى بعزل اسماعيل ، قام هذا الباشا بالاستيلاء على ١٣ مليون جنيه من الخزانة المصرية[٥] التى كانت فى أشد الحاجة إلى القليل من المال .

(١) كانت هذه الحركة بقيادة البكباشى لطيف باشا سليم .
(٢) المخطوط ، ج ١ ، ص ٣٠ .
(٣) المخطوط ، ج ١ ، ص . ص ٢٩ ــ ٣٠ .
(٤) أوضح عرابى للمستر بلنت ان فكرة خلع الخديو اسماعيل تمت مناقشتها مع بعض الضباط ، ولكن احدا لم يجرؤ على تنفيذها ، كما أن الأفغانى ومحمد عبده فكرا فى خلع الخديو وقتله Blunt, W, S: Secret History, P. 369 - 374
(٥) ذكر عرابى ان الخديو توفيق قال ذلك فى حضوره وحضور خيرى باشا رئيس الديوان ، والشيخ عبد الرحمن الابيارى امام المعية فى وقت تناول الافطار على المائدة الخديوية فى شهر رمضان ١٢٩٦ هـ ، المخطوط ج ١ ، ص ٣٩ ومع أننا لا نشكك فى قول عرابى فاننا لا نجد أحدا من المصادر قد ذكر ذلك .

وقد تنفس عرابى الصعداء بعد أن تم عزل اسماعيل(١) ، وتولية ابنه توفيق وعلق على ذلك فأوضح أن مدة حكم إسماعيل التى استمرت سبعة عشر عاما ، كانت شرا ووبالا على المصريين لشدة طمعه ، وسوء تصرفه ، وعدم مساواته ، وانه لم ينل خيرا فيها(٢) .

وعلى الرغم من هذا النقد اللاذع الذى وجهه عرابى إلى إسماعيل ، والذى قد نتفق معه فى بعضه خاصة وان اسماعيل فتح الباب على مصراعيه للأجانب ، وازداد التدخل الأجنبى فى شئون مصر فى عهده فينبغى أن نذكر أن عصر اسماعيل لم يكن كله سيئات بل كانت هناك ومضات اصلاح عديدة . فقد شهد هذا العصر الكثير من الجهود فى الأعمال العمرانية التى غيرت وجه مصر الحضارى ، وازدهرت النهضة العلمية والفنية ، وتقدمت حركة الطباعة ، وتطورت الحياة النيابية بتكوين مجلس شورى النواب ، وتزايد عدد الصحف ، وتكونت امبراطورية مصرية فى افريقية ، وتم قطع دابر النخاسة وتجارة الرقيق فى ممتلكات مصر الأفريقية(٣) .

فهل كان من حق اسماعيل على عرابى ان يذكر له ذلك عند تقييمه لعصره ، أم أن كراهية عرابى لهذا الخديو خاصة وأن ترقياته فى الرتب العسكرية قد تأخرت ، وان التدخل الأجنبى فى شئون مصر قد ازداد فى عهده كانا من أسباب ذلك . وعلى أى حال فقد تطلع عربى إلى حكم توفيق بأمل مساواة أبناء مصر فى المكانة مع الجراكسة وغيرهم وهذا ما لم يتحقق .

٣ ـ عرابى والخديو توفيق :

تعرض عرابى لتولية توفيق أريكة الحكم فى مصر ، والفرمان السلطانى الخاص بذلك ، وموقفه من الحركة الدستورية ، والأزمة المالية ، والتدخل الأجنبى فذكر كيف كانت أمور مصر مختلة ، وأحوالها مرتبكة بسبب سوء الإدارة السابقة والمصاعب التى كانت تمر بها مصر(٤) . وأنه بالرغم من ارتياح الأهالى لعزل اسماعيل ، وصدور الفرمان السلطانى الخاص بذلك فان المشكلات الداخلية والخارجية التى تعرضت لها البلاد ظلت قائمة ، مما دفع رجال العسكرية إلى التفكير فى ضرورة إنقاذ البلاد واسترجاع

(١) غادر اسماعيل مصر إلى نابلى بإيطاليا عن طريق الاسكندرية بعد أن صدر الفرمان السلطانى فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩
Colvin: The Making Of Modern Egypt, P. 10.

(٢) المخطوط : ج ١ ، ص ٣٣ .
(٣) للتفاصيل انظر اسماعيل سر هنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، ج ٢ ، ص ٣٤٨ .
(٤) المخطوط ، ج ١ ، ص ٣٤ .

حقوق الأمة ، ثم تطرق عرابى إلى استعفاء وزارة راغب باشا ، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة شريف باشا وكيف كان توفيق فى بداية حكمه يعمل على استمالة الناس ، ويبدى رغبته فى اصلاح الأمور ، والاقتصاد فى نفقات الحكومة ، ثم تنكره بعد ذلك لمطالب شريف باشا الاصلاحية بشأن وضع نظام الحكم على أساس دستورى ثابت خاصة أنه كان يعتبر الحركة الدستورية مثل الديكور المسرحى الذى لا يتواءم مع بلاد غير مهيأة له . ولهذا رفض اعتماد اللائحة التى قدمها شريف باشا بحجة رفض انجلترا وفرنسا لها مما عجل باستقالة وزارة شريف وتشكيل وزارة برئاسة الخديو .

وتطرق عرابى إلى الفرمان السلطانى الخاص بتولية توفيق فأوضح ان الدولة العثمانية انتقصت فيه من الحقوق التى نالها الخديوى اسماعيل فى فرمان ٨ يونيو ١٨٧٣ فقيدت حق الخديو فى عقد المعاهدات مع الدول الأوربية دون ابلاغ نصوص هذه المعاهدات إلى الباب العالى ، وحددت عدد الجيش المصرى بثمانية عشر ألف جندى وقت السلم ، وقيدت حق الخديوى فى الاستدانة ، فحظرت عليه عقد القروض إلا إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة ولم تكن هذه القيود واردة فى فرمان ١٨٧٣[١] . وتعرض عرابى لتشكيل وزارة رياض التى جاء فى عهدها الأمر العالى بالغاء قانون المقابلة فى ٦ يناير ١٨٨٠ والأمر العالى بانشاء لجنة التصفية فى ٣١ مارس ١٨٨٠ . ويذكر عرابى أنه نتيجة لزيادة التدخل الأجنبى فى شئون مصر تألف حزب سرى من العظماء ، والكبراء ، والعلماء ، سموا انفسهم بالحزب الوطنى . وجعلوا مركزه فى مدينة حلوان ، ونشروا عدة منشورات اشاروا فيها على الحكومة بمراعاة منافع البلاد ، واعلنوا بوجود الحزب الوطنى ، وبيان واجباته ، واظهار حقوقه ، وأن الحكومة لم تقم برغائب الأمة ، ثم اعترضوا على الدين الممتاز الذى عهد بمقتضاه بإدارة السكك الحديدية وميناء الاسكندرية إلى هيئة أجنبية[٢] .

وطالبوا ان تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الأملاك المسماة بالخديوية[٣] وكان من ابرز أعضاء هذا الحرب شريف باشا ، واسماعيل راغب باشا ، وعمر لطفى باشا ، وسلطان

---

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص . ص ٥٥ ـ ٥٦ .
(٢) كان قدره ١٧ مليون جنيه انجليزى .
(٣) المخطوط ، ج ١ ، ص . ص ٩٩ ـ ١٠٠ .

باشا ، كما انضم إليه بعض المديرين كسليمان أباظة مدير الشرقية ، وحسن الشريعى مدير المنيا[١] . ولما علمت الحكومة بوجود هذا الحزب شددت المراقبة على زعمائه . فاحتمى بعضهم بالدول الأجنبية[٢] كشاهين باشا كنج الذى أخذ الحماية الايطالية .

ونظرا لأن هذه المجموعة من الطبقة المستنيرة كانت فى حاجة إلى حكايتها من بطش الخديوي وأعوانه إذا انكشف أمرها فقد وجدت فى الجيش قوة لا يستهان بها إذا استطاعت أن تضمه إلى جانبها . وخلال ذلك كان الخديو توفيق قد قرب عرابى إليه فمنحه رتبة الأميرالاى ، وجعله «ياورا خديويا من ضمن ياورانه الخديوية ، كما عينه اميرا على الآلآى البيادة الرابع الكائن مركزه بالعباسية»[٣] وعلى الرغم من ذلك فان نفس عرابى الثائرة التى تعلقت بها آمال الضباط الوطنيين لم تقبل السكوت على تسلط عثمان رفقى ناظر الجهادية والبحرية[٤] على أبناء جلدته ، وتفضيله للأتراك والشراكسة عليهم .

وقد دفعت هذه المظالم الضباط الوطنيين إلى التذمر فاتصلوا بعرابى واجتمعوا معه فى منزله ، وفوضوا أمرهم إليه ، وطالبوه بالدفاع عن حقوقهم ، واتفقوا على اختياره رئيسا لهم يسمعون قوله ويطيعون أوامره ، ويقفون بجانبه إذا أرادت الحكومة به شرا ، وأقسموا له على ذلك فطالبهم عرابى بالهدوء ، ثم كتب عريضة إلى رئيس مجلس النظار مصطفى باشا رياض يشكو فيها من تعصب ناظر الجهادية الشركسى لبنى جنسه ، وإجحافه بحقوق الضباط والجنود الوطنيين ويطالب فيها بعزله ، وتعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للمساواة والعدل بين الجميع بصرف النظر عن اختلاف الأجناس والمذاهب وبعد أن تلى عرابى ما فى العريضة على مسامع الحاضرين ، ووافقوا عليها ووقع هو عبدالعال حلمى وعلى فهمى على العريضة[٥] ثم ذهبوا بها إلى ديوان الداخلية وقابلوا رياض باشا الذى حذرهم من العواقب الخطيرة ولكنهم اصروا على مطالبهم .

---

(١) Landaau: Parliaments and Parties in Egypt, P. 87.

(٢) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٠٠ .

(٣) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٠١ .

(٤) تولى عثمان رفقى نظارية الجهادية خلال تشكيل نظارة الخديوى توفيق الثانية فى ١٨ اغسطس ١٨٧٩ إلى ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ واستمر فيها خلال تولى رياض باشا لرئاسة النظار فى ٢١ سبتمبر وحتى عزله بعد حادث قصر النيل فى فبراير ١٨٨١ . انظر : النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ، ص ٩١ ــ ٩٧ .

(٥) الواقع أن هذه العريضة كان موقعا عليها باسم ضباط الجيش المصرى فقط ، انظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم (٨) .

٤ ـ حادث قصر النيل :

ولما بلغ الأمر إلى الخديوى اعتبره تمردا ، وأمر بالقبض على الضباط الثلاثة ، ومحاكمتهم امام مجلس عسكرى ، ونظرا لأن القبض عليهم فى ثكناتهم يمثل خطورة قد لا تحمد عقباها ، فقد تم استدراجهم إلى ديوان الجهادية . بحجة النظر فى خطة الاحتفال المزمع اقامته لزفاف الأميرة جميلة هانم شقيقة الخديوى(١) ثم اعتقالهم . ولما تسرب للضباط خبر مؤامرة استدعائهم عن طريق زوجة رياض باشا وكانت مصرية(٢) أخذوا حذرهم(٣) وقبل انتقالهم إلى الديوان ، تركوا تعليمات لضباطهم بالتوجه لإنقاذهم إذا لم يعودوا فى ظرف ساعتين . وقد تحقق ما توقعه القادة الثلاثة فعند وصولهم إلى المكان المحدد ثم اعتقالهم(٤) ثم انعقد مجلس لمحاكمتهم ، وبينما كانت جلسة المحاكمة منعقدة اقتحمت الفرقة الأولى مشاة بقيادة البكباشى محمد عبيد مبنى الوزارة ، وأحدثوا فيها ضجة ، ودخلوا الحجرة التى كانت تجرى فيها المحاكمة ، واعتدوا بعنف على ناظر الجهادية الذى استطاع الهرب إلى غرفة فى الطابق الأعلى ، واغلق الباب على نفسه(٥) كما حطموا الأثاثات وأطلقوا سراح الضباط المحتجزين بالقوة ثم ساروا بعد ذلك إلى قصر عابدين مطالبين بعزل ناظر الجهادية ، والنظر فى شكواهم الخاصة بوضعهم على قدم المساواة مع الضباط الشراكسة فى الترقية ولما أحس الخديو بعدم جدوى المقاومة ، رضخ للأمر الواقع وعزل عثمان رفقى وبذلك نجح العرابيون فى فرض إرادتهم ، وخضع الخديو لمطالبهم . وتأكدت زعامة عرابى على الجيش واصبحت اقواله تقع فى نفوس الضباط والسامعين موقع الاقتناع ، واعترفوا له بالزعامة(٦) .

---

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص .ص ١٠٣ ـ ١٠٤ .

(٢) احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ١٣٦ .

(٣) قيل ان قنصل فرنسا كان على اتصال بالعرابيين ، وانه اخبرهم بما عقدت الحكومة النية عليه ، محمود الخفيف : احمد عرابى الزعيم المفترى عليه ، ج ١ ، القاهرة ، كتاب الهلال ١٩٧١ ، ص ٦٥ .

(٤) Cromer: Modern Egypt Vol, 1 London 1908, P. 178.

(٥) Broadley: How We Defended Arabi, P. 218. ويذكر يعقوب سامى فى محضر استجوابه ان عثمان رفقى هرب من النافذة إلى ورشة الترزية ، وان ناظرها أخفاه فى أحد المخازن . انظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم (١٧) ملف ٤٠٨ .

(٦) عبد المنعم الجميعى : الثورة العرابية بحوث ودراسات ، ص . ص ١٥ ـ ١٦ .

ونتيجة لاحساس الخديوى بخطورة الموقف حاول تسكينه واكتساب ثقة العسكريين ، باجابة مطلبهم بتعيين محمود سامى البارودى ناظرا للجهادية بجانب بقائه فى نظارة الأوقاف[١] .

وهكذا كان حادث قصر النيل هو الحادث الثانى من نوعه خلال ثلاث سنوات . اى بعد مظاهرة الضباط فى فبراير ١٨٧٨ ، والحادثان سارا تقريبا على وتيرة واحدة بدأت بترديد شكاوى حقيقية لم تجد آذانا صاغية ثم انتهى بعصيان أسفر عن التسليم بمطالب الثوار .

ومما سبق يتضح أن التحرك العسكرى ضد ناظر الجهادية عثمان رفقى كان من أجل المساواة بين المصريين والشراكسة ولم يكن ضد كل الشراكسة وانما كان ضد من استبد منهم بالمصريين ، وحاول وضعهم موضع الازدراء والاحتقار فى نظر الاجناس الأخرى[٢] . والدليل على ذلك أنه بعد اخراج عرابى من السجن على يد ضباطه اسرع إليهم وحذرهم «بان لا يمدوا ايديهم بسوء إلى أحد من الجراكسة ولا إلى غيرهم»[٣] وإنما الهدف من حركتهم هو المساواة معهم ، يضاف إلى ذلك ان الضباط اختاروا محمود سامى البارودى ناظرا عليهم ، رغم كونه جركسى الأصل مما يؤكد أن ما حدث كان ضد الاستبداد ولم يكن الهدف منه عنصريا .

والسؤال المطروح هو لماذا اختير عرابى قائدا لهذه الحركة دون غيره على الرغم من ان زميليه على فهمى ، وعبد العال حلمى ، كانا لا يقلان عنه رتبة أو خبرة . يضاف إلى ذلك أن على فهمى كان أكثر من عرابى معرفة بأمور السراى ورجالات القصر ؟ .

الواقع أن عرابى بشخصيته الكارزمية الجذابة التى كانت تأسر كل ما يقترب منها هى التى جذبت محبة ضباط الجيش ، وجمهرة الأمة إليه وجعلته ينال ثقتهم ، ويملى إرادته عليهم ، يضاف إلى ذلك أن صوته الجمهورى وموهبته فى الكلام ، وخطبه التى كان لها التأثير الكبير فى نفوس سامعيه كانت من الأمور التى جعلته يتقدم صفوف العسكريين .

---

(١) الوقائع المصرية فى ٨ فبراير ١٨٨١ .

(٢) المخطوط ، ج ١ ، ١٠٧ .

(٣) المخطوط ، ج ١ ، ١٠٤ .

قد يقول البعض ان السمة الكارزمية وحدها لا تصنع الزعيم ، وانه لا بد ان تكون هناك سمات أخرى .

الواقع ان عرابى كنموذج للقائد الفلاحى الذى عهد فيه الصدق ، والجرأة والحماسة ، والوطنية الجارفة ، والتعصب للقومية المصرية وكراهية العنصر الشركسى ، الذى كان ينظر إلى المصريين جميعا نظرة الاحتقار والامتهان . كل ذلك وضعه فى نظر كافة المصريين على انه القائد المنتظر الذى يمكنه ان يخلصهم مما هم فيه من مشاكل ، والذى يستطيع ان ينقذ الوطن من براثن الاستبداد .

وعلى أى حال فانه على الرغم من النجاح السريع الذى حققه الضباط الوطنيين ، فانهم لم يطمئنوا إلى الخديو ، ولا إلى رياض باشا لذلك زادوا من احتياطات الامن الخاصة بهم ، وبوجه خاص بعد الدسائس والمؤامرات التى تعرضوا لها[١] .

ورغبة فى تحسين امور الضباط والجنود ، واستقرار امور الجيش ، تقدم عرابى إلى ديوان الجهادية بناء على طلب الآلايات ، بمذكرة تدور حول زيادة المرتبات ، واصلاح قانون الترقية وقانون الاجازات ، وتحسين امور التغذية وصرف نقود بدل التعيينات ، وارجاع بعض الضباط المفصولين إلى الخدمة ، بعد ان تم طردهم دون محاكمة ، كما حدث لأحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى ، وان يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الأجرة فى السكك الحديدية[٢] ، وأن يسن قانون مخصوص يجرى العمل بمقتضاه عند ترقية الضباط وعند تقاعدهم[٣] .

وبعد ان وافق محمود سامى البارودى ناظر الجهادية على هذه المطالب ، كتب إلى الداخلية بضرورة تعديل القوانين والأنظمة الخاصة بالعسكرية ، بهدف ترتيب مصالح نظارة الجهادية والبحرية . وقد وافق الخديو على ذلك فزادت مرتبات الضباط والجنود ، كما شكلت لجنة لاعادة النظر فى ادخال التعديلات اللازمة لاصلاح احوال العسكريين[٤] .

(١) عن هذه الدسائس والمؤامرات والتى تزيد عن العشر ، انظر المخطوط ، ص ١٣٩ ـ ١٤٣ .

(٢) لا يزال ذلك ساريا حتى الآن .

(٣) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٠٨ وما بعدها .

(٤) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٣٤ فى ١٠ فبراير ١٨٨١ .

وفى ١٢ فبراير ١٨٨١ استدعى الخديو جميع الضباط من رتبة البكباشى إلى رتبة الفريق إلى اجتماع بقصره فى سراى عابدين حضره محمود سامى البارودى ناظر الجهادية ، والقى فيهم خطابا اعرب فيه عن انه رغم تأثره بما حدث فى قصر النيل فقد عفا عما حدث ولم يبق فى قلبه شىء سوى محبته لأفراد جيشه ورغبته فى الاهتمام بأمورهم(١) .

وعلى الرغم من ذلك فان الضباط اعتقدوا ان حياتهم باتت فى خطر ، وان الخديو ورياض باشا لن يتركا الامور تمر بسلام بعد ان تأثرت هيبتهم ، فأخذوا حذرهم خاصة أن الدسائس بدأت تحاك ضدهم(٢) .

ونظرا لتأزم الأمور أمر الخديو بعزل محمود سامى البارودى من نظارة الجهادية وتعيين داود باشا بدلا منه . وقد قام داود باشا ببث عيونه وجواسيسه لمراقبة العرابيين ، كما أنه أمر بعدم اجتماع الضباط بعضهم مع بعض فى المنازل ، أو فى أحياء المدينة وعدم تركهم مراكز الالايات . وانه إذا وجد منهم اثنان أو اكثر مع بعضهم فى المدينة يصير ضبطهم بمعرفة رجال الضبطية وسجنهم بها .

ولما كانت هذه الأوامر مهينة للعرابيين ، ومقيدة لحركتهم فقد رفضوها واخذوا يفكرون فى الطرق الملائمة لوضع حد لهذه المضايقات ، وفى ايقاف دسائس الحكومة ضدهم .

ويذكر عرابى انهم خلال تلك الفترة اخذوا يتوجسون خيفة من تدخل الانجليز فى شئون البلاد بعد ان سمعوا بتردد السير «إدوارد مالت» قنصل انجلتراالجنرال بمصر على قصر الخديوى مرات عديدة ولذلك ارسلوا عريضة إلى السلطان العثمانى وقع عليها من الضباط عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى واحمد عبد الغفار نيابة عن الجيش ومن أحمد بك ابو مصطفى واحمد بك الصباحى وعثمان باشا فوزى وغيرهم من وجهاء الأمة نيابة عن عموم المصريين مما يؤكد تلاحم الجيش والشعب امام هذه المحنة .

وخلال ذلك عمل عرابى على نشر افكاره بين طبقات الامة وطالبهم بمساعدته على حفظ الامن والراحة العمومية وانتشال البلاد من وهدتها ، وانه عزم على منع كل ما

(١) الوقائع المصرية ، العدد ١٠٣٥ فى ١٢ فبراير ١٨٨١ .

(٢) انظر المخطوط ، ج ١ ، ص ١٣٩ ــ ١٤٠ .

من شأنه الاجحاف بحقوق الامة ، وان ذلك لا يتم إلا بسقوط وزارة رياض المستبدة وتشكيل مجلس نيابى ، وانهم إذا فوضوه فى ذلك فانه سيعمل كل ما يتعلق باحوال البلاد من الاصلاحات المطلوبة[١] .

ونظرا لأن اقوال عرابى وقعت فى نفوس المواطنيين موقع الاقتناع فقد توافدت الوفود من جميع أنحاء القطر من اسوان إلى الاسكندرية ، بعرائض التفويض له فى النيابة عنهم ، وتضامنهم معه فى كل ما يجريه من الاصلاح[٢] . مما كان له اكبر الاثر فى تقوية العزائم ، ودفع البعض إلى ان يطلق على هذه العرائض المحضر الوطنى[٣] .

وإلى جانب ذلك فقد قام عبد الله النديم يبث الأفكار الثورية بين مشايخ العربان وعمد البلاد وأعيانها وعلمائها وتجارها وكافة الأهالى ، كما أخذ فى جمع التوقيعات منهم ودعاهم إلى نصرة عرابى كما كان يصعد منابر المساجد وينادى فى الناس بمساندة عرابى حتى يتخلصوا من حياة الذل والاستعباد[٤] مما أدى إلى انضمام الاهالى تحت لواء عرابى وتوكيله فى المطالبة بحقوقهم وهكذا تحولت الحركة العرابية من حركة عسكرية إلى ثورة شعبية يساندها الجيش .

٥ ـ مظاهرة عابدين ٩ سبتمبر ١٨٨١ وما ترتب عليها من نتائج :

ولما اطمأن عرابى إلى استيقاظ مشاعر الأهالى وانابتهم له لم يجد مناصا من القيام بمظاهرة وطنية يجتمع فيها أبناء الشعب والجيش معا فخاطب جميع الالايات من المشاة والفرسان والمدفعية الموجودين بالقاهرة بالاستعداد للحضور إلى ميدان عابدين فى الساعة العاشرة[٥] فى يوم ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، وكتب عرابى إلى ناظر الجهادية يخبره بعزمه على الحضور إلى ميدان عابدين[٦] ، والقيام بعرض طلبات عادلة ، تتعلق باصلاح أحوال البلاد على الخديو كما كتب إلى القناصل بذلك[٧] .

---

(١) المخطوط ، ج ١ ، ١٤٣ .

(٢) المخطوط ، ج ١ ، ص . ص ١٤٢ ـ ١٤٣ .

(٣) ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ج ٤ ، ص ٢٣٩ .

(٤) للتفاصيل انظر كتابنا عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، ص ٧٠ ـ ٧٢ .

(٥) ذكر عرابى لمحاميه برودلى فى تقرير له ان الميعاد حدد له الساعة الثالثة .

انظر: Broadley : How We Defended Arabi and his friends

(٦) Malet: Egypt 1879 - 1883, P. 144

(٧) Broadley: op. Cit, p. 115

والسؤال المطروح هو هل وقف كل قادة الآلايات بجانب عرابى واستجابوا لطلبه بالحضور إلى عابدين ؟ .

الواقع أنه على الرغم من تردد قادة ثلاثة[١] من آلايات الجيش السبعة فى الحضور مع قواتهم للوقوف بجانب عرابى فى عابدين ، وبالرغم من أن آلاى الحرس بقيادة على فهمى كان مترددا أول الأمر فى الوقوف بجانب عرابى ، وبدأ يتخذ مواقعه دفاعا عن القصر[٢] وبالرغم من ان آلايات الجيش السبعة لم يصل أى منها كاملا إلى عابدين ، فقد استطاع عرابى بشخصية الكارزمية انقاذ الموقف ، وتجنب انقسام الجيش إلى معسكرين ، كما استطاع تفادى اراقة الدماء حيث تمكن بثباته وشجاعته ان يقنع الآخرين بقوة موقفه فوقف امام الخديو فى ساحة عابدين ممثلا للأمة المصرية كلها ينطق باسمها ، ويعبر عن إرادتها عن طريق الجيش الذى اجتمع ليعطى بالسلاح الحرية للشعب المصرى ، وكانت ساحة عابدين غاصة بجماهير الوطنيين والمتفرجين من الأجانب ، كما كانت نوافذ البيوت واسطحها المجاورة للسراى ملأى بالمتفرجين والمتفرجات[٣] .

وبعد ان نزل الخديو إلي الميدان توجه إليه عرابى وخلفه نحو ثلاثين ضابطا وسيوفهم مسلولة بأيديهم وعرابى أمامهم ممتطيا جواده وسيفه فى يده ، ولما طالبه الخديو بان يترجل ويغمد سيفه نفذ عرابى الامر[٤] وخلال ذلك حاول الخديو تفريق الضباط ،

(١) وصل آلاى الفرسان الأول إلى عابدين بقيادة أحمد عبد الغفار وليس بقيادة قائده الأصلى الذى امتنع عن الاستجابة لطلب عرابى ، ووصل الآلاى الثانى المشاة بقيادة ثلاثة فى اليوزباشية لان الاميرالاى محمد شوقى والبكباشية بالالاى رفضوا الاشتراك فى المسيرة ، ووصل الالاى الثالث المشاة بدون قائده ابراهيم حيدر الذى رفض مصاحبة المسيرة وعاد إلى منزله خوفا من العواقب مما دفع عبد العال حلمى إلى قيادة هذا الالاى إلى عابدين .

انظر : الكسندر شولش : مصر للمصريين ـ ازمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ ـ ١٨٨٢ ـ تعريب رؤوف عباس ، ص ٢١٠ ـ ٢١١ . وانظر أيضا المخطوط جـ ١ ص١٤٦ .

(٢) انظر : المخطوط ، ج ١ ، ص ١٤٥ .

(٣) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٤٦ .

(٤) طلب المستر كولفن من الخديو بان يطلق النار على عرابى ، ولكن الخديو رفض هذه الفكرة بقوله ماذا استطيع ان افعل ونحن بين اربعة نيران ـ سوف نقتل ويذكر عرابى فى مخطوطه ان الذى اشار على الخديو بذلك هو المستر «كوكسن» قنصل انجلترا فى الاسكندرية والحقيقة ان «كوكسن» لم يكن موجودا خلال المظاهرة بل حضر إلى قصر عابدين بعد حدوثها بحوالى ساعة .

انظر : المخطوط ، ج ١ ص ١٤٦ وأيضا :

Public Record office: F.O. 407 / 18. No. 247, Mr. Cookson to Earl Granville Sep. 10, 1881

فأمرهم بالعودة إلى معسكراتهم ، فلم ينفذوا اوامره ، ووقفوا خلف عرابى . فخاطب الخديو عرابى متسائلا عن أسباب حضوره بالجيش إلى عابدين فقال له عرابى «جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الأمة والجيش وكلها طلبات عادلة» فقال الخديو «وما هى هذه الطلبات» فرد عرابى «هى إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب على النسق الأوربى ، وزيادة عدد الجيش إلى القدر المعين فى الفرمانات السلطانية والتصديق على القوانين العسكرية السابق امركم بوضعها» ، فقال الخديو «كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا» فرد عرابى «نحن خلقنا الله احرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا فو الله الذى لا إله إلا هو إننا لا نورث ولا نستعبد بعد اليوم[١] فتراجع الخديو إلى قصره بناء على نصيحة من معه ، وكلف المستر «كلفن» بالتحدث مع العرابيين ، وانتهى الامر بقبول احد مطالب العرابيين الرئيسية ، وهى عزل وزارة رياض .

أما بالنسبة لانشاء مجلس نواب ، وزيادة عدد الجيش ، فقد تحجج الخديو بضرورة الرجوع إلى الباب العالى ، ووافق عرابى على ذلك[٢] وانتهى الامر بتعيين شريف باشا رئيسا للنظار بناء على طلب العرابيين ، بعد ان اشترط نقل الفرق العسكرية التى اشتركت فى المظاهرة خارج القاهرة[٣] وغادر عرابى وجنوده ساحة عابدين تصحبهم نشوة النصر .

وهكذا انتصرت الأمة بواسطة جيشها ، ونالت مطلبها الذى قبله الخديوى ولكى ينقذ الخديوى موقفه التدهور ، أرسل إلى السلطان العثمانى يبلغه بتطورات الموقف ، وتعاظم نفوذ العرابيين ، ويطلب منه ارسال قوة عسكرية على وجه السرعة ، على ان تكون قيادتها منوطة به خاصة[٤] ولكن السلطان أهمل طلبه ، خاصة وأن انجلترا حاولت منع العثمانيين من استغلال الموقف للتدخل فى شئون مصر . وقد استعاض السلطان عن ارسال قوات عسكرية بارسال بعثة لتقصى الحقائق فى مصر برئاسة على نظامى باشا . وقد أقامت هذه البعثة فى مصر اثنى عشر يوما[٥] بهدف تثبيت السيادة العثمانية عليها دون النظر إلى الاهتمام بامور البلاد أو مصالحها .

---

(١) المخطوط ، ج ١ ، ١٤٦ .

(٢) Newman: Great Britain in Egypt, P. 59.

(٣) نقل الالاى السودانى بقيادة عبد العال حلمى إلى دمياط ، ونقل الالاى الرابع بقيادة عرابى إلى رأس الوادى .

(٤) دار الوثائق : البرقيات المتبادلة بين القاهرة والاستانة اثناء الثورة العرابية ، برقية بتاريخ ٩ سبتمبر ١٨٨١ .

(٥) قدمت البعثة إلى القاهرة فى ٦ أكتوبر ١٨٨١ وغادرتها فى ١٨ اكتوبر من نفس العام .

وبالنسبة لنظارة شريف باشا فقد اقرت القوانين العسكرية ووافق عليها الخديوى وهذه القوانين هى :

١ ـ قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية .

٢ ـ قانون تسوية حالة الضباط المستودعين .

٣ ـ قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية .

٤ ـ قانون القواعد الأساسية الذى يليه قانون الترقى .

٥ ـ قانون الضمائم والامتيازات والاعانات العسكرية[١] .

وبالنسبة لمسألة زيادة الجيش إلى ١٨ ألف والذى كان المطلب المؤجل للعرابيين خلال مظاهرة عابدين فقد اجتمع عند شريف باشا فى ٢٢ نوفمبر المراقبان الماليان، وناظر الجهادية ، وتناقشوا فى الأمر . وكانت العقبة عدم وجود المال الكافى لزيادة عدد الجيش إلى الرقم المطلوب ، وبعد مداولات متعددة تقرر زيادة ميزانية الجيش حتى يصل عدده إلى ١٥ ألف فقط .

أما بالنسبة لانشاء مجلس النواب ، فقد تمت الانتخابات ، وصدر الأمر الخديوى بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا للمجلس[٢] وافتتح المجلس فى ٢٣ من ديسمبر ١٨٨١[٣] بخطاب للخديو . وفى يوم الاثنين ٢ يناير حضر شريف باشا إلى المجلس ، لتقديم اللائحة الأساسية التى اعدها النظار ، والخاصة بحق النواب فى النظر فى القوانين والمصروفات العمومية والا ينفذ قانون ولا يقر نظام الا بموافقة النواب مع حصول «الحرية التامة لهم فى إبداء آرائهم وقراراتهم وقد شكلت لجنة من اعضاء المجلس المذكور للنظر فى هذه اللائحة الأساسية»[٤] .

وخلال انعقاد اللجنة المشكلة للنظر فى اللائحة وقع خلاف بين النواب والنظار،

(١) الوقائع المصرية العدد ١٢١٧ فى ٢٤ سبتمبر ١٨٨١ .

(٢) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ، ص ١٣٠ .

(٣) الوقائع المصرية ، العدد ١٢٢٧ فى ٥ أكتوبر ١٨٨١ .

(٤) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٨٤ .

فى شأن ما يتعلق بالميزانية ، مما أدى إلى استقالة وزارة شريف باشا[١] وكلف محمود سامى البارودى بتشكيل نظارة جديدة ، وكان عرابى ناظرا للجهادية فيها[٢] .

وقد استهلت نظارة البارودى عهدها بأن جعلت من حق مجلس النواب النظر فى الميزانية ، والاشراف على أحوال البلاد المالية ، مع تعهدها باحترام الارتباطات الدولية ، والالتزامات المالية المرتبطة بالديون[٣] .

كما تكون مجلس شورى الحكومة ، لرفع الاستبداد الادارى عن الشعب والمساعدة فى تجهيز القوانين واللوائح الادارية[٤] .

وهكذا استطاع العرابيون السيطرة على زمام الموقف والحد من سلطة الخديو الذى لم يقبل تشكيل هذا المجلس إلا مرغما وخاضعا للأمر الواقع فمن المعروف انه رفض فى بداية حكمه رغبة شريف باشا ، وبعض نبهاء الأمة فى إيجاد مجلس نواب بحجة تحفظ الدول الأوربية وعدم استعداد المصريين لهذا الأمر[٥] .

وعلى أى حال فقد سارت الحركة الوطنية يحدوها الرغبة فى السير بالبلاد إلى بر الأمان ، ولكن تطورات الأحداث اعاقت حركتها .

٦ ــ مؤامرة الشراكسة :

قام عرابى بتمصير الجيش باحالة عدد كبير من الضباط الاتراك والشراكسة إلى الاستيداع واصدار قوانين عديدة فى صالح الوطنيين وترقية حوالى ٥٦٠ ضابطا منهم مما أحدث ضجرا بين الجراكسة وزاد من ضجرهم ان عرابى ادخلهم ضمن تشكيل الآلاى المقترح ارساله إلى السودان للحد من انتشار الثورة المهدية[٦] فتآمروا على اغتيال زعماء الثورة وقد علم عرابى بهذه المؤامرة من طلبه عصمت حكمدار اللواء الأول الذى ابلغ عرابى بأن راشد افندى نور احد الضباط المشهود له بالصلاح والتقوى ابلغه بان بعض

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٩٠ .
(٢) حول تشكيل هذه الوزارة . انظر النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ، ١٠٨ .
(٣) Blue Books, Egypt 1882 No. 22 تلغراف فى مالت إلى جرانفيل فى ٦ فبراير ١٨٨٢ .
(٤) محفوظات مجلس الوزراء ــ الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين محفظة رقم (٢) .
(٥) للتفاصيل انظر : الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣١ .
(٦) محمود فهمى : البحر الزاخر ، ج ١ ، ص ٢١٤ .

الضباط الجراكسة «تحالفوا على اغتيال حياة ناظر الجهادية ورؤساء الضباط الوطنيين وجميع النظار»[١] ونظرا لخطورة الأمر عرض عرابى الموقف على مجلس النظار ثم على الخديو وتقرر تشكيل هيئة عسكرية لمحاكمة المتهمين فتم القبض على المتهمين ومنهم عثمان رفقى ، وبعد محاكمتهم اصدر المجلس العسكرى برئاسة على الروبى احكامه بنفى اربعين منهم إلى اقاصى السودان مدى الحياة ، وتجريدهم من الرتب العسكرية والنياشين ، وصدر الحكم كذلك على اثنين من المدنيين بالنفى مع التجريد فى الحقوق المدنية[٢] وحكم على راتب باشا مدبر هذه الحركة ، بالتجريد من الرتب العسكرية والامتيازات والنياشين ، وعدم العودة إلى مصر .

ولما عرض الأمر على الخديو للتصديق عليه امر بتخفيف العقوبة واقتصارها فقط على مغادرة المتهمين البلاد فأرسلوا إلى الاستانة برتبهم ونياشينهم وهناك شملتهم العناية السلطانية[٣] مما أثار غضب العرابيين على الخديو وجعل الخديو يعرض الأمر على السلطان طالبا ارسال هيئة تحقيق تحت رئاسة مشير لاعادة التحقيق[٤] . ونتيجة لذلك طلب محمود سامى البارودى بصفته رئيسا للنظار دعوة البرلمان للتشاور فى الأمر ولكن الخديو رفض دعوة المجلس ، مما دفع البارودى إلى دعوته بدون أمر الخديو[٥] مخالفا بذلك المادة التاسعة من الدستور التى تنص على انه «اذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى امر يصدر من الحضرة الخديوية تتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع[٦] .

وقد تم الاجتماع بمنزل سلطان باشا رئيس المجلس ، وحضره معظم النواب وكثير من رجال الجيش . وقد القى عرابى خطبه طلب فيها خلع الخديو ، ولكن سلطان باشا رفض ذلك بقوة ، وطالب بتأييد الخديوى .

---

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص ٢٥٦ .

(٢) المخطوط ، ج ١ ، ص ٢٥٧ وعن اسماء الذين حكم عليهم بالابعاد من القطر المصرى من الجركس وغيرهم انظر المخطوط ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

(٣) المخطوط ، ج ١ ، ص ٢٥٨ .

(٤) ملف ثابت باشا . محفظة ١٦٣ عابدين تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ٣ مايو ١٨٨٢ .

(٥) محفوظات مجلس الوزراء ــ محافظ الداخلية ــ محفظة رقم (٦) خطاب من رئيس قومسيون التحقيق إلى رئيس مجلس النظار بتاريخ ٧ أكتوبر ١٨٨٢ .

(٦) محافظ مجلس النواب : محفظة رقم (١) لائحة مجلس النواب الصادرة فى ٧ فبراير ١٨٨٢ .

وعلى الرغم من أن الخديوى قد انتهز هذه الفرصة ، واغرى محمد سلطان وستة آخرين من النواب بالانضمام إليه ، فقد قرر المجلس مؤازرة النظارة ، كما قرر بأغلبية ٤٥ صوتا ضد ٣٠ بأنه إذا استمر الخديو فى الاستماع إلى النصائح الأجنبية فلا بد من خلعه ومحاكمته . وبذلك وقف النواب مع الجيش تساندهم النظارة ضد الخديو مما زاد من مشاكله ، وجعل النواب ورجال الدين يتدخلون فى الأمر للتوفيق بين الطرفين .

٧ ـ العرابيون والبرنس حليم[١] .

بعد أن تولى توفيق أريكة الخديوية المصرية تجددت آمال البرنس حليم فى اعتلاء عرش مصر ، حيث كان حليم يعتقد أنه اكثر كفاية من توفيق فى تولى هذا المنصب ، ومن هنا بدأ الصراع بينهما .

وعندما قام العرابيون بثورتهم ، حاول البرنس حليم استغلال احداثها للوصول إلى عرش مصر ، فجند بعض اتباعه امثال «حسن موسى العقاد» و «عبد السلام المويلحى» للاتصال بالعرابيين ، وترويج افكاره ، واظهار احقيته بعرش مصر من توفيق ، فاتصل بعرابى وارسل له صورته وعليها خطه[٢] وحاول توثيق صلاته معه .

كما حاول عن طريق حسن موسى العقاد جمع التوقيعات من الأهالى بعزل توفيق وإعلان رغبتهم فى احلال حليم مكانه ، وإلى جانب ذلك فقد حاولت الأميرة «زينب هانم» شقيقة «الأمير حليم» الاتصال بالعرابيين عن طريق وكيل دائرتها «عثمان باشا فوزى» حتى يمكن اقناعهم بالعمل على تعيين «حليم» خديويا على مصر ، بدلا من توفيق[٣] ، وقدمت الأموال الوافرة لدفعها لكبار رجالات العرابيين ، حتى يكونوا مع حليم باشا[٤] ، لدرجة أن بلغ الأمر بان تبنى الشيخ «محمد عليش» مفتى السادة المالكية الدعوة إلى تعيين «حليم باشا» خديويا على مصر بدلا من «توفيق»[٥] .

---

(١) هو الأمير محمد عبد الحليم بن محمد على ، وكان بحسب فرمان الوراثة الأول احق بالعرش من الخديو توفيق لانه كان اكبر افراد الاسرة الحاكمة سنا ولكن تبدل هذا النظام فى عهد اسماعيل بعد صدور فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ فاصبح العرش لتوفيق .

(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ٤٣٦ .

(٣) نفسه . والجدير بالذكر ان اميرات الاسرة الخديوية كن ينعين على والده توفيق انها كانت من جوارى اسماعيل ، مما اضعف من مركز الخديو توفيق فى نظرهن . الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٦٦ .

(٤) كان حسن موسى العقاد يقدم هذه المبالغ فى شكل هدايا انظر : اسماعيل سر هنك : حقائق الاخبار ، ج ٢ ، ص٤١٣ ، ومحافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٠ دوسيه ١٢٣ / ب .

(٥) محافظ ابحاث : محفظة ١٦٣ عابدين ، ملف ثابت باشا تلغراف بتاريخ ٦ يونيو ١٨٨٢ .

ونتيجة لتداول الشائعات ضد الخديو توفيق فى مصر ، ابلغ الخديو قناصل الدول بالموقف ، وأوضح لهم ان اخبارا وصلته تبين أن العرابيين ينوون عزله ، واعلان حليم باشا خديويا على مصر[١] . كما ارسل الخديو تلغرافا إلى الاستانة يعبر عن استيائه من هذه الشائعات .

والواضح أن السلطان عبد الحميد لم يكن لديه أى نوع من الثقة فى الخديو توفيق ، وانه كان يرغب فى إحلال حليم محله ، وقد ساعد على ذلك وجود حليم فى الآستانة ، واتصالاته برجال المابين[٢] ، ولكن معارضة فرنسا الشديدة لتدخل السلطان فى شئون مصر[٣] واقتراحها بعقد موتمر فى الآستانة لتسوية المسألة المصرية ، وموافقة انجلترا على هذا الطلب جعل السلطان يحتفظ بالأحوال الراهنة فى مصر حتى لا يعطى للدول الأوربية مجالا للتدخل .

ومع أن عرابى لم يكن من المنتمين إلى مجموعة حليم فى مصر فانه لم يكن يعارضها ، خاصة بعد ان اظهر الخديو انحيازه للانجليز لذلك تمت الاتصالات بين العرابيين وحليم[٤] ، وكان من رأى العرابيين اتخاذه كورقة سياسية يمكن استعمالها فى الوقت المناسب ، واستمرت الامور كذلك حتى احتل الانجليز مصر ، فاصبح توفيق فى مأمن من مؤامرات حليم ، وتم حسم الصراع لصالحه ، خاصة بعد ان ابتعد حليم عن الشئون المصرية وظل مقيما بالاستانة حتى ادركته المنية فى يونيو ١٨٩٤م[٥] .

٨ ـ العرابيون والتدخل الأجنبى :

سارت الأمور بما لا يعطى مجالا لأى تدخل أجنبى ، وضمن عرابى مسئولية حفظ النظام وصيانة الأمن ولكن إنجلترا وفرنسا ما إن وصلت أساطيلهما الحربية إلى الاسكندرية حتى تقدمتا بمذكرة مشتركة فى ٢٥ / ٥ / ١٨٨٢ تطلبان فيها اسقاط وزارة

---

(١) Blunt: Secret History, P. 297

(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٣٠٠ ـ ٣٠١ .

(٣) Blunt: Op. Cit, P. 262.

(٤) أكد الخديو توفيق فى برقية منه إلى ثابت باشا مندوبه فى الأستانة ان عرابى وبعض امراء الالايات تقابلوا مع مندوب البرنس حليم . انظر : المحفظة ١١٦ ابحاث ، تلغراف من الخديو إلى ثابت باشا بتاريخ ١٤ فبراير ١٨٨٢ .

(٥) للتفاصيل انظر : عبدالمنعم الجميعى : الصراع على الخديوية المصرية بين البرنس حليم والخديو توفيق دراسة ضمن كتابنا الثورة العرابية بحوث ودراسات وثائقية ، ص ١٢٦ ـ ١٢٨ .

محمود سامى البارودى ، وابعاد عرابى عن مصر ، وتحديد إقامة على فهمى ، وعبد العال حلمى فى الريف .

وقد رفضت وزارة البارودى هذه المذكرة ، كما رفضتها الأمة كلها ، ومع ذلك فقد وافق عليها الخديوى ، وطلب من النظار قبولها منعا لحدوث ارتباكات سياسية وسفك دماء[١] ولكنهم اعترضوا على ذلك ، وقدم محمود سامى البارودى استقالته فى ٢٦ مايو احتجاجا على التدخل الأجنبى ، وقبول الخديو له فقبلها الخديوى[٢] وتولى امور الجيش بنفسه[٣] ، حتى أرسل رجال حامية الاسكندرية انذارا مدته اثنتا عشر ساعة ، يتضمن ضرورة عودة عرابى إلى نظارة الجهادية ، وإلا فانهم لن يكونوا مسئولين عما يحدث فصدر امر الخديوى إلى عرابى ببقائه ناظرا للجهادية ، وطالبه «بإجراء ما فيه انتظام احوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمن العمومى على الوجه المرغوب»[٤] .

وبعد أن اعاد الجيش عرابيا إلى نظارة الجهادية اصدر عرابى منشورا إلى قناصل الدول تكفل فيه «بتأييد الأمن والراحة لجميع سكان القطر المصرى وطنيين واجانب مسلمين وغير مسلمين»[٥] .

ونتيجة لتطورات الأحداث حاول السلطان العثمانى استغلال الموقف بهدف عودة سلطانه المتدهور وتثبيت السيادة التركية على مصر[٦] . فأرسل بعثة إلى مصر تحت رئاسة درويش باشا[٧] للنظر فى الخلاف الواقع بين الخديوى والأمة المصرية .

وكانت خطة البعثة التظاهر بتأييد الخديو احيانا والعرابيين فى احيان أخرى مما جعل موقفها يتسم بالتناقض فكان درويش باشا يظهر فى بعض المواقف تأييده للعرابيين ويضفى على مندوب عرابى الكثير من مظاهر التقدير والبشاشة وفى مواقف اخرى يتخذ آراء مضادة ضد العرابيين .

---

(١) سجلات الثورة العرابية ، سجل رقم ٩٠ تحت عنوان مكاتبات المعية السنية ، ص ١٤ .

(٢) دار الوثائق : ديوان المعية السنية عربى صادر ـ دفتر رقم س ٩/٤/١ صورة الصادر لمجلس النظار بتاريخ ٣٠ اكتوبر ١٨٨٢ .

(٣) محافظ الثورة العرابية . محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٨ .

محافظ الثورة العرابية محفظة رقم (٨) ملف ٥٣/د/٨ صورة الامر العالى الصادر إلى أحمد عرابى فى ٢٩ مايو ١٨٨٢ .

(٤) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٦٩ .

(٥) نفسه .

(٦) Cramer: Modern,Egypt Vol 1, P. 194.

(٧) وصلت هذه البعثة إلى مصر فى السابع من يونيو ١٨٨٢ وحول استقبال هذه البعثة انظر المخطوط ، ص ٢٧٠ .

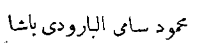
وكان الدور الايجابى الذى قام به «درويش باشا» أن طلب من بعض قناصل الدول العامين التدخل للتقريب بين عرابى والخديو ، وقد قام قنصلا المانيا والنمسا والمجر بهذه المحاولة . وكان الحل من وجهة نظرهما يكمن فى تشكيل نظارة يوافق عليها الخديو ، وعرابى ، خاصة وان البلاد ظلت دون نظارة منذ استقالة نظارة محمود سامى البارودى .

وانتهى الامر بتشكيل نظارة «اسماعيل راغب باشا» احد انصار العرابيين . وقد قبل الخديو ذلك على مضض خاصة وانه حاول ان يتجنب الظهور امام الوفد العثمانى بمظهر الحاكم الذى يضع العراقيل امام انتظام الأمور فى البلاد فاصدر مرسوما فى ١٧ يونيو بتأليف نظارة راغب باشا التى عين فيها عرابى ناظرا للجهادية والبحرية[1] .



الخديو توفيق





محمود سامى البارودى باشا

(١) حول تشكيل هذه النظارة .
انظر : النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ، ص ١١٤ .

٩ ـ العرابيون ومذبحة الاسكندرية :

حاول الخديو أن يحرج مركز العرابيين خاصة بعد أن تعهد عرابى بمسئولية الحفاظ على الأمن والنظام كما رغب الانجليز فى تشويه مركز عرابى فى نظر أوربا «فأخذوا يفكرون فى احداث امر يوجب التدخل الأجنبى بالقوة الحربية فدعا المستر «كوكسن» قنصل انجلترا فى الأسكندرية جميع القناصل وأظهر لهم ان المصريين فى حالة هياج شديد من وجود الأساطيل الحربية فى الثغر، وانه يخشى من هجوم الرعاع على الأوربيين»(١) . مما يترتب عليه ضرورة الاستعداد بما يدافعون به عن أنفسهم وقت الحاجة(٢) .

وخلال ذلك كثرت الشائعات، وتأهب الأجانب لا يقاد نار الفتنة . وفى الساعة الثانية عشر ظهر يوم ١١ يونيو ١٨٨٢ تفجر الموقف بين المصريين، والأجانب على أثر مشاجرة فردية بين مالطى من اتباع الانجليز، وبين مكارى مصرى . بسبب الخلاف على اجر حمار كان الأول قد استأجره من الثانى، ورفض أن يوفيه اجره(٣) وتطور الأمر بينهما إلى حد أن المالطى طعن المصرى بسكين(٤)، وألقاه صريعا يتخبط فى دمه، ثم دخل إلى منزل هناك فاجتمع كثير من الحمارة، يريدون ضبط القاتل فأطلق عليهم الرصاص من منافذ البيت الذى لجأ إليه، ثم جاء مالطى آخر وأراد تفريق الحاضرين بضربهم بالعصا، فضربوه، والقوه على الأرض صريعا . ثم كثر رعاع الأوربيين وضربوا الوطنيين بمسدساتهم ودافع الوطنيون عن أنفسهم بالعصى، وعلت الضوضاء واستلت الخناجر واختلط الوطنيون بالأوربيين، وانهالوا عليهم بالضرب(٥) .

واشتعل الموقف، وامتدت المشاجرات، حتى عمت أرجاء الثغر، فهجم الرعاع على المارة وأصحاب الدكاكين، واخذوا يسطون على كل أجنبى وجدوه فى طريقهم

---

(١) المخطوط، ج ٢، ص ٢٧٣ .

(٢) Broadley: The Trial, Exile and Pardon of Arabi Pacha
مذكرة من عرابى إلى محاميه تتعلق بحادثة مذبحة الاسكندرية .

(٣) المخطوط، ج ٢، ص ٢٧٤ .

(٤) الوقائع المصرية : العدد ١٤٣٢ فى ١٣ يونيو ١٨٨٢ .

(٥) المخطوط، ج ٢، ص ٢٧٤ بينما تذكر روايات أخرى ان المذبحة بدأت بهجوم الوطنيين على المالطى وذبحه . انظر جوليت آدم : انجلترا فى مصر ـ تعريب على فهمى كامل، ص ١٢٣ .

كائنا ما كان ، ويوسعونه ضربا بالعصى والهراوات ، كما انتشروا فى الشوارع وانبثوا فى أحياء الأوربيين منادين بالجهاد[١] ، مما أدى إلى قتل عدد كبير من المصريين[٢] والأجانب كما أن القنصل الانجليزى المستر «كوكسن» والقنصل الايطالى كذلك قد تعرضا للاهانة وجرحا أثناء هذه الأحداث .

ومع ان عرابى يتهم السير مالت والمستر كوكسن من جهة ، والخديوى . وعمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية من جهة أخرى بإيقاد نار الفتنة[٣] فان بعض الدلائل أكدت اتهام عبد الله النديم خطيب الثورة العرابية بانه شجع المشاغبين بخطبه المؤثرة على القيام بالمذبحة والفتك بالاجانب[٤] ، كما ان هذه التهمة وجهت إلى حسن موسى العقاد خاصة وانه كان متواجدا بالاسكندرية وقت الحادث[٥] .

وعلى أى حال فان هذه المذبحة أحزنت عرابى ورفاقه وأساءت إليهم ، وقللت من عطف الدول الأوربية على حركتهم مما أعطى الفرصة للانجليز لاتخاذ هذا الحادث ذريعة للتدخل العسكرى بحجة عجز العرابيين عن حماية أرواح الرعايا والقناصل الأجانب فى مصر .

ونتيجة لذلك تشاور القناصل الأوربيين فى الأمر واستقر رأيهم على ضرورة الحصول على وعد من الخديو بالمحافظة على الأمن العام فاصدر الخديو أمرا عاليا إلى عرابى فى ١٢ يونيو مضمونه ان قناصل الدول الجنرالية حضروا لطرفه فى حضور المشير دويش باشا مندوب الحضرة السلطانية وطلبوا منهما تأمين أرواح رعاياهم القاطنين بالديار المصرية وأموالهم ، وأنهما أمنوهم على ذلك وانه يأمر عرابى بنشر التنبيهات والتأكيدات على كافة العساكر والضباط بزيادة الدقة والتحفظ كما يجب حتى لا يحدث ما يعكر الزمن أو يسبب اى مخاطر .

---

(١) سليم النقاش : مصر للمصريين ، ج ٥ ، ص ٥ ــ ٨ .

(٢) اختلفت الآراء فى تقدير عدد الأشخاص الذين قتلوا أثناء المذبحة .

(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٧٤ .

(٤) دار المحفوظات : محافظ الداخلية محفظة ٤٤ ملف ١٠٠ عين ١٥١ ودار الوثائق : تقريرات وشهادات مقدمة إلى لجنة التحقيق عن معلوماتهم فى حوادث الثورة العرابية .

(٥) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٠ ملف ٢٣/ ١/ أ محضر استجواب حسن موسى العقاد بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٨٨٢ .

وبناء على هذا الأمر العالى أصدر عرابى منشورا إلى جميع قادة الجند وفروع الجهادية يتضمن امر الخديو ، موضحا فيه انه كما هو مسئول امام الخديو فكذلك كل قائد وضابط مسئول أمامه وانه يطلب بذل كافة الجهود للسيطرة على زمام الأمور والقضاء على أى اضطراب[١] .

وقد تشكلت لجنة للنظر فى أمر هذه المذبحة ، وكانت مؤلفة من يعقوب سامى وكيل نظارة الجهادية وبطرس باشا غالى وياور الخديوى وياور درويش باشا ومندوبى قناصل الدول الأوربية تحت رياسة عمر باشا لطفى محافظ الاسكندرية وانعقدت فى الاسكندرية وقررت اتخاذ التدابير التى تساعد على عودة الطمأنينة والسكينة فى قلوب سكان المدينة ، فكتب القناصل إلى الأوربيين بالاسكندرية يدعونهم إلى التزام الهدوء واتخاذ التدابير المؤدية إلى المحافظة على الراحة العمومية واجتناب أسباب المشاجرات والمنازعات[٢] . كما سافر الخديوى إلى الاسكندرية وابدى اسفه الشديد للقناصل على ما حدث ووعدهم بعدم تكراره .

١٠ ـ مؤتمر الآستانة :

وخلال ذلك دعا المسيو «فريسنيه» رئيس وزراء فرنسا الدول الكبرى إلى عقد مؤتمر للنظر فى المسألة المصرية فوافقت انجلترا وألمانيا وروسيا والنمسا وإيطاليا بينما اعترضت الدولة العثمانية على ذلك[٣] . فى بادئ الامر بحجة ان ايفاد بعثة درويش إلى مصر كاف لحل مشكلتها ، ولأن السلطنة ترى أن بحث الموقف فى مصر على نطاق دولى يعد بمثابة تدخل فى شئون سيادتها ، غير ان السلطان عاد ووافق على حضور المؤتمر الذى انعقد فى احدى ضواحى الآستانة فى ٢٣ يونيو ١٨٨٢ . وانتهى إلى عقد اتفاق اطلق عليه «ميثاق النزاهة» وبمقتضاه «تتعهد الحكومات التى يوقع مندوبها على هذا القرار بأنها فى كل اتفاق يحصل بشأن تسوية المسألة المصرية لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضى مصر ، ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى»[٤] .

---

(١) للرجوع إلى نص المنشور ، انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٧٦ .
(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٧٧ .
(٣) حول تفاصيل ذلك انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص ٢٨٧ .
(٤) الرافعى : الثورة العرابية ، ص ٣١٦ .

وبعد التوقيع على هذا البروتوكول تداول المؤتمرون فى المسألة المصرية . وكانت الدول الأوربية شديدة الحذر من انفراد انجلترا بالمسألة المصرية ، كما كان معظمها يرى ضرورة قيام السلطان بارسال قوات إلى مصر لمساعدة الخديوى على اعادة الأمن والنظام فى البلاد على الا يزيد تواجد هذه القوات فى مصر عن ثلاثة أشهر إلا إذا طلب الخديوى زيادتها(١) .

١١ ـ ضرب الاسكندرية :

وخلال ذلك كانت انجلترا تعد العدة للتدخل فى مصر عسكريا وانتهزت فرصة قيام عرابى بتجديد بعض الطوابى وعمل الاصلاحات اللازمة بها ، فتذرع قائد الأسطول الانجليزى فى الإسكندرية بأن تحصينات العرابيين تهدد أسطوله ، وإذا لم يتم التوقف عن تقوية هذه الاستحكامات من غير إبطاء فان الأميرال سيمور قائد الأسطول الانجليزى سيضطر إلى إطلاق مدافعه على الإسكندرية ويهدمها عن آخرها(٢) .

وفى صباح ١٠ يوليو ارسل الاميرال «سيمور» كتابا إلي طلبه عصمت يطالبه بانزال جميع مدافع طوابى الاستحكامات من طابية المكس إلى برج السلسلة ، وانه إذا امتنع عن ذلك فسيأمر باطلاق مدافع الاسطول على المدينة .

ومع أن تنزيل المدافع امر يصعب قبوله فقد رأى العرابيون سدا لباب النزاع أن يصير تنزيل ثلاثة مدافع من ثلاث طوابى ، وان يكتفى بذلك ، ولكن الأميرال لم يقبل ذلك العرض . وصمم على انزال جميع المدافع وتسليمه بعض الأراضى لاتخاذها معسكرا لقواته ، وإذا لم تجاب مطالبه سيبدأ القتال عند طلوع شمس ١١ يوليو ، ولما كانت هذه المطالب منافية لكل الأعراف ويصعب قبولها ، خاصة وان الفرمان السلطانى يحظر على الخديوى التصرف فى اعطاء اى شبر من الأراضى المصرية إلى دولة اجنبية . فقد تقرر رفض طلبات الاميرال سيمور(٣) والاستعداد للدفاع عن البلاد ، مع عدم مقابلة ضرب المدافع بالمثل الا بعد خمس طلقات من مدافع الأسطول(٤) ونفذ سيمور تهديده وبدأ

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٠٥ .
(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٠٦ .
(٣) نفسه ، ج ٢ ، ص ٣١٠ .
(٤) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٤١ وثيقة تحت عنوان «قرار المجلس العمومى» وعن استعدادات العرابيين للحرب انظر المخطوط ، ص ٣٠٤ .

فى ضرب الاسكندرية فى الساعة السابعة من صباح يوم ١١ يوليو ١٨٨٢[١] ففتحت سفن الأسطول الانجليزى نيرانها على القلاع والسفن[٢] بعد أن غادر الأسطول الفرنسى بأوامر من حكومته ميناء الاسكندرية[٣] وانتقل إلى بور سعيد تاركا للاسطول الانجليزى الحبل على الغارب[٤] . ولكى يجعل الانجليز عملهم العسكرى ذا صبغة شرعية عرضوا على الخديوى الضيافة على ظهر احدى سفنهم حتى ينتهى الضرب ولكن الخديو اعتذر[٥] واستمر الأسطول الانجليزى فى ضرب الاسكندرية نحو عشر ساعات تمكن خلالها من إسكات المدفعية الساحلية ، وتخريب الاستحكامات بالمدينة وهدم واحراق معظم مبانيها[٦] .

وعلى كل حال فقد صمدت القوات المصرية فى مراكزها بعض الوقت ، وبذلت جهدها ، امام قذائف الأسطول الانجليزى للطوابى ، وتطوع كثير من الرجال والنساء فى خدمة المجاهدين ومساعدتهم فى تقديم الذخائر الحربية ، وإعطائهم الماء وحمل الجرحى وتضميد جروحهم ونقلهم إلى المستشفيات[٧] .

ويذكر عرابى ان من استشهد فى ذلك اليوم من جميع الطوابى مائة رجل ، وامرأتان من المتطوعات اللواتى كن يضمدن جروح الجرحى[٨] .

ولما نزلت القوات الانجليزية إلى الاسكندرية اظهر الخديوى انحيازه لها ، وسارع هو وشيعته الضئيلة بتهنئتها ووضع نفسه تحت حمايتها[٩] . كما أرسل رسله إلى المصريين الذين هجروا الاسكندرية يطالبهم بالعودة إليها حتى تستقر الأحوال وكان موقف درويش باشا متفقا مع الخديوى فى الانحياز إلى الانجليز .

---

(١) الوقائع المصرية فى ١٣ يوليو ١٨٨٢ .

(٢) عن عدد السفن الانجليزية التى اشتركت فى الضرب انظر المخطوط ، ص ٣١٨ ، واسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار ، ج ٢ ، ص ٣٩٧ .

(٣) Dicey: The Egypt of the Future, P. 171.

(٤) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ج ١ ، ص ١٥٨ .

(٥) عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ، ص ٦٠ .

(٦) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ ـ د ـ ٦ ملف ٢٢٠ تلغراف من عرابى إلى بسيم بك لابلاغه إلى السلطان .

(٧) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣١٥ .

(٨) نفسه ، ص ٣١٦ ويذكر عمر طوسون ان عدد القتلى كان سبعمائة والجرحى خمسمائة .

(٩) محمد على علوبة : ذكريات اجتماعية وسياسية ، ص ٢٦ مخطوط بدار الوثائق والجدير بالذكر أن مركز تاريخ مصر المعاصر قد قام بنشر ذلك المخطوط فى عام ١٩٨٨ ، غير اننا اعتمدنا على الأصل .

وخلال ذلك استقر رأى العرابيين على الانسحاب من الاسكندرية إلى منطقة كفر الدوار حيث ان الاسكندرية لم تعد تصلح منطقة دفاعية بعد تحطيم حصونها ، ولكن هل يترك العرابيون الاسكندرية سليمة تستفيد منها القوات الغازية أم يعرقلون دخول هذه القوات فتحرق المدينة وتنهب حتى يجد الانجليز الصعوبات عند احتلالهم لها .

يذكر الخديو توفيق فى منشوره إلى المصريين بأن عرابى أضرم النار فى الاسكندرية وخرج منها بجيشه ذاهبا إلى كفر الدوار فبعث ذلك على نزول الانجليز إلى المدينة لاطفاء النار المضرمة فيها ومنع النهب والمحافظة على الراحة[١] .

ويذكر «بلنت» وسليم النقاش ان العرابيين أحرقوا الاسكندرية وفقا لتكتيك عسكرى سليم بالا يستفيد العدو من البلد الذى يدخله كما فعل الروس فى موسكو اثناء الغزو النابليونى حتى لا يجد العدو مأوى ولا مئونة ولا ذخيرة لرجاله ، وحتى يستطيع عرابى التقهقر لاتخاذ أماكن استراتيجية للقتال[٢] . ويؤكد ذلك ما ذكره أحمد رفعت فى محضر استجوابه بأن عرابى ذكر أنه إذا تدخل احد لازم نموت لآخرنا ، ونفنى كل شيء[٣] .

ويتهم البعض عبد الله النديم بانه كان من المشجعين على حرق الاسكندرية ونهبها حتى لا يجد الانجليز شيئا عند احتلالهم لها[٤] وان حرق البلد تم بواسطة غاز احضر بمعرفة العرابيين وصب على الحوانيت والمنازل حتى يتم حرق البلد بسرعة[٥] وان «سليمان سامى» كان قد شرع فعلا فى ذلك وبدأه بالاتفاق مع عرابى فاحضر جملة غازات وقال للضباط لا بد من حرق البلد وانه لم يتركها قبل حرقها[٦] .

وإلى جانب ذلك فقد ذكر أحد شهود العيان أن بعض عساكر العرابيين كسروا أبواب الحوانيت ، والمخازن بالاسكندرية واشعلوا فيها النيران[٧] . كما دخل ايضا عربان البحيرة والبرابرة والعبيد وسلبوا الحوانيت والمخازن واشعلوا فيها النيران[٨] .

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٣٢ ، ٣٦٣ .
(٢) Blunt: Op. Cit, P. 372. وسليم النقاش : المرجع السابق ، ج ٥ ، ص ٧٢ ـ ٧٦ .
(٣) محاضر جلسات قومسيون التحقيق ـ محضر استجواب احمد رفعت ، ص ١٣٨ مخطوط بدار الوثائق .
(٤) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ١٠ دوسيه ١٢٥ محضر استجواب حسين باشا الدرملى وكيل نظارة الداخلية .
(٥) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ١٨ دوسيه ٢٠ محضر استجواب أحمد سلامة معاون ضبطية الاسكندرية .
(٦) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٦٩ محضر استجواب اليوزباشى محمد رخا .
(٧) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٨٠ شهادة القمائمقام أحمد شكرى .
(٨) محمود فهمى : البحر الزاخر ، ج ١ ، ص ٢٢٣ .

وقد أيد الرافعى فكرة قيام العرابيين بحرق الاسكندرية حتى يحول الحريق دون نزول الانجليز إليها واتخاذها قاعدة حربية لزحفهم فشبت الحرائق الهائلة فى يوم الاربعاء ١٢ يوليو ١٨٨٢ .

وبدأ اضرام النار نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، واخذ يمتد حتى صارت الاسكندرية شعلة من النار فى مساء ذلك اليوم ، واستمرت النار تضطرم فيها إلى اليوم التالى[١] .

ومع كل هذه الاتهامات الموجهة إلى العرابيين بحرق الاسكندرية فان الشيخ محمد عبده كانت له وجهة نظر أخرى حيث اتهم الأجانب باشعال الحرائق بقصد المبالغة فى التعويضات[٢] ، وإلى جانب ذلك فقد ذكر عرابى ان الأعراب اشتركوا مع رعاع الناس فى نهب الدكاكين وحرقها واشعال النار فى كثير من البيوت[٣] ، ولم يتطرق إلى دور قواته فيما حدث .

١٢ ـ المعارك بين العرابيين والانجليز :

خلال استعدادات عرابى للدفاع عن البلاد ـ أصدر الخديوى امرا بوقف الاستعدادات الحربية ، والغاء الاحكام العسكرية[٤] واعادة الادارة المدنية ، كما طالب عرابى بالحضور إليه فى قصر رأس التين[٥] . ولكن عرابى لم يستجب لتعليمات الخديوى ، واستمر فى استعداداته ، كما دعا عرابى إلى عقد جمعية عمومية من كافة طوائف الشعب لعرض الموقف عليهم وطلب من الخديوى ضرورة الحضور إلى العاصمة وعدم الانحياز إلى العدو وانهى برقية بقوله «فان كنت يا مولاى حرا فيجب حضوركم إلى عاصمة البلاد وان كنت اسيرا لدى الانجليز أو متحيزا إليهم فلا يمكن التسليم بقبول ما يكتبه العدو عن سموكم أو عن لسان رئيس النظار»[٦] .

ونتيجة لتزايد الدسائس التى تحاك ضد عرابى ، واتضاح موقف الخديو المؤيد للانجليز ، دعا عرابى إلى عقد جمعية عمومية من كافة طوائف الشعب ليعرض عليهم

---

(١) الثورة العرابية ، ص ٣٦٤ .
(٢) انظر محمد عبده : آراء ومذكرات ـ مذكرات عن الثورة العرابية ، ص ٤٣ .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ٣٢٣ .
(٤) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٤١ ملف ٣/٦ صورة ما تحرر إلى ناظر الجهادية من هيئة النظار فى ١٧ يوليو ١٨٨٢ .
(٥) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٤١ وثيقة رقم ١٣٢١ بعنوان : «صورة امر كريم إلى عرابى» .
(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٢٧ .

الموقف ، ويشاورهم فى أمر الحرب ، وان يكون ذلك فى الساعة الثامنة من مساء الاثنين ١٧ يوليو ١٨٨٢ بمبنى نظارة الداخلية[١] . فلبى الدعوة «نحوا من سبعين شخصا»[٢] استقر رأيهم على لزوم الاستمرار فى اعداد التجهيزات الحربية ، وعلى استدعاء النظار من الاسكندرية[٣] ، وضرورة حضور الخديو إلى القاهرة ، وتعيين لجنة مؤلفة من ستة مندوبين من طرف المجلس للسفر إلى الاسكندرية وإبلاغ الخديو والنظار بالقرار .

وبعد أن تبادل المؤتمرون الآراء فى اختيار الوفد استقر الرأى على انتخاب على مبارك رئيسا لهذا الوفد ، وتعيين اثنين من العلماء وهما الشيخ «على نايل» والشيخ «أحمد كيوه" ، واثنين من التجار وهما «احمد بك السيوفى» و «سعيد بك الشماخى» ، واثنين من الذوات وهما «على مبارك» ، و «رءوف باشا»[٤] .

وسافر الوفد فى طريقه إلى الاسكندرية ، وتوقف فى كفر الدوار حيث رؤى الاكتفاء بعلى مبارك واحمد السيوفى بك خلال مقابلة الخديو . وبعد أن وقف الخديوى على تفاصيل ما حدث فى الاجتماع حاول ايجاد حل لتهدئة الموقف بان كلف على باشا مبارك ان يرسل رسالة إلى عرابى يبلغه فيها انه قرر تأليف مجلس منه (على مبارك) ومن بعض أعيان الاسكندرية ، ومن الذين يعينهم عرابى من الأمراء العسكريين ، ليجتمعوا فى مكان معين ، لأجل البحث فى الحالة الحاضرة ، والوصول إلى نتيجة تنقذ الوطن من الكارثة ، وكان رد عرابى على ذلك الخطاب بانه سبق أن تألف مجلس فى القاهرة ، ولم يعد لى صفة أو حق فى تعيين أعضاء مجلس آخر . ولذلك فانى آسف لعدم تمكنى من إجابة سعادتكم إلى طلبكم هذا[٥] . ونتيجة لذلك اصدر الخديوى أمرا عاليا فى ٢٠ يوليو بعزل عرابى[٦] وردا على ذلك قام عرابى بعقد المجلس العام فى ديوان الداخلية فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ .

---

(١) الوقائع المصرية ، العدد ١٤٦٢ فى ٢٠ يوليو ١٨٨٢

(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٢٨ على حين يذكر الرافعى ان عددهم كان أربعمائة عضوا . انظر عرابى الزعيم الثائر ، ونحن نميل إلى الاعتقاد بان قول عرابى اقرب إلى الحقيقة .

(٣) حول نص القرار : انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص٣٢٨ .

(٤) المخطوط ج ٢ ، ص ٣٢٩ ، ومحافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ١٩ ملف ١٤٠ ـ التقرير المقدم من على مبارك إلى لجنة التحقيق .

(٥) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ، ص ١٧٧ .

(٦) حول صورة هذا الأمر انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

وبعد تلاوة الأوراق صدرت فتوى شرعية من الشيخ «محمد عليش» والشيخ «حسن العدوى» ، والشيخ «الخلفاوى» ، وغيرهم من العلماء بمروق الخديوى توفيق لخيانته لدينه ، ووطنه ، وأمته ، وانحيازه للانجليز[١] وتوقيف أوامره ، وما يصدر عن نظاره الموجودين معه بالاسكندرية حيث ان الخديوى خرج عن قواعد الشرع الشريف والقانون المنيف[٢] .

وفى غمرة الاستعداد للحرب توجه عبد الله النديم إلى الأزهر مشعلا حماس رجاله لمناصرة الثورة ثم أخذ يجوب مدن البلاد وقراها لحفز همم الناس على مواجهة أعداء الدين والوطن ، فكان لخطبه دوى شديد فى النفوس ، فقد تناقلها الناس فيما بينهم ، واشتعلت كما اشتعلت قلوب الناس بالحماس للوطن ، وتزاحموا على إعانة الجيش بما يلزمه[٣] . وخاصة وأن المراقب الانجليزى «كولفن» اخذ الأموال الموجودة فى خزينة المالية ، وانزلها فى الاسطول الانجليزى قبل اعلان الحرب بأيام[٤] وكذلك الأموال الموجودة فى صندوق الدين العمومى نقلت إلى المراكب الحربية كما تحمست الأمة المصرية على اختلاف مشاربها لقتال الانجليز الطامعين فى البلاد[٥] . فانضم الرجال إلى معسكرات التدريب تاركين عائلاتهم ، ومحلاتهم ، وأشغال مزروعاتهم[٦] ، وهرع الشيوخ إلى المساجد يدعون الله ان ينصر عرابى حامى البلاد . وبعد أن تم تعبئة الشعور الوطنى بالبلاد لحق عبد الله النديم بعرابى فى مقر قيادة الجيش بمعسكر «كنج عثمان» حيث كان الجيش يتأهب لقتال الانجليز فعمل مستشارا سياسيا له ، وتحمل عبء الدعاية كاملا .

ولإيقاف هذا الحماس نشر الخديوى منشورا عبارة عن خطاب من الأميرال «سيمور» إليه يذكر فيه ان الحكومة الانجليزية ليس لها مطامع فى احتلال مصر وانما قصدها حماية الخديو ، واعادة النظام فى القطر المصرى[٧] .

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ .

(٢) نفسه ، ص ٣٣١ .

(٣) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٨ دوسيه ٥٣ / د / ٨ ملف ٢٢٢ ومحفظة رقم ٩ دوسيه ٨٦ تحت عنوان الثورة العرابية وقضايا المتهمين .

(٤) المخطوط ، ص ٣٣٤ .

(٥) للتفاصيل أنظر : المخطوط ، ص ٣٣٥ .

(٦) فى أماكن متعددة من محافظ الثورة العرابية يتضح اقبال الأهالى على التطوع فى الجندية .

(٧) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٤١ ملف ٦ / ٢ منشور عمومى مترجم من الانجليزية (من الاميرال سيمور إلى الجناب الخديو فى ٢٦ يوليو ١٨٨٢) .

ولإيقاف رد فعل هذا المنشور ارسل عرابى إلى جميع المديريات منشورا فى ٢٦ يوليو ١٨٨٢ معلنا خيانة الخديوى الذى انحاز الى الانجليز ، كما ارسل لدعوة المجلس العرفى[١] لمناقشة الأمر ، وقد قرر المجلس عقد جمعية عمومية بديوان الداخلية فى يوم ٢٩ يوليو ١٨٨٢[٢] .

وبعد أن عرضت على الجمعية الأوامر الصادرة من الخديو بعزل عرابى ، ومنشورات عرابى ، رأى المجتمعون وجوب توقيف أوامر الخديوى وما يصدر من نظاره الموجودين معه فى الاسكندرية ، وضرورة عرض هذا القرار على الدولة العلية ، وضرورة ابقاء عرابى ناظرا للجهادية والبحرية مدافعا عن البلاد . وتم اخطار جميع المديريات بهذا القرار .

وفى أثناء ذلك أعد عرابى عدته للدفاع عن البلاد فانشأ فى كفر الدوار العديد من الاستحكامات وعزز مواقعه الحربية الممتدة من عزبة خورشيد إلى كفر الدوار كما أنشأ فى كفر الدوار استحكاما من ترعة المحمودية إلى ارض الملاحة وخندقا عرضه اربعة امتار . وكان ذلك بمعرفة محمود فهمى باشمهندس الاستحكامات ورجال الهندسة الحربية وبمساعدة الأهالى[٣] .

ولما لم يتمكن الانجليز من اقتحام استحكامات العرابيين فى كفر الدوار[٤] ، وثبت لهم مقدرة الجندى المصرى على الصمود ، وثباته وشجاعته[٥] ، اصدرت الحكومة البريطانية أوامرها فى ٢٢ يوليو ١٨٨٢ إلى الأميرال سيمور بالتمهيد لاحتلال منطقة القنال . مما أضطر العرابيين إلى جعل منطقة التل الكبير مركزا عموميا ، لقواتهم العسكرية . ولما كان عبور القوات الانجليزية للقناة يمثل خطورة على العرابيين ، فقد نصح بعض الضباط عرابى بردم القناة ، ولكنه لم يستمع لنصائحهم ، مؤمنا بوعود «ديلسبس» التى كانت تنحصر فى ضمان حياد المرور فى القنال للجميع ، وبضمانة منع

---

(١) شكل هذا المجلس للنظر فى أحوال البلاد المدنية والعسكرية ، وأصبح له سلطات واسعة فكان مفوضا إليه حكومة البلاد والنظر فى أمور الأمة محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم (٣) ملف ٤٨ منشور من عرابى إلى مدير الشرقية فى ٢٥ يوليو ١٨٨٢ .

(٢) ذكر عرابى خطأ أن الاجتماع عقد فى ٢٢ يوليو انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٣٠ بينما أكدت وثائق الثورة العرابية التاريخ الذى ذكرناه . انظر محفظة ٢١ ملف (٩) جلسة المجلس العرفى بتاريخ ٢٦ يوليو ١٨٨٢ .

(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

(٤) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٢٥ .

(٥) لتفاصيل ذلك انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٦١ .

الانجليز من اقتحام القنال ما دام فيه عرق ينبض[١] فكان ذلك من الاخطاء الجسيمة التى غيرت مجرى الحرب . فقد اخترق الانجليز القناة ولم يستطع ديلسبس منعهم رغم احتجاجاته ، خاصة وان الخديو كان قد أصدر امرا مفاده ان أمير البحر الانجليزى يقصد قمع العصاة ولا يجب التعرض له ، وتوعد كل من يخاالف ذلك بالعقاب[٢] .

وأمام هذا التحول المفاجىء فى جبهات القتال ، اعاد عرابى حساباته ، واخذ فى انشاء خطوط دفاعية هناك كما أمر بسد ترعة الاسماعيلية عن «المجفر» لمنع وصول المياه العذبة إلى الانجليز ، ولكن الجنرال ولسلى قائد القوات الانجليزية احبط هذه المحاولة وتابع الجيش الانجليزى تقدمه مما أدى إلى تصدع الجبهة الشرقية فانتقل عرابى إلى رأس الوادى واعاد تنظيم الجيش ومواقع الدفاع . ثم امر بعقد مجلس حربى تحت رئاسته وفيه تقرر الهجوم على العدو ، وعرف القادة خلاله ترتيب الجيش وأعطى لكل واحد منهم رسم الشكل الحربى وخطط صد العدو[٣] وإلى جانب ذلك فانه عقد مجلسا حربيا فى ٨سبتمبر ١٨٨٢ تقرر فيه الهجوم الشامل على الانجليز بالقصاصين على أن يكون توزيع الجيش المصرى على شكل نصف دائرة تحيط بالعدو وبجناحيها ، وأعطى لكل قائد من القادة نسخة للقتال بموجبها[٤] .

وبعد أن تم للإنجليز احتلال القناة ، والاستيلاء على القصاصين ، وإزالة السدود التى أقامها العرابيون ، وضعوا خطة الهجوم على التل الكبير ، واستطاعوا أن يحرزوا نصرا سهلا هناك ، ليس مرجعه كفاية الانجليز بقدر سوء حالة الجيش المصرى .

يضاف إلى ذلك ان انجلترا تمكنت نتيجة للاتصالات المكثفة التى دارت بينها وبين الدولة العثمانية من ان تستصدر من السلطان منشورا بعصيان عرابى[٥] والتزام الدولة العثمانية بالمحافظة على الخديو . مما قلب ميزان الحماس الشعبى ، وأضاع التأييد الاسلامى للثورة العرابية ، وجعل عرابى فى موقف شديد الصعوبة . خاصة وانه كان يعتقد ان ما يفعله ينال رضا السلطان[٦] .

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٣٥ .
(٢) نفسه .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٨٥ .
(٤) نفسه ، ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧ .
(٥) ملف ثابت باشا محفظة ١٦٤ عابدين خطاب من ثابت باشا إلى رئيس ديوان الخديو .
(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ .

ونتيجة لذلك استدعى عرابى عبد الله النديم وبعض خواصه وأطلعهم على نص المنشور السلطانى واستشارهم فيما يجب ان يفعله فأشار عليه النديم بنشره فى جريدة الطائف مع الرد عليه والاستمرار فى المدافعة عن الوطن حتى ولو اشتركت عساكر عثمانية ضدهم[١] لأن توزيع المنشور سرا سيكون رد فعله أسوأ مما لو نشر فى الصحف ورد عليه ولكن عرابى لم يستحسن ذلك خشية تحول القلوب عنه ، وفصم رابطة إجماع الأمة[٢] .

وما أن بلغ عرابى وصول المنشور إلى ايدى قواته بعد أن تمكن جواسيس الخديو واتباعه من توزيعه عليهم ، وإحساسهم بصدمة عنيفة بعد اطلاعهم عليه لدرجة ان وهنت قواهم وعم الاختلال بينهم[٣] رأى عرابى الأخذ برأى النديم الخاص بضرورة طبع المنشور والتعليق عليه[٤] ، ولكن الوقت كان قد فات وتحولت القلوب عنه .

ومع أننا لا نلصق هزيمة عرابى بهذا المنشور وحده كما يذكر البعض[٥] فاننا نعتبره أحد الأسباب فى صرف القلوب عن عرابى وحركته .

وحين علم عرابي باندحار قواته ، وتبين ان اعضاء المجلس العرفى لا يودون ان تتعرض القاهرة لمصير الاسكندرية ، وبعد أن نجح الانجليز فى الاستيلاء على الاستحكامات وفى اجبار جنود عرابى على الفرار فى التل الكبير ، ركب عرابى فرسه تاركا ميدان القتال وتبعه عبدالله النديم وقد حاول فرسان الانجليز تتبعهما فما استطاعوا[٦] . ولما وصلا إلى أبى حماد ركبا قطارا كان فى طريقه إلى القاهرة .

١٣ ـ شبح الهزيمة والانكسار :

وفى ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ ذهب عرابى والنديم إلى قصر النيل حيث مقر نظارة

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٣٩٩ .

(٢) نفسه . بينما يذكر اسماعيل سرهنك «أنه لما قرأ عرابى نشرة الباب العالى فى جريدة الجوائب نمرة ١١٠٥ الصادرة فى يوم الثلاثاء ٢٩ شوال ١٢٩٩ (١٥ سبتمبر ١٨٨١) بعصيانه وقع اليأس فى قلبه لأن حجته الكبرى كانت بدعوى أنه قائم بالمدافعة عن حقوق الدولة العلية فى مصر فتشاور مع صديقه الحميم عبد الله النديم واقره على اخفاء ذلك عن الجند» سر هنك : حقائق الاخبار ج ٢ ، ص ٤٠٦ .

(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .

(٤) سليم النقاش ، مرجع سابق ، ج ٥ ، ص ٢٤٨ .

(٥) جمال الدين الافغانى ومحمد عبده ، العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى .

(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٠ .

الجهادية ، وكان المجلس العرفى منعقدا فأنبأهم عرابى بخبر الهزيمة ، واستشار المجلس فيما يجب أن يفعله ، وهل يستمر فى المدافعة أم يلزم التسليم ، وبعد أن استعرضوا الأمور استقر الرأى على المقاومة ، وترتيب نقط عسكرية لمنع الانجليز من دخول القاهرة(١) . وخطب النديم يستنهض الهمم(٢) للدفاع عن العاصمة ، ثم توجه عرابى والنديم وبعض الحاضرين من كبار الضباط وغيرهم إلى العباسية لاجراء ترتيب النقط العسكرية فوجدوا أن الاستعدادات لا تكفى ، خاصة وانهم لم يجدوا إلا نحو ألف رجل من غفراء البلاد بدون ضباط ونحو أربعين نفر سوارى فى مركز عساكر الخيالة»(٣) وأن شبح الهزيمة كان باديا على الجميع(٤) فعادوا إلى المجلس العرفى وعرضوا عليه الموقف فتقرر الكف عن القتال والتسليم ، وتحرير عريضة إلى الخديو يلتمسون فيها العفو والاعتذار عما حدث منهم ، ويطلبون منه التوسط لدى الانجليز بعدم دخول القاهرة . وطلب اعضاء المجلس من النديم صياغة هذه العريضة فكتبها بأسلوب ملىء بالطعن والتنديد بفعال الانجليز وقص فيها ما وقع من البداية إلى النهاية(٥) . فذكر ان ما قام به عرابى كان دفاعا عن الوطن والعرض والدين ، وانه كان «ملزوما من طرف الأمة بأكملها على الدفاع»(٦) وطالب الخديوى بالرجوع إلى العاصمة ، و «مخابرة القومندان الانجليزى بالكف عن القتال ، وعدم مهاجمة مدينة القاهرة» ، ولم يلق النديم الذنب على عرابى أو أحد من زملائه(٧) .

ولما تلا النديم هذه العريضة على الحاضرين لم تعجبهم(٨) للهجتها الشديدة . فأملى بطرس غالى عضو المجلس صيغة أخرى قدم فيها الاعتراف بالذنب ، ووصف حركة عرابى بالعصيان ، والتمس العفو لعرابى ولزملائه . وطلب من الخديو التوسط لدى الانجليز بعدم دخولهم القاهرة(٩) .

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .
(٢) شاروبيم : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٣١ .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص٤٠٢ .
(٤) سر هنك : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ .
(٥) شاروبيم : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ .
(٦) دار الوثائق القومية : أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العرابية والبرقيات التى ضبطت لدى المتهمين .
(٧) نفسه .
(٨) شاروبيم : المرجع السابق ، ج ٤ ، ص ٣٣٢ .
(٩) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٢ .

وتشكلت لجنة لتسليم العريضة للخديو مكونة من رءوف باشا ، وعلى باشا الروبى ، وبطرس باشا وتقرر سفرهم إلى كفر الدوار ومنها إلى الاسكندرية . وقد أبى الخديو قبول العريضة ، وأمر بإلقاء القبض عل بعض مقدميها[١] . وواصل الانجليز زحفهم ، واحتلوا الزقازيق فى تمام الساعة الرابعة والربع من عصر يوم ١٣ سبتمبر[٢] .

وخلال ذلك حاول عرابى وقف الزحف الانجليزى ، وتجميع قواته للدفاع عن الوطن ، ولكن الأمور لم تكن فى صالحه فدخلت الجنود الانجليزية العباسية فى ١٤ سبتمبر ، وعسكرت فى مركز آلايات الفرسان المصرية[٣] وسقطت القاهرة فى يد الانجليز .

وعلى الرغم من استعداد جموع الشعب من سكان باب الشعرية والحسينية للمقاومة ، وحملهم للهروات بقصد محاربة الانجليز . فمن المخجل ان يقف بعض الرجال والنساء من المصريين لتحية عساكر الانجليز فى الشوارع ، وهم بلباسهم الأحمر وكأنهم لم يطفئوا شعلة الحرية فى مصر[٤] .

وفى ١٥ سبتمبر قام عرابى بتسليم نفسه للقوات الانجليزية ، كما تم القبض على قادة الثورة ، ووضعوا فى أضيق السجون وأصعبها[٥] ، كما امتلأت السجون بمن ناصر الثورة من العلماء والمديرين ، وعمد البلاد ، والأعيان ، والتجار ، حتى بلغ عدد المقبوض عليهم ثلاثين الفا من المصريين[٦] .

وبعد ان وضعت الحكومة يدها على معظم زعماء الثورة حضر الخديو إلى القاهرة فى ٢٥ سبتمبر ١٨٨٢ واستقبله على المحطة «سلطان باشا» رئيس مجلس النواب ، و «رياض باشا» ، ووفود المهنئين المارقين . وفى ظل الجيش البريطانى الذى اصطف منه خمسة آلاف جندى من المحطة إلى سراى الاسماعيلية ، وبين هذه القوات الخاصة المصطفة على جانبى الطرقات سار موكب الخديو وإلى جانبه فى عربته «الدوق أوف

(١) نفسه . (وقد ألقى القبض على علي باشا الروبى ، ولم يسجن بطرس باشا ولا رءوف باشا) .
(٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة ٤١ ملف ٦ / ٤ وثيقة رقم ١٢٥١ حل شفرة تلغراف من محمد سلطان باشا إلى الخديو بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ .
(٤) نفسه .
(٥) سرهنك : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٤١٠ .
(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٣ .

كنوت» نجل الملكة فيكتوريا وأمامه فى نفس العربة الجنرال «ولسلى» ، والسير «إدوارد مالت»[١] وكان هذا المظهر المشين إعلانا بعودته إلى مصر تحت حماية الانجليز ، وأطلقت المدافع الانجليزية فى القلعة طلقات النصر الانجليزى على كرامة الشعب المصرى وحريته . ومنذ تلك اللحظة أشرف الانجليز اشرافا تاما على أمور الحكم فى مصر ، ولم تعد الخديوية أو الحكومة غير ألعوبة فى يدهم .

وبعد ان تمكنت الحكومة من مقاليد الأمور اصدرت امرها فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢[٢] بتشكيل قومسيون «لتحقيق اقامة الدعوى على كل من ارتكب جريمة العصيان والتعدى على السلطة الخديوية سواء اكان مرتكبو هذه الجرائم مدنيين او من العسكريين»[٣] .

وصدرت الاوامر بتقديم عرابى وزملائه للمحاكمة[٤] ، والقبض على أى شخص يرى القومسيون إقامة الدعوى عليه .

وقد شكلت هيئة هذه اللجنة فى معظمها من الشراكسة ، والأرناؤوط كما أصدر الخديو توفيق عدة أوامر ، بهدف القضاء على العسكرية المصرية ، وروح الجندية ، أهمها حل الجيش المصرى[٥] وصرف العساكر إلى بلادهم ، وإلغاء الرتب العسكرية المعطاة فى مدة الثورة[٦] وإلغاء قانون القواعد الأساسية فى النظامات العسكرية الذى صدر خلال الثورة كما أصدر بعد ذلك امرا عاليا بجواز التخلص من الخدمة العسكرية بدفع البدل النقدى وقيمته خمسون جنيها[٧] .

وهكذا انتكست اعلام الثورة العرابية التى قامت من أجل الدفاع عن شرف البلاد وكرامتها ضد الظلم الداخلى والتدخل الخارجى وابتلعت السجون رجالها واحس الشعب المصرى بمرارة الهزيمة .

---

(١) المخطوط ، ص ٤٠٥ .

(٢) الوقائع المصرية ، العدد ١٤٩٠ فى ٢٨ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٣) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم ٦ دوسيه رقم ١ ملف ٨٢ «الأمر العالى بتشكيل قومسيون التحقيق» .

(٤) عن هذه المحاكمة انظر : Broadley: How we defended Arabi and his friends.

(٥) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٠٩ وايضا محافظ مجلس الوزراء ــ نظارة الحربية مجموعة رقم ٧٠٥ حربية ــ محفظة رقم (١) دكريتو فى ١٩ سبتمبر ١٨٨٢ .

(٦) محافظ مجلس الوزراء ــ نظارة الحربية ، قلم سردارية الجيش المصرى الأمر العالى الصادر إلى الحربية بخصوص اعتبار الرتب المعطاة فى مدة الثورة لاغية .

(٧) محافظ مجلس الوزراء نظارة الحربية محفظة رقم (٣) قانون القرعة العسكرية الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٤ .

١٤ ـ محاكمات العرابيين :

أورد عرابى فى مخطوطه «محاضر استجوابات ومحاكمات قادة الثورة وأنصارها» بعد أن نقلها من كتاب سليم النقاش «مصر للمصريين» من غير تغيير ولا تبديل فى الفاظ الاستنطاقات المذكورة[١] لتكون كما يذكر مطابقة للنسخ الأصلية المحفوظة فى سجلات الحكومة والحقيقة أنه أضاف بعض التعليقات على اجابات بعض المتهمين خاصة فى محضر التحقيق الخاص به .

وقد بدأ عرابى هذه المحاضر بذكر محضر محاكمته[٢] ، وتبعه بمحضر استجواب على باشا فهمى[٣] ، فمحضر استجواب عبد العال حلمى[٤] ، فمحضر استجواب محمود فهمى المهندس[٥] ، فمحضر استجوابه يعقوب سامى[٦] ، فمحضر استجواب طلبة عصمت[٧] . واستعرض بعد ذلك العديد من المحاكمات مراعيا فى ذلك تقديم الأهم على المهم ، خاصة وأن هذه المحاكمات شملت ما يزيد عن الثلاثين الفا[٨] وفيما يلى نعرض لأهم هذه المحاكمات .

محضر محاكمة عرابى :

بعد أن سجن عرابى فى عابدين تم نقله إلى سجن الدائرة السنية فى يوم الخامس من أكتوبر ١٨٨٢ وكان معه «طلبة عصمت» وسجن كل منهما فى غرفة منفردة . وفى هذا السجن تعرض للاهانة والسب كما تعرض للتهديد بالقتل .

وبعد أن قام قومسيون التحقيق بجمع مستندات الاتهام ضد عرابى وأنصاره ، لم يتم استجواب عرابى فى بداية الأمر بل تم استجواب زملائه أولا حتى تستغل اجاباتهم قبل التحقيق مع عرابى فى توجيه التهم والأسئلة إليه اثناء التحقيق معه . وبعد الانتهاء من

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٣٩ .
(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص٤١١ ـ ٤٥٣ .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص٤٥٤ ـ ٤٦٠ .
(٤) المخطوط ، ج ٢ ، ص٤٦١ ـ ٤٦٩ .
(٥) المخطوط ، ج ٢ ، ص٤٧٠ ـ ٤٩٣ .
(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص٥٠٧ ـ ٥٢٣ .
(٧) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٥٢٤ ـ ٥٣٥ .
(٨) لتفاصيل ذلك : انظر محافظ الثورة العرابية من المحفظة رقم (٩) إلى المحفظة رقم (١٧) والخاصة بقضايا المتهمين وأدوارهم واعترافاتهم والأوراق المضبوطة لديهم .

ذلك حدد القومسيون الساعة الثانية من ظهر يوم السادس من أكتوبر ١٨٨٢ موعدا للتحقيق مع عرابى ، وطلب من عرابى الاستعداد للدفاع عن نفسه أو تعيين محام عنه وقد اختار عرابى المحامى «عبد الكريم ناجى» ليتولى شئون الدفاع عنه[١] ولكن هذا المحامى رفض الدفاع عن عرابى خشية بطش الخديوى به ، ونتيجة لذلك بدأ التحقيق مع عرابى فى أول الأمر بدون محام إلى أن عين له المستر «بلنت» ثلاثة من المحامين أبرزهم المحامى «برودلى» وذلك للدفاع عنه وعن باقى زعماء الثورة[٢] ، وقد تعهد «بلنت» بدفع مصاريف المحامين بالإشتراك مع بعض أحرار الانجليز .

وقد شمل التحقيق مع عرابى جميع الأحداث التى وقعت وبالنسبة لحادثى فبراير وعابدين لم ينكر عرابى دوره فيهما بل ذكر ان عدم استخدام العدل والمساواة فى المعاملات وعدم وجود مجلس نيابى يحفظ للناس حقوقهم كان السبب فيما حدث وأنه كان يرغب فى تقديم طلبات الأمة إلى الخديو ، وأن الخديو أصدر عفوه عما حدث فى هذين الموضوعين[٣] .

وبالنسبة لاتهام عرابى بأنه طالب بخلع الخديوى فى منزل سلطان باشا وبأنه اعطى أوامره إلى الأميرالاى خليل كامل بالاستعداد للهجوم على سراى الخديوى بعد ان قبل اللائحة المقدمة من انجلترا وفرنسا نفى عرابى ذلك ، وإن لم ينكر أنه كان هناك اجماعا من الأهالى بخلع الخديو[٤] .

وبالنسبة لاتهام عرابى بأنه قام باستدعاء النواب بدون أوامر من الخديو مع مخالفة ذلك للائحة المجلس ، أوضح عرابى أن السبب فى ذلك يرجع إلى قبول الخديو للائحة[٥] . وحول اتهام عرابى بعدم الاستجابة لنصيحة درويش باشا مندوب السلطان ، بقبول اللائحة ومغادرة مصر . أجاب عرابى بأنه اخبر المندوب السلطانى بأنه كان يود تحقيق طلبه ، لولا شدة تعلق الناس به ، وأنه بعد انتهاء الأزمة وانصراف السفن الحربية عن المياه المصرية يمكنه التوجه إلى الآستانة[٦] .

---

(١) محافظ الثورة العرابية محفظة رقم (٨) ملف ٥٣ / ج من رئيس قومسيون التحقيق إلى مأمور ضبطية مصر بتاريخ ١٤ اكتوبر ١٨٨٢ .

(٢) Broadley: How we defended Arabi

(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤١١ ـ ٤١٦ .

(٤) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤١٦ ـ ٤١٧ .

(٥) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم (٨) ملف ٥٣ / ١ محضر استجواب عرابى فى ١١ اكتوبر ١٨٨٢ .

(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .

وبالنسبة لليمين الذى لقنه الشيخ محمد عبده للضباط ، وأقسموا عليه فى وجود عرابى ، وخلال تولية نظارة الجهادية انكر عرابى ذلك . وحول اتهام عرابى بتدبير مذبحة الاسكندرية وبأنه ارسل إلى يعقوب سامى أحد اعضاء لجنة التحقيق فى هذا الحادث بأن يتخذ الإجراءات اللازمة لابعاد التهمة قدر الامكان عن الجنود والأهالى الوطنيين رفض عرابى هذه التهمة .

وبالنسبة لاتهام عرابى برفض الامتثال لأوامر الخديو بابطال التجهيزات الحربية بالطوابى وزيادة عدد المدافع ، أوضح عرابى بانه استجاب للأوامر ، وابطل الترميمات ، وكتب للآستانة بذلك اما بالنسبة لوضع مدافع جديدة فان ذلك لم يحدث[١] .

وحول اتهام عرابى بتدبير حريق الاسكندرية عن طريق سليمان سامى ، وعدم منعه للعساكر من نهب وكسر الدكاكين ، نفى عرابى علمه بأن سليمان سامى هو الذى حرق الاسكندرية ، أما بالنسبة للمنهوبات فانه امر سليمان سامى بجمعها من العساكر وحفظها بقصد إيصالها للمحافظة[٢] .

وبالنسبة لاتهام عرابى بعدم إطاعته لأوامر الخديو ورفضه الحضور إلى رأس التين للعمل على انهاء الحرب ، لم ينكر عرابى ذلك بل أوضح ان انتقال الخديوى إلى الاسكندرية بعد حدوث المعارك الحربية هو الذى دفعه إلى ذلك ، خاصة وانه تصور أما ان يكون الخديو أسيرا فى يد الإنجليز ، أو انه قد انحاز إليهم[٣] .

وحول اتهام عرابى بعدم تنفيذه لأوامر الخديو الخاصة بعزله ، ولقيامه بمنع أهالى الإسكندرية من العودة إلى بلدهم أجاب عرابى بان الخديو كان موجودا بطرف الإنجليز ، وبانه لم يقف على حقيقة أمره ، وأنكر أنه منع المهاجرين من العودة إلى الاسكندرية[٤] .

وبالنسبة لاتهام عرابى بمساندة عبد الله النديم فى تهييج الأفكار ، واثارة المشاعر ، ذكر عرابى ان النديم ليس منسوبا إليه ولا هو مسئول عنه ، وان جرنال الطائف كان ينشر بموافقة الحكومة[٥] .

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٤٢٢ .
(٢) نفسه ، ص ٤٢٦ .
(٣) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم (٨) ملف ٥٣ / أ محضر استجواب أحمد عرابى فى ١١ أكتوبر ١٨٨٢ .
(٤) محضر استجواب عرابى سابق الذكر .
(٥) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٤٣٥ ــ ٤٣٦ .

وحول اتهام عرابى بتردد «حسن موسى العقاد» عليه وتسليمه صورة للبرنس حليم وعليها خطه[١] ، فقد اعترف عرابى بتسلمه صورة للبرنس حليم وعليها خطه ولكنه انكر وجود مراسلات بينها[٢] .

وبالنسبة لاتهام عرابى بايداع بعض معارضيه فى السجن بناء على أوامره الخاصة أجاب بأن ذلك كان يتم عن طريق المجلس العرفى وليس عن طريقه[٣] .

وحول اتهامه بمحاولته ردم ترعة الاسماعيلية ، وسد قناة السويس ، وكان رده انه طالما كانت الحرب قائمة فان واجبه يقتضى الدفاع عن الوطن بكل الطرق الممكنة .

وبالنسبة لاتهام عرابى باقامة خط دفاعى عند العباسية على الرغم من ارساله التماسا إلى الخديوى يطلب فيه العفو ذكر عرابى ان اقامة هذا الخط تم قبل ارسال الالتماس .

وحول اتهام عرابى بالضغط على ناظر الحقانية وتهديده حتى يطلق سراح عنانى باشا من السجن المحكوم به عليه من المجلس المختلط ، انكر عرابى ذلك ، وأوضح أن ذهابه كان للمعايده[٤] .

وفى محاولة من المحققين لارباك عرابى وايجاد تناقضات فى أقواله تناول التحقيق موضوع حرق الاسكندرية مرة ثانية ، ومسئولية سليمان سامى عنه .

وقد رد عرابى على ذلك بانه اعطى الأجوبة الكافية وانه من الغريب ان تتصور لجنة المحققين بان ذلك بتعليمات منه ، والحقيقة انه لا دخل له فيه[٥] .

وحول اتهام عرابى بوجود ورقة ضبطت ضمن أوراقه تتضمن سؤال العلماء عن جواز عزل الخديو نظرا لنقضه للعهد واحداثه للفتن بين المسلمين ، واختياره ولاية غير

---

(١) حاول البرنس حليم استغلال احداث الثورة العرابية للوصول إلى عرش مصر فجند بعض اتباعه امثال حسن موسى العقاد . ويعقوب صنوع للاتصال بالعرابيين وترويج افكاره واظهار احقيته بعرش مصر من توفيق وقد تمت الاتصالات بين العرابيين ، وحليم ، وكان من رأى العرابيين اتخاذه كورقة سياسية يمكن استعمالها فى الوقت المناسب . وللتفاصيل انظر بحثنا المعنون الصراع على الخديوية المصرية بين البرنس حليم والخديو توفيق ص١٢٥ـ ١٢٦ .

(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٣٦ .

(٣) المخطوط ، ج ٢ ،ص ٤٤٢ .

(٤) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم (٨) ملف ٥٣ / أ محضر استجواب عرابى فى ١٣ اكتوبر ١٨٨٢ .

(٥) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٤٤٧ .

المؤمنين على ولاية المؤمنين ، وطلبه من الأمم الخارجة عن الدين القويم ان ينفذوا بقواتهم فى بلاد حكومته ، انكر عرابى معرفته بهذه الورقة وانها لم تكن بخطه كما أنها لم تكن بطرفه(١) .

وبعد انتهاء التحقيق مع عرابى أعد اعضاء لجنة التحقيق مذكرة بالتهم الموجهة لعرابى وهى :

١ ـ تدبير حادث قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١ واستندت اللجنة فى ذلك على العريضة المقدمة من ضباط الجيش إلى رئيس مجلس النظار بشأن شكواهم من ناظر الجهادية الذى يفضل الضباط الجراكسة عنهم .

٢ ـ قيام عرابى بمظاهرة عابدين فى التاسع من سبتمبر ١٨٨١ ، واستندت اللجنة فى ذلك على اعتراف عرابى بذلك ، وبأنه حرر مذكرة إلى قناصل الدول بعزمه على التوجه إلى عابدين .

٣ ـ محاولة عرابى اطلاق سراح عنانى بك من السجن بتوجهه إلى منزل ناظر الحقانية وتهديده حتى يوافق على طلبه واستندت الجنة فى ذلك على شهادة قدرى باشا ناظر الحقانية .

٤ ـ استغلال عرابى لسلطاته كناظر للجهادية واتفاقه مع محمود سامى البارودى رئيس النظار على ترقيات ضباط الجيش الوطنيين ، واحالة الضباط الشراكسة إلى المعاش واستندت اللجنة فى ذلك على خطاب من عرابى ضبط ضمن مستنداته .

٥ ـ الخروج عند حد الادب امام الخديو خلال سناقشة موضوع الجراكسة واستندت اللجنة فى ذلك على شهادة طلعت باشا .

٦ ـ ايحاء عرابى للنواب بعزل الخديو وتهديد كل من عارضه اثناء الجلسة التى حدثت بمنزل سلطان باشا ، واستندت اللجنة فى ذلك على برقيات بعض الضباط .

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص٤٥١ .

٧ ـ مسؤلية عرابى عن مذبحة الاسكندرية ، واستندت اللجنة فى ذلك على برقية بالشفرة من عرابى ، وخطاب من عرابى إلى يعقوب سامى بضرورة ابعاد الضباط والوطنيين عن شبهة هذه التهمة .

٨ ـ القيام بترميم الطوابى ، ومخالفة اوامر التوقف عن ذلك ، وتشجيع المهاجرين على عدم العودة إلى بلادهم . واستندت اللجنة فى ذلك على شهادة سليمان سامى وغيره .

٩ ـ الإحاطة بسراى الخديو ، ومحاصرته بالجنود . واستندت اللجنة فى ذلك على شهادات بعض المتهمين .

١٠ ـ مخالفة عرابى للأوامر ، وإصداره للأوامر المناقضه لأوامر الخديو استندت اللجنة فى ذلك على شهادة وكيل الجهادية[١] .

وبعد أن عرضنا لأهم الاتهامات المنسوبة إلى عرابى وردوده عليها يتضح أن عرابى كان متماسكا فى أقواله امام مجلس التحقيق ولم يحاول ان يورط احدا من زملائه فى امر من الأمور على الرغم من أن المجلس كان يتصيد له الأسئلة التى يمكن أن يورط فيها آخرين ، وعلى الرغم من أن بعض زملائه قد ناقضوه أحيانا فى اقواله والأمثلة على ذلك متعددة منها أنه عندما اوضح عرابى فى اجابته على أحد الأسئلة بانه لم يسجن أحد الا بأوامر من المجلس العرفى ، واجه اعضاء المجلس عرابى بيعقوب سامى الذى سئل بمواجهة عرابى عن ذلك بصفته كان رئيسا للمجلس العرفى فأجاب بأن جميع من سجنوا كان سجنهم بأمر عرابى[٢] ، وعلى الرغم من ذلك فلم يقابل عرابى نقد بعض زملائه له بالمثل ، بل التمس لهم العذر بشكل ينم على شجاعته الأدبية وعلى أى حال فانه بعد احالة قرار الاتهام إلى المحكمة العسكرية[٣] وارسال عرابى وزملائه إلى سجن

(١) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم (٨) مذكرة بالتهم المنسوبة إلى أحمد عرابى محررة بمعرفة اللجنة .

(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣ .

(٣) وافق برودلى محامى عرابى على احالته إلى المحكمة العسكرية كما وقع عرابى بالموافقة على توكيله لبرودلى بالدفاع عنه ولما أشار «برودلى» و «نابير» على عرابى ان يعترف بالعصيان على الخديوى فى نظير وعد من الانجليز باستبدال حكم الاعدام بالنفى ، وبان يرتب له معاشا سنويا من الحكومة المصرية وافق عرابى على هذه الشروط واعترف على ارتكابه جريمة العصيان ووكل «برودلى» باعلان ذلك امام المحكمة . المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٤٣ / ١ .

مصر . تحدد صباح يوم الثالث من ديسمبر ١٨٨٢ موعدا لمحاكمتهم ، واجتمعت هيئة المحكمة العسكرية بالملابس الرسمية ، والنياشين تحت رئاسة «رءوف باشا» وبحضور السير «شارلس ولسون» ، وبعض الانجليز ومندوبى القنصلية الانجليزية وبعض مكاتبى الجرائد الرسمية ، امر رئيس المحكمة باحضار عرابى فمثل امام المحكمة ووجه إليه ما يأتى : -

يتبين مما أوضحه مجلس التحقيق انك عصيت وحملت السلاح ضد الحضرة الخديوية ، فكنت بذلك مضادا للبند ٩٦ من القانون الحربى العثمانى والبند ٥٩ من قانون الجنايات العثمانى[١] فهل تعترف انت بنفسك بهذا العصيان ؟ .

فوقف برودلى محاميه قائلا : إن موكلى اعترف بارتكابه العصيان وانا المحامى عنه اصدق على ذلك وإليكم اعترافا كتابيا منه بهذا الشأن وبعد ذلك رفعت الجلسة واستؤنف انعقادها فى الرابعة مساء من نفس اليوم ووجه رئيس المجلس إلى عرابى ما يلى : -

«بناء على اعترافك بالعصيان ، واقرارك بحمل السلاح ضد الحضرة الخديوية لم يكن للمحكمة إلا أن تصدر باتفاق الآراء وعملا ببندى ٩٦ و ٥٩ من القانون العثمانى اللذين يقضيان على من أتى العصيان بالاعدام ، فالمحكمة قضت بقتلك» .

ثم أردف رئيس المجلس ذلك بتلاوة الأمر الخديوى باستبدال القتل المذكور بالنفى المؤبد من جميع الأراضى المصرية وملحقاتها[٢] ، فاذا عاد إليها ينفذ فيه حكم الاعدام .

وصدر الحكم فى ١٤ ديسمبر بتجريد عرابى من رتبه وأملاكه وتصفيتها وجعل ثمنها تعويضا للمصابين فى الحوادث التى وقعت خلال الثورة[٣] وأن يعين له فى مقابل ذلك راتبا سنويا يكفى لمعيشته هو وأسرته[٤] .

---

(١) ينص القانون العسكرى العثمانى على اعدام كل من يخرج على الدولة ويواجه سلطتها الرسمية بالسلاح .

(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٤٠ والجدير بالذكر ان الصاق تهمة مذبحة الاسكندرية بعرابى لم تثبت عليه ، كما ان تهمة حريق الاسكندرية لم تثبت عليه ايضا ، وانه بعد صدور الحكم باستبدال الاعدام بالنفى المؤبد ، نثرت السيدات الأوربيات اللائى حضرن جلسة الحكم الورود على عرابى .

(٣) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ١ ، ص . ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(٤) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٤١ .

هذا عن محاكمة عرابى فماذا عن محاكمة باقى زعماء الثورة ؟ يذكر عرابى انه فى جلسة السابع من ديسمبر ١٨٨٢ حكم على «محمود باشا سامى البارودى» ، و «طلبه باشا عصمت» بالقتل ثم استبدل ذلك الحكم بالنفى المؤبد[١] وانه فى جلسة العاشر من ديسمبر حكم على «يعقوب باشا سامى» ، و «محمود باشا فهمى» ، بالاعدام ثم استبدل الحكم بالنفى المؤبد[٢] .

وقد نص قرار الخديو على اعدام أى من هؤلاء إذا رجع إلى الاقطار المصرية أو ملحقاتها ، كما رأى مجلس النظار تجريد هؤلاء المتهمين من أملاكهم كما حدث لعرابى وان يعين لهم مقابل ذلك راتب سنوى يكفى لمعيشتهم . وعلى اثر ذلك شكلت نظارة الداخلية لجنة مخصوصة كلفت بحصر املاك المحكوم عليهم ، وتصفية قيمتها وضمها إلى املاك الحكومة[٣] .

وعن باقى محاكمات المشاركين فى الثورة فقد تنوعت بين النفى إلى السودان وإلى بلاد أخرى لمدد مختلفة ، والغرامة والسجن داخل مصر .

أما عن من حكم عليهم بالاعدام فكان أبرزهم «سليمان سامى داود» الذى اتهم بحرق الاسكندرية ، وهرب إلى كريت واعيد إلى القاهرة ونفذ فيه الحكم بالاعدام شنقا فى ساحة المنشية بالاسكندرية[٤] . واليوزباشى يوسف أبو ديه الذى لقبه عرابى بالشهيد[٥] ، والذى اتهم بالاشتراك فى المقتلة التى حدثت بطنطا ، وبتحريض الناس على قتل الأوربيين مع أن عرابى يذكر أنه كان برا تقيا ورعا وأنه لما رأى حركة الهيجان فى طنطا عند وصوله إليها ذهب حالا إلى المدير وسأل عنه فقيل أنه مريض فى بيته ، فذهب إليه ووبخه على عدم اهتمامه بحفظ الراحة والأمن فحقد عليه وتسبب فى قتله[٦] .

---

(١) نفسه .
(٢) نفسه .
(٣) نفسه ، ج ٢ ، ص ٦٤٢ .
(٤) المخطوط ج ٢ ، ص ٦٥٣ .
(٥) المخطوط ج ٢ ، ص ٦٣١ .
(٦) المخطوط ج ٢ ، ص ٦٣٣ .

١٥ ـ المنفيون إلى سيلان :

فى الخامس والعشرين من ديسمبر ١٨٨٢ اقتيد القادة السبعة وهم «أحمد عرابى» و «محمود سامى البارودى» و «على فهمى» و «عبد العال حلمى» و «طلبه عصمت» و «يعقوب سامى» و «محمود فهمى» اقتيدوا من سجن الدائرة السنية إلى قصر النيل حيث تلى عليهم نص الأمر الخديوى بتجريدهم من رتبهم ، كما اخطروا بتقديم بيانات باسماء أفراد عائلاتهم الراغبين فى اصطحابهم إلى منفاهم ثم توجهوا بعد ذلك إلى قطار خاص أعد لهم لنقلهم إلى السويس تحت الحراسة المشددة تمهيدا لذهابهم إلى منفاهم بسيلان[1] .



(١) المخطوط ج ٢ ، من ص ٦٤٤ . علما بأن الموعد الذى تحدد لسفر عرابى وزملائه إلى المنفى هو ٢٧ ديسمبر ١٨٨٢ .

ويذكر عرابى ان الذين سمح لهم بالسفر معه هم ثلاثة من الذكور، وثلاث من الإناث[١] ويبدو أن عرابى قد حسب نفسه ضمن الذكور الثلاثة حيث لم يسافر معه من الذكور سوى ابنه محمد وأحد الخدم، أما الإناث الثلاث فهن حرمه السيدة : «كلفدان» وزوجة ابنه محمد وجارية تسمى «فرح»[٢] .

وفى الساعة العاشرة من صباح يوم ٢٧ ديسمبر دخلت الباخرة «ماريوتيس» المعدة لسفر زعماء الثورة إلى منفاهم، فاستقلوها، وكان معهم ترجمان خاص استأجروه على حسابهم، وهو «نجيب افندى ابكاريوس» كما اصطحبهم الضابط الانجليزى الكولونيل «موريس بك» ومعاونه «سليم افندى عطا الله» بصفته مأمور بتسليمهم إلى حكومة سيلان، وكذلك كان معهم الصاغ على أفندى عبادى احد ضباط البحرية ومعه مجموعة من العساكر لحراستهم[٣] .

وفى الساعة الواحدة قامت الباخرة تشق عباب البحر قاصدة جزيرة سيلان ويصف عرابى لحظات وداعه لمصر بقوله «يا كنانة الله صبرا على الأذى، حتى يأتى أمر الله لك بالنصر . وما زلنا ننظر لجوها وجبالها حتى توارت عن أعيننا»[٤] .

وبعد ان مكث عرابى فى تلك الباخرة أربعة عشر يوما، ودخلت الباخرة ميناء كولومبو فى التاسع من يناير ١٨٨٣ استقبلهم حاكم الجزيرة وأهلها احسن استقبال فأعدت لهم حكومة سيلان أربعة بيوت لذوى العائلات منهم وفيها الخدم وكل ما يلزم من أسباب الراحة، كما وفرت لهم أطعمة ،أغذية تكفى لضيافتهم لمدة ثلاثة أشهر، وإلى جانب ذلك فقد ازدحم أهالى الجزيرة من المسلمين لرؤيتهم وتقديم التحية والسلام عليهم[٥] .

---

(١) المخطوط، ج ٢، ص ٦٤٥ .

(٢) محافظ الثورة العرابية : محفظة رقم (٨) ملف ٥٣ / ج وثيقة تحت عنوان اسماء الأشخاص المتوجهين برفقة أحمد عرابى . والجدير بالذكر ان عرابى ذكر فى مخطوطه اعداد المسافرين صحبة زملائه إلى سيلان .
انظر : المخطوط، ص٦٤٥، كما ذكرهم ايضا برودلى .
انظر : The trial Exile and Pardon of Arabi pacha, vol, 11.

(٣) المخطوط، ج ٢، ص ٦٤٤ .

(٤) نفسه .

(٥) المخطوط، ج ٢، ٦٤٤، ٦٥٨ والجدير بالذكر ان عدد المسلمين هناك كان يبلغ ١٣,٣ من مجموع السكان .

وقد خصص لعرابى بيت فخم به بستان مساحته أربعة عشر فدانا ، وقد اصطحب عرابى معه فى هذا المنزل «طلبه عصمت» و «عبد العال حلمى» لتركهما عائلتيهما فى مصر ، وكذلك توجه «محمود سامى» مع «محمود باشا فهمى» للاقامة فى منزل واحد لكون الأول ترك أهله وأولاده بمصر ، وانفرد كل من «على باشا فهمى» و «يعقوب باشا سامى» فى بيت على حده لوجود عائلتيهما معهما(١) .

وبعد انتهاء الفترة التى حددتها حكومة سيلان لاستضافة عرابى وصحبه أقام كل منهم فى منزل خاص به .

وخلال تواجد عرابى بالجزيرة توافد عليه أعيانها ، وكانوا يعدون له الولائم ويستقبلونه بالمظاهرات ، كما زاره المستر «بلنت» ومحاميه المستر «برودلى» وغيره من المسئولين الانجليز ، وقد بدأ عرابى فى شغل أوقات فراغه يتعلم الانجليزية(٢) . فكتب اسمه وعنوانه إلى محاميه بخط يده فى يونيو ١٨٨٣ ، ولكنه لم يستطع ان يرسل خطابات إلى محاميه إلا فى يناير من عام ١٨٨٦(٣) وخلال تواجد عرابى وزملائه بالجزيرة حدث شقاق وخلاف بينهم أودى إلى القطيعة بين معظمهم ، ويبدو أن رداءة الطقس ومحنة الغربة ، والبعد عن الوطن ، كان السبب فى ضيق النفوس . كما يبدو أن المحامى «برودلى» كان السبب فى ذلك ايضا خاصة بعد أن أطلع عرابى على اجابات اصحابه المضاد بعضها له اثناء التحقيق مما أدى إلى إستياء عرابى من زملائه ووقوع النفور بينهم .

وبعد مضى أربع سنوات على النفى احس زعماء الثورة بالملل الشديد لدرجة أن «يعقوب سامى» ذكر فى رسالة له إلى «برودلى» بأن هذه السنوات مضت وكأنها آلاف السنين(٤) ونتيجة لذلك عرض «برودلى» عليهم ارسال خطاب إلى ملكة بريطانيا يطلبون

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٤٥ .

(٢) Broadley: The trial Exile and Pardon of Arabi pacha, vol, II.
وثيقة رقم ٥٠٤ ضمن خطاب من عرابى إلى برودلى بتاريخ ٨ / ١٢ / ١٨٨٣ .

(٣) Broadley: The trial and Pardon, vol, III

(٤) Ibid وثيقة رقم ٥٩٣ «من يعقوب سامى إلى برودلى بتاريخ ٦ ديسمبر ١٨٨٦ .

فيه عودتهم إلى وطنهم وعرض حالتهم على الخديوى توفيق خاصة وانهم يشتاقون للعودة إلى وطنهم ولكن طلبهم لم يستجب له .

وتكررت المحاولة خلال زيارة الدوق «أف كنوت» ثالث أنجال ملكة بريطانيا لجزيرة سيلان والسير «وليم جريجورى» كاتم أسرار الملكة ولكن بشكل آخر حيث طلب عرابى وزملاؤه نقلهم من جزيرة سيلان إلى جزيرة قبرص لموافقة هوائها إلى هواء مصر ومراعاة لصحتهم وقد رفضت الحكومة المصرية هذا الطلب ، وأشارت بارسالهم إلى بلاد الكاب فى جنوب أفريقية ، وإلى زيلع فى الشرق منها[١] .

ونتيجة لذلك استمر الزعماء السبعة فى سيلان ، ثم بدأت اعدادهم فى التناقص حيث توفى «عبد العال حلمى» بكولومبو ودفن بها[٢] ، كما وافقت الحكومة المصرية على عودة «طلبه عصمت» إلى مصر بناء على قرار الأطباء و مصادقة حاكم سيلان[٣] .

وعاد «محمود سامى» إلى مصر بعد أن فقد بصره وقرر الأطباء بلزوم عودته إلى بلاده لمعالجته فى المناخ الذى ولد فيه[٤] .

وتوفى يعقوب سامى ودفن بمدينة كندى التى لم يبق بها سوى عرابى وعلى فهمى حتى زار ولى عهد بريطانيا هذه المدينة واعطى لعرابى وعدا بالعفو عنه . وبعد تولى الخديو «عباس الثانى» اريكة الخديوية اصدر أوامره فى السادس من نوفمبر بالعفو عن عدد كبير ممن اشتركوا فى احداث الثورة العرابية[٥] فعاد عرابى وعلى فهمى إلى مصر[٦] بعد أن ودعهما أهل مدينة كندى احسن وداع .

وقد وصل عرابى إلى مدينة السويس فى ٢٧ سبتمبر ١٩٠١ فنزل فى بيت الشيخ البخارى بعد أن رفض «مصطفى بك ماهر»[٧] محافظ السويس استقباله .

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٦١ .
(٢) محمود فهمى المهندس : البحر الزاخر ، ج ٢ ، ص ٢٣٥ ، ٢٣٨ .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٧٨ .
(٤) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٧٩ .
(٥) الاستاذ العدد ١٢ فى ٨ نوفمبر ١٨٩٢ ، ص ٢٨٨ تحت عنوان «ثناء وتهنئة» .
(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٧٩ .
(٧) كان من تلاميذ عبد الله النديم ، وكان من دعاة الحرية والوطنية ومع ذلك اعرض عن عرابى ورفض استقباله خشية غضب الخديو منه انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ .

ونتيجة لذلك ابرق عرابى إلى «فخرى باشا» قائمقام الخديوى يطلب اعداد ما يلزم لنقله إلى القاهرة فكتب «فخرى باشا إلى مصلحة السكة الحديدية بتخصيص صالون لنزول عرابى ومن معه إلى القاهرة على نفقة الحكومة المصرية فغادر عرابى السويس إلى القاهرة فى ٣٠ من سبتمبر ١٩٠١[١] ، وكان ازدحام الناس لتوديعه فى محطة السويس كبيرا ، وكذلك كان الازدحام لاستقباله فى الزقازيق ، وبنها ، وفى القاهرة كبيرا ايضا على الرغم من محاولات الحكومة منع ذلك[٢] .

وعلى الرغم من غياب عرابى عن وطنه تسعة عشر عاما فان بعض الصحف لم تقابل عودته بالترحاب فهاجمته جريدة اللواء ، واتهمه مصطفى كامل بالجبن ، والضعف ، والتعمد فى ادخال الاحتلال إلى مصر[٣] ، واستمرت هذه الجريدة فى حملتها على عرابى فنشرت القصائد الطويلة ردا على من يمدحونه[٤] كما تعرض عرابى لنقد امير الشعراء احمد شوقى فى قصيدة نذكر منها :

صغار فى الذهاب وفى الإياب   أهذا كل شأنك يا عرابى

والغريب فى الأمر ان جريدة المقطم الممالئة للاحتلال تقف مناصرة لعرابى ومدافعه عنه[٥] .

وقد حاول عرابى عقب عودته إلى مصر مقابلة «الخديو عباس الثانى» ولكنه لم يفلح فى ذلك . ثم تكررت زياراته للمسئولين فقد زار عرابى مصطفى باشا فهمى رئيس مجلس النظار ، وابراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية ، وبطرس غالى ناظر الخارجية ، وأحمد باشا مظلوم ناظر المالية وغيرهم من الوزراء فى بيوتهم ، كما قابل اللورد كرومر[٦] .

---

(١) Broadley: Op, Vol III No 672
(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٨٠ .
(٣) اللواء فى ٣ اكتوبر ١٩٠١ .
(٤) انظر على سبيل المثال قصيدة «صوت العظام أو عرابى امام قتلى التل الكبير» العدد ١٢ يناير ١٩٠١ . وقد وصف عرابى جريدة اللواء بأنها من الجرائد المأجورة ، المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٨١ .
(٥) انظر المقطم العدد ٣٨١٢ فى ٩ اكتوبر ١٩٠١ .
(٦) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٨١ .

ونتيجة لسوء أحوال عرابى الاقتصادية والضنك المالى الذى تعرض له نتيجة لمصادرة أمواله قدم التماسا[١] إلى الخديو يطلب فيه رد أملاكه المصادرة ، كما قدم التماسات مماثلة إلي رئيس النظار ونظار المالية والحقانية والخارجية والجهادية والاشغال والمعارف ولكن محاولاته لم تجد آذانا صاغية من أحدهم .

ونتيجة لذلك كتب عرابى إلى اللورد كرومر يطلب توسطه فى زيادة مرتبه لعدم كفايته ، ورد أملاكه المنهوبة دون حكم شرعى أو قانون ، وكان رد اللورد انه هناك أمورا تمنعه من ذلك[٢] يضاف إلى ذلك ان عرابى انتهز فرصة زيارة ولى عهد إنجلترا لمصر فقدم له عريضة يطالبه فيها بالتدخل لرد أملاكه ، وكان رده على ذلك ان يأسف كل الأسف لمساعدته حيث ان أمورا تمنعه من التدخل فى هذا الموضوع[٣] .

وفى العاشر من مايو ١٩٠٨ ارسل عرابى بشكوى إلى وزير خارجية بريطانيا ، ورئيس الوزراء ، ورئيس مجلس العموم البريطانى وإلى كثيرين من أحرار الإنجليز يطلب فيها العدل والإنصاف ، ورد أملاكه المنهوبة بغير قانون أو محاكمة[٤] .

ومع ذلك فقد ذهبت محاولاته ادراج الرياح ، وعلى الرغم من كل هذه المحاولات التى لم يقدر لها النجاح فان عرابى لم ييأس من المطالبة بحقوقه وتوقع أن المستقبل سيكون كفيلا بردها له فقال «تركت لأولادى وحفدتى من بعدى ، وذريتى جيلا بعد جيل الحق فى المطالبة بحقوقى ، واملاكى المنهوبة من الحكومة المصرية ، ومن المجلس النيابى المصرى ، حين تسترد الأمة حريتها واستقلالها ومجلسها النيابى المصرى ، وأنى واثق أن أمتى المصرية الكريمة لا تنسانى ولا تترك أولادى حين يأتى اليوم الذى تعرف فيه حقيقة أعمالى الوطنية الواجبة على كل وطنى حر»[٥] .

وعندما قامت ثورة ٢٣ من يوليو ١٩٥٢ سعت لانصاف عرابى وثورته فاعادت لعرابى اعتباره فذكر اللواء «محمد نجيب» ان عرابى جدير بأن يخلد اسمه فى مقدمة الأبطال ،

---

(١) حول نص هذا الالتماس انظر المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٧٠٢ ، ٧٠٣ .
(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٧٠٨ .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٧٠٨ .
(٤) نفسه ، ج ٢ ، ص ٧٠٩ .
(٥) نفسه .

وحق له ان تكرم الأمة ذكراه بما جاهد فى سبيلها ، وبما ضحى لرفعة شأنها ، ولاعلاء كلمتها على كلمة الطغاة والمستبدين[١] كما قام مجلس قيادة الثورة بتاريخ ٨ نوفمبر ١٩٥٣ بمصادرة أموال وممتلكات أسرة محمد على ، وتعيين لجنة للنظر فى أموال أحمد عرابى ، وغيره من ضحايا الثورة العرابية ممن صودرت أموالهم بسبب الثورة وردها إلى ورثتهم[٢] .

وإلى جانب ذلك فقد أشاد جمال عبد الناصر فى أكثر من خطبه بعرابى وبثورته[٣] كما أخذ أبناء هذا الجيل فى التعاطف مع عرابى وثورته ، وفى ضرورة تحديد مكانته بين رواد الحركة الوطنية فى مصر .

---

(١) من مقدمة اللواء محمد نجيب لمذكرات عرابى التى نشرتها مجلة الهلال فى عددها رقم ٢٣ .

(٢) انظر قرار مجلس قيادة الثورة بشأن مصادرة ممتلكات اسرة محمد على وتعيين لجنة للنظر فى أموال عرابى وغيره .

(٣) انظر على سبيل المثال : عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ص ١٩٠ .

تقييم المخطوط وأبرز الموضوعات التى تطرق إليها

من المسلم به أن عرابى حاول واجتهد خلال كتابته لهذا المخطوط حسب ثقافته وإمكاناته حقيقة أنه اقتبس العديد من المعلومات من غيره ـ خاصة من سليم النقاش[١]ـ فقد يلتمس له العذر فى ذلك خاصة وأن تأثير تقادم الأحداث التى شارك فيها على ذاكرته ، وتجربته الأولى فى ميدان الكتابة والتأليف قد تجنبه المحاسبة على منهجه أو طريقته فى الكتابة خاصة وأنه أدخل فى مخطوطه موضوعات لا تنتمى للمذكرات بأية صفة .

يضاف إلى ذلك فان ما كتبه عرابى يعد مصدرا مهما من مصادر الثورة العرابية ، خاصة وأنه قدم فى معظم ما كتبه رؤيته الشخصية لحوادث عاصرها ، وكان على رأس المشاركين فيها .

هذا إلى جانب ان ما كتبه يشرح قصة مصر والمصريين الذين التفوا حوله خلال مواجهته لأعداء الوطن ، كما انه يهدى شباب هذا الجيل سيرة هذا الزعيم المصرى الفلاح الذى آن للتاريخ أن ينصفه ، وان يجد له مكانة بين قواد الحركة الوطنية البارزين .

وحول أهمية هذا المخطوط فى مجال الدراسة التاريخية فانه كان درسا هاما فى دروس منهج البحث التاريخى الذى يؤكد على ضرورة مقارنة ما يكتب تحت عنوان مذكرات أو ذكريات بالوثائق الأصلية ، والمصادر الرسمية حتى تستبين الحقائق دون أدنى شك أو مواربة .

---

(١) على الرغم من أن عرابى هاجم سليم النقاش لأنه كان يرى أن كتابه «مصر للمصريين» يحتوى على الكثير من الافتراءات خاصة وأن أعداء الثورة لفقوا التهم بالثورة وقائدها ، والزموا النقاش بأن يخلط مفترياتهم وبهتانهم بالحقائق التاريخية وبذلك جاء كتابه مشوها فيه الغث والثمين والصدق والكذب . إلا أنه برغم كل ذلك فقد اعتمد عرابى على هذا الكتاب بصفة أساسية أثناء كتابته لمخطوطه لدرجة أنه نقل منه صفحات كاملة وعديدة ، وموضوعات بذات عناوينها دون أن يغير لفظا أو يبدل معنى . وقد أشار عرابى إلى ذلك فى قليل من الاحيان كما أنه لم يشر فى أحيان اخرى كثيرة والجدير بالذكر ان من يتفحص ما كتبه عرابى ويقارنه بما كتبه النقاش يجد أن عرابى خلال نقله منه احيانا لا تعجبه كلمة أو جملة فيقوم بعد كتابتها بشطبها ويكتب فوقها ما يوافق هواه أو يتناسب مع رأيه وعلى سبيل المثال نذكر انه خلال مظاهرة عابدين نقل عرابى من النقاش ان الخديو اجتمع بضباط وعساكر آلاى الحرس بعابدين ونصحهم بألا يقتدوا بأعمال الآلايات الأخرى وأنهم أجابوه بقولهم (نحن فداء ولى نعمتنا) فقام عرابى بشطب هذه الاجابة بعد أن كتبها ووضع فوقها «أننا ذاهبون» مما يؤكد ما ذكرناه . وإلى جانب ذلك فقد نقل عرابى من كتاب النقاش المحاكمات الخاصة برؤساء الحركة الوطنية دون تغيير ولا تبديل كبير فى الألفاظ وان كان قد أضاف وجهة نظره تجاه البعض فى نهاية الاستجواب .
انظر على سبيل المثال المخطوط صفحات ٣٤ ، ١٤٤ ، ٢١٤ ، ٣٣٣ ، ٤٦٤ ، ٦٣٩ .

وإلى جانب ذلك فقد تعرض المخطوط للعديد من الموضوعات الهامة والجديرة بالاهتمام ، والتى يتضح منها رغبة عرابى فى إصلاح شئون بلاده ، والمحافظة على حريتها ومن ذلك نذكر :

* لائحة الحزب الوطنى التى كتبت بواسطة عرابى وتضمنت ضرورة المحافظة على إمتيازات مصر الوطنية التى حصلت عليها من الباب العالى ، ومقاومة كل من يحاول إخضاع مصر . ومن يريد جعلها ولاية عثمانية ، واشتراط تأييد سلطة الخديو بعدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل والمطالبة بحكم الشورى ، وإطلاق عنان الحرية للمصريين وأن تكون مصر بيد المصريين وضرورة خضوع الأجانب للقوانين المصرية ، وحرية المطبوعات ونمو المعارف وتعميم التعليم ، وإن هذا الحزب يجمع كافة عناصر الأمة على اختلاف مذاهبهم ومعتقداتهم . وأن آمال المصريين محصورة فى إصلاح أمور البلاد فى شتى مناحيها[١] .

* ترديد عرابى لمبدأ أن تكون مصر للمصريين وللنزلاء حسن الضيافة ومزيد الإكرام[٢] مما يوضح ضيق المصريين من التغلغل الأجنبى فى شئون البلاد ، والهجرات المكثفة التى شهدتها مصر سواء من أوربا وخصوصا الفرنسيين والايطاليين واليونانيين أو من رعايا الدولة العثمانية كالسوريين واللبنانيين وتغلغلهم فى كافة مناحى الحياة المصرية حتى أنهم شكلوا خطرا على أوضاع المصريين الذين وجدوا أن فرص العمل بدأت تضيق فى وجوههم بينما تتسع لهؤلاء .

* البيان الذى كتبه عرابى وقت رحيله إلى سيلان والمكون تسعة عشر بندا ، والذى أوضح فيها رأيه فى علاج مشاكل مصر ، والاصلاحات اللازمة لانتظام أحوال البلاد ، وتطرق فيها إلى سلطات الحاكم وضرورة التزامه بالقوانين ، وانتخاب

---

(١) المخطوط ، ج ١ ، ص ٢١١ ــ ٢١٣ .

(٢) المخطوط ، ج ١ ، ص ١٦٧ ، والجدير بالذكر ان مفهوم مصر للمصريين كان قد تردد فى كتابات يعقوب صنوع وعبد الله النديم وحسن الشمسى والشيخ محمد عبده .
للتفاصيل : انظر كتابنا عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، ص ٢٧١ ــ ٢٧٣ .

مشايخ البلاد ، وانتخابات مجلس النواب ، وعدم تمييز الأجانب على سكان البلاد المصريين ، ومنع المرابين من استغلال الأهالى ، وطريقة تسديد الديون ، والضرائب والسخرة والاهتمام بالترع والمصارف وحفظ جسور النيل ، وضرورة توحيد القوانين القضائية فى المحاكم ، وإلغاء المحاكم المختلطة ، والحد من الموظفين الأجانب فى المصالح الحكومية ، وحرية الملاحة فى قناة السويس ، وتعميم التعليم وتوسيع دائرته . . . إلخ[١] .

* قول عرابى خلال مغادرته لمصر وبعد قيام الباخرة التى أقلته وصحبه إلى سيلان «ولينا وجوهنا شطر مصر ننظر فى جمالها وحسن منظرها ونودعها بقولنا يا كنانة الله صبرا على الأذى حتى يأتى الله لك بالنصر»[٢] .

* إن عرابى خلال فترة نفيه لم ينس وطنه ، بل كان يرغب فى نقل كل شىء ، مفيد بسيلان لتجربته فى مصر والاستفادة منه فحاول نقل ثمار بعض المزروعات إليها لاستنباتها فيها ، وحتى يعمم انتشارها بها فأرسل تقاوى من البن اليمنى تكفى لزراعة عشرين فدانا إلى صديقه احمد المنشاوى لتجربة زراعتها فى مصر كما أرسل تقاوى بعض الفواكه لهذا الغرض أيضا مثل أنواع جديدة من المانجو والموز الأحمر والحبهان والقرنفل والفانيليا[٣] .

* نصيحة عرابى للناشئة المصرية بأن تجد وتجتهد وتعمل ليلا ونهارا على استرداد مجد وطنها واستقلاله وحريته المسلوبة ، ومطالبتهم للانجليز بالجلاء ، ودعوته الأمة المصرية إلى التباعد عن التمدن الغربى المزيف فلا تفعل المنكرات التى نهى الله عنها ، وتأمر بالمعروف الذى أمر به الله ، وان تترك الفواحش ما ظهر منها وما بطن وأن تقيم شعائر الدين الحنيف وتحمى مناسكه ، كما ناشدهم ان يشدوا أواصر الإخاء بين أبناء وطنهم ، ويطهروا قلوبهم من الغل والضغينة ويعملوا يدا واحدة ، ورجلا واحدا لرفع شأن بلادهم وإعزاز كلمة دينهم[٤] .

---

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٦٥٦ ــ ٦٥٧ .
(٢) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٤٤ .
(٣) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٦٦٢ .
(٤) المخطوط ، ج ٢ ، ص . ص ٧١٢ ــ ٧١٣ .

* قول عرابى «أن أمتى المصرية الكريمة لا تنسانى ولا تترك أولادى حتى يأتى اليوم الذى تعرف فيه حقيقة أعمالى الوطنية الواجبة على كل وطنى حر»[١] .

وفى النهاية يمكن القول أن عرابى كان زعيما مخلصا يعمل بوحى من وطنيته قد يصيب أو يخطىء ، على قدر ما اجتمع له من الكفاية والقدرة . وإن ما كتبه كان محاولة منه حاول فيها واجتهد قدر ثقافته ، وإمكاناته لإبراز وجهة نظره فى أحداث عايشها وشارك فيها .

د . عبدالمنعم الجميعى

(١) المخطوط ، ج ٢ ، ص ٧٠٩ .

قائمة بمصادر المقدمة

أولا : الوثائق غير المنشورة .

أ ـ دار الوثائق القومية :

ـ أوراق الحضرة الخديوية بصدد الثورة العرابية والبرقيات التى ضبطت لدى المتهمين .

ـ تقريرات وشهادات مقدمة إلى لجنة التحقيق عن معلوماتهم فى حوادث الثورة العرابية .

ـ ديوان المعية السنية عربى صادر دفتر رقم س ١ / ٤ / ٩ .

ـ سجلات الثورة العرابية : سجل رقم ٩٠ .

ـ مجموعة برودلى :

A. M. Broadley: The trial Exile and Pardon of Arabi Pacha 1882 - 1902 (3 vol).

ـ محافظ ابحاث : محفظة رقم ١٠٦ ، ومحفظة رقم ١١٦ .

ـ محافظ الثورة العرابية : ارقام ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٦ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٤١ .

ـ محافظ مجلس الوزراء :

* الجمعية العمومية ومجلس شورى القوانين محفظة رقم (٢) .
* الداخلية محفظة رقم (٦) .
* الحربية محفظة رقم ١ ، ٣ .

ـ محافظ مجلس النواب : محفظة رقم (١) .

ـ ملف ثابت باشا : محافظ ١٦٣ عابدين ، ١٦٤ عابدين .

ب ـ دار المحفوظات العمومية :

محافظ الداخلية محفظة رقم ٤٤ .

ثانيا : الوثائق البريطانية :

public Record Office, Fo: 407 - 18.

ثالثا : المخطوطات :

١ ـ [أحمد عرابى] :

أ ـ تقرير عن الحوادث التى حصلت فى مصر من تاريخ يناير ١٨٨١ لغاية اكتوبر ١٨٨٢ .

ب ـ كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ١٢٩٨ و ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ و ١٨٨٢م .

٢ ـ [محمد على علوبة] :

ذكريات اجتماعية وسياسية ، مخطوط بدار الوثائق .

رابعا : المصادر والمراجع العربية :

١ ـ أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن : الجزء الأول ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٤ .

٢ ـ احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٦٥ .

٣ ـ اسماعيل سر هنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، ج ٢ ، القاهرة ، المطبعة الاميرية ببولاق ١٣١٤ هـ .

٤ ـ الكسندر شولش : مصر للمصريين أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨ ـ ١٨٨٢ ، تعريب رءوف عباس ، القاهرة ، دار الثقافة العربية ، ١٩٨٣ .

٥ ـ الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل باشا ١٨٦٣ ـ ١٨٧٩ القاهرة ، المجلد الأول ١٩٢٣ .

٦ ـ جرجى زيدان : تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر ، ج ١ ، القاهرة ، مطبعة الهلال ، ١٩٠٢ .

٧ ــ جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده : العروة الوثقى والثورة التحريرية الكبرى ، القاهرة ، دار العرب للبستانى ١٩٥٧ .

٨ ــ جمال الدين الشيال : التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٨ .

٩ ــ جوليت آدم : انجلترا فى مصر ــ تعريب على فهمى كامل ، الطبعة الأولى مطبعة شركة العلم والدفاع الوطنى ، د ، ت .

١٠ ــ راسم رشدى : مصر والشراكسة ، صفحات من تاريخ مصر الحديث ، القاهرة ، ١٩٤٨ .

١١ ــ سليم النقاش : مصر للمصريين الأجزاء الرابع والخامس ، الاسكندرية ، مطبعة جريدة المحروسة ، ١٨٨٤ .

١٢ ــ عبد الرحمن الرافعى :

* عصر اسماعيل ، ج ١ ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ .

* الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٩ .

* ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٩ .

١٣ ــ عبد المنعم الجميعى :

* الخديو عباس الثانى والحزب الوطنى ١٨٩٢ ــ ١٩١٤ ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٢ .

* الثورة العرابية بحوث ودراسات وثائقية ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٢ .

* عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ، القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ١٩٨٠ .

١٤ ــ عمر طوسون : يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ، الاسكندرية ، ١٩٣٤ .

١٥ ــ محمد أحمد خلف الله : عبد الله النديم ومذكراته السياسية ، القاهرة ، الانجلو المصرية ، ١٩٥٦ .

١٦ ـ محمد رشيد رضا : تاريخ الاستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، القاهرة ، مطبعة المنار ، ١٩٣١ .

١٧ ـ محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ج ١ ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .

١٨ ـ محمود الخفيف : احمد عرابى الزعيم المفترى عليه ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٧١ .

١٩ ـ محمود فهمى المهندس : البحر الزاخر فى تاريخ العالم واخبار الأوائل والأواخر ، ج ١ ، القاهرة ، مطبعة بولاق ، ١٣١٢ هـ .

٢٠ ـ ميخائيل شاروبيم : الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث ، ج ٤ ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ١٩٠٠ .

٢١ ـ يوسف كرم : النظارات والوزارات المصرية ، ج ١ ، القاهرة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، ١٩٦٩ .

خامسا : المصادر والمراجع الأجنبية :

1 - Blunt, W, S.: Secret History of the English Occupation of Egypt, London, 1907.

2 - Broadley A. M.: How we Defended Arabi and his friends, A story of Egypt and the Egyptions, London 1884.

3 - Cromer, Earl of: Modern Egypt vol. 1, London 1908.

4 - Colvin A.: The Making of Modern Egypt, London, 1906.

5 - Dicey, E: The Egypt of the Future, London, 1907.

6 - Landau, J.: Parliaments and Parties in Egypt, New York, 1954.

7 - Malet, E: Egypt 1879 - 1883, London 1909.

8 - Newman: Great Britain in Egypt, London 1928.

9 - Ninet, John: Arabi Pacha - Egypt, 1880 - 1883, Paris 1884.

سادسا : الدوريات :

الاستاذ : نوفمبر ١٨٩٢ .

اللواء : اكتوبر ١٩٠١ .

المقطم : اكتوبر ١٩٠١ .

الهلال : سبتمبر ١٨٩٦ .

الوقائع المصرية : فبراير وسبتمبر وأكتوبر ١٨٨١ ، ويونيو ويوليو وسبتمبر ١٨٨٢ .

فهرست الدراسة

الموضوع	الصفحة

كتاب

كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية

عام ١٢٩٨ و ١٢٩٩ هجرية

الموافق ١٨٨١ و ١٨٨٢ ميلادية

لمؤلفه وناسخ برده زعيم قومه ويعسوب[١] شعبه ومدبر حركات النهضة المذكورة بثاقب فكره السيد أحمد عرابى الحسينى المصرى كاسر قرون الاستبداد بقوة بأسه ومزيل دولة الاستعباد بثبات جاشه انتصارا للحق وانتشارا للعدل والحرية وانتشالا لأمته من وهدة الذل والهوان

---

(١) اليعسوب : ملكة النحل وهى انثى ، وكان العرب يظنونها ذكرا لضخامتها . ويقال هو يعسوب قومه بمعنى رئيسهم . وكبيرهم ومقدمهم المعجم الوسيط ٢/٦٠٠

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد للّه الناشر فى الخلق فضله ، الباسط فيهم بالجود يده . نحمده فى جميع أموره . ونستعين به على رعاية حقوقه . ونشهد أن لا إله غيره وأن محمدا عبده ورسوله أرسله بأمره صادعا . وبذكره ناطقا . فأدى أمينا ومضى رشيدا . وخلف فينا راية الحق من تقدمها مرق ومن تخلف عنها زهق . ومن لزمها لحق . أما بعد حمد الله الذى جعل الحمد ثمنا لنعمائه . ومعاذا من بلائه . وسبيلا إلى جناته . وسببا لزيادة احسانه . والصلوة [١] على رسوله نبى وسراج الأمة . وامام الأئمة المنتخب من طينة الكرم . وسلالة المجد الأقدم . وعلى آل بيته مصابيح الظلم وعصم الأمم . ومنار الدين الواضحة ومثاقيل الفضل الراجحة . صلوة تكون إزاءً لفضلهم ومكافأة لعملهم . وجزاء لطيب فرعهم وأصلهم ما أنار فجر . وخوى نجم . فأنى قد اطلعت على كثير من الجرايد[٢] والتواريخ العربية والافرنجية الموضوعة فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فلم أجد فيها ما يقرب من الحقيقة أو يشفى غليل الأمة . بل كل كاتب يذهب فى تدوين ما كتبه لترجيح مذهبه ولو كان بعيداً عن الحقيقة بمراحل لذلك رأيت أن اكتب للناس كتابا يهتدون به إلى الحقيقة تمحيصا للتاريخ من درن الأهواء الفاسدة والمفتريات الباطلة . وسميته (كشف الستار عن سر الأسرار) فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فى عامى ٩٨ و ٩٩ بعد الألف والمائتين هجرية وفى ٨١ و ٨٢ بعد الألف وثمانمائة ميلادية قياما بالواجب علىّ لأبناء وطنى الأعزاء وبرا بهم وتصحيحا للتاريخ ، وخدمة عامة للانسانية وبنيها [٣] وصدرته بتاريخ حياتى ونسبى وحسبى ليعلم انى عربى شريف الأرومة والمحتد[٤] مصرى الوطن والمولد والنشأة والتربية وهاك نسبى الشريف المتصل بسيد الأولين والآخرين صلى اللّه عليه وآله وسلم .

(١) تكتب كذلك فى المصحف وتنطق الصلاة مما يدلنا على تمسك عرابى بالخط المصحفى فى كتاباته .

(٢) صحتها الجرائد ، وربما قلب الكاتب الهمزة إلى ياء للتخفيف .

(٣) فرغ عرابى من هذا الكتاب فى ٢٦ يوليو ١٩١٠ ، ولعل الكتابات المختلفة والمتحامله عليه هى التى جعلته يتجه إلى تأليفه .

(٤) يقصد شريف الأصل والنسب .

الباب الأول

الفصل الأول فى نسبى الشريف [١]

أنا السيد أحمد عرابى بن السيد محمد عرابى بن السيد محمد وافى ابن السيد محمد غنيم بن السيد ابراهيم بن السيد عبد الله بن السيد حسن بن السيد على بن السيد سليم بن السيد ابراهيم بن السيد سليمان بن السيد حسين بن السيد على بن السيد حسن ابن السيد ابراهيم مقلد بن السيد محمود بن السيد أحمد بن السيد حسن السجاعى بن السيد صالح بن السيد صالح البلاسى نسبة إلى بلاس قرية صغيرة ببطائح العراق وهو أول من أتى مصر من اجدادنا وتزوج بالسيدة صفية شقيقة السيد أحمد الرفاعى[٢] الصيادى بن السيد على بن السيد عبد الرحمن ابن السيد عمر بن السيد عبد الرحمن بن السيد على بن السيد صالح الأكبر بن السيد محمد بن السيد على الحافظ ابن السيد قاسم بن السيد عبد السميع بن السيد عبد الفتاح بن السيد حسين الأصغر ابن الامام على الرضا بن الامام موسى الكاظم بن الامام جعفر الصادق بن الامام محمد الباقر بن الامام على الزاهر زين العابدين بن الامام الحسين سبط رسول الله ﷺ بن الأمام على بن أبى طالب صلى الله وسلمَ عليهم وآلهم أجمعين وأمى السيدة فاطمة بنت السيد سليمان بن السيد زيد تلتقى مع والدى فى السيد ابراهيم مقلد

أولئك ابائى فجئنى بمثلهم   إذا جمعتنا ياجرير المجامع[٣] .

(١) كان عرابى شديد الحرص والعناية على اثبات نسبه وبأنه من ذرية الأشراف . ودراسة الانساب لها اهميتها الخاصة للدراسة التاريخية ولقد عنى العرب بانسابهم . وكان الاهتمام السياسى بالقرشيين ، والطائفى بآل على ، واعتزاز الأشراف بانسابهم من العوامل التى ساعدت على الكتابة فى الأنساب والجدير بالذكر أن فى علم الانساب مادة تاريخية خاصة وأن الاهتمام بتراث الانساب ادى الى الاهتمام بايجاد الشعور التاريخى وتقويته . وعلماء الانساب يبرهنون على تسلسل النسب ويقدمون قواميس للأعلام وجداول للانساب وقد استمرت الانساب تؤدى دورها فى خدمة المجتمع العربى كفرع من فروع التاريخ نظرا لاستمرار الحياة القبيلة . التفاصيل انظر : فرانز روزنتال : علم التاريخ عند المسلمين ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٣ ص٣٣ - ٣٤ .

(٢) له مسجد فى القاهرة باسمه فى ميدان صلاح الدين بالقلعة (ميدان الرميلة) وقد ولد سنة خمسمائة هجرية فى قرية حسن من أعمال واسط بالعراق و تفقه على مذهب الشافعى وله الكثير من المناقب والكرامات . انضم اليه الكثير من الاتباع وكان لهم به اعتقاد كبير . وكان يسكن قرية أم عبيدة بالبطائح (بين أواسط البصرة) وتوفى بها حسن عبد الوهاب : تاريخ المساجد الأثرية ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤ ص٣٦٦ ، الزركلى : الاعلام المجلد الأول ص ١٧٤ .

(٣) قاله الفرزدق فى هجاء جرير : انظر ديوان الفرزدق جـ ١ ، دار بيروت للطباعة والنشر ، د . ت ص٤١٨ .

الفصل الثانى
فى نشأتى الأولى

انى ولدت من ابوين شريفين . وكان أبى السيد محمد عرابى شيخا جليلا رئيسا على عشيرته عالما تقيا نقيا موصوفا بالورع والعفة والأمانة[١] . وكانت ولادتى فى ٧ صفر الخير سنة ١٢٥٧هـ[٢] ببلدتنا التى تدعى هرية رزنة بمديرية الشرقية بضواحى مدينة (بوبسط)المشهورة الآن بتل بسط وهى بلدة قديمة موجوده قبل زمن حكم الآشوريين أى قبل تغلب شيشاق بن نمرود[٣] رأس العائلة الثانية والعشرين على وادى النيل ، لا كما يهرف البعض ويدعى انها من منشآت محمد على [٤] وفيها للآن كثير من ذرية الفرس كعائلة الدوتيدار ، وعائلة (دراز) وعائلة (تمراز) وكيوان مما يدل على قدمها . وهى واقعة فى شرق بندر الزقازيق على بعد ميلين . وأما الزقازيق فهى منشأة فى زمن محمد على بعد انشاء قناطر التقسيم على بحر مويس [٥] وواقعة على بعد ميلين من تل بسطة فى الجهة البحرية . وتعلمت القرآن الشريف وبعض العلوم الدينية فى المكتب الذى انشأه والدى وفى الجامع الازهر [٦] وكذلك تعلم فيها كثير من ابناء بلدتنا حتى بلغ عدد

---

(١) كان والد عرابى ملما بالقراء والكتابة دون بقية أفراد قبيلته ، وقد رزق بأربعة أولاد ذكور وستة من الأناث . وكان يملك ستة أفدنة كانت مادة حياته ومنبع تعيشه . سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ، ص٨٢ .

(٢) يوافق ٣١ مارس عام ١٨٤١م وفى رواية أخرى أنه ولد فى ٢٣ جمادى الثانية ١٢٤٨ هـ (١٨٣٢م) انظر سليم النقاش : المرجع السابق ج٤ ، ص٨٢ ويرجع السبب فى اختلاف الأقوال فى تاريخ ولادته إلى عدم التفات الأهالى وقتئذ إلى تدوين تاريخ ولاده أولادهم فى سجل عام أو فى دفاتر المواليد .

(٣) كان فرعونا على مصر فى الفترة من ٩٤٥ ـ ٩٢٤ ق . م ، أسس الأسرة ٢٢ ، وعاصر الملك سليمان وحارب ابنه رحبعام ونهب كنوزه (قرابه ٩٣٠ ق .م) .

انظر . ول ديورانت : قصة الحضارة ـ الجزء الثانى من المجلد الأول ـ الشرق الأدنى ـ ترجمة محمد بدران ـ القاهره ـ لجنة التأليف والترجمة ص ٤٩٢ .

(٤) يقصد عرابى بذلك سليم النقاش ، والياس زاخوره فقد ذكر سليم النقاش أن محمد على هو الذى أنشا قرية هرية رزنه واسكن بها قوما من عرب البادية منهم عائلة عرابى وأكد ذلك الياس زاخورة بقوله انه« لما تولى محمد على باشا الكبير على القطر المصرى أنشأ للعرب كثيرا من المزارع والقرى منها قرية بمديرية الشرقية لقبها بهرية رزنه وهى كائنة بمركز الصوالح على مقربة من الزقازيق ووهبها لقوم من أهل تلك البادية» .

انظر سليم النقاش : المرجع السابق جـ٤ ، ص٨٢ ، والياس زاخوره مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ج١ ، القاهرة المطبعة العمومية ١٨٩٧ ، ص١٠٠

(٥) انشأ محمد على العديد من القناطر على الترع لضبط مياهما وأهمها القنطرة الكبرى ذات العيون التسع على بحر مويس بالزقازيق انظر . الرافعى : عصر محمد على ، القاهرة ، النهضة المصرية ١٩٥١ ص٥٧٨ .

(٦) يضاف إلى ذلك ان والد عرابى سلم ابنه الى قبطى يدعى ميخائيل غطاس كان صرافا للناحية فلازمه نحو خمس سنوات أحسن فيها معرفة القراءة والكتابة والحساب ، انظر سليم النقاش ، مصر للمصريين ج٤ ، ص٨٢ .

المتعلمين نحو ربع تعدادها ومنهم العالم اللغوى الشهير المرحوم الشيخ محمد حسين الجلبى الهراوى . والمرحوم عبد الرحمن بك الهراوى الطبيب النطاسى والعالم بفنون الكيمياء عبد العزيز باشا الهراوى . وأيضا أمر المرحوم والدى بترتيب دروس فى المسجد الذى جدده فى كل يوم للعامة بعد العصر [١] وبعد صلاة العشاء فتفقه عامة أهل البلد فى دينهم ، وصحت عبادتهم وحسن حالهم كل ذلك بمثابرة المرحوم والدى على تعليم قومه وأهل بلده . توفى رحمه الله تعالى [٢] وأجزل ثوابه فى ٢١ شعبان سنة ١٢٦٤[٣]هجرية (بالكولره) أى الهواء الأصفر وتركنى يتيما فى الثامنة من العمر فتربيت فى حجر والدتى وتحت رعاية أخى الأكبر السيد محمد محمد عرابى . ولما تولى المرحوم محمد سعيد باشا ولاية مصر فى ١٤ شوال ١٢٧٠[٤] هـ أصدر أمره بانتظام أولاد عمد البلاد ومشايخها فى سلك العسكرية[٥] .

---

(١) صحتها الذى جدده للعامة بعد عصر كل يوم .

(٢) يمكن اضافة ثم قبل توفى رحمه الله لربط الكلام ببعضه .

(٣) يوافق ١٨٤٧ ميلادية . وكان قد بلغ من العمر ٦٣ عاما .

(٤) يوافق ١٨٥٤ ميلادية .

(٥) لما رأى سعيد باشا أن الخدمة العسكرية كانت قاصرة على أبناء الفقراء والضعفاء أصدر أمره بجمع ابناء العمد والمشايخ واقاربهم ليتساوى الجميع فى الخدمة العسكرية وتلبية متطلبات الوطن ، كما أمر بتقصير مدة الخدمة العسكرية فجعل متوسط الخدمة سنة واحدة ، وعلاوة على ذلك فقد عنى سعيد بترقية أحوال الجنود وترقيتهم إلى الرتب العالية الرافعى : عصر اسماعيل جـ ١ الطبعة الثانية ١٩٤٨ ص٢٨ ـ ٣٠ .

الفصل الثالث

فى دخولى العسكرية وترقيتى بها

وفى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٧١هـ (١٨٥٤م) صار طلبى والحاقى بالعسكرية[١] ، وترقيت فيها تدريجيا بالامتحانات المشهورة بحضور المرحوم سليمان باشا الفرنساوى[٢] رئيس رجال العسكرية حينذاك ، وغيره من الرؤساء ، والأمراء على عهد المرحوم محمد سعيد باشا الذى كان محبا لتقدم أبناء وطنه المصريين فترقيت[٣] إلى رتبة ملازم ثانى فى ١٥ ربيع أول ١٢٧٥هـ وإلى رتبة ملازم أول فى ١٧ جماد الثانى ١٢٧٥هـ وإلى رتبة يوزباشى[٤] فى ١٣ شعبان ١٢٧٥ [٥]وإلى رتبة صاغقول اغاسى[٦] فى ٢٣ ربيع آخر سنة ١٢٧٦وإلى رتبة بكباشى [٧] فى ١٥ شعبان ١٢٧٦[٨] وإلى رتبة قائمقام [٩] بك فى ٢٤ صفر سنة ١٢٧٧هـ وهى الرتبة التى لم يصل اليها أحد قبلى من

---

(١) يذكر زاخورة أن عرابى انتظم فى سلك العسكرية فى عام ١٢٨٢هـ (١٨٦٥) رغما عن اراده أبيه . انظر . مرآة العصر جـ ١ ص١٠١ ولكن رواية عرابى أصح خاصة وأن سعيد باشا تولى الحكم فى عام ١٨٥٤م وهو العام الذى أدخل فيه ابناء العمد والمشايخ سلك الجندية .

(٢) الكولونيل سيف Seves أو الجنرال سليمان باشا الفرنساوى كما أصبح يعرف بهذا اللقب فيما بعد هو صاحب اليد الطولى فى تدريب الجيش المصرى على النظام الفرنسى فى عهد محمد على . اعتنق الاسلام وتدرج فى المناصب العسكرية حتى عين رئيسا للأركان . شارك فى معظم الحملات العسكرية خاصة فى المورة وبلاد الشام ، وكان على اتصال وثيق بخلفاء محمد على حتى توفى بالقاهرة فى عام ١٨٦٠م ودفن بضريحه بمصر القديمة . جورج يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم اسماعيل ـ تعريب على أحمد شكرى ـ القاهرة ، دار الفرجانى ، د .ت ص٨٧ ـ ٩٢ .

(٣) كانت ترقية عرابى الأولى هى بلوك أمين انظر اليأس زاخورة : المصدر السابق ص١٠١

(٤) يوزباشى : مركب من يوز بمعنى مائة فى التركية ، وباش بمعنى رأس والمراد رأس مائة ، أى بلوك من الجند . وهذه الرتبة استبدلت فى الوقت الحالى بكلمة نقيب . انظر أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية . القاهرة ١٩٥٠ ص٥٧ ـ ٥٨ .

(٥) يمكن ذكر السنه المذكورة بدلا من سنه ١٢٧٥ هـ التى تكررت أكثر من مرة .

(٦) أى رئيس الجناح الأيمن ، واستبدلت بكلمة رائد .

(٧) مركب من بيك بمعنى ألف وتقرأ الكاف نونا ، وباش بمعنى رأس وهو رئيس ألف أى أورطه من الجند ، واستبدلت بكلمة مقدم .

(٨) من السنة المذكورة تفاديا للتكرار .

(٩) أى قائم مقام الأمير فى رآسة الآلاى ، واستبدلت فى الوقت الحالى بكلمة عقيد .

العنصر المصرى [١] . وفى عهد توفيق باشا ترقيت الى رتبه أمير آلاى[٢] الرفيعة فى رجب ١٢٩٦هـ وإلى رتبه اللواء[٣] فى سنة ١٢٩٩هـ .

---

(١) تدل ترقيات عرابى السريعة على نباهته ومعرفته للقراءة والكتابة والحساب ولذكائه الغريزى ، مما صعد به إلى أوج التقدم على الرغم مما كان يراه امثاله الوطنيون فى العقبات فى سبيل تقدمهم وارتقائهم .
انظر : زاخورة : المصدر السابق ص١٠١ .

(٢) أمير آلاى مركب من أمير ومن ألاى بمعنى الفيلق فيقال له أمير فيلق وقد استبدلت فى الوقت الحالى بكلمة عميد .

(٣) أصلها أمير لواء ولازالت هذه الرتبة مستخدمة بهذا الاسم فى الوقت الحالى .

الفصل الرابع
فى سفرياتى

كانت مدة المرحوم سعيد باشا كلها سفريات وتمرينات حربية من الاسكندرية إلى مريوط ومنها إلى دمنهور ثم إلى القاهرة ثم الخانكة فالعباسية فطره ثم إلى بنى سويف فجبل الطير بمديرية المنيا فقنا فسهل باب الملوك فاسنا وكنت عاملا فيها . وأخيرا كنت بمعيته رحمه الله تعالى فى سفره إلى المدينة المنورة[١] لزيارة حجرة النبى ﷺ وعلى آله .

وفى مدة اسماعيل انتدبت إلى ترتيب عساكر من أهالى القلاع الحجازية المحالة ادارتها على الحكومة المصرية للمحافظة عليها نيابة عن الدولة العلية[٢] . ففى ٢٤ شعبان ابتدأت بالسفر من القاهرة إلى مدينة السويس ، وفى أول يوم من شهر رمضان ١٢٩٢هـ توجهت برا ومعى خدمى على ظهر الجمال إلى قلعة نخِل[٣] وليس معى مساعد ولاكاتب ولا لى أجر على هذا العمل الشاق بل كانت جميع المصاريف اللازمه لى ولخدمى وللجمالة المرافقين لنا تصرف من طرفى وذلك لأن الحكومة كانت لاتعطى رجال العسكرية أجر سفريات كرجال الملكية . فلما وصلت إلى نخل رتبت العساكر اللازمة لها من أهلها ، وأرسلت العساكر المصرية التى كانت فيها إلى القاهرة بطريق البحر الأحمر ، وانشأت فى قلعة نخل مكتبا لتعليم اولادهم القراءة والكتابة ، وشيئا من القرآن الكريم وأنطت [٤] بمباشرة تعليمهم الى وكيل القلعة وفقيه البلد .

---

(١) زار سعيد باشا المدينة المنورة فى عام ١٨٦٠م واستصحب معه مجموعة كبيرة من قواته وعاد من هناك بعد شهر وسته أيام للتفاصيل انظر اسماعيل سرهنك : حقائق الاخبار عن دول البحار جـ ٢ القاهرة ، مطبعة بولاق ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م ص٢٧٨ وقد رافق عرابى سعيد باشا فى هذه الزيارة ، وأنس منه سعيد عطفا كبيراً على طبقة الفلاحين .

عبد الرحمن الرافعى : الزعيم أحمد عرابى ، القاهرة ، دار الهلال ١٩٥٢ ص١١ .

(٢) كانت الدولة العثمانية قد تنازلت عن بعض ممتلكاتها القريبة من مصر مثل سواكن وتصوع وتوابعهما مقابل سبعة آلاف وخمسمائه كيس أى (٣٧,٥٠٠ جنيه مصرى) تدفع سنويا لصندوق ولاية جدة لتعمير الطريق الموصل للمسجد الحرام .

انظر : الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل . المجلد الثانى ، القاهرة ١٩٢٣ ص٢٠ .

(٣) بكسر النون والخاء .

(٤) بمعنى عهدتَ .

ثم توجهت الى قلعة العقبة فوصلتها بعد سفر ثلاثة أيام ثم إلى قلعة المويلح(١) ثم إلى قعلة ظباء ثم إلى قلعة الوجه(٢) ورتبت فى كل هذه القلاع ما يلزم لها من العساكر من ابنائها للمحافظة عليها ، وانشأت فيها مكتبا لتعليم أولادهم تحت مراقبة وكلاء القلاع المذكورة . وأرسلت جميع العساكر القديمة الى مصر عن طريق البحر الأحمر(٣) كما ذكر .

وبعد اتمام تلك المأمورية على الوجه الأكمل قفلت عائدا إلى مصر بحرا إلى مدينة القصير ثم برا إلى مدينة قنا ثم بحرا إلى مدينة أسيوط ثم بطريق السكة الحديدية إلى الجيزة فالقاهرة . وكان انجاز هذه المأمورية فى مدة ٤٥ يوما .

وبعد وصولى الى القاهرة بعشرة أيام توجهت إلى مصوع حيث تعينت مأمورا للحملة الحبشية(٤) وايصال الذخيرة والميرة للجيش اينما كان ومكثت هناك إلى انتهاء تلك الحركة المشئوومة التى بيع بسببها حصص الحكومة فى قنال السويس سرا وبدون اشهار [مزاد عنها(٥)] للحكومة الانجليزية بمبلغ زهيد قدرة أربعة ملايين من الليرات الانجليزية . والتى لو عرض بيعها على الدول الأوربية لبلغ ثمنها زيادة عن خمسين مليونا من غير مبالغة . على أنه لم يصرف من ثمن تلك الحصص درهم على الحملة الحبشية(٦) بل استأثر بها الخديو اسماعيل لنفسه سلبا ونهبا .

---

(١) المويلح : قرية فى إمارة تبوك على خليج العقبة .

(٢) الوجه : بلدة بها عدة قرى ، امارتها ملحقة بامارة تبوك ، انظر حمد الجاسر : المعجم المختصر ص١٤٤٢ ، ص١٥٠٥ .

(٣) يبدو أن اعادة الجنود المصريين من هذه القلاع كان استعدادا للقيام بالحملة الحبشية .

(٤) عين عرابى مأمورا فى خطوط الامداد والتموين .

(٥) أضيفت إلى النص حتى يستقيم المعنى .

(٦) كلفت الحملة الحبشية الخزينة المصرية نيفا ومليونين من الجنيهات ، انظر الياس الايوبى : تاريخ مصر فى عصر الخديو اسماعيل ، المجلد الثانى ص١١٩ .

الفصل الخامس
فى أسعد أيامى

مما تقدم يعلم أنى دخلت العسكرية نفرا بسيطا فى ١٥ربيع الأول سنة ١٢٧١ وترقيت فى درجات العلا بسرعة غريبة وهمة عالية لاتعرف الملل حتى نلت رتبه قائمقام الالاى فى ٢٤ صفر الخير سنة ١٢٧٧[١] وكانت تلك المدة عبارة عن ستة أعوام إلا عشرين يوما هى أيام سعودى وخلو فكرى من الأكدار الدنيوية . كنت فيها عزيزا مقربا من حضرة المرحوم محمد سعيد باشا ، وكثيرا ما كان يشركنى معه فى ترتيب المناورات الحربية ، وينيبنى عنه فى تلقينها إلى أكابر الضباط بحضرته وعلى مسمع منه رحمه الله تعالى . ولشدة اعجابه بى اهدانى (تاريخ نابليون بونابرت باللغة العربية طبع بيروت[٢]) ناقما على تمكن الفرنساويين من التغلب على البلاد المصرية ، ومحرضا على حفظ الوطن من طمع الأجانب . فلما طالعت هذا الكتاب شعرت بحاجة بلادنا إلى حكومة دستورية شورية[٣] . وكان ذلك سببا لمطالعتى لكثير من التواريخ العربية .

---

(١) أى فى ١١ سبتمبر ١٨٦٠ وقد نال هذه الرتبة مع عرابى عثمان رفقى ناظر الجهادية فيما بعد ، انظر جرجى زيدان :تراجم مشاهير الشرق فى القرن التاسع عشر جـ ١ ، ص٢٣٣ .

(٢) هذا الكتاب مترجم عن الفرنسية ، وطبع فى المطبعة الوطنية ببيروت عام ١٨٥٥ على نفقه الخواجة يوحنا الغرزورى تحت عنوان «كتاب تاريخ نبليون بنبارتا الأول» .

(٣) يصعب فهم قول عرابى أنه بعد أن قرأ هذا الكتاب شعر بحاجه البلاد إلى حكومة دستورية شورية خاصة وأن تعامل بونابرت مع كثير من المواقف لم يكن دستوريا ولاشوريا . ويبدو أن الصواب قد جانب عرابى فى هذا الوصف فقراءة سيرة بونارت توحى لمن يطلع عليها بمعانى البسالة والأقدام وليس بالحكومة الدستورية أو الشورية .

الفصل السادس
فى خطبة سعيد باشا

وازداد هذا الشعور فىَّ تأصلا عندما سمعت خطبة ألقاها المرحوم سعيد باشا فى مأدبة أدبها بقصر النيل للعلماء الروحانيين واعضاء العائلة الحاكمة وأعاظم رجال الحكومة ورجال العسكرية[١] فبعد تناول الطعام فى سرادق ثمين قام المرحوم سعيد باشا وفاه بهذا الخطاب قائلا : أيها الأخوان انى نظرت فى أحوال هذا الشعب المصرى من حيث التاريخ فوجدته مظلوما مهانا مستعبدًا لغيره من أمم الأرض فقد توالى عليه دول ظالمة له كثيرة كأمة العرب من الرعاة (الهكسوس) والآشوريين والفرس حتى أهل ليبيا والسودان واليونان والرومان هذا قبل ظهور الاسلام وبعد ظهوره تغلب على هذه البلاد كثير من الدول الفاتحة كالأمويين والعباسيين والفاطميين من العرب ومن الترك والأكراد والشركس وغيرهم وكثيرا ما أغارت فرنسا عليها حتى تغلبت عليها فى أوائل هذا القرن[٢] فى زمن نابليون بونابرت . وحيث انى أعتبر نفسى مصريا فوجب علىَّ أن أربى ابناء هذا الشعب ، واهذبه تهذيبا حتى اجعله صالحا لأن يخدم بلاده خدمة صحيحة نافعة ، ويستغنى بنفسه عن الاجانب . وقد وطدت نفسى على ابراز هذا الرأى من الفكر إلى العمل ، فلما انتهت الخطبة خرج المدعوون من الأمراء والعظماء غاضبون حانقون مدهوشون مما سمعوا . وأما المصريون فخرجوا ووجوههم تتهلل فرحا واستبشارا . وأما أنا فتيقنت أن هذه الخطبة تعتبر أول حجر وضع فى أساس قاعدة (مصر للمصريين) وعلى هذا يكون المرحوم سعيد باشا هو واضع أساس هذه النهضة الشريفة فى الأمة الكريمة المصرية .

---

(١) لاشك ان هذه الخطبة صادت فى نفس عرابى موضع الاقناع والسرور لأن روحه كانت وثابه الى الوطنية وان ماقاله سعيد باشا وافق ميولها واتجاهاتها .

(٢) يقصد القرن التاسع عشر

الفصل السابع

فى حذر سعيد باشا من الوقوع فى أسر المرابيين

وفى سنة ١٢٧٨هـ (١٨٦١م) رأى المرحوم سعيد باشا أن الحكومة مديونة لمعامل المانيا وفرنسا بنحو ثلاثة ملايين من الجنيهات ثمن بناء حوض[١] وثمن مدافع كروب من المانيا وملبوسات ومهمات حربية وأسلحة جديدة من فرنسا[٢] فاستعظم هذا الدين، وأمر بصرف عساكر الجيش إلى بلادهم وبيع ما فى الخزائن الاميرية من الأمتعة وبيع جميع المعامل والورش القديمة الكائنة بالمديريات وبيع الأطيان المتروكة وغير ذلك للوصول إلى سداد هذا الدين[٣]، وأمر باعطاء من يرغب الخروج من خدمة الحكومة أرضا معاشا لهم ولأولادهم واحالة ضباط العسكرية على المديريات والمحافظات مستودعين بنصف مرتباتهم[٤] وأمر بتخصيص مايلزم لهم من الرواتب على الأراضى الزراعية فخص كل فدان قرش واحد وربع القرش لحين تسديد الدين(المطلوب من الحكومة[٥]) وبعدها (يصير)[٦] جمع العساكر والضباط ثانية ثم تلغى هذه الضريبة المؤقتة واستمر الأمر على ذلك إلى أن مات رحمه الله تعالى .

---

(١) يقصد حوض للسفن بالسويس .

(٢) فى الحقيقة أن سعيد عقد أول قروضه الخارجية مع بيت لافت بفرنسا فى ١٧ يوليو ١٨٦٠ ومقدار القرض ٢٨ مليون فرنك وأن سعيد صرف معظم أموال هذا القرض فى غير أغراضه التى عقدت لأجله ، كما انه عقد قرضا ثانيا فى عام ١٨٦١ مع نفس هذا البنك بملغ مقدار ٢٥٠ مليون جنية بضمان موارد أرض الدلتا ومع احساس سعيد بوطأة الديون وبأن الاستدانة ستجر أضرارا خطيرة على البلاد فانه استمر فى عقد القروض فعقد قرضا مع بنك أو بنهايم بمبلغ ٦٠ مليون فرنك وقرضا آخر مع بنك فروهلنج وجوشن . للتفاصيل ، انظر أمين عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى جـ ٢ ، القاهرة ١٩٤٧ ص٣٨ ـ ٤٢ .

(٣) من المعروف أن الدين الذى أثقل به سعيد كاهل مصر كان ينقسم إلى قسمين دير سائر ، ودين مقترض ، يزيد مجموعهما على أحد عشر مليونا من الجنيهات ، وعليه فوق ذلك قيد الامتياز الفاحش الممنوح لشركة قناة السويس ، الأيوبى : مرجع سابق . المجلد الثانى ص٢٥٤ .

(٤) كان عرابى ضمن هؤلاء الذين طبق عليهم ذلك الأمر والجدير بالذكر أن سعيد باشا لم يستقر على وتيرة فى اهتمامه بشئون الجيش فقد صرف معظمه فى عام ١٨٥٦ ثم اعاده فى عام ١٨٦٠ واعاد اليه ضباطه ثم صرف معظمه حتى جاءت ١٨٦٢ فاعاد تنظيم بعض الفرق ، ولازم جنوده فى معظم اوقاته . الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ، ص٣١ .

(٥) فى الحقيقة أن سعيد باشا اقدم على اقتراض عدة قروض بحيث بلغ مجموع القروض فى نهاية عهده ١١,١٦٠,٠٠٠ جنيه انجليزى ، انظر احصاء شركات المساهمة فى يونيو ١٩٤٢ ص ١٠٦٨ .

(٦) مضافه الى النص ليستقيم المعنى .

الفصل الثامن
فى وصية المرحوم سعيد باشا

فى أوائل سنة ١٢٧٩هـ (١٨٦٢م) سافر سعيد باشا إلى أوروبا لمعالجة نفسه من داء السرطان ومن هناك كتب وصيته الى قائمقامه فى مصر وكان اسماعيل باشا الذى جلس على الاريكة الخديوية[١] من بعده قال فيها

بما أن الضباط الوطنيين المترقين من تحت السلاح قد اشتغلوا بملازمة نسائهم وتركوا دروسهم ولو تركناهم على هذا الحال الذى لايعود عليهم إلا بالوبال لفقدوا العافية والنظر . وصاروا عبره لمن يعتبر . وبما أننا نحن الذين ربيناهم وأظهرناهم فلايصح لنا تركهم فى هذا الحال الذى ذكرناه لذلك فقد اقتضت ارادتنا جمعهم من بلادهم وعدم تمكينهم من نسائهم حتى ولا بالنظر الهين بالعين ، والتشديد عليهم بمداومة تدريس القوانين ليلا ونهارا فى قصر النيل .

ثم مات المرحوم محمد سعيد باشا فى ليلة ٢٧ رجب ١٢٧٩هجرية ١٨ يناير ١٨٦٣م [٢] وتولى الأريكة الخديوية المرحوم اسماعيل باشا . فى اليوم المذكور وعزل فى ٦ رجب ١٢٩٦هـ بواسطة طلب دول المانيا وفرنسا والانجليز عزله من الحضرة السلطانية [٣] بناء على ماتحقق لهم من سوء الادارة والتبذير والطمع والجشع الذى لاحد له فكان عزله رحمة من الله بالمصريين .

---

(١) هو اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على ، ثانى انجال ابراهيم باشا وقد ولد فى ٣١ من ديسمبر ١٨٣٠ فى قصر المسافرخانة بالقاهرة (بالجمالية) انتظم فى سلك تلاميذ البعثة المصرية الخامسة بباريس واتقن الفرنسية . وعاد إلى مصر فى عهد ولاية أبيه ابراهيم باشا ثم استقر بالآستانة خلال فترة حكم عباس ، وعاد إلى مصر بعد تولى سعيد الحكم ، الرافعى : عصر اسماعيل جـ ١ ، ص٦٩ ـ ٧٠ .

(٢) دفن سعيد باشا بمسجد النبى دانيال بالاسكندرية ولايزال قبره هناك .

(٣) بعد أن رفض اسماعيل طلب انجلترا وفرنسا والمانيا فى ١٩ يونيو ١٨٧٩ بالتنازل عن العرش ، طلبت هذه الدول من السلطان عزله ونجحت فى ضغطها على الأستانة حتى تم تنفيذ عزمها فاصدر السلطان عبد الحميد فرمانا بخلعه وتولية ابنه توفيق مكانه .

الباب الثانى
فى النشأة الثانية
الفصل الأول
فيما تحملته من المظالم

تولى اسماعيل باشا ولاية مصر وأمر بجمع العساكر وترتيب الآلايات ، وصار ترتيبى قائمقاما على الآلاى البيادة السادس مع أمير الالاى المرحوم بكرى بك ولم يكن غيرى بهذه الرتبة من العنصر العربى . ولسوء حظى ترقى أمير الالاى الثانى المدعو خسرو بك[١] إلى رتبة اللواء (باشا) لا لعلمه ومعارفه بل لكونه جركسيا[٢]وكان من الخارجين على الدولة العلية مع ابراهيم باشا [٣] فى تلك الفتنة الدهماء التى دكدكدت [٤] سياج [٥] الاسلام وفضحت عورة المسلمين وكسرت شوكة الدولة الحامية لجميع الموحدين . وقد تعين أميرا على اللواء الثالث المكون من الآلاى الخامس والسادس[٦] . ولما تكامل حشد العساكر اجتمعت الالايات البيادة والسوارى والطوبجية فى ميدان (طرة) بسفح جبل المقطم وصار عمل تمرينات حربية برئاسة اسماعيل باشا سليم الفريق ناظر الحربية حضرها الخديو اسماعيل وجميع رؤساء العسكرية . وحصل للخديوى نشوه سرور فدعى جميع الضباط العظام من رتبه البكباشى فما فوقها إلى مأدبة فوق ظهر سفينته البخارية فلما أخذ كل واحد من المدعوين مجلسه وجد على المائدة عدة زجاجات مملوه بأنواع

---

(١) فى عهد اسماعيل عادت الخطوة فى الجيش الى الضباط الشراكسة وبعد أن رقى خسرو باشا الى رتبه اللواء حدثت خصومه بينه وبين عرابى أدت الى تقديمه الى مجلس عسكرى والحكم عليه بالسجن واحدا وعشرين يوما ثم الغاؤه بعد أن أستأنف عرابى هذا الحكم أمام المجلس العسكرى الأعلى .

(٢) كان الضغط الشديد واقعا على رجال الجهادية من الوطنيين ، وما من أحد منهم كان يرتقى إلى أكثر من رتبة امير الاى فى حين كان الجراكسة مرشحين دائما للارتقاء الى أسمى وظائف الجهادية كلواء أو فريق . وفى الوقت الذى كان فيه الوطنيون يتعرضون دائما للمخاطر والأهوال الحربية فى السودان كان الشراكسة يتمتعون بالنفوذ والترف . انظر . زاخورة : المصدر السابق ص١٠٢ .

(٣) يقصد ابراهيم باشا بن محمد على والحروب التى خاضها ضد السلطة العثمانية .

(٤) بمعنى فتتت أو حطمت وهذه الكلمة صيغة مبالغة من دكّ

(٥) بمعنى سور .

(٦) كان عرابى ضمن ضباط هذا الآلاى وقد تعرض للظلم والاضطهاد على يد خسرو باشا الشركسى المتعصب لابناء جنسه عموما .

المشروبات الخمرية المحرمة فى ديننا وأنواع الكاسات المزخرفة المختلفة المقدار . وتلك حالة لم يسبق لنا رؤيتها لأنها غير المألوف والمعروف عندنا ولما تقدمت الأطعمة أكل المدعوون طعاما شهيا لذيذا ، وشرب من أراد الشرب منهم من تلك الخمور بتلك الكئوس ، وتعفف من كره ذلك . وبعد الفراغ من تناول الطعام أعلن الخديو سروره وشكره لضباط الجيش على ما أبدوه من النشاط وحسن الترتيب فى أثناء التمرينات الحربية . وأمر لكل واحد من الباشوات بخمسمائه فدان ، ولكل واحد من أمراء الالايات بمائتى فدان ولكل واحد من القائمقامات بمائة وخمسين فدان من زيادة المساحة التى توجد فى بلاد مديريتى الغربية والمنوفية . وخرجت الأوامر من المعية الخديوية إلى المديريتين المذكورتين بتسليم الأراضى المذكورة إلى أصحاب الرتب المذكورة وكان اسمى من ضمن المنعم عليهم بمائة وخمسين فدانا . وعند الشروع فى استلام تلك الأطيان ظهر الظلم وتجسم بأكمل معانيه حيث كان يتوجه كل واحد من المندوبين من طرف المنعم عليهم بأمر من المديرية إلى بلد يختارها من أحسن البلاد تربة . ويطلب تحديد المقدار المعين له قطعة واحدة فى أخصب حوض من الأراضى المملوكة لأربابها فيجاب إلى طلبه ويحيلوا اولئك المساكين الضعفاء على الحيضان الاخرى التى توجد بها زيادة المساحة وقد لاتوجد . وفى هذه الحالة يخصص مقدار الأرض المأخوذة منهم على جميع الأفدنة الموجودة فى البلد فيخص الفدان الواحد قيراطين أو ثلاثة أو اربعة قراريط فتؤخذ من الكل وتتجنب فى جهة ، وتعطى لأولئك المساكين بدلا من أراضيهم التى كانوا يملكونها وقد تكون هذه الأراضى المفروزة لهم من أردئ أنواع الأرض وتلك أول مظلمة من المظالم الكثيرة فى عهد الخديوى اسماعيل باشا . وقد حمانى الله من الوقوع فى شرك هذه المآثم على غير ارادة منى وذلك أن خسرو باشا أمير اللواء رجل جاهل فظ غليظ متعصب لجنسه تعصبا زائدا عن حد المعقول أخبر ناظر الجهادية المذكور بأنى قوى الرأى شرس الاخلاق لا أنقاد إلى أوامره ولا أحفل بأوامر ديوان الجهادية (الحربية) (ومابى والله من شراسه ولكنى جبلنى الله سبحانه على حب العدل والانصاف وبغض الظلم والاجحاف) وطلب منه توقيف تسليمى الأطيان المنعم بها علىَّ لحين تحقيق ما افتراه علىَّ (من الكذب) فعرض ناظر الجهادية الأمر على الخديو مشافهة بما أخبره به

اللواء المذكور فصدر أمر المعية لمديرية الغربية بتوقيف تسليمى تلك الاطيان حتى يصدر لها أمر آخر(١) .

وصدر أمر ناظر الجهادية بتحقيق ما نسب إلى بمجلس عسكرى برئاسة حسين باشا الطوبجى وعضوية محمد بك أمين أمير الآلاى الخامس والقائمقام راشد بك راقب وغيره من الشراكسة .

وحقيقة هذا الدعوى هى أن هذا الجاهل المتعصب المتفانى فى كره العنصر العربى كره أن تكون فى امرته رجل شريف مثلى يتفانى فى نصره الحق وازهاق الباطل واراد خلو مركزى ليتسنى له ترقية أحد بمباشية الآلاى الذى تحت ادارتى المدعو مصطفى افندى سليم الى رتبة القائمقام وترتيبه بدلا منى لكونه من أبناء الشراكسة المعاصرين له ، ولكونه صهر جاهين كنج باشا قومندان اللواء الأول . وكان قد صار امتحان الضباط الأصاغر لترقيتهم بدل النقصان فى الآلاى فى مجلس برئاسة خسرو باشا .

وبعد ظهور نتيجة الامتحان والاقرار على ترقية المستحقين كتبت العرائض بطرف اللواء وختمت من أرباب الامتحان . ولما عرضت علىَّ ختمت على عرائض من تقرر ترقيته وأبيت الختم والتصديق على ترقية ملازم ثان يدعى حسين افندى الى رتبة الملازم أول لكونه لم يجب فى امتحانه اجابة حسنة بينما كان آخر يدعى حسين أفندى أيضا كانت اجابته فى الامتحان جوابا حسنا وتقرر ترقيته فتأخر هذا وتقدم ذاك بدلا منه لكونه كان ملازما لخدمة البكباشى مصطفى افندى سليم المذكور فى بيته وكلا البدل والمبدل منه من ضباط اورطة البكباشى المذكور فلما أبيت التوقيع على العريضة المذكورة طلبنى الباشا المشار اليه ، وسألنى الموافقة على ختم العريضة لأجل خاطر البكباشى المذكور فرفضت ذلك كل الرفض ، وطلبت ترقية المستحق المبدل منه فأبى علَّى ذلك وتأخر الاثنان فى الترقى بعد جدال عنيف . فلهذا أخبر ناظر الجهادية بما اخبر من المفتريات وأوعز إلى البكباشى المذكور بأن تختلق مكيدة وينصب شركا ليوقعنى فيها وكان هذا البكباشى جاهلا غشوما فبحث فوجد نفرين مسجونين فى الآلاى بسبب

---

(١) لاشك أن هذه المكيدة قد أورثت عرابى البغض الشديد للعنصر الجركسى فقد حرم من الحصول على الاراضى الزراعية التى أمر له بها الخديو اسماعيل اسوة بأقرانه .

فرارهما من بعد فرزهما وقبولهما وقبل استلامها فكتب عن لسانهما عريضة شكوى للباشا المشار اليه بأنهما لم يطلبا من بلدهما ولم يرسلا من مديريتهما ولم يهربا من الالاى وقد ظلمهما القائمقام لكونه يعرفهما من قبل وكتب عنهما للجهادية بحضورهما ، وبناء على ذلك صار القبض عليهما فى بلدهما التى تسمى فارسكور من مديرية الدقهلية وارسالهما من المديرية الى ديوان الجهادية ثم إلى الآلاى مصفدين بالحديد ويطلبان التحقيق فعقد لذلك مجلس برئاسة حسين باشا الطوبجى وعضوية محمد أمين بك أمير الالاى الخامس كما ذكر وتبين من التحقيق تزوير دعواهما وثبت درج اسمهما بالكشف المرسل من المديرية إلى ديوان الجهادية وبالكشف المرسل من مأمور الفرز إلى الالاى ، ومن التلغراف الواضح المرسل من الآلاى إلى ديوان الجهادية بفرارهما وطلب حضورهما ومع ذلك حكم المجلس المذكور بحبسى واحد وعشرين يوما محاباة لخسرو باشا وناظر الجهادية فاستأنفت الدعوى وطلبت احالتها على مجلس العسكرية الأعلى وتقرر فيه لغو وابطال الحكم المذكور(١) وحفظ الأوراق لفساد القضية وثبوت التزوير .

(١) حدث خلاف بسبب هذا الحكم بين ناظر الجهادية وقتئذ (اسماعيل سليم باشا) ورئيس المجلس الأعلى على باشا سرى لأن الوزير كان يرغب فى تأييد الحكم الأبتدائى . الرافعى : الثورة العرابية ص ٧٨ ــ ٧٩ .

الفصل الثانى

فى مضار الجبابرة المستبدين

وقع الخلاف بين ناظر الجهادية اسماعيل سليم باشا وكان مملوكا روميا وبين رئيس المجلس العسكرى الأعلى المرحوم على باشا سرى وكان ارناؤطيا بسبب حكم المجلس الأعلى المذكور بلغو حكم المجلس الابتدائى ، وكان الناظر المذكور يريد تأييد الحكم تصديقا لما أخبر به الخديوى فلما يأس من موافقة رئيس المجلس له سعى لدى الخديو فى رفت الرئيس المذكور ورفتى من الآلاى[1] وتم له ما أراد ولكن الله ليس بغافل عما يعمل الظالمون .

(١) فصل عرابى من الجيش بناء على مكيدة ناظر الجهادية له لدى الخديوى مما أورثه بغضا شديدا للشراكسة .

الفصل الثالث
فى سرعة الانتقام الالهى

فى الأسبوع الذى رُفت فيه صدر أمر الخديو بلغوا اللواء الثالث الذى كان فى أمرة خسرو باشا وتفرقت فرقه على الآلايات الأخرى . ورفت البكباشى مصطفى سليم رفتا شنيعا ظل فيه مرفوتا عشر سنين ثم اصيب حسين باشا الطوبجى المحامى لنظرائه بفالج أودى بحياته ، وكذلك محمد بك أمين الذى وافق على المحاباة اصابه فالج كصاحبه حتى قضى نحبه وأيضا ناظر قلم تركى أمين بك القبرصلى وهو رجل رومى كان موافقا لرأى ناظر الجهادية فاصابه الله بقارعه أودت بحياته . وذلك أنه زور أمرا عاليا ماليا فضبط وسجن ثم ضرب نفسه بمدية طلبا للانتحار ثم عولج وارسل إلى السودان فقضى نحبه قبل وصوله . وارسل خسرو باشا إلى السودان . وأما ناظر الجهادية فقد مات فى حرب كريد[1] ولكن ليس شهيدا بل أكل فريكا من قمح فانعقدت امعاؤه وقضى نحبه وارسل إلى مصر ودفن جسمه فى قرافة الامام (الشافعى) سامحه الله تعالى وهكذا كل من اشترك فى تلك الظلامة اصيب بمصيبة عظيمة

نحن بالله عزنا لا بجاه ومال

فمن اعتدا علينا حسبه الله والنبى

وقد صار رفتى بلا معاش ظلما وعدوانا فصبرت على ذلك مدة ثلاث سنين[2] وفوضت أمرى إلى الله . ومن آثار نعم الله علىّ انى كنت اشتريت مائة فدان بزمام ناحية تلمفتاح بمديرية الشرقية فى زمن المرحوم سعيد باشا فكنت انفق على عائلتى من ايرادها ومن ايراد ما خصنى من الأطيان التى تركها والدى وقدرها ثمانية افدنة ونصف ببلدتنا «هرية رزنه» المذكورة . نعم صبرت على أمرّ من الصبر وفى العين قذى وفى الحلق شجى . وليس لى نصير ألجأ إليه غير الله سبحانه وهو حسبى وكفى .

---

(١) كريت اكبر جزيرة باليونان ، وقد وقعت تحت الحكم المصرى عندما عهد السلطان العثمانى إلى محمد على النظر فى شئون كريت وقبرص خشية وقوعهما فى أيدى اليونانيين ، ونتيجة لذلك ظلت كريت تحت الحكم المصرى فى الفترة من ١٨٣٠ ـ ١٨٤٠ ، ثم انتقل حكمها بعد ذلك إلى العثمانيين ، ونتيجة لقيام ثورة فى كريت فى عام ١٨٦٦ طلب السلطان من الخديو اسماعيل النجدة فجهز جيشا يزيد على الخمسة آلاف كان من بينهم اسماعيل سليم باشا المذكور

(٢) تردد عرابى خلال هذه الفترة على الأزهر يستمع فيه إلى المحاضرات الدينية ، وانقطع لدراسة القرآن الكريم والأحاديث النبوية كما قرأ فى تاريخ مصر وغيره من كتب التاريخ .

انظر الرافعى : الثورة العرابية ص٧٨ ، وسليم النقاش جـ ٤ ص٨٢ ـ ٨٣ .

الفصل الرابع
فى عودتى إلى خدمة الحكومة بعد انقضاء المحنة

لما صار رفتى من الآلاى بأمر ناظر الجهادية بطريقة استبدادية ظلما وعدوانا اعرضت إلى الخديو ما صار لى من الظلم والتمست منه طلب اوراق القضية وفحصها بديوان المعية[١] ، وانصافى بوجه العدل وقلت فيه اننا أحق بالعدل من كسرى انوشروان[٢] الذى كان يعبد النار حيث قال (العدل ان دام عمرّ والظلم ان دام دمرّ) لاننا نعبد الله الواحد القهار ، وطلبت من المرحوم راغب باشا النظر فى ظلامتى وكان حينذاك باشمعاون الحضرة الخديوية وله النفوذ التام فى جميع المصالح الأميرية فوعدنى خيرا . وفى الحال كتب لديوان الجهادية بطلب جميع الأوراق المتعلقة بالدعوى المذكورة وأكد ذلك باستعجال الطلب المذكور فى اليوم الثانى وبين فيه عظيم الأهمية فحصلت رجة بديوان الجهادية لهذا الاستعجال غير المألوف لأن القاعدة المتبعة بين دواوين الحكومة أن لا تكتب استعجالات فى أى أمر إلا بعد مضى خمسة عشر يوما . وبناء على هذا الاستعجال أرسلت جميع الأوراق المختصة بهذه القضية الى ديوان المعية . وصار فحصها بمعرفة المرحوم ابراهيم باشا خليل[٣] وعمل عن فحصه نتيجة أوضح فيها تلفيق القضية وفسادها ثم عرضت النتيجة على مسامع الخديو ، ولكنه لم يبد رأيه فيها ولم يصدر أمره بشىء . ولأمر قدره الله تعالى رفت المرحوم راغب باشا من وظيفة الباشمعاونه وتلى ذلك رفت ابراهيم باشا خليل ثم فشا الوباء الأصفر أى (الكولره) فى البلاد المصرية وكان شديد الوطأة فى عام ١٢٨١هـ (١٨٦٤م) وصار الخديو يتنقل من القاهرة إلى القناطر الخيرية الى الاسكندرية ثم إلى دار السلام وعاصمة الاسلام مدينة القسطنطينية . وكنت جعلت ثقتى فى عدل راغب باشا وظننت انه انتصر على اخصامى

---

(١) استمر ذلك حوالى ثلاث سنوات .

(٢) أحد ملوك فارس حكم فى الفترة من ٥٣١ ـ ٥٧٩ ، واشتهر بالعدل وأعيد فى عهده تنظيم الادارة وادخال تحسينات على وسائل الرى والمواصلات ، وشجع التعليم والتجارة ، ويعتبره المؤرخون اعظم ملوك ايران القديمة خاصة وانه كان ملكا عادلا وحازما ومحاربا واداريا .

حسن بيرنيا : تاريخ ايران القديم ـ ترجمة محمد نور الدين والسباعى محمد ، القاهرة الانجلو المصرية ص٢٦٧ .

(٣) رئيس قسم العرضحالات .

كما وضعت ثقتى فى على باشا سرى من قبل حين كان رئيس مجلس العسكرية الأعلى فخاب ظنى برفت راغب باشا وابراهيم خليل باشا كما رفت على سرى باشا من قبل. فتيقنت أن هذه العقبات عقاب من الله سبحانه وتعالى على اعتمادى على غيره لأنه تعالى شأنه غيور تصديقا لقول الرسول ﷺ (من توكل على غير الله اخلاه الله عنه) وصبرت نفسى على الرضى بالقضاء وفوضت أمرى إلى الله وانقطعت لدرس تفاسير القرآن الشريف والاحاديث النبوية كالبخارى وابن ماجه وغيره. ثم اشتغلت بمراجعة التاريخ المصرى وغيره من التواريخ العربية. ومكثت على هذه الحالة إلى ٦ ربيع الأول ١٢٨٣هـ (١٨٦٦م) إذ جاءنى رجل شريف مغربى من ذرية سيدنا الحسن السبط عليه السلام يدعى السيد عبد الحكيم أفندى فسلم وجلس وبعد اداء تحية القدوم سألنى قائلا مالى أراك خاليا من الخدمة فى هذه الحكومة فقصصت عليه قصتى فتعجب وقال أيبلغ الظلم بك إلى هذا الحد فاكتب قصتك فى عريضة وسلمنى اياها وابشر بالخير فعجبت من قوله وقلت انى هذا فقال لاتعجب فانى أدخل على الخديو بلا استئذان ولى عنده منزله خاصة من قبل أن يتولى الخديوية. فنمقت له عريضة استرحام واخذها وخرج وكان الخديوى توجه الى الاسكندرية للاصطياف بها فبعد اسبوعين جاءنى مخصوص من المعية حاملا عريضتى وعليها من الخديوى تركى العبارة مآله العربى أن العرضحال المقدم منى نظره الخديو وانه عفا عنى. وبناء على ذلك أصدر امره باستخدامى عند ظهور خدمة مناسبة لى ايجابا للاجراء على مقتضاه[1].

وهاك نصه التركى

فى ١٩ ربيع الأول سنة ١٢٨٣ نمرة ٢٦ عرض ديوان جهادية ناظرى سعادتلو باشا حضرتلرى ٦ جى بياده سابق قائمقام أحمد عرابى بك اشبو عرضحال منظور م اولدى خطاسنى عفو ايتمش اولد يغمدن حاله مناسب خدمه ظهورنك استخدام ايتدير لمسى حقنده ايجابنى اجرا ايلمكز ايجون اشبو امرم اصدار قلندر كل من يتمعن ويفهم ما تقدم

(١) يذكر الرافعى أن عرابى التحق بوظيفة مدنية فى دائرة الحلمية وأنه فى أثناء قيامه بهذه الوظيفة تزوج من كريمة مرضعه الهامى باشا وهى اخت حرم الخديو توفيق من الرضاعة.
انظر: الزعيم أحمد عرابى ص١٣.

يعلم انه لم يقع منى خطأ يصح اسناد العفو اليه بل المثبوت الظاهر تلفيق وتزوير وانما الغرض من ذكر العفو عن الخطأ توطيدا لاضاعة مرتباتى مدة ثلاث سنين . وتباعدا عن مظنة الظلم وضياع الحقوق . فكانت هذه الرحمة خالية من العدل الحقيقى

وعلى ذكر العدل أذكر ما وقع للمرحوم يعقوب سامى[(١)] فى عهد سعيد باشا وذلك انه لما كان برتبه صاغقول اغاسى بعد حضوره فى حرب القرم استخدم معاونا بضبطيه مصر فى سنة ١٢٧١هـ وكان الضابط عبده باشا وهو رجل شرير لايعبأ بفضيحة الحرائر فى سبيل حصوله على فدية من المال أو الحلى فتقصد يعقوب سامى لعدم موافقته على اغراضه الدنيئة ورفته من غير ذنب فرفع هذا شكواه بعرضحال الى سعيد باشا فأمر رحمه الله بتحقيق شكواه فى ديوان الداخلية وانتهى التحقيق فى مدة ستة اشهر وكانت النتيجة انه رفت ظلما ولما عرضت النتيجة على سعيد باشا أمر برفت عبده باشا لظلمه والزامه بمرتب يعقوب سامى من تاريخ رفته واعادة المظلوم إلى وظيفته كما كان . هذا هو العدل الصحيح فأين هذا العدل من تلك المرحمة الخالية من العدالة .

(١) تركى المولد ، عمل بديوان الجهادية وتزوج بسيدة من حريم الخديو ، انضم الى عرابى وكان من المقربين اليه خلال ثورته . تولى منصب وكيل وزارة الحربية ورئاسة المجلس العرفى الذى شكل خلال الثورة لادارة أمور الحكومة . برودلى : كيف دافعنا عن عرابى وصحبه ـ ترجمه عبد الحميد سليم ـ القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٨٧ص١٩٧ .

الفصل الخامس
فى احالتى الى الملكية اتقاءً للشر

لما أخذت أمر الخديو السابق ذكره توجهت إلى ناظر الجهادية اسماعيل باشا سليم وناولته الأمر المذكور فقرأ . وقال الحمد لله انى خدعت وصدقت قول خسرو باشا وتسرعت فى الأمر وعرضته على الخديو ، ولايمكن لى أن اكذب نفسى عنده وأنا آسف على ماحصل مع علمى بما أنت عليه من الذكاء والفطنة والاستقامة فارجوك قبول اعتذارى ياولدى فقلت له عفا اللّه عما سلف والذى ارجوه الآن احالتى على مفتش الأقاليم اسماعيل صديق باشا [1] فاجابنى لطلبى وأحالنى على التفتيش المذكور ، وكان ذلك اتقاءً من شر اعدائى السابق ذكرهم ، ولما عرضت أمر الاحالة على المرحوم اسماعيل صديق باشا رحب بى واكرمنى ، وأمر فى الحال بتعينى فى مأمورية مؤقته هى المحافظة على بحر مويس أى (المعز) نسبة الى الخليفة الفاطمى المعز لدين الله وعلى جزء من البحر الأعظم الشرقى فى ميت راضى إلى كفر شكر حد الشرقية من الدقهلية فى زمن زيادة النيل وبلغ نيل ذلك العام ٢٧ ذراعا . وقد بذلت جهدى فى أخذ الاحتياطات اللازمة لرد طغيان النيل إلى النهاية . وقد سلم الله مديرية الشرقية والدقهلية من الغرق . ولكن انقطع جسر النيل من عند قرية ميت بدر حلاوة بمديرية الغربية وكذا من عند قرية نادر على البحر الغربى فغرقت بلاد ومزارع كثيرة وكانت الخسارة عظيمة جدا . وبعد انقضاء زمن النيل أحيل على عهدتى تشهيل بناء قنطرة فم الاسماعيلية بحرى قصر النيل والقنطرة البولاقية ثم تشهيل سد فم رياح الترعة الاسماعيلية بالقرب من شبرا وتشهيل قطع الأحجار بجهات العباسية والبساتين وطره والمعصرة وشحن الاحجار اللازمة لذلك وللقناطر الخيرية ولجميع المديريات بالوجه البحرى . فكنت فى كل يوم أتوجه الى جهة من الجهات المذكورة على ظهر فرسى لملاحظة تلك الاشغال عليها مافيها من التعب والنصب ، وفى سنة ١٢٨٤هـ (١٨٦٧م) أحيل على عهدتى

---

(١) كان أخا للخديوى اسماعيل من الرضاعه وكان صديقه وموضع سره يستجيب لكل مطالبه سواء بالوسائل المشروعه أو غير المشروعه ولما طلبت لجنة التحقيق حضور اسماعيل صديق لاستجوابه خشى الخديوى من مغبة الوقف فدبر مصرعه .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٩٤ ص٣٠ .

تشهيل بناء كوبرى قشيشه العظيم على خطة السكة الحديدية بمديرية بنى سويف قبلى الواسطة وطوله ٥١٤ متر وكوبرى الرقه بحرى الواسطة وكوبرى اطواب على فرع الفيوم ثم تمديد السكة الحديدية من المنيا إلى بندر ملوى وبعد اتمام تلك الأعمال المهمة على أحسن مايرام مع مراعاة الاقتصاد فى المصاريف اللازمة لادارة هذه الاشغال صنعت وليمة عظيمة دعوت اليها رؤساء مصلحة السكة الحديدية ورؤساء الهندسة والعمال ورجال مديرية بنى سويف احتفالا بأول قطار يمر على الكورى المذكور بمصاريف من مالى الخاص . وبمراجعة الحساب كان الوفر فى المال ٢٥ الف جنيها مصريا عن طلب المقاولين الأجانب الذين حاولوا أخذ تلك الأشغال . وبسبب توفير هذا المبلغ وسرعة نهو البناء والتركيب واحكام الأعمال على أحسن مايرام كوفىء ناظر الدائرة الخاصة[١] بخمسة آلاف جنيها مصريا لكونه كان واسطة فى المخاطبات بينى وبين مصلحة السكة الحديدية ، وكوفئت على هذه الأعمال الجليلة بالتقاعد والراحة من غير معاش لحين ظهور خدمة أخرى لى فى مصالح الحكومة . فيا للّه ما أمر وأصعب تلك الكافئات المقلوبة على النفوس الحساسة الشريفة وما أكثر التباين والتعاكس فى الحكومات المطلقة المستبدة الظالمة .

(١) قاسم باشا رسمى .

الفصل السادس
فى عودتى إلى الخدمة العسكرية

وفى اوائل ١٢٨٧هـ (١٨٧٠م) تعين ناظر الخاصة الخديوية قاسم باشا رسمى ناظرا للجهادية ، وهو رجل رومى بارع فى الأشغال الحربية والملكية نشيط فى كل أعماله وكان يعرف قدر أعمالى واقتدارى مدة انشاء الكبارى السابق ذكرها فطلبنى وكلفنى بالرجوع إلى خدمة الجهادية فاجبته إلى ذلك[١] وترتبت قائمقاما فى ٣ جى ألاى بيادة بالاسكندرية وفى سنة ١٢٨٨هـ انتقلت الى رياسة الالاى الثانى البيادة[٢] ولكن برتبتى من غير ترقى [٣] . وفى أواخر سنة ١٢٩٠هـ (١٨٧٣م) توجهت بالالاى المذكور بطريق البر على شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى رشيد . وحدث فى أوائل السنة المذكورة إحالة ديوان نظارة الحربية على عهدة الأميرحسين كامل باشا بن الخديو اسماعيل باشا[٤] ، وصار فتح فرقة ثانية وثالثة فى الجيش مكملة من الاسلحة الثلاثة أعنى بياده وسوارى وطوبجية وصار ترقى الضباط اللازمين لذلك استعدادا للحملة الحبشية المشئومة . وبعد اختيار المختارين للفرقة الثانية من الذين ترقوا بحضره الأمير المشار اليه قال للذين تأخروا عن الترقى اجتهدوا أيها الضباط فى التعليم والتمرين حتى تدركوا ماوصل اليه اخوانكم الذين ترقوا . والله يشهد وفطاحل الجهادية أن المتأخرين من الترقى هم أساتذة الذين ترقوا فى العلوم الحربية ، وهم أرقى أخلاقا وأدبا ودينا كحسين مظهر البكباشى الذى ترقى فى عهد توفيق باشا إلى رتبه باشا أى أمير اللواء وقتل مع حملة

---

(١) يذكر سليم النقاش أن اقتران عرابى بابنة مرضعة الهامى باشا وهى أخت حرم الخديو توفيق فى الرضاعة كان من أكبر العوامل التى ساعدت على عفو الخديو اسماعيل عنه وارجاعه إلى الخدمة بأحد الالايات . انظر مصر للمصريين جـ ٤ ص٨٣ كما أكد ذلك الرافعى فى كتابه الثورة العرابية ص٧٩ وفى كتابه الزعيم أحمد عرابى ص١٣ على حين يذكر عرابى أن عودته الى الجيش كان بسبب اقترابه من قاسم باشا الذى عرفه قرب أثناء انشاء الكبارى .

(٢) فى هذا الآلاى بدأ أحمد عرابى فى تأليف قلوب الضباط المصريين الذين هم من تحت السلاح مثله وجمع كلمتهم على ولائه ، انظر محمود فهمى : البحر الزاخر فى تاريخ العالم وأخبار الاوائل والاواخر جـ ١ ص٢٠٥ .

(٣) والى جانب ذلك حرم عرابى عن مرتبه طوال مدة فصله .

(٤) ولد فى القاهرة عام ١٨٥٣م ، سافر إلى اوربا وتلقى العلم فى فرنسا . تقلد العديد من المناصب منها نظارة المعارف والأوقاف والأشغال والحربية تولى حكم مصر فى عام ١٩١٤ ولقب بالسلطان حسين كامل . زكى مجاهد : الأعلام الشرقية جـ ١ ص١١ ـ ١٢ .

هكس الانجليزى[١] فى محاربة المهدى السودانى وعلى فهيم البكباشى ومتولى افندى حافظ ومحمد على افندى ، ومحمد الدرى افندى وسعيد ناصف افندى البكباشية الذين قتلوا فى الحملات الحبشية والسودانية ولكن الغرض يعمى ويصم . ثم التفت الأمير المشار اليه بعد خروج اولئك الضباط وقال لى بلهجة الأسف والمغالطة انى طلبت من افندينا ترقيك الى رتبة الميرالاى فقال انك من بتوع سعيد باشا . فقاطعته الكلام وقلت انى لست بتاع أحد بل خادم الحكومة والوطن وبلدى هرية رزنه بمديرية الشرقية . ولكن بتاع سعيد باشا هو راتب باشا[٢] لانه ملكه فقال لاتثبط همتك ولايعتريك فتور فى خدمتك ، وإنى سأبذل جهدى فى ترقيك عند ترتيب الفرقة الثالثة فشكرت له وخرجت وأنا شاعر بأنى لا أنال خيرا فى عهد والده لانى متحقق من أن رؤساء الشراكسة وخصوصا خسرو باشا وراتب باشا معارضون فى ترقيتى بكل ما فى قدرتهم . وقد سمعت من أحد أمراء الالايات فى ذاك الحين وكان رجلا معتدلا غير متعصب لبنى جنسه على ما فيه من القسوة والغلظة أن حضر مجلسا للشراكسة وتذاكروا فى اختيار الذين يريدون ترقيتهم للفرقة الثالثة فعرض عليهم ترقيتى إلى رتبه الميرالاى مراعاة للحق والانصاف فأبوا عليه ذلك فقال لهم ربما انه يترقى قهرا عنكم يوما ما إذا لم يترق برضاكم واختياركم وانتم تعلمون انه اقدم القائمقامات وأعلمهم وفيكم من كان تحت امرته فالأولى بكم أن لاتعرضوا انفسكم للانتقاد فلم يزدادوا إلا نفورا وعنادا .

ولما ترتبت الفرقة الثانية والثالثة وتم ترقى الضباط لم يقدر ناظر الجهادية الأمير حسين كامل[٣] على الوفاء بوعده لمخالفة السردار راتب باشا لرأيه . ومن الغريب خلو الآلاى الذى تحت ادارتى من رتبة الميرالاى مدة ثمانية اعوام وانا قائم بوظيفة اميرالاى بأحسن نظام وأكمل تربية وأدق تعليم وأحسن هيئة عسكرية . ولم أنل رتبه الميرالاى فى حكومة الظلم والاستبداد وتولية الأمور لغير مستحقيها .

---

(١) ضابط انجليزى خدم فى الهند وتقاعد برتبه كولونيل ، وجاء مصر فى عام ١٨٨٢ فعهدت إليه الحكومة برئاسة اركان حرب الجيش فى السودان . كما كلفته بقيادة الحركات الحربية ضد المهدى . وقد فشل هكس Hicks فى مهمته وقتل فى معركة مع المهديين وتم القضاء على معظم قواته فى عام ١٨٨٣ ، الرافعى : مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتلال ، القاهرة ، النهضة المصرية ، ١٩٤٨ ، ص١٠٣ ، ١٠٨ .

(٢) ولد محمد راتب لأب جركسى وجارية سوداء ، ونشأ كأحد مماليك سعيد باشا الذى أوفده لدراسة الفنون العسكرية بفرنسا ثم غضب عليه لدرجة أنه فكر فى الانتحار . ثم هرب الى الأستانة وعاد الى مصر بعد أن تولى اسماعيل الحكم ، فيعينه اسماعيل سردارا للجيش المصرى . انظر . الكسندر شولش : مصر للمصريين ـ أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ـ تعريب د . رءوف عباس ـ القاهرة ، دار الثقافة العربية ١٩٨٣ ص٨٠ ـ ٨١ . وللتفاصيل حافظ أيضا : الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، المجلد الثانى ، ص٨٩ ـ ٩٠ .

(٣) سبق التعريف به .

الباب الثالث

فى الحملة الحبشية[١]

الفصل الأول : (فى التمهيد للحملة)

فى سنة ١٢٩٢هـ (١٨٧٥) بدأت الحملة الحبشية بالسفر الى مصوع[٢] بعد قتل الثلاث أورط التى قام بها أراكيل بك الأرمنى محافظ مصوع[٣] ومعه البكباشى على رائف والبكباشى أحمد فوزى والبكباشى أحمد سعيد قومندان الطوبجية والبكباشى عمر رشدى[٤] أركان حرب . فأغار على حدود الحبشة من جهة سنهيت[٥] وفرق العساكر فرقا صغيرة[٦] (وساربهم إلى اقليم اسمرة) فأحاط بهم الأحباش وافنوهم عن آخرهم إلا من سلم منهم ومثلوا بالقتلى وحبسوا من سلم من القتل من العساكر المصرية[٧] . وكذلك ذبحت الفرقة التى ارسلت مع (مسنجر بك[٨]) الانجليزى[٩] من جهة (تجرة[١٠]) الى

(١) يتلخص اسباب النزاع بين مصر والحبشة فى أن الخديوى اسماعيل كان يرغب فى مد خط حديدى بين مصوع وكسلا مارا بسنهيت تسهيلا للمواصلات بين السودان والبحر الأحمر وأنه كان يعتبر الجهات الواقعة بين البلدين وبخاصة سنهيت أرضا مصرية منذ عهد محمد على ولكن النجاشى تيودورس ملك الحبشة عارض ذلك المشروع مما اضطر اسماعيل إلى الاعداد لهذه الحملة . انظر : الياس الأيوبى : مرجع سابق ص٦٨

(٢) أضيفت الى الخديوية المصرية بفرمان صدر من السلطان عبد العزيز فى عام ١٢٨٣هـ (١٨٦٧م) فى عهد الخديو اسماعيل وهى واقعة بالشمال الشرقى من بلاد الحبشة على البحر الأحمر . انظر : اسماعيل سرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، جـ ٢ ، القاهرة ، مطبعة بولاق ١٣١٤هـ ص٨٨ .

(٣) أراكيل بك Arakel محافظ مصوع هو أراكيل نوبار ابن أخو نوبار باشا ، انظر : الياس الأيوبى : مرجع سابق جـ١ ، ص ٧٥ .

(٤) البكباشى عمر افندى رشدى حصل على البكوية بعد ذلك وتولى منصب مدير المنيا .

(٥) شمال مصوع وهى عاصمة اقليم البوغوس .

(٦) من الواضح أن الزحف على الحبشة لم يكن معدا له اعدادا كافيا كما أن قيادة القوات لم تكن على علم دقيق بالمناطق الحبشية من الناحية الطبوغرافية ، ونتيجة لذلك تم تقسيم القوة المصرية الى عدة أقسام بشكل أربك خططها .

(٧) قاد الملك يوحنا ملك الحبشة قواته المكونة من . . .ر٧٥ مقاتل بنفسه وبعد هذه المذبحة أرسل الى ماتبقى من القوات المصرية فى بلاده يدعوها الى التسليم . وحول رسالته هذه انظر سرهنك المرجع السابق ج٢ ، ص٣٢٨ .

(٨) نتيجة للكارثة التى حلت بالجيش المصرى أمر الخديو المسيو موتزنجر حكمدار شرق السودان بأن يجرد عساكر على بلاد الحبشة لمساندة القوات المصرية هناك .

(٩) سويسرى الجنسية وليس انجليزى كما يذكر عرابى : الايوبى : مرجع سابق ١ ، ص٧٦ .

(١٠) صحتها تاجورة .

الملك منليك ملك (شوا) بطريق (قبيلة الحنفلى) بقصد الهجوم على الاحباش [١] والتغلب على بلاد الملك يوحنا [٢] بمساعدة (منليك) الذى صار امبراطورا بعد قتل يوحنا بيد الدراويش السودانيين فلما قرب مسنجر[٣] بك من حدود (شوا) قام شيخ قبائل الحنافلة برجاله وكبس على العساكر المصرية ليلا وهم نيام فذبحهم عن آخرهم وأخذ أسلحتهم وذخائرهم وجميع الأسلحة والمهمات المرسلة مع الحملة المذكورة هدية الى الملك منليك فلما جاءت هذه الأخبار الى مصر عظم الأمر واشتد الغضب على الخديوى اسماعيل فأمر بارسال الجيش المصرى المركب من ثلاث فرق إلى الحبشة[٤]. عن طريق البحر الأحمر إلى مصوع وعهد بقيادة الجيش إلى راتب باشا سردار العساكر المصرية [٥] وأمر هذا القائد العام أن يكون مقيدا برأى رئيس أركان حربه الجنرال لورنج وهو رجل امريكانى لايعرف الفنون العسكرية وانما كان رئيس فرقه فى الحرب الامريكية من ضمن الفرق غير المنتظمة أى (المتطوعين) وكان أكثر رجال أركان الحرب الذين معه من بنى جنسه . فكان هذا الترتيب سبب الفشل الذى حاق بالمصريين فى تلك الحملة [٦] . وذلك أن العساكر المصرية عسكرت بقرية (حرقيقوا) فى جنوب مصوع على بعد خمسة اميال وقرية (أم كُللوُ) غربى مصوع على بعد ستة أميال وقرية (حطملوا) فيما بين مصوع وأم كللو ولعدم وجود ماء يكفى هذا الجيش العرمرم اشتغل كل فريق بحفر الآبار فلم يجدوا ماء إلا مايكفيه ثلاثة أيام ثم يصير الماء ملحا . ولكونى كنت مأمورا على الحملة[٧] ،

(١) بعد أن استطاع ابن الشيخ محمد الحدة أمير اقليم بحيرة أوسا التظاهر بالولاء لمصر ، واكتساب ثقة منزنجر ، اختير دليلا ومرشدا للقوات المصرية ، وبينما كان الجنود المصريون نائمون فى منتصف يوم ١٥ نوفمبر ١٨٧٥ هجم عليهم ابن الشيخ الحدة برجاله وأعملوا فيهم السيف حتى افنوهم على بكرة أبيهم ودارت الدائرة على الجيش المصرى وقتل منزنجر وزوجته وارتد الباقون إلى زيلع . يانج : مرجع سابق ص٣٥١ .

(٢) كان من اعظم ملوك الحبشة شأنا ، واشدهم بأسا ، انظر : الايوبى جـ٢ص٧٩ .

(٣) من المعروف أن منزنجر Munzingen هو الذى زين للخديو اسماعيل فكرة فتح الحبشة واقنعه بأن فتحها لايكلف مصر عناء كبيرا فأعجب اسماعيل بالفكرة وعهد له بتحقيقها . الرافعى : عصر اسماعيل جـ١ ، ص١٤٢

(٤) خشى الخديوى من عواقب هذه الهزيمة سياسيا ومعنويا ، فصمم على تأديب الأحباش وغسل الاهانة التى لحقت بقواته . الرافعى : عصر اسماعيل ص ١٤٠ ـ ١٤١ .

(٥) كان قليل الكفاءة وحسن التدبير .

(٦) لم يكن التفاهم سائدا بين القائد العام وهيئة اركان الحرب ، مما جعل الجيش يفقد أهم عوامل النجاح وهى وحدة القيادة وكفايتها .

(٧) كان عرابى مكلفا فى هذه الحملة بمهام ادارية وهى ايصال الذخيرة والميرة إلى الجيش ، ولكن لم يستمر فى منصبه طويلا حيث حل محله شاكر الشركسى بعد أن وشى به أحد الجراكسة إلى الخديو وكان نتيجتها إبعاد عرابى عن هذه الوظيفة . انظر زاخورة : المصدر السابق ص١٠٣ .

وفى عهدتى عشرة آلاف حيوان من الجمال والخيل والبغال[١] وأغلبها أخذ من المصريين قسرا من غير ثمن وكذلك العلف من الشعير والفول والذرة والتبن أخذ من المصريين بلا عوض غير الوعود الكاذبة بأن تخصم الأثمان من الضرائب المطلوبة منهم . وتلك الضرائب لانهاية لها ولايمكن لأى حاسب أن يعرف ماله وماعليه لكثرة الضرائب الغير قانونية[٢] . ولعدم وجود الماء الكافى لهذه الحيوانات أمرت بحفر بئر فى جهة قرية أم كللو لبعدها عن البحر فحفرت وعلى بعد عشرة أمتار ظهر ينبوع ماء عذب سائغ شرابه وماؤه كثير لاينقطع ولايتغير فأمرت ببنائه بالحجر بناء قويا وبنيت حوضا بجانبه امتداده ثلاثون مترا وعرضه متران لشرب البهائم المذكورة وعمل على البئر ساقية حديدية استحضرت من مصر واجرينا ماء البئر المذكوره فى مواسير استحضرت لهذا الغرض من مصر أيضا إلى جزيرة مصوع وعمل فيها حوض كبير مستدير لسقيا أهل البلد ومستخدمى المحافظة منها . ولاريب فى انها باقية للآن أثرا عظيما يعرفه سكان تلك البلاد الذين أصبحوا فى راحة عظيمة من عناء طلب الماء من الخيران البعيدة (أى مجارى السيل) مكث الجيش مقيما فى مضاربه مدة ثلاثة أشهر من غير عمل ولاتدريب . وفى تلك المدة كان الخديوى يرسل للجيش كثيرا من الطرشى (أى المخلل) والفجل والبصل والكرات خشيه من حدوث داء (الاسكربوط) وكان جميع الرؤساء من أمراء الآلايات والباشوات من العنصر الجركسى إلا واحدا مصريا يدعى محمد بك جبر وهذا لا رأى له فى الأمر وقد كانوا يحسبون للجيش ألف حساب ويتهيبون من لقائه فظنوا أن طول المكث فى مصوع وما حولها يحمل الحكومة المصرية مصاريف باهظة تعجزها عن القيام بنفقات الجيش اللازمة له إلى النهاية فيرجعون إلى مصر بلا قتال وهذا الفكر الضئيل سمعته من أحد الأمراء المشار اليهم فى حالة تأففه وكدره من جراء ذلك .

---

(١) يذكر سرهنك أن عدد الجمال والخيول والبغال بلغ ١٨ ألفا ، انظر المرجع السابق جـ ٢ ص ٣٣٠ .

(٢) حول هذه الضرائب انظر الفصل الذى كتبه عرابى تحت عنوان الضرائب الظالمة التى انشأها اسماعيل باشا الخديوى .

الفصل الثانى
فى الزحف على بلاد الحبش

قلق الخديو اسماعيل من طول مكث الجيش فى مصوع ، وشدد على القائد العام راتب باشا[١] ورئيس اركان حربه[٢] بلزوم سرعة الزحف على البلاد الحبشية والانتقام منها [٣] نظير ماوقع منهم من الأعمال الوحشية والتمثيل بالقتلى والأسرى كما ذكر . وكان أرسل ابنه حسن باشا[٤] ليشهد الحركات الحربية ويتدرب فيها ولاوظيفة له فى الجيش غير ذلك . وانقطعت وتيرة كل تقاعس وصدرت الأوامر بالشروع فى الزحف وأمرنى رئيس الجيش راتب باشا بأن أسلم إلى كل آلاى خمسين جملا لحمل ذخيرتهم الحربية وخيامهم ومؤنهم وغير ذلك فقلت له انه من الضرورى أن يوجد مع كل آلاى عشرة جمال خالية من الحمل حتى إذا ضعف بعض البهائم عن السير استبدل بغيره فقال لى لاتفعل ذلك ودع كل دابة تتأخر بحملها لاترجع . فتعجبت من هذا الأمر وليس لى أن أراجعه . ولكى يتحقق من نفاذ أمره أمر اثنين من معاونيه احدهما يدعى عبد الله الكردى والآخر شركسى يدعى رجب صديق بأن يقفا فى باب الممر عند الشروع فى السير ولايتركا دابه تمر عليهما بدون حمل[٥] .

---

(١) عين محمد راتب باشا سردار الجيش قائدا عاما للقوات المحاربة وجعل ضباط اركان الحرب من المصريين والأمريكان الذين فى خدمة مصر .

(٢) يقصد الجنرال لورنج باشا المسمى بأبى ذراع نظرا لأنه كان قد فقد أحدى يديه فى الحرب الأمريكية .

(٣) أراد الخديو بذلك استرجاع مهابة مصر ، بالانتصار على النجاشى فى اسرع وقت حتى لو اقتضت الحالة ذهاب جيشه الى عاصمة الحبشة وقد كان الجيش المصرى يتكون من ثلاثة لواءات وخمسة آلايات اخرى سميت بألايات السفرية سرهنك . مرجع سابق جـ ٢ ص٣٣٠ ، وكان ممن تطوع فى القسم الطبى للحملة بعض كبار أطباء مصر فى ذلك العهد كالدكتور محمد على البقلى الذى قتل فى الحملة والدكتور محمد بك بدر ، يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك ص٣٥٢ .

(٤) صحب هذه الحملة الأمير حسن نجل الخديو ، وكان قد عاد حديثا من المانيا بعد دراسته لمبادىء الفنون الحربية ، ولم يكن له من الكفاءة والخبرة مايجعل منه قائدا يعتمد عليه فى مثل هذه الحرب .

(٥) يبدو أن أوامر راتب باشا لعرابى والتى تشدد فى تنفيذها كانت لاظهار عرابى بمظهر المقصر فى اداء عمله ، ومما يؤكد ذلك انه استبدله بجركسى يدعى شاكر . انظر الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل جـ٢ ص٩٨ .

توجهت الفرقة الأولى بقيادة أمير اللواء عثمان رفقى باشا[١] وسافر معها راتب باشا القائد العام وأركان حربه ليلا فى أول يوم من شهر أغسطس سنة ١٨٧٦ . وفى ضحوة اليوم المذكور سرت على أثرهم بحملة قدرها خمسمائة دابة محملة من المؤن والعلف للدواب ، وأورطة من العسكر بقيادة البكباشى فرج عبد العال المشهور (بالدكر) فلما تباعدنا عن مركز أم كللو لسته أميال وجدت الجمال والخيل والبغال السابق ارسالها مع الفرقة الأولى منتشرة على رءوس الجبال وبطون الأودية بأحمال بعضها يرتع ويرعى وبعضها مشتبك فى شجر السَّلَمْ وشجر الابنوس وشجر أم غيلان وبعضها القت أحمالها من الجبخانة والبقسماط والتبن والشعير والفول فلما رأيت ذلك هالنى ما رأيته وقلت فى نفسى هذا ماخشيت وقوعه ، وهذا ما أراده القائد العام برفضه ماعرضته عليه قبل ذلك فأمرت الحملة بالوقوف عن التقدم ، وأمرت قائد الأرطة الحامية للحملة بسرعة جمع الدواب المنتشرة بأحمالها . وفى أثناء ذلك.مر علينا حسن باشا[٢] ابن الخديوى بمن معه من معاونيه[٣] وخدمه وشاهد ذلك بنفسه . ولما سألنى عن تلك الحالة اخبرته بحقيقتها فتركنى وسار ليلحق الفرقة الأولى . ولما صار جمع البهائم المنتشرة بأحمالها وجد نحو الخمسين حملا من البقسماط (مبعثرا هنا وهناك[٤]) وتبين أن فرقة الجماله الذين جاءوا من سواكن ألقوا أحمالهم وفروا بجمالهم . ومن حسن الحظ كان بالحملة خمسون جملا خاليا من الأحمال كاحتياطى لهذا الغرض المتوقع حصوله ثم واصلنا السير إلى الامام وفى كل قليل من الزمن نجد بغلا محملا جبخانه أو جملا متروكا

(١) شركسى الأصل . تولى نظارة الجهادية فى عهد توفيق ، وكان من المناوئين للضباط المصريين ، وخرج من هذه الوزارة بعد مطالبه العرابيين بعزله خلال حادث قصر النيل فى أول فبراير ١٨٨١ ومع ذلك لم تتوقف دسائسه ضد العنصر الوطنى ، وقد وصفه الرافعى بانه كان جاهلا من ناحية الكفاية ، قليل الادراء والذكاء ، عديم المواهب قليل النظر فى العواقب . انظر الزعيم أحمد عرابى ص١٥ .

(٢) صدر أمر الخديو بسفر ثالث انجاله حسن باشا لمرافقة الحملة تشجيعا للجنود وتدريبا له على خوض المعارك سرهنك : مرجع سابق جـ ٢ ص٣٣٠ .

(٣) كان يصبحه الميرلاى يوسف شهدى بك ناظر الحربية السابق ، وزهراب بك وكيل الحربية والبكباشى محمد نسيم وغيرهم من الضباط . سرهنك : مرجع سابق جـ ٢ ص٣٣٠ .

(٤) يبدو أن قلة الاعتناء بالجمال وقله الانتباه الى مقدار قوة كل منها بحيث لايحمل زيادة على طاقته أدتا إلى قطع حبال التحزيم ، وسقوط المهمات ، وتلف جانب منها ، كما أن تشتت الجمال فوق التلال والجبال قد أدى إلى مشقة عظيمة فى جمع شملها واعادة تحميلها . الياس الأيوبى : مرجع سابق ، المجلد الثانى ص٩٦ - ٩٧ .

بحمله فنأخذه معنا حتى انتهيا إلى ارض مسبغةً بعد اجتيازنا عقبه (نيقوص[١]) فوجدنا فى مجرى السير حفائر ماء فبتنا فيها وسقينا الدواب منها وهى على بعد ثلاثين ميلا من أم كللو وماؤها عذب وهواؤها لطيف وفيها ينبت شجر (القَفَل) ولأوراقه رائحه ذكية . وفى اليوم الثانى توجهنا إلى خور (بعرضا) فوصلناها بعد العصر . ولما قربنا منه استقبلنا كثير من عساكر الفرقة الأولى التى عسكرت على شاطئ هذا الخور المذكور وهم يشكون الجوع لعدم اعطائهم القوت الكافى حيث كان لايصرف للنفر أكثر من مائه درهم من البقسماط ومائه درهم من اللحم البقرى فى اليوم الواحد فصرحت لهم بالأكل حتى يشبعوا ولا يأخذوا معهم شيئا وأقمنا هناك حتى أتت الفرقة الثانية بعد ثلاثة أيام وقامت الفرقة الأولى إلى جهة (قياخور) ثم قامت الفرقة الثانية بعد ذلك إلى قياخور أيضا ومنها إلى (قَرَعْ)[٢] وصدر لنا الأمر باتخاذ (بعرظا) مركز متوسطا للحملة والمؤن والذخائر بين مصوع وقرع وعسكر القائد العام بالفرقة الأولى وقائدها المرحوم راشد باشا راقب فى قرع واختط فيها قلعة خفيفة وكذلك فعل عثمان باشا رفقى بفرقته فى قياخور ، وأقاموا على ذلك واحد وأربعون يوما بلا عمل لم يستكشفوا ماحولهم من الأودية والخيران والجبال المتقطعة حتى ولم يصنع رئيس اركان الحرب رسما لذلك لمعرفة ابعاد المواقع المناسبة لاتخاذها ميدانا حربيا وفى تلك المدة كانت الذخيرة ترسل يوميا إلى قرع لاتخاذها مركزا عاما واستعدادها لامداد الجيش إذا تقدم الى مدينة (عدوى) عاصمة مملكة الملك يوحنا حتى صارت زكائب البقسماط فى داخل الاستحكام كالبروج المشيدة العظيمة ومع ذلك كان القائد العام يأمر بمشترى كثير من الدقيق والشعير . كل هذا والعساكر لايعطى لهم إلا نصف المرتب من الخبز الناشف ويعطى لكل نفر مائه درهم من اللحم البقرى أى ثلاثة أمثال المقرر له من اللحم عملا بارشاد رئيس اركان الحرب حتى فشا فى الجيش داء (الدوسنتاريا) أى الاسهال ولولا جودة الهواء لهلكت العساكر من الجوع والاسهال .

---

(١) ذكرها سرهنك باسم بانقص .

(٢) تكتب فى بعض المصادر قورع وهى تبعد عن مصوع نحو ٥٥ ميلا . يانج : مرجع سابق ص٣٥٢ ، وكان المصريون قد شيدوا فى هذا المنطقة بعض الاستحكامات ثم تركوها .

انظر سرهنك : مرجع سابق جـ ٢ ص٣٣١ .

وكان أحد القسس الفرنساويين يتردد كل يوم على رئيس اركان الحرب الجنرال (لورنج) الامريكى ويستطلع أحوال الجيش حتى علم مقداره[١] ، واتفق معه على الحركة الحربية التى تكون سببا لهلاك الفرقة المصرية عند الصدمة الأولى ويبلغ معلوماته فى كل يوم الى الملك يوحنا الذى حشد جيشه[٢] ، وأتى على مقربة من الجيش المصرى المعسكر فى قرع وكان عدد جيشه يربو على الثلاثمائه الف من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال على حسب عاداتهم فى الدفاع عن حوزة بلادهم . وفى يوم ١٢ سبتمبر من السنة المذكوره قمت بآخر حملة من مركز بعرظا وكان معنا ثلاث أورط بقيادة أمير اللواء راشد باشا كمال حتى وصلنا إلى عقبه (بمبا) وهى عقبه كؤود صعبة المرتقى لايمكن للراكب أن يجتازها على ظهر جواده أو مطيته بل يترجل ويمشى على قدميه لصعوبة الارتقاء والهبوط ولاتمر الدواب فيها إلا الواحدة بعد الأخرى وكان ارتفاعها نحو ثلاثة آلاف قدم عن سطح البحر فاجتزناها بكل صعوبة ، وكثيرا ما كنا نجد الجمال باحمالها واقعة من أعلى العقبة إلى حضيض الوادى . وبعد اجتيازها تابعنا المسير حتى وصلنا إلى نهر يقال له (عدرسا) فبتنا هناك ووجدنا على شاطئه غابات من نخل البلح من آثار عسكر السلطان سليم الذى أكل التمر والقى نواه على شاطئ هذا النهر كما قيل لنا من أهل تلك البلاد[٣] . وفى يوم ١٣ منه انتقلنا من تلك المحطة ، وسرنا إلى الامام حتى وصلنا إلى (سهل عالا) وهو سهل واسع كثير الأشجار فسمعنا دوى المدافع المتتابع وعلمنا من ذلك حصول الحرب فاسرعنا فى السير حتى وصلنا إلى قلعة السلطان سليم الكائنة على سفح جبل (قياخور) بعد غروب الشمس بساعتين حيث انقطعت أصوات المدافع والبنادق قبل غروبها فحططنا الرحال وهيأنا الطعام للعساكر والعلف للدواب وبعد الاستراحة شددنا الأحمال وتابعنا السير ليلا وارتقينا عقبة قياخور حتى اجتزناها فى ساعتين ووصلنا فرقة قياخور التى كان رئيسها أمير اللواء عثمان باشا

---

(١) كان لورنج يعمل بنصائح قسيس فرنساوى كاثوليكى يقال له «ديفلو» من جمعية التبشير بالايمان وأحد كهنه الارسالية العازارية فى تلك البلاد ، وربما حدث ذلك لان لورنج نفسه كان كاثوليكيا .
انظر الياس الأيوبى : مرجع سابق المجلد الثانى ص ١٠٠ - ١٠١ .

(٢) روى أيضا أن صحافيين انجليزيين كانا قد رافقا الحملة ثم اختفيا بغته فى جهة الاحباش ولم يتم التأكد أفعلا ذلك من باب الخيانة أم وقعا بالرغم منهما فى الأسر .
انظر الياس الأيوبى : المرجع السابق ، المجلد الثانى ص٧٧ .

(٣) من المعلوم أن عساكر السلطان سليمان القانونى ٩٦١هـ ١٥٥٣م وليس سليم كما يذكر عرابى كانت قد وصلت الى هذه المناطق ، وشيدت فيها مسجدا .

رفقى[١] فتقدمنا اليه وهو جالس يصطلى النار الموقدة أمامه من شدة البرد فسألناه الخبر فأجابنا وهو فى حيرة واندهاش عظيم بأن فرقة قرع هلكت عن آخرها وكانت مركبة من سبع أورط بيادة وبطاريتين طوبجية فاحزننا هذا الخبر[٢] المفجع وجلسنا معه إلى نصف الليل فجاءت اشارة ضوئية بأن راتب باشا وحسن باشا ابن الخديو وجميع رجال أركان الحرب الامريكيين وصلوا إلى مركز الفرقة سالمين[٣] واما راشد باشا راقب[٤] والاميرالاى محمد جبر وبقية الضباط والعساكر استشهدوا فى المعركة[٥] ومن سلم منهم أخذ أسيرا ولم يكن فى المركز إلا أورطه واحدة من العساكر المستجدة الذين لايزيد سن احدهم عن خمسة عشرة سنة . وفى يوم ١٤ من الشهر المذكور أطلق الاحباش قنابل المدافع المصرية التى اغتنموها بالأمس على مركز العساكر المصرية بيد أخوانهم المصريين المأسورين وهجم الأحباش هجوما شديدا على القلعة المذكورة وتسلقوا على جدرانها بشجاعة عظيمة يدرسون على قتلاهم وجرحاهم لايبالون بالموت ولايظهرون عجزا إلا أن عساكر الأورطة المستجدة وضباطهم وراتب باشا ومن معه من المعاونين ابلوا بلاء حسنا فى هذا اليوم وردوا الأحباش على اعقابهم خاسئين مدحورين[٦] وقد شوهد راتب باشا وهو يصب نارا حامية بيده على الأحباش الذين حاولوا الصعود إلى قمة القلعة . وكان على الروبى البكباشى السوارى يطوف القلعة مرارا يحثهم ويشجعهم على المقاومة والمدافعة عن الشرف والنفس حت ملئت الخنادق وماحولها من جثث الأحباش . وكان عدد القتلى منهم يزيد عن عشرين الفا[٧] ولما رأى الأحباش من هذه الاورطة مارأوا مما لم يكن لهم فى حساب صغرت نفوسهم وندموا على هجومهم ، وتحولوا بعددهم وعديدهم ومن معهم من الأسرى المصريين[٨] من قرع إلى مركز آخر داخل بلادهم .

(١) كان مهمته الاستطلاع فى ممر قياخور .

(٢) انهزم المصريون فى هذه الموقعة وأسر الاحباش كثيرا منهم وقتل العديد من الضباط والعساكر واستولى الاحباش على ذخيرتهم واسلحتهم وكان ذلك فى ٧ مارس ١٨٧٦ سرهنك : مرجع سابق جـ ٢ ص ٣٣١ .

(٣) لم يتمكن هؤلاء من الوصول الى بر السلامة إلا بعد أن رأوا الهلاك عيانا .

(٤) صحته راشد باشا راقم .

(٥) كان من بين هؤلاء الطبيب محمد على باشا .

(٦) انتصر المصريون فى هذه المعركة ، وفقد الأحباش العديد من القتلى .

(٧) كان عدد قتلى الاحباش اضعاف قتلى المصريين وخاصة وأن المقذوفات النارية لاحقتهم من كل جانب .

(٨) كان بين الأسرى محمد رفعت بك رئيس القلم التركى بديوان الجهادية والذى استطاع أن يقنع النجاشى بوجوب عقد الصلح على اساس انسحاب الجنود المصرية من ارض الحبشة ورد الأسرى إلى مصر ، وفتح طريق التجارة بين مصوع والحبشة . يانج : مرجع سابق ص٣٥٢ .

الفصل الثالث

فى خيانه أركان الحرب الأمريكيين[١] الموظفين فى الجيش المصرى

يذكر المطلع على ماسبق ذكره أن أحد المرسلين[٢] الفرنساويين كان يتردد فى كل يوم على الجنرال لورنج رئيس اركان الحرب الذى وضع الخديوى اسماعيل ثقته فيه ، وكان القسيس المشار اليه ينقل أخبار الجيش الى الملك يوحنا . ويعرفه بما دار بينه وبين الجنرال المذكور من الاتفاق . فلم علم الجنرال المذكور أن الملك يوحنا فرغ من ترتيب جيشه على مقربة من قياخور طلب من القائد العام الخروج من قلعة قرع فى صباح يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٨٧٦م . فخرج[٣] سبع اورط بيادة وبطاريتان طوبجية إلى النقطة التى اتخذت ميدانا للقتال وهى على بعد ميلين من قياخور ورتبوا الاورطة[٤] البياده على شكل طابور والطوبجية على اليمين وكان وراءهم جبل وامامهم خور عميق لاماء فيه عبارة عن خندق طبيعى . وهذا الخور ملتف حول الجبل من اليمنة والميسرة فظنوا أنهم بهذا الخور فى حرز منيع من هجوم العدو عليهم . وكان (مكلس بن الطليانى) من اركان الحرب قد توجه من قبل بالأورطة الأولى من آلاى عثمان بك غالب وبكباشيها أحمد افندى شعبان ووضعها خلف الجبل المذكور بحيث انها لاتنظر ميدان القتال ولاتعلم سبب وضعها خلف الجبل المذكور وجميع اركان الحرب الأوربيين والامريكيين القوا طرابيشهم الرسمية ولبسوا قبعاتهم وربطوا فى اعناقهم مناديل بيضاء دلالة على أنهم مسيحيون ليأمنوا على أنفسهم عند اختلاط الجيشين[٥] على حسب الاتفاق مع القسيس السابق ذكره .

---

(١) استخدم اسماعيل الضباط الامريكيين فى الجيش المصرى منذ عام ١٨٦٩ .

(٢) صحتها المبشرين .

(٣) صحتها فخرجت .

(٤) صحتها الأورط .

(٥) يصعب تأكيد ماذكره عرابى حول خيانه الجنرال لورنج ، ولكن الحقيقة أن الحملة كانت تفتقر إلى الكفاءة والتخطيط مما أدى بها إلى هذه الهزيمة .

وبعد أن أخذ كل من الجيشين مكانه ورتب رجاله ابتدأ جيش الحبش باطلاق المدافع وكان معه ثمانية مدافع كانت قد اهديت إلى الملك يوحنا من رئيس الحملة الانجليزية مكافأة له على مساعدته للانجليز فى محاربة الاحباش فى عهد الملك (تيودور) الذى انتحر فى قعلة (مجدلة) بعد انخزال جيشه وبعد انتحاره صار يوحنا ملكا على الحبش مع انه لم يكن من بيت الملك بل كان رئيسا للأشقياء وقطاع الطرق وكان معه كذلك سته مدافع مصرية غنيمة[١] فى هجومه على اراكيل بك كما سبق بيانه. وكذلك الطوبجية المصرية صبت على الاحباش نارا حامية. وعندئذ قسم الملك يوحنا حبشه على ثلاثة أقسام. قسم ذهب فى خور يخفيه عن عدوه ثم دار على يمين المصريين بالأسلحة البيضاء وقسم ذهب إلى شمال المصريين فى خور أيضا ومعهم الحراب والسيوف وقسم مسلح بالبنادق قصد القلب وهو يستتر بالأشجار الملتفة والخيران التشعبة. جرى كل هذا تحت نيران المدافع فلما اقتربت الأحباش من العساكر المصرية اطلقوا عليهم نارا شديدة. واشتبك الجيشان فى القتال وحينئذ هجمت مسيرة الحبش على ميمنة المصريين بالسلاح الأبيض من خلفهم بقوة عظيمة فأفنوا رجال الطوبجية فى طرفة عين واختلطوا بالآلاى الأول اختلاطا هائلا فانهزمت العساكر المصرية وسلموا ظهورهم لحراب العدو واندفعوا إلى الشمال بدون انتظام[٢]. واحاطت الأحباش باورطة أحمد أفندى شعبان التى وضعت خلف الجبل على حين غرة فقاتل برجال أورطته قتال الأبطال حتى فرغت ذخيرتهم الحربية ثم قاتلوا بالسونكى حتى ضعفت قواهم واشتد بهم العطش فأفناهم العدو عن آخرهم رحمهم الله تعالى. وكان رصاص بنادق الأورطة المذكورة يصل إلى خط الحرب فأصاب كثيرا من المصريين من بينهم المرحوم راشد باشا راقب رحمه الله تعالى.

وكذلك المرحوم محمد بك جبر تحيز إلى أورطه البكباشى محمد افندى على[٣] الذى ثبت فى مكانه ورتب أورطته على شكل قلعة وقاتل الحبش بشجاعة مدهشة حتى فرغت ذخيرتهم الحربية فاستعملوا سونكاتهم[٤] حتى خارت قواهم واختلط الأحباش بهم حتى افنوهم جميعا رحمهم الله تعالى.

---

(١) صحتها غنمها.
(٢) عاب العسكريون على قائد الحملة المصرية عدم درايته بفن الحرب والتخطيط غير السليم للمعارك.
(٣) المقصود بمحمد افندى على الدكتور محمد على البقلى.
(٤) يقصد حراب بنادقهم.

وأما باقى الأورط فكانت مندفعة فى هزيمتها كالسيل الجارف والسيف يعمل فى أعناقهم من خلفهم . ومن القى بنفسه فى الخور المذكور قتله الحبش فى القسم المعين للمسيرة ومازالوا كذلك حتى افنوهم عن آخرهم إلا من كان على رأسه قبعه أو منديلا فى عنقه من اركان الحرب أو من أسرع به جواده كراتب باشا وحسن باشا ابن الخديو . واغتنم الأحباش الاسلحة والذخائر الحربية والاموال وملبوسات العساكر ومامعهم من الحلى والساعات والدراهم بعد أن قتلوا من قتلوا وأسروا من أسروا ومما يحمر له الوجه خجلا مرور الاحباش فى أثناء هجومهم أمام فرقة قياخور بحيث تصل اليهم مقذوفات المدافع المصرية وتمنعهم من التقدم ومع ذلك لم تطلق عليهم مقذوفة واحدة ، ولم تخرج البيادة إلى الميدان لتساعد اخوانهم وتنقذهم من الفناء المحدق بهم . وأغرب من ذلك أن البكباشى خسرو افندى كان طليعة باورطته خارج القلعة . فلما رأى تقدم الاحباش أراد أن يعترضهم فمنعه عثمان باشا رفقى قومندان نقطه قياخور من ذلك وأمر برجوعه ودخوله القلعة وهم ينظرون إلى اخوانهم حتى تم فناؤهم . ومع أنه كان فى امكان عساكر قياخور الهجوم على ميسرة الأحباش وتبديد شملهم لو أدوا واجباتهم الحربية[١] .

لقد كان ترتيب الاحباش على شكل مقعر حربى لايتأتى لأعظم قائد حربى أن يأتى بأحسن منه . وكان وضع العساكر المصرية على الهيئة المذكورة فى غير وضع حاميات للأجنحة لصد العدو عن الميمنة والميسرة كمن أوقع نفسه فى مضيق لامخرج له منه إلا بالقتل أو الأسر . وهذا نتيجة مخالفة أمر الله تعالى حيث يقول **﴿ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم﴾** .

وانتهت هذه الحملة التى سببها الطمع بالخيبة والفشل . ثم العودة إلى مصر بعد عقد الصلح مع الملك يوحنا بمعرفة البكباشى على افندى الروبى[٢] الذى رجع إلى مصر وترقى إلى رتبه أميرالاى ورجع بهدايا ثمينة من الخديو إلى يوحنا ملك الحبش . وفى مدة اقامته بطرف الملك المذكور كان الحبش يشترون منه الريال (ابوطيره) بجنيه ذهب من الذهب المأخوذ من سلب القتلى والاسرى فاستبدل منهم على هذه الصورة مبلغا وافرا لأن الأحباش لاتعرف العملة الذهب ولاتعرف قيمتها .

---

(١) على الرغم من أن عرابى لم يشترك فى المعارك ، فانه قد رأى قصور القادة من الجراكسة ، وتخاذلهم فى اداء الواجب مما زاده حنقا وكراهية لهم .

(٢) حدثت مداولات فى الصلح بين مصر والحبشة ، وتعين البكباشى على الروبى مندوبا عن الحكومة المصرية حتى تقرر الصلح وأذن ملك الحبشة بعودة الأسرى ثم تبودلت الهدايا بين الخديو وملك الحبشة .

الفصل الرابع
فى عودة الحملة إلى مصر

رجع الجيش إلى مصوع وترك البلاد الحبشية التى كان قد احتلها ثم حضر إلى مصر فلم يلق فيها إلا وجوها عابسه[١] وعزم الخديو على محاكمة القائد العام[٢] والباشوات وامراء الآلايات واظهر لهم الجفاء إلا انه تصادف هجوم حسن جركس مملوك المرحوم السلطان عبد العزيز على مجلس الوزراء فى الآستانة العليا وأطلق عليهم الرصاص من مسدسه فقتل أحمد باشا القيصرلى وغيره ثم قبض عليه وحوكم وقتل فخشى الخديو أن يصيبه ما أصاب القيصرلى إذا أصر على محاكمة رؤساء الجراكسة مثل حسن الجركسى المذكور فغير عزمه وأظهر ممنونيته وبش فى وجوههم ووضع بيده النياشين على صدورهم وأقام كل فى مركزه . ثم كانت الحرب البلقانية بين الدولة العلية وبين الصرب والبلغار ورومانيا وروسيا وامدت مصر الدولة العلية بعساكرها تحت قيادة حسن باشا بن الخديو[٣] ، وراشد باشا حسنى إلى أن انتهت هذه الحرب بمعاهدة (استفانوس[٤]) ، ثم معاهدة برلين المشهورة ، ورجعت العساكر المصرية إلى بلادها .

---

(١) كانت الحرب الحبشية أول صدمة أصابت القوات المصرية خلال توسعات مصر فى افريقية ، وكانت عقبة اصطدمت بها فتوح مصر فى حوض النيل وملحقاته ، ومن وجهة نظرنا فإن مصر لم يكن لها مصلحة فى خوض حرب مع الاحباش ، وان كل ماحدث يرجع إلى سوء التدبير .

(٢) تنصل راتب باشا القائد العام من مسئولية الهزيمة امام الخديو قائلا له «ان سموكم اخذتم علىّ المواثيق والايمان باننى فى جميع حركاتى استشير الجنرال لورنج الامريكانى وقد قمت بما أمرتم فكانت النتيجة كما ترون» سرهنك : مرجع سابق جـ ٢ ص ٣٣٢ .

(٣) عينه والده قائدا للنجدة التى ارسلت من قبل الحكومة المصرية لمساعدة الدولة العثمانية فى حربها ضد روسيا ألياس زاخورة : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، القاهرة ١٨٩٧ ص٤٦ - ٤٧ .

(٤) سان استيفانوس : ضاحية من ضواحى استنبول تقع على بحر مرمرة وقد وقعت فيها معاهدة انهت آخر الحروب التركية الروسية ، بتنازل الدولة العثمانية عن الكثير من أملاكها الأوربية لروسيا ، مما أزعج انجلترا وجعلتها تضغط على روسيا فى مؤتمر برلين لتعديل شروط المعاهدة فى عام ١٨٧٨ .

الفصل الخامس

فى الاحاطة بالمالية وعزل الوزارة المختلطة

وفى أوائل سنة ١٢٩٦ هجرية (١٨٧٩م) صدر لنا الأمر بالحضور من رشيد إلى العاصمة وتسليمهم الاسلحة والمهمات وصرف العساكر إلى بلادهم فحضرنا وكنا ثلاثة آلايات بيادة وسلمنا المهمات فى يوم وصولنا . وفى صباح اليوم الثانى ذهبت إلى منزل محمد بك النادى الذى كان قد حضر بالآيه من رشيد معنا فما استقر بنا الجلوس حتى أتى الينا أحد ضباط آلايه برتبه أحمد افندى نجم[١] يوزباشى واخبرنا قائلا أن تلامذة الحربية ويعض الضباط أحاطوا بالمالية فجاءت عساكر برنجى آلاى وأطلقت عليهم النار فاستغربنا لذلك وأرسلنا أحد الضباط ليأتينا بحقيقة الأمر فذهب وعاد وأخبر بما صار . وحقيقة هذا الأمر أن الخديوى إسماعيل باشا اضطرب وقلق قلقا شديدا من ضغط الوزارة المختلطة[٢] التى كانت برياسة نوبار[٣] باشا وعضوية رياض وعلى مبارك والسير ولسن الانجليزى ودى بولونيير[٤] الفرنساوى فاراد أن يتخلص منها ويسقطها فاوعز إلى جاهين باشا كنج[٥] صنيعته المشهور بأن يدبر هذه الحركة الصبيانية[٦] وهذا أوعز الى صهره

(١) صحتها يوزباشى يدعى أحمد افندى نجم .

(٢) تشكلت هذه الوزارة فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ وعين فيها المستر ريفرس ويلسون ناظرا للمالية والمسيو دى بلينيير ناظرا للأشغال العمومية .

انظر النظارات والوزارات المصرية جـ ١ ، القاهرة ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر جـ ١ ١٩٦٩ ص٧٨ .

(٣) أرمنى الأصل وفد إلى مصر فى عام ١٨٤٢ ، وتولى العديد من الوظائف المتنوعة منها ادارة أمور مصر الخارجية فى عصر اسماعيل ومنها تكليفه برئاسة مجلس النظار أكثر من مرة ومن ابرز مايذكره له التاريخ سعيه فى انشاء المحاكم المختلطة ، وتقلبه فى المناصب الوزارية مدة طويلة للتفاصيل يمكن الرجوع إلى دار المحفوظات العمومية ، دولاب ١٤ عين ١٣ محفظة ٣٠٨ ملف ٨٣٢١ .

(٤) يقصد دى بلينير De Blignieres .

(٥) من أصل كردى ، نال الحظوة لدى الخديوى اسماعيل عندما تزوج من ابنته جميلة ، اعتبره الأوربيون اخطر وأعنف ممثل للصفوة التركية ـ الجركسية ، عقد اجتماعا فى حلوان حضرة جمع من الذوات والضباط واكثر فيه من التنديد بأعمال الحكومة بطريقة مهيجة مما أدى إلى تجريده من رتبه ، وظل شاهين باشا قريبا من الخديوى اسماعيل حتى بعد نفيه إلى نابلى بايطاليا ، شولش : مرجع سابق ص٨٦ ، وسرهنك :حقائق الأخبار ج٢ص٣٧٣

(٦) من الغريب أن يصف عرابى هذه الحركة بالصبيانية مع انها كانت ثورة حقيقية ضد الظلم قامت على اكتاف الضباط ، وكانت صورة مصغرة للثورة العرابية .

لطيف بك سليم[1] الضابط بالمدرسة الحربية بأن يأخذ التلامذه ومن يتيسر له موافقته على هذه الحركة [2] ويذهبوا إلى المالية بمن ينضم اليهم من الغوغاء ويصيحون ويتظاهرون بالتظلم من عدم صرف المرتبات المتأخرة لهم من مدة عشرة أشهر وينسبون هذا التأخير الى الوزارة المذكورة ويطالبوا بسقوطها كل هذا للتخلص من الأوربيين[3] الذين كثر استخدامهم فى مصالح الحكومة المهمة ذات الايراد العظيم كالجمارك وميناء الاسكندرية والسكة الحديدية والتلغرافات والدايرة السنية ومصلحة الدومين وصندوق الدين ومصلحة المساحة وما شاكل ذلك لأن كل مصلحة من هذه المصالح كانت تعتبر نفسها كانها حكومة مستقلة فجاء لطيف بك ومن معه من الضباط الذين اضاع صوابهم الفقر والجوع إلى المالية وصاحوا قائلين اصرفوا لنا حقوقنا من هذه الأموال المتراكمة فى خزينة المالية وبعضهم صفع ولسن[4] ونوبار ، وبعضهم حقر رياض وعلى مبارك وخرجت هذه الألعوبة عن مركزها فتعاظمت[5] وجاء الخديوى بنفسه إلى المالية وحضر اميرآلاى الحرس الخديوى على بك فهمى[6] المشهور (بالذئب المصرى) ومعه أورطه من آلايه وحال بين المالية وبين هؤلاء المتجمهرين من الغوغاء وأمر الخديوى بضرب الرصاص على أولئك الضباط والتلاميذ حين رأى عبد القادر باشا حلمى رئيس معاونيه مضروبا بسيف على يده من أحد الضباط الذين تطاول عليهم وضربهم وكذا ببندقية أحد العساكر . ولكن الاميرالاى المذكور أظهر حزما ونظر فى عواقب الأمور فأمر العساكر

---

(١) تركى الجنسية : والده سليم باشا الحجازى . وقد نشأ جنديا إذ تلقى علومه فى مدرسة اركان حرب وعين مدرسا فيها ثم انتقل إلى الادارة فعين مفتشا للمعارف ثم رئيسا لمحكمة الاسكندرية الأهلية فمديرا للفيوم ، فرئيس شرف لمحكمة مصر المختلطة . وقد قاد حركة الضباط الذين قصدوا وزارة المالية للمطالبة برواتبهم المتأخرة فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ وظل يخطبهم بعباراته الحماسية الاخبار العدد ٢٥٦ فى الأحد ٢٩ ديسمبر ١٩٠٧

وجورج يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك ص٥١٨ .

(٢) ساند سعيد بك نصر المدرس بالمدرسة الحربية لطيف سليم فى قيادة هذه الحركة .

أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص٣٢ .

(٣) ترددت فكرة أن المظاهرة دبرت بالاتفاق مع الخديوى خاصة وأن الدور الذى لعبه لطيف سليم كان بارزا غير أن الرافعى ينكر ذلك . انظر عصر اسماعيل جـ ٢ ص١٧١ .

(٤) قام الضابط حسين رشدى بالهجوم على عربة السير ولسن والاعتداء عليه . أحمد شفيق : مذكراتى جـ١ ص٣٣ .

(٥) اثبتت هذه المظاهرة قدرة رجال الجيش على تسيير الاحداث ، وامكانية وقف التغلغل فى شئون البلاد ، والوقوف فى وجه المظالم التى يتعرضون لها .

(٦) قائد الآلاى الذى كان يحرس القصر الخديوى ، وكانت هناك صلة وثيقة بينه وبين الخديوى فى ذلك الوقت لم تلبث أن انقطعت بعد ذلك وانضم على فهمى إلى العرابيين .

باطلاق اسلحتهم فى الفضاء ولولا ذلك لكانت النتيجة وبالا على الخديوى لكونه أمر بقتل اناس يطلبون حقا لهم مهضوما . وحينذاك انصرف المتجمهرون ورجعوا إلى محلاتهم وكلهم متأففون من جراء ذلك وهاج الضباط فى جميع الالايات وتشاوروا فيما بينهم وصرحوا بوجوب عزل هذا الخديوى واعتلاء ولى عهده توفيق باشا فوق مسند الخديوية المصرية . فلما علم الخديوى بذلك ذهب إلى مركز كل آلاى على حدته ، وطيب خواطر الضباط ووعدهم بصرف حقوقهم المتأخرة[١] ، وعزل[٢] الوزارة المذكورة ثم عزلها فعلا وعهد بالرئاسة إلى اسماعيل باشا راغب[٣] .

---

(١) يضاف إلى ذلك أن الخديو أمر بالافراج عن المعتقلين رغبه فى تهدئه الخواطر وعدم تفاقم الأمور .

(٢) صحتها وأمر يعزل .

(٣) فى الحقيقة أن الذى عهد اليه اسماعيل برئاسة النظارة هو محمد توفيق باشا وليس اسماعيل راغب باشا ففى ١٠ مارس ١٨٧٩ اسند الخديوى اسماعيل رئاسة النظارة الى ابنه محمد توفيق بعد أن عارضت انجلترا وفرنسا رغبه اسماعيل فى أن يتولى رئاسة النظارة بنفسه .

الفصل السادس
فى الالتجاء إلى خداع اوربا بظلم آخرين

تخلص الخديوى اسماعيل من ضغط الوزارة المختلطة المذكورة[١] وخشى تعصب أوربا عليه انتقاما منه فاسند تلك الألعوبةالصبيانية إلىَّ وإلى محمد بك النادى[٢] وعلى بك الروبى[٣] من امراء الالايات وصار طلبنا بطرف رئيس التشريفات عبد القادر باشا حلمى[٤] فتوجهنا اليه فاخبرنا بأن الخديو علم اننا هيجنا التلامذه والضباط وأغويناهم على الاحاطة بالمالية وانه سيجرى تحقيق ذلك فان ثبت هذا صار مجازاتكم بالجزاء الصارم ، وصار يهددنا تارة ويوعدنا بالسلامة تارة أخرى فاجبناه بأننا حضرنا امس من رشيد وكنا مشغولين بتسليم الأسلحة والمهمات الى المخازن الحربية ، وصرف العساكر إلى بلادها حسب الأمر الصادر لنا بذلك وليس عندنا علم بتدبير تلك الحركة أصلا فكيف يتصور عاقل اننا نقدر على اهاجة تلاميذ الحربية وغيرهم على هذا العمل الخارج عن حد التعقل فى ليلة واحدة[٥] . فتبسم ضاحكا لأنه يعلم أن هذه الحركة كانت بارادة الخديو وتدبير جاهين باشا كما ذكر آنفا .

---

(١) خلال حكم هذه الوزارة انتقلت الادارة شيئا فشيئا فى يد الأوربيين ، وأغلقت المناصب الكبيرة فى وجوه المصريين . للتفاصيل انظر ردز شيتن : المرجع السابق ص٧٣ .

(٢) ولد بالمنصورة فى عام ١٨٣٦ ، رقى من تحت السلاح إلى رتبه ضابط وفى عهد اسماعيل رقى إلى رتبه القائمقام تقديرا لجهوده خلال حرب الحبشة وعلى الرغم من علاقته بعرابى فلم يكن له أى دور بارز خلال احداث الثورة شولش : مرجع سابق ص ١٢١ .

(٣) ولد فى بلده دفنو بمركز اطسا بالفيوم والتحق بالأزهر ثم التحق بالجيش فى عهد سعيد وتدرج فى المناصب حتى نال رتبه بكباشى فى عهد اسماعيل واشترك فى الحملة المصرية على الحبشة ، وكان من الأعضاء البارزين فى الثورة العرابية .
انظر زكى مجاهد : الاعلام الشرقية جـ ١ ص١٥٢ .

(٤) ولد بمدينة حمص ببلاد الشام فى عام ١٨٣٧ . حضر إلى مصر للدراسة ، ودخل المدرسة الحربية وتلقى فيها الفنون العسكرية وقد عينه سعيد باشا فى سلك الجيش المصرى ، فأخذ يخدم بجد ونشاط حتى رقى إلى اكبر الرتب العسكرية فى عهد اسماعيل الذى عينه ياورا له ، كما عينه ماءمورا لضبطية مصر .
الياس زاخورة : مرآة العصر من ١٥٠ - ١٥٢ .

(٥) فى الحقيقة أن توجيه الاتهام إلى عرابى وزميليه يدعو إلى التساؤل هل كان الخديو يدبر أمرا للعرابيين خشيه اشتداد تيار الثورة ضده فحاول تلفيق هذه التهمة لهم؟

وكذلك طلبنا مأمور الضبطية محمود سامى باشا البارودى[١] وأخبرنا بما اخبرنا به عبد القادر حلمى فاجبناه بمثل ما اجبنا به عبد القادر باشا المذكور . وانست فيه تأففا من الظلم والاستبداد وميلا إلى العدل والدستور . ثم صار عقد مجلس عسكرى فوق العادة تحت رياسة الجنرال استون الامريكى رئيس أركان الحرب وعضوية حسن افلاطون باشا ومحمد باشا المرعشلى رئيس هندسة الاستحكامات وكلهم يعرفون الحقيقة . فلما سئلت بالمجلس المذكور أجبت بنفى التهمة عنا وبرهنت على ذلك بأن ترتيب حركة الاحاطة بالمالية يقتضى له مدة لاتقل عن شهر وفى تلك المدة كنا فى رشيد . والمدارس الحربية ليست تابعة لنا ولا هى مقيمة معنا . ولا أحد من ضباط الآياتنا كان موجودا فيها[٢] . على انه لو فرض وجود أحد منهم فى تلك الحركة فهو غير ملوم لأن نساء الضباط وأولادهم فى العباسية بلا مأوى ولا دراهم فى ايديهم ينفقون منها على عائلاتهم ، ولاخبز ولاتعيين يصرف لهم وكنت قد طلبت من السردار راتب باشا صرف جراية وتعيين لتلك العائلات التى احضرت من رشيد فلم يصغ لطلبى ولم يهتم به . وبعد ذلك صار طلب جميع ضباط الالايات من رتبة البكباشى فما فوقها إلى سراى عابدين وكان الاجتماع عظيما فى الفسحة الكبرى بالدور الأعلى ، وجاء الخديوى يتلطف بكل واحد ويوعده بكل خير . وفى ذلك الاجتماع صار ترتيبى وترتيب النادى بك والروبى بك بمعية الخديوى بوظيفة ياوران[٣] وتكلفنا نفقة مايلزم لزى الياوران من النفقات الطائلة على غير جدوى .

---

(١) من أسرة جركسية تجرى فى عروقها دماء الأمراء . ولد فى ٦ أكتوبر ١٨٣٩ . وتلقى مبادئ العلوم على اساتذة فى منزله ثم التحق بالمدرسة الحربية ، وتخرج منها برتبه باشجاويش فى عهد سعيد باشا ثم سافر الى الاستانة وتقلد بها احدى الوظائف وفى اوائل عهد الخديو اسماعيل عاد الى مصر والتحق بالجيش وصار يترقى حتى وصل الى رتبه اللواء . عين مديرا للشرقية ومحافظا للقاهرة ثم عين وزيرا للمعارف والأوقاف فى وزارة شريف باشا وتولى رئاسة الوزارة أثناء الثورة العرابية . الاعلام الشرقية جـ ١ص١٦٣ ـ ١٦٤ .

(٢) انتهى التحقيق دون توقيع أى عقوبة على أحد .

(٣) يذكر الياس زاخوره ان الخديو انعم فى هذا الاجتماع عى ٧٠ ضابطا وطنيا برتبة قائمقام وفى مقدمتهم عرابى الذى اهداه محظية حسناء علاوة على تلك النعماء .

انظر : مرآة العصر جـ ١ ، ص١٠٤ ومع اننا نستبعد ان الخديو قد اهدى عرابى محظية حسناء ، فاننا لا نستبعد ان الخديو بعد أن علم باخبار جميعة مصر الفتاه وصلة العرابيين بها بدأ فى استمالتهم .

(أمور يضحك السفهاء منها . ويبكى من عواقبها اللبيب) ثم بعد أسبوع تعين على الروبى بك رئيسا لمجلس مديرية المنصورة وتعيين محمد النادى بك قائدا للآلاى الثانى البيادة المستجد وارسل إلى الاسكندرية بآلاية . وتعينت قائدا للآلاى الرابع المستجد ايضا ولكن برتبه القائمقام .

ولما تم حشد عساكر الآلاى المذكور صار طلبى بطرف ناظر الجهادية فلما توجهت اليه وقابلته أمرنى بأن أقابل راغب باشا فذهبت اليه وقابلته فقال له إن اهالى مديريتى جرجا واسيوط انتخبوك نائبا عنهم فى تسليم سبعمائة الف اردب قمح وفول وشعير إلى بنك منشا وقطاوى وبنك ايجيون وابراهيم بيجه ، بالاسكندرية فقلت له ولم انتخبونى لذلك فقال لامانتك فقلت وكيف ذلك وهم لايعرفونى فقال انهم سألوا عنك وعرفوك .

والحقيقة أن الحكومة تداينت من البنكين المذكورين نصف مليون جنيه مصرى لسداد بعض اقساط دين(بنك روتشلد) على أن يتسلما سبعمائه ألف اردب من غلال[1] جميع مديريات الوجه القبلى من الفيوم إلى قنا واسنا بدعوى أن هذا الدين على الأهالى بضمانة الحكومة[2] . وما كان انتخابى لتأديه هذه المأمورية من الأهالى حقيقة بل كان بايعاز من الخديوى لابعادى عن مركز الالاى كما صار ابعاد الروبى إلى المنصورة والنادى إلى الاسكندرية فتوجهت الى الاسكندرية وانجزت هذه المأمورية بكل أمانة واستقامة حتى أعجبت مديرا المصرفين المذكورين من شدة تمسكى بالعدل والانصاف واقتنعا بكل ما افعله من الاستلام والتسليم . فتوفر على الحكومة نحو عشرين الف اردب فرق كيل وفرق معدلات ولو شئت لأغمضت عينى وسلمت الرسائل كما وردت لمخازن التجار وربحت مايساوى قيمة الوفر أو مايقرب من ذلك ولكن هو الشرف لايعادل بمال وفى ٧ رجب سنة ١٢٩٦هـ (١٨٧٩م) سمعنا ضرب المدافع بالاسكندرية اعلانا بعزل

(١) حصلت الحكومة المصرية على بعض القروض بضمان موارد الدخل وذلك لسداد أو دفع تعويضات عن ديون سبق التورط فيها ، وكان لبريطانيا النصيب الأكبر فى صادرات مصر .

(٢) كانت ديون الخديوى اسماعيل على ثلاثة انواع : سائرة وثابتة وداخلية فالسائرة جاءت من أعمال تمت لاسماعيل ولم تدفع اجورها نقدا بل بقيت دين عليه ، والثابتة عبارة عن قروض اقترضها اسماعيل من المصارف الأوربية بضمان ثابت كدخل بعض المصالح الحكومية ، والداخلية عبارة عن ديون مصرية بحته عقدها الخديوى اسماعيل عندما تعذر عقد القروض السائرة والثابتة .

تيودور روزشتين : مصر والمسألة المصرية ـ ترجمة عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة ١٩٢٣ ص ١٧ .

اسماعيل وتولية ابنه توفيق باشا على الأريكة الخديوية[١] ، وشاهدت خروج الخديوى المعزول حين سفره من مصر منفيا ونزوله من منزل الفحومات وادوات السكة الحديدية ذاك المحل الذى نزل منه حليم باشا[٢] منفيا وهو ابن محمد على رأس الأسرة الحاكمة فانظر آثار قدره الله سبحانه وتعالى واعلم أن يكال لك بالكيل الذى تكيل به ، ومن حفر حفرة لاخيه أوقعه الله فيها .

سافر اسماعيل إلى نابولى وهى ثغر من ثغور ايطاليا مطرودا[٣] كما سافر حليم باشا إلى دار السعادة مطرودا ولكن شتان بين من طرد ظلما ومن طرد عدلا

فائدة

انتهت مدة اسماعيل باشا الخديو وهى سبعة عشر سنة كانت شرا وبالا على المصريين لشدة ترفه وطمعه وسوء تصرفه[٤] وعدم مساواته لم انل فيها خيرا ولاترقيت رتبه فى زمنه كما قيل من بعض الخراصين ولا أقسمت على الدفاع عنه . ولاوجدت بمعيته ابدا ولاصحت حول قصره ولا انتهرنى أصلا ولا هو قال أن صوتى أكثر قرقعه من الطبل واقل نفعا منه فليتق الله المتبجحون الكذابون الذين لفقوا مالفقوه وافترواماافتروه فالزموا صاحب تاريخ «مصر للمصريين[٥]» بأن يخلط مفترياتهم وبهتانهم بحقائق كتابه

---

(١) تولى توفيق حكم مصر فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ .

(٢) يقصد البرنس حليم . وكان الخديو اسماعيل قد اجبره على مغادرة البلاد المصرية ، وبيع جميع املاكه له بحجة كتبت فى ١٤ ابريل ١٨٦٦ ، وذلك بعد أن قام اسماعيل بتغيير فرمان الوراثة وحصر خديوية مصر فى ذريته ، للتفاصيل انظر . سرهنك : حقائق الاخبار جـ ٢ ص٣٧١ ،
وزكى مجاهد : الاعلام الشرقية جـ ١ ص١٢ وعبد المنعم الجميعى : الثورة العرابية بحوث ودراسات وثائقية ص ١١٥ - ١١٧ .

(٣) برح اسماعيل القطر على يخت المحروسة قاصدا مدينة نابولى حيث نزل فى قصر فافورينا
انظر نجيب مخلوف : نوبار باشا وماتم على يده ، القاهرة المطبعة العمومية د .ت ص١١٨ .

(٤) من ابرز الأمثلة على ذلك فقدان مصر لتوازنها المالى بعد أن اثقل اسماعيل كواهلها بالديون ، واعلان افلاس مصر وما اعقبه من خراب .

(٥) يتكون هذا الكتاب من تسعة اجزاء تعرضت الثلاثة الأولى منها لأسرة محمد على وحتى عزل اسماعيل ، وتعرضت الاجزاء الثلاثة الثانية لعصر توفيق وحتى القضاء على الثورة العرابية واحتلال الانجليز لمصر . أما الأجزاء الثلاثة الأخيرة فقد خصصت لمحاكمات العرابيين . وتبرز أهمية الاجزاء الثلاثة الأخيرة فى أن سليم النقاش اعتمد فى كتابتها على المحاضر والتقارير الرسمية المحفوظة حاليا فى دار الوثائق فقد طلب سليم النقاش من نظارة الداخلية التصريح له بالاطلاع على المحاضر والتقارير المحفوظة بالدفترخانة وقد اجيب إلى طلبه .
انظر دار الوثائق القومية : سجلات الثورة العرابية سجل رقم ١٢٣ مسلسل عمومى ٤١٣٨ دفتر افادات من جهات مختلفة . صورة موصلة بختم عطوفتلو ناظر الداخلية للدفتر خانة .

على غير ارادة منه فجاء كتابه مختلطا مشوها فيه الغث والثمين والصدق والكذب ، ولكن الحق ظاهر وله اعلام ، والباطل بين وله اعلام . وكل عاقل منصف فهيم يفهم من عباراته الحقائق[١] ولايعبأ بما يجده فيها من الأكاذيب والأباطيل فانها تشير إلى انها ما وضعت إلا ارضاءً لذوى النفوذ من اخصامى[٢] حلفاء الظلم والجور ونصراء الاستبداد والاستعباد . وهو أقرب التواريخ لمعرفة الحقائق وأقرب منه وأصح رواية تاريخ المستر ولفرد بلنت الذى ظهر حديثا باللغة الانجليزية[٣] ، وكذلك تاريخ المستر برودلى[٤] المحامى عنا فى سنة١٨٨٢ الذى الفه مدة وجوده فى القاهرة وهى ثلاثة أشهر لغاية انتهاء المحاكمة ولكن هناك أسرارا لايعرفها أحد من الناس غيرى فأحببت أن اظهرها للناس قبل موتى قياما بالواجب علىّ لابناء وطنى المحبوبين

ولقد تحملت مدة ولاية اسماعيل الجائرة بكل صبر وثبات على تحمل الظلم والاستبداد والرزوح تحت ثقل الاستعباد ومكثت برتبة القائمقام مدة تسعة عشر سنة وأربعة أشهر وأنا انظر إلى صغار الضباط الذين كانوا تحت ادارتى فى عهدى سعيد باشا واسماعيل باشا وترقى بعضهم دونى فترقى بعضهم إلى رتبه الاميرالاى وبعضهم إلى رتبة أمير اللواء وبعضهم إلى رتبه الفريق لابعلم علموه من دونى ولابفهم خارق للعادة ولا بشجاعة أبرزوها فى ميدان القتال بل لكونهم مماليك أو ابناء مماليك العائلة الخديوية فاصطفاهم الخديوى بالرتب والنياشين والجوارى الحسان والاقطاعات الواسعة من الأراضى الخصبة والبيوت الرحبة وحباهم بالأموال الكثيرة ، والحلى الثمينة كل هذا من دم المصريين المساكين وعرق جبينهم والكل يعلم استحقاقى وقوتى واستعدادى وعلو مواهبى حتى أن حسين باشا كامل ابن الخديوى تأفف من هذا الظلم البين ، وبذل جهده فى ترقيتى إلى رتبة الأميرالاى فلم يقبل منه .

(١) صحتها وكل عاقل منصف يستطيع أن يفهم من عباراته الحقائق .
(٢) صحتها خصومى
(٣) Secret History of the English Occupation of Egypt وقد طبع فى لندن وترجم إلى العربية .
(٤) How we defended Arab and his friends A Story of Egypt and the Egyptian وقد تم طبعه فى لندن فى عام ١٨٨٤ .

الباب الرابع
فى تولية توفيق باشا[1]

نقلا عما صح وسلم من العيب من تاريخ «مصر للمصريين» لمؤلفه الطيب الذكر سليم النقاش[2] السورى الذى ذهب شهيد تاريخه هذا على ماذكره من الحقائق قبل اضافة مافيه من اللغو الباطل وقبل طبعه .

الفصل الأول
تولى محمد توفيق باشا خديوية مصر

فى ٧ رجب سنة ١٢٩٦ الموافق ٢٦ يونيو ١٨٧٩ تولى محمد توفيق باشا اريكة الخديوية بين أمور مختلة وأحوال مرتبكة بسبب سوء الادارة الماضية والمصاعب الطارئة على احوال الديار المصرية وقبل وسود[3] الولاية اليه وكان من أهم أسباب الاختلال إذ ذاك عسر المالية وتداخل الأجانب فى أمور البلاد واستئثارهم بها على عهد الوزارة الويلسونية[4] فى مدة اسماعيل واشتداد وطاتهم على العسكرية وطموح ابصارهم إلى ما أوجب يومئذ استحكام الضغائن فى صدور الجهادية عموما واستيائهم من الاجانب[5] بسبب قطع مرتباتهم . وهنا لابد من القول أن اهالى القطر جميعا ماكانوا قد سروا بوسود الولاية إلى توفيق باشا وارتاحت نفوسهم اليه واستبشروا بصلاح الحال وحسن المآل لالغاء بعض الضرائب وانتظام المالية وتحسن الاحوال[6] إلا أنه بقى فى نفوس الجهادية

(١) هو محمد توفيق بن اسماعيل بن ابراهيم بن محمد على .

(٢) اشترك مع أديب اسحق فى تحرير جرائد مصر والتجارة والمحروسة والعصر الجديد وله أيضا روايات تمثيلية .

(٣) بمعنى الجلوس على وسادة الحكم .

(٤) بعد أن تألفت وزارة نوبار الأولى فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ عين فيها وزيران أوربيان أحدهما ولسون الانجليزى الذى تولى نظارة المالية .

(٥) انظر سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص٥ .

(٦) استبشر المصريون خيرا بولاية توفيق ، فقد سبق أن انضم للمعارضة ، وكان فى طليعة افراد الأسرة الخديوية الذين تنازلوا عن ضياعهم تمشيا مع توصيات لجنة التحقيق ، كما كان على صلة بالافغانى وعلى الرغم من ذلك فانهم لم ينسوا انه ابن اسماعيل ، ولهذا احاطوه ببعض الشك ومع ذلك فقد استقبلت الأمة ولايته الحكم بشئ من الغيظة والابتهاج ،
أحمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، القاهرة ، دار المعارف ١٩٦٥ ص١٠٨ ـ ١٠٩ .

أثر سيء بعثهم على اغتنام فرصة للتخلص من ربقة الاجنبى ومن أهمها أيضا ماكان من بعض الأجانب أو اكثرهم من استخفافهم بالأهالى والأعراض عن مصالحهم وتداخلهم فى الادارات وأمور البلاد اجحافا بحقوق الأمة فاعيى ذلك رجال العسكرية وخافوا زيادة الاستئثار فنفروا إلى انقاذ البلاد من تداخل الأجانب ولجاؤا الى ما اعتمدوه وسيلة لاسترجاع حقوقهم واتخذوه واسطة لاستعادة استقلالهم فى العمل وادارة أمورهم بايديهم . وفى ٧ رجب ١٢٩٦ وصل إلى مصر تلغراف الباب العالى مشعرا بتولية محمد توفيق باشا[١] وهذه صورة تعريبه:

«بناء على أن الخطة المصرية هى من الأجزاء المتممة لجسم ممالك السلطنة السنية ، وان غاية حضرة صاحب الشوكة والاقتدار انما هى تأمين أسباب الترقى وحفظ الأمن والعمارة فى الممالك وبناء على أن الامتيازات والشرائط المخصوصة الممنوحة للخديوية المصرية مبنية على ما للحضرة الشاهانية من المقاصد المذكورة الخيرية وبناء على تزايد أهمية ما حصل فى القطر المصرى ناشئا عما وقع فيه من المشكلات الداخلية والخارجية الفائقة العادة وجب تنازل والد جنابكم العالى اسماعيل باشا ـ ثم انه بناء على ما اتصفت به ذاتكم السامية الأصفية من الرشد وحسن الروية ، وعلى ماثبت لدى ملجأ الخلافة الأسمى من أن جنابكم الداورى[٢] ستوفقون إلى استحصال أسباب الأمنية والرفاهية لصنوف الأهالى وإلى إدارة أمور المملكة على وفق ارادة الحضرة الشاهانية الملوكانية توجهت الارادة العلية بتوجيه الخديوية الجليلة إلى عهده واستهئال (آصفا نيتكم) وبناء على الفرمان العالى الشأن الذى سيصدر حسب العادة على مقتضى الارادة السنية السلطانية التى صار شرف صدورها[٣] . وبناء على ماكتب بالتلغراف إلى حضرة المشار اليه اسماعيل باشا من تخليه عن النظر فى أمور الحكومة وتفرغه عنها وبصورة وقوع انفصاله تحرر تلغراف هذا العاجز لكى يعلن حال وصوله للعلماء والأمراء والمأمورين والأعيان وأهل المملكة جميعا وتباشر من بعده أمور الحكومة وهذا من التوجيهات الموجبة الى أثر استحقاق صفا نيتكم لتجرى التنظيمات والترقيات مبدأ ومقدمة ، ويصير تكرار الدعاء بتوفيق الذات الجليلة الفخيمة السلطانية ، ولذلك صارت

(١) كانت سنه إذ ذاك ثمانى وعشرين سنه هجرية إلا ثلاثة أيام الرافعى : الثورة العرابية ص٢١ .
(٢) بمعنى الخبير .
(٣) انظر سليم النقاش : مرجع سابق ص٦ .

المبادرة إلى ايفاء لوازم التهنئة لحضرتكم أيها الخديو المعظم والأمر والفرمان فى كل حال لمن له الأمر افندم[١]» .

خير الدين

فصدرت الأوامر باعداد مايلزم للاحتفال بذلك[٢] ولما كانت الساعة العاشرة صباحا أخذ الناس يتواردون أفواجا مخترقين بعرباتهم صفوف العساكر المصطفة على الجانبين ثم ارتفعت أصوات البشائر بظهور الخديو الجديد فانطلقت المدافع مائة مرة ومرة وصدحت الموسيقى ونادى الجند (افند مزجوق يشا) وسارت به العربة يتقدمها الحرس الخديو بالألبسة الرسمية وكان على يساره شقيقه حسين باشا[٣] وأمامه شقيقه حسن باشا ثم شريف باشا[٤] وهم جميعا بالملابس الرسمية حتى بلغ القلعة فاستقبله بها الذوات والأعيان ثم دخل قاعة الاستقبال وجلس يستقبل المهنئين وعلى يساره اخواه حسين وحسن ثم الوزراء فدخل العلماء يتقدمهم السيد البكرى نقيب الاشراف والسيد السادات ثم القاضى ثم شيخ الجامع الازهر ، وبعد ذلك دخل قناصل الدول بارديتهم الرسمية وقام اكبرهم سنا فخاطبه بقوله سيدى : أرانى سعيدا بتقديمى لسموكم تهانى الهيئة السياسية والقنصلية بارتقائكم إلى عرش خديوية مصر فان عواطف سموكم التى عرفت ايام ولاية العهد ، واكتسبتم حضرتكم بها ميل الناس جميعا تضمن لنا انكم ستوفقون إلى تحقيق سعادة الأمة المتعلقة بكم . فان سعيتم إلى هذه الغاية الشريفة فانتم على يقين من ميل حكوماتنا ومساعدتها لسموكم

«يقولون بالسنتهم غير مايضمرون فى قلوبهم تغريرًا بالشرقيين[٥]» فأجابه الخديو بما مفاده :ـ ياحضرات القناصل أن جلالة السلطان المعظم تعطف بدعوتى إلى تبوئي مكان والدى الذى تكرم بالتنازل عن الملك لى فقبلت ذلك لما رأيت من ميل الأمة وانعطاف حضراتكم عازما على صرف الهمة وبذل الجهد فى القيام بواجباتى ومأمولى انى بمؤازره الامة ومساعدة حضراتكم أُدرِك غاية المقصد والله اسأل أن يوفقنى إلى مافيه سعادة الأمة وعمارة الوطن .

(١) حول نص هذا التلغراف انظر : نجيب مخلوف : نوبار باشا ص١١٧ ـ ١١٨ .

(٢) اقيمت حفلة التنصيب بالقلعة حيث توجه الخديوى توفيق من سراى الاسماعيلية التى كانت دار سكناه إلى القلعة .

(٣) يقصد حسين كامل باشا (السلطان فيما بعد)

(٤) رئيس مجلس النظار .

(٥) هذه الجملة فقط من عند عرابى أما ماتبقى فانظر سليم النقاش : مرجع سابق ص٦ .

ثم دخل الذوات وأمراء العسكرية والملكية ثم اعضاء مجلس الحقانية ومجلس النواب ووجهاء البلاد ثم ارباب الجرائد ثم الموظفون والمستخدمون وغيرهم فكانوا يدخلون من باب ويخرجون من آخر من غير أن يجلسوا فى حضرته وهو ومن حوله من رجال الحكومة وقوف على الأقدام يستقبلون وفود المهنئين ويؤدون التحية والسلام . ثم رجع إلى سراية[١] فعزفت الموسيقى واطلقت المدافع مائة مرة ومرة[٢] وأخذ الناس فى الانصراف فكان ازدحام العربات وتلاحم الصفوف وارتفاع الأصوات مما يجل عن الحصر . وبعد ذلك أرسل الخديو تلغرافا إلى الباب العالى جوابا على التلغراف المؤذن بارتقائه إلى عرش الخديوية وهذا تعريبه الرسمى .

وصل ليد التبجيل تلغرافكم السامى الآمر بأن فراغ محسوبكم والدى المحترم عن الحكومة المصرية ، وتوجيه مقام الخديوية من محض جليل عواطف الحضرة الملوكانية لعهده عبدكم هما من مقتضى عالى ارادته السنية السلطانية . وبالحقيقة أن تكرم حضرة صاحب الخلافة الأقدسى الذات بتوجيه مقام الخديوية لعهدتى كان دليلا جليل المعانى وبرهانا بالفخر لايعاد له ثان على وجود عبدكم مشمولا بفيض النظر الملوكانى وبما اننى مهما بذلت من الوسع والمقدرة لايفاء ذرة من التشكرات المفروضة على هذه العنايات والآلاء أرى ذاتى عاجزا بالكلية عن حق الايفاء والأداء . فلذا رفعت إلى مقر اجابة الرب القدير أكف الأعية[٣] الخيرية ببقاء عمر وعافيه وارتقاء شأن وشوكه الحضرة السلطانية مشفوعة بتكرار الدعوات المرجوة القبول بدوام موفقيه فخامتكم . وبمقتضى منيف ارادة الجناب السلطانى السنية قد صعدت رسميا إلى قلعة مصر فى الساعة العاشرة من يوم الخميس وهناك قد اعلنت الكيفية لجميع من حضر من العلماء والأشراف والوجوه والأعيان والرؤساء الروحانيين والمأمورين الأجانب ولكافة الاهالى واطلقت لذلك المدافع ثم أخذت بزمام الحكومة ، وبدأت بظليل ظل الحضرة السنية الملوكانية مباشرة أمور الخديوية عالما علم اليقين أن سلامة الخديوية المصرية وسعادتها وموفقيه عبدكم الكاملة يحصلان بالثبات على تقدم العبودية والتابعين للسلطنة السنية

(١) يقصد سراى الاسماعيلية .
(٢) اتباعا للمراسيم المعتادة .
(٣) صحتها الأدعية

وان بقائها لايقوم إلا بالصداقة والاخلاص للذات السنية الملوكانية . فاستمر على هذا الطريق ماصرف الوسع والمقدرة بالاهتمام لاستحصال راحة ورفاهية أهالى مصر وسكانها . والملتمس اعراض ذلك لعالى اعتاب الحضرة السنية السلطانية متخذا ذلك وسيلة لاستبقاء توجهات فخامتكم العلية . وفى جميع الأحوال الارادة والفرمان لحضرة من له الأمر(١) (انتهى) .

وقد ورد من بيت «روتشلد» تلغراف تهنئة للخديو بارتقائه الى كرسى الخديوية ، ويذكرون أن هذا التغيير قد ازال الكثير من المصاعب التى حالت دون نفاذ شروط الميثاق المبرم بينهم وبين الحكومة المصرية متعلقا بقرض الأملاك الموهوبة(٢) .

سرمكنون

وفى ١١ رجب سنة ١٢٩٦هـ يونيو (١٨٧٩) سافر الخديوى السابق اسماعيل من القاهرة إلى الاسكندرية ومنها ركب البحر وسافر على الباخرة المحروسة إلى نابلى(ثغر من ثغور ايطاليا) وكانت معه أوراق مالية(٣) (بون) بمبلغ ثلاثة عشر مليونا من الجنيهات ، كما صرح به الخديوى الجديد بحضورى وحضور خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى والشيخ عبد الرحمن الابيارى إمام المعية فى وقت تناول الافطار على المائدة الخديوية فى شهر رمضان سنة ١٢٩٦ إذ قال «ياليته ترك للحكومة ولو سته ملايين لاصلاح شأنها» .

---

(١) نقل عرابى هذا الموضوع بنصه من كتاب سليم النقاش مصر للمصريين جـ٤ ص٦ ـ ٩ .

(٢) نفسه ص ٩ .

(٣) اضيفت كلمة مالية كى يستقيم المعنى

والجدير بالذكر أن اسماعيل جمع ما استطاع أخذه من المال والمجوهرات والتحف الثمينة من قصوره ونقلها إلى اليخت المحروسة ، أما عن قول عرابى ان اسماعيل اخذ معه ١٣ مليون جنيه فقد شكك فيه الشيخ محمد عبده بقوله ليس هناك من يعرف الحقيقة وانما المعروف ان المبلغ الذى اخذه معه كان كبيرا جدا ، انظر ، بلنت : التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر جـ ٤ ص٦٣٧ .

ولما وصل الخديو المعزول للمحطة[١] وقف الخديو الجديد مودعا والده وعيناه مغرورقتان بالدموع فضمه والده ثم قال له «لقد اقتضت ارادة سلطاننا المعظم أن تكون يا أعز البنين خديوى مصر فأوصيك بإخوتك وسائر الآل برًا . واعلم انى مسافر ، وبودى لو استطعت قبل ذلك أن ازيل بعض المصاعب التى اخاف أن توجب لك الارتباك . على أنى واثق بحزمك وعزمك فاتبع رأى ذوى شوراك وكن أسعد حالا من ابيك» . وكان من أشد المناظر تأثرا منظر العبدان والجوارى وهم يودعون سيدهم وسيداتهم بأدمع مُزجت بدماء القلوب ويرفعون اصواتهم بالبكاء حتى كادت أرواحهم تزهق حزنًا وغماً ثم ركب القطار الخصوصى وسار فوصل إلى الاسكندرية فاستقبله بها فى محطة القبارى محافظ الاسكندرية وأورطة من العساكر البيادة[٢] ثم ركب الزورق المعد له فتتبعته زوارق المشيعين . ولما وصل سفينته (المحروسة) صعد اليها واطلقت المدافع ايذانا بوصوله . ثم نظر إلى الثغر نظرة المودع الآسف فغلبهُ الدمع فبكى وابكى كل من كان معه من انجاله وآل بيته . ولما عاد المودعون من الباخرة انتشر دخانها واندفعت تشق العباب إلى أن غابت عن الابصار[٣] .

موعظة لمن يتعظ

ومن غريب التقادير الالهية أن مصطفى باشا فهمى[٤] الذى انتدبه الخديو اسماعيل لمرافقة اسماعيل باشا صديق حين سفره إلى دنقله على ظهر مركب بخارية بطريق

---

(١) القى الخديوى اسماعيل خطابا بالتركية أمام مودعيه
انظر سليم النقاش : مرجع سابق ص٩ .

(٢) وإلى جانب ذلك كان فى وداع الخديوى المعزول كثير من الرؤساء والوجهاء . النقاش : مرجع سابق ص٩ .

(٣) نقلا عن سليم النقاش ص٩ والجدير بالذكر أن الخديو توفيق كان بارا بوالده فقرر له مخصصات مالية سنوية ، وظل اسماعيل متنقلا من مدينه إلى أخرى حتى استقر به المقام فى الاستانة حيث توفى هناك متأثرا بمرض السرطان وكان ذلك فى شهر مارس من عام ١٨٩٥ .

(٤) من أسرة تركية وفدت إلى مصر . التحق بالجيش المصرى ، وصار يترقى فى المناصب العسكرية إلى أن حصل على رتبه فريق ثم عين مديرا للمنوفية فمحافظا للقاهرة وبورسعيد ، وناظرا للخاصة الخديوية وسر تشريفاتى خديو ثم ناظرا للاشغال والخارجية والحربية والداخلية ، وتولى رئاسة النظار ثلاث مرات فى عهد الخديو توفيق والخديو عباس الثانى وكان خضوعه للاحتلال سببا فى حدوث أزمة بين كرومر وعباس الثانى .
للتفاصيل انظر كتابنا : ملفات خدمة وربط معاش زعماء مصر السياسيين القاهرة ، ١٩٩٥ ص٦٣ .

النيل[١] ومعه رفاص آخر فما وصل إلى المعصرة ودعه ورجع بالرفاص إلى القاهرة كذلك وجد محافظ مدينة الاسكندرية وذهب الخديو اسماعيل مشيعا له إلى باب البوغاز ثم ودعه ورجع برفاص معد لرجوعه فانظر إلى عظمة قدره الله سبحانه وتعالى واعتبر بهذا العبر .

---

(١) تم خنقه فى دنقله بلا تحقيق بناء على أوامر الخديو اسماعيل ، وقد شهد مصطفى باشا فهمى بحكم موقعه كمحافظة للعاصمة فى ذلك الوقت مصرع المفتش فى الباخرة التى اقلته من سراى الجزيرة والقاء جثته فى النيل فى نوفمبر ١٨٧٦ .
انظر الرافعى : الثورة العرابية ص١٣٢ .

الفصل الثانى
فى وزارة شريف باشا

قد استعفت الوزارة وكان رئيسها راغب باشا واسمه اسماعيل[١] أيضا فقبل الخديو استعفائها وتشكلت الوزارة الجديدة[٢] على هذا الوجه :

شريف باشا للرئاسة والداخلية والخارجية

اسماعيل ايوب باشا	للمالية
عثمان رفقى باشا	للجهادية[٣]
مصطفى فهمى باشا	للأشغال
محمود سامى باشا	للمعارف[٤]
مراد باشا حلمى	للحقانية[٥]

وهذا معرب الأمر الذى أرسله الخديو إلى شريف باشا بشأن تأليف الوزارة الجديدة[٦] .

(١) يقصد اسماعيل راغب باشا وهذا غير صحيح والصحيح أن شريف باشا هو الذى أمره الخديو بتشكيل وزارة جديدة . ويؤكد ذلك أن راغب باشا لم يتول رئاسة النظار سوى مرة واحدة فى الفترة من ١٧ يونيو ١٨٨٢ إلى ٢١ اغسطس ١٨٨٢ وكان ذلك فى اعقاب استقالة وزارة محمود سامى البارودى ، انظر : النظارات والوزارات جـ ١ ص ٨٣ ، ٨٤ ، ١١١ ـ ١١٣ .

(٢) شكلت هذه النظارة فى ٥ يوليو ١٨٧٩ واستمرت إلى ١٨ اغسطس ١٨٧٩ .

(٣) تولى على غالب باشا نظارة الجهادية وليس عثمان رفقى كما ذكر عرابى ، انظر : الأمر السامى بتشكيل هذه النظارة فى النظارات والوزارات جـ ١ ص٨٩ ـ ٩٠ .

(٤) تولى محمود سامى المعارف والأوقاف ، وحول الأمر السامى بتشكيل هذه النظارة انظر . النظارات والوزارات المصرية جـ ١ ص٨٩ ـ ٩٠ .

(٥) كان رئيسا لمحكمة مصر المختلطة قبل ذلك .
انظر : الوقائع المصرية فى ٥ يوليو ١٨٧٩ .

(٦) الجدير بالذكر ان هذه النظارة تعد ثانية النظارات التى تولى شريف باشا رئاستها ولذلك يطلق عليها البعض نظارة شريف الثانية .
انظر الرافعى : الثورة العرابية ص٢٤ ـ ٢٥ .

ياوزيرى العزيز :

لقد استعفت الوزارة فاكلفك بتشكيل وزارة جديدة[١] ، ولا ازيدك بحقيقة الحال علما . ولما قضت العناية الأزلية بتوليتى أمر بلادى جعلت علّى واجبات ليس من همى إلا النهوض بها بأمانةٍ وشهامةٍ على علمى بمقدار صعوبتها وجسامة المطاليب المتراكمة علىَّ مع الارتباك والفكرة المالية التى انزعجت منها الخواطر اذ وقفت حركة التجارة وأوجدت فترة فى البلاد لم تقع فى مصر من قبل على انى عظيم الميل إلى بلادى شديد الرغبة فى تحقيق آمال الأمة التى اظهرت السرور بولايتى وفى اخراجها من هذه الحالة السيئة . ومع هذه العواطف فانى عازم عزما أكيدا على بذل الجهد وصرف المهمة الى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاختلال المفسد لكثير من المصالح وذلك بتقدير الاقتصاد الحق القانونى فى نفقات الحكومة ورعاية الأمانة والاستقامة فى الخدمة العمومية ، واصلاح شئون الهيئة القضائية والهيئة الادارية . تلك هى الوسائل الأولى التى يهمنى اتخاذها لتقوى بها المملكة على استرجاع قوتها وتوسيع موارد ثروتها وانجاز وعودها ووفاء عهودها . إلا أن ادراكى لهذه الغاية التى هى موضوع آمالى يتوقف على مساعدة الأمة بجملتها ووجود الغيرة الوطنية فى قلوب مأمورى الحكومة وصدق العزيمة فى الذين يساعدوننى على إدارة الأعمال مسئولين عما يفعلون ويقينى أن لا أفقد هذه المساعدات ولا أعدم من الله الكريم مددا وانك ستنهض بما كلفتك به على الوجه الموافق لنيتى وللغاية التى اسعى اليها فاقبل ياوزيرى العزيز تأييد مودتى الصادقة[٢] .

(محمد توفيق)

وبعث الخديو كذلك إلى هيئة النظار بمنشور مؤرخ فى ١٤ رجب سنة ٩٦ نمره ٣ يظهر به أفكاره وآراءهُ ومستقبل سياسته واجراءات حكمه[٣] وهذه صورته .

(١) كانت هذه الوزارة ثانية الوزارات التى تولى شريف باشا رئاستها حيث تألفت وزارته الأولى فى اواخر عهد اسماعيل فى ابريل ١٨٧٩ وبقيت حتى خلعه .

(٢) انظر سليم النقاش : مرجع سابق ص ١٠ ـ ١١ علما بأن أصل هذا الأمر بالفرنسية فى جريدة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسمية للحكومة الفرنسية) عدد ٣ يوليو ١٨٧٩ .

(٣) من الواضح أن الخديو أبدى تعاطفا كبيرا مع هذه النظارة فاصدر بعد تأليفها هذا الأمر السامى الذى يوضح فيه برنامجه فى الحكم ، وهو يعد بمثابة خطاب عرش للخديو الجديد
انظر الرافعى : المرجع السابق ص ٢٤ ـ ٢٥ .

«إن العناية الالهية سلمت زمام الحكومة المصرية إلى يدنا فضلا منها واحسانا . فقد تشرفنا بأمر شريف بذلك من متبوعى الأفخم وسلطانى الأعظم نصره الله فهذه نعمة لايؤدى شكرها إلا بحسن القيام باداء وظائف ذلك المقام وهذا انما يكون بتوفيقه تعالى فعلىّ السعى والاجتهاد فى تمشيه مصالح العباد وادارة أمور الحكومة على محور الاستقامة وإنى اعلم أن المقام صعب ولكن بحسن اخلاصى وبما رأيته من حسن القبول من الناس جميعا خصوصا من سكان الديار المصرية عموما ومن المأمورين كافة . أعتقد أن ذلك الصعب يهون ويحصل التيسير . ولعلمى أن الحكومة الخديوية يلزم أن تكون شورية ونظارها مسئولين فإنى اتخذت هذه القاعدة للحكومة مسلكا لا أتحول عنه . فعلينا بتأييد شورى النواب[1] وتوسيع قوانينها لكى يكون لها الاقتدار فى تنقيح القوانين وتصحيح الموازين وغيرها من الأمور المتعلقة بها . وبحسب مقتضيات الأحوال صار انتخاب هيئة جديدة بمعرفتكم تحت رئاستكم . وانى معتقد فى مأمورى الحكومة الصدق والأمانة والاستقامة ، ومؤمل بأنهم يسيرون فى المستقبل بالسيرة المرضية ، ويعرفون أن أعظم الغنى غنى النفس ، وأعلى الشرف شرف العفة وأغلى الحلى حلية الاستقامة ، وأقوم الطرق طريق الحق والعدل فأول مايجب المبادرة اليه من الأمور هو دفع المشكلات المالية التى هى منشأ الصعوبات كلها ، فيلزم بذل المساعى المقتضاه لايصال الحقوق إلى اربابها مع ملاحظة مصاريف الحكومة وهذه المسألة وإن كانت صعبة بسبب المضايقة الحاصلة إلا أنه من المأمول حصول التخلص منها باتخاذ التدابير الحسنة . ولاشك انكم تبذلون فى هذا السبيل جهدكم بالاتحاد مع سائر النظار . ويجب علينا اصلاح المحاكم والمجالس لانها هى ملجأ أرباب الحقوق وبها يأخذ الضعيف حقه من القوى . ويجب علينا ايضا دوام السعى فى تفحيم التربية العمومية لتنوير أذهان الاهالى بتحسين حال المدارس . وتنسيق نظامات مفيدة لها على الوجه المرغوب . وأيضا يجب الاهتمام بالاشغال العمومية النافعة وتوسيع دائرة الزراعة لأنها منبع الغنى فى القطر المصرى . والتجارة أيضا مما يجب الإعتناء بشأنه والسعى فى

---

(١) أول ما يلفت النظر فى هذا المنشور تأييد الخديوى للنظام الدستورى واعتزامه العمل بمبادئه ، والوعد بتوسيع سلطة شورى النواب لكى يكون الوزراء مسئولين امامه ، ويتسنى له تعديل القوانين وتعديل الميزانيات . ولكن نية الخديو لم تصدق وان كانت قد صدقت لانتظمت الأحوال واستقر النظام الرافعى : الثورة العرابية ص ٢٦ ويبدو أن الخديو استهدف بهذا المنشور تخفيف السخط الشعبى وتأييد الأعيان والتجار وطبقة المثقفين الذين كانوا يعبرون عن رغبتهم فى اقامة حياة نيابية ، ووقف التدخل الأجنبى فى شئون البلاد .

تكثيره باعطاء الحرية لها مع الاهتمام باصلاح مايلزم اصلاحه من أحوال الادارة فى جهات الحكومة بأجمعها واراحة العباد على قدر الامكان فهذه هى الأمور التى أظنها سبل الرشاد . ومناهج العدل والسداد . ومسالك تدبير الممالك فى جميع الأقطار[١] فالأمل أن تصرفوا هممكم فى رؤية أمور الحكومة متحدين فى القلوب متفقين فى الأفكار وفقنا الله الى مافيه الخير والصلاح انه ولى التوفيق[٢] انتهى اقرأ تفرح جرب تحزن .

(مرتبات البيت الخديوى[٣])

وأول عمل اهتم به مجلس النظار هو تعيين رواتب الخديو وآل بيته على مايأتى بيانه :

مليم جنيه		مليم جنيه	
١٠٠,٠٠٠	للخديو	٣٦,٠٠٠	لحرمه الباقيات فى عابدين
٣٥,٠٠٠	لوالدته	١٨,٠٠٠	لتوحيده هانم(كريمته)
٢٠,٠٠٠	لحرمه	١٨,٠٠٠	لحسين باشا
٣٠,٠٠٠	للخديو السابق	١٨,٠٠٠	للحسن باشا
٢٥,٠٠٠	لوالدته	٣٠٠,٠٠٠	جنيـــــه

السم فى الدسم

الفرمان الشهانى وتداخل اوربا

فى ٢٨ يونيو سنه ١٨٧٩ ورد تلغراف من باريس منبئاً بأن الباب العالى أرسل الى الدول منشورًا يبين فيه كيفية تنازل اسماعيل باشا والغاء الفرمان الصادر سنه ١٨٧٣[٤]

---

(١) كانت نوايا الاصلاح واضحة عند توفيق لدى استلامه أزمة الحكم ، ولكن الظروف حولته عن نواياه ، كما أن نفوذ الأتراك والشركس والأجانب جعله يستسلم للأمر الواقع وجعل الناس يشعرون بضعفه .

(٢) سليم النقاش جـ ٤ ص ١١ ـ ١٢ ولم يضف عرابى الى هذا الفصل سوى جملة «اقرأ تفرح جرب تحزن» .

(٣) رغبة من الخديوى فى الاقتصاد طلب من مجلس النظار أن يحدد للعائلة الخديوية مخصصات سنوية ، ومع أن مجلس النظار قد خصص ٣٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى كمرتبات للبيت الخديوى فقد خفضها الخديوى إلى ٢٤٥,٠٠٠ جنيه فقط ، للتفاصيل أنظر : الوطن فى ٥ يوليو ١٨٧٩ ، والرافعى : الثورة العرابية ص ٣٠ وسليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٠ .

(٤) ربط الباب العالى خلع اسماعيل بالغاء فرمان ١٨٧٣ وأكد أن ذلك من مسائل الادارة الداخلية التى لاتمس حقوق الدول الكبرى .

ويؤكد مع ذلك أنه حازم على أن يحفظ لمصر مالها من امتيازات الاستغلال الادارى فأوجس أولياء مصر من هذا الأمر خيفةً . واختلفت فيه اقوالهم حتى ورد بالتلغراف ثانية ـ أن الدول اتفقت على معارضة منشور الباب العالى باثبات ذلك الفرمان وتأييد ما منح به من الحقوق والامتيازات للحكومة المصرية . فانتفت الأوجال بذلك وايقن الناس أن الدولة العلية ستعدل عن هذا القصد . ثم ورد تلغراف آخر ينبئ بأن الباب العالى أصدر منشورا ثانيا يتعلق بفرمان سنه ١٨٧٣ ومفاده أن السلطان رأى أن يثبت لخديوية مصر الحقوق والامتيازات الممنوحة فى ذلك الفرمان لا بواسطة الدول ولكن من تلقاء نفسه . وأعقبه تلغراف من الاستانة يقول انه اذا لم يقرر السلطان احكام الفرمان الصادر ١٨٧٣ فى الفرمان الذى سيبعث به الى الخديو الجديد يتعين على فرنسا وانكلترا أذ ذاك أن تطلبا الاستقلال التام للحكومة المصرية وجاء فى تلغراف من باريس أيضا أن أنكلترا وفرنسا تمهلان الباب العالى فى ابلاغ صورة الفرمان لهما الى يوم الاثنين[1] وهو الفرمان المثبت لخديوية توفيق باشا فاذا مضت هذه المهلة[2] ولم يبلغهما الفرمان تعزمان على المناداة باستقلال مصر .

وتذكر هنا صورة فرمان ١٨٧٣ معربة تتميما للفائده .

فرمان سنه ١٨٧٣

(بعد الديباجه)

قد نظرنا بعين الاهتمام إلى طلبك المتعلق باصدار خطٍ سلطانى يجمع بالتفصيل والتغيير اللازم جميع الخطوط الصادرة بعد الفرمان المانح للمرحوم الوالى محمد على باشا الحكومة الإرثية سواء كانت تلك الفرمانات متعلقة بكيفية الخلافة أو بالحقوق والامتيازات الجديدة الممنوحة مراعاة لحال الخديوية وسكانها . فهذا الفرمان من شأنه أن ينسخ فى المستقبل حكم تلك الفرمانات جميعها بما يتضمنه مما سيأتى بعد .

---

(١) فى ١٩ يوليو ١٨٧٩ أبلغ السفيران الانجليزى والفرنسى بمشروع الفرمان . انظر : مصر والمسألة المصرية ص١١٤ .
(٢) انظر سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٤ ص ١٢ .

ويكون دائما نافذا مرعِى الاجراء . إن كيفية وراثة الحكومة المصرية[١] المقررة فى فرماننا الصادر ثانى ربيع الآخر سنه ١٢٧٥هـ قد غيرت على وجه أن تنتقل الخديوية من متبوئ كرسيها إلى كبير ابنائه ومن هذا إلى بكر ابنائه ايضا وهلم جرًا علما بأن ذلك أدنى إلى المصلحة وأشد ملائمة لأحوال البلاد المصرية .

واختصاصا لك بانعطافى فى الذى صرت له أهلا بحسن سعيك واستقامتك واجتهادكَ وامانتَك واثباتات لذلك اجعل قانون الوراثة لخديوية مصر ومتعلقاتها ومايتبعها من البلاد وقائمقامية سواكن ومصوع وتوابعهما كما تقدم بيانُه بحيث تكون الولاية لبكر ابنائك ثم لبكر ابنائه من بعده فاذا لم يرزق من ولى الخديوية ولدًا ذكرا كانت الولاية من بعده لأكبر اخوته أو لأكبر بنى اخيه الأكبر كما تقرر . ولاتكون هذه الوراثة فى ابناء البنات ولأجل تأييد هذه الاحكام ينبغى أن تكون الوصاية فى حال كون الوارث قاصرا على الصورة الآتية وهى :

إذا توفى الخديو وكان كبير ولده[٢] قاصرا أى غير بالغ من العمر ثمانى عشرة سنة يكون هذا القاصر بالحقيقة خديويا بحق على الوراثة فيصدر اليه فرماننا بوجه السرعة واذا كان الخديو المتوفى قد نظم قبل وفاته أسلوباً للوصاية وعينَ كيفيتها وذوى ادارتها بصك مثبت بشهادة اثنين من رؤساء حكومته فاولئك الأوصياء يقبضون اذ ذاك على أزمة الأعمال عقب وفاة الخديو ثم ينهون بذلك الى الباب العالى ليثبتهم فى مناصبهم . ولكن اذا توفى الخديو بغير وصية وكان ابنه قاصرا فمجلس الوصاية عندئذ يؤلف من يتولى ادارة الداخلية والحربية والمالية والخارجية والحقانية ومن قائد العسكر ومفتش المديريات . فيجتمع هؤلاء الذوات وينتخبون للخديو وصيا باجماع الرأى أو بغالبيته فاذا تساوت الاراء لاثنين من المنتخبين كانت الوصاية لأرفعهما رتبةً باعتبار الترتيب السابق من الداخلية فما بعدها ويشكل مجلس الوصاية من الباقين فيباشرون جميعا أمور الخديوية ويعرضون

---

(١) كان نظام فرمان توارث العرش حسب فرمان ١٨٤١ يقضى بأن يؤول عرش مصر إلى أكبر أفراد الأسرة العلوية سنا ، وقد سعى اسماعيل فى الحصول على فرمان فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ يقضى بتغيير نظام توارث العرش بحيث يؤول العرش إلى اكبر انجاله وقد نجح فى مسعاه . الرافعى : عصر اسماعيل ص٧٣ ـ ٧٤ .

(٢) يقصد أكبر أولاده .

ذلك لسلطتنا السنية ليصدق عليه بالفرمان الشريف . وكما انهُ لايجوز تبديل الوصى وتغيير هيئة الوصاية قبل انتهاء مدتها فى الصورة الأولى أى فيما اذا كان تنظيمها بحكم وصية الخديو المتوفى فكذلك لاتغير فى الصورة الثانية . وأما اذا توفى الوصى أو أحد أعضاء مجلس الوصاية فى خلال تلك المدة فينتخب بدل الأول أحد اعضاء المجلس وبدل الثانى أحد ذوات المملكة وبمجرد بلوغ الخديو القاصر ثمانى عشر سنة يكون راشدا فيباشر ادارة أمور الخديوية . وذلك مما تقرر لدينا واقتضته ارادتنا السلطانية .

ولما كان تزايد عمارة الخديوية المصرية وسعادة حالها ورفاهة سكانها منْ أهم الأمور لدينا وكانت ادارة المملكة المالية ومنافعها المادية المتوقف عليها تكامل وسائل الراحة وتوفر اسباب السعادة عائدة على الحكومة المصرية رأينا أن نذكر كيفية تعديل الامتيازات وتوضيحها على شرط بقاء جميع الامتيازات الممنوحة سابقا للحكومة المصرية وذلك انه لما كانت ادارة المملكة الملكية والمالية بجمع فروعها وأحوالها ومنافعها عائدة بالحصر على الحكومة ومتعلقة بها وكان من المعلوم أن ادارة اى مملكة وحسن انتظامها وتزايد عمرانها وسعادة سكانها مما لايتم الا بالتوفيق والتطبيق بين الادارة العمومية والأحوال والموقع وأمزجة السكان وطبائعهم فقد منحناكم الرخصة المطلقة فى وضع القوانين والنظامات الداخلية حسب الحاجة واللزوم .

ولأجل تسهيل تسوية المعاملات سواء كانت من قبل الرعية أو من قبل الحكومة مع الاجانب وتوسيع نطاق الصنائع والحرف وتوفير أسباب التجارة منحناكم ايضا الرخصة التامة فى عقد المشاركات وتجديد المقاولات مع مأمورى الدول الاجنبية فى أمور الجمارك والتجارة وسائر المعاملات الجارية مع الأجانب فى أمور المملكة الداخلية وغيرها[١] على شرط أن لايكون ذلك موجبا للاخلال بمعاهدات الدولة السياسية . ولكون خديو مصرحائزا لحق التصرف المطلق فى الامور المالية فقد اعطيت له الرخصة فى عقد القروض من الخارج بغير استئذان عندما يجد لذلك لزوما على شرط ان يكون القرض باسم الحكومة المصرية .

(١) كان ذلك بناء على اصرار الدول الكبرى فى حق الخديوى اقامة علاقات منتظمة مع الدول الاجنبية .

وبما أن أمر المحافظة على المملكة وصيانتها من الطوارق وهو أهم الأمور وأحوجها إلى العناية ـ من أقدم الوظائف المختصة بخديو مصر فقد منحناه الاذن المطلق بتدارك اسباب المحافظة وتنسيبها على مقتضى ضرورات الزمان والحال وبتكثير أو تقليل عدد العساكر المصرية الشاهانية على حسب اللزوم بغير تقييد ولاتحديد . وابقينا كذلك لخديو مصر امتيازه القديم بمنح الرتب العسكرية إلى رتبة اميرالاى والملكية الى الرتبة الثانية على شرط أن تكون المسكوكات المضروبة فى مصر باسمنا الشاهانى وتكون أعلام العساكر البرية والبحرية فى القطر المصرى كأعلام عساكرنا السلطانية بلافرق أو تمييز .

ولايجوز لخديو مصر أن ينشىء البوارج المدرعة بغير استئذان[1] أما سائر السفن والبوارج ففى استطاعته أن ينشئها متى شاء» ولأجل اعلان الاحكام السابق بيانها وتأييدها أصدرنا اليكم هذا الفرمان الجليل القدر من ديواننا الهمايونى وأعطى لكم متمما ومعدلا وشارحا للخطوط الشريفة والأمور المنيفة الصادرة الى هذا التاريخ سواء كان فى وراثة الحكومة المصرية وفى كيفية الوصاية أو فى ادارة الامور الملكية والعسكرية والمالية والمنافع العمومية وسائر المهمات على شرط أن تكون احكام هذا الفرمان الجديدة نافذة مرعية الاجراء على ممر الزمان قائمة مقام أحكام الفرمانات السالفة على ما اقتضته ارادتنا السلطانية .

فينبغى أن تعلموا قدر لطف عنايتنا ونؤدوا الشكر لها وتعرفوا الهمة إلى تنظيم الادارة على محور الاستقامة والى الأخذ بأسباب وقاية الرعية واصلاح شؤونها وتأييد راحتها على حسب ماخطرتم عليه من الغيرة والاستقامة وحسن الاخلاق[2] وماوقفتم عليه من احوال تلك الجهات وان تراعوا احكام الشروط الوارده فى هذا الفرمان الجديد مع تأدية المائة وخمسين الف كيس المضروبة على الديار المصرية خراجا[3] فى اوقاتها المعينة الى خزينتنا العامرة السلطانية على الترتيب والقواعد المرعية . انتهى .

---

(١) حرم هذا الفرمان على الخديوى أن يبنى سفنا مدرعه دون اذن من الباب العالى .

(٢) انظر سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٤ ص ١٢ ـ ١٤ .

(٣) أى ما يعادل ٧٥٠ ألف جنيه عثمانى تسك فى مصر .

ملاحظة

ومضت مدة بعد تلغراف الباب العالى المؤذن بولاية توفيق باشا ولم يرد الفرمان السلطانى المؤيد لذلك فاختلفت الآراء والظنون فى أمره وفى أسباب تأخيره[١] ثم ورد تلغراف من لندن فى٣٠ يوليوسنة٧٩ ينبئ أن الباب العالى قبل اجابة لطلب انكلترا وفرنسا أن يقرر جميع الامتيازات الواردة فى فرمان سنة ٧٣ ولكن على شريطة أن الخديو يعرض عليه المعاهدات قبل ابرامها فطلب السفيران ابدال قوله : يعرض عليه : بكلمة يخبرهُ : وصرَّحا بانه اذا تقررت جميع امتيازات سنه ٧٣ بغير احتياط ولا استدراك يزاد خراج مصر . واما اذا مست تلك الامتيازات فان الخراج ينقص . (بخ بخ[٢]) .

ـ مخاطبة بين مكاتب التيمس والخديوى ـ

قال المكاتب ـ تشرفت بمقابلة الجناب الخديو فذاكرته فى أحوال

مصر الحاضرة ـ فقال لى أولا . أنهُ لايبرح مقيَّد اليد عن العمل حتى يرد الفرمان . ثم قال أما الوزارة الحالية(أى وزارة شريف باشا) فليست برديئة . بل هى مؤلفة من أحسن من لدىَّ من الرجال الاَّ انه يقال لى انه لابد من فصل شريف باشا . وهو أمر يسير قوله ولكن اين أجد وزارة جديدة[٣] .

قال المكاتب ـ فذكرت له اسم نوبار باشا فاجاب كلاًّ . فانى وإن اسفت على ماكتبت اليه بالتلغراف[٤] وان ابطلت تلك الكتابة الا أنى لا أرى من الملائم أن يعود

---

(١) كان الخديو قلقا على مركزه لتأخير وصول الفرمان السلطانى باسناد الخديوية اليه وكثرت الاشاعات والأقاويل فى تعليل ذلك التأخير ، وذهب الناس فى ذلك مذاهب شتى . للتفاصيل انظر الرافعى : الثورة العرابية ص ٢٨ وسليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٤ .

(٢) تعنى التعجب ويقصد عجبا عجبا . والجدير بالذكر أن الوزارة العثمانية وافقت على طلب سفير انجلترا بأن يمنح الخديوى توفيق جميع الامتيازات التى كان الخديو اسماعيل متمتعا بها .

(٣) كان نوبار باشا ورياض باشا من المغضوب عليهما فى عهد اسماعيل لسخطه على الأول فى نظارته المختلطة ، وغضبه على الثانى لشدة تمسكه باظهار الحقائق تحت رئاسة ريفرس ويلسون فسافر إلى اوربا أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ٩٠ .

(٤) كانت فاتحة أعمال توفيق بعد جلوسه على كرسى الخديوية أن ارسل تلغرافا إلى نوبار الذى كانت وقتئذ فى أوربا يأمره فيه بالبقاء هناك إلى صدور أمر آخر والراجح أن السبب فى ذلك هو خشيه الخديو منه ووقوعه تحت تأثير شريف باشا . نجيب مخلوف : نوبار باشا ص١٣٦ ـ ١٣٧ .

حالا بل ارى (مراعاة لمجرد الملائمة السياسية) أن يبقى الآن بعيدا[١] وأما رياض باشا فهو صديقى بل صديقى العزيز وقد اشتغلت معه مدة طويلة فلامانع من رجوعه متى شاء ولكنه الآن غائب فمن ترى غيرهما صالحا للرئاسة . ولاينبغى أن ينسى أن شريف ونوبار يتناقلانها منذ اعوام وان الفتيان من رجالنا ليس لهم اختبار وأن الاختبار ضرورى فلو امكن الصبر عشرة أعوام لما كان الامر كذلك فان فينا كثيرا من الفتيان ذوى الأهلية ولكن لابد لهم من الاختبار . وأما الوزراء الأوروبيون فلايصح الرجوع إلى مسألتهم فان فى اعادتهم خطأ جسيما[٢] ولقد اشتغلت مدة مع وزارة ولسون ودى بلينبار وكان لى معهما علائق ودادية وقد علما انى لم اخدعهما بل سلكت مسلك الامانة على انهما لاينكران انى انذرتهما أول الأمر ان المسلك الذى يرومان سلوكه يؤدى إلى الخطأ وانَّ ذلك الخطأ ، لايكون الأخير فكان ذلك امرا مفعولا . وبناء عليه فلا فائدة فى الوزارة الاوربية ولكن فلتثق بى الدول قليلا وتمهلنى مدة ما . فاذا لم انجح واذا لم تصلح الأحوال بعد بضعة أعوام ولم يكن الفلاح راضيا والبلاد ناجحة فلترسل الوزراء أو ماشاءت من مثل ذلك أما الآن فنحن فى مقام الامتحان فلا يحسن بأوربا أن تمسكَ علىَّ وعلى مصر طرق النجاح[٣] . فقال المكاتب وعلى فرض ان لا يكون على جلالتكم اقتراح ما فأية ارادة تختارون . فقال لابد أن تتذكروا أولا أن يدى لاتنطلق الا بعد ورود الفرمان . اما الوزارة فينبغى أن تكون مصرية وطنية . ولاننكر اننا فى حاجة إلى الاوروبيين نعينهم رؤساء ادارات اذا شئتَ أو وكلاء نظارات اذا رمتَ . ولكننا لانروم وزارة مختلطة مؤلفة من رجال سياسيين بل نطلب رجالاً يعينوننا على حكومة مصر نيابة عن المصريين ثم تروم مراقبة ومحاسبة دقيقتين ورجالا مثل بارنج[٤] فأنهُ يرى الواجبات فيقوم بها ولاينظر الى ماوراء

(١) كان نوبار منحازا للانجليز ويتبع آراء السير ولسون ناظر المالية الانجليزى مما جعله شخصية مكروهة فى نظر المصريين ، لذلك لم يرحب الخديو لوجوده تفاديا للمشاكل بل فضَّل أن يكون بعيدا مراعاة للحالة السياسية .

(٢) لم يرحب الخديوى بعودة النظار الأجانب ورأى أن تكون الوزارة مصرية لحما ودما .

(٣) اعرب الخديوى عن اعتزامه السير فى الاصلاح فى جو خال من الفساد ، وطالب أوروبا أن تعطى لمصر الوقت الكافى لاثبات قدرتها على اصلاح الأمور .

(٤) هو السير ايفلين بارنج مراقب المالية المصرية قبل الاحتلال والذى حمل لقب اللورد كرومر بعد ذلك ، وصار أول ممثل لبلاده بعد الاحتلال .

ذلك مع حرصه على أن لايحصل على أن لايحصل التداخل فيما هو منوط به . ألا فلنقطع أسباب المخادعة والمناظرة والانتقام[١] .

وماقلت الانتقام إلا لأننا قسمنا فرقا بدلا من أن نتآزر وقد علمونا أن يشتغل كل منا فى معارضة الآخر . واهتموا لا بما ينفع البلاد أو يضرها ولكن بما يسر هذا أو ذاك ولا اروم التنديد بأحد ولكن الحوادث قد افضت إلى ذلك فى الماضى فلا بدع أن ابذل الجهد فى اجتنابه فى المستقبل . الا فلتنسى مامضى فقد ارتكب الجميع الخطأ وأدوا عنه الكفارات . فوجب علينا أن نعيد الامر من أوله ولذلك فانى اعارض أشدّ المعارضة فى رجوع ولسن ودى بلينبار كيف كانت صفتهما ولا ألومهما بل أثنى على حسن نيتهما ومقصدهما ولا أجزم بأن سواهما يكون خيرا منهما ولكن أليس فى أوربا غيرهما ولِمَ يقع الاختبار على الذين لم ينجحوا سواء كان ذلك (بخطأ منهم أو من غيرهم ، على انهما اذا عادا فانما يعودان لمصلحة مصر ولكن قلة اختبارهما للبلاد وما أعلمهُ من سرائر نزلاء مصر حتى ابناء اوطانهما يحملنى على التأكيد بأن رجوعهما يكون مخالفا لمصلحة القطر المصرى على خط مستقيم .

وإنى لاشكر الدول ولكن لابد لى من ايضاح خواطرى اجتنابا للخلاف فى المستقبل فانى اكره الخداع واذا أصرت اوربا على ذلك القصد فلا أعارض بل أتلقى ذينَك الوزيرين بالمودة بصفة كونى صديقهما واعينهما بصفة كونى خديو مصر[٢] ولكنى أقيم الحجة على رجوعهما فهو خطأ سياسى . وأتبرأ من تبعة ما يمكن أن ينشأ عنه[٣] .

ـ وفى أول اغسطس سنة ٧٩ ورد تلغراف من لندره بأن السير لايارد والموسيو فورنيه سفيرى انكلترا وفرنسا فى الاستانة . طلبا من الباب العالى أن يعرض فرمان تولية توفيق باشا على الدول لكى يكون بمثابة معاهدة دولية وانه من عزم انكلترا وفرنسا أن تضعا

---

(١) لم يمانع الخديوى فى استخدام الأوربين بشرط أن يكونوا مرشدين لا مسيطرين أما عن رايه فى شأن رجوع الوزيرين الأوربيين فقال ألا فلنقطع أسباب المخادعة والمناظرة والانتقام ، كما أنه عارض فى رجوع ولسون ودى بلينير ، ورأى ضرورة تغييرهما خاصة وان رجوعهما يكون مخالفا لمصلحة القطر المصرى .

(٢) نقل عرابى هذه المخاطبة بالنص من سليم النقاش مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٦ ــ ١٧ .

(٣) انظر سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٤ ص ١٦ــ ١٧ .

قضايا الفرمان المتعلقة بتحديد حقوق الباب العالى موضع البحث وان ترفضا كل ما من شأنه أن يخالف سلطة السلطان أو يناقض المعاهدات السالفة[١] .

وفى ٤ اغسطس سنه ٧٩ ورد تلغراف من لندن ايضا ينبئ بانه قد كُتب من الاستانة أن فؤاد بك[٢] يسافر منها الى القاهرة غداة غدٍ ليسلم فرمان التثبيت الى توفيق باشا وفى صبيحة يوم الاثنين ٢٣ شعبان سنه ١٢٩٦ الموافق ١١ اغسطس سنه١٨٧٩ توجه الخديو الى المحروسة ومعه وزراؤه (ماعدا شريف باشا فانه تخلف فى الاسكندرية لاستقبال الفرمان وحامله) ليحضروا جميعا تلاوة الفرمان السلطانى فى سراى القلعة . ولما وصل الخديو الى محطة القاهرة استقبل بمزيد الحفاوة من الامراء والأعيان . وصرفت الهمة الى اعداد اسباب الاحتفال فزينت المنازل والطرق والشوارع وفى مساء اليوم المذكور اطلقت المدافع بالاسكندرية تبشيرا بوصول الفرمان الذى قدم به على بَك فؤّاد كاتب سر الحضرة السلطانية على الباخرة (عز الدين) مصحوبا بابرهام باشا قبوّكتخدا[٣] الخديو فى الاستانة فاستقبله رئيس النظار شريف باشا ومحافظ ثغر الاسكندرية وغيرها من الأمراء والذوات ثم توجه الى القاهرة فاستقبله فى محطتها ـ ضابط المحروسة وتشريفاتى خديو وشاكر باشا وراشد حسنى باشا ويوسف شهدى باشا واسماعيل يسرى باشا وسامى باشا وغيرهم من الامراء . وكانت العساكر مصفوفة على جانبى الطريق فى المحطة تعزف بالحان التحية ولما وصل القطار اطلقت المدافع ايذانا بوصول الفرمان وكان بمعية حاملة ٢٤ تابعا من الضباط والخدم فساروا جميعا الى قصر النزهة[٤] المعد لنزولهم . وفى الساعة الثانية عشرة من صباح يوم الخميس ٢٦ شعبان سنه١٢٩٦ الموافق ١٤ اغسطس سنه ١٨٧٩ انتظم موكب الفرمان وتواردت وفود المهنئين افواجا . والجنود فى الطريق منتشرة من قصر النزهة بشبره الى سراى الخديو بالقلعة ولما حلت الساعة الأولى ظهر

---

(١) بعد أن شعرت انجلترا وفرنسا بأن السلطان يريد أن ينتقص من حقوق الخديوية المصرية طلبتا بلسان سفيريهما بالآستانة ان تطلعا على نص الفرمان الجديد قبل اعلانه ، وأبلغتا الباب العالى أنهما لاتقبلان من السلطان استرداد المزايا التى أدَتها تركيا فى فرماناتها السابقة . الرافعى : الثورة العرابية ص٢٨ .

(٢) هو على بك فؤاد باشكاتب المابين المهمايونى ، ومندوب السلطان عبد الحميد .

(٣) بمعنى مندوب .

(٤) قصر النزهة بشبرا وكان يطلق عليه اسم المسافر خانه أحمد شفيق : مرجع سابق جـ ١ ص ٩١ .

الخديو وكان معه فى العربة رئيس النظار وخيرى باشا وطلعت باشا صدحت الموسيقى بالحانها ونادى الجند (افندمزجوقبشا)[1] (افندمز چوق باشا) وفى الساعة الواحدة والدقيقة خمسة واربعين سلمت الموسيقى واطلقت المدافع تبشيرا بقدوم الفرمان يحمله على بك فؤاد والى جانبه فى العربة على باشا صادق محافظ الاسكندرية . فاستقبله النظار حتى دخل القاعة فلاقاه فيها الخديو واستلم منه الفرمان فقبله ثم البس طلعت باشا كركاً وتناول الفرمان فصعد به على كرسيى وتلاه[2] وكان جميع من حضر وقوفا على الاقدام ولما فرغ من تلاوته دخل الخديو قاعة الاستراحة وتبعه على بك والامراء والنظار ثم انتقل الى محل التشريفات فتوارد المهنئون عليه وفى مقدمتهم قناصل الدول والعلماء ورؤساء الاديان وأمراء العسكرية والملكية والمأمورون تم تلامذة المكاتب والمدارس واعضاء مجلس النواب وعمد الاقاليم والتجار والاعيان . وفى الساعة الرابعة قام الخديو وتبعه النظار فصدحت الموسيقى بالانغام المألوفة واطلقت المدافع تعظيما له واجلالا[3] .

---

(١) بمعنى يعش أفندينا .

(٢) قرئ الفرمان فى القلعة ووفقا لما جرى به العرف والتقاليد المتبعة كان على الخديو أن يتوجه إلى الآستانة حيث يمنحه السلطان خلعه الولاية ، ولكن ذلك لم يحدث نتيجة لاعتراض انجلترا وفرنسا بحجة أن ذلك سيكلف مصر نفقات مالية باهظة فى شكل هدايا للسلطان وحاشيته . انظر مصر والمسألة المصرية ص١١٥ ـ ١١٦ .

(٣) نقل عرابى صفحات مخطوطه رقم ٥٢ ، ٥٣ من كتاب سليم النقاش مصر للمصريين جـ ٤ ص١٧ ، ١٨ .

الفصل الثالث

صورة الفرمان على مقتضى الترجمة الرسمية فهى

(فرمان توفيق باشاالمعظم)

الدستور الاكرم والمعظم الخديو الأفخم المحترم نظام العالم وناظم مناظم الأمم مدبر أمور الجمهور بالفكر الثاقب متمم مهام الأنام بالرأى الصائب ممهد بنيان الدولة والاقبال مشيد أركان السعادة والاجلال مرتب مراتب الخلافة الكبرى ومكمل ناموس السلطنة العظمى المحفوف بصنوف عواطف الملك الاعلى خديو مصر الحائز لرتبة الصدارة الجليلة الحامل لنيشاننا الهمايونى المرصع العثمانى ولينشاننا المرصع المجيدى وزيرى سمير المعالى توفيق باشا ادام الله تعالى اجلاله وضاعف بالتأييد اقتداره واقباله .

أنهُ لدى وصول توقيعنا الهمايونى الرفيع يكون معلوما لكم انه بناء على انفصال اسماعيل باشا خديو مصر فى اليوم السادس من شهر رجب سنة ١٢٩٦ وحسن خدامتكم وصداقتكم واستقامتكم لذاتنا الشاهاينة ولمنافع دولتنا العلية ولما هو معلوم لدينا من أن لكم وقوفا ومعلومات تامة فى خصوص الأحوال المصرية وانكم كفؤ لتسوية بعض الأحوال الغير المرضية التى ظهرت بمصر منذ مدة واصلاحها - وجهنا الى عهدتكم الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة المعلومة مع الاراضى - المنضمة اليها المعطاه الى ادارة مصر توفيقا للقاعدة - المتخذة بالفرمان العالى الصادر فى تاريخ ١٢ محرم سنه ١٢٨٣ المتضمن توجيه الخديوية المصرية الى اكبر الأولاد[1] وحيث انكم أكبر أولاد الباشا المشار اليه قد وجهت إلى عهدتكم الخديوية المصرية ولما كان تزايد عمران الخديوية المصرية وسعادتها وتأمين راحة كافة أهاليها وسكانها ورفاهيتهم هى من المواد المهمه لدينا ومن أجل مرغوبنا ومطلوبنا وقد ظهر أن بعض أحكام الفرمان العلى الشأن المبنى على تسهيل هذه المقاصد الخبرية المبين فيه الأمتيازات الحائزة لها الخديوية المصرية قديما نشأت عنها الأحوال المشكلة الحاضرة المعلومة فلذلك صار

---

(١) كانت قاعدة توارث العرش الواردة فى فرمان ٢٧ مايو ١٨٦٦ تقضى بانتقال مسند الخديوية المصرية وملحقاتها الى اكبر اولاد اسماعيل .

تثبيت المواد التى لايلزم تعديلها من هذه الأمتيازات وتأكيدها وصار تبديل المواد المقتضى بتبديلها وتعديلها واصلاحها[1] فما تقرر اجراؤه الآن هو المواد الآتيه وهى :ـ

إن كافه واردات الخطة المذكورة يكون تحصيلها واستيفاؤها باسمنا الشاهانى وحيث ان اهالى مصر ايضا من تبعة دولتنا العلية والخديوية المصرية ملزومة بأدارة عموم المملكة الملكية والمالية والعدلية بشرط أن لايقع فى حقهم أدنى ظلم ولاتعد فى وقت من الأوقات فخديو مصر يكون مأذونا بوضع النظامات اللازمة للداخلية المتعلقة بهم وتأسيسها بصورة عادلة وايضا يكون مأذونا بعقد وتجديد المشارطات[2]مع مأمورى الدول الأجنبية فى خصوص الكمرك والتجارة وكافة امور المملكة الداخلية لأجل ترقى الحرف والصنائع والتجارة واتساعها ولأجل تسوية المعاملات السائرة التى بين الحكومة والأجانب أو الأها لى والأجانب مع أمور ضابطة الأجانب بشرط عدم وقوع خلل فى معاهدات دولتنا العلية السياسية وفى حقوق متبوعية مصر اليها وانما قبل اعلان الخديوية المشارطات التى تعقد مع الأجانب بهذه الصورة يصير تقديمها الى بابنا العالى وأيضا يكون حائزا للتصرفات الكاملة فى أمور المالية لكنه لايكون مأذونا بعقد استقراض من الآن فصاعدا بوجه من الوجوه وانما يكون مأذونا بعقد استقراض بالأتفاق مع المدائنين الحاضرين أو وكلائهم الذين يتعينون رسميا وهذا الاستقراض يكون منحصرًا فى تسوية أحوال المالية الحاضرة ومخصوصا بها [3] وحيث أن الأمتيازات التى اعطيت الى مصر هى جزء من حقوق دولتنا العلية الطبيعية التى قضت بها الخديوية وأودعت لديها لايجوز لأى سبب أو وسيلة ترك هذه الأمتيازات جميعها أو بعضها أو ترك قطعة ارض من الأراضى المصرية إلى الغير مطلقا ويلزم تأدية مبلغ ٧٥٠ ألف ليرة عثمانية الذى هو الويركو[4] المقرر دفعه فى كل سنة فى أوانه وكذلك جميع النقود التى تضرب فى مصر

---

(١) انتهزت الدولة العثمانية فرصة خلع الخديوى اسماعيل بإرادة سلطانية ، وحاولت الانتقاص من حقوق الخديوية المصرية .

(٢) استكملنا هذه الكلمات من سليم النقاش حتى يستقيم المعنى ، خاصة وأنه فات على عرابى نقلها .

(٣) حرم الخديو من عقد أى قروض جديدة إلا إذا كان ذلك بقصد تحسين احوال البلاد المالية وبشرط موافقة الدائنين أو ممثليهم الرسميين كما قيد حق مصر فى عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية بضرورة ابلاغ هذه المعاهدات إلى الباب العالى قبل نشرها ولم يكن هذا القيد وارد فى فرمان ١٨٧٣ .

(٤) بمعنى الجزية السنوية التى كانت تدفعها مصر للسلطنة العثمانية ومقدارها ٧٥٠ ألف جنيه عثمانى (٨٦١,٤٨٦) جنيه مصرى .

تكون باسمنا الشاهانى ولايجوز جمع عساكر زياده عن ١٨ الفا لأن هذا القدر كاف لحفظ ايالة مصر الداخلية فى وقت الصلح[١] وانما حيث أن قوة مصر البرية والبحرية مرتبة من اجل دولتنا العلية يجوز أن يزاد مقدار العساكر بالصورة التى تستتب فيها حالة كون دولتنا العلية محاربة وتكون رايات العساكر البرية والبحرية والعلامات المميزة لرتب ضباطهم كرايات عسكرنا الشاهانية ونياشينهم ويباح لخديو مصر أن يعطى الضباط البرية والبحرية الى غاية رتبة أمير الآلاى والملكية الى الرتبة الثانية ولايرخص لخديو مصر أن ينشىء سفنا مدرعة الا بعد الأذن وحصول رخصة صريحة قطعية اليه من دولتنا العلية ومن اللزوم وقاية كافة الشروط السالفة الذكر واجتناب وقوع حركة تخالفها وحيث صدرت ارادتنا السنية بأجراء المواد السابق ذكرها قد اصدرنا امرنا هذا الجليل القدر الموضح اعلاه بخطنا الهمايونى وهو مرسل صحبة افتخار الأعالى والأعاظم ومختار الأكابر والأفاخم على فؤاد بك باشكاتب المابين الهمايونى ومن اعاظم رجال دولتنا العلية الحائز والحامل للنياشين العثمانية والمجيدية ذات الشأن والشرف[٢] . حرر فى تاسع عشر شهر شعبان المعظم سنه ١٢٩٦من هجرة صاحب العز والشرف

وفى عشية يوم الأحد غاية شعبان سنه ١٢٩٦ و ١٧ أغسطس سنة ٧٩ عاد على بك فؤاد الى الأسكندرية على قطار خصوصى ونزل فى السراى المعينة له وفى الساعة الخامسة اطلقت المدافع إيذانا بسفره .

---

(١) احتوى هذا الفرمان على تعديلات تنتقص من المزايا التى نالها اسماعيل وهى :

أ ـ تقييد حق الخديو فى عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية قبل ابلاغها للباب العالى .

ب ـ تحديد عدد الجيش المصرى بثمانية عشر الف جندى فى وقت السلم .

ج ـ تقييد حق الخديوى فى الاستدانة ، فحظر عليه عقد القروض إلا إذا كان الغرض منها تسوية الحالة المالية الحاضرة وأن تعقد بموافقة دائنى مصر .

(٢) نشرت الوقائع المصرية نصوص هذا الفرمان فى عدد ١٦ أغسطس ١٨٧٩ والجدير بالذكر أن القاهرة ارتدت أبهى حللها ابتهاجا بهذه المناسبة . انظر سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ٢٠ .

الفصل الرابع

فى استعفاء وزارة شريف باشا

بعد أن استقرت وزارة شريف باشا فى الاحكام شرعت فى توجيه عنايتها الى تسوية الدين السائر وغيره على وجه يضمن للدائنين حقوقهم ويحفظ للحكومة مصلحتها فوالت انعقاد جلساتها لهذه الغاية ثم تقرر بمجلس الوزارة رفع مشروع تأسيس حكومة دستورية شوروية الى الخديوى تنفيذا لأمره الصادر فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٦[(١)] وتقرر انه اذا أبى الخديوى عليهم تنفيذ هذا المشروع استعفوا من مناصبهم جميعا ولايقبل احد منهم الانتظام فى وزارة تفضل الحكومة المطلقة على الحكومة الدستورية ولما رفع هذا المشروع للخديوى رفض قبوله[(٢)] متعّللا بعدم موافقة قنصلى انجلترا وفرنسا لذلك فاستعفت الوزارة وقبل استعفاؤها . وبعد استعفاء وزارة شريف باشا تشكلت الوزارة الجديدة على الوجه الآتى :

ذو الفقار باشا	للحقانية والداخلية[(٣)]
مصطفى فهمى باشا	للخارجية
عثمان رفقى باشا	للجهادية
على حيدر باشا	للمالية
محمود سامى باشا	للأوقاف
محمد مرعشلى باشا	للأشغال
على ابراهيم باشا	للمعارف

(١) وضع شريف باشا لائحة جديدة لمجلس شورى النواب ، وكان من رأيه ألايقتصر الأمر على وزارة مسئولة عن اعمالها بل لابد من توسيع اختصاص مجلس النواب كما جاء فى خطاب الخديو لوزارته .

انظر : اسماعيل زين الدين : برلمان الثورة العرابية دراسة منشورة ضمن كتاب مائة عام على الثورة العرابية ص٢١٧ .

(٢) رفض الخديو اعتماد اللائحة الاساسية لمجلس النواب كما رفض مشروع قانون الانتخاب بحجه أن البلاد لم تتهيأ بعد لقبول ذلك .

(٣) يبدو أن بعض الأمور تداخلت على عرابى فالذى تولى نظارة الداخلية هو دولتلو منصور باشا يكن وليس ذو الفقار باشا الذى نظارة تولى الحقانية فقط كما أن الداخلية لم تنضم الى الحقانية كما ذكر عرابى

انظر . النظارات والوزارت جـ ١ ص٩١ ، والرافعى : الثورة العرابية ص٣٢ .

أما رئاسة هذه الوزارة فكانت للخديوى ولقد كان فراغ نظارة الداخلية[1] على اهميتها موجبا للظنون المختلفة والآراء المتنوعة ثم صدر أمر الخديوى تلغرافيا الى رياض باشا بأن يعود الى القطر المصرى على أول باخره ترد اليه فكثر تحدث الناس فى هذا الأمر وذهب اكثرهم الى أن رياض باشا سيولى نظارة الداخلية وأن الخديوى سيكره عما قريب على استدعاء نوبار باشا ليوليه رئاسة الوزارة .

---

(١) نظارة الداخلية لم تنضم للحقانية كما ذكر عرابى بل كان ناظرها منصور باشا يكن ويبدو أن عرابى نقلها خطأ من سليم النقاش .

والجدير بالذكر أن تشكيل نظارة يراسها الخديو يعد نقضا للنظام القاضى بانشاء مجلس النظار وأن يتولاها رئيسا منهم ، وهو المرسوم الذى أصدره اسماعيل باشا إلى نوبار بانشاء مجلس النظار .

الفصل الخامس

فى وزارة رياض باشا[١]

فى ١٧ رمضان سنه ١٢٩٦ هجريه ، و٣ سبتمبر سنه ١٨٧٩ وصل رياض باشا الى الاسكندرية ومنها الى القاهرة على قطار الأكسبرس واستقبله فى المحطة مأمور الضبطية ومأمور التشريفات الثانى ثم توجه لمقابلة الخديوى توا . وفى ٥ شوال سنه ١٢٩٦ و٢١ سبتمبر سنه ١٨٧٩ صدر أمر الخديو الى رياض[٢] باشا بتشكيل وزارة جديدة بعد أن قدم الوزراء إستعفاءهم وهذا معرب الرقيم الذى ارسل اليه فى شأن ذلك .

صورة أمر الخديوى

(إلى رياض باشا بتشكيل الوزاره)

عزيزى رياض باشا

لم أقصد بترؤسى على مجلس النظار أن أعيد السطوة الشخصية وانما راعيت فى ذلك ضرورة الحال وملت مع الرغبة فى تقريب علائقى باعضاء الوزارة فلم يكن فى خاطرى عزم نهائى خصوصا فيما يغاير المبدأ الذى اتخذته يوم ولايتى وهو (أن احكم مع مجلس الوزراء وبمجلس الوزراء) .

فهذا هو المبدأ الذى يرتفع إلى الأمر الصادر فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ فلا يتعلق بأن لايكون مرعى الاجراء على الدوام فانك تعلم عواطفى المنجذبه الى هذا الأمر ولاتجهل افكار الاستقامة والنجاح والنظام والاقتصاد التى أروم أن أراها منتشرة فى ادارات البلاد .

وفى علمى انك توافق على هذه العواطف والأفكار وانك عازم على أن تصرف همتك بجملتها الى اجرائها . ولست أجهل عظم اخلاصك للبلاد وادارتها وانك تروم أن تبذل المجهود فى سبيل المحافظة على استقلالها ولذلك فانه مع الثقه وحسن اليقين اكلفك

---

(١) نقل عرابى هذا الفصل نقلا كاملا تقريبا من كتاب سليم النقاش مصر للمصرين جـ٤ ص٢١ ـ ٢٣ .

(٢) كان تولى رياض باشا للحكم معناه الرجوع إلى الحكم المطلق الذى لايتفق وتطورات زمانه ، وكان لايخالج فكرة ريبة فى سكون المصريين إلى الطاعة فى كل مايؤتمرون به . ومع أن رياض باشا كان اداريا من الطراز الأول يتصف بالجد والاستقامة فقد كان شديد العناد متعصبا لوجهات نظره : الرافعى : الثورة العرابية والاحتلال ص ٣٩ ـ ٤٠ .

بتشكيل وزارة جديدة وأجعل بين يديك رئاسة مجلس النظار حافظا لنفسى حق الحضور فى اجتماعاته وان اتولى رئاسته كلما مست الحاجة الى ذلك(١) وإنى على يقين من انك ستعتنى ايما اعتناء بانتقاء رفقائك الوزراء الذين سترفع لى اسماءهم لأصدق على توظيفهم . وبعد أن تتألف الوزارة تأخذ في الاشغال على وفاق القضايا الوارده فى الامر الصادر فى ٢٨ اغسطس سنه١٨٧٨(٢) فانه لايزال مرعى الاجراء فى جميع احكامه التى لم يغيرها امرنا هذا ثم أن المحافظين والمديرين ومأمورى الضبطيه ووكلاء النظارات وكتبة أسرارها ومفتشى المديريات ومديرى الادارات المهمه جميع هؤلاء يجب أن يكون نصبهم أو عزلهم بعد المفاوضة فيه بمجلس النظار وتعلق ارادتى . واما سائر الموظفين فيعينون أو يعزلون بأمر يصدر رأسا من النظاره التى هم تابعون لها ـ ولا يخفى عنك ياعزيزى رياض باشا أنى فى شغل شاغل من المسائل المهمة ولا ارى من حاجه الى أن أذكرك فى جملة تلك المسائل باهمية تقوير ميزانية الدخل والخرج السنوية على الوجه النظامى وبالترتيب النهائى الامور التحصيل الشديد العلاقة بأصول الميزانية وتنظيم أحوال المالية المتأخرة الشامله لجميع المصالح المستوجبة لمطلق اهتمامنا المحتاجه لمعظم عنايتنا ـ وفى علمى اذ استطيع الاعتماد عليك فى حل هذه المسائل وما شاكلها من المهمات وانك بالنظر الى حسن اختيارك وحبك الوطنى لاتهمل شيئا مما يعود على احوال البلاد الراهنة بالاصلاح الحقيقى الذى نتمناه جميعا والذى يجب على كل منا أن يبذل جهده فى تمهيد سبيله ـ واقبل ياعزيزى رياض باشا عواطف مودتى الاكيده(٣) .

التوقيع محمد توفيق

وصدر من سراى عابدين فى ٢١ سبتمبر سنه ١٨٧٩ .

فرفع رياض باشا الى الخديوى المعظم العريضة الآتى تعريبها :ـ

---

(١) لما تألفت نظارة رياض خول للخديو الحق فى رئاسة جلسات مجلس النظار والاشتراك فى الحكم إلا أن الحكم الحقيقى تحول إلى يد القنصل الانجليزى والقنصل الفرنسى .

(٢) وهو الأمر الذى يحدد برنامج الوزارة ، وأن يكون اعفاء المجلس بعضهم لبعض كفيلا .

(٣) نشرت الوقائع المصرية صورة هذا الأمر الخديوى فى ٢٥ سبتمبر ١٨٧٩ ، والجدير بالذكر أن صيغة الود والثقة فى هذا الأمر واضحة وكأنه رسالة من الخديوى إلى أحد اصدقائه .

مولاى

لقد تنازلتم[١] الى تكليفى تشكيل وزارة جديدة فشكرت لجنابكم السامى ما أعرتمونى اياه من الثقة التى اعلم حقيقة مقدارها وما اختلج فى خاطر سموكم من عاطفه الاعتماد على اخلاصى للوطن وادارته وغاية ما اتمنى هو تحقيق العواطف الكريمة التى اوضحها مولاى فى هذه الفرصة وجلّ ما ابتغى هو أن أساعد بما يصل اليه امكانى مع موازرة رفقاء لهم مثل هذه المقاصد لانفاذ وسائل التقدم ووسائط النجاح التى اتخذها مولاى اساسا لحكومته وعدها احسن وسيلة لاصلاح احوال القطر المصرى . وقد جعلت هذا الفكر محور اهتمامى باجراء ما انتدبت اليه وبناء عليه ارفع لحضرتكم السنية التوجيهات الآتية لتشكيل الوزارة الجديدة وهى :ـ

عثمان باشا رفقى	لوزارة الجهاديةوالبحرية
مصطفى باشا فهمى	للخارجية
على باشا مبارك	للأشغال العمومية
فخرى باشا	للحقانية
على باشا ابراهيم	للمعارف العمومية
محمود باشا سامى	للأوقاف

فاذا حلّت هذه التسميات لدى مولاى محل القبول التمست اصدار امره بذلك مع توليتى نظارة الداخلية ونظارة المالية بالنيابه كما تفضل بتوليتى رئاسة مجلس النظار . وانى اتشرف مع الاحترام التام بأن اكون خادم سموكم الأمين وتابع دولتكم الخاضع المطيع[٢] .

التوقيع رياض

وقد بعث مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية برقيم إلى قناصل الدول وهذا تعريبه ان سيدى الخديوى المعظم قد اراد أن يجعل البلاد ادارة ملائمة لأمانيها الشرعية وأن

(١) صحتها : لقد تفضلتم علىّ .
(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٥ سبتمبر سنه ١٨٧٩ .

يقوم بما تعهد به علنا حال جلوسه المأنوس فولى سعادة رياض باشا رئاسة مجلس النظار ونظارة الداخلية واستنابه فى نظارة المالية وقد أظهر الخديوى المعظم ثقته بسعادة الباشا المشار اليه فى رقيم ارسله اليه فى حادى وعشرين الشهر وهو الذى اتشرف أن اقدم لحضرتكم نسخة منه فى طى هذا(١) . ثم أخبر حضرتكم بأنى ما برحت حافظا فى الهيئة الجديدة نظارة الخارجية مستعدا للاستمرار على ماجعلت بينى وبين حضرتكم من العلائق مؤملا انكم تحفظون فى المستقبل ما اظهر ثم فى الماضى من المودة والانعطاف واجبا أن تقبلوا تأكيدات ، احترامى الفائق لحضرتكم

الأمضاء مصطفى فهمى

---

(١) كان المعتاد فى ذلك الوقت أن يرسل ناظر الخارجية إلى قناصل الدول الجنرالية يبلغهم بتشكيل أى وزارة جديدة .

(الباب الخامس)

(فى تسوية مسألة الدين المصرى والماليه[١])

الفصل الأول

فى اعادة تعيين المستر بارنج والموسيو دى بلينيار بصفة مفتشين

وهذه صورة الأمر الخديوى الصادر بتعيينهما فى يوم الخميس ٤ سبتمبر الموافق ١٨ رمضان سنة ١٢٩٦ .

نحن خديوى مصر

بناء على أن الحكومة المصرية قد رضيت باعادة المحاسبة العموميه على الأيراد والمصروف كما تقرر فى الأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر سنه ١٨٧٦ وذلك بتقرير صدر من نظارة خارجيتها بتاريخ ٣١ مارس سنه١٨٧٩ وبناء على أن الحكومة الأنجليزية قد عرضت لنا المستر بارنج[٢] بدلا من المستر رومين[٣] وأن الحكومة الفرنساوية قدمت لنا الموسيودى بلينيار[٤] عوضا عن البارون دى مالارى[٥] .

أولا : أن المحاسبة العمومية على الدخل والخرج قد اعيدت على مثل ماتقررت فى الأمر الخديو الصادر فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ .

ثانيا :أن المستر بارنج عين محاسبا عموميا لقلم الأيرادات .

ثالثا : ان الموسيو دى بلينيار عين محاسبا عموميا لقلم المحاسبة وإدارة الدين العمومى .

---

(١) بعد أن أصبحت أغلب موارد مصر من مرافق وموارد دخل مرهونة لسداد القروض الاجنبية ، اشرف الانجليز والفرنسيين على شئون مصر المالية .

(٢) بارنج (اللورد كرومر فيما بعد) Evelyn Baring .

(٣) المستر رومينRomaine كان قاضيا سابقا فى الهند ثم عين مراقبا انجليزيا للايرادات .

(٤) دى بلنيير De Blignieres العضو الفرنسى فى صندوق الدين .

(٥) البارون دى مالاريه De Malaret كان مراقبا فرنسيا للمصروفات ولكن اللورد جوشن والسير مالت اقترحا على الخديو تعيين السير افلن بارنج عضوا انجليزيا فى ذلك الصندوق الى جانب المسيو دى بلنير .

رابعا أن وزير خارجيتنا ووزير ماليتنا مكلفان بأن ينفذ كل منهما مايتعلق به من أمرنا هذا .

وكتب فى سراى الأسماعيلية بالمحروسة فى ٤ سبتمبر سنه ١٨٧٩

(التوقيع) محمد توفيق

الأمضاء ناظر المالية ناظر الخارجية

(حيدر) (مصطفى فهمى) .

ولما عين رياض باشا رئيسا لمجلس النظار اصدر اليهما اعلانات على صورة ترجمة الخطاب الصادر من الخديوى اسماعيل للمستر ولسن حين كان نائب رياسة لجنة التفتيش السابقة باستحسان التقرير المقدم من تلك اللجنه واعلانات أخرى على صورة ترجمة الأمر السابق صدوره بتعيين وزارة نوبار باشا فى ٢٨ اغسطس ١٨٧٨ وكان المقصود من هذه الأعلانات تثبيت العمل على مقتضى الخطاب والأمر المشار اليهما وقد رفعت الوزارة الى الخديوى لائحة منطوية على بيان تدبير جديد لتسوية مشكلة الدين السائر الآتى بيانه .

المطلوب

جنيهات انجليزية

٤٥٠٠ ٠٠٠ دين السندكاتو الكبير [١]

١٠٠,٠٠٠ دين جرنفلد[٢] وبأبونوت

١١٠٠ ٠٠٠ معاشات فى جملتها جانب من راتب الخديوى

٣٠٠ ٠٠٠ خلاصات صادرة للأجانب الى اول اغسطس

---

(١) سنديك يعنى وكيل الدائنين وهو جهة أو شخص تعينه المحكمة عند اشهار الافلاس لادارة أموال المفلس للمحافظة عليها حتى يصل الدائنون الى الحل المناسب لتفليسه أما بالصلح أو الاتحاد فاذا لم يحصل الصلح مع المفلس وأصبح الدائنون فى حالة اتحاد قام السنديك ببيع أموال المفلس وتوزيع الثمن على الدائنين كل بحسب نصيبه .

(٢) عمل جرنفلد مقاولا بميناء الاسكندرية وأقام بعض الانشاءات بها ولم تستطع الحكومة سداد المطلوب منها له .

جنيهات انجليزية

٣. . . . خلاصات صادرة للأجانب الى آخر اكتوبر

٤. . . . ديون للأجانب بغير خلاصات

٤. . . . ديون للأهالى

١٨. . . . للدوائر والخزينة الخصوصية وبعض الأدارات

---

١٢٥. . . .

الذى كان مُعدا للوفاء

٦٦. . . . أوراق من الموحد مرهونة

٨. . . . اسهم خليج السويس.

٣. . . . ثمن مياه الاسكندرية

٣٢. . . . بقية سلفة روتشلد[١]

---

١٠٩. . . .

فإذا حسبنا صافى أوراق الموحد المرهونة بحساب ٪ ٥ المماية أى ٣٣٠٠٠٠٠ جنيه كانت جملة المعد للوفاء ٧٦٠٠٠٠٠ جنيه فيكون مقدار النقص عن المطلوب ٤٩٠٠٠٠٠ جنيه ولاخفاء أن وكلاء خزينة الدين العمومى اقاموا الحجة على جميع احكام الأمر الصادر فى ٢٣ ابريل سنه ١٨٧٩ بدعوى انها مجحفة بالحقوق المقررة فى الأوامر الصادرة فى ٢ ، ٧ من شهر مايو و١٨ من شهر نوفمبر سنه ١٨٧٦ ورفعوا الأمر الى المجلس المختلط الابتدائى فى المحروسه وأقاموا الدعوى على ناظر المالية ثم عرضت العطلة المجلسية وبقى الأمر معلقا بالمجلس الى أن دنا وقت عوده الى الانتظام

---

(١) من البيوت المالية الشهيرة فى باريس ولندن وكانت نظارة نوبار قد عقدت قرضا مع هذا البنك مقداره ...ر..٥ر٨ جنيه جنيه انجليزى بفائدة ٥٪ عرف باسم قرض الدومين ، ورهنت من أجله الأملاك التى نزل عنها بعض افراد الأسرة الخديوية وعهدت ادارتها الى لجنة دولية عرفت باسم قومسيون الأملاك الاميرية (الدومين) أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ، القاهرة ١٩٦٧ ص ٣٧٧ .

وقرب أجل الكوبون المستحق فى أول نوفمبر فرفعوا الى رياض باشا رقَيما فى ٢٨ سبتمبر سنه ١٨٧٩ يطلبون به الغاء الأمر المومأ اليه على صورة رسمية والا تعين عليهم متابعة الدعوى فى المجالس فاجابهم رياض باشا انه قد بسط هذه المسئلة لمجلس النظار وانه مرسل اليهم نسخة من المنشور الصادر من نظارة الخارجية الى وكلاء الدول فى ١٤ يونيو سنه ١٨٧٩ مبنيا على أن الحكومة المصرية قد عرضت ذلك الأمر لموافقة الدول انقيادا لآرادتهما فصار انفاذه موقوفا بالفعل الى أن ترد تلك الموافقة . وانه بناءً على ذلك اجاز له المجلس أن يصرح لهم بأن هذه الأحوال تجعل الأمر الصادر فى ٢٢ أبريل سنه ١٨٧٩ عديم الفاعلية .

وقد تأخر قدوم المفتشين الأروبيين بعد صدور الأمر الخديوى بتعيينهما فرأت الحكومة أن ذلك يمنع من اجراء التدبير الأصلاحية مع شدة الحاجة اليها وخشيت أن يطول هذا التأخر فتزداد به الأحوال ارتباكا واختلالا فخابرت المفتشين فى تعيين من يقوم مقامهما مدة الغياب فأجاباها الى ذلك ونبأ على تلك الاجابة تقرر فى مجلس النظار تعيين الموسيو بلين دى بوغاس والموسيو كلوبين نائبين عن المفتشين فى أن يحضرا رفع ذلك التقرير الى الخديوى فأثبته وتولى النائبان المومأ اليهما وظيفة المراقبة .

وقد اهتم النظار بتعيين حدود المفتشين وانعقد مجلسهم لذلك غير مرة حتى بعث على الظنون المختلفة وحتى زعم بعض الناس أن ذلك الأمر كاد أن يوقع الخلاف بين الوزراء الى أن تم تعيين تلك الحدود على وفاق اللائحة التى عرضها القنصل الانجليزى والقنصل الفرنساوى بأمر حكومتيهما فعلم من ذلك أن المفتشين يكونان بمنزلة وزيرين من حيث المقام ونفوذ الكلمة لا من حيث الراتب فان المعين لكل منهما يكون ثلاثة اضعاف المرتب للوزير إن لم يكن اكثر من ذلك ثم انهما يحضران فى مجلس النظار ويفاوضان فى جميع المسائل ويكون لهما رأى شورى غير معدود ويخاطبان الإدارات مباشرة (أى من غير أن يتوسلا الى ذلك بالوزارات) ويتعين على من يخاطبانه أن يجيبهما عمّا يسألان غير تردد لامتأخر واذا عنَّ لهما عزل موظف كائنا ما كان حق لهما أن يطلبا ذلك من الحكومة وان ناظر المالية يقدم لهما فى كل اسبوع لائحة عن الدخل والخرج وسَائر ذوى الإدارات يقدمون لوائحهم فى كل شهر وأن المفتشين لايعزلان الا بأمر حكومتيهما ، وانهما يقدمان برنامج ادارتهما وعلى الحكومة أن تصرف لهما الرواتب

وجميعماينفقان فى كل شهر[١] وقدكتب متصلا فرنسا وانجلترة الى حكوميتهما بشأن ذلك .

ثم صدر امر خديوى ببيان حدود المفتشين العمومين وهذا تعريبه

نحن خديوى مصر

بناء على امرنا الصادر فى ٤ سبتمبر سنه ١٨٧٩ واعتبارا لكوننا قد اتفقنا مع حكومتى فرنسا وانجلترا على أن تكون حدود المفتشين العموميين مقررة على الوجه الأتى وأخذا بمشورة مجلس وزرائنا نأمر

أولا : أن المفتشين العمومين يكون لهما فى الأمور المالية حق المراقبة غير المحدودة على جميع المصالح العمومية وفى جملتها الإدارة المخصصه للدخل بشئ معين بحكم الأوامر الخديوية أو بمقتضى المواثيق .

فالوزراء والمأمورون من أى رتبة كانوا مكلفون بتقديم ما يطلب منهم المفتشان او وكلاؤهما من الافادات والمطالعات . ووزير المالية مكلف بأن يقدم لهما فى كل اسبوع كشفا مفصلا عن دخل الوزارة وخرجها وكل ادارة مكلفة بأن تقدم فى كل شهر كشفا مشتملا على بيان دخلها ونفقاتها .

ثانيا . أن المفتشين العموميين يتقاسمان النظر فى المصالح العمومية التى يكون من شأنهما مراقبتهما والأشراف عليها بمقتضى الحقوق المثبتة لهما فى امرنا هذا .

ثالثا . حيث أن حكومتى فرنسا وانجلترا قد رضيتا بأن المفتشين العمومين لا يتداخلان فى الوقت الحاضر فى ادارة المصالح الإدارية والمالية فالمفتشان الموما اليهما يقتصران الآن أن يقدما الينا أو الى وزرائنا ماتهديهما اليه مراقبتهما من الملاحظات[٢]

---

(١) اقر رياض باشا مشروع هذه اللائحة التى تحدد فيها نظام المراقبة كما املاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، مما مكن الأوربيين من التغلغل فى أمور البلاد الاقتصادية والمالية كما اصدرت الوزارة قانون التصفية الذى فرضته الدول الأوروبية على مصر لتسوية علاقتها بالدائنين ، وزادت من نفوذ العنصر الاجنبى فى البلاد مما أدى الى سخط المصريين بصفة عامة والجيش بصفة خاصة .

زين الدين : برلمان الثورة العرابية .

(٢) اهتم الخديوى بتحديد اختصاصات المفتشين ، كما أعرب عن رغبته فى أن لاتتضمن إعادة المراقبة أى تدخل فى شئون الادارة المصرية .

وكذلك يشعران وكلاء خزينة الدين بالأمور التى تهم ارباب الديون المنظمة ويحق لهما ايضا أن يجتمعا على صورة مجلسية مع وكلاء خزينة الدين ليبحثوا جميعا فى المسائل التى يرى المفتشان او الوكلاء المومأ اليهم لزوما للمفاوضة فيها على الصورة المذكورة .

رابعا . يكون للمفتشين العمومين مقام ومحضر فى مجلس الوزراء برأى شوروى (يقال ولا يعّد) .

خامسا . فى آخر كل سنة أو فى أقرب من ذلك اذا مست الحاجة يبسط المفتشان العموميان حساب اعمالهم فى لوائح تنشر بعنايتهما وتدرج فى صحيفة المونيتور اجبسيان (الجريدة الرسميه الفرنساوية) .

سادسا . أن المفتشين العموميين لايعزلان من وظيفتهما الا بموافقة حكوميتهما[1] ولهما أن ينصبا ويعزلا المأمورين والمستخدمين فى اداره التفتيش وان يعيننا لهم الرواتب .

سابعا . أن برنامج التفتيش ينظمه المفتشان[2] ويصدق عليه مجلس النظار وأن مقدار النفقات يعطى لهما فى كل شهر على حسب الشروط المقرره فى الأمر الصادر فى ١٢ مايو سنه ١٨٧٨ لصرف رواتب المستخدمين .

ثامنا . ان كلا من وزرائنا مكلف بإنفاذ ما يتعلق به من امرنا هذا .

وكتب فى سراى عابدين فى ١٥ نوفمبر سنه ١٨٧٩

الأمضاء رئيس مجلس النظار (رياض) **التوقيع (محمد توفيق)**

وهذا تعريب ما كتبه السير ادوارد ماليت والموسيو مونج قنصلا انجلترا وفرنسا الجنرالان الى مصطفى باشا فهمى ناظر الخارجية فيما يتعلق بمعنى البند الثالث من الأمر الصادر بشأن صدور المفتشين .

---

(١) ومعنى ذلك أن الخديو أصبح لايملك حق عزل المراقبين إلا بموافقة دولتيهما مما يؤكد أن الدول الأوربية قررت المضى فى سياستها نحو مصر بأسلوب اكثر صراحة .

(٢) لم يحدد هذا المرسوم حدود منصب المفتشين العموميين ، وكان من الواجب على رياض باشا أن يضع نظاما لهذا المنصب لكى لاتنقلب الرقابة سلطة فعلية فى إدارة شئون البلاد ولكنه ترك ذلك لقنصلى انجلترا وفرنسا الرافعى : مرجع سابق ص ٤١ ـ ٤٢ .

حضرة الوزير

دفعا للالتباس الذى يمكن وقوعه فى معنى البند الثالث من لائحة الأمر المتعلق بحدود المفتشين العموميين قد رخص لنا أن نصرح بالنيابة عن حكومتنا بأن فقرة (فى الوقت الحاضر) وكلمة (الآن) لم تردا فيه الا لتقرير امكان الرجوع الى المقاصد المبينة بالأمر الصادر فى ١٨ نوفمبر سنه ١٨٧٦ متعلقا بحدود المفتشين العموميين .

وتفضلوا ياحضرة الوزير بقبول تأكيد احترامنا الفايق

الأمضاء .

ادوارد ماليت . مونج

وفى تلك المدة اصدرت نظارة المالية إعلانا تدعو به ارباب الدين السائر[١] من أى فئة كانوا أن يقدموا اليها مطالبيهم فى خلال خمسة عشر يوما أن كانوا فى الأقطار المصرية وفى خلال ثلاثين يوما ان كانوا فى غيرها وأما الذين قدموا ذلك البيان الى ديوان التفتيش السالف أخذا بالاعلان الذى نشره ذلك الديوان فى ٢٩ مايو سنه ١٨٧٨ فليس عليهم الا أن يشعروا المالية بذلك مبينين فى اشعارهم تاريخ تقديمهم لذلك الحاسب مع صافى المطلوب .

وهذا بيان الدين السائر بالتفصيل الى غاية سنه ١٨٧٩ بما فيه المبالغ التى دفعت لخراج الاستانة ودين السنديكاتو وغيرهما وهو البيان الذى يتضح منه ان الدين السائر يبلغ ١٢٠٦٠٨٧٤ جنيها دفع منه نحو خمسة ملايين فيكون الباقى سبعة ملايين من الجنيهات وهذا بيانه .

(١) هو القروض الداخلية التى كانت تعقدها الحكومة مع أصحاب رءوس الأموال والمرابين فى نظير سندات محولة على الخزينة المصرية .

جنيه مصرى		جنيه مصرى	
٣٧٧٧٥٢	خلاصات	٢٩٢٧١	مديرية قنا
١٦٧٠٣٧	فوائدها	١٠٤١٠	مديرية اسنا
١٩٥٧٤٣	قضايا	٦٩٥٢٢	محافظة اسكندرية
٦٥٣٩٧	نفقاتها	٤١١١	محافظة دمياط
٩٦٢٥٣٤	رواتب البيت الخديوى	٤٨٢٩	محافظة السويس
٨٣٦٦٥	معينات	٥٧٨٧	محافظة رشيد
٤٢٥٢٩	أجور	١٩٧	محافظة العريش
٢٦٠٢٣٢	متنوعة	٥٤٦٢	محافظة بور سعيد
٧٧٩٦٥٨٢	مطلوبات	٥٩٨٦٣	ضبطة مصر
٢٧٧٧٤	تنظيفات	٢٦٠٥	بلدية اسكندرية
١٧٣٩٤٣	قبوكتخدانية الأستانة	٢٤٢٧	بلدية مصر
	(هذه الأقلام منوطة بنظارة المالية)	٧٥٤٩	الجمارك
٧٢٧٠٧٥	نظارة الجهادية	٣٢١١	الحواصل
٢٨٦٣٦	البحرية	٢٥٣٢	الشون
٤٦١٥٧	نظارة الأشغال	٢٦٢٦٧٣	الرزنامه
٢٠٢٦٢	نظارة المعارف	٩٢٩	محكمة مصر
٧٦١٦٥	مديرية المنوفية	٣٦٧	الضرنجانه
١٢٨٩٥٠	مديرية الغربية	٤١٧٢	المطريه
٢٥٢٥٥	مديرية الدقهلية	٨١٧	السمك
١٨٨٧٩	مديرية القليوبية	١١٨٥	السدود
٣٧٤٨٨	مديرية الشرقية	٢٢٩٠	المحمودية
٣٣٨٤١	مديرية البحيرة	٩٢٩٢	الأنجراريه
٦٣٣٣	مديرية الفيوم	٨٦٤٣	الموانى والفنارات
١٥٥٦٦	مديرية بنى سويف	١٤٢٦٧	وابورات البوسته
٢٦٤٤١	مديريةالمنيا	٢٨٣١	الملاحات
٢٩٧٨٧	مديرية اسيوط		
٢٤٠٠١	مديرية جرجا	١٢٠٦٠٨٧٤	

وفى ١٦ نوفمبر سنه ١٨٧٩ ارسل ناظر الخارجيه المصرية الى قناصل الدول المنشور الآتى تعريبه حضرة القنصل الجنرال

بعد المنشورين الذين تشرفت الوزارة بتقديمهما اليكم فى ٢ يوليو و٢٠ سبتمبر من هذه السنه فى شأن سلفة روتشلد أسارع الى تقديم نسخه من الأمر الصادر من الجناب الخديوى بتاريخ امس ، بعد الاتفاق على ذلك بين الدول وحكومته ولاشك انكم ياحضرة القنصل الجنرال تلاحظون أن التغيير الذى حدث فى آخر صورة من تحرير الأمر المومأ اليه منحصر فى أضافة بند رابع وفى كلمة (بالحصر) فى أول فقرة من البند الثالث وكذلك أرى انه لابد من استلفات نظر جنابكم ياحضرة القنصل الجنرال على انه لايزال معلوما أن الخدمة وارباب المعاشات الذين لهم على الحكومة متأخرات هم فئة من ارباب الدين السائر يعاملون بحسب الأحكام التى قررها ديوان التفتيش .

وتفضلوا ياحضرة الوكيل والقنصل الجنرال بقبول علائم احترامى الفائق .

وزير الخارجية

مصطفى

وهذا تعريب الأمر المتعلق بمنع الحجز عن الأملاك المرهونة

نحن خديوى مصر

بناء على أنه قد ابرم فى ٣١ اكتوبر سنه ١٨٧٨ سلفة مقدارها ثمانية ملايين وخمس مائة الف جنيه[١] باسم الحكومة بعناية الخواجات روتشيلد واولادهم فى لندره والخواجات روتشليد اخوان فى باريس . وبناء على انه ينبغى تتميم حكم الأمر الصادر فى ٢٦ اكتوبر سنه ١٨٧٨ والموافقة على نية الفريقين المتوافقين أخذ الأحتياط اللازم لحفظ الأملاك الموهوبه من عائلتنا مخصصه على الوجه البحرى بضمانه هاته السلفه[٢] .

---

(١) لم تتسلم مصر من هذه السلفة سوى ٥,٩٩٢,٠٠٠ جنيه فقط أى أن الدائنين اقتطعوا من القرض ٢,٥٠٠,٠٠٠ وكانت الفائدة على هذا الدين ٧٪ .

يانج : تاريخ مصر من عهد المماليك ص ٥١٠ ـ ٥١١ .

(٢) عرفت هذه السلفة بقرض الدومين ورهنت فى مقابلة الاملاك التى تنازل عنها بعض افراد الاسرة الخديوية ، وعهد بادارتها الى لجنة مختلطة تسمى قومسيون الدومين .

وأخذاً بمشورة مجلس نظارنا

نأمر

أن الأملاك الموهوبه من عائلتنا تكون الى أن يتم استهلاك السلفة الروتشلدية ممتنعة لايمكن التصرف فيها الا لوكلاء إدارتها على الشروط المبرمه أو التى تبرم بين الحكومة وبين روتشيلد .

ثانيا . بعد استهلاك الديون المسترهن لها من قبل رهينة بيت روتشيلد الميرية فى ٢ ، ٣ فبراير الماضى تكون هذه الأملاك خالصة من كل تداع وكل قضية وكل حق من أى نوع كان ماخلا الحقوق المقرره للمكتتبين بالسلفة لتكون مخصصه على الوجه الحصرى بضمانة فائدة السلفة المذكوره واستهلاكها .

ثالثا . لتأكيد أن القدر الباقى من السلفة الروتشيلديه يصرف بجملته وعلى وجه التخصيص ، فى تسوية الدين السائر المصرى فالحكومة المصرية تتنازل من الآن لخزينة الدين العمومى عند كل حقوقها المتعلقة بالمقادير الباقية من تلك السلفة على الشروط المبرمة بينها وبين بيت روتشيلد . وبناء على ذلك ينبغى لبيت روتشيلد أن يقبلوا ماتعطى لهم تلك الخزينة من الوصولات فى مقابلة مايؤدون اليها من المال وفاءً لميثاقهم . واما خزينة الدين فتحفظ تلك المقادير أمانه لكى لاتصرف الا على حسب ماتشير اليه لجنة التصفية التى ستشكل باتفاق دولى فان لم تشكل هذه اللجنة فيبقى لهم أن يأخذوا فى هذه الأمر بتعليماتنا المبينة على موافقة الدول .

رابعا . إن حقوق الدائنين المسترهنين من قبل ثانى وثالث فبراير أى من قبل رهينة روتشيلد تكون محفوظه مرعية .

خامسا . أن وزير ماليتنا مكلف بإنفاذ امرنا هذا .

وكتب فى سراى عابدين فى ١٥ نوفمبر سنه ١٨٧٩

التوقيع محمد توفيق الأمضاء رئيس مجلس النظار وناظر المالية رياض

وفى أول شهر يناير سنة ٨٠ دفع بين روتشيلد الى بنك لوندرة ١٥٠ الف جنيه لتكون تحت طلب صندوق الدين بوفاء الدين السائر .

وفى ١١ يناير سنه ٨٠ قرر مجلس النظار تشكيل لجنة خاصة للنظر فى مبادئ اعمال التصفية[١] ومرجع هذه اللجنة ينحصر فى ناظر المالية وكاتب الأسرار الثانى فى النظارة المشار إليها ولما قدم المفتشان العموميان الى مصر نظما لائحة فيما يتعلق بتسوية الدين المنظم وهذا ملخصها

بعد أن تفاوض المفتشان فى اشغالهما مع نظارة المالية فيما يختص بتنظيم لائحة عمومية يودان نشرها عما قريب رأيا أن يسرعا بتنظيم لائحة مقتصرة على تسوية الديون المنظمة فانها المهمة المقدمة فى العناية بها . واظهرا أن الناس مشتغلة بمسائل المالية المصرية فى مدة الأربع سنوات الأخيرة وتكلما فى صعوبة معرفة حقيقة الايراد فى البلاد المصرية وصعوبة سير الحكومة فى طرق لاتؤدى الى الاصلاح ناسبين ذلك الى عدم الثقة بالحكومة السالفة لما كانت ترتكبه من سوء الادارة ثم قالا الأ أن الظروف الحاضرة تقرب اليهما الوصول الى حل مشاكلنا العسيرة حلا نهائيا لما يعتقد أنه من حسن مقاصد الخديو وعلو همته وطيب سريرتة وان من الواجب اتخاذ الوسائل الاقتصادية مراعاة لمصلحة الاهالى وارباب الدين معا واستبدال الاستبداد فى التحصيل باحكام عادلة وطريق مستقيم ليعلم الاهالى مايجب عليهم من الرسوم قدرا وميقاتا بحيث يكون كل واحد منهم عالما بما للحكومة عليه وفى أى وقت تطلبه ليستعد لدفعه ويأمن غائلة التحصيل القديمة التى كانت تلزمه بغرامات كثيرة وطلبات وفيرة بغير حق ثم أثنينا على الوزارة لحسن استعدادها مع الجناب الخديوى لقبول مشورتهما واتباع مايقدمانه من الخدمة المؤقتة ويرجوان ان يصلا فى وقت قريب الى حدٍّ يجعل سير الادارة على قانون نظامى واحكام عادلة ان لم يفاجئهما تغيير عمومى فى الهيئة الحاضرة يعوقهما عن السير الذى يقصدانه لسلامة البلاد وانقاذها مما هى فيه وأوضحا علة عدم اعتراف مجالس الحقانية بالأوامر الصادرة من الحكومة السالفة فيما يتعلق بالمالية وان ذلك ناشئ عن فقدها لمساعدة الدول وتصديقها عليها فتولدت من عدم الاعتماد هذه المشاكل والارتباكات التى نحن بصددها ثم قالا أن المخابرة جارية فى شأن تشكيل لجنة التصفية

---

(١) احتفظت مصر بمقتضى قانون التصفية بنصف ايراداتها بعد الاتفاق مع دائنيها ومع أن الخديو وحكومته كانا أكثر حماسا للتصفية حتى يتسنى تنظيم الديون ودفع خطة مالية عامة تنقص فوائد الديون بحيث تتمشى مع دخل البلاد ، ولاتعرضها للافلاس فقد ضاق الرأى العام ذرعا بالمراقبة الثنائية . فالتصفية كانت ضربة قوية لطبقة الملاك خاصة بعد الغاء المقابلة وفرض الضرائب على الاراضى العشورية .

لمساعدتهما على حل المشاكل وأن الحكومة المصرية اعتمدت على حسن مقاصدهما فاتبعت مشورتهما وقررت انه اذا لم يتم تشكيل اللجنة المذكورة فانها تعرض على الدول قانونها الذى تشتغل به الآن وتبذل جهدها فيه حتى اذا قبلته الدول واقرته قانونا متبعا نفذت أحكامه وقررت مافيه على كل معترف به مصدق عليه راض بما حواه من الاحكام اذ لايمكن التخلص من الحالة الراهنة الابسن قانون التصفية[١] تصدق عليه الدول وتنفذه الحكومة المصرية تنفيذا لايعتريه مانع[٢] وأظهرا أن لديهما الآن مايهديهما الى معرفة حقيقة الواردات أكثر مما كان عند غيرهما مع اعترفهما بأن ماوقفا عليه لايهدى الى حصر قيمة جميع الواردات فان استقصاءها يحتاج الى اصلاح يكلف العامل فيه بزمن طويل واحد بعيد والزمن الحاضر لايسمح بأكثر من تدارك ماحق بالبلاد وحاق بها من النوازل فهما يبذلان الجهد فى مشورتهما على الحكومة الآن بما تقدر أن تتعهد به لدائنيها . ومن رأيهما أن تكون تسوية المسألة المالية دائمة لامؤقتة كما كان فكرهما قبل الآن خشية أن تعود الادارة الى مايخلّ بها ويسيىء حالتها وانه من الممكن أن يحدد حدٌ نهائى كأن يؤخذ اقل مايمكن اخذه فيجعل فائده لايقل عن مقدارها مقدار ولايزيد هذا المقدار الا اذا تحقق وتثبت وجود زيادة فى الواردات وعلى ذلك فان الدائنين يحتملون بعض الخسائر .

اما تصفية الماضى فلا تخصص بما بقى من قرض الاملاك الموهوبة فقط بل يجب أن تخلص واردات أخرى ستذكر فى البرنامجات الآتية اذ من الواجب أن يفصل بين الماضى والآتى وان يصدر القرار بأن جميع الديون المتقدمة على تاريخ قانون التصفية تستهلك بمقتضى احكام القانون المذكور تفاديا من العود الى الماضى ولعدم تمكين أى انسان من أصحاب الدين من الحجز على الأملاك واقامة الحجة عليها الى غير ذلك مما يضاد حركة التصفية والاصلاح ورأيا أن اول شئ تجب مراعاته فى هذا القانون احترام التعهدات الممتازة الخصوصية طبقا لما قررته لجنة التفتيش العليا .

---

(١) حلت الدول بموجب هذا القانون محل حاملى السندات من رعاياها وتعاقدت بدلا منهم مع الحكومة المصرية لتحصل على الضمانات التى سوغتها حالة المالية المصرية فى ذلك الحين ، أمين عفيفى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى جـ ٢ القاهرة ١٩٤٧ ص ٧٢ .

(٢) صدر الأمر العالى بانشاء لجنة للتصفية فى ٣١ مارس ١٨٨٠ من اعضاء ينوبون عن مصر وعن الدول الاجنبية ويرأسها السير ريفرز ويلسون . مصر والمسألة المصرية ص١٢٥ .

ثم أخذا ببيان حالة كل دين من الديون المنظمة مبتدئين بالموحد .

الدين الموحد[١]

قالا انه يستحيل فى الوقت الحاضر أن تقوم البلاد المصرية بتعهداتها لارباب الدين المنظم مستندين فى ذلك على الأدلة الواردة فى لائحة لجنة التفتيش العليا[٢] ثم قالا أن الخرج فى سنه ١٨٧٧ او سنه ١٨٧٨ زاد عن الدخل ٤٨٢٢٠٠٠ جنيه انجليزى وأن الذى نقص من أصل الدين المنظم زاد فى غيره ولايجب أن يقاس الايراد على ايراد هذا العام الخصب الجيد المحصول فقد يأتى عام قحل مثل عام ٧٨ لايفى ايراده ببعض المطلوب فضلا عن ان ادارة المالية فى ارتباك عظم قدره حتى اصبحت الحكومة غير متمكنة من مقابلة سنة الخصب بسنة الجدب واذا لم تتمكن من اغتنام هذه الفرصة فلذلك لا يمكنها أن تتكل على المتأخرات من الرسوم والضرائب فانها غير معروفة عندها بل هي مجهولة جهة ومقدارا . ثم بيّنا المقادير المتأخرة من الكوبونات المستحقة[٣] ما يأتى :

جنيه	
٢٨٠٨٠٠	متأخر كوبون أول نوفمبر سنه ٧٨ ، ٥, فائدة ، ٥, استهلاك فى المائة .
٥٦١٣٥٠	متأخر كوبون أول مايو سنه ٧٩ ، ٥, فائدة ، ٥, استهلاك فى المائة .
٨٤١٧٨٢	متأخر كوبون أول نوفمبر سنه ٧٩ ، ٥, استهلاك و ١ فائدة فى المائة .
١٦٨٣٩٣٢	

(١) فى ٧ مايو سنه ١٨٧٦ صدر أمر عالى بتحويل ديون الحكومة ودين الدائرة السنيه والديون السائرة إلى دين موحد قدره ٩١ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٧٪ على أن يسدد فى مدى ٦٥ عاما . انظر أمين عبد الله : تاريخ مصر المالى ص٦٣ .

(٢) لزيادة الاطمئنان على مالية البلاد صدر أمر عال فى ١١ مايو ١٨٧٦ بانشاء مجلس المالية الأعلى على أن يتكون من ثلاثة اقسام :

القسم الأول : وهو للتفتيش على جميع الايرادات وخزائن المالية .

القسم الثانى : لملاحظة الايرادات والمصروفات .

القسم الثالث : لمراجعة الحسابات .

انظر : امين عبد الله : المرجع السابق ص٦٤ .

(٣) لما كان هناك استحاله دفع الكوبونات فى موعدها ، لعدم توفر المال اللازم فقد اضطرت الحكومة الى جباية الضرائب قبل مواعيدها ، كما توقفت عن دفع مرتبات الموظفين واضطر الفلاح الى بيع محصوله قبل الحصاد للتفاصيل انظر . روز شتين : المرجع السابق ص٤٧ .

وصرحا بأنهما لايريان أن تدفع هذه المتاخرات لأرباب الدين فان المبالغ الوحيدة التى كانت مخصصة لذلك هى مايبقى من قرض الاملاك الذى لم يدفع للخزينة المصرية الى الآن على أن هذه المبالغ غير جاهزة فقد اخذ منها ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه لسداد كوبون الموحد فى غرة نوفمبر سنه٧٨ والذى يتبقى منه يخصص لوفاء الدين غير المنتظم طبقا لما جاء فى الأمر الخديوى المصدق عليه من الدول . ثم بينا أن لجنة التفتيش العليا عينت فى لائحتها الثانية مقدار فائدة الموحد تعيينا مؤقتا وجعلته ٥٪ فى المائة وهما لايريان أن الحكومة تتعهد بدفع ٥٪ فى المائة بل تتعهد باربعة ولاتقلل عنها فان زاد الايراد وزع حتى تبلغ الفائدة خمسة فى المائة ولازيادة فوقها فان زاد الايراد بعد ذلك تشترى بالزيادة أوراق الموحد وتستهلك وهكذا كلما حصلت زيادة فى الايراد العمومى يؤخذ نصفها لمصالح الحكومة والبلاد والنصف الثانى لاستهلاك الدين . واذا تعهدت الحكومة بدفع أربعة فى المائة وقامت بها بلا تأخير كان ذلك افضل من تعهدها بخمسة أو ستة مع عجزها عن القيام بتعهدها .

ومن رأيهما أن تكون تسوية دين سنديكاتو باريس مطابقة لما جاء فى اللائحة الثانية التى نظمتها لجنة التفتيش العليا وذلك أن تسترجع الحكومة ما عند السنديكاتو من اوراق الموحد البالغة قيمتها ٤,٦٠٠,٠٠٠ جنيه وتعوضه باوراق خصوصية تعين لاستهلاكها مدة من السنين وهذه الصورة تعود بفائدة على أصحاب الدين الموحد لانها تؤمنهم من خوفهم وتوهمهم أن يطرح السنديكاتو مالديه من اوراق الموحد فينشأ عن ذلك هبوط فى السعر فان اوراقه ذات مبالغ جسيمة .

الدين الممتاز[١]

بعد أن اجالا الفكر فى البحث فيما يتعلق بهذا الدين وكيفية جعله ممتازا واقامة الأدلة والبراهين على تفنيد اعتراضات من يعترض على عدم تنزيل فائدته الى درجة

---

(١) اقترحت لجنة جوشن وجوبير وجود الدين الممتاز لذلك صدر امر عال فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ بانشاء هذا الدين ، ونتيجة لذلك تم اصدار سندات ممتازة بمبلغ ١٧ مليون جنيه انجليزى بفائدة ٥٪ على أن تسدد فى مدى خمس وستين سنه ، ويبدأ بأخذ المبالغ اللازمة لها من الايرادات المخصصة للدين وبخاصة ايرادات السكك الحديدية وميناء الاسكندرية التى عهد بادارتها الى مجلس دولى ، والى جانب ذلك فقد نص هذا الأمر على اعتبار صندوق الدين قائما لحين استهلاك الدين كله ، وعلى تخفيض الدين العام الى ٥٩ مليون جنيه انجليزى
للتفاصيل انظر : أحمد صادق موسى : تاريخ الدين المصرى العام ص ٩٧ ـ ٩٨ .

الموحد رأيا أن يبقى هذا الدين ممتازا على ما كان عليه بفائدة خمسة فى المائة كما رأت ذلك لجنة التفتيش العليا فى لائحتها الثانية .

القروض القريبة الآجال

بعد النظر فى هذه القروض أوضحا أن المقابلة كانت مخصصة لوفاء الديون واستهلاكها وكان فى رأى لجنة التفتيش العليا أن تنزل فائدة هذه القروض اثنين فى المائة وان يؤجل استهلاكها الى مابعد اربع سنوات من الزمن المعين ومارأت ذلك الا اعتمادا على ما تصورته من أن ارباب هذه القروض يفضلون بقاء اوراقهم مفروزة عن اوراق الدين الموحد أما الآن وقد الغيت المقابلة فلا سبيل الى بقاء هذه القروض على حالها بل لابد من العدول عنه الى ما يريانه وهو أن تحول هذه القروض الى الدين الموحد بحيث يمكن أن تبيع أصحابها أوراقهم (بعد تحويلها الى الموحد) فيتم لهم استهلاك دينهم دون أن يلحقهم ضرر واذا تم هذا يزيد الدين الموحد نحو ٢٠٥٦٠,٠٠٠ جنيه (قيمة القروض القريبة الآجال) غير أن هذه الزيادة لا تحتسب فان المبالغ المودعة عند السنديكاتو تبلغ ٤,٦٠٠,٠٠٠ جنيه وستنزل من أصل الدين الموحد فلا خوف اذا من زيادة مقادير هذا الدين . ثم عطفا على البرنامج العمومى وقالا أن لجنة التفتيش العليا حددت دخل الحكومة الى ٩,٠٦٧,٠٠٠ جنيه والنفقات الى ٣,٤٨٨,٠٠٠ جنيه ولكن كان تحديدها هذا مؤقتا الى أن يلوح لها صحة الدخل والخرج وقد جعلت هذا التعديل على سنة ١٨٧٧ أما هما فيؤملان حصول زيادة فى البرنامج تخصص للدين غير المنظم وأسهم خليج السويس الخ . . . اذا تقرر الدين المنظم على ماجاء فى لائحتها هذه ويريان ان الاوفق تنظيم البرنامج على صورة يكون الدخل فيها زائدا عن الخرج حتى اذا صدق الأمل وتم الأمر على حال توجب الزيادة بالفعل فانهما يخصصان منها جانبا لأرباب الدين . ومن رأيهما أن تكون هذه التسوية اجبارية يقبلها الجميع غير انهما يعترفان بوجوب اطلاع أصحاب الديون على هذه التسوية ليبينوا افكارهم فيها وفى نشر هذه اللائحة مايوقفهم على ما ستجريه الحكومة بشأنهم كذلك يريان أن يؤخذ رأى الوكلاء الشرعيين النائبين عن أصحاب الديون فى هذا الامر ولقد عرفوا مما تقدم ضرورة تكبدهم خسائر جسيمة (كما جاء فى لائحة لجنة التفتيش العليا الثانية) والضرورة المذكورة (أى تكبدهم خسائر جسيمة) تعود عليهم بالفائدة لعدة اسباب اهمها اثنان :

الأول أن التجربة أظهرت لنا أن الخسائر الناشئة عن تسوية أى مسألة مالية فى الماضى كان سببها اتساع الأمل فى حسن المستقبل ومن الحزم أن لانعود الى الماضى كما لا نقع فيه ولا نتخلص من العود اليه الا بتحديد مقادير للديون بحيث يمكن القيام بها فان زاد الايراد عنها كان مكسبا لارباب الديون وللحكومة معا .

والثانى أن تحسين الادارة وانتظام سيرها وحسن مقاصد أرباب الحل والعقد اعظم ضمانة لاصحاب الدين ولهذا يؤملان ان اصحاب الدين يلبون الحكومة مراعاة لها ولأميرها ووزرائها ولذات مصلحتهم ايضا اذ أن ذلك عين ما تقتضيه العدالة . وفى الختام يتعهد المفتشان بتحمل التبعة والمسئولية بشرط أن تقوم حكومة الجناب الخديوى بالتعهدات اللازمة . ثم يبديان شكرهما اذا صدق الجناب العالى على ماعرضاه مما هو فى آمالهما من واجبات الاصلاح وطرق التخلص مما حملته الحكومة من المشاكل والورطات .

ولما رفعاها الى الخديوى صدق عليها وأجابهما بالرسالة الأتية المؤرخة فى ٨ يناير سنه ٨٠ وهى حضرة المفتشين العموميين

اطلعت على لائحتكم المنطوية على تسوية المسائل المالية المتعلقة بتنظيم دين الحكومة القونصوليد ورأيت قبل اعطاء الجواب ان اقف على مجمل البرنامج المعتنى بتنظيم ولدى اطلاعى عليه وقد كمل منه اهم ماسيتضمنه رأيت أنه يمكن لحكومتى أن تقبل ما ارتأيتم فى حل المسألة المالية وتتعهد لاسيما بما يأتى

أولا بقاء فائدة الدين الممتاز على خمسة فى المائة .

ثانيا تعيين أربعة فى المائة على الأقل للدين الموحد . ولكن يشترط فى القيام بهذه التعهدات **أولا** أن يعين حد فاصل بين المستقبل والماضى بحيث لايتجاوز الماضى تاريخ ٢١ ديسمبر سنه ١٨٧٩ وتكون تسوية أموره متعلقة بقانون التصفية[1] الذى يجب

(١) اتفق الخديو مع الدول صاحبه الديون وهى انجلترا والمانيا والنمسا وايطاليا على تأليف لجنة دولية سميت لجنة التصفية للقيام بوضع نظام مالى لتسوية الديون العامة وبيان طريق وفائها وأداء فوائدها وأقساطها ومقدار مايخصص لها من ايرادات الخزانه السنوية ، وتحديد علاقة الدائنين بالحكومة . وأصدر مرسوما بتأليفها فى ٣١ مارس ١٨٨٠ من عضوين تعينهما الحكومة الفرنسية ، وعضوين تعينهما الحكومة الانجليزية وعضو واحد عن كل من المانيا والنمسا وايطاليا وعضو واحد عن مصر .

انظر الوقائع المصرية فى ٤ ابريل ١٨٨٠ .

تنظيمه ويستمر العمل على مقتضاه بحيث لاتكون الحكومة مسئولة فى أى وجه كان عن أى شئ كان يتقدم تاريخه اليوم الأول من يناير سنه ١٨٨٠ فانه يستحيل على الحكومة أن تكفل صحة برنامجها وتضمن حسن سير ادارتها بدون ذلك . ثانيا أن تحول القروض القريبة الآجال إلى الديون الموحد . ثالثا أن تحصل تسوية خصوصية فيما يتعلق بدين السنديكاتو[١] الكبير فى باريس وانى على يقين من أن تسوية أى تسوية كانت فى المالية ونجاحها يتوقف على انتظام وسير الادارة ولاشك أنه قد امكن لكما من يوم حضوركما أن تقفا على كيفية الادارة المالية وتطلعا على اجتهادى واجتهاد وزارتى بادخال الترتيب والانتظام فى الادارة مراعاة لمصلحة الدائنين كما تقتضيه العدالة ورغبة فى أن تتمتع الأمة المفوضة أمرها الىَّ بحالة حسنة وعيشة راضية قياما بما أعده من واجباتى المقدسة . وأن بينى وبين وزارتى موافقة تامة ومبادئنا واحدة وغايتنا واحده فهم يرضون بتحمل التبعة عينها .

ومن المعلوم ان الاصلاح الذى تحتاج اليه البلاد صعب الحصول ويستغرق مدة من الزمان ولكنى بمعونة الله ومشورة وزرائى ومشورتكم التى اعتنى دائما بها أرجو أن نبلغ الغاية العمومية التى نجد جميعا وراءها وتفضلوا بقبول احترامى التوقيع محمد توفيق

وقد قرر مجلس النظار برنامج الدخل والخرج غير متضمن مايلزم للديون المنظمة وغير المنظمة وهذا بيانه : الدخل ٨,٥٦١,٦٢٢ جنيها مصريا . والخرج ٦٨١,٤٨٦ جنيها مصريا لخراج مصر و٣,٦٤١,٥٤٤ جنيها لنفقات الحكومة فيكون الباقى وقدره ٤,٣٢٣,٠٣٠ مخصصا لوفاء الديون[٢] وفى ٥ فبراير سنه ١٨٨٠ جاء فى تلغراف من لوندره أن قد قر الرأى على تشكيل لجنة دولية التصفية يكون رئيسها المستر ريفرس ويلسون .

وفى ٣١ مارس سنه ١٨٨٠ وقع الخديوى على الأمر الصادر بتشكيل لجنة التصفية[٣] المذكرة قال كما يأتى بناء على مافى لائحة لجنة التفتيش العليا الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنه ١٨٧٩ . ونظرا لما قضى به الدكريتو الصادر بتاريخ ٦ ابريل سنه١٨٧٦ من تأجيل

(١) نقل عرابى هذا الفصل كاملا من كتاب سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص٢٦ ـ ٣٧ .

(٢) نقلنا الفصل الخاص بالضرائب الظالمة من هذه الصفحة واستبدلنا به موضوع تشكيل لجنة التصفية الموجود فى ص٩٥ من المخطوط حتى يتسق الموضوع ويتكامل .

(٣) شكلت هذه اللجنة من اعضاء من المانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا وكان رئيسها السير ريفرس ولسون ، وعينت الحكومة من قبلها بطرس غالى أنظر سرهنك : حقائق الأخبار جـ ٢ ص ٣٧١ ـ ٣٧٢ .

استحقاقات ديون الحكومة المصرية مع تخفيض فوائدها وصرح به من وجوب مباشرة عملية مالية تنظم بها الديون المصرية ونظرا لمَ اعترفت به لجنة التفتيش العليا فى لائحتها الصادرة بتاريخ ٨ ابريل سنه ١٨٧٩ من عدم التمكن فى الوقت الحاضر من تأدية جميع استحقاقات الديون المنظمة على انواعها ومن تصفية الديون غير المنظمة عاجلا بكاملها ونظرا لما اعترفت به تلك اللجنة أيضا من وجوب جعل قانون التصفية العتيدة نافذا على جميع ارباب الدين ومرعيا على هذه الصورة فى المجالس المختلطة لكى يمكن توزيع الواردات بين مدائنى الحكومة بطريقة عادلة .

وبناء على تصريح المانيا واوستريا[1] وفرنسا وانكلتره وايطاليا بموافقتهن من الآن على القانون الذى ستنظمه اللجنة . التى ستشكل بمقتضى هذا الأمر وتعهدهن بابلاغ هذا القانون إلى الدول الأخرى الموافقه على تشكيل المجالس المختلطه فى مصر وتكليفهن بالمصادقه عليه واعتماد على موافقة مجلس نظارنا

نحكم

البند الأول تشكل لجنة للتصفية [2] وبعد أن تبحث هاته للجنة فى مجمل الحالة الماليه وتنظر فى الملاحظات التى يقدمها من يهمهم هذا الأمر تنظم بالاستناد الى تقارير لجنة التفتيش العليا وبدون تغيير شئ فى شروط قرض الاملاك الموهوبه لائحة قانون يحدد علائق الحكومة والدائرتين السنية والخاصة مع ارباب الدين والشروط والصفة التى بمقتضاها تتم بتصفيه الدين غير المنظم .

---

(١) يقصد النمسا .

(٢) صدر الأمر العالى فى ٢٢ ابريل ١٨٧٩ الخاص بتصفية الديون بما يأتى :

أ ـ أن تكون فائدة الدين الموحد ٦٪

ب ـ أن تبقى القروض القصيره الأجل على ماهى عليه بفوائدها ومددها وكذلك يبقى دين الدومين ودين السكة الحديد على حالهما .

ج ـ تسدد المبالغ الباقية لمقاولين الاسكندرية فى مدة خمس سنوات ونصف وبفائدة ٥٪ وكذلك تدفع مطلوبات جرانفيل ومقاول ميناء الاسكندرية عن الاشغال التى أجريت ، وتدفع ايضا الديون المطلوبة الى بيت المال وصندوق الأيتام والمكاتب الأهلية ، انظر أحمد صادق موسى : المرجع السابق ص ١٢٤ .

البند الثانى : تعين هذه اللجنة الواردات التى يمكن تخصيصها للديون المنظمة وغير المنظمة ولكن هذا بعد أن تُراعى ضرورة اعطاء الحكومة حقها فى المقادير التى لابد منها لانتظام سير ادارتها ومصالحها العمومية وذلك بالاتفاق مع مجلس النظار والمفتشين ولأجل هذا يعُطى لها علم ببرنامج السنة التى تباشر فيها عملها وبرنامج السنين السالفة الذى تحتاج اليه لتقف على حقيقة احتياجات الخزينة المصرية .

البند الثالث على المفتشين العموميين أن يقدما للجنة ماتطلبه من المطالعات والايضاحات اللازمة لها لترشدها فى تتميم وظيفتها وعلى اللجنة أن ترفع الينا أو الى نظارنا بواسطة المفتشين ملاحظاتها التى يجب عليها أن تبلغها الى الحكومة .

البند الرابع يحق للجنة أن تراقب بالاتفاق مع المفتشين العموميين تنفيذ ماتقرره ولأجل هذا يمكن اطالة مدتها بعد صدور امر التصفية الى اجل لا يتعدى ثلاثة أشهر وعند حلول هذا الأجل تكون اللجنة منحلة فى أى حالة كانت .

البند الخامس القانون الذى تنظمه اللجنة يجب أن يكون عليه تصديقنا ويعهد نشره الينا وحينئذ يكون هذا القانون نافذا اجباريا ولايستطاع الاستئناف عليه بالرغم عما فى قانون تشكيل المحاكم القضائية ونظامات المجالس المختلطة .

البند السادس تسمية هذه اللجنة تكون بمقتضى أمر وتُشكل من وكيلين لكل من الدولتين فرنسا وانكلترا ووكيل واحد لكل من دول المانيا واوستريا وايطاليا وللدول أن تعين وكلاءها أما الحكومة المصرية فتستنيب عنها مندوبا فيها .

البند السابع تعيين النفقات اللازمة لأعمال هذه اللجنة يكون بمعرفتنا وفقا للائحة التى يرفعها الينا بهذا الصدد رئيس اللجنة المذكوره .

البند الثامن كل من نظارنا مكلف بأنفاذ ما يتعلق بنظارته من هذا الدكريتو . أ هـ .

وفى ٥ أبريل سنة ١٨٨٠ صدر دكريتو[١] مشتملا على اسماء اعضاء هذه اللجنة وهذه صورته ـ قال . بناء على أمرنا الصادر بتاريخ ٣١ مارس سنه ١٨٨٠ بتشكيل لجنة التصفية .

---

(١) بمعنى مرسوم خديو .

نحكم

البند الأول اعضاء لجنة التصفية وهم : السيد ريڤرس ولسون[١] (رئيس) والموسيو بارافللى[٢] . وليرون دى رول[٣] . ودى تريسكو[٤] . وبليج دى بوغاس[٥] وكولفين[٦] وفون كريمر[٧] وينوب عن الحكومة المصرية فى هذه اللجنة مندوبها حضرة بطرس بك غالى[٨] .

البند الثانى تؤخذ قرارات لجنة التصفية بأكثرية الآراء . أ . هـ .

وهذه صورة الاشعار الموقع عليه من قناصل جنراليه المانيا واوستريا وفرنسا وانجلترة وايطاليا متعلقا بهذه اللجنة ، بناء على انه

بمقتضى دكريتو صادر بتاريخ ٣٠ مارس سنة ١٨٧٨ قد تشكلت لجنة خصوصية للتفتيش والبحث فى حالة المالية المصرية وجميع المبادئ اللازمة لتسوية عمومية وبمقتضى دكريتو جديد (مرفوق باشعارنا هذا) عزم الجناب الخديوى على تشكيل لجنة للتصفية النهائية مؤلفة من اعضاء المانى ونمساوى وفرنسويين وانجليزيين وايطاليا اتفقت حكومة المانيا واوستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا على قبول الدكريتو المذكور وهى تتعهد بناء على ماتقدم أن تقبل بنفوذ أى قرار تصدره لجنة التصفية المشكلة بمقتضى الدكريتو المذكور متعلقا بتعهدات وديون الحكومة المصرية والدائرتين السنية والخاصة بصفة مقطوع بها وغير مبيحة للاستئناف عليه .

---

(١) ريفرس ولسون Rivers Wilson وكان رئيسا للجنة التحقيق العليا فى عهد اسماعيل ووزيرا للمالية فى نظارة نوبار باشا .

(٢) الموسيو بارا فللى Baravelli عن ايطاليا .

(٣) ليرون ديرول Liron D'Airoles عن فرنسا .

(٤) دى تريسكو De Treskow عن المانيا .

(٥) بليج دى بوغاس Bellaigue de Boghas عن فرنسا .

(٦) السير أوكلن كولفن Auckland Colvin عن انجلترا .

(٧) فون كريمر Kremer عن النمسا .

(٨) بطرس بك غالى مندوبا عن الحكومة المصرية .

وتقبل ايضا أن تجعل مجالس الريفورم تعترف بقرارات اللجنة المشكلة بمقتضى هذا الدكريتو كانها قانون نافذ وذلك عقب أن تنشرها حكومة الجناب العالى رسميا وتتعهد أيضا انها بالاشتراك بينها تعرض هذا الاشعار على الدول التى شاركت فى انشاء المجالس المختلطة فى مصر وتكلفها قبوله والرضى به .

فالموقعون فى ذيله (اسماء قناصل جنرالية المانيا واستريا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا[١]) يصرحون فى هذا الاشعار اعتماد على مالديهم من التفويض فى ذلك أن حكوماتهم تتعهد متكافلة بانفاذ ما تقدم بيانه .

وهم بناء على ذلك يوقعون باختامهم الرسمية على هذا الاشعار وكتب (فى خمس نسخ اصلية) فى مصر فى ٣١ مارس سنة ١٨٨٠ .

التواقيع سومار ـ شفر ـ دى رنك ـ ادوارمالت ـ دى مارنينو

وفى ٥ ابريل سنة ١٨٨٠ نبين أنه قد ذللت الصعوبات الأخيرة فى مسألة قرض الاملاك الموهوبة وامضت الحكومة فى ٤ من الشهر المذكور مع الموسيو لوران وكيل بيت روتشيلد تسوية تقضى بتأدية الضرائب وتعين كيفية الاستهلاك وقد تعهد بيت روتشيلد بتأدية بقية السلفة إلى صندوق الدين فى مدة ٤٨ ساعة

وفى ٦ أبريل سنة ٨٠ أدى بيت روتشيلد فى لوندرة بقية السلفة بكاملها فكان أداؤها بعد سنة من استحقاقها أى من ابريل سنة ٧٩ الى ابريل سنة ٨٠

وفى ١٥ ابريل سنة ٨٠ وصل الى الاسكندرية المستر ريفرس ولسون رئيس لجنة التصفية وبمعيته كاتب سره ثم توجه الى المحروسة فى اليوم التالى

وفى ١٧ منه عقدت لجنة التصفية جلسة تمهيدية تحت رئاسة ولسون للنظر فى شؤونها الداخلية .

---

(١) البارون ساورما Sauruma قنصل المانيا العام .
ـ دى شيفر De Schaeffer قنصل النمسا .
ـ دى رنج De Ring قنصل فرنسا .
ـ ادوار ماليت Edward Malet قنصل انجلترا .
ـ دى مارتينو De Martino قنصل ايطاليا .

ثم أصدرت الاعلان الآتى الى مدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة الخاصة وهو : ـ أن لجنة التصفية التى تقررت بمقتضى دكريتو مؤرخ فى ٣١ مارس سنه ١٨٨٠ يجب عليها بمقتضى ذلك الدكريتو أن تسمع ملحوظات أولى الشأن فمع هذا تعلن لمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة الخاصة انها مستعدة لقبول ما يصير تبليغه اليها من طرفهم لغاية يوم ٢٠ مايو وبعد مضى هذا الميعاد يكون لها الحق برفض مايتقدم اليها من التبليغات فلأجل فهو اعمال التصفية فى اقرب وقت تطلب اللجنة من الدائنين أن يقدموا ملحوظاتهم بالكتابة وأن كافة المدائنين الذين لهم مصلحة واحدة ودينهم واحد يجتمعون سوية بحسب الامكان ويقدمون ملحوظات عمومية عن جميعهم أما من يريد ابداء ملحوظاته شفاها فعليه أن يقدم لقلم كتاب اللجنة خطابا مشتملا على موضوع تلك الملحوظات بالاختصار ينظر فيه ويصير اخباره فيما بعد باليوم والساعة اللذين يمكن سماع اقواله فيها اذا اقتضى الحال ورأت أن تبحث بادئ بدء فى دخل الحكومة وخرجها قبل أن تنظر فى أى عمل كان سوى ذلك فانقسمت فرقتين فرقة تنظر فى موارد الدخل وهو مؤلفه من الاعضاء بارافيللى وليدونه ديرول وترسكو وفرقة تبحث فى مصادر الخرج وهى مؤلفة من الاعضاء دى بوغاس وكولڤين وكريمير وقد ظهر للفرقة الاولى ان رسوم الملح والدخان والتنباك غير مطابقة لما ورد فى البرنامج وان الرسوم غير المقررة لاتخلو عن نقص طفيف فى برنامج المفتشين وتراءى للفرقة الثانية أن المبلغ الاحتياطى المذكور فى البرنامج وقدره ١٥٠ الف جنيه لايكفى لسدّ مايطرأ مستلزما لنفقات غير مذكورة فى البرنامج كقلم التفتيش الذى تشكل للتفتيش فى المديريات وتجريدة هو وزيلع وبعض الاشغال العمومية لفتح الشوارع وحفر الترع والتحفظ من الطغيان النيلى وغير ذلك .

وفى ٢٧ ابريل نشرت لجنة التصفية الاعلان الآتى موجهة به لمدائنى الحكومة المصرية والدائرة السنية والدائرة الخاصة . قالت : لأجل وقاية الحكومة من اقامة دعاوى عليها باسترجاع حق مّا بعد فوات الوقت أى بعد توزيع النقود المخصصة للتصفية تعلن اللجنة للمدائنين انه ربما يقتضى الحال لوضع شرط بلائحة التصفية يقضى بعد نشرها بمنع اقامة دعوى على الحكومة أو على احدى الدائرتين بشأن حقوق مكتسبة قبل يوم أول يناير سنه ١٨٨٠ وعلى ذلك تطلب اللجنة من المدائنين أن يجروا المقتضى لطلب حقوقهم واظهارها قبل فوات الوقت . أ هـ .

وقد جرت الخابرة بين المفتشين ولجنة التصفية فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة عن الدين الموحد استحقاق أول مايو سنه ١٨٨٠ وهذا ملخصها .

كتب المفتشان بتاريخ ٢٤ ابريل الى لجنة التصفية انه لم يتيسر بعد للجنة أن تحكم فيما يجب تقريره من مقادير الفائدة وقد قرب استحقاق غرة مايو الآتى ولايمكن للحكومة أن تؤدى فائدة هذا الاستحقاق (من الموحد) على حساب اكثر من ٤ فى المائة فرأت أن توجد لصندوق الدين مايستند اليه فى عدم اعطاء مايشعر ببقية المقدار الذى لم يدفع من الفائدة ومن المعلوم أن المجالس المختلطة لاتقبل اعتبار ذلك حجة على الحكومة فالحكومة اذا مستعدة لاصدار دكريتو يحدد مقدار الفائدة الى ٤ فى المائة وترجو اللجنة أن تخبرها عما اذا كان ثمة مانع لنشر هذا الأمر فأجابت اللجنة بتاريخ ٢٥ الشهر انه اذا رأت الحكومة أن تصدر مثل هذا الأمر مؤقتا فمن رأى اللجنة أن الحكومة عينها تكون مسئوله عما عساه أن يطرأ فى هذا الخصوص اما اللجنة فتقتصر على أخذ الاحتياطات الكاملة فى شأن ما يتعلق بحقوقها المعطاة لها بمقتضى الامر الصادر بتاريخ ٣١ مارس وهى أن تتم تسوية العلائق بين الحكومه وارباب دينها .

فصدر على أثر ذلك امر خديوى مآله : انه بناء على ماعرضه ناظر المالية بموافقة مجلس النظار وبالنظر الى المخابرات التى جرت بين المفتشين العموميين ولجنة التصفية امر بأن يؤدى كوبون الدين الموحد (استحقاق غرة مايو سنه١٨٨٠) على تعديل مقدار الفائدة السنوية بأربعة فى المائة على رأس ماله المسمى

وقد أعلن ناظر الماليه هذا الامر لوكلاء صندوق الدين فاجاب الوكلاء الموما اليهم بتاريخ ٢٩ ابريل سنه ١٨٨٠ بما ملخصه

بناء على ما نعلم من أن تحديد مقدار الفائدة للدين العمومى منوط بلجنة التصفية التى وحدها يحق لها أن تقرر مقدار الفائدة عن الكوبون المستحق فى غرة مايو وبناء على أن ماقررته الحكومة الآن فى هذا الشأن ليس الا موقتا ونظرا لكون دخل صندوق الدين من الواردات المخصصه للدين الموحد لم تبلغ الى هذا اليوم ٢٩ ابريل الا ١١٤٧٨٦٦ جنيها فهى لاتكفى لتسديد الكوبون الا اذا كانت الفائده على حساب ٤ فى المائه مضافا اليها الاستهلاك بالسحب وقدره ٤٥٠٠٠جنيه وبما أن المفتشين العموميين أكدا فى خطابهما الصادر بتاريخ ٢٤ ابريل الى لجنة التصفية انه يستحيل على الحكومة أن

تؤدى زيادة على ذلك المقدار اقتضى أن تتخذ التدابير اللازمه لتأديه كوبون غرة مايو على حساب ٤ فى المائه معلنين للعموم انه لايعطى لاحد علم ببيان المبالغ التى دفعت وان نستبقى لنفسنا بصفة كوننا وكلاء صندوق الدين العمومى اعتماد القرار الذى ستصدره لجنة التصفية فى هذا الشأن

وهذه هى المسائل التى عرضها المفتشان على لجنة التصفية للنظر فيها :

مسألة الدين الممتاز

مسألة الدين الموحد

مسألة التعيينات

مسألة متأخرات كوبونات الموحد

مسألة القروض القريبة الآجل

بيان اجمال للدين غير المنظم يتضمن قيمة الاملاك التى تخص الحكومة وبيعها غير ممنوع وقيمة البونات التى تخص الحكومة عند استخلاصها الرهون بعد دفع المبالغ المطلوبه ويتضمن قيمة الفوائد التى تلحق الديون غير المحكوم بها بخلاصات من المجالس وقيمة الدين السائر والدين الحالى ومرتبات البرنس حليم باشا وغيرها ، ثم لائحة تتضمن مسائل عديده وديونا متنوعة كدين كيورك وجرنفلد وبابونو وغيرهم وقد اخذت هذه اللجنة فى النظر والبحث فى تقدير املاك الحكومة الحرة (أى غير المرهونة) بعد أن فرغت من النظر فى البرنامج الآتى بيانه :ـ

تقرر دخل البلاد المصرية ٨٥٦١٦٢٢ جنيها مصريا ينزل منها ٨٦٣٥٩٩ جنيها قيمة الكوبونات الممتازة ثم كوبونات الموحد بعد اشتماله (أى اشتمال الدخل) على القروض القريبة الآجل (٢٣٠٨٥٣٧ جنيها) وعلى اسهم خليج السويس (١٩٣٨٥٨ جنيها) والدائرة الخاصة (٣٤٠٠٠ جنيه) وترعة الاسماعيلية (١٤٠٠٠جنيه) قال وللدين السائر ٣٢٤٥٩٨ جنيها وللنفقات السنوية ٤١٧٣٠٣٠ جنيها وجملة ذلك ٧٩١١٦٢٢ جنيها فيبقى من الدخل ٦٥٠٠٠٠ جنيه يؤخذ منها للمقابله ٢٤٠٠٠٠ جنيه ولاستهلاك الموحد على حساب ٥, فى المائة ١٦٠٠٠٠ جنيه فيبقى ٢٥٠٠٠٠ جنيه تكون هى المبلغ الاحتياطى . أما الدين السائر فجملة مبالغه ٧١٤٦٤٧٦ جنيها يوجد لقاءها مبلغ

٢١٣٨٦١٧جنيه بقية سلفة روتشيلد و٣٠٠٠٠ جنيه فائدة هذا المبلغ والمتحصل الزائد فى الخزينة وغير مخصوص لدين من الديون العمومية ١٦٤٣٥٦جنيها ودخل المقابلة فى حال الغائها ٢٠٧٦٣ جنيه والفائض عن الموحد ١٠٠٠٠٠ جنيه وثم اراضى الحكومة التى لاتزال حرة ٦٣٠٧٠٦جنيهات وقيمة اوراق البون الموجوده عند الحكومة ٣٣٥٣٣ جنيها جملة ذلك ٣١١٧٩٧٥ جنيها فيبقى من الديون السائرة مبلغ ٤٠٢٨٥٠١جنيه وهو نحو النصف يعطى به اوراق جديده على الدين الممتاز وهكذا يتم تنظم الدين السائر فى ٢٣ يونيو سنه ١٨٨٠ صدر امر يتعين المستر كلفن مفتشا عموميا بدلا من المستر بارنج الذى دعى الى لوندرة ليتقلد منصب وزارة مالية الهند وتضمن ذلك الامر بيان بقائه فى لجنة التصفيه .

ولما قدمت لجنة التصفية للخديو لائحة قانونها تلا المسيو ريفرس ولسن المقاله الآتية ترجمتها :

نرجو من مقامكم السامى أن تسمحوا لى بأن أقدم لأيدى دولتكم الخديوية لائحة القانون الذى كلفنا بتحضيره طبقا للديكريتو المؤرخ فى ٣١ مارس الماضى وان ابدى باسم لجنة التصفية مانتمناه من أن تسوية حالة مالية مصر تحقق الغرض الذى شرعتم فيه بالاتفاق مع الدول الفخيمة عند تشكيل هذه اللجنة وقد كانت مأموريتنا مشوبه بالصعوبة الا أننا قد الهمنا فيها الرغبة الصادقة فى التوفيق بين المنافع المتعددة المتكونة منها بدون مراعاة الخواطر مطلقا هذا ولم ننس أن ثروة مصر هى اقوى تأمين لمداينيها ولذا لم نتوقف مطلقا أن نجعل ايرادات الحكومة متكفله بالمبالغ الضرورية اللازمة لسير مصالحها الادارية بقدر المبالغ التى رأت فيها دولتكم الكفاية ومع ذلك فقد امكننا أن نقلل بطريقة محسوسه جانبا من الخسائر التى كان يخشى من انها تفرض على المداينين وان نقدم تأمينات أكيده لتأدية الديون بكيفيه منتظمة وان نتخذ تدبيرات قوية لاستهلاك تلك الديون ونعد انفسنا من السعداء حيث اشتركنا فى هذا الامر الذى يكون له موقع عظيم فى تاريخ مصر وحيث أن حضرتكم الخديوية ومستشاريها مجبولون على حب الوطن واحترام التعهدات والمواثيق ومتنورون بتجارب الماضى فلنا ثقة ثابته أن تبقوا مالية مصر واعتبارها فى حاله تحفظ لدولتكم الخديوية امتنان أهالى القطر المصرى ومحبة الملل الاجنبية وميلها اليكم .

فأجابه الخديوى على ذلك بالمقال الآتى : ـ

انه باستلامى من جنابكم لائحه القانون الذى حضرتم لتقديمه لى أريد قبل كل شئ أن اشكر للجنة ما اجرته من الاعتناء والدقة فى شأن هذا الامر المهم ومن البين أن المأموريه التى احيلت على هذه اللجنة كانت مشتبكة باطراف الصعوبات لما أن الغرض منها تسوية منافع مختلطه ومتعددة مع التوفيق بينها فبالنظر الى تلك الصعوبات والى شأن تلك المنافع قبلت حكومتى أن تساعدكم واثقة بان حضراتكم تبذلون همكم فى سبيل ايجاد طريقه اكيدة لوصولنا جميعا الى الغرض المقصود وذلك اتباعا لافكار حكوماتكم الصائبه على الدوام وانى متيقن اننا سندرك هذا الغرض بواسطة اعمالكم التى اتممتموها الآن بدون مراعاة خواطر وصدقنا عليها بتمامها فالذى يجب علينا من الآن فصاعدا هو انجاز تلك الاعمال وتاكيد ثمراتها ونتائجها الخيرية ونؤكد لحضراتكم اننا نقوم بهذا الواجب بالاستقامة والصداقة كما قمتم بما وجب عليكم فان مسلكنا هو الميل الى حب الوطن ومراعاة التعهدات والمواثيق على الاستمرار فكونوا واثقين بذلك ومعتقدين أن هذه الخدمة العالية التى اديتموها لقطرنا سيكون لها ذكر حسن عندنا كالذكر الذى سيبقى لامتناننا الحقيقى من حكوماتكم التى اظهرت فى هذه الحالة ميلها الأكيد الينا كما أظهرته فى جميع الاحوال الصعبه التى كابدناها من وقت جلوسنا على سرير الحكومة إلى الآن

وهذا نص القانون

قانون

لجنة التصفية الدولية المصرية(١)

نحن خديو مصر

صار الأطلاع على الأمرين الصادرين منا احدهما بتاريخ ٣١ مارس والثانى فى تاريخ ١٥ ابريل سنه ١٨٨٠ .

---

(١) حلت الدول بموجب هذا القانون والأوامر العالية المكملة له محل حاملى السندات من رعاياها وتعاقدت بدلا منهم مع الحكومة المصرية لتحصل على الضمانات التى سوغتها حالة المالية المصرية فى ذلك الحين واتخذ هذا التشريع عقب مفاوضات مالية وافقت عليها الدول بحيث لم يعد يمكن تعديله الا بموافقتها .
أمين عبد الله : المرجع السابق ص٧٢ .

وبناء عليهما عرض لنا من كوميسارية دول المانيا والنمسا مع المجر وفرنسا وبريطانيا العظمى وايطاليا المعنيين بأمرنا وبعد أخذ رأى مجلس نظار حكومتنا نأمر بما هو آت :

الباب الأول

فى الدين المنتظم

البند الأول تسديدات الدين المنتظم تكون فى المستقبل بالشروط الآتية بعد فى الدين الممتاز[١] .

البند الثانى صافى ايرادات السكك الحديدية والتلغراف ، وميناء الاسكندرية يكون مخصصا لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز دون غيره والكماله اللازمة لتسديد الفوائد والاستهلاك المذكورين تؤخذ قبل كل شئ من أصل الايرادات المخصصه للدين الموحد .

أما اذا ظهرت زياده فى الايرادات المخصصة للدين الممتاز فالزيادة المذكورة تستعمل فى استهلاك الدين الموحد .

البند الثالث المصاريف العادية اللازمة لحفظ وصيانة وتشغيل السكك الحديدية وميناء اسكندرية والمربوطة فى الميزانية والمصرح بها بمقتضى قرارات خصوصيه تصرف دون غيرها من ايرادات المصلحتين المذكورتين ومصاريف النقل التى تستحق على الحكومه ولم تدفع نقدا فى حالة النقل بحيث تسديدها فى آخر كل شهر لمصلحة السكة الحديدية .

البند الرابع المصاريف التى فوق العاده مثل ثمن اراضى أو عقارات أو انشاء خطوط جديدة ومشترى الأدوات اللازمة لتشغيل الخطوط المذكورة او مشترى سكك حديدية سبق اعطاء خصة بها أو وضع خط ثان أو انشاء ابنية جديدة مثل أرصفة او جسور أو نحو ذلك تدفع من الايرادات العمومية التى للحكومه .

---

(١) قدر الدين الممتاز بمبلغ ٢٢ مليونا وخمسمائه وسبعة وثمانون الفا من الجنيهات وخصص له واردات السكك الحديدية والتلغراف وميناء الاسكندرية ، وكان مايدفع للدين الممتاز كل سنة مليونا و١٨٧ ألف جنيه أى مايعادل خمسة فى المائة . انظر سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٦ ، ص٢٣٩ .

وصرف المصاريف المذكورة يكون بناء على طلب يتقدم من مديرى السَكك الحديدية والميناء يتصدق عليه من مجلس النظار فإذا حصل اختلاف بين الحكومة وبين مصلحة السكة الحديدية والتلغراف والميناء فى أمر معرفة فإذا كان المبلغ المطلوب صرفه هو من المصاريف العادية أو غير العادية جاز للحكومة حينئذ بناء على موافقة رأى صندوق الدين أن تصرح للمصلحة المذكوره بأن تدفع تلك المصاريف من ايراداتها .

البند الخامس فائدة سندات الدين الممتاز تبقى مقررة باعتبار خمسة فى المماية على القيمة الاسمية ويستمر دفع الفائدة المذكوره على قسطين احدهما فى ١٥ ابريل والثانى فى ١٥ أكتوبر .

واستهلاك السندات المذكورة يكون بواقع المائة مائة فى مدة خمس وستين سنة اعتبارا من ١٥ أكتوبر سنه ١٨٧٦ ويحصل بطريق القرعة مرة فى كل ستة شهور وتعمل القرعة بمعرفة مديرى الصندوق فى شهر يناير وشهر يوليو فى جلسة علنية وتسديد السندات التى نخرج بالقرعة يكون من تاريخ استحقاق الكوبون الثانى للقرعة .

البند السادس ناظر المالية مأذون بأن يصدر مبلغ٥٦٠٠٢٠٥ جنيه مصرى قيمة قسيمة عبارة عن ٥٧٤٣٨٠٠ ليرة استرلينية سندات من سندات الدين الممتاز تستعمل فى ماهو مبين فى المادة ٦٨ ومابعده ويكون اصدار السندات المذكورة أولا فأولا بحسب اللزوم وتحتسب عليها الفائدة والاستهلاك بدون ادنى فرق وتدخل السندات الجديدة المذكورة فى أول قرعة تحصل للاستهلاك عقيب صدورها .

البند السابع بمحرر تصفية الديون المقتضى دفعها بسندات يسلم لارباب الديون المذكورة فى مدة ستة شهور من نشر تاريخ هذا القانون سندات موقتة لحاملها والديون التى يصير تسويتها بعد أن تعطى بها سندات قطعية من أول وهلة والسندات المؤقتة المذكورة يجب استبدالها بسندات قطعية فى مدة سنة من تاريخ نشر هذا القانون .

وعلى ناظر ماليتنا أن يصدر من تلقاء نفسه سندات قطعية بدلا فى السندات المؤقتة التى لم يحصل تقديمها فى هذا الميعاد وبصفها امانة فى صندوق الدين على ذمة مستحقها .

البند الثامن التسوية الازمة لتسديدات الدين الممتازة فى فائدة واستهلاك مبلغ قدره ١١٥٧٧٦٨ جنيها مصريا عبارة عن ١١٨٧٤٤٠ ليرة استرلينية .

فى الدين الموحد[1]

البند التاسع الايرادات الآتية تبقى مخصصة لتسديدات الدين الموحد وهى

أولا : ايرادات الجمارك والفوائد الجارى تحصيلها بمعرفة حكومتنا على الدخان الداخل فى القطر بعد أن يخصم من تلك الايرادات والعوائد قيمة مصاريف الادارة .

ثانيا : ايرادات مديريات الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط من بعد أن يخصم منها ٧ فى المائة على قيمة المتحصل فى نظير مصاريف التحصيل والادارة .

ويدخل فى ايرادات المديريات المذكورة جميع الأموال والرسوم بكل أنواعها المقررة الأن والتى يصير ايجادها فى المستقبل ماعدا ايراد الملح والدخان البلدى أما مابقى من المصالح التى كانت ايراداتها مخصصة ايضا للدين الموحد بمقتضى الدكريتو الصادر فى ٧ مايو سنة ٧٦ فتكون خارجة في التخصيص للدين .

البند العاشر الفائدة السنوية التى تعطى لسندات الدين الموحد تكون مقرره باعتبار ٤ فى المائة على قيمتها الاسمية ابتداء من تاريخ أول مايو سنة ١٨٨٠ .

وتدفع الفائدة المذكورة على قسطين احدهما فى أول مايو والثانى فى أول نوفمبر .

البند ١١ تسديد الفائدة باعتبار ٤ فى الماية يكون مضمونا بالايرادات التى تخصصت فى البند التاسع وان لم تكف فبالايرادات العمومية التى للحكومة .

البند١٢ الايرادات المخصصة للدين الموحد التى تتحصل من ابتداء ٢٦ ابريل لغاية يوم ٢٥ أكتوبر بما فيه هذا اليوم تكون لسداد قسط اول نوفمبر وما يتحصل من الايرادات المذكورة من تاريخ ٢٦ اكتوبر لغاية يوم ٢٥ ابريل يكون لسداد قسط اول مايو .

اذا كان فى تاريخ ٢٥ ابريل أو فى تاريخ ٢٥ أكتوبر ماتحصل من الايرادات المذكورة غير كاف لتسديد الكوبون بواقع ٤ فى الماية سنويا فناظر المالية يدفع حالا المبلغ اللازم للتكمله بناء على طلب مديرى صندوق الدين .

---

(١) قدر الدين الموحد بمبلغ ٥٧ مليونا و٧٧٦ الف جنيه وخصص له رسوم الجمارك وواردات أربع مديريات وهى الغربية والمنوفية والبحيرة واسيوط
سليم النقاش : المرجع السابق ص٢٣٩ .

البند١٣ مع ما ذكر اذا زادت متحصلات الستة شهور الاولى عن قيمة القسط المقتضى دفعة فالزيادة تخصص لتكملة كوبون شهر نوفمبر قبل أن يطلب دفع شئ من طرف الحكومة ثم ان المبالغ التى تدفع من طرف ناظر المالية لتكملة كوبون اول مايو يجرى تسديدها له من الزيادات التى تظهر فى متحصلات الستة شهور الأخيرة أن ظهرت .

ولهذا فلأجل معرفة ما اذا كان هناك اقتضاء لدفع شئ من طرف الحكومة لتكملة مبلغ الفائدة ليعمل فى ٢٦ اكتوبر من كل سنة حساب شامل لعملية القسطين معاً .

البند١٤ استهلاك الدين الموحد يكون بطريق المشترى بالسعر الجارى يتعين للاستهلاك المذكور ماهو ات

اولا زيادات الايرادات المخصصة لتسديدات الدين العمومى بعد دفع الكوبونين سنويا وتسديد المبالغ التى تكون قد دفعتها الحكومة على مقتضى البند السابق .

ثانيا جميع المبالغ المبينة فى مدون ٢ ، و ١٥ و٢٢ و٩ ، و ٩٥ فى هذا القانون .

البند١٥ الجزء الذى يمكن دفعه سنويا لصندوق الدين بمقتضى نص البند الآتى فى اصل الزيادات التى تظهر فى الايرادات علاوة على المربوط لها فى الميزانية يصير استعماله ايضا فى شراء سندات فى سندات الدين الموحد وهذا مع عدم الاخلال باستعمالها عند اللزوم فيما هو مبين بالماده ٧٠ وتبقى المبالغ الناتجه من الجزء المذكور امانة فى صندوق الدين الى أن يتيسر لمديرية بواسطة الايضاحات التى تتقدم لهم من نظارة المالية التحقق عن عدم لزومها لتسوية الدين السائر (واستهلاك الدين الموحد بطريق القرعة يكون ملغى) .

البند١٦ يعتبر زيادة فى ايرادات المديريات والمصالح الغير مخصصه لتسديد الدين كل ما ربط فى الميزانية وتحصل فى المديريات والمصالح المذكور ه علاوه على مبلغ ٤٨٩٧٨٨٨ جنيها مصريا الذى تقرر لمصاريف الحكومة بما فيه ويركو الاستانه وتسديد الديون الاخرى الملتزمه الحكومة بتأديتها بمقتضى نص هذا القانون من اصل ايراداتها العموميه وهذه الديون هى فوائد اسهم قنال السويس المطلوبه للحكومة الانجليزيه وسنوية الدائره الخاصة وسنوية المقابله وزيادة الورادات المذكوره تبقى حقا

للحكومة تتصرف فيها مادامت لم ترد على مبلغ الزياده التى تظهر فى ايرادات المصالح والمديريات المخصصه للدين

اذا كان زيادة الايرادات المخصصه للدين لاتصل لنصف فى المائه من قيمة مجموع الدين الموحد اعنى مبلغ ٢٨٣٠٠٠ جنيه مصرى فما يلزم لتكملة نصف فى الماية يصير دفعة لصندوق الدين من فائض الزيادات فى الايرادات غير المخصصة للدين فاذا لم يكن هناك احتياج لدفع شيء على سبيل التكملة فكامل الزيادات فى الايرادات الغير مخصصة للدين تبقى لمصاريف الحكومة .

البند١٧ لايحصل الاستهلاك الذى كان واجبا اجراؤه بطريق المشترى فى استحقاقات اول نوفمبر سنة ١٨٧٨ واول مايو واول نوفمبر سنة ١٨٧٩وأول مايو سنة ١٨٨٠ ولا دفع الباقى من الفوائد الذى لم يدفع فى الثلاثة أقساط الاخيرة .

البند١٨ جميع البونات او السندات التى كان يجب استبدالها بسنوات من الدين الموحد بمقتضى الاوامر الصادرة فى ٧ مايو و ١٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ يلزم تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها .

البند١٩ ناظر المالية مأذون بأن يصدر سندات جديدة من سندات الدين الموحد بمبلغ غايته ١٩٠٩٢٨٠ جنيها مصريا عبارة عن ١٩٥٨٢٤٠ ليرة استرلينية قيمة اسمية لاستعمالها فيما هو بين بالماده السادسة والعشرين .

السندات الجديدة المذكورة تكون الفوائد محتسبه عليها من اول مايو سنة ١٨٨٠ وتكون مساوية للسندات القديمة من حيثية شروط الفائدة والاستهلاك المقررة أعلاه بدون أدنى فرق .

فى أحكام مشتركة بين الدين الممتاز والدين الموحد

البند٢٠ الكوبونات والسندات تدفع بالعملة الذهبية فى القطر المصرى وباريز ولندرة بدون حجز شئ منها والدفعيات التى تحصل فى باريز تكون بسعر الليرة الاسترلينية خمسة وعشرين فرنكا بدون تغيير .

البند٢١ لايجوز وضع ادنى رسوم او عوائد لصالح الحكومة على سندات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند ٢٢ سقوط حق المطالبة بعد مضى خمس سنوات وبعد مضى خمسة عشر سنة حسب المقرر فى بندى ٢٧٥ ، و ٢٧٢ من القانون المدنى ليسرى مفعوله من جهة الخمسة سنوات على فوائد سندات الدين الموحد والدين الممتاز ومن جهة الخمسة عشر سنه على نفس السنوات المذكورة المعينة للاستهلاك بطريقة القرعة .

واحتساب المدة التى يسقط حق المطالبة بعد مضيها يكون بحسب السنه الشمسية الافرنجية وقيمة الفوائد والسندات التى يسقط حق المطالبه فيها تخصص لاستهلاك الدين الموحد .

البند٢٣ الايرادات التى تخصصت بمقتضى هذا القانون يعتبر تخصيصها للدين من ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٠ وعلى صندوق الدين أن يدفع لحساب التصفية مبلغ ٥٠٠٠جنيه مصرى وبدفع هذا المبلغ لا يبقى صندوق الدين والتصفية أدنى حساب من جهة التسوية الجديدة التى حصلت الآن فى التخصصات .

البند ٢٤ جميع احكام الاوامر الصادرة بتاريخ ٢٥ مايو و ١٨ نوفمبر سنه ١٨٧٦ فيما يتعلق بتسديدات سندات الدين الممتاز والدين الموحد ولم تكن مخالفه لنصوص هذا القانون تبقى مرعية الاجراء .

فى السلف القصيرة المواعيد

البند٢٥ قد صار الغاء تسديدات سلف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٨٦٥ وسنة ١٨٧٦ ولايضير اجراء استهلاك سندات سلفة سنة ١٨٦٤ الذى كان يجب حصوله فى اول ابريل سنة ١٨٨٠ ولاتدفع قسطى الستة اشهر من السلفتين الاخيرتين اللتين استحق دفعهما فى ٢٢ مايو و ٧ يوليو من سنة ١٨٨٠ .

البند٢٦ يصير استبدال سندات السلف الثلاث المذكوره باعتبار ٨٠ فى المائه من قيمتها الاسميه بسندات من سندات الدين الموحد باعتبار ٦٠ فى المائه تحتسب عليها الفوائد من اول مايو سنة ١٨٨٠ .

البند٢٧ ارباب سندات السلف القصيرة المواعيد يستولون نقدا عند الاستبدال على ما هو آت :

اولا فوائد السندات القديمه المستحقه عن سلفة سنة ١٨٦٤ من اول ابريل سنة ١٨٨٠ وعن سلفة سنة ١٨٦٥ من ٧ يناير سنة ١٨٨٠ وعن سلفة ١٨٦٧ من ٢٢ نوفمبر

سنة ١٨٧٩ لغاية ٣٠ ابريل سنة ١٨٨٠وذلك باعتبار معدل فائدة كل من السلف المذكوره .

ثانيا الكسور التى تتبقى عند الاستبدال وتكون أقل من اثنتى عشرة ليره استرلينيه .

البند٢٨ يحصل استبدال بدون تكليف حاملى السندات بمصاريف وقد تحدد ميعاد غايته ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٠ لتقديم السندات القديمة المقتضى استبدالها وبعد مضى هذا الميعاد تستبدل الحكومة من تلقاء نفسها السندات التى لم تتقدم من اربابها والسندات الجديدة التى تعطى بدلا عن القديمه لتحفظ امانة فى صندوق الدين على ذمة من له الحق فيها والسندات القديمة يصير ابطالها وتسليمها لناظر الماليه

وعلى ناظر المالية اتخاذ جميع الطرق اللازمة لاجراء عملية الاستبدال ولدفع متأخرات كوبونات واستهلاك الثلث سلف .

البند٢٩ سقوط حق المطالبه بعد مضى خمس سنوات وبعد مضى خمس عشرة سنة المنوه عنه فى الفقرتين الاوليين من بند ٢٢ يسرى مفعوله على كوبونات وسندات سلف سنة ١٨٦٤و ١٨٦٥و ١٨٦٧ وقيمة الكوبونات التى استحقت والسندات التى خرجت فى القرعه من وقت مبدأ هذه السلف وسقوط حق المطالبة بها تستعمل فى استهلاك الدين الموحد .

فى وظائف مأمورى صندوق الدين

البند٣٠ صندوق الدين الذى صار ايجاده بالامر الصادر بتاريخ ٢ مايو سنة ١٨٧٦يستلم النقود المخصصه لتسديد فوائد واستهلاك الدين الممتاز والدين الموحد ويستعمل هذه النقود بالتطبيق لاحكام هذا القانون .

البند٣١ المأمورون والكبار المناطون بالتحصيلات فى المديريات والمصالح المخصصه ايراداتها للدين الممتاز والدين الموحد مكلفون بتوريد هذه الايرادات مباشرة لصندوق الدين ولا تبرأ ذمتهم الا بمخالصات تعطى من قومسيون الدين .

البند٣٢ المأمورون المذكورون فى الاربع مديريات المخصصه للدين يقدمون لقومسيون الدين بواسطة نظارة الماليه كشوفات شهريه عن كل نوع من الأموال والرسوم تبين بها الاموال والرسوم المقرره فى السنة الجاريه والمتأخرات الباقيه من السنين

السابقة والمبالغ المتحصلة والمبالغ التى صار دفعها والمبالغ المحجوزه نظير مصاريف التحصيل والاداره والمبالغ التى وردت الصندوق الدين والباقى بالخزينه لغاية آخر يوم من الشهر وكذلك تتقدم كشوفات مماثله للكشوفات المذكوره فى ٢٥ ابريل و٢٥ اكتوبر من كل سنه .

البند ٣٣ مصلحة الكمارك ومصلحة السكه الحديديه والتلغرافات وميناء اسكندريه تقدم للصندوق ايضا كشوفات شهريه مبينه بها الرسوم المقرره فى السنه الجاريه بما فى ذلك من المتأخرات الباقيه من السنين السابقه لغاية اول يناير ، والمبالغ المتحصله والمبالغ التى صار دفعها والمبالغ المطلوبه من مصالح الحكومه والمبالغ المنصرفه فى لوازم الاداره والمبالغ التى صار توريدها لصندوق الدين والباقى بالخزينه لحد آخر يوم من الشهر وكذلك تتقدم كشوفات مماثله للكشوفات المذكوره من مصلحة الكمارك فى ٢٥ ابريل و٢٥ اكتوبر ومن مصلحة السكه الحديديه فى ١٤ ابريل وفى ١٤ اكتوبر من كل سنه .

البند ٣٤ تعيين وعزل مستخدمى الصندوق وتسويه علاقاته مع عملائه تكون بمعرفة مديريه .

البند ٣٥ مصاريف مستخدمى الصندوق وادواته والقومسيونات والمرتبات التى تخصص لعملائه ومصاريف الكمبيو والسيكورتاه ونقل النقود وبالجملة جميع المصاريف اللازمه لسد اشغال الدين الممتاز والدين الموحد تكون على طرف الخزينه ويعمل عنها سنويا ميزاينه بمعرفة قومسيون الدين يتصدق عليها من مجلس النظار .

وناظر الماليه يعطى لصندوق الدين سلفه مستديمه بمناسبة الجزء اللازم صرفه مباشره من الصندوق من اصل المصاريف المذكوره .

البند ٣٦ على قومسيون الدين أن يعلن فى كل سنه تقريرا عن اجراآته ويقدم حساب ادارته للجهة التى يصير ايجادها للنظر والحكم فى حسابات مصالح الحكومة .

البند ٣٧ لايجوز للحكومة عقد سلفه جديدة مهما كان نوعها الا بموافقه رأى قومسيون الدين ومع ذلك يجوز لناظر المالية أن ياخذ بحساب جارى مبلغا لا يتجاوز مليونين من الجنيهات المصرية .

البند ٣٨ حيث ان كوميسارية الدين هم النائبون الشرعيون عن ارباب الدين

العمومى فلهم أن يقيموا امام المحاكم المختلطة دعاويهم على المالية النائب عنها ناظرها بشأن تنفيذ النصوص المتعلقة بالايرادات المخصصه وبسعر فائدة الدين وبالضمانة المكلفه بها الحكومة وبالجملة بشأن كافه التعهدات المفروضة على الحكومة بمقتضى هذا القانون فيما يختص بتسديدات الدين الممتاز والدين الموحد .

البند٣٩ جميع احكام الاوامر الصادرة فى ٢ مايو و ٨ نوفمبر سنة ١٨٧٦ المختصة بوظائف قومسيون الدين ولم تكن مخالفة لهذا القانون تبقى مرعية الأجراء .

الباب الثانى

فيما يتعلق بالدائرة السنية[١]

البند٤٠ تكون ملكا للحكومة املاك الدائره السنية والدائرة الخاصه المذكوره فى الكشوفات المرفوقه بالكونترتو الرقيم ٢يوليو سنه ١٨٧٧ أو فى كشوفات الرهونات العقارية المسجلة بمقتضى هذا الكونتراتو .

البند٤١ وهذه الاملاك تكون مخصصة لضمانة دين الدائرة السنية العمومى ولايجوز توقيع الحجز عليها لغاية تمام استهلاك هذا الدين ولايترتب على التخصيص المذكور اخلال بمقتضيات الرهن العقارى المعطى بموجب العقد المؤرخ فى ١٩ اغسطس سنة ١٨٧٨ وايرادات الأملاك المذكورة ومحصولاتها لايجوز الحجز عليها الا بشأن الديون الخصوصية التي عقدتها الدائرة السنية لادارة اشغالها بعد عقد الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٨ .

البند٤٢ الاثمان التى تنتج من بيع هذه الأملاك تتخصص لاستهلاك دين الدائرة السنية العمومى دون غيره .

البند٤٣ يرفع للدائرة السنية من نقود التصفية مبلغ قدره اربعماية وخمسون الف جنيه مصرى لسداد المبالغ التى دفعتها عن الحكومة ولتعويض الضرر الناشئ لها من

(١) فى محاولة لاصلاح المالية المصرية كان قد تقرر ان يتنازل الخديو اسماعيل عن املاكه الخاصة المعروفة بالدائرة السنية والبالغة ٤٥٥/١٣١ فدانا وأن يتنازل كذلك عن أملاك أسرته التى كانت تزيد على ٤٣١,٠٠٠ فدان فى نظير حصوله على راتب معين .
روزشتين : المرجع السابق ص ٦٠ .

عدم تنفيذ التعهدات التى كانت مترتبة على المخصصات الخديوية وبواسطة ذلك لايكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والدائرة مطالبة الأخر بشئ بالكلية بخصوص الحقوق المتقدمه على سنة ١٨٨٠ هذا ويخصم من مبلغ الاربعماية وخمسين الف جنيه مصرى المار ذكره جميع الاموال المطلوبه من الدائرة عن سنة ١٨٧٩ .

البند ٤٤ فائدة سندات دين الدائره السنية تكون ٥ فى الماية على القيمة الاسمية اربعة منها تكون فائدة مقررة ومضمونة بالايرادات العمومية التى للحكومة والواحد الباقى يكون بصفة فائدة تكميلية .

والفائدة التكميلية المذكورة تعطى عندما يريد صافى ايرادات الدائرة السنية بمقتضى الحساب المنوه عنه فى المادة ٤٧ على المبلغ اللازم لتسديد الفائدة بواقع اربعة فى المائة على القيمة الاسمية التى للسندات المتداولة والفائدة التكميلية المذكورة ويكون اعطاؤها بقدر مبلغ الزيادة لاغير ودفع الفائدة المقررة يكون على قسطين الأول فى ١٥ ابريل والثانى فى ١٥ اكتوبر من كل سنة ودفعها لايكون الا بعد تسليم الكوبونات .

اما الفائدة التكلميلية فانها تدفع فى ١٥ ابريل من كل سنة عن السنة السابقة بوصل خصوصى ولايعطى كسور فائدة اقل من ربع فى الماية .

البند ٤٥ يصير ابقاء مبلغ احتياطى مما هو آت .

أولا من مبلغ قدره ١٨٠٠٠٠ جنيه مصرى المذكور فى المادة الثالثه والاربعين .

ثانيا من زيادة صافى الايرادات على خمسة فى المائة وذلك لحد القدر المبين فى المادة الثامنه والاربعون وهذا المبلغ الاحتياطى يشترى به سندات من سندات الدائرة السنية أو من سلفة الاملاك الميرية أو من الدين الممتاز أو من الدين الموحد ويكون مخصصا لتكملة الفائدة باعتبار اربعة فى المائة فى حالة عدم كفاية الايرادات لذلك وعند استحقاق كل قسط يقرر مجلس الادارة المقدار المقتضى رهنه أو بيعه من هذه السندات لتأدية القسط باكمله بعد ابقاء النقود اللازمة لسير المصلحة .

البند ٤٦ اذا كانت ايرادات السنة الحسابية المضاف اليها المبلغ الاحتياطى غير كافية لتكملة هذه الفائدة فعلى الدائرة أن تتدارك بواسطة الاستقراض ما ينقص عن ذلك عند استحقاق كل قسط .

البند٤٧ في آخر كل سنة تقطع الدائرة حساب ايراداتها ومصروفاتها فان ظهر أن صافى الايرادات مع اضافة المبلغ الاحتياطى سواء صار صرفه فى اثناء السنة أو كان باقيا لغاية ٣١ ديسمبر لاتكفى لتأدية ٤ فى المابة على القيمة الاسمية للسندات المتداول فيها فعلى الحكومة حينئذ أن تدفع للدائره فى مدة خمسة عشر يوما قيمة الفرق . ولايجرى مطالبة الدائرة بشئ من أموال أطيانها الكائنة بالمديريات غير المرهونة ما لم تسدد قيمة الفرق المذكور من طرف الحكومة .

البند٤٨ الجزء الذى يبقى نقدية فى آخر السنة من صافى الايرادات بعد دفع الفوائد باعتباره فى المائة وتكوين المبلغ الاحتياطى البالغ قدره ٣٥٠٠٠٠ جنيه مصرى يصبر استعماله فى الاستهلاك .

البند٤٩ يكون الاستهلاك بشراء سندات مادام لم يتجاوز لسعرها ثمانين فى المائة فاذا تجاوزت هذا السعر يكون الاستهلاك بالقرعة والسداد باعتبار ٨٠ فى المائة .

البند٥٠ تتشكل مصلحة الدائرة من ناظر عمومى ومجلس ادارة ومجالس أعلى .

البند٥١ تعيين الناظر العمومى يكون بامرنا ويكون له اجراء جميع التصرفات الادارية بالقيود الآتى ذكرها .

البند٥٢ يتألف مجلس الادارة كما كان مؤلفا المجلس الاعلى المقرر تشكيله فى الكونتراتو الرقيم ١٢ يونيو سنة ١٨٧٧ وتكون له جميع الوظائف التى كانت للمجلس الأعلى المذكور .

البند٥٣ تعيين ورفع جميع الموظفين الكبار وايجارات الاطيان التى تكون اقل من ٣٠٠٠ فدان وعن مدة لاتتجاوز ست سنوات تفرض على المجلس المذكور للتصديق عليها .

للمجلس ايضا أن يأذن الناظر العمومى بالمرافعة أمام المحاكم مدعيا كان أو مدعى عليه وأن يحكم فى المسائل الاداريه التى يتراءى لزوم توسطه فيها .

البند٥٤ مراقبا الدائرة يتعينان بأمر منا وانتخابهما يكون بمعرفة حكومتى انكلتره وفرنسا بصفة غير رسمية وعند عدم حصول ذلك بمعرفة هاتين الدولتين يكون انتخابهما بمعرفتنا من كبار موظفى الدولتين المذكورتين مستخدمين كانوا او متقاعدين .

البند ٥٥ المجلس الأعلى يتشكل من ناظر المالية والمفتشين العموميين واعضاء مجلس الادارة وعند غياب المفتشين العموميين أو وجود مانع يمنعهما من الحضور ينوب عنهما مأمورا صندوق الدين اللذان من جنسيتهما وتكون وظائف المداولة فى الميزانية والاقرار عليها ومراجعة حساب الدائرة السنوى والتصديق عليه والتصريح بعقد السلف والبيوع والايجارات غير الايجارات المذكورة بالبند الثالث والخمسين وتقدير المبلغ الذى لايمكن تجاوزه فى الحساب الجارى وتعيين نوع السندات التى يصير شراؤها بالمبلغ الاحتياطى ومع ذلك فان مشروعات البيوع والايجارات المشترط تصديقه عليها لاتقدم اليه الا اذا كان المراقبان متحدى الرأى على موافقتها فى مجلس الادارة والقرارات التى تصدر من المجلس المذكور فى هذا الشأن لاتكون واجبة التنفيذ الا بعد التصديق عليها من مجلس النظار

البند٥٦ للمجلس الأعلى أن يحكم ايضا فى قرارات مجلس الادارة التى يقدمها له احد اعضاء هذا المجلس

البند٥٧ وزيادة على ما لمراقبى الدائرة من الوظائف المبينة فى النصوص السابقة يصير اعتبارهما نائبين شرعيين عن حاملى سندات دين الدائرة العمومى ويصوغ لهما بهذه الصفة أن يطالبا بواسطة جميع الطرق القانونية ماتعهدت به الحكومة لحاملى السندات المذكورين .

البند٥٨ سندات سلفة سنة ١٨٧٠ وبونات الدائرة التى تستبدل للآن يجب تقديمها لأجل استبدالها قبل أول ابريل سنه١٨٨١ والا فيسقط حق المطالبة بها . وبعد مضى هذا الميعاد لايجوز اقامة أى دعوى لا على الدائرة ولا على الحكومة بخصوص السندات والبونات المذكورة .

البند٥٩ على مصلحة الدائره أن تطلب تسليم السندات المستبدلة أو المستهلكة من جميع الأشخاص المودعة عندهم تلك السندات الآن وان تعطى لهم بها وصلا لبراءة ذمتهم منها .

البند٦٠ تكون حقا للدائرة ولايجوز مطالبتها بها كوبونات دينها العمومى التى لم تطلب قيمتها فى مدى خمسة سنين احتسابا من تاريخ استحقاق كل منها وكذلك

السندات التى تتعين للاستهلاك بطريق القرعة ولم تطلب قيمتها فى مدة خمس عشرة سنة وهذه المواعيد تحسب بحساب السنة الشمسية الافرنجية .

البند ٦١ سندات دين الدائرة الخاصة يصير استبدالها بمعرفة ناظر المالية باعتبار المائة مائة بسندات من سندات دين الدائره السنية العمومى محتسبة عليها الفوائد فى ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ والسندات المذكورة يجب تقديمها للاستبدال قبل اول ابريل سنة ١٨٨١ والا سقط الحق فيها .

والقسط السنوى المخصص الآن لدين الدائره الخاصة وقدره ٣٤٠٠٠ جنيه مصرى يصير توريده من ناظر المالية للدائره السنية فى كل سنة النصف من أول أبريل والنصف الثانى فى أول اكتوبر وكوبون الدائرة الخاصة المستحق فى أول يناير سنه ١٨٨٠ يصير دفعه عند الاستبدال لحاملى السندات من نقود التصفيه وأما الفائده المستحقة من أول يناير لغاية ١٥ ابريل سنه ١٨٨٠ فتدفع اليهم باعتبار خمسة فى المائة من عموم الايرادات التى للحكومة .

البند ٦٢ جميع شروط الكونتراتو الرقيم ١٢ يوليو سنة ١٨٧٧ تبقى مرعيه الاجراء مادامت غير مخالفه لما تدون فى هذا القانون من الأحكام

الباب الثالث

فى الدين السائر

البند٦٣ تصفية الدين السائر وتسويته تكون من الموجبات الآتيه وهى

أولا البواقى من سلفة الاملاك الميريه .

ثانيا النقود الباقية لغاية ٣١ ديسمبر سنه ١٨٧٩ فى خزنة النظارات والمديريات والمصالح التى لم تكن مخصصة بمقتضى هذا القانون للدين المنتظم .

ثالثا الزائد من دفعات المقابلة والموجوده نقديه فى صندوق الدين العمومى .

رابعا المبالغ المتحصلة أو التى يمكن تحصيلها من المتأخرات لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٩ من العوائد والرسوم والأموال من أى نوع كانت فى المديريات والمصالح مخصصة للدين المنتظم أو غير مخصصة .

خامسا العقارات الجائز للحكومة التصرف فيها ولم تكن مخصصة للمنافع والمصالح العمومية أو الضمانة سلفة الاملاك الميرية أو دين الدائره السنيه العمومى وهذه العقارات تبقى مخصصة للدين السائر لغايه سداداه .

سادسا ماينتج من تغيير البونات أو السندات التى تسلمت أو تتسلم للخزينه من بعد اداء قيمتها عملا بمنطوق الأحكام الصادرة من المحاكم .

سابعا سندات الدين الممتاز التى يصير أيجادها على مقتضى المدون فى البند السادس من هذا القانون .

ثامنا الجزء المخصص للاستهلاك الدين المنظم حسب المدون فى البند ١٥ من الزيادات التى تظهر فى الموازين وذلك فى الحالة المبينه بالبند السابع

البند ٦٤ العقارات المذكورة فى الفقرة الخامسة من البند السابق لايجوز توقيع الحجز عليها من مدائنى تصفية السائر لغاية ٣١ مارس سنة ١٨٨١ ولا من غيرهم من جميع مدائنى الحكومة لغاية تمام التصفيه .

البند ٦٥ ناظر ماليتنا مأذون بأن يستحصل لأجل تصفية الدين السائر على مبلغ بطريق السلفة قدره ٦٥٠٠٠٠ جنيه مصرى وأن يعطى تأمينا عليه رهنا عقاريا على كل وبعض الأملاك الميرية المبينة فى الفقره الخامسة من البند ٦٣ والاملاك التى ترهن على هذا الوجه يجوز بيعها بشرط صرف أثمانها فى آداء المبلغ المذكور لحين تمام سداده ولايجوز توقيع الحجز عليها الا بعد أداء هذا المبلغ أو لحد ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٢ غاية مايكون .

البند ٦٦ الدين السائر المقتضى تصفيته هو مايأتى :

أولا ديون الحكومة الناشئه من الاحكام الصادره من المحاكم أو التى تنشأ من أحكام تصدر فى القضايا المقامة عليها الآن .

ثانيا جميع الديون التى اقرت أو تقر الحكومة على صحتها فى أثناء التصفية وتكون ناشئة من حقوق مكتسبه قبل أول يناير سنة ١٨٨٠ ماعدا السلف العمومية المنعقدة فى

الخارج أو فى القطر وهذه الديون تكون تسويتها تطبيقا للنصوص الآتية أما التسويات التى سبق اجراؤها على حسب المدون فى هذا القانون فتكون معتبرة .

البند٦٧ تدفع بتمامها نقدا المطلوبات الاتيه وهى

اولا المتأخرات من وركو الاستانه .

ثانيا الديون المضمونة برهونات عقارية مسجلة قبل ٢و٣ فبراير سنه ١٨٧٩ على الاملاك المخصصة لضمانه سلفة الاملاك الميرية .

ثالثا المتاخرات من الماهيات والمعاشات والاجر .

رابعا المبالغ المطلوبة من بيت المال ومن صندوق الايتام بالشروط المبينة فى البند ٧٢ من هذا القانون .

خامسا المبالغ الموضوعة فى خزينة الحكومة على سبيل الامانة .

بند٦٨ وغير ماذكر من جميع ديون الحكومة المبينة فى البند ٦٦ تجرى تصفيتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونية لغاية ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ بالقيود المدونه .

فى البند ٧٢ وما يتلوها من المواد ويجرى دفعها بالشروط الأتية وهى ثلاثون فى المائة نقدا ، وسبعون فى المائه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائه مائه ويحسب لها فوائد من ابتداء ١٥ ابريل سنة ١٨٨٠ ، والديون التى تكون أقل من ١٩٥٠ قرشا (٢٠ ليره استرلينية) أى انكليزية تدفع نقدا وكذلك بقايا الديون التى تكون اقل من هذا المبلغ والمبالغ التى تم دفعها نقدا لا يحسب لها الفوائد .

البند ٦٩ الديون التى تنشأ من أحكام المحاكم المزمع صدورها فى القضايا المقامه الأن بخصوص الحقوق قبل اول يناير سنة ١٨٨٠ تجرى تسويتها من أصل ومصاريف وفوائد قانونيه تحسب لغاية حلول استحقاق كوبون الدين الممتاز الذى يتقدم على التسوية وتدفع على الوجه الآتى ثلاثون فى المائة نقدا ، وسبعون فى المائه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائه مائة ويكون لها حق فى الكوبون الذى كون جاريا وقت التسويه والديون التى تكون أقل من ١٩٥٠ قرشا (٢٠ ليرة استرلينيه) أى انكليزيه تدفع نقدا وكذلك بقايا الديون التى تكون أقل من هذا المبلغ .

وأما المبالغ المقتضى دفعها نقدا فلاتحسب لها فوائد

البند ٧٠ يحجز من الموجودات المخصصة لتصفية الديون السائرة مبلغ ٦٥٠٠٠ جنيه مصرى قيمة اسمية من سندات الدين الممتاز أو مايقابله من مبلغ القيمة الحقيقية لتلك السندات ويبقى لتسوية الديون المذكوره وعند عدم كفايته يكمل من الاشياء الاتية التى تبقى دون غيرها ضامنة لأرباب تلك الديون يستوفون منها حقوقهم والاشياء المذكورة هى :

أولا مايكون باقيا بدون بيع من الأملاك المرهونة تأمينا على سلفة الستمائه وخمسين الف جنيه مصرى المصرح بعقدها فى البند ٦٥ بعد تسديد السلفة المذكورة بتمامها .

ثانيا جميع املاك الحكومة الأخرى الجائز حجزها وبيعها .

ثالثا الجزء المخصص للاستهلاك حسب المدون فى البند ١٥ من هذا القانون من الزيادات التى تظهر فى الايرادات الغير مخصصة للدين المنتظم ولايصير استعمال هذه الزيادات فى الاستهلاك الا بعد تمام تأدية الديون المذكورة فى البند السابق ومع وجود هذا التخصيص فان الزيادات المذكورة التى تظهر فى الموازين لم تزل معتبرة من النقود الميرية .

البند ٧١ قد صار التصديق على التسويات الخصوصية المبينه بالكشف المرفوق بهذا المؤشر عليه بحرف(١) حيث كان الغرض منها تسوية بعض ديون مضمونه برهونات اوامتيازات أو فسخ كونتراتات معقوده بتوريد اصناف ولم يصر تنفيذها بتمامها

البند٧٢ يدفع بتمامه بسندات من سندات الدين الممتاز باعتبار المائة فان الدين المطلوب لديوان الأوقاف المقدر بمبلغ ٢٩٠٩٧٦ جنيها مصريا والدين المطلوب لديوان المكاتب الأهلية المقدر بملبغ ١٣٣٤٣ جنيها مصريا والمبالغ المطلوبة المذكورين من صندوق الأيتام المقتضى دفعها نقدا يصير تسديدها اما من موجودات الصندوق أو من نقود التصفية مع اضافه فائدة عليها باعتبار اربعة فى المائه .

البند ٧٣ ارباب الديون الذين بأيديهم احكام صادرة من المحاكم وعملت لحقوقهم تسويات خصوصية تدوَّنت فى بندى ٦٧و ٧٢ لهم الخيار فى التسويات الخصوصية المذكورة والتسوية العموميه المبينه فى بندى ٦٨و ٦٩

البند ٧٤ مداينو الدائره الخاصة الذين بأيديهم حوالات على مخصصات الخديو السابق ومقيده بنظاره المالية أو مؤشر عليها منها أو الذين بأيديهم أحكام صادرة من المحاكم مقيدة يصير اعتبارهم لحقوقهم كمدائنى الحكومة وتدفع لهم حقوقهم بالشروط المبينة فى بندى ٦٨ ، ٦٩ ومع ذلك من كان منهم آخذا رهنا على عقار من عقارات الدائره الخاصه فهو مخبر أما باجراء ماله من الحقوق على المرهون أو يترك المرهون والاستيلاء على مطلوبه بالشروط المذكوره اعلاه

وعلى المدائنين المذكورين أن يعلنوا مايختارونه فى مدة ثلاثة أشهر ابتداء من نشر هذا القانون والا لايصير اعتبارهم كمدائنى الحكومة وان اجروا ما لهم من الحقوق على الرهونات فلا يكون لهم أدنى حق فى الرجوع على الحكومة بما يتبقى من ديونهم .

أما الذين تدفع لهم ديونهم من نقود النصفية فحقوقهم فى الرهونات تتنقل للحكومة بمجرد الدفع لهم .

البند ٧٥ تستبعد من ديون الحكومه المتأخرات المطلوبه عن سنه ١٨٧٨ من مخصصات دولتو اسماعيل باشا الخديو السابق ومن مخصصات حضرات أعضاء عائلته الآتى ذكرهم وهم : حضرة دولتلو والدته وحضرات الأميرات حرمه وحضرات الأمراء انجاله وزوجاتهم وأولادهم والأميرات كريماته وازواجهن واولادهن ولاتصير مطالبتهم بالمبالغ المطلوبه منهم أو من دوائرهم على سبيل اموال او عوائد متأخرة لغاية أول يناير سنه ٧٩ وزيادة على ذلك فانه بتخصص مبلغ ٢٢٥٠٠٠ جنيه مصرى يؤخذ من نقود التصفيه لتسوية الديون المطلوبه من اعضاء عائلتنا المذكورين اعلاه ولتسوية الديون المطلوبه من الدائرة الخاصة غير الديون المذكورة فى البند ٧٤ واجراء هذه التسوية يكون بمعرفه نظارة المالية بأن تتبع فى ذلك نصوص القانون الجارى العمل بمقتضاه امام المحاكم المختلطة فيما يتعلق بالتوزيع على الغرماء .

البند٧٦ يتخصص مبلغ ١٢٧٨١٦ جنيها مصريا لصرف المتأخر من مخصصات اعضاء عائلتنا المذكورين فى البند السابق عن سنة ١٨٧٩ .

البند٧٧ المخصصات السابقة على أول يناير سنه ١٨٧٩ المتأخره لباقى أعضاء عائلتنا غير المذكورين فى البند٧٥ تصير تسويتها وصرفها لهم بالشروط المذكورة فى البند ٦٨ وأما متأخرات مخصصاتهم سنه ١٨٧٩ فتصرف لهم بتمامها

البند٧٨ اما المرتب السنوى الذى قدره ٦٠٠٠٠ ليره استرلينيه السابق تقريره لحضرة دولتو الأمير عبد الحليم باشا ومعطى به بونات خزينة لحاملها قد صار تنزيله ابتداء من أول يناير سنه ٨٠ الى مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه مصرى[1] بالتطبيق لأمرنا الصادر فى ٢١ يناير سنه ٨٠ وهذا المرتب السنوى غير جائز تحويله ولاتوقيع الحجز عليه وقد سحبت من دفاتر ديون الحكومة بونات الخزينة المعبر عنها ببونات حليم المحددة من نظارة المالية فى ٢ اكتوبر سنه ١٨٧٠ الموافق ١١ رجب سنه ١٢٨٧ ومنمرة من نمرة من ٢٣ الى نمره ٨٠ (والغاية داخله) قيمة كل واحد من البونات المذكورة ٢٩٢٥٠٠٠ ق ت (٣٠٠٠٠ ليرة استرلينية) استحقاق ١١ يولية سنة ١٨٨٢ و١١ يناير و١١ يولية فى السنين التى تتلوها ولايصير دفع أى بون من البونات المذكوره فى أى يد وجد .

البند٧٩ زيادة عن المرتب السنوى البالغ قدره ١٥٠٠٠جنيه مصرى المندرج بميزانية الحكومة ابتداء من اول يناير سنة ١٨٨٠ فان كامل مبلغ الخمس بونات وقدره ١٥٠٠٠ ليرة استرلينية المستحق دفعها فى أثناء سنتى ١٨٨٠ و١٨٨١ وفى ١١ يناير سنة ١٨٨٢ ويحتمل أن تكون قد بيعت قبل حلول ميعادها عملا بنص الكونتراتو المعقود فى ١١ يولية سنة ١٨٧٠ بين حضرة دولتلو الخديوى اسماعيل باشا وحضرة دولتلو الامير حليم باشا يكون واجب الاداء ابتداء من نشر هذا القانون ويصير درجة ضمن الدين السائر لتجرى عن تسويته فى ودفعه بالشروط المبينة فى البند ٦٨ .

---

(١) كان الأمير حليم قد تنازل للخديوى اسماعيل عن جمع ما آل اليه من العقارات بطريق الوراثه بشرط أن يدفع له سنويا مبلغ ٦٠ ألف جنيه لمدة ٤٠ عاما ، ولكن ذلك الاتفاق لم يستمر سوى خمس سنوات ونصف ثم توقفت الحكومة عن الدفع ولما جاءت لجنة التحقيق الأوروبية فى عام ١٨٧٨ خفضت ذلك المبلغ وجعلته عشرة آلاف جنيه سنويا . انظر سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ٥٩ .

البند ٨٠ يكون لحضرة دولتلو البرنس حليم الحق فى اخذ التركات التى آلت أو تؤول اليه ابتداء من يناير سنة ١٨٨٠ ولايلتفت لتنازله عن ذلك المندرج فى الكونتراتو الرقيم ١١ يوليو سنة ١٨٧٠ .

البند ٨١ يعتبر لغوا كأنه لم يكن القيد المدون فى نفس الكونتراتو المذكور الذى بمقتضاه تنازل حضرة البرنس حليم عن طلب أى مرتب له أو لأولاده بعد استحقاق القسط الاخير من الاقساط السنوية وكل واحد منها عبارة عن ١٥٠٠٠جنيه مصرى المذكور فى البند ٧٨ .

البند ٨٢ حالة كل من الحكومة وتركة المرحوم اسماعيل صديق باشا تبقى مقرره على الوجه الآتى ، وهو أن الحكومة تتعهد بما على التركة من الديون المعترف بصحتها وبالديون التى يحتمل أن تنشأ من الدعاوى المقامة الآن عليها كما هى مبينة فى الكشف المرفوق بهذا القانون ومؤشر عليه بحرف (ب) وهذه الديون يصير دفعها بتمامها نقدا وبواسطة ذلك لايكون لكل من الطرفين وهما الحكومة والتركة أو مستحقوها مطالبة الآخر بشئ ولا طلب عمل حسابات بينهما ولا أقامة دعاو ولامطالبة ولا استرداد شئ ما بأى سبب كان

البند٨٣ يترتب على تسوية الديون ودفعها بالقيود والشروط المدونه فى هذا القانون براءة ذمة الحكومة ومصالحها برأة كلية وقطعية من جهة مدائنى التصفيه ومن يقم مقامهم مهما كان لهم من اوجه الاولويه بدون احتياج لأن تعمل بخصوص الحقوق المكتسبه قبل سنة ١٨٨٠ حسابات أخرى ولا لأقامة دعاو ولا للمطالبة بحقوق أو استرداد من كلا الطرفين وبناء على ذلك يجب على المدائنين الذى يصير تسوية ديونهم ووقعها بالشروط المبينه فى هذا القانون أن يعطوا كتابة عند أخذ سندات المخالصه منهم بقبولهم شطب ومحو أى رهن عقارى وغيره من الحقوق مما قد تسجل لهم على املاك الحكومة فأن لم يعطوا الكتابة المذكوره فعلى المحاكم أن تأمر بمحو وابطال ماذكر وكذلك يكون العمل فى حق كافة الأجراءات التحفظيه والتنفيذيه التى يكون قد اجراها بعض مدائنى التصفية على الحكومةومصالحها قبل نشر هذا القانون أو التى يجرونها بعد نشره .

وهذا البند لا يخل بشىء ما من الحقوق المبينه المكتسبه بمقتضى تسجيل رهونات عقارية اعطيت بتوافق وتراضى الطرفين ومصاريف تسجيل أو محو الرهونات العقارية تكون على طرف التصفية .

البند ٨٤ املاك الحكومة المبينه فى الدكريتو الرقيم ١٦ يونيو سنة ١٨٨٠ـ تكون معتبرة من ضمن الأملاك الميرية العمومية التى لايجوز توقيع الحجز عليها أو تملكها بمضى المدة الطويلة بشرط بقاء سرايتى المنيا والروضه مخصصتين لضمانة دين الدائره السنية العمومى كالمبين فى بندى ٤١ ، ٦٢ من هذا القانون ومع ذلك فالحقوق المكتسبه بمقتضى رهونات مسجله على تلك الأملاك قبل نشر الديكريتو المذكور تكون مرعية ولايجوز بيع العقارات المبينة فى الديكريتو السالف الذكر الا اذا صدر ديكريتو بادخالها ضمن العقارات التى يجوز للحكومة التصرف فيها .

البند ٨٥ جميع المبالغ المطلوبه للحكومة أو لمصالحها من مدائنى التصفية بأى وجه وبأى سبب كان يصير خصمها قبل اجراء أى تسويه كانت ممالهم من الديون وذلك بدون اخلال بالمفاضات الخصوصية المدونة فى هذا القانون .

البند ٨٦ ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون لايقبل من أى شخص كان اقامة أى دعاوى كانت على الحكومة أو على مصالحها أمام أى محكمة لأى سبب وبأى صورة كانت بخصوص الحقوق المكتسبة قبل أول يناير سنه ١٨٨٠ مالم تكن الدعوى بشأن منازعة تحصل فى تحديد مقدار الديون المبنية عنها فى البند ٦٦ وبالقيود المبينه فى البند ٦٧ وما يتلوها .

البند ٨٧ لائحة المقابله المنسوخة بمقتضى الديكريتو الصادر فى ٦يناير سنه ١٨٨٠ تبقى ملغاة بوجه قطعى بالقيود المبينة فى البند الخامس من الديكريتو المذكور ونصوص البند الثالث من ذلك الديكريتو تكون ملغاة أيضا .

ودفعات المقابلة التى تثبت صحتها تجعل حقا فى التعويض للأشخاص الذين يكونون وقت اجراء التسوية المذكوره أدناه مالكين الأطيان المختصة بها هذه الدفعات . ويعتبر مالكا من تكون الأطيان مقيدة باسمه فى دفاتر الأموال هذا مع عدم الأخلال

بحقوق غيرهم ، وعلى المالكين المذكورين أن يثبتوا حقوقهم فى طلب يقدمونه بالكتابة أوشفاها قبل اول يناير سنه ١٨٨١ للمديرين أو المأمورين المعينين لهذا الخصوص من طرف ناظر المالية ويعطى لهم وصل بذلك .

البند٨٨ ناظر المالية عند اطلاعه على هذه المطالبات يجرى اعمال الحسابات الشخصية المختصة بالمطالبين بأن بغيرهم مدائنين

(١) اولا بالدفعات التى اجراها بالتوالى المطالبون المذكورين أو الملاك السابقون على سبيل المقابلة .

ثانيا بفوائد الدفعات المذكورة باعتبار اربعة فى المائة ثم يصير اعتبارهم مديونين

(٢) **أولا** بمبلغ الامتياز الذى خصم سنويا من أصل الأموال بناء على دفع المقابلة

ثانيا بمتأخرات الأموال والرسوم من أى نوع كانت وبالديون المطلوبة للحكومة من المالكين المذكورين قبل أول يناير سنه ١٨٨٠ وكل نص مخالف لما ذكر يعتبر ملغيا .

ثالثا بفوائد مبالغ الامتياز والمتأخرات والديون المذكورة بواقع اربعة فى المائة ويستبعد من تلك الحسابات الدفعات الحاصلة من بونات خزينة او رجع يتضح انها غير حقيقية والتى تكون قد تقيدت بمقتضى أوامر عليه ولم يعقبها دفع والباقى بعد ذلك من الحسابات المذكوره الذى هو عبارة عن صافى مطلوب كل واحد من أصحاب الحقوق يكون اساسا لتوزيع التعويض .

البند٨٩ يتخصص مبلغ سنوى قدره ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى ابتداء من أول يوليو سنه ١٨٨٠ لأجل تسديدات تعويض المقابلة ويؤخذ المبلغ المذكور من الايرادات المبينه فى الميزانيه المخصصه للدين العمومى بمقتضى البند ١٦ .

والمقدار المذكور يجرى توزيعه على المالكين السالف ذكرهم بأقساط سنوية تخصم من أصل اموال الأطيان وهذا التوزيع يصير اجراؤه بينهم بالنسبة لصافى مطلوباتهم التى تتقرر من واقع حساب كل منهم

وفى حالة ما اذا لم تتم التصفية فى وقت بحيث يمكن خصم نصف سنوية سنه ١٨٨٠ من أموال السنة الجارية يصير احتساب ذلك للمولين فى جرائد سنه ١٨٨١ .

البند ٩٠ الأقساط السنوية يستمر تسديدها مدة خمسين سنة وتتقيد بالبلاد فى دفتر خصوصى يدرج به فى الحسابات المفتوحة فيه لكل من ارباب الحقوق مقدار التقاسيط السنوية على التوالى والقسم التابعة له وبيان الأطيان التى تختص بها الأقساط المذكورة بوجه التفصيل مع بيان حيضانها ومقدار ضريبتها عند نقل ملكية كل أرض تستبعد مقدار التقاسيط السنوية الذى يقابل مقدار الأطيان المباعة من حساب مالكها الأصلى ويضاف لحساب المالك المستجد فى الدفتر الخصوصى المذكور .

البند٩١ عند تنجيز اعمال التأريع يصير تقدير قيمة الأطيان وتوزيع ضريبتها بدون اخلال بالأقساط السنوية المذكورة .

البند٩٢ يسلم المدير لكل من ذوى الحقوق وقت عمل الحسابات عند انتقال الملكية شهادة يبين فيها مقدار التقسيط السنوى الذى يتقيد فى دفتر البلده الخصوصى والتقاسيط السنوية تتقيد كل سنة فى الأوراق التى تستخرج من جريده المولين.وتستنزل من ضرائب اطيانهم ، وفى المواعيد التى تتحدد بمعرفة ناظر المالية على الصيارفة أن يخصموا كل سنة تقاسيط السنة الجارية فى دفاتر تحصيل الأموال بصفة دفعة مقبوضة من أرباب الحقوق من أصل أموال اطيانهم وفى مقابلة هذه الخصوصات يبقى تحت تصرف ناظر المالية المبلغ الذى تخصص لتأدية هذه السنويات ومع ذلك فان الجزء الذى يخص منها المديريات المخصصة للدين العمومى يلزم رده لخزينة الدين على قسطين متساويين قبل ٢٦ ابريل و٢٦ اكتوبر

البند٩٣ تبين فى لائحة بقدمها ناظر المالية لمجلس النظار للاقرار عليها الطرق المقتضى انفاذها لعمل حسابات المقابلة وعمل حسابات التقاسيط السنوية وكيفيه العمل فيها ولمراجعة العمليات .

أحكام عمومية

البند ٩٤ المصاريف من أى نوع كانت التى تترتب على أعمال التصفية تؤخذ من عموم موجودات تصفية الدين السائر .

البند ٩٥ مايتبقى من الموجود لتصفية الدين السائر بعد آداءه يصير توريده لخزينة الدين العمومى وتخصيصه لاستهلاك الدين الموحد .

البند ٩٦ يصير اعمال حساب خصوصى عن اعمال التصفية ويجرى تقديمه لنا من ناظر المالية قبل ٣١ مارس من كل سنة عن المدة الماضية لغاية ٣١ ديسمبر من السنة المتقدمة الى أن تتم الأعمال المذكورة وهذه الحسابات تنشر فى جريده المونيتور اجبسيان .

البند ٩٧ لايترتب على هذا القانون أدنى اخلال بشروط الكونتراتو المنعقد فى ١٢ ابريل سنة ١٨٨٠ بين حكومتنا وبين عاقدى سلفة الاملاك الميرية وبمقتضى هذه الشروط ايرادات مديرية قنا مخصصة بوجه الاحتياط لضمانة السلفة المذكوره .

البند ٩٨ يصير نشر هذا القانون فى جريده المونيتور اجبسيان ويكون مرعى الاجراء ابتداء من تاريخ نشره ولو كان هنالك نصوص مغايرة له ناشئه من قوانين ودكريتات أو قرارات من المجلس الخصوصى أو اوامر عليه او لوائح أو كنتراتات عوائد متبعة .

البند ٩٩ على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

صدر بسراى رأس التين فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٠ .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخليه وناظر المالية مؤقتا

(رياض)

وهذه صورة كل من الكشفين المذكورين فى أحد بنود هذا القانون

كشف (أ)

عن التسويات التى حصلت

٠٠	٤٠٩٥٠٠٠٠	جرانفيلد وشركاه فى ١٤ يونيو سنه ١٨٨٠
٢٢	٣٩٠٥٨١٦	جورجى زورو وشركاه فى ٥ يوليو سنه ١٨٨٠
٢٥	٧٢١٦٢٦	ايشيل باريزوه فى ١٠ يوليو سنه ١٨٨٠
٠٠	١٣٧٨٦٥٠	كوبيل وجوسبورج وكرشباوم فى ٢٤مايو سنه ١٨٨٠
٠٠	٦٣٣٧٥٠٠	رومنتون
٠٠	٢٣٤٠٠٠٠	أرمسترونج
٦٥	١٩٣٩٩١٣٨	بابونوه
٢٠	٧٢٢٩٦٨٣	اخوان روسوه
٣٢	٨٢٢٦٢٤١٤	

كشف (ب)

اولا

ديون مثبوته امام المحاكم الشرعية ولم يكن عليها فوائد ومصاريف

٣٣	٤٦٨٣٤٧	مصطفى صديق باشا
١٥	٧٧٦٣٠	فريده هانم
٠٠	٣٢٩١٦	مس موريس
٠٠	٢٦٥٠٠	دوشمن
٠٠	١٠٧٢٥	كودونكو
٠٨	١١٨٦٣	محمد أفندى برتو
١٦	٦٢٧٩٨٢	

ثانيا

ديون مثبوته امام المحاكم المختلطة تحتسب عليها الفوائد لغاية تمام السداد ويليها ايضا المصاريف

٠٠	٢٦٣٢٥٠٠	بنك الانجلو اجبسيان عن حساب استحقاق غايه فبراير ١٨٨٠
١٤	٢٣٤٥٣٢	البارون ايساورونس حساب تقريبى
٣٦	٥٢٢٧٦	اخوان شيلان حساب تقريبى
١٦	٦٣٣٥٢	ادوار كداره شرحه
٢٣	١٨٧٩٤	قومبانيه فقليل شرحه
٢٧	٨٤٤٤	اوريك شرحه
٣٦	٩٩٠٠	
	٣٠٠٩٠٠	

ثالثا

دعاو متنازع فيها وهى مقامه امام المحاكم مبالغها تحت الثبوت والتقدير

عائده وشركاهم عن فرق ثمن بونات يدعون انه صار مشتراها على ذمة المرحوم اسماعيل باشا صديق .

عائده وشركاهم عن رأس مال يدعون انه تعهد به ولم يورده المتوفى فى محل الشركة المعروفه باسم عائده وشركاهم .

حسن موسى العقاد عن مبلغ يدعى انه اجرى تسليفه نقديا .

مارنيللى عن اشغال واشياء جرى توريدها يوسف كحيل عن دين محول اليه

رابعا : اجره افوكاتو تحت التقدير .

الفصل الثانى

(الضرائب الظالمه التى انشاها اسماعيل باشا الخديوى)[١]

فى ١٧ يناير سنه٨٠ صدر أمر بالغاء الضرائب الظالمه لايتجاوز مجموعهما ٦٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة وذلك بناء على تقرير رفعه ناظر المالية الى الخديوى وهذا نصه :

مولاى بمراجعة موارد الخزينة من الضرائب مراجعة الباحث المدقق اقتضت عدالة حكومتكم السنية ان تستبدل ضريبة الملح[٢] باتخاذه حكرا غير أن بعض الضرائب لايمكن البحث فيها ، أما بالنظر لوضعها الأصلى وكيفية تحصيلها التى لاتنطبق على مبادئ حكومتكم العادلة واما بالنظر لكونها مجحفة بالحقوق فتضيم المضروبة عليهم وتمنع تقدم التجارة والصناعة فضلا عن أن الخزينة لاتستفيد منها فى الغالب قدر ما تنفقه فى تحصيلها . فمنها الشخصية التى ضُربت بمقتضى دكريتو بتاريخ ١٩ ديسمبر سنه ١٨٧٥ وهى اقل الضرائب عدلا فان تحصيلها موكول الى مشايخ البلاد وفى الغالب يحصلونها ممن ضربت عليهم الفردة ومثل هذه الضريبة تكون على الغنى والفقير غير أن الفقير هو الذى يُغبن فيها دون غيره . ومنها الفردة وهى مخصصة على كل من لايثبت أنه صاحب ملك وليست قاصرة على ارباب الصنائع كأصل وضعها ولصعوبة تحصيلها تأخر منها جانب وافر لايمكن تحصيله . ومنها رسم التمغة المضروب على الأصناف المصنوعة باعتبار خمسة فى المائة وهو يحمل أرباب الصناعة ثقلا فوق ثقل ضريبة الفردة ويمنع تقدم الصناعة ونجاحها وفضلا عن ذلك فان الاجانب لايدفعون هذا الرسم وبهذا وقف الوطنيون وعجزوا عن مبادأة الاجانب فى الصنائع . وكذلك رسم المناداة (الحاج) ورسم الوزن ومبيع المجوهرات فان الاجانب معفيون منه . ومنها الدخولية فى الأرياف فانها فضلا عن كونها مضرة بالأهالى لاتقوم بالنفقات المقدرة لحياة الدخولية

---

(١) تشدد الخديو اسماعيل فى جبايه الضرائب وعمد الى الكرباج لاكراه الفلاحين على دفعها ، مما زاد من أحوال الفلاحين سوءا ، للتفاصيل انظر روز شتين : تاريخ المسألة المصرية ص٤٥ .

(٢) بمقتضى قانون كان قد صدر فى عام ١٨٧٣ كان لزاما على كل فرد أن يقدم للحكومة كمية من الملح سنويا . والطريقة المتبعة فى تقديرها هى احصاء عدد سكان كل قرية بالتقريب ، ثم تقسيم هذه الضريبة عليهم ليؤدوها متضامنين وبعبارة أخرى تحولت ضريبة الملح الى ضريبة الأعناق يستوى فى ادائها الذين يملكون كميات ضخمة والذين لايملكون .

غالبا ولعدم وجود المراقبة والملاحظة على التحصيل كاد الفلاح أن يترك مزوعاته بلابيع فرارا من الدخولية . ومنها رسم معاصر الزيت فانها مضرة بهذه الصناعة ضررا فوق ما نكبت به من كثرة توارد صنف البترول(الغاز) الذى اضعفها ومنها ادارة التنظيم والطرق فى الارياف فانه يوجد فى القرى مساكن (عشش) لا يبلغ ثمن الواحد منها مائة غرش[1] ومع ذلك عليها رسم تنظيم من غرش الى خمسة فضلا عن أن تلك الادارة لاعمل لها بالارياف والقرى ولاوجود لأثر من تنظيمها وكثيرا مايمتنع الفلاح من أداء هذا الرسم حتى تراكمت متأخراته . فاذا الغت الحكومة ضريبة الشخصية وحصرت الفرده فى من يتحقق اشتغاله بصنعة من الصنائع ازاحت عن أهل الزراعة احمالا ثقيلة ونمت الحال اذ أن الزراعة معدن ثروة البلاد ومنبع موارد قوتها . وهذا الأمر يتم للحكومة بدون أن يفوتها مبلغ يذكر فان ضريبة الاطيان ستزاد بما يعوض على الحكومة ماتتركه من ذلك . اما الضرائب الأخرى المذكورة فى هذا التقرير المرفوع الى عظمتكم فان حاصلاتها اذا استنزلنا منها قيمة النفقات لايبقى منها الا القليل الذى لايذكر وهى مع ذلك مجحفة مضيمة مانعة من التقدم فى التجارة والصناعة وقاطعة طريق الثروة العمومية . وبطلبى الغاء هذه الضرائب أطلت الفكر فى كيفية تحصيل متاخراتها الى غاية سنه ١٨٧٦ فلم أجد سبيلا الا أن يعُفى الفقراء من هذه المتأخرات أما الذين لهم دين على الحكومة فانها تخصم من مطلوبهم . وما تطلبت من جنابكم العالى الغاء هذه الضرائب الا بعد البحث والتبصر فى مايعوضها حتى تأكدت ان ما ينقص من الايراد بقيمتها سيعوض بأكثر منها فى زيادة ضريبة الأراضى ولم اطلب بما عرضته الا تخفيف الضرائب على الاهالى وترتيبها بصفة قانونية واسعاف الرعية بالراحة بطرق لاتضر بمصلحة الخزينة ولذلك أرجو من عدالة عظمتكم الموافقة على هذا التقرير وانى يامولاى فى كل حال خادمكم الأمين الخاضع المطيع ناظر المالية مؤقتا (رياض)

وهذه صورة الأمر الخديوى ومايتبعه من اللوائح المتعلقة بهذا الشأن

صورة الأمر ـ نحن خديو مصر

بناء على انهاء ناظر ماليتنا وموافقة مجلس النظار عليه ـ نأمر

(١) يقصد قرش ، وكتبها غرش كما نقلها من كتاب سليم النقاش السورى مصر للمصريين جـ ٤ ، ص٣٧ .

أولا الغاء الضرائب الآتية اعتبارا من يوم اعلان هذا الأمر . الشخصية فى جميع بلاد القطر المصرى . التمغة عن جميع الاصناف ماعدا الأصناف الفضية والذهبية . رسوم القبانة والصيارفة ورسوم الأرضية والاقامة بالشوارع ومحطات الدخولية فى مصر واسكندرية الا فى أيام الأعياد والموالد فتبقى الرسوم فيهما ليس إلا . الرسوم المتحصلة من طائفة الغجر وأمثالهم . رسوم بيع المواشى فى مصر واسكندرية والسويس ، الاثنان فى المائة المضافان إلى رسوم الاملاك المخصصان إلى رواتب المأمورين المكلفين بتحصيل الرسوم المذكوره . الرسم المتحصل على بعض الاصناف بالاضافة الى رسوم القبانة (ومن الآن فصاعدا ممنوع كل المنع أن تحصل القبانة اى رسم كان على البضاعة التى يزنونها ماعدا رسم القبانة فقط) . رسم تسجيل العرائض والضمانات التى تؤخد حين تصدير بضائع فى داخلية القطر من محل الى آخر . رسم المناداة (الدلالة) والوزن وبيع المجوهرات فى مصر واسكندرية وعموم القطر رسم على الخبر الذى يعطى عنه الوزن (لايعطى الا الى المشترى من الآن فصاعدا) رسم الدخولية على الأصواف فى جميع انحاء القطر . رسم تحقيق الأختام الموضوعة على الضمانة التى تطلب لقلم الباسبورتات ، رسوم السمسرة فى البيع والشراء فى مديرية الدقهلية (وهذا الرسم لا يكون له وجود فى جميع القطر) رسم مقال الحمص (فان دخولية هذا الصنف باقية) رسم دخولية الفخار ، الرسوم المتحصلة فى السلخانات بمصر المحروسة باسم ضريبة أو ضمانة على الجلد وذلك علاوة على رسم السلخانة . رسم ١,٥ المتحصل من ايجار مايبنى فى الأراضى الخراجية والعشورية التى تؤدى رسم الاملاك ورسم الخراج[١] والعشور[٢] . رسم قبانة اللحوم فى الاسكندرية المتحصل عند ذبح الحيوانات فى السلخانة . حجز الثلاثين التى تؤخذ من خدمة صيارفة القرى . رسم حراسة القطن فى مديرية البحيرة (ولايؤخذ فى جهة أخرى ايضا) . رسوم سراكى الشيالين والحمالين وأصحاب الكارات فى الاسكندرية فإن المذكورين يؤدون رسوم صنائعهم (الويرْلو) . رسم تربية الأغنام والماعز فى مصر والاسكندرية رسم ختم دفاتر القبانية فى الاسكندرية . رسم المواعين المشحونة رملا من جهة الرمل الى الاسكندرية . رسم تسجيل الطلبات

---

(١) الخراج ضريبة تفرض على الأرض المزروعة وكانت قيمتها تختلف حسب الفيضان وجودة المحصول وخصوبة التربة .

(٢) العشور كانت تفرض على التجارة الخارجية .

بفتح أو قفل معاصر الزيت فى مصر والاسكندرية (ولايبقى لهذا الرسم وجود فى جميع الجهات أيضا) رسم كيل الحبوب فى القليوبيه والبحيره (ولايؤخذ ايضا فى أى جهة كانت) . رسم الغيطان فى دمياط . (رسم بيع الفخار فى دمياط ولايؤخذ فى غيرها ايضا) .

ثانيا من يشتغل بالحراثة والزراعة ولم يكن له صناعة غيرها يعفى من رسم الصنعة وما عداه يبقى رسم صنعته كما كان وتكون أقل فئة فيه عشرين غرشا ميريا .

ثالثا رسم الدخوليه والتنظيم والأسواق والوزن يلغى فى القرى ولايبقى الا فى المدن والمراكز المذكوره فى اللائحة الأولى الملحق بذيل هذا الأمر .

رابعا تعفى الاصناف الآتى بيانها فى اللائحة الثانية من رسم الدخولية سواء كان فى مصر واسكندرية وسائر البلاد والمراكز .

خامسا دخولية ادوات البناء ورسم العربات وحيوانات الأجره فى مصر واسكندرية تؤخذ على التعريفة الآتى بيانها فى اللائحتين الثالثة والرابعة .

سادسا رسم الباسبورتات يؤخذ باعتبار خمسة غروش على الشخص وخمسة رسم الاقامة وغرشين ونصفا رسم المرور بلا تمييز البتة .

سابعا ثمن الرجع والتذاكر والسراكى والضمانات بمدينتى مصر واسكندرية يعين عشر بارات ، وهذا لا يشمل السراكى المعطاة الى المأمورين لرواتبهم .

ثامنا يبقى فى اسكندرية رسم قبانة خشب الحريق المتحصل من قبودانات المراكب على حالة النصف للخزينة ويعفى من اى رسم كان عند مبيع الخشب .

تاسعا ترك المتأخرات من جميع الضرائب المتقدمة عن سنه ١٨٧٦ ماعدا دين الفلاحين الذى توزع دفعه على سنين عديده اما من يكون لهم دين على الحكومة لغاية سنة ٧٩ فانها تخصم ما عليه من المتأخرات فى مقابلة دينه .

عاشرا ناظر ماليتنا مكلف بانفاذ هذا الأمر . وكتب فى سراى عابديدين فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ التوقيع محمد توفيق .

عن الجناب الخديوى رئيس مجلس النظار

التوقيع (رياض)

اللائحة الأولى

بيان المدن والمراكز التى تؤخذ فيها الرسوم المذكوره فى البند الثالث من الأمر فى ضبطية مصر والمحافظات . المحروسة والاسكندرية وبور سعيد والاسماعيلية والسويس ورشيد ودمياط فى الوجه البحرى (القليوبية) بنها وشبين القناطر . (المنوفية) شبين الكوم ومنوف (البحيرة) دمنهور وشبراخيت والمحمودية .(الغربية) طنطا والمحلة الكبرى وسمنود ودسوق وزفتى وكفر الزيات (الدقهلية) المنصورة وميت غمر (الشرقية) الزقازيق وبلبيس (ادارة الهويسات) القناطر الخيرية .

فى الوجه القبلى (الجيزة) وبنى سويف والفيوم والمنيا والفشن (اسيوط) أسيوط وأبوتيج ومنفلوط وملوى (جرجا) طهطها واخميم وسوهاج (قنا) (اسنا) اسنا واسوان .

اللائحة الثانية الأصناف المعفاة من رسم الدخولية

الذرة الخضراء للتحميص أو للبيع . ثمر التوت . الحصرم الحمص الأخضر . الزهور المعطرة كالورد وغيره . اللبن الحليب قحف الجريد . الليف وحبال الليف . البردى . الحلفا . ورق التوت . مكانس أو مقشات بيد . دق الكتان خشن وناعم مساحة الخشب ونشارته . الدوم . البوص . الفاسول . فرط العنب والرومان وغيرهما[1] ورق الذرة الأخضر الجلد الخام . اعضان المرسين . النبق . اللوق . بذور القنب . قرون الجاموس وحوافرها . المقشات الهيش . حب الهيش للصباغ . البلح الأخضر الصغير . قشور الرمان . زهر القرطم . النعناع والريحان الناشف . الصعتر . الحنظل . بذور البامية الشمر . بذور اللفت . الصعتر البرّى . بذر الملوخية الرشاد . الحبة السوداء . بذر الكوسا . بذر البصل . بذر الكرات . بذر القثاء . بذر السبانخ . بذر العظلم . بذر النيلى . بذر الخروع . الحبة الغالية . الجميز . بذر البطيخ . بذر الشمام . الفجل . بذر الخبازى . بذر البقلة . بذر الجراوة . بذر الخس . الفجل البلدى . الحلبة الخضراء . البصل الأخضر . اللبن . وما شاكل ذلك مما لا نهاية له[2] من انواع المظالم .

---

(١) يقصد بغيرهما عرق السوس والخوص ، وطين القلل وغيره ، سليم النقاش : مرجع سابق جـ٤ ، ص٤٠ .

(٢) انظر النقاش : نفس المرجع جـ ٤ ص ٤٠ ـ ٤٢ .

الفصل الثالث

فى اهتمام الانجليز بشؤون الامة المصرية كما يدعون

وفيه سنة ١٨٨٠ بعث السير مالت وكيل انجلترا السياسى الى اللورد غرنفيل ناظر خارجية انجلترا بالرقيم الآتى تعريبه

سيدى

لما كنت متولعا بالوقوف على ماعاد على البلاد من التغييرات الادارية التى ادخلتها الحكومة الحالية فيها واذا كان ماتواتر على السنة الخلق من نجاح التغييرات يوثق به ويركن على أم لا التمست من قناصل انجلتره فى جهات مصر أن يجلوا لى هذه القضية واتشرف بعرض هذه التقارير على مسامع سعادتكم

أن الجواب الذى اجابونى به يشرح الخاطر كما ترون سعادتكم فأنه يحمل الانسان على أن يؤمل بتحسين حالة الفلاح اخيرا وانقطاع دابر الاعتساف والظلم اللذين تكبدهما مدة أجيال وانه يتعذر القيام بالثناء على التغيير الذى لابد أن يكون قد حصل أو ابطل كما قال المستر (كوكسن) استعمال الكرباج[1] فى تحصيل الضرائب وصار نسيا منسيا ولما اصدر دولتلو رياض باشا الأوامر للمتوظفين بعدم اتخاذ الكرباج من الآن فصاعدا آلة فى اكراه الفلاحين على تسديد اموالهم قال الناس ان انسانيته وشفقته خرجتا عن الصواب ـ وانه يتيسر ابطال استعمال الكرباج اذا انتظمت المجالس والمحاكم الوطنية غاية الانتظام واذا وجدت طرق شرعية لالزام الفلاح بتسديد ماعليه فاذا لم يحصل ذلك يستمر الفلاح الذى لايعرف آله لأكراهه سوى الكرباج على عادته القديمة ويتوقف عن تسديد ضرائبه ويفوز بذلك مادام يعرف أن الكرباج صار ملغيا ونبذ ظهريا غير أن النتيجة تدل على أن دولتلو رياض باشا كان مصيبا فى ابطال الكرباج وأن التقليدات (أى الروايات التى تسلسلت من السلف الى الخلف) عن الفلاح لم تصادف محلا للصواب

---

(١) كان الضرب بالكرباج شائعا فى ذلك الوقت يتخذه الحكام وسيلة لتحصيل الأموال ، كما كان أداة للقسوة والتعذيب . حقا أن رياض باشا أمر بابطاله ولكن أوامره فى هذا الصدد لم تنفذ تنفيذا تاما ، وبقى الكرباج فى كثير من النواحى اداة للحكم .

للتفاصيل انظر ، الرافعى : الزعيم أحمد عرابى ، القاهرة ، دار الهلال ، مارس ١٩٥٢ ص١٩ .

فان الفلاح سدد ضرائبه بغاية الارتياح بل تلبس حسب قول المستر كوكسن بشنشنة حسنة وهى الاستعداد لدفع ماعليه من الاقساط فى آجالها المقرره وهذا الامر هو ايضا من البينات المنبئة باصلاح الحال وقد كان هم الفلاح فى الزمن السابق قاصرا على تحصيل مايلزم لسدّ رمقه فكان يعرف أنه لو وفر شيئا سُلب منه حيث انه لم يعرف مبالغ مقرره يدفعها كما انه لم يعرف آجالا محددة يسدد فيها مايطلب منه فالذى كان يعرفه هو انه اذا وجدت عنده زيادة على مايلزم لحفظ جسده ونفسه ظهر مأمور التحصيل واثخنه ضربا الى أن يعطيه تلك الزيادة .

ويظهر أن نتيجة قوانين الحكومة بخصوص السخرة ليست مسرة كما كان يؤمل الانسان وليس سبب ذلك ان القوانين غير منظمة ومحكمة فى حد ذاتها ولكن سببه انه لم يتيسر تنفيذها فكثير من الناس دفعوا بدلا للتخلص من العملية ولكن اكرهوا عليها وكثير من الأغنياء دفعوا بدلا عن رجالهم واكره غيرهم على العملية سواء قدروا على دفع البدل أم لا ولابد من قهر الصعوبات التى تلازم مبادئ هذا التغيير والأمل تنفيذ هذه الطريقة بالنظام فى ظرف سنة واحدة .

ورأيت من التقارير الواردة من الجهات القبلية تشكيات من الزام الفلاحين بدفع الضرائب نقدا لا بدلا ولاشك انه نشأ عن الدفع بالبدل شرور كثيرة وصار الفلاح بهذه الطريقة مضغة فى افواه الجباة وعند المداولة فى مجلس الوزراء فى شأن هذا التغيير ذهب بعض الوزراء الى انه يجور لكل انسان الخيار أما أن يدفع نقدا او غلالا غير أن الغالبية لم ترض بذلك لانه لو وجدت هاتان الطريقتان يلزم أن يكون مأمورو التحصيل على قسمين فالقسم الذى يعين منهما لتحصيل الغلال يغدر الفلاحين مع أن الغاية المقصوده هى التخلص من هذا الصنف فالاولى دفع الضرائب نقدا حتى فى الحالة التى يحصل فيها من ذلك بعض المشاق فى المبدأ . قال وتوجد اصلاحات كثيرة يجب اجراؤها قبل أن يصح لنا أن نقول أن حكومة مصر تحسنت غاية التحسن غير أن ما حصل فى الستة اشهر الماضية يجعلنا أن نؤمل بتحسن الأحوال فى الاستقبال .

الفصل الرابع
فى تذمر الامة المصرية من التدخل الاجنبى

لما رأت الأمة المصرية صيرورة البلاد الى سيطرة الاوروبيين ونفوذهم فى داخليتها وماليتها واستئثارهم بخيراتها ومنافعها تذمرت الامة كبيرها وصغيرها من جراء ذلك التداخل وتألف حزب حنفى من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء سموا أنفسهم بالحزب الوطنى[١] وجعلوا مركزه فى مدينة حلوان ونشروا عدة منشورات فى الجرائد الفرنساوية اشاروا فيها على الحكومة بمراعاة منافع البلاد واعلنوا بوجود الحزب الوطنى وبيان واجباته واظهار حقوقه[٢] وان الحكومة لم تقم بر غائب الامة ثم اعترض على الدين الممتاز واختصاصه بالضمانة وطلب أولا ان تعاد إلى الحكومة المصرية جميع الاملاك المسماة بالخديوية .

وثانيا أن يلغى الحكم الصادر بتخصيص السكة الحديدية للقرض الممتاز[٣] فان لم يرض بذلك الدائنون من الانجليز تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير أن تؤخذ بقية الفائدة المعينة لهم من الدخل العمومى .

وثالثا أن تكون الديون الممتازة السائرة والمنظمة دينا واحدا مضمونا بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤٪ فى المائة .

ورابعا أن تقام ادارة مراقبة وطنية خصوصية مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعيينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية[٤] .

ولما علمت الحكومة بوجود الحزب المذكور شددت على رؤساءه بالمراقبة والتهديد[٥] فاحتمى بعضهم بالدول الأجنبية كحافظ باشا وولده محمد نشأت بك فانهما

---

(١) عرف بالحزب الوطنى القديم وقد نشر اعضاؤه فى ٤ نوفمبر ١٨٧٩ أول بيان سياسى لهم وطبعوا منه عشرين ألف نسخة ويرجع تأليفه الى التذمر من تغلغل النفوذ الأوربى فى البلاد .

(٢) كان لهذا الحزب اثر كبير فى ظهور الثورة العرابية كما كان لجمعية مصر الفتاة التى ظهرت بالاسكندرية نفس هذا الأثر .

(٣) تم ذلك فى قانون التصفية .

(٤) لم تختلف رواية عرابى عن تأسيس الحزب الوطنى عن رواية جون نينيه .

(٥) سعى رياض باشا لمعرفة اعضاء هذا الحزب لاقصائهم الى السودان ولكنه فشل فى ذلك مما شجع خصومه على متابعة العمل لاسقاطه وكان من ضمن هؤلاء شريف باشا وسلطان باشا وعمر لطفى باشا واسماعيل راغب باشا الرافعى : مرجع سابق ص٢٣ .

أخذا حماية من دولة النمسا وشاهين باشا كنج فانه اخذ حماية من حكومة ايطاليا وخرج من مصر خوفا وهلعا وفرارا وجبنا فصدر امر خديوى فى ١٤ يونيه سنه ١٨٨٠ بتجريد شاهين باشا من رتبه والقابه الرسمية بناء على تجنسه بالجنسية الأيطالية[١] وهذا نص ذلك الأمر .

نحن خديوى مصر

من بعد الاطلاع على القانون الصادر فى ٤ شوال سنة ١٢٨٥هـ (٩ يناير سنة ١٨٧٩) بخصوص الرعية العثمانية من حيث انه مدون بالبند الخامس من هذا القانون انه اذا دخل احد الرعايا العثمانيين فى تبعية دولة اجنبية من غير استحصاله قبل ذلك على اذن من الدولة العلية يعتبر دخوله هذا لاغيا كان لم يكن ويجب معاملته فى كل الأمور بصفة كونه من رعايا الدولة العثمانية وحيث ان شاهين باشا الذى هو من رعايا الدولة العلية الحائز لرتبة الفريق وسبق انه تولى قيادة فرقة عسكرية مصرية وكان سابقا ناظر الحربية التمس وقبل دخوله فى تبعة دولة اجنبية بدون أن يعطى له اذن بذلك .

وحيث ان شاهين باشا مع كون دخوله فى تبعة دولة اجنبية باطلا قد ترآى له عند سفره من القطر المصرى انه يمكنه الاستغناء عن طلب باسبور من جهات ادارة الحكومة المصرية واستحصل من حكومة اجنبية على باسبور لم تعترف الحكومة المصرية بأدنى حق له فيه فبعد الوقوف على مابداه مجلس نظارنا نأمر بما هو آت .

البند الأول

قد صار تجريد شاهين باشا من جميع رتبه والقابه وصفاته الرسمية مع محو اسمه من دفاتر ضباط الجيش المصرى وهو ممنوع من الرجوع الى الديار المصرية[٢] .

البند الثانى

على ناظر داخليتنا وناظر حربيتنا تنفيذا امرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

صدر بسراى عابدين فى ١٤ يونيه ١٨٨٠ ، ٦ رجب سنة ١٢٩٧

---

(١) غادر مصر الى ايطاليا وصدر عليه الحكم وهو خارج مصر .

(٢) بنى هذا الأمر على انه دخل فى حماية دولة أجنبية دون أن يعطى له إذن بذلك ، وانه سافر من مصر بدون جواز سفر مستعينا بجواز سفر حصل عليه من حكومة اجنبية دون أن تعترف به الحكومة المصرية .

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية	ناظر الحربية	الأمضاء
رياض	**عثمان رفقى**	**محمد توفيق**

وفى يوم ٢٦ يونيو سنة ١٨٨٠ ورد تلغراف من الباب العالى بتوجيه رتبة المشيرية الى رياض باشا وقد صادف وصول التلغراف وقت اجراء التشريفات بعيد جلوس الخديوى .

الباب السادس

نشأتى الثالثة وفيها فصول

الفصل الأول فى الأسباب التى ادت الى حدوث حادثة قصر النيل .

لما ارتقى توفيق باشا الى مسند الخديوية المصرية وحضر الى الاسكندرية أحسن علّى برتبة امير الاى فتوجهت الى سراى رأس التين وقدمت تشكراتى وامتنانى الى حضرته الكريمة ودعوت له بخير فشملنى رعايته وجعلنى ياورا خديويا من ضمن ياورانه الخديوية وتعينت أمير ا على الالاى البيادة الرابع الكائن مركزه بالعباسية بمدينة القاهرة وذلك فى شهر رجب سنة ١٢٩٦هجرية (يوليو سنه ١٨٧٩) وكان عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية اذا ذاك متعصبا لجنسه جاهلا بما ينتج من سياسية التفريق والاستخفاف بالعنصر الوطنى[١] فخيلت له نفسه أن يمنع ترقى المصريين العاملين فى الالآيات تحت السلاح[٢] وصدرت اوامره بذلك ليتمكن من النكاية بابناء الوطن وحرمانهم من الرتب وجعلهم انفارا تحت تسلط الترك والچراكسة ويكون لهؤلاء الحظ الأوفر والنصيب الاكمل من الارتقاء الى الدرجات السامية والرتب[٣] الشريفة .

(١) أكد الشيخ محمد عبده ذلك بقوله ان عثمان رفقى كان رجلا ساذجا محدود الادراك بعيدا عن التبصر فى العواقب .. يروى ظمأه الى حصر السلطة العسكرية فى بنى جلدته من الشراكسة . انظر طاهر الطناحى : مذكرات الامام محمد عبده ، القاهرة ، كتاب الهلال ، ابريل ١٩٦١ ويتفق معه الرافعى فى ذلك القول . انظر الثورة العرابية ص٦٣ .

(٢) يقضى هذا القانون على الجندى بأن يمكث فى الخدمة العسكرية اربع سنوات وهى مدة غير كافية للحصول على الترقى ثم يذهب الى بلده ليكون رديفا ويستمر هكذا مدة خمس سنوات مع تردده على مركز المديرية شهرين فى كل سنه لمباشرة التعليمات العسكرية وبعد مضى السنوات الخمس يقيم فى بلده بغير عمل ويسمى حينئذ (احتياطيا) لمدة ست سنوات ثم ينسخ اسمه فى دفاتر الجهادية .
انظر سليم النقاش : مرجع سابق ص٨٤ والوقائع المصرية فى ٤ اغسطس سنه ١٨٨٠ .

(٣) تذمر عرابى ورفقاوه من هذا القانون ، وتمكنوا من استجلاب قلوب أغلب الضباط المصريين وبث فكرة الاتحاد فيما بينهم والمطالبة بحقوقهم ورفع الظلم عنهم .

ثم صدر امرا ثانيا بحالة عبد العال بك حلمى امير الآى الألاى السودانى على ديوان الجهادية ليكون معاونا فيه[١] وكان عمره اذ ذاك اربعين سنة ليس الا وجعل بدله خورشيد بك نعمان لكونه من جنسه الجركسى وكان سنة نحو سنه ٦٥ وهو ضعيف لايقدر على الحركات العسكرية وأصدر امرا آخر برفت أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى وكان فى الاربعين ايضا ورتب بدله آخر چركسيا[٢] وكنت لا اعلم بشئ من ذلك اصلا وانما دعيت الى وليمة بمنزل نجم الدين باشا لمناسبة عودته من أداء فريضة الحج وكان ذلك فى ليلة ١٤ صفر سنه ١٢٩٨ ولما وصلت الى منزل الداعىْ وجدته غاصا بامراء العسكرية وغيرهم فجلست بجوار محمد بك نجيب الجردلى وبجانبه اسماعيل باشا كامل الفريق وهو چركسى الأصل ولكنه يتظاهر بحب العدل والانصاف فاخبر نجيب بك بما صار من طيش ناظر الجهادية وأنه نصحه بأن يعرض عن هذا الاجحاف الظاهر فلم يصغ له ولذلك فهو ساخط عليه ومتأفف من عمله هذا فاخبرنى محمد بك نجيب بما سمع همسا فى أذنى فقلت لاسماعيل باشا كامل أحق هذا فقال نعم وتسلمت الاوامر الى الكتبة للاجراء بمقتضاها فقلت له أن هذه لقمة كبيرة لايقوى عثمان رفقى على هضمها وبعد تناول الطعام حضر لى ضابط وأخبرنى أن كثيرا من الضباط ينتظروننى بمنزلى فتوجهت اليهم فى الحال وكان من ضمنهم الميرلاى عبد العال بك حلمى حكمدار الآى السودان الكائن بمركز طره والبكباشى خضر افندى خضر من الالاى المذكور وعلى بك فهمى امير الآى الحرس الخديوى الكائن بقشلاق عابدين والبكباشى محمد افندى عبيد من الالاى المذكور والبكباشى ألفى افندى يوسف من الآلاى الرابع البيادة حكمداريتى والقائمقام بك أحمد عبد الغفار من الآى السوارى وغيرهم ووجدتهم فى هياج عظيم وقد بلغهم صدور اوامر ناظر الجهادية قبل ارسالها اليهم فاخبرونى بما سمعته من نجيب بك واسماعيل باشا كامل فقلت لهم قد سمعت هذا من غيركم فماذا تريدون فقالوا انه ليس ذلك فقط بل انه قد كثر اجتماع الچراكسة[٣] صغيرا وكبيرا فى منزل خسرو باشا الفريق وهم يتذاكرون فى تاريخ دولة

(١) يعد ذلك انتقاصا من درجته ومركزه .

(٢) يدعى شاكر بك طمازه . انظر الرافعى : مرجع سابق ص٨٥ .

(٣) يصنف علماء الانساب جنس الجراكسة ضمن عناصر الترك وانهم من قبيلة مشهورة هى الجركس التى كانت تسكن فى الشمال من التلال المحيطة بسهل القبجاق .

المماليك فى كل ليلة بحضور عثمان باشا رفقى ويلعنون خيرى[١]بك لتسليمه واذعانه بالطاعة الى السلطان سليم ويقولون انه قد حان الوقت لرد بضاعتنا وانهم لايغلبون من قلة وظنوا انهم يملكون مصر ويستبدون بها كما فعل اولئك المماليك من قبلهم[٢] ـ وقد تحققوا ذلك ممن يوثق بخبره فقلت لهم وماذا تريدون اذا فقالوا انما جئناك لنأخذ رأيك فقلت رأيى أن تطيبوا نفوسكم وتهدئوا روعكم وتعتمدوا على رؤساءكم وتفوضوا اليهم النظر فى مصالحكم وهم يتخذون لهم رئيسا منهم يثقون به كل الوثوق ويسمعون قوله ويطيعون أمره ويحفظونه بمعاضدتكم اذا ارادت الحكومة به شرا فقالوا كلهم انا فوضنا اليك هذا الأمر وليس فينا من هو أحق به وأقدر عليه منك فقلت لهم لا . انظر واغيرى وأنا اسمع له واطيع وأنصح له جهدى فقالوا لسنا نبغى غيرك ولانثق إلا بك . فأجبتهم هذا امر عصيب لايسع الحكومة إلا قتل من يقوم به أو يدعو اليه فأرجعوا لانفسكم واختاروا غيرى فقالوا نحن نفديك ونفدى الوطن العزيز بأرواحنا فقلت لهم اقسموا لى على ذلك فأقسموا[٣] وفى الحال كتبت عريضة الى رئيس النظار مصطفى رياض باشا مقتضاها الشكوى من تعصب عثمان باشا رفقى لجنسه والاجحاف بحقوق الوطنيين وطلبت فيها عزل ناظر الجهادية المذكور وترتيب غيره من أبناء الوطن عملا بالقوانين التى بأيدينا ثم تشكيل مجلس نواب من نبهاء الامة واعيانها تنفيذا للأمر الخديوى الصادر حال ارتقاءه الى مسند الخديوية وابلاغ الجيش العامل الى ثمانية عشر الف تطبيقا للفرمان السلطانى وتعديل القوانين العسكرية بحيث تكون كافلة للمساواه والعدل بين جميع الموظفين بصرف النظر عن اختلاف الاجناس والمذاهب . ثم تلوت العريضة المذكورة على مسامع الحاضرين فوافقوا على ذلك وامضيتها بختمى عليها وختم على بك فهمى وختم عبد العال بك حلمى المذكورين[٤] ولما تم ذلك صار ترتيب مايلزم

---

(١) يقصد خاير بك ، د . أحمد عبد الكريم : العنصرية وأثرها فى الجيش المملوكى ، القاهرة ١٩٨٨ ص٦٠ ـ ٦١

(٢) ان اتهام عرابى للشراكسة بالسعى لاعادة الحكم المملوكى إلى مصر اقرب إلى الدعاية منه إلى الحقيقة ، خاصة وأن عصر المماليك كان قد ولى ودبر ، وانتهى أمرهم بعد أن قام الحكم العثمانى على انقاضهم . لتفاصيل ذلك انظر ابراهيم طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة .

(٣) يعد هذا الاجتماع فاتحة الثورة العرابية لأن تعاهد كبار الضباط على مقاومة تنفيذ الأوامر العسكرية ، والجهر بمعاداة ناظر الجهادية والمطالبة بعزله ، واختيارهم عرابى وثقتهم به وحلفهم اليمين على التضامن معه ومفاداته ومفاداة الوطن باروحهم كل ذلك يعنى الثورة على الحكومة بأجل معانيها .
الرافعى : الزعيم أحمد عرابى ص٣٤ .

(٤) الواقع أن هذه العريضة كان موقعا عليها باسم ضباط الجيش المصرى فقط ولم يختم عليها عرابى وعبد العال حلمى وعلى فهمى كما يذكر عرابى .
انظر محافظ الثورة العرابية محفظة رقم (٨) ملف ٥٣/د/٥

لحفظ الخديوى وحفظ اعضاء العائلة الخديوية والوزراء اذا حدث اى حادث من الضباط الچراكسة مع ترتيب ما يلزم لحفظ البنوك وبيوت التجار الأجانب والوطنيين من مطامع الرعاع ومايلزم لحفظنا من بطش الحكومة اذا ارادت الايقاع بنا وانفض الاجتماع على ذلك .

وما قادنا الى طلب انشاء مجلس نواب(١) الا ماحلَ بالمرحوم اسماعيل صديق باشا فى عهد الخديوى اسماعيل وهو حائز لرتبة المشير التى من لوازمها حفظ حائزها ولو باستعمال السلاح وماحلّ بالسيد حسن موسى العقاد(٢) بسبب كلمة عدل أراد بها مساواة الأهالى الذين دفعوا للحكومة ١٧ مليونا من الجنيهات باسم المقابلة و ٥ ملايين اخرى باسم الأسهم بالأجانب أصحاب الديون وماحصل لغيرهما من القتل والخنق من غير حق ولا بمحاكمة بل بمجرد الظلم والاستبداد لعلمنا أن هذا المجلس الذى يراد انشاؤه يكون الواسطة العظمى بين الامة والحكومة فتحفظ الارواح الطاهرة والأعراض الكريمة والاموال العزيزة من العبث بها .

وفى الغد ذهبت الى ديوان الداخلية ومعى رفيقى عبد العال بك حلمى وعلى بك فهمى وقدمنا العريضة المذكورة الى وكيل الداخلية خليل باشا يكن وطلبنا منه عرضها على رئيس النظار رياض باشا فذهب اليه ثم عاد واخبرنا بأن نذهب الى الرئيس كطلبه فذهبنا اليه فطيب خاطرنا وقال سأنظر فى هذا الأمر . وبعد اسبوع ذهبت مع الأميرين المذكورين الى بيت الرئيس وتمثلنا بين يديه بعد الاستئذان وسألناه عما تم فى امر عريضتنا فاجابنا بقوله ان امر هذه العريضة مهلك وهو اشد خطرا من عريضة أحمد فنى(٣)

---

(١) لم يطلب عرابى فى هذا العريضة انشاء مجلس نواب ، ويبدو أن الأمر اختلط عليه خاصة وانه لم يطلب انشاء هذا المجلس الا فى مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر سنه ١٨٨١ وأن كل ماطلبه هو عزل عثمان رفقى ، وهذا فى حد ذاته مطلب خطير يدل على جرأة كبيره منه .

(٢) أحد كبار التجار بالقاهرة ، حيث كان سر تجار مصر وهو مايعبر عنه فى أوساط التجاريين بشهبندر التجار ، وكان من المهتمين بأمور السياسة ، وقد برز نشاطه السياسى عندما حضر جمال الدين الأفغانى إلى مصر فى عام ١٨٧١ حيث اتصل به وتوطدت الصلات بينهما ويبدو انه تشرب الروح الثورية من الأفغانى فقد تزعم المعارضة ضد الحكومة وندد بسوء ادارتها ، كما هاجم الغاء الحكومة لقانون المقابلة ونتيجة لذلك أمرت حكومة رياض باشا بالقبض عليه وحكم عليه بالحبس لمدة سنتين ، كما نفى إلى أقاصى السودان وبعد قيام الثورة العرابية وقف العقاد بجانبها واعتمد عليه عرابى فى كثير من الأمور . وبعد هزيمة الثورة حوكم العقاد ، وحكم عليه بالنفى الى مصوع لمدة عشرين سنة .

للتفاصيل انظر عبد المنعم الجميعى : حسن موسى العقاد ودوره فى السياسة المصرية دراسة ضمن كتابنا الثورة العرابية بحوث ودراسات وثائقية ص ١٢٩ ـ ١٥٤ .

(٣) رئيس قلم الترجمة بنظارة المالية وقد أتهم بأنه حرر عريضة ضد ادارة المالية وحكم عليه بالنفى الى السودان .

الذى ارسل الى السودان (وأحمد فنى هذا كان كاتبا بديوان المالية وكان طلب المساواة مع خدمة الديوان المذكور فعوقب بارساله الى مقبرة المصريين فى السودان وهلك هناك) فأجبته بقوله اننا لم نطلب إلاحقا وعدلا وليس فى طلب الحق من خطر وانا نعتبرك أباً للمصريين فما هذا التعريض والتخويف فقال ليس فى البلاد من هو أهل لان يكون عضوا فى مجلس النواب[1] فقلت أنك مصرى وباقى النظار مصريون والخديوى أيضا مصرى أتظن أن مصر ولدتكم ثم أعقمت . لا . بل فيها العلماء والنبهاء والبلغاء وعلى فرض أن ليس فيها من يليق كما ذكرت أفلا يمكن تشكيل مجلس يستمد من معارفكم ويكون كمدرسة ابتدائية وبعد خمسة أعوام يتخرج منه رجال يخدمون الوطن بصائب فكرهم ويعضدون الحكومة فى مشروعاتها الوطنية . فأنبهر وكبر لديه ماسمعه منا ثم قال لنا سننظر بدقة فى طلباتكم هذه فانصرفنا على ذلك .

وفى غرة ربيع اول سنه ١٢٩٨ (٣١ يناير ١٨٨١م) انعقد مجلس تحت رئاسة الخديوى بعابدين حضره جميع الباشوات المستخدمين والمتقاعدين من الترك والجركس وقرروا فيه توقيف امراء الالايات الثلاثة الذين امضوا على العريضة المذكورة ثم محاكمتهم فى مجلس فوق العادة فقال رئيس النظار رياض باشا اذا صار توقيف الميرالايات المذكورين يلزم توقيف ناظر الجهادية ايضا لأنى أرى فى عدم توفيقه مثلهم خطرا عظيما بالنسبة لما رأيته من الجرأة فى أولئك الامراء فلم يوافق الخديوى على ذلك بل قال ان ناظر الجهادية يضمن حفظ النظام فقال ناظر الجهادية انا ضامن لحفظ النظام والقبض عليهم بسهولة وحينذاك دعى أحمد خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وتلا بالمجلس امرا عاليا مآله أن : ـ هؤلاء الثلاث اميرلايات أحمد عرابى ـ وعلى فهمى و عبدالعال حلمى مفسدون وانه مقتضى توقييفهم من الخدمة ومحاكمتهم على افسادهم ومجازاتهم بالعقاب الصارم فى مجلس عسكرى فوق العادة تحت رياسة ناظر الجهادية ويكون من أعضاءه :

استون باشا رئيس اركان حرب (وهو امريكانى) وناظر المدارس الحربية لارمى باشا (وهو فرنساوى) وغيرهما من الباشوات[2] الجركس فوقع عليه الخديوى وسلمه الى ناظر الجهادية عثمان باشا رفقى وانفض المجلس .

---

(١) يكرر عرابى موضوع مجلس النواب وهذا مالم يحدث إلا خلال مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر سنه ١٨٨١ .

(٢) وهم بلوتز باشا واللواء خورشيد عاكف باشا واللواء محمد رضا باشا واللواء متقاعد نجم الدين باشا .

وفى المساء ارسل لنا ناظر الجهادية المذكور تذاكر يكلفنا فيها بالحضور الى ديوان الجهادية بقصر النيل[١] فى صباح يوم ٢ ربيع اول سنه ١٢٩٨(أول فبراير ١٨٨١) للاحتفال بزفاف شقيقة الحضرة الخديوية جميلة هانم فعلمنا من ذلك انه يريد أن يخدعنا ويبطش[٢] بنا اقتداء بعمل محمد على باشا مع امراء المماليك حينما دعاهم الى وليمة بالقلعة وبطش بهم[٣] كما هو واضح بالتاريخ لأن زمن الزفاف المحكى عنه لم يحن بعد فكانت هذه الحيلة سابقة لأوانها ولذا قد أخذنا حذرنا وهيأنا مايلزم لنجاتنا اذا اقتضت الحال ذلك ثم ذهبنا فى الوقت المعين الى ديوان الجهادية بقصر النيل وبوصولنا اليه وجدنا الديوان المذكور غاصا بجميع الچراكسة من رتبة الملازم فما فوقها الى رتبة الفريق من الباشوات وامراء العسكرية ورأينا شبانهم وبأيديهم الطبنجات وكلهم فى فرح ومرح . فانعقد المجلس المؤلف من الباشوات المذكوريين سابقا وتلى علينا الأمر الخديوى المؤذن بتوقيفنا ومحاكمتنا ثم نزعت منا سيوفنا وساقونا إلى السجن فى قاعة بقصر النيل[٤] وكان مرورنا بين صفين من الضباط الچراكسة المسلحين بالطبنجات ثم جاء خسرو باشا كبير الچراكسة ووقف خارج باب سجننا وصار يهزأ بنا بقوله (اية زنبللى هارف لا) يعنى(فلاحين شغالين بالمقاطف) احتقارا للمصريين وحين قفل علينا باب الغرفة قال رفيقى على بك فهمى متأوها لانجاة لنا من الموت وأولادنا صغار وتأثر تأثرا شديدا حتى كاد يرمى بنفسه فى النيل من نافذة السجن فشجعته وقلت له متمثلا بقول الأمام الشافعى رضي الله عنه :

ولرب نازلـة يضيـق بهـا الفتـى ذرعا وعند الله منها لمخرج

ضاقت فلما استحكمت حلقاتها فرجت وكـان يظنها لانفرج

(١) هو القصر المعروف بثكنات قصر النيل ، وقد بناه سعيد باشا ، وجدده الخديوى اسماعيل وجعله مقرا لنظارة الحربية واستمرمقرا لها فى عهد توفيق .

(٢) أحس عرابى ورفيقاه بالمكيدة المدبره لهم لأنه لم تجر العادة بأن يستدعى وزير الحربية ثلاثة من أمراء الألايات للمذاكرة فى هذا الشأن .

(٣) فى الأول من مارس ١٨١١ أعد محمد على مهرجانا فخما بالقلعة احتفالا بتقليد ابنه أحمد طوسون قيادة الحملة ضد الوهابين ، ودبر للمماليك المذبحة خلال ذلك الحفل . انظر . الرافعى : عصر محمد على ص ١١١ - ١٢١ .

(٤) يذكر عرابى انه كانت هناك خطة لاغتياله هو ومن معه عن طريق استحضار وابور إلى قصر النيل قيل انه كان به ثلاثة صناديق من صاج بها ثقوب بقصد وضعهم فيها ورميهم فى البحر حسب عادة الحكومة فى مدة الخديو اسماعيل انظر : تقرير عن الحوادث التى حصلت فى مصر من تاريخ يناير ١٨٨١ لغاية اكتوبر ١٨٨٢ ص٧ - ٨ .

فلا والله ماكان الا هيينه حتى جاءت أورطتان من الآى الحرس الخديوى واحدقوا بديوان الجهادية واسرع بعض الضباط والعسكر واخرجونا من السجن[١] وقد فر ناظر الجهادية ورجال المجلس وغيرهم من المجتمعين وقصدوا جميعهم سراى عابدين ولما فرج الله علينا اسرعت الى العساكر وحذرتهم وانذرتهم وتوسلت اليهم فى خطابى لهم بأن لايمدوا أيديهم بسوء الى أحد من الچراكسة ولا الى غيرهم من الضباط فأنهم اخواننا استأثروا بأنفسهم علينا ولانريد الا النصفة والمساواة معهم ليس الا ونظرت بجانبى فوجدت اسماعيل باشا كامل فعانقته امام العساكر وقلت لهم مخاطبا هذا الباشا چركسى ولكنه اخى حرام علينا دمه وماله وعرضه وكذلك غيره من الچراكسة فانصرفوا على بركة الله تعالى فانصرفوا الى مراكزهم .

(١) يبدو أن أحد الضباط أخبر محمد عبيد بمكان سجن عرابى وزميليه .

الفصل الثانى
فى كيفية اخراجنا من السجن

انه لما صار سجننا عين ناظر الجهادية ثلاثة من امراء الالآيات بدلا منا وأصحبهم بثلاث من اللوآءات (باشوات) لتسليمهم الالآيات التى كانت تحت إمرتنا فعين الميرلاى محمود بك طاهر للآلاى الرابع بدلا منى واصحبه بأمير اللواء طه باشا لاجل تسليمه الالاى المذكور على مقتضى اصول العسكرية . وكذلك عين الميرلاى خورشيد بك نعمان امير اللآلاى السودانى واصحبه بأمر اللواء خورشيد باشا طاهر لاجل تسليم الالاى المذكور بدلا من عبد العال بك حلمى وعين الفريق راشد باشا حسنى لتسليم الآى الحرس الخديوى الى القائمقام خورشيد بك بسمى بدلا من على بك فهمى ولما علم ضابطان الاى الحرس المذكور بما لحقنا من الاهانة والسجن وتعيين غيرنا بدلا منا هاجوا وماجوا وثارت الحمية فى رؤوسهم وفى الحال أمر محمد افندى عبيد البكباشى[1] بضرب نوبة طابور للعساكر فاعترضه«خورشيد بك بسمى» قائمقام الآلاى المذكور وهدده بقطع رأسه وقال له أنا امير الآلاى فلم يلتفت اليه بل امر بعض العساكر بوضعه فى محله محفظا عليه وكانت الجنود قد اصطفت تحت السلاح فاخذهم وقصد قصر النيل لانقاذنا من السجن فاعترضه راشد باشا حسنى الفريق[2] فلم يجد ذلك نفعا وكان الخديوى مشرفا على العساكر من شرفة (السلاملك) فامر (بروجى قره قول السراى) بأن يضرب (نوبة) حضور الضباط عند الخديوى فلم يحضر احد بل وقفت الاورطة الاولى حكمدارية البكباشى احمد افندى فرج فى ساحة عابدين ومعها بيرق الآلاى وكان وقوفها فى هيئة الطابور لأجل حفظ الخديوى مما عسى أن يطرأ من الامور واستمرت الأورطتان الاخريان فى سيرهما الى أن وصلا الى قصر النيل فاصدر البكباشى (محمد عبيد) امره الى حكمدار الاورطه الثالثة على افندى عيسى البكباشى بأن يذهب باورطة الى الجهة الخلفية من قصر النيل وذهب هو بأورطة الى الجهة الأمامية ثم عين فرقة من العساكر لاقتحام الديوان الذى أوصدت ابوابه ومنافذه للبحث عنا واخراجنا من

(١) صار فيما بعد الأميرالاى محمد بك عبيد واستشهد فى معركة التل الكبير .

(٢) كان فى منصب سرياوران الخديوى .

السجن فوقع الرعب فى قلوب امراء الجهادية الموجودين بالديوان واعضاء المجلس المعينين لمحاكمتنا من الاورباويين والچركس وطلب كل منهم لنفسه النجاة وفى جملتهم عثمان باشا رفقى ناظر الجهادية[١] وهكذا كان الشكر والفخر للبطل المقدام والشجاع الهمام محمد افندى عبيد الذى كان انقاذنا من الهلاك على يديه[٢] والبطل المقدام على افندى عيسى البكباشى والوطنى الغيور احمد افندى فرج خرج البكباشى وجميع ضباط الآى الحرس الخديوى وعساكره الذين خلدوا لهم ذكرا جميلا وبرهنوا على وطنيتهم وغيرتهم وشهامتهم اخص بالذكر منهم الملازم حفناوى افندى عثمان الذى كان أول مخبر عنا عند سجننا وملازم يوسف افندى فهمى والملازم محمد افندى شامل لما امتازوا به من الشهامة والمرؤة .

وكذلك فعل الشهم الهمام والبطل المقدام البكباشى خضر افندى خضر[٣] فانه لما علم بسجننا عند حضور خورشيد باشا طاهر والميرالاى الجديد خورشيد بك نعمان واحمد بك حمدى الياور الخديوى لاجل تسليم الآى السودان الى خورشيد نعمان بدلا عبد العال بك حلمى . فبعد حضور المذكوريين وجلوسهم فى المحل المخصص لاقامة قائمقام الالاى المذكور فرج بك الدكر ـ قام من المجلس واحضر بلوكا من العسكر وجعلهم غفرا على المذكورين وأمر أن لايسمح لأحد منهم بالخروج من المحل المذكور ثم أمر بضرب نوبة طابور فخرج الالاى الى الميدان ولما تم انتظامه اخبر الضباط والصف ضباط والعساكر بما صار لنا من السجن والاهانة فتأججت نيران الغيرة فى صدورهم وطلبوا منه أن يسرع بهم لانقاذنا من السجن قبل فوات الوقت وتفاقم الأمر فاسرع بهم وهو فى مقدمتهم وساروا من (طره) قاصدين قصر النيل[٤] وأما البكباشى الفى افندى يوسف فانه انكث بعهده الذى عاهدنا عليه من اول يوم لأنه لم يعد الى بيته الا بعد أن

---

(١) فر عثمان رفقى من احدى النوافذ إلى ورشة الترزية يطلب النجاه لنفسه الرافعى : الزعيم أحمد عرابى ص٣٧ .

(٢) أخذ محمد عبيد وجنوده يبحثون عن الضباط المعتقلين ، وكسروا الابواب والشبابيك وكل ما عاقهم عن السير إلى أن وصلوا إلى مقر الضباط الثلاثة ، ففك البكباشى محمد عبيد سراحهم .

(٣) للتفاصيل انظر سليم النقاش : مرجع سابق جـ ٤ ، ص٨٥ ـ ٨٦ والرافعى : الثورة العرابية ص٩٢ .

(٤) أمر البكباشى خضر افندى بتوزيع الأسلحة والذخيرة على جنوده ، وسار بهم الى قصر النيل لانقاذ الضباط الثلاثة .

ذهب الى خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى واخبره بما تقرر بيننا فى أول اجتماع وكذلك أخبر على باشا مبارك بكل ماقيل . ولما ذهب طاهر باشا لطفى ومحمود بك طاهر الى العباسية لاستلام الالاى الرابع حكمداريتنا لم يقحم الالفى يوسف بما اقسم عليه بل نكص على عقبيه وحنث فى يمينه جبنا وخيانة وغدرا ونذالة . كما غدر ونكث فى عهده وحنث فى يمينه محمود بك طاهر المذكور حين عاهدنا على طلب الإصلاح من قبل حادثة قصر النيل . ولم يتذكر ماحاق به عن الظلم والاجحاف حين تجرد من شرفه ورتبه وامتيازاته على ملأ من ضباط الجهادية وعزل نفرا وارسل الى السودان خاسئا مدحورا لكونه استخدم ضابطا من آلايه فى بعض مصالحه الأمر الذى كان مباحا لجميع امراء العسكرية من ناظر الجهادية الى رتبة البكباشى ولكن هو الفرض يعمى ويصم خصوصا فى زمن اسماعيل باشا الخديوى .

الفصل الثالث

فيما صار بعد خروجنا من سجن قصر النيل

توجه ناظر الجهادية عثمان رفقى وجميع امراء الشراكسة واعضاء المجلس السابق ذكره الى سراى عابدين ليجتمعوا بحضرة الخديو ولما تم عقد انتظامهم تشاوروا فى الأمر فقال استون باشا الأمريكى أن ماحصل من الاى الحرس يعتبر تمردا عسكريا ومن الواجب حصره بالطوبجية والبيادة ثم يطلب من ضباطه تسليم الامراء الثالثة[1] فان أبوا تطلق عليهم المدافع والبنادق حتى يضطروا الى التسليم . فاستحسن الجميع ذلك الرأى الا اسماعيل باشا كامل الفريق فانه عارض فى ذلك الرأى وقال انى اعتقد أن جميع الآلايات البياده والطوبجية والسوارى على رأى واحد فلايجدى هذا الرأى نفعا . فقال الجنرال استون باشا اذا كان الأمر كما ذكر فالالاى السودانى يكفى لاجبار آلاى الحرس على التسليم فعارض اسماعيل باشا كامل ايضا وقال إن آلاى السودان اشد تحمسا من باقى الالايات فلا يرتكن عليه . فلما سمع الخديو معارضة الباشا المذكور غضب لهذه المعارضة وأمر خورشيد باشا طاهر تلغرافيا بحضور الآلاى المذكور من طره بغاية السرعة من بعد صرف الجبيخانة اللازمةاليه . فجاءه الرد من ناظر محطة طرة بأن البكباشى خضر افندى خضر سجن خورشيد باشا طاهر وخورشيد بك نعمان الميرالاى وأحمد بك حمدى الياور الخديوى وصرف الجبة خانة اللازمة للعساكر . وقام بعساكر الالاى قاصدا قصر النيل لاخراج الامراء المسجونين من مدة ساعة بخطوة سريعة من على طريق البحر . فلما علم الخديو بذلك تحقيق من صدق اسماعيل باشا كامل وعمت الدهشة جميع الحاضرين من الباشوات ثم امر الخديو بارسال بعض الياوران لمقابلة البكباشى خضر افندى واخباره بان الثلاث امراء خرجوا من السجن وابلاغه امر الخديوى بأن يرجع بالالاى من حيث أتى وان يخلى سبيل الذين سجنهم فقال خضر افندى للياور المذكور انى لا اعود الا بعد ان اراهم بعينى رأسى فعرض الياور عليه أن الخديوى يكافئه بالمال والرتب العالية اذا سمع ورجع وانذره وخوفه بكل عقّاب اذا هو أبى فلم يصغ له واستمر فى سيره ثم قابله كثير من الياوريه يعدونه ويتوعدونه فلم يعبأ بوعودهم ولايتوعدهم . ولايزال فى قصده حتى اتى الى ساحة عابدين ، فاستقبله الاى الحرس

---

(١) يقصد الضباط الثلاثة .

المذكور بالتعظيم العسكرى وهو حامل السلاح وعزفت الموسيقى بالسلام الخديوى ونادوا جميعا (افندمز جسوق باشا[١]) ثلاثا .

وأما نحن فلما خرجنا من السجن تقدم الهمام يوسف افندى فهمى الملازم وحمل الميرالاى على فهمى وحمل غيره عبد العال بك حلمى الميرالاى وذهبوا مع عساكر الاى الحرس الخديوى الى قشلاق عابدين وانا العاجز قصدت مركز الالاى المذكور وجمعت الضباط والصف ضباط والقيت عليهم خطبة بملازمة الهدوء والسكون فانا لانطلب الا العدل والمساواة مع اخواننا الشراكسة والأتراك وأن لايكون المصرى محتقرا فى نظر الأجناس الأخرى[٢] وأن تنشئ الحكومة مجلسا نيابيا لحفظ حقوق ابائهم واخوانهم وابنائهم من ظلم المستبدين الظالمين من الترك والجركس[٣] وأن تنقح القوانين العسكرية حتى تكون كاملة للمساواة فى الترقيات والمكافآت وزيادة المرتبات والماهيات التى مضى عليها ثمانون عاما ومرتب العسكرى لايزيد فيها عن ١٩,٢٥ غرش وفيهم من له زوجة واولاد ووالده يتضورون جوعا .

ثم كتبت الى وكيل فرنسا السياسى البارون (دورنج) الذى كنت لاعرف اسمه ولا اعرف غيره من وكلاء الدول الأوربية التمس من أن يخبر عنى جميع وكلاء الدول المتحابة وخصوصا قنصل جنرال دولة الانجليز بأنه قد حصل خلاف بيننا وبين حكومتنا ونرجو منهم التوسط فى اصلاح ذات اليدين .

ثم امضينا ليلتنا فى القشلاق على هذه الحالة على غاية اليقظة والاحتراس واما القناصل فقد ذهبوا الى عابدين واشاروا على الخديوى باجابة طلباتنا حسما للنزاع ومنعا للخطر حيث ان الحكومة عاجزة عن تنفيذ اغراضها فينا .

---

(١) بمعنى يعيش مولانا الخويوى .

(٢) كانت الترقيات والنياشين والمكافئات تعطى للجنس الشركسى لكونهم من مماليك العائلة الخديوية ، وبعد هذه الطائفة طائفة الاتراك وغيرها وبعد ذلك جنس المصريين ، ولايصير استخدامهم إلا للضرورة وفى حالة عدم وجود غيرهم .
أحمد عرابى : تقرير عن الحوادث التى حصلت فى مصر من تاريخ يناير ١٨٨١ لغاية شهر اكتوبر ١٨٨٢ ص ٦ .

(٣) لم يرد فى مطالب العرابيين انشاء مجلس نيابى خلال حادث قصر النيل .

وفى صباح ٣ ربيع اول سنه ١٢٩٨هـ الموافق ٢ فبراير سنه ١٨٨١م حضر جميع الباشوات لدى الخديوى وتشاوروا فى الأمر فقال ناظر الاوقاف محمود سامى باشا المشهور بالبارودى إنى أرى أن العساكر على الطاعة بدليل انهم يهتفون باسم الخديوى والموسيقى تعزف بالسلام الخديوى فلو اجيبت طلباتهم لانحسمت المسألة بسلام وبناءً على ذلك تقرر تعيين محمود باشا سامى وخيرى باشا رئيس الديوان الخديوى لمفاوضتنا فيما يلزم من الاصلاح فحضرا وسألانا عنما نريده فأجبناهما بأننا على الطاعة ولانريد الاّ الأصلاح فقال خيرى باشا وماهو الاصلاح فقلنا له هو ما اوضحناه بعريضتنا واول شئ يبدأ به عزل ناظر الجهادية عثمان باشا رفقى ثم يشرع فى تنفيذ باقى الطلبات فذهبا واخبرا الخديوى ثم عاد واخبرانا بأن الخديوى قبل طلباتكم وعزل ناظر الجهادية فاختاروا ناظرا غيره فقلنا لاخيرة لنا وانما نريد ناظرا وطنيا يعينه الخديوى[١] فقال خيرى باشا أن الخديوى فوض لكم اختيار الناظر حتى لا تتشكوا منه فيما بعد فقلنا له انا نرضى بتعيين محمود سامى باشا هذا ناظرا للجهادية فذهبا وبلغا ذلك للخديوى وبناء على ذلك صدرت الاوامر الخديوية بتعيين محمود باشا سامى ناظرا على الجهادية مع بقاء نظارة الاوقاف فى عهدته[٢] كما كانت واعادة كل منا الى الآية[٣] والحض فيها على نبذ العصبية والجنسية والتمسك بعروة الاخاء والمساواة[٤] . ولما تم ذلك ذهب الالاى السودانى الى مركزه فى طره ، واخلى سبيل خورشيد باشا طاهر وخورشيد بك نعمان وأحمد بك حمدى الياور الخديوى ثم أخذ فى سن القوانين العادلة جماعة العسكرية وتعديلها وتنقيحها كما سيذكر .

---

(١) طالب عرابى بتوجيه مسند نظارة الجهادية الى رجل وطنى حسب قوانين الدول العادلة : انظر تقرير عن الحوادث التى حصلت بمصر ص ٦ .

(٢) على الرغم من موافقة الخديو على تعيين البارودى ناظرا للجهادية فى اول فبراير ١٨٨١ فان لم يصدر أمره إلى مجلس النظار بذلك إلا فى ٦ فبراير ١٨٨١ انظر النظارات والوزارات المصرية جـ ١ ص ٩٧ .

(٣) استدعى الخديو الضباط الثلاثة فحضروا والتمسوا منه العفو فعفا عنهم .

(٤) حقق العرابيون بذلك ثلاثة انتصارات اولها اطلاق سراح الضباط الثلاثة وثانيها عزل وزير الحربية عثمان رفقى وثالثهما اسناد نظارة الجهادية الى محمود سامى البارودى نصير الثورة .

الفصل الرابع
فى الاصلاحات العسكرية

بعد أن عاد كل من الامراء الثلاث تقدم منا بناء على طلب الالآيات لائحة الى ديوان الجهادية مقتضاها كما يأتى

اولا صرف نقود بدل التعيينات التى كانت تؤخذ من شون[١] الجهادية لاجل شراءها بمعرفة الآلايات وذلك حفظا لحقوق العساكر من التلاعب بها والخيانة التى كانت فاشية فى المأمورين ورؤسائهم وخصوصا فى صنف السمن فانه كان يصرف للالآيات من الشحم الذى يصنع فى (تريسته) من اعمال حكومة النمسا ويأتى فى براميل باسم مثلى[٢] كريه الطعم والرائحة لايصلح للطعام ولكن لايجسر أحد على المجاهرة بالحقيقة لما للتجار المتعهدين بتوريده من المداخلة مع الرؤساء .

ثانيا عدم استقطاع مرتبات الضباط والعساكر فى مدة الاجازات التى تعطى لهم اذا لم تتجاوز ثلاثين يوما واذا تجاوزت هذه المدة يُستقطع نصفها فقط .

ثالثا ان يؤخذ من الضباط والعساكر نصف الاجره فى السكة الحديدية .

رابعا ابطال ورشة الترزية لما فيها من التلاعب والغبن الفاحش وصرف اثمان الملابس نقدا ليصير مشتراها من الخارج بمعرفة الآلايات

خامسا عدم جواز الترقى للعسكرية مالم يشن لذلك قانون مخصوص يجرى العمل على مقتضاه .

سادسا زيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر بالنسبة لارتفاع الاسعار عن قيمتها منذ ثمانين سنة أى حين انشاء العسكرية وترتيب تلك المرتبات الدنيئة .

---

(١) يقصدن مخازن .
(٢) يقصد المسلى .

سابعا سن قانون يشمل حالة الترقى والتقاعد والمكافأت والاجازات وتسوية حالة الاستبداع .

ثامنا ارجاع أحمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى الذى كان عثمان باشا رفقى طرده من الخدمة من غير محاكمة ولاسبب يوجب ذلك فاجيب طلبنا وبناء على ذلك صار يطبخ للعساكر فى أكثر الاحيان أرزا بلبن وحلوى ولحما وأنواع الخضار بلا من الفول والعدس الدائمين[١] ، ويعطى للعساكر السودانية مشروب من (البوظة) المصنوعة من الشعير على حسب عاداتهم ويصرف لاولادهم ونسائهم جرايات زيادة عن جرايات العساكر[٢] .

---

(١) بمعنى اللذين كانا طعامهم الدائم .

(٢) كانت هذه الطلبات عبارة عن اظهار عرابى محبته لرجالات العسكرية فاستمال بتنفيذها القلوب اليه .

الفصل الخامس

فى زيادة الماهيات وتشكيل قومسيون عسكرى[١] لتعديل النظامات والقوانين العسكرية

كتب من طرف ناظر الجهادية محمود باشا سامى الى الداخلية بلزوم سن القوانين اللازمة لإصلاح حالة العسكرية وزيادة مرتبات الضباط والعساكر وتعديل النظامات والقوانين العسكرية بكافة انواعها .

رفع رياض باشا الى الجناب الخديوى تقريرا بشأن ذلك وهذه نصه

مولاى

قد تقدم لمجلس النظار من ناظر الجهادية والبحريه طلب بخصوص زيادة ماهيات الضباط والعساكر فأوضح الناظر المشار اليه أنه مع زيادة اتمان جميع الأشياء وازدياد ثروة القطر شيئا فشيئا عن كانت عليه مدة ساكن الجنان محمد على قد حصل أثناء حكم حضرة اسماعيل باشا تنقيص مرتبات العسكرية حتى صارت غير متناسبة مع احتياجات المعيشة . فتراءى للمجلس أقتداء بمقاصد جنابكم السامى أن يتحرى بغاية الدقة والاعتناء عن الأسباب المؤيدة بهذا الطلب وأن يسعى فى إيجاد مايلزم من الوسائل لحصول العسكرية على الاصلاحات التى شرع فيها فى ظل ساحتكم العلية ومقتضى تعميمها على السواء فى جميع مصالح القطر فتبين للمجلس لزوم الالتفات للطلب المقدم له من ناظر الجهادية مع عدم صرف النظر عن الآتى ذكرة وهو أنه وأن كان القطر اكثر ثروة الآن عما مضى الا أنه مديون بمبلغ قدرة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ليره استرلينيه تستغرق تسديداته ما يقرب من نصف ايرادات الحكومة وأنه من أهم واجبات الحكومة أن تبذل غاية المجهود فى الاقتصاد بقدر الامكان حتى يتيسر لها الوصول الى استهلاك هذا الدين بالتدريج وتخليص القطر من هذا الحمل الثقيل المضر بجميع صوالحه المعنوية والمادية .

---

(١) سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٤ ص١٠٢ .

فلذا قد تراءى للمجلس أن زيادة المرتبات التى يلتمسها تستوجب ضرورة تقليل باقى مصروفات العسكرية بريه وبحريه ويرى أيضا لزوم جعل العساكر الذين تحت السلاح أحد عشر الفا من صف ضباط ونفر وأنه ينبغى أن يتحد كل من ناظر الماليه والجهادية فى البحث عما اذا كان يحتمل الحصول على بعض وفورات من تحسن ترتيب مصالح أدارة نظاره الجهادية والبحرية هذا ولم يبين ناظر الجهادية لزوم التحسين فى حالة الضباط بالنظر لمرتباتهم فقط بل بالنظر للترقى أيضا فأنه قد ترقى فى الواقع ونفس الآمر فى مدة السنوات الأخيرة من حكم حضره اسماعيل باشا عدد وافر من الضباط واتبنى على ذلك انه قد صار عدد الضباط المستودعين اكثر من عدد الضباط الذين فى الخدمة العسكريه الذين هم مع ذلك كافون كفاية كليه للوازم المصلحة ففضلا عن استخدام كثير من الضباط فى المصالح الملكيه مازال موجود الآن الف وخمس واربعين ضابطا فى حالة الاستبداع

فيلزم ازالة هذه الحالة وينبغى أيضا وضع قواعد صريحة لربط الشروط التى بموجبها يسوغ ترقية أى ضابط الى رتبة أعلى من رتبة غير انه لايمكن النظر والبحث بوجه مقيد فى الطرق والتدابير المقتضى اتخاذها لأجل الوصول الى الغاية المقصوده الا بواسطة قومسيون يتركب من اشخاص تكون له اهليه خصوصيه فى مثل هذه المواد

فبناء على ذلك أتشرف بأن أرفع لسدكم العلية صورة أمر عال بزيادة ماهيات الضباط والعساكر البرية والبحرية وصورة أمر عال أخر بتشكيل قومسيون عسكرى للنظر فى كافة مايلزم اجراؤه من التعديلات فى النظامات والقوانين العسكرية بكافة انواعها ملتمسا تشريفهما بالقبول .

وانى لولى النعم عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع فى ٢٠ ابريل سنه ١٨٨١ الموافق ٢١ جماد الأول سنه ١٢٩٨ **رياض**

فصدر على أثر هذا التقرير الأمران الآتى نصهما

(الامر الأول)[1]

نحن خديوى مصر

بعد أطلاعنا على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا وبناء على مارفعه الينا ناظر الجهادية والبحريه وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت

(المادة الأولى) ماهيات الضباط والصف ضباط والأنفار العسكرية برية وبحرية صار ابلاغها وتقديرها حسب ما هو آت

قرش		زيادات قرش شهريا	الماهيات القديمة قرش شهريا
٨٠٠٠	فريق	٥٠٠	٧٥٠٠
٦٥٠٠	لواء	٥٠٠	٦٠٠٠
٥٠٠٠	ميرالاى	١٠٠٠	٤٠٠٠
٣٥٠٠	قائمقام	١٠٠٠	٢٥٠٠
٢٥٠٠	بكباشي	٥٠٠	٢٠٠٠
١٥٠٠	صاغقول اغاسى	٣٠٠	١٢٠٠
٩٥٠	يوزباشى	٤٥٠	٥٠٠
٧٥٠	ملازم اول	٣٥٠	٤٠٠
٦٠٠	ملازم ثانى	٢٥٠	٣٥٠
٨٠	باشجاويش	٣٠	٥٠
٤٠	اونباشى	١٠	٣٠
٣٠	نفر	١٠,٧٥	١٩,٢٥

(المادة الثانية) : ناظر الجهادية مأمور بتنفيذ أمرنا هذا صدر بسراى عابدين فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ وفى عشرين ابريل سنه ١٨٨١

محمد توفيق

(١) انظر مجموعة الأوامر العالية سنة ١٨٨١ ص ٧٢ .

(الأمر الثانى)

نحن خديوى مصر

من بعد الاطلاع على التقرير الذى قدمه لنا رئيس مجلس نظارنا فى هذا اليوم وبناء على مارفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت

(المادة الأولى) قد شكل تحت رآسة ناظر الجهادية والبحرية قومسيون[١] مؤلف ممن سيأتى ذكرهم وهم :

عدد	
١	افلاطون باشا
١	استون باشا
١	الجنرال غولدسميد[٢]
١	محمد مرعشلى باشا
١	راشد حسنى باشا
١	لارمى باشا
١	ده بلونس باش[٣]
١	خالد باشا
١	محمد رضا باشا
١	محمد كامل باشا
١	ده برناردى بك
١	محمد شوقى بك
١	أحمد عرابى بك
١	حسن مظهر بك
١	محمد خلوصى بك
١	عبد الرحمن سليم بك
١	سليمان يسرى بك
١	فرهاد بك
١	محمد نسيم بك

(١) بمعنى لجنة وقد تم تأليفه برئاسة وزير الحربية والبحرية للنظر فى القوانين والنظم العسكرية المعمول بها وقتئذ وادخال كل ما ترى لزومه من التعديلات والاصلاحات .

(٢) يقصد الجنرال جولد سميت Gold Smist .

(٣) يقصد دى بلوتش De Plotz .

(المادة الثانية) : هذا القومسيون مكلف بما يأتى ذكره .

أولا : النظر والبحث فى القوانين والنظامات العسكرية الموجودة بأنواعها وادخال كافة مايرى لزومه من التعديلات والاصلاحات فيها .

ثانيا : النظر فى الترتيب الذى عليه المدارس الحربية الآن وماينبغى اجراؤه فيه من التعديلات .

ثالثا : تحضير مشروع قانون يختص بشروط الدخول فى سلك الضباط البرية والبحرية وترقيتهم واستيداعهم ورفتهم وتقاعدهم .

رابعا : البحث عن الطرق المقتضى اتخاذها لتسوية حالة الضباط المستودعين الآن .

(المادة الثالثة) : قرارات القومسيون المذكورة تكون بأغلبية أراء الأعضاء الحاضرين وفى حالة انقسام الآراء الى قسمين متساويين يرجح الطرف الذى يكون فيه الرئيس ثم تعرض مشروعات هذا القومسيون على مجلس نظارنا .

(المادة الرابعة) : على ناظر الجهادية والبحرية تنفيذ أمرنا هذا[١] .

صدر بسراى عابدين فى ٢١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٨ الموافق ٢٠ ابريل سنه ١٨٨١ .

احتفال ناظر الجهادية محمود سامى باشا بعد صدور الأمر بتشكيل الكومسيون المذكور وزيادة المرتبات[٢] .

كان هذا الاحتفال فى قصر النيل وقد أعد فيه ناظر الجهادية مأدبة فاخره دعى اليها النظار[٣] والمفتشين وضباط العسكريه وبعد ما اجتمعوا وهيئت لديهم موائد الطعام وأكلوا هنيئا وشربوا مريئا قام محمود سامى باشا ناظر الجهادية فقال :

---

(١) سليم النقاش : المرجع السابق ص١٠٣ ــ ١٠٤ .
(٢) اقام البارودى هذا الحفل رغبة منه فى أن يعلن عن أول ثمره لتقلده وزارة الجهادية ليكسب ثقة الضباط والجنود .
(٣) حضر رياض باشا رئيس النظار هذا الحفل .

هذه ليلة انس دعتنا الى الاجتماع فيها دواعى المحبه والائتلاف تذكارا لمآثر الحكومة الخديوية الجليلة التى وجهت عزيمتها الى اصلاح أحوال الاهالى جميعا وتعميم العدل فيهم وايصال كل الى ما يستحقه فقد رأينا فى هذا الزمن القليل من عهد ما استلم خديوينا المعظم زمام الحكومة تغييرا مهما أو تبدل فيه العسر باليسر والظلم بالعدل والنقم بالنعم وتقدمت فيه البلاد إلى اتجاهها تقدما سريعا وماذلك الا من حسن مقاصد هذا الجناب وطهارة سجاياه خصوصا وانه اصطفى لمساعدته على مقاصده الجليلة رجلا غيورا على الهمة ذكى النفس وهو حضره دولتلو رياض باشا فلم يألوا جهدا فى العمل ولم يقصر فى تذليل المصاعب باتحاده مع حضرات رفقائه الكرام حتى وصلنا الى هذه الغاية التى لاينكر أحد حسنها ولاريب فى أن هذه نعم يجب علينا استبقاؤها وحفظها والاستزادة منها ولايكون ذلك الا اذا قرناها بالشكر عليها فقد قالوا الشكر سياج النعم وحقيقه الشكر أن يكون جميعنا مخلصا للحكومة فى خدمته قائما بواجباته لها معضضا لجميع مقاصدها خاضعا لأوامر الحضرة الخديوية التى هى السبب فى هذا الخبر العظيم وعلى ذلك لابد أن ننادى جميعا فليحيى الجناب الخديوى أطال الله بقاءه[١] .

ثم قام بعده رياض باشا وارتجل خطابا وجهه الى الضابطان وهذا نصه قال : هذه ليله سرور تجلى فيها روح الصدق والاخلاص واجتمعت فيها القلوب على قصد أداء الشكر للجناب الخديوى غير أن تذكار محامده ومآثره الجليلة يجعل للشكر موضعا يقع موقع الغرض الشرعى .

أن محسنات العدل ووجوه الاصلاح التى امتازت بها مدة حكم الجناب الخديوى فى هذه الأوطان أمر معلوم بعد تعدادها من قبيل تحصيل الحاصل وانتم معاشر الضباط تعلمون ذلك حق العلم فلاحاجة الى بسط الكلام فيه ومن أراد توضيح الحقيقة فليقارن مابين الحاله الحاضرة وماقبلها بسنين يظهر له الفرق الجلى والبون التام مابين الحالتين وأن ضباط العسكريه وهم من أشرف اعضاء الحكومه ممن شملتهم هذه المحسنات وعمتهم فوائد الاصلاح ومن أهم وجوهه التى شاهدناها فى عصر الخديوى الجليل تقرير

(١) اراد البارودى بخطبته أن يزيل من الاذهان تأثير التمرد التى وقع خلال حادث قصر النيل .

الأمن على الأرواح والأموال وحفظ الحقوق الشرعية وأداؤها لأربابها ويلزم لدوام ذلك ثبوت الطمأنينه ورسوخ قاعده الراحة العموميه ومدار ذلك واساسه انتظام اعمال العسكريه . وقد رأيتم من أنفسكم أن حقوقكم وصلت اليكم وانتم روح الضبط والربط وانتم قوة الحاكم وآلته المنفذه فإذا بدأكم الحاكم بحسن الالتفات ونظر اليكم بعين الرأفه والرحمة فعليكم وجوبا كما اخذتم ما لكم أن تؤدوا ماعليكم وهو طاعه ولى الأمر الذى هو السبب الأعظم فى جميع هذه الخيرات التى شملتنا بل هو الذى انعش فى هذا الوطن روح الحياه بعد أن أشرف على الموت والدمار فعليكم أن تكونوا دائما على قدم الاستعداد لتنفيذا احكامه والمحافظة على اوامره ونواهيه العادله وعلينا جميعا أن نبتهل الى الله تعالى بدوام بقائه وتأييد عزه وأن ينادى لسان الصدق منا فليعيش الجناب الخديوى . وبعد أن جلس رئيس الوزراء رياض باشا قمت أنا وأجبت بتحقيق مافاه به ناظر الجهادية ورئيس الوزراء ثم قلت اننا لانريد الا الاصلاح واقامه العدل على قاعدة الحزم والاخاء والمساواة وذلك لايتم الا بانشاء مجلس النواب[١] وايجاده فعلا ونحن مطيعون للحكومة بل نحن الآلة المنفذه لأوامرها العادله وكلنا بلسان واحد نسأل الله سبحانه وتعالى أن يحفظ الحضرة الخديوية ويوفق رجال حكومته الكرام لاصلاح البلاد ومنفعة العباد آمين . أ هـ[٢] .

---

(١) يذكر النقاش أن عرابى اجاب بتحقيق ماقاله رياض باشا مبينا ماوصلت إليه الحكومة من التقدم ناسبا جميع ذلك إلى همه الخديوى واستقامه وزرائه بمعنى انه لم يتطرق الى موضوع انشاء مجلس للنواب . علما بأن خطبه عرابى لم ترد بنصها فى الوقائع المصرية .

(٢) بمعنى انتهى .

الباب السابع

قانون القواعد الاساسية فى النظامات العسكريه ويليه قانون الترقى

فى ٢٠ ابريل سنه١٨٨١ صدر امر خديوى بتشكيل كومسيون عسكرى لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ذلك صار تشكيل الكومسيون المذكور من رجال العسكرية وصار تنظيم هذا القانون الاساسى .

الفصل الأول

فى الرتبة

المادة الأولى : الرتبة تعطى من لدن الحضرة الخديوية وتمتاز بها حالة الضابط ويسُتخدم فى جميع الوظائف وتصير ملكا له لايمكن ان تسلب منه ولو سلبت وظيفة الخدمة إلا بأحد سببين الأول اذا تنازل عنها وصار قبول ذلك لدى الحضرة الخديوية .

الثانى : صدور مضبطة من مجلس عسكرى بالحكم بنزع الشرف والعزل بمقتضى قانون الجنايات المصدق عليه من لدن الحضرة الخديوية .

الفصل الثانى

فى الخدمة والاستيداع والانفصال والتقاعد فى الخدمة

المادة الثانية : الخدمة هى حالة وجود الضابط مستخدما بوظيفة تحت السلاح بأحد الآلايات او بمصلحة تابعة للجهادية او خدمة خصوصية أو مأمورية .

المادة الثالثة : حيث أن الضابط فى هذه الحالة يكون مستعمل الرتبة مع الوظيفة فيلزم أن يتمتع بكامل المرتب والامتيازات

فى الاستيداع

المادة الرابعة : الاستيداع هى حالة وجود الضابط خارجا عن الخدمة من تحت السلاح وعن مصالح وفروع الجهادية وعن المأموريات وهذا الاستيداع لايمكن حصوله الا بأحد سببين .

المادة الخامسة : (اولا) سبب عمومى للاستيداع وهو اطلاق العسكر او الغاء مصلحة او نهو مأمورية أو عند رجوع من الاسر من طرف العدو .

المادة السادسة : الضابط المستودع بهذا السبب يلزم أن يكون حافظا امتيازات الرتبة ويتمتع بالمرتبات المقررة بقانون المعاشات بشرط أن يكون فيه لياقة واستعداد للاستخدام تحت السلاح أو باحدى وظائف فروع الجهادية .

المادة السابعة : الضباط المستودعون يؤخذ منهم للاستخدام تحت السلاح بقدر نصف الرتب النقصان أو يستخدم منهم بفروع الجهادية بحيث أن مدة الاستيداع تحسب لهم مثل الخدمة فيما يختص بحقوق الترقى والحكمدارية والانفصال والتقاعد .

المادة الثامنة : (ثانيا) سبب خصوصى وهو الاستيداع بأمر صادر من الحضرة الخديوية بناء على تقرير يقدم من ناظر الجهادية بسبب حصول مخالفات للنظام والضبط والربط وذلك من بعد التحقيق .

المادة التاسعة : الضباط المستودعون بسبب المخالفات النظامية يلزم أن تكون مرتباتهم باعتبار خمسى ماهيتهم فقط مدة هذا الاستبداع كذلك بعد التحقيق .

المادة العاشرة : هذا الاستيداع لايمكن ابلاغ مدته زيادة عن ثلاث سنوات حيث أن المقصود منه انتظار اصلاح حالة الضابط .

المادة الحادية عشرة : حيث ان الضباط المستودعين بهذا السبب من الجائز استخدامهم ثانيا تحت السلاح أو بفروع الجهادية فيلزم اعتبار مدة استيداعهم مثل الخدمة وذلك فيما يختص بحقوق الانفصال والتقاعد لابحقوق الترقى والحكمدارية .

فى الانفصال

المادة الثانية عشرة : الانفصال هو رفع وتبعيد الضابط من وظيفته بالكلية بحيث لايرجع اليها وهذا الانفصال لايمكن حصوله الا بأحد سببين .

المادة الثالثة عشر : (اولا) الانفصال بسبب امراض عضالة مانعة للخدمة يقضى على المصاب بها بالتقاعد وترتيب المعاش بالنسبة لما هو مقرر لقانون المعاشات .

المادة الرابعة عشر : (ثانيا) الانفصال بسبب أن يكون الضابط متعودا على قباحة السلوك أو تقع منه مخالفات جسيمة بضد الضبط والربط أو بضد شرف وناموس العسكرية أو يكون استغرق مدة ثلاث سنوات فى الاستيداع بمقتضى قرار مجلس عسكرى حقق عدم لياقة للخدمة ولم تتهذب أحواله .

المادة الخامسة عشرة : الضابط الذى يتعود على مثل هذه الخصال المضادة للنظامات العسكرية لايمكن انفصاله الا بمقتضى قرار مجلس عسكرى يقدم بالتقدير من ناظر الجهادية للحضرة الخديوية ويصدر عليه الامر بالتنفيذ .

المادة السادسة عشرة : الضباط الصادر فى حقهم مضبطة بالانفصال من الخدمة لايترتب لهم ماهية بل ولايمكن تغيير قرار حكم المجلس الصادر فى حقهم الا اذا صدر العفو عنهم من الحضرة الخديوية .

فى التقاعد

المادة السابعة عشرة : التقاعد هو أن يكون الضابط بلغ آخر مدة خدمته أو يكون غير قابل لتحمل مشاق الخدمة ويحصل الاقرار عليه بالتقاعد .

المادة الثامنة عشرة : الضابط الذى يتقاعد يلزم أن يكون حافظا لرتبه وملبوساته الرسمية ويتمتع بالمعاش الموافق لرتبته ولمدة خدامته حسب ماهو مقرر بقانون المعاشات .

الفصل الثالث

فى الترقى

المادة الأولى لايمكن ترقية النفر الى رتبة الاونباشى مالم يستخدم ستة شهور بصفة عسكرى .

المادة الثانية لايمكن ترقية الاونباشى الى درجة چاويش مالم يستخدم مدة اقلها ستة شهور فى خدمة الاونباشى ولايمكن للچاويش أن يترقى الى درجة الباشجاويش مالم يستخدم فى درجة الجاويش مدة اقلها ستة شهور .

المادة الثالثة لايمكن الترقى الى درجة الصولقول اغاسى ما لم يستخدم فى مدة الصف ضابط مدة اقلها سنة .

المادة الرابعة لايمكن ترقية احد الى درجة ملازم ثان ما لم يكن اولا بلغ عمره عشرين سنة .

ثانيا يكون استخدم فى خدمة الصف ضباط مدة اقلها سنتان أو يكون مستخرجا من المدارس الحربية .

المادة الخامسة لايمكن ترقية ملازم ثان الى رتبة ملازم اول الامن بعد استخدامه فى رتبة ملازم ثان مدة أقلها سنتان .

المادة السادسة لايمكن ترقية الملازم أول الى رتبة اليوزباشى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة الملازم أول .

المادة السابعة لايمكن ترقية اليوزباشى الى رتبة الصاغقول اغاسى الا من بعد استخدامه سنتين فى رتبة اليوزباشى .

المادة الثامنة لايمكن ترقية الصاغقول اغاسى الى رتبة البكباشى الا من بعد استخدامه سنتين برتبة الصاغقول اغاسى .

المادة التاسعة لايمكن ترقية البكباشى الى رتبة القائمقام ما لم يستخدم ثلاث سنوات برتبة البكباشى .

المادة العاشرة لايمكن ترقية القائمقام الى رتبة الميرلاى مالم يستخدم سنتين برتبة القائمقام .

المادة الحادية عشرة لايمكن ترقية الميرلاى الى رتبة اللواء مالم يستخدم ثلاث سنوات برتبة الميرلاى وهكذا فى باقى الرتب الأعلى من رتبة الميرلاى فصاعدا .

المادة الثانية عشرة ثلثا عدد النقصان من رتبة الملازم ثانى فى الجيش المنتظم تؤخذ من المدارس الحربية والثلث يؤخذ من الصف ضباط بالامتحان فى العلوم الواجب على الضباط معرفتها واذا لم يوجد فيهم بمقدار الثلث فيؤخذ من المدارس الحربية .

المادة الثالثة عشرة لايجوز الترقى من رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقول اغاسى الا بالامتحان واذا تساوت الدرجات فترجح الاقدام واذا تساوى بينهم القدم فيرجح الذى سبق له سفريات بالمحاربة أو السودان .

المادة الرابعة عشرة لايجوز ترقية احد الصاغقول اغاسية الى رتبة البكباشى الا بالامتحان واما اذا تساوت تقسيم الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة الخامسة عشرة لايجوز ترقية احد البكباشية الى رتبة القائمقام الا بالامتحان واما اذا تساوت نتيجة الدرجات فيكون الترقى لمن يحصل انتخابه .

المادة السادسة عشرة جميع الرتب الأعلى من رتبة القائمقام يكون الترقى اليها بالانتخاب حسب المدون بالمادة التاسعة والثلاثين من هذا الفصل .

المادة السابعة عشرة الأقدمية يلزم اعتبارها من تاريخ عريضة الرتبة ومع تساوى تاريخ عريضة الرتبة الحالية ينظر فى تاريخ عريضة الرتبة التى قبلها .

المادة الثامنة عشرة المدد التى يصير اعتبارها فى الاقدمية هى مدد الخدمة فى الجيش وفروع الجهادية ومدد الاستبداع التى تكون بسبب اطلاق العسكر أو الغاء وظيفة ومدة الأسر بطرف العدو أو مأمورية تتعين من نظارة الجهادية داخلية كانت أو خارجية وأما المدد التى لايصير اعتبارها فى الاقدمية فهى مدد الاستيداع المبنى على وقوع مخالفات ومدد الخدمة التى تكون خارجة عن الخدمات الميرية أو تكون فى خدمة دولة اجنبية بمقتضى التماس خصوصى لمنفعة خصوصية .

المادة التاسعة عشرة المدة المقررة لكل رتبة فى الترقى حسب ما هو موضح فى المواد المتقدمة يجوز الاكتفاء بنصفها فى حالة سفريات المحاربة أو فى حال الخدمة بجهات بعيدة مثل الاقطار السودانية وسواحل البحر الأحمر وما أشبه .

المادة العشرون لايمكن حصول الترقى بأقل من هذه المدة الموضحة فى المادة ١٩ الا بسببين الأول وقوع نادرة شهيرة تستحق الافتخار وتعلن للجيش . الثانى عند ضرورة استكمال النقصان وعدم وجود من يكون مستوفيا مدة الاقدمية .

المادة الحادية والعشرون ترقية بدل النقصان فى أثناء الحرب تكون باعتبار النصف فى الأقدمية مع مراعاة درجات جدول الامتحان المحفوظ والنصف الثانى يكون بالانتخاب وذلك لغاية ترقية الصاعقول أغاسى واما ترقية الصاغات الى رتبة البكباشية مدة المحاربه فيكون بالانتخاب .

المادة الثانية والعشرون لايجوز اعطاء رتب جهادية بدون وظيفة بالجيش او بفروع الجهادية كما أنه لايجوز اعطاء رتبة شرف للجهادية ولايجوز قبول حائز الرتبة الملكية فى الجهادية باعتبار رتبة الحائز هولها ولا قبول من ترقى فى مصالح الملكية باعتبار رتبته الحالية ولايجوز اعطاء رتب جهادية للملكية .

المادة الثالثة والعشرون جميع الرتب يلزم اعلانها بالجرنال الرسمى عند اعطائها .

المادة الرابعة والعشرون الضباط الذين يتقاعدون بالمعاش لا يجوز اعادتهم تحت السلاح .

المادة الخامسة والعشرون لا يجوز اعتبار الوظيفة مثل الرتبة مطلقا لأن الرتبة لايمكن فقدها الا بحسب ما هو مقرر بالقانون .

قواعد اساسيه فى الترقى
للضباط

المادة السادسة والعشرون جميع الرتب التى تعطى للضباط يصدر عنها ارادة خديوية وتكون بناء على طلب ناظر الجهادية حسب ما هو آت بيانه

المادة السابعة والعشرون بمجرد نقصان اى رتبة من الجيش أو من فروع الجهادية ينبغى اشعار نظارة الجهادية عنها حالا .

المادة الثامنة والعشرون الترقى لأى رتبة يكون من جميع السلاح الواحد لا من الالاى الناقص فقط .

المادة التاسعة والعشرن الترقى بالأقدمية لا يُعتبر إلا فى كل من رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاغقول اغاسى فقط .

المادة الثلاثون الترقى الى رتبة البكباشى فما فوقها يكون بانتخاب الحضرة الخديوية حسب ما هو مدون بالمادة ١٥ ، ١٦ من هذا الفصل .

المادة الحادية والثلاثون لا يجوز الترقى إلا للضباط المستخدمين تحت السلاح أو بفروع الجهادية أو المستودعين بسبب اطلاق العسكر أو الغاء وظيفة أو الحضور من الأسر .

المادة الثانية والثلاثون الضباط الذين يتعينون بمأموريات وقتية يحسبون ضمن الاياتهم فى مدة المأمورية .

المادة الثالثة والثلاثون الضباط الموجودون بالجهادية أو فروعها أو بالمدارس الحربية أو معانوا الجهادية وعلى العموم جميع الضباط الذين ليس لهم عسكر تكون ترقيتهم ضمن ضباط الجيش بالامتحان او بالانتخاب بالنسبة لمرتبهم حسب ما توضح فى هذا القانون ومن يترقى منهم يعين تعيينه فى الوظيفة الناقصة التى ترقى اليها .

المادة الرابعة والثلاثون عند خلو إحدى الوظائف بالمصالح التابعة للجهادية يصير انتخاب من يليق لها بمعرفة الديوان ثم يترقى بدل المنتخب من يليق للترقى بالامتحان أو بالانتخاب حسب ماتوضح .

المادة الخامسة والثلاثون حيث ما توضح فى المادة ١٢ من قانون الترقى أن ثلث رتب الملازم الثانى النقصان تؤخذ من الصف ضباط وبما أن الموجود بالالآيات لاتوجد عندهم معارف كافية لرتبة الملازم ثان مثل المستخرج من المدارس فلأجل تحصيلهم على ذلك ينبغى أن كل ميرالاى عند حضور المفتش بالآلاى يقدم له كشفا باسماء

الصف ضباط المشهود فيهم بالاستعداد للتقدم وبعد تحقيق لياقتهم بالامتحان بمعرفة المفتش بمقتضى قومسيون بتشكل لذلك تحت رئاسة يحرر بهم كشفا عن الموجود من الالآيات ويقدمه لناظر الجهادية ليصدر امره بقبولهم فى المدارس الحربية للتدريس لهم مدة سنتين مع بقاء وظائفهم ومرتباتهم بألاياتهم وبعد مضى المدة المذكورة يصير امتحانهم والذى يوجد مستحقا منهم يترقى الى رتبة الملازم ثان والذى لم يستحق يرد برتبة الصف ضابط للآلاى كما كان .

المادة السادسة والثلاثون الترقى الى رتبة الملازم اول واليوزباشى والصاغقول اغاسى وان كان بالأقدمية الا انه يشترط أن الذى يترقى ينبغى أن يكون فيه استعداد تام ولياقة للترقى الى الرتبة التى يترقى اليها سواء كان بالنسبه للمعارف أو المعلومات او الادارة ، وحسن السلوك والاستقامة ولأجل ذلك يتشكل قومسيون فى كل الآى تحت رئاسة الميرلاى ويعمل جدول بأسماء اللائقين ومستحقى الترقى ويقدم من طرف الميرلاى لمفتش الالآيات والموما اليه يشكل قومسيونا من الآلايات تحت رئاسته ويجرى امتحانهم والذين يتحقق لياقتهم للترقى يحرر بهم جدولا واحدا من عموم الايات السلاح بحيث يكون وضع الاسماء بالجدول حسب نمرة الاقدمية ويقدمه لناظر الجهادية لكى عند اللزوم للترقى يكون بحسب نمر الجدول المذكور واما باقى الضباط الفلاحين بالجدول ولم تتحقق لياقتهم بالامتحان فيصير محو اسماءهم من الجدول انما لايحرمون من درجهم فى جدول السنة الثانية والسنة الثالثة ومن بعد تكرار اسماءهم فى مدة الثلاث سنوات اذا لم ينظر فيهم استعداد ولياقة فلا يصير درج اسماءهم ويستخدمون برتبهم لحين استيفاء مدة العمر المحدد لرتبهم ثم يتحولون على المعاشات .

المادة السابعة والثلاثون الضباط الذين تتحقق لياقتهم للترقى بالامتحان وتندرج اسماؤهم بالجدول لايمكن محو اسم واحد منهم الا اذا وقع منه مخالفات مثبتة بمقتضى مضبطة تستوجب تأخيره ولايمحى اسمه الا بأمر من ناظر الجهادية .

المادة الثامنة والثلاثون الترقى الى رتبة البكباشى والقائمقام حيث انه بالانتخاب والامتحان فيجب على كل أميرالاى أن يحرر جدولا بأسماء الصاغقول أغاسية والبكباشية المستحقين للترقى ويكون واضحا به الملحوظات والبيانات المستوجبة احقيتهم ويقدمه لمفتش الآلايات ويرسل صورته الى اللواء والمفتش بعد أن يجمع

جداول الالايات بالمستحقين يشكل قومسيونا تحت رئاسته من الضباط تجتمع من الآلايات وفروع الجهادية تكون رتبهم أعلى من رتب الجارى امتحانهم وهذا القومسيون يتركب من واحد من اللوآءت واثنين من الميرلايات واثنين من القائمقامات أو من البكباشية ثم يجرى الأمتحان بحيث أن جميع الضباط المندرجة اسماؤهم فى الجدول يحضرون بالامتحان والذى لم يحضر منهم يجرى محو اسمه واذا حضر احد من الضابطان الذين لم تدرج اسماؤهم بالجدول ورغب الامتحان فيصير قبوله وامتحانه وبعد الامتحان يتحرر جدول باسماء المستحقين للترقى بحيث يكون ترتيب اسماءهم بالجدول بحسب درجة الامتحان لابحسب الأقدمية ويقدم من المفتش لناظر الجهادية لأجل الترقى منه والضباط الذين لم تتحقق لياقتهم بالامتحان يجوز درجهم بجدول السنة الثانية والثالثة حسب ما توضح بالمادة ٣٦ ثم يصير ابقاؤهم برتبهم لحين استبقاء العمر المحدد لرتبهم ويحولون على المعاشات .

المادة التاسعة والثلاثون الترقى لرتبة الميرلاى واللواء والفريق حيث انه يكون بانتخاب الحضرة الخديوية فلأجل البحث عن احوال الضباط التى تدل على استحقاقهم للترقى الى الرتبة المذكورة يتشكل قومسيون من الذوات الكرام ومن ضمنهم المفتش تحت رئاسة سردار العسكرية او اقدم الفريقان وبعد المداولة بينهم على الملحوظات التى تستدعى الترقى الى الرتبة المذكورة بالنسبة للاستعداد والاهلية وسوابق الخدمة التى يقر المجلس عليها يحرر بهم جدول يقدم لناظر الجهادية ومن طرفه يعرض للحضرة الخديوية ليكون انتخاب من يترقى منهم عن استصواب وارادة الجناب العالى .

المادة الاربعون يجب على كل يوزباشى أن يقدم جدولا بأسماء العسكر والانونباشية والصف ضباط اللائقين للترقى من بلوكه الى البكباشى حكمدار الأورطة وكل بكباشى بعد أن يضع ملحوظاته بالجداول المتقدمة من اليوزباشية يجرى علاوة اسم الصولقول اغاسيه عليه أن كان مستحقا للترقى وتقدم الجداول للقائمقام وعلى القائمقام أن يجمع الجداول المذكورة بجدول واحد وبعد أن يضع ملحوظاته عليه يقدمه للميرلاى وعلى الميرلاى أن يقدم جدولا باجمالى اسماء المستحقين للترقى لمفتش الالايات عند حضوره ويجوز للمفتش امتحان المذكورين ليتحقق من لياقتهم واستحقاقهم للترقى ومتى صدق على الجدول المذكور يصير حفظه بطرف الميرلاى مدة

سنة لأجل أن يرقى منه بدل النقصان فى بحر السنة انما عند لزوم الترقى لرتبة البلوك امين أو الباشجاويش فيرخص لكل يوزباشى أن ينتخب ثلاثة لكل رتبة والميرلاى يعين واحدا منهم وفى آخر السنة عند حضور المفتشين للآلاى يقدم له جدول آخر بمقتضى ذلك ويضاف اليه اسماء الباقين بدون ترقية من الجدول القديم الذين لايكون وقع منهم مخالفات تستوجب تأخيرهم وهكذا يستمر الاجراء على هذا المنوال فى كل سنة واذا تصادف ترقية جميع الاسماء المندرجين بالجدول قبل انتهاء السنة فيجرى على جداول وتقدم بالطريقة المتقدمة للميرلاى ومن طرفه يقدم جدول بأسماء المستحقين للترقى الى اللواء ومن طرف اللواء الى الفريق لكى من بعد التصديق عليه منهما يحفظ بطرف الميرلاى لأجل الترقى منهم باقى السنة ويجوز لهم الاختيار كما انه لايجوز ابقاء كل خال بالآلاى من وظائف الاونباشية والصف ضباط مطلقا وعند حضور المفتش يُقدم له الجدول الاصلى المصدق عليه منه والجدول الآخر الذى صُدق عليه من اللواء والفريق ولايجوز حرمان احد المندرج اسماؤهم بجدول الترقى مالم تقع منه مخالفات تستوجب تأخيره وتكون مضبوطه بسجلات الأخلاق ويتأشر بالجدول قرين كل اسم السبب الموجب لتأخيره .

المادة الحادية والاربعون النفر الذى يترقى أونباشى يكون متحصلا على تعليم النفر بحيث يكون فيه لياقة واقتدار على تعليم الانفار المستجده وعالماً بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصه برتبة الاونباشى ويرجح من يكون له معلوميه باصابة النشان .

المادة الثانية والاربعون (تنبيه) لايمكن ترقى احد من العسكر الى رتبة الاونباشى فى أى سلاح مالم يكن له المام بالقراءة والكتابة والحساب ولا يمكن لترقى احد الى رتبة الصف ضابط فى أى سلاح الا اذا كان فيه اقتدار على التدريس للعسكر فيما يختص بهم من التعليمات والخدمات .

المادة الثالثة والاربعون الاونباشى الذى يترقى چاويشا يكون متحصلا على تعليم النفر والبلوك والچرخجى والنشان بحيث يقتدر على تأدية القوماندہ على البلوك فى الميدان وعالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختص بالچاويش ويرجح من يكون من الدرجة الأولى فى ضرب النشان .

المادة الرابعة والاربعون الاونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالچاويش ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب واذا لم يوجد فى الاوبناشية من يليق فيجوز انتخاب احد العسكر اللائق لرتبة البلوك امين ويترقى اونباشى ويستخدم فى وكالة وظيفة البلوك امين سته شهور ثم يترقى الى رتبة البلوك امين

المادة الخامسة والاربعون الصف ضابط الذى يترقى باشچاويش يكون متحصلا على المعارف المختصة بالصف ضباط وعالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية الخاصة برتبة الباشچاويش ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب لامكانه اعمال ادارة البلوك اويكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الاقدمية فى رتبة البلوك امين

المادة السادسة والاربعون الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلا على المعارف المختصة بالصف ضباط وعالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالصول ويكون فيه الاقتدار علم تعليم الصف ضباط والاونباشية والتدريس لهم

بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية السوراى

المادة السابعة والاربعون ترقى الاونباشى والصف ضباط يكون بالكيفية الموضحة فى المادة ٤٠

المادة الثامنة والاربعون النفر الذى يترقى اونباشى يكون ممكنة تعليم جميع الدروس على الارض وعلى الحصان أو الأقل يكون له اقتدار على تعليم الدرس الاول والثانى على الارض والدرس الاول على الحصان ويكون دخل فى تعليم الاورطة ويكون عالما بالخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الأونباشى .

المادة التاسعة والاربعون الاونباشى الذى يترقى جاويشا يكون تعلم نفر وبلوك واورطة تعليم على الارض وعلى الحصان ويكون فيه اقتدار على تعليم الأنفار جميع دروس تعليم النفر على الارض وعلى الحصان وفيه اقتدار لادارة عسكره وعالما بخدمات حكمدار البلوك حتى يمكنه أن يقوم مقامه عند اللزوم ويكون عالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالچاويش .

المادة الخمسون الاونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالچاويش ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد فى الاونباشية من يليق لوظيفة البلوك أمين فيصير انتخاب احد العسكر ويصير ترقيته اونباشى ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى إلى رتبة البلوك أمين .

المادة الحادية والخمسون الصف ضابط الذى يترقى باشچاويش يكون متحصلا على المعارف الخاصة بالصف ضباط وعالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالباشجاويش ويكون له معلومية تامة بالكتابة والقراءة والحساب لامكانه اعمال الادارة أو بكون من البلوكات امناء الذين استوفوا شروط الأقدمية فى رتبة البلوك أمين

المادة الثانية والخمسون الصف ضابط الذى يترقى صول يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الصف ضباط والاوبناشية والتدريس لهم ويكون عالما بجميع الخدمات الداخلية والقلاع والسفريات المختصة برتبة الصولقول اغاشية .

بيان المعلومات اللازمة للصف ضباط والاونباشية الطوبجية

المادة الثالثة والخمسون ترقى الاوبناشية والصف ضباط يكون بحسب الكيفية الموضحة فى المادة ٤٠ .

المادة الرابعة والخمسون النفر الذى يترقى اونباشى يكون متحصلا على تعليم القانون الدول على الأرض والقانون الثانى من تعليم المدفع فالقانون الثانى من تعليم السوارى وقانون تعليم العربجى ويكون عالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة لرتبة الاونباشى ويكون فيه اقتدار على تعليم جمعية من الانفار لغاية الفصل الرابع من القانون الاول على الارض ولغاية الفصل الثانى من القانون الثانى من تعليم المدفع ولغاية البدء فى الأشكين من القانون الثانى من تعليم السوارى ولغاية الفصل الثالث من تعليم العربجى ويكون عارفا بكافة أدوات المدافع وماتحتوى على ادوات السرج وطقم الشدة ويكون له معلومية فى ضرب النشان وفى اعمال الذخائر الحربية وفى تعبئة الذخائر بالصناديق والجبه خانه ويكون له معلومية باشغال الطوبجية .

المادة الخامسة والخمسون الاونباشى الذى يترقى چاويشا يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالأونباشى ويكون فيه اقتدار على تعليم صنف بحيث يمكن تأدية مايجب على الچاويش ويكون فيه اقتدار على تعليم الأنفار المستجدة جميع الدروس المختصة بالطوبجية البيادة والسوارى وبالأخص يكون فيه اقتدار على اعطاء القومندة على جميع أجناس المدافع مع علمه بحر الأثقال وازدواج الخيول وقيادة وسوق العربات بأثناء تعليم البطيرة وعالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة بالچاويش .

المادة السادسة والخمسون الاونباشى الذى يترقى بلوك امين يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالچاويش ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب واذا لم يوجد فى الاونباشية من يليق لوظيفة البلوك امين فيجوز انتخاب احد العسكر ويترقى أونباشى ويستخدم ستة شهور بالوكالة فى وظيفة البلوك امين ثم يترقى الى رتبة البلوك أمين

المادة السابعة والخمسون الصف ضابط الذى يترقى باشچاويش يكون متحصلا على المعلومات الخاصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على اعطاء القومندة فى تعليم الصنف علما وعملا ويكون مقتدرا على التدريس فى التعليمات الخاصة بالطوبجية البيادة والسوارى ويكون له معلومية تامة بالقراءة والكتابة والحساب لامكانه اعمال الأدارة وعالما بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية الخاصة بالباشچاويش .

المادة الثامنة والخمسون الصف ضابط الذى يترقى الى رتبة الصول يكون متحصلا على المعلومات المختصة بالصف ضباط ويكون فيه اقتدار على تعليم الاونباشية والصف ضباط والتدريس لهم ومتحصلا على مبادئ الهندسة وما يلزم للطوبجية من الاستحكامات الخفيفة والقوية وعالما بالخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة . برتبة الصولقول اغاسية .

المادة التاسعة والخمسون لأجل سهولة تحصيل المعلومات والمعارف اللازمة للاونباشية والصف ضباط ينبغى انشاء مدرسة لكل آلاى ويصير التدريس لهم فيها انما العسكر الذين لهم معلومية بالكتابة والقراءة والحساب يكون دخولهم فى المدرسة المذكورة باختيارهم .

بيان المعلومات اللازمة لضباط البيادة

المادة الستون لأجل سهولة تحصيل المعلومات للصف ضباط المستعدين للترقى الى رتبة الملازم ثانى ينبغى ادخال الصف ضباط المشهود فيهم بانهم لائقون ومستعدون بالمدرسة الموجودة بالآلاى وجعلهم فصلا واحدا ويصير التدريس لهم بحيث أن الذى يدخل منهم بالمدارس الحربية يكون متحصلا على الكتابة بحيث يحرر افادات وتقارير وله معلومية بالأجرومية العربية والحساب والأربع مقالات الاول من الهندسة العادية والجغرافيا والطبوغرافيا بحيث يمكنه فهم وقراءة رسم الخريطة الجغرافية واما باقى المعلومات اللازمة لرتبة الملازم ثان فيصير استكمالها على حسب بروجرام المدارس الحربية انما عند تعيين الصف ضباط للمدارس الحربية لاتكون اعمارهم زيادة عن ست وعشرين سنة ويكونون متحصلين على المناورات والتوريات الخاصة برتبة الملازم ثان بمعنى انهم يكونون مقتدرين على اعطاء القومندة على البلوك فى تعليم البلوك الشرخجى والاورطة والالآى فى المناورات بالميدان ومستعدين للتدريس والتورية للصف ضباط والأونباشية والعسكر فى تعليم النفر والبلوك وقواعد ضرب النشان ويكون لهم معلومية بخدمات الداخلية والقلاع والسفرية المختصة برتبة الملازم ثان .

المادة الحادية والستون الملازم ثان المستحق الترقى الى رتبة الملازم اول بالاقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجا بالجدول الذى يقدم باسماء المستحقين للترقى وأن يكون مقتدرا على المجاوبة فى المعارف الآتى بيانها وهى

التعليمات العسكرية ومناوراتها وقواعد ضرب النشان وتقدير المسافات والهندسة والحساب والجغرافيا وعلم الادارة العسكرية وعمل الاستحكامات الخفيفة والقوية والاستكشافات الحربية بتقاريرها الواضحة وتعبية الجيش والاعمال الحربية وان يكون عارفا بما يجب على رتبة الملازم اول من الخدمات الموضحة بالقوانين الداخلية والسفرية وقانون قلعة وقشلاق .

المادة الثانية والستون الملازم اول الذى يستحق الترقى الى رتبة اليوزباشى بالأقدمية ينبغى أن يكون اسمه مندرجا بالجدول الذى يقدم عن المستحقين للترقى وأن يكون مقتدرا على المجاوبة فى المعارف السابق ايضاحها بالمادة الحادية والستون وزيادة

على ذلك يكون مقتدرا على اجراء عمليات الطبوغرافيا بتقاريرها وعلى ترتيب اعمال المحاربات الصغيرة وبالجملة يكون عالما بجميع المناورات العلمية والعملية وجميع القواعد العسكرية .

المادة الثالثة والستون اليوزباشى الذى يستحق الترقى الى رتبة الصاغقول اغاسى بالأقدمية ينبغى أن يكون مقتدرا على المجاوبة جيدا فى العلوم والمعارف السابق ايضاحها فى المادتين السالفتين وينبغى أن يتحقق بالامتحانات الدقيقة أن الذى يترقى الى هذه الرتبة يكون مستعدا للتقدم الى الرتب العليا . ويكون فيه كفاءة الاقتدار على قيادة الأورطة واستعمالها فى المحاربات مع علمه جيدا بتجهيز الهيئات اللازمة لمقابلة العدو .

المادة الرابعة والستون يجب على من انتخب للترقى الى رتبة البكباشى أو الى رتبة القائمقام أن يكون عالما فطينا مقتدرا على المجاوبة الشفاهية والتحريرية فى المعارف الأتية وهى التاريخ الحربى وتعبئة الجيش المكون من الثلاثة أسلحة وتجهيز الهيئات الحربية عند مقابلة العدو وان يكون عارفا بجميع العلوم والمعارف الموضحة بالمواد السابقة .

المادة الخامسة والستون جداول بيانات العلوم والمعارف المختصة بضباط الطوبجية والسوارى يصير تطبيقها على هذه العلوم السابق ايضاحها مع علاوة مايختص بكل رتبة بالنسبة لجنس سلاحها فى المناورات والخدامات علما وعملا .

بيان كيفية الترقى
فى أثناء المحاربات

المادة السادسة والستون كل قسم عسكرى من الآى يتوجه لسفرية المحاربة على حدته سواء كان بلوك او اورطه من أى سلاح كان يستكمل نقصانه منه فى أثناء المحاربة بدون مراعاة جدول الامتحان وذلك من ابتداء رتبة الاونباشى لغاية رتبة الصولقول اغاسى .

المادة السابعة والستون ترقى الصف ضباط الى رتبة الملازم ثانى فى أثناء المحاربة ينبغى أن يكون على حسب جدول الامتحان كما سبق توضيحه فى المادة الخامسة والثلاثين من قانون الترقى واذا كان احد الصف ضباط يستحق بموجب نادرة

شهيرة مثبتة أن يرقى الى رتبة الملازم ثانى ولم يكن بالآلاى الملحق به نقصان يستوجب الترقية فيصير ترقيته وتعيينه بأحد الالآيات الموجود بها نقصان ومن جنس سلاحه وفى حالة ما اذا وقع من احدهم نادرة شهيرة تستوجب ترقيته ضابطا ولم يكن عنده المعلومات اللازمة لترقيته فيصير تعويض الترقية نيشان به يستولى على ستمائة قرش سنويا .

المادة الثامنه والستون الجزء المنفصل من القسم العسكرى الموجود بالسفرية يستكمل نقصانه من رتبة الملازم ثانى باعتبار الثلث منه والثلثين من المدارس الحربية حسب ماتوضح فى المادة الثانية عشرة من قانون الترقى .

المادة التاسعة والستون الترقى إلى رتبة الملازم أول واليوزباشى والصاعقول اغاسى يكون على الوجه الآتى وهو

أن نصف المحلات الخالية فى الأقسام والأورط الذين من ضمن الجيش الموجود بالسفرية لمن هو قديم فى الخدمة حسب ما هو مقيد بالسجلات المبين فيها استعداد كل شخص والنصف الآخر من المحلات الخالية يكون لمن يحصل انتخابه .

المادة السبعون متى استحق ملازم ثانى او ملازم اول او يوزباشى او صاغ أن يترقى الى رتبة تكون أعلى من رتبته بسبب وقوع نادرة شهيرة تكون مثبته بالجيش ومقيدة بالسجلات ولم يكن وقتها محلات خالية بالايه فيصير ترقيته وتعيينه بالمحل الذى يكون خاليا بالجيش من سلاحه .

المادة الحادية والسبعون القسم العسكرى أو الجزء من القسم العسكرى الموجود بسفرية المحاربة عند نهو مأمورية المحاربة وصدور أمر لهُ برجوعه لمحل الاقامة فمن قبل قيامه من محل السفرية يستكمل جميع الوظائف النقصان فيه بالترقى على مقتضى كيفية السفرية وبعدها يستعمل فى الترقى الأصول المقرره فى حال الاقامة حسب القانون .

المادة الثانية والسبعون ترقى الضباط فى أثناء المحاربة من جميع الرتب يكون بحسب ماتوضح فى المادة الخامسة والثلاثين ومابعدها من المواد بمعنى أن يكون الترقى بدل النقصان لأى رتبة من عموم الآيات السلاح الواحد سواء كان بالمحاربة أو

فى الإقامة بمقتضى جداول الامتحان والانتخاب المحفوظ بنظارة الجهادية وحيث ان الضباط الموجودين بسفريات المحاربة لايتيسر امتحانهم وتقديم جداول عنهم بالامتحان فينبغى عمل جداول عن مستحقى الترقية وتقديمها لنظارة الجهادية من الحكمدار العمومى بالطريقة الآتية فى المادة ٧٣ وهذه الجداول يصير اعتبارها مثل جداول الامتحان ويكون الترقى من عموم جداول الآيات السلاح الواحد سواء كان النقصان بالسفرية او بالاقامة وانما يستثنى من ذلك الضابط الذى يكون مندرجا اسمه بجدول مستحقى الترقى فيكافأ بنشان افتخار حسب ماتوضح فى المادة ٦٧

المادة الثالثة والسبعون الشهادات التى تقدم فى حق الضباط الذين يستحقون الترقى فى المحاربة ينبغى تقديمها من رؤساء الاقسام للأعلى بالتدريج الآتى بيانه وهو : - انه من ابتداء رتبة الملازم ثانى لغاية رتبة الصاغ يكون ابتداء تقديم الشهادة في حقهم من حكمدارات اقسامهم ولأجل الترقى الى رتبه البمباشى يكون ابتداء الشهادة من حكمدار اللواء من بعد التصديق من حكمدارات الاقسام ولأجل الترقى الى رتبة القائمقام يكون ابتداء الشهاده من حكمدار الفرقة من بعد التصديق من حكمدارات الأقسام ومن لوائيه الفرقة حكمداريته ولأجل الترقى الى رتبه الميرألاى واللواء يكون ابتداء تقديم الشهادة من حكمدار عموم الجيش بعد التصديق من حكمدارات اللواء والفرقة التابعة لهم وهذه الشهادات تقدم من رتبة الى آخرى حتى تصل الى حكمدار عموم الجيش ومن طرفه يعمل بأسمائهم جدول واحد ومن ضمنه اسماء مستحقى الترقى الى رتبه الميرالاى واللواء ويقدمه لنظارة الجهادية وهذا الجدول يصير اعتباره فى الترقى مثل. جداول الآلايات الموجوده بالاقامة ويصير الترقى منهم بدل النقصان فى الايات السفرية أو الاقامة على حد سواء .

المادة الرابعة والسبعون . رؤساء الاقسام العسكريه والضباط الكرام الذين لهم الحق فى العرض عن الرتب بموجب الماده ٧٣ بجوز لهم أن ينتخبوا لكل وظيفه خالية لغاية ثلاثة من المستحقين للترقى لاجل تعيين أحدهم بها ويجوز لهم أقل من المقدار المذكور اذا كانت الوظيفة الخالية الرتبة قائمقام أو ميرالاى أو لواء .

الماده الخامسة والسبعون متى استنسب الجناب الخديوى فى الأحوال الخارقة للعادة أن يعطى لباشمكدار الجيش النفوذ بأن يرقى وقتيا الى وظائف الضباط التى تكون

خالية فهذا النفوذ يعطى بأمر عال مبين فيه الرتب التى يجوز له اعطاؤها وكذا الشروط والحدود التى يمكن أن يجرى بموجبها هذا النفوذ .

المادة السادسة والسبعون كل ترقٍ وقتى يكون مخالفا للأحكام القانونية أو للأمر العالى أو للشروط المقررة فى الأمر المشار اليه المسطر فى المادة ٧٥ يكون ملغىً ولا مفعول له .

المادة السابعة والسبعون كل ضابط مستخدم بالجيش تحت السلاح أو بالجهادية وفروعها يحول على المعاش متى وصل سنه الى العمر الآتى بيانه :

سنة	
عدد	
٤٢	صول قول اغاسى
٤٢	ملازم ثانى
٤٤	ملازم أول
٤٦	يوزباشى
٥٠	ضباع قول اغاسى
٥٥	بكباشى
٦٠	قائمقام وميرألاى
٦٥	لواء وفريق

المادة الثامنة والسبعون الضباط الذين يبلغون الاعمار الموضحة فى الماده ٧٧ لا يصير بقاؤهم بالجيش تحت السلاح ولا بالجهادية وفروعها بل يصير رفتهم ويتحولون على المعاش بالماهية الموافقه لرتبهم ومدة خداماتهم حسب القانون أنما يصير فرزهم ومن يوجد منهم خاليا من العاهات المانعة للخدمة يصير قيده بالرديف وتحسب له ماهيه كاملة مدة شهرين فى كل سنة زيادة عن المعاش الذى يترتب له بالروزنامجة مكافأة له .

الفصل الرابع

قانون الضمائم والامتيازات والاغاثة العسكرية

النوع الأول فى السفريات الحربية

المادة الأولى يُضم لكل جهادى سواء كان ضابطا أو عسكريا ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكرى للمحاربة فى أى جهة كانت نصف مربوط ماهيته علاوة على الماهية الأصلية من يوم ذهابه لغاية يوم ايابه الى مركز اقامته .

المادة الثانية يصرف لكل ضابط أو متوظف بالجيش قبل قيامه لسفرية المحاربة ماهية شهر واحد بضميمة السفرية اعانة من الحكومة بدون مقابل يتدارك لوازم السفرية .

المادة الثالثة يصرف لكل ضابط او متوظف بقسم عسكرى يتوجه لسفرية حربية تعيينات ومؤنة ركائب حسبما يأتى بيانه

تعيين	نفر	علائق	شمع	برى		
٢٠	"	٨	٥	المشير حكمدار الجيش		
١٦	"	٦	٤	فريق	تعيين نفر علائق	شمع يومى
١٢	"	٤	٤	لواء	٣	,٥ يوزباشى رئيس محاسبة
٨	"	٣	٣	ميرلاى	٢	,٥ ملازمين وصولات
٦	"	٣	٣	قائمقام		وكتاب محاسبة
٥	"	٢	١	بكباشى	٢	,٥ واعظ وامام
٤	"	٢	١	صاغ		

النوع الثانى

فى السفريات العادية

المادة الرابعة يضم لكل جهادى سواء كان ضابطا او عسكريا ولكل متوظف بالجيش يتوجه مع قسم عسكرى الى الجهات السودانية او سواحل البحر الأحمر او الى هرر وملحقاتها والحجاز نصف ماهيته علاوة على الماهية الأصلية مربوطه ذهابه لغاية يوم ايابه ويصرف له أيضا تعيينات ومؤنة ركائب حسبما توضح بالمادة الثالثة .

النوع الثالث

فى الانتقالات العسكرية

المادة الخامسة كل فرقة او لواء او الاى اوقسم عسكرى ينتقل من مركز الى مركز آخر لأجل الاقامة به سواء كان ذلك الانتقال بالمدن أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهة من جهات المديريات القبلية والبحرية لايصرف لهم مصاريف يومية ولا ضمائم فى مدة الانتقال والاقامة .

المادة السادسة كل قسم عسكرى يتنقل من محل الى آخر لتأدية خدمة عسكرية متعلقة بالضبط والربط الذى هو من أخص واجبات العسكرية سواء كانت هذه الخدمة بالمديريات أو بالثغور أو بالبنادر أو بجهات القصير والعريش والقلاع الحجازية ومطروح والواحات الداخلة والخارجة وغيرها من الجهات الكائنة بحدود الحكومة الداخلية ماعدا الاقاليم السودانية يضم له الخمس على الماهية مهما كانت مدة المأمورية .

النوع الرابع

فى المأموريات

المادة السابعة كل ضابط أو عسكرى أو متوظف بالجيش أو بفروع الجهادية يتعين لتسليم او استلام مهمات أو تعيينات أو توصيل عسكر أو لتحقيق قضايا أو لمشترى مهمات أو لتعداد النخيل أوعمليات المساحة أو التحصيلات او محافظة النيل وما اشبه ذلك من المأموريات المتنوعة يعطى له مصاريف يوميه فى مدة المأمورية التى تقتضى تباعده عن مركز اقامته من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسبما يأتى بيانه على حساب جهه الأختصاص

قرش	يومى	
١٠٠	"	فريق أو لواء أو الميرالاى
٥٠	"	قائمقام أو بكباشى
٢٥	"	صاغ أو يوزباشى او ملازم أو كاتب الاى
١٠	"	صول
٢	"	باشجاويش
٢	"	جاويش او بلوكامين
٢٠	"	اونباشى
١	"	نفر

المادة الثامنة اذا صار ارسال ضباط مع أحد الأقسام العسكرية لأجل محافظة جسور النيل ولم يكن ذلك الا مجرد محافظة فقط واعطاء الأيقاظ وقت الخطر ففى هذه الحاله يلزم أن يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو عسكرى علاوة على ماهيته المقرره خمسها واما إن كان ذلك يشمل مجبوريه العسكر على اجراء الأشغال وملاحظة الضباط لهم ففى هذه الحاله ينبغى أن يعطى لكل جهادى زيادة على الماهية يومية حسب ماهو ات بيانه على حساب جهة الاختصاص

قرش	
١٠٠	فريق أو لواء أو الميرالاى
٥٠	قائمقام أو بكباشى
٢٥	صاغ أو يوزباشى او ملازم أو كاتب الاى
١٠	صول
٣	صف ضابط أو عسكرى[1]

المادة التاسعة الضباط والصف ضباط والعساكر الذين يتعينون لمأموريات مثل عمل الكورتينات والخفر على الملاحات وغير ذلك من أنواع المأموريات المختصة بعموم المصالح الملكيه يعطى لهم مصاريف يومية فى مدة المأمورية من يوم التوجه لغاية يوم الحضور حسب ما هو مبين فى المادة السابقة وهذه المصاريف اليومية تكون على حساب الجهة المختصة بها تلك المأموريه .

الماده العاشرة كل جهادى (سواء كان ضابط أو عسكريا) أو متوظفا بالجيش يتوجه المأمورية بالجهات السودانية أو سواحل البحر الأحمر أو الى هرر وملحقاتها يعطى له فى مدة المأمورية المصاريف اليومية الموضحة فى الماده السابعة مع ماتقرر له من التعيينات والعلائف المبينه بالمادة الثالثة وضميمة ربع الماهيه علاوة على ماهيته الأصليه وذلك يكون على حساب الجهادية أو على حساب الجهة المختصة بالمأموريه .

---

(١) لايضاح ذلك انظر سليم النقاش جـ٤ ص ١٤١ .

الماده الحادية عشرة الضباط الذين يتعينون بحسب مقتضيات الأحوال لمأموريه بجهات أوربا أو الآستانه تصرف لهم قيمة أجر سفرياتهم من جانب الميرى ونظرا لكونهم يتوجهون الى بلاد تستلزم زيادة المصاريف تكون مصاريفهم اليومية حسب ماهو آت بيانه

قرش	
٣٠٠	فريق لواء
٢٠٠	ميرالاى وقائمقام و بكباشى
١٠٠	صاغ ويوزباشى وملازمين

النوع الخامس
فى السفريات والمأموريات البحرية

المادة الثانية عشر **أولا** الضباط والعساكر البحرية الذين يتوجهون للمحاربة يضم لهم نصف مربوط الماهية ويصرف للضباط ماهيه الشهر والتعيينات المبينة فى المادتين الثانية والثالثة ماعدا العلائف .

ثانيا الضباط والعساكر المصرية الذين يتوجهون لسفرية عادية بجهات سواحل البحر الأحمر وعدن وبحر الهند[1] يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقرره لرتبهم بالمادة الثالثة ماعدا العلائف .

ثالثا الضباط والعساكر البحرية الذين بالمراكب المقيمة يمين البحر الأحمر أو فى خليج عدن أو فى بحر الهند ما عدا مينه السويس يضم لهم ربع الماهية ويصرف للضباط التعيينات المقررة لرتبهم لأن ذلك يعتبر كخدمة سفريه

رابعا يعطى لكل ضابط أو صف ضابط أو أونباشى أو نفر من الجيش البحرى يتعين لمأموريه فى البر الضمائم اليومية المقررة لمثل رتبهم فى الجيش البرى .

خامسا المركب المقيمة فى خدمة مينه الاسكندرية أو رشيد أو دمياط أو بورسعيد أو الأسماعيلية أو السويس اذا انتقلت الى مينه أخرى من تلك المين لتغيير محلها فقط لا يعتبر ذلك سفريه .

(١) انظر النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٤٢ .

سادسا المركب التى تقوم من احدى المين المصريه الى سواحل أوربا أو الى بحر كبير يصرف لطاقمها ماهيات وتعيينات من يوم القيام الى يوم العوده حسب ماهو مدون بالبند الثانى فى هذه الماده .

سابعا الضباط البحرية الذين يتعينون لمأموريات بجهة أوربا أو الآستانة تصرف لهم من الميرى قيمة أجر سفرياتهم وتعطى لهم مصاريف يوميه حسب ماتوضح فى المادة الحادية عشره .

الضمائم والمصاريف اليومية الموضحة بالأنواع المذكورة تعطى لهم اعتبارا من يوم القيام لغاية يوم الحضور من السفر .

النوع السادس

فى مصاريف انتقال الاقسام العسكرية

الماده الثالثة عشر فى حالة انتقال قسم عسكرى من محل الى آخر للاقامه به أو لمأموريه طويله المده تكون مصاريف نقل عائلته وخدمه وعفشه على حساب الجهادية أو على حساب جهة الاختصاص حسب مايتوضح فى الماده الثامنة عشره ومابعدها من مواد النوع السابع .

المادة الرابعة عشر من ابتداء رتبة البكباشى فما فوقها يكون نزولهم بعربات السكك الحديد وهم وعائلاتهم بالدرجه الاولى .

المادة الخامسة عشر من ابتداء رتبه الصول لغاية رتبه الصاغ يكون نزولهم بالسكة الحديد هم وعائلاتهم بالدرجة الثانية .

المادة السادسة عشر الصف ضباط والأونباشيه والعساكر والخدمة هم وعائلاتهم مع الخيول المقررة للضباط يكون نزولهم بالسكة الحديد بالدرجة الثالثه .

النوع السابع

فى مصاريف الانتقال لمأمورية

المادة السابعة عشر تعتبر المأمورية قصيرة المدة اذا كانت مدة الغياب فيها لاتتجاوز عشره أيام فان زادت عن ذلك تعتبر طويلة المدة .

المادة الثامنة عشر من يتعين لمأموريه قصيرة المدة من ابتداء رتبة البكباشى فما فوقها تكون اتباعه لغاية ثلاثة والركائب لا تزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية خمسة قناطير ماعدا وزن عليق الركائب وأما من يتعين منهم المأمورية طويلة المدة فتكون اتباعه لغاية اربعة أنفار والركائب لاتزيد عن اثنين ومن العفش والتعيينات لغاية ٩ قناطير خلاف وزن عليق الركائب .

المادة التاسعة عشر من يتعين لمأمورية قصيرة المدة من ابتداء رتبه الصول لغاية رتبة اليوزباشى يكون له تابع واحد ومن العفش لغاية ثلاثة قناطير خلاف وزن عليق الركوبه ومن يتعين منهم لمأمورية طويلة المدة تكون اتباعه لغايه نفرين ومن العفش لغاية ٥ قناطير وحصان للصاغ وما يلزم من العليق .

المادة العشرون نزول الضباط وأرباب الوظائف والعساكر بالسفن والوابورات البحرية هم وعائلاتهم وتوابعهم وركابهم واثاثات بيوتهم يكون على حسب الدرجات والمقادير المقررة لكل منهم بمواد النوع السادس والسابع من هذا القانون .

المادة الحادية والعشرون الضباط الذين يتوجهون فى قطار الاكسبريس يجوز نزول توابعهم بالدرجة الثانيه أن لم يوجد به عربات الدرجة الثالثه .

المادة الثانيه والعشرون أجر عربات الركوب وعربات الكارو للانتقال من مركز الاقامه ومحل السكن لغايه محطات السكة الحديد أو لغاية رحل البحر وكذا أجر الفلائك التى يتوصل بها بين الساحل الى المركب وبالعكس تصرف نقدا من خزينة الجهادية أو من جهة الاختصاص

المادة الثالثة والعشرون يصرف لمن يتعين من الضباط الجهادية البرية والبحرية والمهندسين الحربيه واركان حرب ومعاونى الجهاديه وغيرهم من خدمه فروعها لمأمورية بداخل مصر والاسكندريه وضواحيهما أجر عربات أو ركائب وهذه الأجر يكون تقديرها بمعرفة رئيس المصلحة المختصة بها تلك المأموريه .

المادة الرابعة والعشرون الضباط الذين يتعينون لمأمورية استكشافيه أو لأخذ مسطحات أو لرسم خرط فى جهات لايتوصل بواسطة السكة الحديد أو بالبحر يعطى لهم حيوانات من طرف الميرى لنقل عفشهم ومهمات سفرياتهم ويعطى لهم ايضا حيوانات

لركوبهم أن لم يكن لهم مكاتب ميرى أو لم يكن جاريا صرف قيمة علائق اليهم أو تصرف لهم قيمة الأجره نقدا بحيث يكون تقدير القيمة على حسب الجارى بالجهة التى يتوجهون منها الى محل المأموريه .

النوع الثامن

فى الامتيازات والاعانة العسكرية

المادة الخامسة والعشرون كل جهادى سواء كان ضابطا او عسكريا او متوظفا بالجيش لايدفع الا نصف اجره بوابورات السكة الحديد أو بالوابورات البحرية التابعة لأدارة البوستة الخديوية امتيازا له عمنً سواه .

المادة السادسة والعشرون يعطى لمن يكون لهم خيول ميريه من اليوزباشيه والملازمين اركان الحرب ومعاونى الجهادية والمهندسين الحربية ضميمه شهريه علاوة على مربوط الماهيه قدرها مائه قرش اعانة لمصروفات خيولهم .

المادة السابعة والعشرون اذا فقد احد الضباط حصانه فى وقت الحرب بسبب مرض أو اصابه فيعطى له ثلاثون جنيها مصرية قيمة حصانه من جانب الميرى .

المادة الثامنه والعشرون كل جهادى فقد فى الحرب ركوبته أولوازمه وعفشه وكان ذلك ناشئا عن تسليم الجيش بأمر من حكمدار فمن بعد اقرار القومسيون العسكرى الذى يتشكل لتحقيق ذلك يعطى له مبلغ حسبما يأتى بيانه .

نظير العفش	نظير الخيول	
جنيه	جنيه	
١٢٠	٧٢	فريق
٨٠	٥٢	لواء
٣٦	٣٦	ميرلاى
٣٢	٣٦	قائمقام
٢٨	١٨	بكباشى
٢٤	١٦	صاغ
٢٠	٠٠	يوزباشى
١٦	٠٠	ملازم

المادة التاسعة والعشرون كل تلميذ أو صف ضابط يترقى الى رتبة الملازم ثانى بالجهادية البرية والبحرية يصرف له عشرون جنيها مصريا اعانة من جانب الحكومة لأجل تدارك لوزامه الضرورية من ملابس وغيرها .

النوع التاسع
فى الخيول المقررة لكل رتبة
وقت السلم

المادة الثلاثون يعطى لليوزباشيه والملازمين خيول وسروجها فى طرف الميرى واما من صاغقول اغاسى فصاعدا فتكون خيولهم وسروجها من طرفهم انما يصرف لهم علائق وقت السلم حسب الموضح أدناه .

خيول
عدد

١ بوزباشى وملازم سواء كان من السوارى أو الطوبجية أو اركان حرب أو المهندسين أو حكماء أو اجزجية .

١ صاغقول اغاسى بكباشى[1] .

٢ قائمقام .

٢ ميرلاى .

٣ لواء .

٤ فريق .

٦ مشير أو سردار .

وبعد تصديق الخديوى على هذه القوانين ، وفد ضابطان الجهادية على شريف باشا بديوان الداخلية وشكروا له عنايته واهتمام وزارته بانجازها ثم أعربوا له عن حسن مقاصدهم ووفرة ثقتهم به[2] .

---

(١) فى سليم النقاش : صاغقول اغاسى (١) وبكباشى (١) انظر جـ ٤ ص ١٤٤ .
(٢) تم نقل السطور الأخيرة من صفحة ١٥٨ من المخطوط الى هذا المكان بناء على طلب عرابى .

قانون المعاشات(١) مقدمة القانون(٢)

حيث أن ضابطان الجهادية البرية والبحرية وأركان حرب والمهندسين البحرية والحكماء والأجزاجية والباشبوزق وارباب الوظائف والصنايعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعهما والحالة هذه جارٍ إعطاؤهم المعاشات التى يستحقونها على مقتضى قانون المعاش الصادر عليه الأمر الخديوى بتاريخ غاية جمادى الأولى سنه ١٢٩٣ ص٩٢ مع أن هذا القانون وذيله الصادر عليه الأمر بتاريخ ٢٨ محرم سنه ١٢٩٤ ص٨ لم يكونا شاملين لجميع الأحوال التي يستحق ربط المعاش عليها فبناء على الأمر الخديوى الصادر بتاريخ ٢١ جمادى الأولى سنه ١٢٩٨ بتحرير وتنقيح قوانين الجهادية قد تحرر هذا قانوننامه معاشات الجهادية البرية والبحرية وفروعهما ليكون دستور للاجراء بموجبه بعد صدور الأمر بتنفيذه .

الماده الأولى كل من يتوفى بالحروب من الآن فصاعدا من صف الضباط والأنباشية وافراد العساكر والضباط والضابطان العظام والكرام وارباب الوظائف والصنايعية سواء كانوا بريه اوبحريه وكان له ذرية قصر أو بلغ يزيد سنهم عن الاحدى والعشرين سنه وبهم عاهات تمنعهم عن التكسب أو زوجة أو زوجات ووالد ووالده يرتب لهم الماهية المخصصه لرتبه المتوفى كاملة بالتخصيص عليهم حسب مايخص كلا منهم بالفريضة الشرعيه كما انه اذا أعقب ولدا واحداً قاصرا كان أو بالغا ذا عاهة تمنعه عن التكسب أو بنتا قاصرة أو بالغة غير متزوجة أو ترك زوجة واحدة أو والد أو والده ترتب ماهية المتوفى كاملة لهذا عقبه وتركه من المذكورين واذا كانت البنت أو الزوجة تتزوج يقطع مرتبها واما الولد القاصر فمن حيث انه من وقت دخوله المكتب لحد بلوغه سن ٢١ يمكنه أن يتحصل على معارف ويخرج من المكتب ويتشبث بأسباب التعيش فعند بلوغه سن الأحدى والعشرين يقطع معاشه اما اذا بلغ هذا السن وفيه عله تمنعه عن تكسب المعاش فلا يقطع مرتبه واما الوالده سواء كانت متزوجة بغير والد المتوفى قبل ربط المرتب أو بعد ربطه فلا ينقطع مرتبها ولامرتب الوالد ما داما فى قيد الحياة تطبيقا للاراده الخديوية الصادرة لنظارة الجهادية بتاريخ ٢١ ذى القعدة سنه ١٢٩٦ ص١٢ .

---

(١) نقل عرابى هذا القانون من سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٤ ص ١١٨ ـ ١٢٧ .

(٢) صدق الخديو على هذا القانون المحتوى على واحد وثلاثين بندا فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ .

الماده الثانية لايخلو الحال من وفاة بعض اشخاص من البريه والبحرية بأسباب مايحصل بأى نوع كان من عوارض سفريات المحاربات التى تعقبها الوفاة سواء كانت وفاتهم فى حالة الاصابة أو عند المعالجة منها فى أى محل كان أو كانت وفاتهم بأسباب الحرق أو الغرق بالبحر أو فى الذهاب والاياب ولكون تلك المواد تعد من عوارض الحرب فمن يتوفى من الآن فصاعدا بسبب من هذه الأسباب تعتبر وفاته بدون استثناء كالذين يصابون فى المحاربة ويتوفون بها ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كورثة من يتوفون بالمحاربة بالتطبيق لنص المادة الأولى من هذا القانون

المادة الثالثة الذين يتعينون بمأموريات داخليه مثل اطفاء أو اخماد الفتن ومنع التشاجر والتعديات ومثل مأموريات النيل وحفظ الجسور واشغال العمليات وسد القطوع ومأموريات اطفاء الحرائق اذا توفى احد منهم بأسباب اصابته بالحروق أو باسباب اصابته فى اثناء اجراء مأموريته فى منع واطفاء الفتن ومنع التشاجر واجراء الضبط والربط أو فى أثناء الخدامات والمناورات العسكرية أو فى أثناء العملية بالردم أو الغرق فحيث أن وفاتهم بأى نوع من هذه الأنواع انما هى باسباب اجراء مأمورياتهم للمحافظة على الحقوق العموميه فهؤلاء يعتبر وفاتهم كالذين يتوفون فى المحاربه ويصير معاملة ورثتهم الشرعيين كنص المادة الأولى من هذا القانون

الماده الرابعة الذين يتحولون على المعاش من الآن فصاعدا من ضابطان العسكريه والصف ضباط والانباشية والأنفار وارباب الوظائف والصنايعية بريه كانوا أو بحرية يكون اعتبار محاسبه مدة خداماتهم على الوجه الآتى وهو أن كل من بلغت مدة خدامته عشر سنوات يرتب له ربع مربوط استحقاقه ومن تبلغ مدة خداماته خمسة وثلاثين سنة يترتب له كامل استحقاقه معاشا له وعلى ذلك يصير تقسيم الثلاثة ارباع الباقية من الاستحقاق على الخمس والعشرين سنة الباقيه من المده بعد استبعاد العشر سنوات الأول من الخمس وثلاثين سنه المقرره وما يخص السنة الواحده بضم زيادة على الربع لمن كانت مده خدامته احدى عشرة سنه وهكذا يضم حاصل القسمه سنويا حتى اذا اتم الخمس وثلاثين سنه يكون استحق المعاش الكامل ولتتخذ رتبة ملازم ثانى مثالا لذلك فنقول ان استحقاق الملازم الثانى هو ستمائه قرش وربعه هو مايه وخمسون قرشا يستحقه فى مدة

العشر سنوات وينقسم الثلاثة ارباع الباقيه من ماهيته التى هى عبارة عن أربعمائه وخمسين قرشا على مدة الخمسة وعشرين سنه الباقية من مده الخمسة وثلاثين سنه يخص السنه الواحده ثمانيه عشر قرشا فعلى هذا القياس اذا كانت مدة خدامته احدى عشرسنه فيضم له الثمانيه عشر قرشا على مبلغ المائه وخمسين قرشا ليكون استحقاقه فى مدة الاحدى عشر سنه مائه وثمانيه وستون قرشا واذا بلغت مدة خدامته اثنتى عشره سنه يضم على المائه وخمسين قرشا التى هى قيمه الربع مبلغ ستة وثلاثين قرشا قيمه ماخصه فى السنتين وهكذا حتى اذا بلغت مده خدامته خمسه وثلاثين سنه يكون تحصل على كامل استحقاقه بهذه الطريقه ليكون معاشا له وعلى هذا المنوال يصير معاملة جميع ارباب الرئيس والوظائف والصنائع .

المادة الخامسة مدة الخدامه تحسب للضابط الذى اصله من تلامذه المدارس الحربيه والخطريه ووجاق النخيلة والمفروزه من تاريخ دخوله وقيده نفرا بالمدارس المذكوره بما أن تلامذه المدارس الحربيه والخطريه والبحريه والنخيله مستعملون الأسلحه الناريه من عساكر الالاى ومتهيئون للحركات العسكريه وبالجمله فهم مثلهم واما الضابط الذى يترقى من تحت السلاح فتحسب مده خدمته من تاريخ دخوله فى الخدمه العسكرية ويحسب من مدة الخدمة للنوعين مدة الأجازات وتبديل الهواء ومدد الأستيداع والمأموريات من قبل ومن بعد صدور هذا القانون .

المادة السادسة تحسب مدة الخدمة للذين توجهوا أو يتوجهون لسفريات المحاربات بالجهات الخارجه عن دائره الحكومة الخديويه كل سنة بسنتين وكذلك يحسب المدة التى يمضى فى المحاربات والمأموريات والاقامه بالجهات البعيده مثل الاقطار السودانيه بلا استثناء وجهات خط الاستواء والسواحل الشرقيه الافريقيه من القصير فصاعدا الى الجنوب تحسب السنة بسنتين .

المادة السابعة من الآن فصاعدا أذا كان أحد من الضابطان فى الجهات البرية أو البحرية أو من المتوظفين بهما يتنقل للخدامات بجهات الملكية بحسب المصلحة ثم استخدم ثانيا بالجهاديه البريه أو البحريه واستحق التقاعد للمعاش فيعامل بمقتضى هذا القانون أما اذا لم يعد الى الجهاديه البريه أو البحريه واستخدم لأى جهة وبقى بالخدامة

الملكيه واستحق التقاعد للمعاش فحينئذ ينظر الى سنى خدامته بالجهاديه البرية أو البحريه فان كانت بلغت خدامته حينئذ بأحدى الجهتين عشر سنوات يعامل بمقتضى هذا القانون فى ربط معاشه واما اذا كانت مده خدامته بالجهادية البرية أو البحريه لم تبلغ العشر سنوات المقرره بهذا القانون فيعامل بمقتضى لائحة الملكيه عن مده خدامته بالجهادية والملكية .

الماده الثامنه اذا استودع بوجه الاستغناء أحد ضابطان الجهاديه البرية أو البحريه تحت ظهور خدمة له فمن تكون ماهيته لغاية ١٠٠٠ قرش يرتب له ثلثا ماهيته ومن تكون ماهيته من فوق الألف قرش يرتب له نصف ماهيته معاشا وعند ظهور أى خدمه أو مأمورية فيكون هؤلاء المستودعون أولى من غيرهم فى الاستخدام ومتى تعين أحد منهم لمأمورية أو للاستخدام فيعطى له ماهيته ومرتبات رتبته بالكامل من تاريخ تعيينه .

الماده التاسعه كل من وقعت منه جنحة وعوقب عليها بالارسال الى الليمان أو بالطرد أو بالنفى بعد نظر قضيته وثبوت جنحته وصدور مضبطة الحكم عليه ثم صار العفو عنه بعد ذلك واعيد الى الخدمه ثانيا فلا تحسب له مده خدمتة السابقه لحد تاريخ العفو عنه الا اذا نال أمرا عاليا يقضى باحتساب مدة خدامته السابقه وانه كان معه أشخاص آخرون مشتركون معه فى قضيه واحده وحكم واحد وأحدهم لم يشمله العفو لمصادفة سبق وفاته من قبل العفو عن المشتركين معه فيرى حصر مدة خدماته السابقة ويعامل ورثته الشرعيون بمثل ما تعامل به ورثة المتوفيين فى الخدمة العسكرية وأما من سبق رفته من خدمته بدون مضبطه أو حكم من مجلس عسكرى ثم أعيد للخدامة ثانيا ورفت أخيرا بالاستغناء فيجرى حصر مدد خدماته جميعها بما فيها المدة الأولى التى قبل الرفت الأول ويرتب له المعاش بواقع ما يستحقه من مدد خدماته حسب القانون وإذا حصلت وفاته قبل ربط المعاش له يرتب لورثته الشرعيين ما كان يجب ربطه لمورثهم وهذه المادة يعتبر الإجراء بموجبها فى السابق واللاحق .

المادة العاشرة : إذا وقع ضابط فى أسر العدو فى أيام الحرب مجروحا كان أو سليما فمن بعد حضوره وتحقيق أمر وقوعه فى الأسر بمجلس عسكرى إذا تبين أن أسره حقيقة كان بالقوة الجبرية لا بسبب آخر غير حركاته العسكرية فمدة أسره تحسب له من سنى

خدماته كل سنة بسنة ويستحق ترتيب المعاش عليها أما إذا توفى وهو فى الأسر وتحققت وفاته من أمثاله الأسرى الذين حضروا سواء كانوا ضباط أو عساكر فيتعامل ورثته أسوة ورثة من يتوفون بالحروب .

المادة الحادية عشر : يجب على كافة الضابطان والمأمورين الانقياد فيما يناطون به من الخدمة فإذا امتنع أحد عن خدمته المأمور بها وطلب الأقالة فيها مع كونه خاليا عن الأعذار المقبولة ينظر إلى سنه فإذا كان يبلغ سن الستين فيعافى من الخدمة ويعطى له معاش بحسب سنى خدماته وكذا إذا كان لم يبلغ سن الستين وثبت عدم اقتداره على الخدمة فإنه يعافى ويعطى له معاش أيضًا على حسب مدة خدماته أما إذا عجز عن ثبوت الأعذار فلا يساعد على رغبته فى الامتناع عن الخدمة وهذا إذا كان الامتناع والاستقالة فى غير حالة السفرية .

المادة الثانية عشرة : كل ضابط أو متوظف بالجيش أو بديوان الجهادية والبحرية وفروعها استحق المعاش يصرف له كامل مرتباته التى هو عليها سواء كان بالاستخدام أو بالاستيداع مدة حصر سنى خدماته ومتى صار اتمام استخراج المدة المذكورة يحول علي الروزنامجة بدون ضياع يوم واحد له ما بين الجهادية والروزنامجة ولأجل السهولة يقتضى حصر مدد خدامة جميع الضابطان والمتوظفين بالجهادية والبحرية وفروعها بدفتر مخصوص بكل الآى حتى بذلك عند انتقال أحد من جهة إلى أخرى يعطى له كشف بمدة خدامته مع كشف استحقاقه كما أنه عند المحاسبة عن مدة الخدامة إذا كان يوجد كسور من السنة أقل من ستة أشهر فلا يحسب له تلك الكسور وأما إذا بلغت ستة أشهر فما فوقها فتحسب له كسنة كاملة .

المادة الثالثة عشرة : كل من ظهر أنه سقط وهو فى خدمة الميرى من ضابطان الجهادية البرية والبحرية وفروعهما والمتوظفين بهما بأى علة تمنعه من تأدية وظائف خدمته أو سلبت منه لياقة الخدمة بعد كشف الأطباء عليه بالقومسيون المخصص لذلك وثبوت تسقطه فمن كانت ما هيته فوق ١٠٠٠ قرش فصاعدا يرتب له نصف ماهيته معاشا ومن كانت ماهيته ١٠٠٠ قرش فأقل يرتب له ثلثا ماهيته أما إذا كان يستحق الزيادة بحسب مدة خدمته فتعطى له تلك الزيادة وذلك المعاش يستمر بعد وفاة صاحبه لورثته .

المادة الرابعة عشرة : كل من سقط من الصف ضباط والأونباشى والعساكر ومن يماثلهم فى الماهيات من أرباب الوظائف والصنايعية التابعين للجهادية والبحرية وفروعهما ووبوارات البوسته الخديوية والانجرارية والمستخدمين بعموم جهات الملكية الذين من زمرة العسكرية وكان تقسطه فى المحاربة برا أو بحرا فى حالة الإقامة والتعليمات والخدمات العسكرية البرية والبحرية أو الخدامة الملكية فمن بعد الكشف عليه بمعرفة الحكماء بالقومسيون المخصوص لتحقيق ذلك وتصديق نظارة الجهادية بصحة التسقط ولزوم ترتيب المعاش له يضاف لكل منهم ٥٩ قرشا قيمة بدل تعيينات شهريا علاوة على ماهياتهم ويربط جميع ذلك معاشا لهم وذلك لكون ماهياتهم جزئية ليست كفؤًا لمعاشهم ما عدا أرباب الوظائف الصنايعية السابق ذكرهم فيكتفى بترتيب ماهياتهم فقط معاشا لهم وبعد وفاة كل من هؤلاء يقطع معاشه .

المادة الخامسة عشرة : فى حالة ما إذا أصيب فى ميدان الحرب أحد بالعلل الكبيرة والأمراض والجروح الجسيمة أو فقد عضوا أو جملة من أعضائه أو إحدى عينيه أو كليهما أو أصيب بمرض مقابل لفقد الأعضاء سواء كان ذلك حصل له وقت الحرب أو السلم فى اجراء خدمة ميرية فيترتب له علاوة شهريا على كامل ماهيته الضميمة المدنية وهى أن يضاف لمن فقد عضوا أو عينا مائتان وخمسون قرشا أن كان ضابطا و١٠٠ قرش أن كان صف ضابط أو عسكريا ويضاف لمن فقد عضوين أو عينين ٥٠٠ قرش إن كان ضابطا ومائتان قرش إن كان صف ضابط أو عسكريا وبعد وفاته ترتب ماهيته لورثته الشرعيين بدون الصميمة المذكورة كما أن هذه المادة يجرى مفعولها على من تسقط فى حرب الحبشة وحرب الروسيا اعتبارا من يوم التصديق على هذا القانون من لدن الحضرة الخديوية بالتنفيذ .

المادة السادسة عشر : السرسواريه والسربياده وضباطهم وأرباب وظائفهم بحسب متنوعاتهم إذا تقاعد أحد منهم بحسب الاقتضاء وهو فى الخدمة الميرية أو توفى فسقط فى الحروب أو السفريات أو المأموريات أو فى الإقامة بحالة الاستخدام يعاملون فى احتساب سنى خدماتهم وترتيب المعاش لهم أو لورثتهم على حسب ماهياتهم فقط أسوة ضابطان وعساكر الجادية بمقتضى هذا القانون وذلك فى حالة ما إذا كانوا هم وورثتهم الشرعيون متوطنين ومقيمين داخل دائرة الحكومة الخديوية .

المادة السابعة عشرة : الوطنيون المستخدمون بالبحرية مثل مهندسين وتلامذة شرك وخوجات وخلافهم من الذين ليسوا من سلك العسكرية حيث أنهم مستخدمون بوابورات البحر وأشغالهم مثل أشغال الذين فى سلك العسكرية بدون تفاوت فهؤلاء والكتبة الذين أصلهم من سلك العسكرية من المدارس الحربية ومستخدمين بالجهادية البرية والبحرية وفروعهما فمن يرفت منهم بالاستغناء لاحالته على المعاش تصير معاملته بمقتضى هذا القانون ومن لم يتحول على المعاش يجرى قيده مستودعا ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من هذا القانون ومن يتوفى منهم فى حالة الاستخدام أو فى الاستيداع تصير معاملة ورثته الشرعيين فى ترتيب المعاش لهم بمقتضى المادة ٢٤ .

المادة الثامنة عشر : المستخدمون بعموم وفروع الجهادية البرية والبحرية الذين أصلهم من زمرة الملكية مثل نظار أقلام وباشكاتب ورؤساء الأقلام والورش وسائر الكتبة والخوجات والأئمة والوعاظ بالآلايات والخوجات الذين بالمدارس الحربية والبحرية ممن مضى عليه منهم بالخدمة بأى جهة من الجهات المذكورة مدة عشر سنوات متوالية أو غير متاولية يعامل فى المعاش على مقتضى المادة ٤ من هذا القانون .

المادة التاسعة عشرة : الصف ضباط والعساكر البرية والبحرية الذين يتوجهون لخدمات الملكية مثل الكراكات والكورتينيات والصحة والسكة الحديدية وتمرجية بالأستبالية وفى بعض وظائف أخرى بعموم خدمات الملكية فمن رفت أو يرفت منهم من جهات استخدامه بأسباب تسقطه المثبت لدى القومسيون المخصوص لتحقيق ذلك فى حال وجوده بالخدامة أو يكون رفته بأسباب ، عدم اقتداره على تأدية أشغال خدماته بالنظر لكبر سنه يرتب له المعاش أسوة من يتسقطون من الصف ضباط والعساكر الذين تحت السلاح وبمعرفة الجهات المرفوتين منها أخيرا يصير إحالتهم على الجهادية ليتحرر منها إلى الداخلية وبمعرفتها يصير أحالتهم على الروزنامجة لترتيب معاشهم على وجه ما ذكر .

المادة العشرون : الذين سبق رفتهم والذين يرفتون من الآن فصاعدا ضابطان الجهادية البرية والبحرية بأسباب احالتهم أو حيث الكشف عليهم بمعرفة الأطباء وعند الكشف عليهم يعطى شهادات طبية بأنهم غير مقتدرين على الخدمات العسكرية لكنهم يليقون للخدمات الملكية فهؤلاء حيث أن الحالات التى أوجبت عدم اقتدارهم على

الخدمات العسكرية كانت فى حالة الاستخدام فمن كان له مدة خدامة يستحق ترتيب المعاش له بموجبها حسب هذاالقانون يعامل فى ترتيب المعاش له بواقع مدة خدماته أما الذين لم تبلغ خدماتهم المدة المقررة لترتيب المعاش فيرتب لهم على واقع ما كان مربوطا لهم فى الماهية والمرتبات بحالة الاستخدام قيمة الخمس معاشا ويستمر ذلك المعاش لهم ما داموا خالين من الاستخدام بجهات الملكية ومن يتيسر له الاستخدام فيها بعد ترتيب المعاش له على هذه الكيفية فعند استخدامه يصير قطع هذا المعاش وإذا رفت من خدمته الملكية قبل اتمام العشر سنوات فيعادله خمس المعاش بما فيها المدة التى هو يقيم بها بالخمس فيجرى أحالته على المعاش بواقع ربع مرتباته حسب هذا القانون .

المادة الحادية والعشرون : ضابطان الجهادية البرية والبحرية وباقى أرباب الوظائف الذين من سلك العسكرية والمرفوتون والمتوفون ولم يرتب لهم ولا لورثتهم معاش للآن فأولئك يعاملون بمقتضى نص مواد هذا القانون .

المادة الثانية والعشرون : لما كان ترتيب المعاش بالروزنامجة لكل شخص هو مكافأة له على خدماته السابقة بالميرى وكان ذلك لايمنع من التكسب بعد أخذ المعاش فمن يرغب من أصحاب المعاشات فى الخدمة بالميرى اليومية أو بالمكافأة ويجرى استخدامه بالميرى بحسب اللزوم تعطى له العمومية أوالمكافأة اللازمة علاوة على معاشه وتلك العلاوة تصرف له من المصلحة التي تستخدمه ومن يريد الاشتغال فى أنواع التكسبات مثل التجارة ، والأخذ والعطاء أو الصناعة أو بخدمة لائقة بشرفه داخل الحكومة بطرف أحد تبعتها لايمنع من ذلك أيضًا وأما من يرغب الخدمة بحكومة أجنبية فلا يكون ذلك الا بعد استئذان من الحكومة وصدور أمرها بالتصريح أو بالمنع .

المادة الثالثة والعشرون : إذا استخدم المتقاعد فى خدمة من الخدمات الميرية ولم يكن ممن يستحقون المعاش الكامل بواقع المادة الرابعة وكان المعاش المرتب له أقل من ماهية رتبته الحائز لها فانه يرتب له ماهية رتبته ويستخدم بها فإن اقتضى الحال تقاعدة ثانيا يضم له مدة استخدامة بعد تقاعده إلى مدة استخدامه التى قبل التقاعد وبيعطى له المعاش علي مقتضى المادة الرابعة أما إذا كان المتقاعد فى المعاش حالة استخدامه ثانيا حاز رتبة زائدة على الرتبة التى كان حائزا لها قبل تقاعده فإن ترتيب معاشه يكون باعتبار الرتبة الزائدة التى حازها أخيرا .

المادة الرابعة والعشرون : من يتوفى فى الاستخدام أو فى الاستبدال من الضابطان وأرباب الماهيات والوطائف التابعين للعسكرية فمن كانت ماهيته فوق الخمسمائة قرش فصاعدا يرتب نصف ما هيته المرتبة له لورثته الشرعيين ويتخصص لهم ذلك بأسماءهم على حسب ما يخص كلا منهم شرعا والذى ماهيته خمسمائة قرش فأقل إلى مائتين وخمسين قرشا يرتب لورثته فى كل شهر مائتين وخمسون قرشا والذي ماهيته أقل من مائتين وخمسن قرشا يرتب لورثته جميع ماهيته أما إذا تحقق للورثة أن لمورثهم مدد خدامة بالميرى توجب زيادة معاشهم عما ربط لهم وعرضوا عن ذلك فبعد الكشف والتحقيق وحصر مدد خدمات المتوفى إذا ظهر زيادة عن الذى ربط لهم فيجرى علاوة تلك الزيادة على معاشهم اعتبارا من تاريخ الإذن الذى يصدر للروزنامجة ربط العلاوة والمعاملة فى قطع وعدم قطع ذلك المعاش تكون كالموضح بالمادة الأولى .

المادة الخامسة والعشرون : من توفى أو يتوفى من الذين تحولوا أو يتحولون على المعاش بالروزنامجة بربط كامل معاشه المرتب له بالروزنامجة إلى ورثته الشرعيين المنصوص عنهم فى المادة الأولى والمادة السابعة والعشرين من هذا القانون حيث أن ربط المعاش لمورثهم كان مكافأة له على خداماته الميرية التى أداها .

المادة السادسة والعشرون : المرفوتون والذين يرفتون بالاستغناء لتحويلهم على المعاش ثم تدركهم الوفاة قبل الإحالة أو بعدها أو فى أثناء تحقيق حصر مدة خدماتهم أو من بعد إتمام التحقيق وقبل ربط المعاش بالروزنامجة فما كان يرتب لهم بها يصير ترتيبه لورثتهم الشرعيين وأما من رفت أو يرفت من محل خدماته بالاستغناء وباثناء حضوره للجهادية أو قبل حضوره فيصير معاملة ورثته الشرعيين كورثة الذى يتوفى فى الخدمة .

المادة السابعة والعشرون : من توفى ولم يربط لورثته معاش للآن أو من يتوفى من الآن فصاعدا بأى وجه من الوجوه الموضحة بهذا القانون فمن يستحق ربط المعاش لورثته الشرعيين يكون ترتيب المعاش لهم على الوجه الآتى وهم أولاده الذكور الذين لم تتجاوزوا من العمر إحدى وعشرين سنة والذكور الذين تجاوزوا الاحدى والعشرين سنة وبهم علة تمنعهم من التكسب وبناته الإناث اللاتى لم يتزوجن وزوجته أو زوجاته ووالده ووالدته وينحصر تقسيم المعاش على هؤلاء فقط دون غيرهم ويخصص ذلك لهم بأسمائهم على حسب ما يخص كلا منهم شرعا من يكون له ورثة شرعيون خلاف هؤلاء

ممن لايستحق المعاش كالأولاد الذكور الكبار عن سن الأحدى والعشرين سنة ولم يكن بهم عاهات تمعنهم عن التكسب والإناث المتزوجات لا يصير إدخالهم ضمن التقسيم معاش مورثهم ومن لم يكن له أولاد ذكور بالكلية توجب منع وارثيه من طبقات أخرى مثل الأخ وابن العم وخلافه فلا يصير توريث تلك الطبقات المذكورة مع ورثته الإناث .

المادة الثامنة والعشرون : كل من أرباب المعاشات يتمتع بحيازة معاشه المرتب له فى أى جهة من الجهات الواقعة فى دائرة الحكومة الخديوية مكافأة له على خدماته فلا يجوز قطع شىء يستحقه من المعاش باسم احتياطى كما هو واضح فى المادة الرابعة ولا يجوز له التنازل عن شىء منه ولا يمكن وضع أى من كان على معاش أحد من أرباب المعاشات أما إذا توجه إلى جهة أخرى خارجه عن دائرة الحكومة الخديوية بدون إذن فيقطع معاشه المرتب له وإن حصل لأحدهم عله واشتد أمرها وشهد له اثنان من الأطباء المستخدمين بأن لا يحصل له الشفاء إلا بتبديل الهواء خارج الحكومة الخديوية فيعطى له رخصة بقدر ما يعنيه الأطباء من الزمن وإن التمس مدة أخرى وحضر شهادة من حكيم سياسى أو شرعى أو من أطباء الجهة التي انتقل اليها بعدم حصول الشفاء له فى تلك المدة وأنه محتاج لإعطاء مدة أخرى علاوة على المدة الأولى فإنه يساعد ويجاب على موجب الشهادة المذكورة وكذا إذا حصل له على الشفاء أو استدعى بمدة للحصول على كمال الصحة والأطباء يرون ذلك موافقا فإنه يجاب لذلك ويعطى له معاشه بالتمام والذى يستأذن لتأدية أشغال نفسه بمدة معلومة فإنه يجاب لذلك ويعطى له معاشه بالتمام فان تأخر فى تبديل الهواء أو فى الأجازة ولم يحضر فى الميعاد المحدد وكانت مدة التأخر عدة من الأشهر وعجز عن أثبات أن تأخره كان بعذر مقبول فلا يعطى له شىء عن مدة التأخير .

المادة التاسعة والعشرون : يقتضى تشكيل قلم مخصوص بديوان الجهادية لضبط مدد المعاشات وترتيبها لمستحقيها تحت رياسة أحد اللواءات أو الميرالات وهذا القلم يكون منوطا بحفظ الدفاتر المتعلقة بذلك وينبغى أن جميع العروضات المختصة بالمعاشات تعرض لهذا القلم للنظر بها قبل قرار ناظر الجهادية عليها .

المادة الثلاثون : حيث أن المعاشات المستحق ترتيبها للضابطان والصف ضباط وغيرهم الموضحة بالمواد المحررة بهذا القانون يكون تخصيصها وربطها لهم ولورثتهم

بالروزنامجة العامرة فمن يستحق المعاش ويتحرر عنه من ديوان الجهادية وديوان البحرية وديوان الداخلية يلزم ترتيب المعاش له أو لورثته بموجب مواد هذا القانون فإنه يتحرر من ديوان الداخلية إلى الروزنامجة بربط ذلك المعاش بها أو صرفه لمستحقه وحيث أو من أرباب المعاشات ممن يكونون هم أو ورثتهم متوطنين بنواحى الأقاليم والبنادر فمثل هؤلاء يتحول صرف مرتباتهم من خزائن المديريات أو المحافظات التي تكون محلات إقامتهم تابعة لها وهذا لأجل عدم تكليفهم مصاريف الذهاب والإياب شفقة عليهم ورأفة بهم .

المادة الحادية والثلاثون : كل قانون أوحكم يتعلق بمرتب المعاشات وتكون أحكامه مخالفة لما هو مدون بهذا القانون لا يعمل به ويُعتبر لاغيا من تاريخ هذا القانون بالأمر العالى الذى يصدر باعتماده وتنفيذه[١] .

---

(١) سليم النقاش : المرجع السابق ص ١١٨ ـ ١٢٧ .

الباب الثامن

الفصل الأول

فى الدسائس التى حدثت عقيب حادثة قصر النيل
فى أول فبراير ١٨٨١
إلى وقت سقوط وزارة رياض باشا فى ٩سبتمبر ١٨٨١[١]

(الدسيسة الأولى)

أوعز يوسف باشا كمال وكيل الدائرة الخديوية وهو رجل چركسى أوعز إلى رجل شركسى برتبة الباشجاويش ومتزوج بجارية من سراى الخديوى وملتحق بالآلاى السودانى - بأن يستميل أفراد الالاى المذكور إلى التمرد على ضباطهم[٢] ومن قبل من الصف ضباط والعساكر الانضمام إليه فى التمرد يحضر به إلى وكيل الدايرة المذكور ليصرف له ثمانية جنيهات ويزوجه بجارية من السراى الخديوية فقام الباشجاويش المذكور بهذه الدسيسة وتيسر له أن يستميل إليه ثمانية أشخاص من السودانيين وبينما هم آخذين فى نشر دسيستهم بين أفراد الالاى المذكور اتصل خبرهم ببعض الضباط فتداركوا الأمر بضبطهم وأخذ فى تحقيق تلك الدسيسة واتضح من التحقيق أن الباشجاويش المذكور هو الذى أغرى السودانيين على ذلك وأنه ذهب بهم إلى وكيل الدائرة الخديوية والوكيل المذكور صرف لكل منهم ثمانية جنيهات وشجعهم على القيام بهذه الحركة وبناء على ذلك حكم مجلس الآلاى المذكور بسجن الباشجاويش الشركسى المذكور مدة ستة شهور مكبلا بالحديد وصرف النظر عن الصف ضباط السودانيين فصدق عليه الميرالاى عبدالعال بك حلمى وأرسله إلى الجهادية والجهادية صادقت على ذلك الحكم[٣] .

---

(١) على الرغم من العفو الذى أصدره الخديوى على زعماء العرابيين ، فقد أوضحت الدسائس ما كان يحاك بالعرابيين من مؤامرات وسوء نية مما أدى إلى بذر بذور الشقاق والعداوة بين الوطنيين والشراكسة .

(٢) أغرى هذا الباشجاويش الباشجاويشية السودانيين المتزوجين من دائرة الخديو وطالبهم أن يحملوا العساكر على مخالفة أوامر ضباطهم ووعدهم بأنهم سيرقون ضباطا إذا فعلوا ذلك .
انظر تقرير عرابى عن الحوادث التى حصلت فى مصر ص ١٠ .

(٣) وإلى جانب ذلك فقد أمر الخديو برفت وكيل الدائرة الخديوية المحرض على الفتنة .
انظر . تقرير عرابى سابق الذكر ص ١٠ .

الدسيسة الثانية
فى شهر أبريل سنة ١٨٨٠

كان فرج بك الزينى السودانى من أمراء الآلاى المستودعين قاطنا فى عزبة مجاورة للآلاى السودانى المذكور وكان يتردد عليه بعض صف ضباط هذا الآلاى[١] بقصد الزيارة أحيانا فلما علم وكيل دائرة الخديوى بقرب سكن فرج بك المذكور من محل الآلاى السودانى المذكور ويتردد الصف ضباط على محله استحضره وأوعز إليه أن يحرض صف ضباط الآلاى المذكور وعساكره على العقوق والعصيان على ضباطهم[٢] ووعده بأنه إذا تم له ذلك سيرتب ميرالاى على الآلاى المذكور وبناء على ذلك توجه فرج بك وشرع فى ترتيب هذه الدسيسة وطلب من الصف ضباط والأونباشية الذين يترددون على منزله أن يجتمعوا معه ليلا فى مزرعة من القمح بعيدة عن محل السكن وأخذ يحرضهم على العصيان ففطن الصف ضباط المذكورين لهذه الدسيسة فاعتقلوه فى المزرعة المذكورة وأرسلوا منهم من أخبر الميرالاى عبدالعال بك حلمى بهذه الحال فتوجه الميرالاى المذكور بنفسه ومعه بعض الضباط إلى الحقل ليعلم الحقيقة فلما وصلوا إليه وجدوا فرج بك المذكور معتقلا هناك فأمر بفك عقاله وأخذه إلى الآلاى محفظا عليه وأودعه السجن وقدم فى شأنه تقريرا إلى نظارة الجهادية طلب فيه محاكمته بمجلس عسكرى فى ديوان الجهادية فحوكم وثبتت عليه القضية باعترافه وصدر عليه الحكم بالنفى إلى الأقطار السودانية[٣] أى إلى بلاده فنفى إلى السودان ولكن الخديوى أوعز إلى حكمدار السودان رؤوف باشا بأن يلحق فرج بك المذكور بخدمة الحكومة السودانية وأن يكرمه ويحترمه فكان كذلك وترقى إلى رتبة اللواء ثم قتله غوردون باشا لخيانته واتحاده مع الدراويش فى حالة حصار الخرطوم .

(١) بعد أن علم عبدالعال حلمى بتردد بعض ضباط صف هذا الالاى وعساكره لزيارة فرج بك الزينى أصدر تنبيهاته بعدم ذهاب أحد إليه ظنا منه أنه ربما يسعى بوقيعة بينهم وبين قادتهم .
انظر سليم النقاش : مرجع سابق جـ ٤ ص ٨٨ .

(٢) اتهم عرابى فرج الزينى بأنه أوعز إلى باشجاويشية السودان بقتل ضباطهم .
انظر . تقرير عرابى سابق الذكر ص ١٠ .

(٣) حكم المجلس العسكرى على فرج بك الزينى بعزله وتنزيله إلى رتبة بكباشى وإرساله إلى مصوع ولكن الخديو لم يصدق على عزله بل أمر باحتفاظه برتبته مع إرساله إلى مصوع مستودعاً .
انظر : تقرير عرابى سابق الذكر ص ١١ .

الدسيسة الثالثة

وهى دسيسة التسعة عشر ضابطا من الاى السودان المذكور

وهى أن اليوزباشة سليم أفندى صائب متزوج بجارية فى سراى الخديوية ولزوجته مرتبات فى الدايرة الخديوية فأوعز إليه وكيل الدايرة الخديوية يوسف باشا المذكور بأن يحرض ضباط الآلاى المذكور على تحرير عريضة ويقدمونها لنظارة الجهادية بطلب نقلهم من الآلاى المذكور لأنهم لا يوافقون على تشكيل مجلس الأمة ولا على زيادة عدد الجيش ولا على طلب التصديق علي القانون الجديد لأن ذلك مخالف لرضاء الحضرة الخديوية وأنه إذا فعل ذلك كان محلا لثقة الخديوى هو ومن تبعه من الضباط فصدع اليوزياشى المذكور بالأمر وأغرى ثمانية عشر من أصاغر الضباط وحرروا عريضة بما ذكر لديوان الجهادية(١) .

ولما وصل تقريرهم هذا إلى نظارة الجهادية أمر ناظر الجهادية بتشكيل لجنة للتحقيق(٢) فتشكلت تحت رياسة وكيل الجهادية حسن باشا أفلاطون وكنت فى جملة أعضائها ومن جملة أعضائها أيضًا بلنس باشا الألمانى فأخذت اللجنة من بعد أخذ أقوالهم واحدا بعد آخر فى بذل النصائح للضباط المذكورين وأن يقلعوا عن هذا الطلب فلم يمتثلوا وتبين أنهم يسعون فى ترتيب حركة عصيان فى الآلاى المذكور وفى خلال ذلك قدم باقى ضباط الآلاى المذكور تقارير لنظارة الجهادية فى حق التسعة عشر ضابطا يطلبون فيها محاكمتهم على أمور أدعوها وبينوها فى تلك التقارير فصدر فى شأنهم قرار برفتهم من الآلاى وإحالتهم على ديوان الجهادية للاستيداع بنصف الماهية(٣) .

---

(١) حاول اليوزباشى سليم صائب واليوزباشى على لبيب وكلاهما من آلاى السودان الذى تحت إمرة عبدالعال حلمى إيقاع المفاسد فى الآلاى المذكور عن طريق تحريض الجنود على العصيان وتحرير العرائض ضد قادتهم .

(٢) يذكر عرابى أن اللجنة شكلت من أوربيين وغيرهم تحت رئاسة حسن باشا أفلاطون .

انظر : تقريرعرابى سابق الذكر ص ١٢ ، وقد صدرت عليهم أحكاما خفيفة منها السجن من ١٥ يوما إلى شهرين ، وإرسال البعض منهم للعمل بالسودان .

نفسه ص ١٢

(٣) تم إعادة هؤلاء الضباط إلى الخدمة بأمر من الخديوى ، مما أدى إلى استياء العرابيين وجعلهم يتصورون أن الخديوى يحمى المحركين لهذه المؤامرات ويشجع الضباط على عصيانهم .

الدسيسة الرابعة

أن البكباشى المسمى بألفى أفندى يوسف من الآلاى الرابع حكمداريتى قد قام بالعصيان فأغوى أحد يوزباشية أورطته ويدعى خليل أفندى على المظاهرة بالتمرد والعصيان لظنه أن تسرى حركة التمرد فى الآلاى المذكور فتجمهر ضباط الآلاى وطلبوا مجازاة البكباشى المذكور واليوزباشى السابق ذكره وبناء على ذلك صار حضورهما وحضور حكمدار يوزباشى البلوك المذكور وبعد الوقوف على حقيقة المسألة صار رفت البكباشى واليوزباشى المذكورين من الآلاى المذكور وإرسالهما إلى الجهادية لإحالتهما علي الاستيداع بنصف الماهية[1] وهكذا تمت الدسيسة .

الدسيسة الخامسة

تقدم تقرير لنظارة الجهادية من ضباط آلاى القلعة بأن حكمدارهم محمد بك صدقى يسعى فى التفريق بين ضباط الآلاى ولذلك يطلبون عزله واستبداله بغيره فعزل واستبدل بإبراهيم حيدر وكذلك تقدم تقرير إلى الجهادية من ضباط الآى الطوبجية بالتماس عزل الحكمدار حسن بك حسنى واستبداله بغيره لاهتمامه بالسعى فى التفريق بين ضباط آلايه وما ذلك إلا لكونه متزوجا بجارية السراى الخديوية مثل محمد بك صدقى فعزل أيضا وعين بدلا منه الميرالاى إسماعيل بك صبرى .

الدسيسة السادسة

أن الحكومة تقاعست فى التصديق على القوانين والتعديلات العسكرية التى تم إنجازها فى القومسيون المشكل بالأمر الخديوى فى ٢١ جماد الأولى سنة ١٢٩٨ وأخذت تفكر فى الغدر بنا والانتقام منا فأرادت أن تستعمل جميع الآلايات فى حفر الرياح التوفيقى الذى كان مزمع إنشاؤه بأجر تصرف للعساكر والضباط زيادة عن مرتباتهم الشهرية ولأجل ذلك ينبغى تسليم السلاح بمخازن الجهادية ولما عرض علينا ذلك الأمر رفضنا رفضا باتا وقلنا أن الحكومة يمكنها أن تُشهر حفر الرياح المذكور فى المزايدة العمومية بين المقاولين وما تصرفه للعساكر يصرف لمن يرسى عليه المزاد من المقاولين لأن حفر الترع ليس من شئون العسكرية .

---

(١) يذكر الشيخ محمد عبده أن الفى يوسف لم يقم بتمرد ، بل طالبه زملاؤه بالاستعفاء لأنه رفض المشاركة فى حادث قصر النيل ، انظر محمد رشيد رضا : تاريخ الأستاذ الإمام جـ ١ ص ٢١١ .

الدسيسة السابعة

أرادت الحكومة إرسال آلاى السودان المذكور حكمدارية عبدالعال حلمى بك إلى السودان لغير سبب يوجب ذلك فعلمنا أن المقصود تفريق القوة العسكرية وإضعافها لأن القوة الموجودة بجهات السودان كافية لحفظ النظام فى تلك الأقطار ويا ليت الحكومة وقفت عند هذا الحد بل سعت فى غدرنا بواسطة الأشقياء من جواسيسها المنبثة فى الشوارع التي تمر منها ليلا ونهارا .

الدسيسة الثامنة

أغرى أحد غلمان الخديوى من الجركس غلاما جركسيا فى وصاية عبدالعال بك حلمى لكونه ابن زوج حرم المتوفى فدس السم فى اللبن [١] إلى عبدالعال بك المذكور ولولا أن الخادمة المسماة تشريف أطلعت على هذه الخيانة لكانت النتيجة شرا ووبالا على الجميع وقد ثبت ذلك بالتحقيق فى الضبطية وعوقب الفاعل بالسجن[٢] .

الدسيسة التاسعة

قد توجه الخديوى إلى الاسكندرية جريا علي العادة السنوية المألوفة عند حلول فصل الصيف فتوجه بمعيته آلاى الحرس حكمدارية على بك فهمى ثم أمر الخديوى بتمرين عساكر الآلاى المذكور على ضرب النار فى كل جمعة مرتين أو ثلاثة بحضوره ويمطر عليهم ذهبا على خلاف المعتاد بدعوى المكافأة لمن يصيب النشان ويقول للميرالاى المذكور أنه ناقم على الوزراء وأعمالهم وأنه راض عنا تمام الرضاء وأننا ثلاثة وهو أيضا حتى أشاع كثير من الناس بانضمام الآلاى المذكور إلى خصومنا فى الاسكندرية ثم أن على بك فهمى حكمدار الآلاى المذكور حضر من الاسكندرية إلى مصر ليلا متخفيا ودعانا إلى بيته فتوجهت إليه ومعى عبدالعال بك حلمى فأخبرنا بأن

---

(١) انتشرت الشائعات بأن ثمة تدابير تتخذ لدس السم للضباط الثلاثة ، وقد ساعدت زوجة رياض باشا على نقل هذه الأخبار للعرابيين . أحمد عبدالرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ص ١٤٠ .

(٢) روى عرابى هذه القصة بطريقة أخرى فقال (ان أحد المماليك الخديوية الذين بمدرسة القبة اتفق مع غلام معه فى المدرسة من أولاد الجراكسة فى وصاية عبدالعال حلمى على مشترى مقدار من الزرنيخ لأجل تسميم عبدالعال باشا ، وبالفعل أجروا ذلك بطريقة أن الغلام الذى تحت وصيته واسمه محمد خورشيد وضع السم فى اللبن المعتاد الباشا المشار إليه على شربه ليلا لولا الخادمة ضبطت اللبن والغلام لكان هلك الباشا بعد مضى قليل من الساعات) . انظر : تقرير عرابى عن الحوادث التي حصلت فى مصر ص ١٩ .

الخديوى أرسله إلينا ليخبرنا بأنه راض عن عملنا وموافق على أحقية طلباتنا ولكونه وجد محمود باشا سامى ناظر الجهادية غير مخلص لنا وأنه متذبذب فى أعماله فأمر بعزله وتعين داوود باشا يكن ناظرا للجهادية وأنه يجب أن لا يحصل منا معارضة فى تعيينه بدلا من محمود باشا وطلب منا أن لا يعلم أحد غيرنا بحضوره إلى مصر وأنه سيعود فى أول قطر[١] إلى الاسكندرية فيطمئن الخديوى بقبولنا هذا التغيير الجديد فقلنا له أن داوود باشا المذكور رجل لم يسبق له خدمة فى الجهادية ولا فى الملكية إلا بعض أشهر جعله فيها إسماعيل باشا الخديوى وكيلا للجهادية ليتمرن فى الديوان المذكور حيث لم يسبق له خدمة أصلا فكيف يمكنه أن يقوم بأعباء نظارة الجهادية فما صار انتماءه لهذه الوظيفة الا لعمل مكيدة لنا لكونه عديل الخديوى ولكن سننتظر ما يعمله بكل حذر وقبلنا هذا التغيير الجائر عملا بسياسة الملاينة .

الدسيسة العاشرة

ولما رأى الخديوى أن محمود سامى باشا لايوافق نظار الحكومة على الدسائس والمكائد التى يحاربوننا بها أمر بعزله واستبدله بعديله داوود باشا يكن[٢] وكذلك أمر بعزل مأمور ضبطية المحروسة أحمد باشا الدرمللى لموافقته على طلباتنا الوطنية وتعيين عبدالقادر باشا حلمى بدلا منه وريثما استقر داوود باشا فى نظارة الجهادية توجهنا إليه وهنأناه بما ناله من الالتفات الخديوى وطلبنا منه أن يجعل فاتحة أعماله السعى فى تصديق الخديوى علي قوانين الإصلاحات العسكرية التى تم إنجازها بالقومسيون فوعدنا بذلك ثم ما لبث أن نشر منشورا على جميع الآلايات مشددا فيه بعدم اجتماع الضباط مع بعضهم فى المنازل أو فى أحياء المدينة وعدم تركهم مراكز الآلايات ليلا ونهارا وأخذ يذهب بنفسه ليلا إلى مراكز الآلايات لينظر هل نفذت أوامره أم لا ولكون أن أوامره هذه مخالفة للقوانين العسكرية ومهينة للشرف العسكرى ردت عليه أوامره من طرف أمراء الآلايات .

---

(١) يقصد قطار .

(٢) يذكر عرابى أن داود باشا يكن صهر الحضرة الخديوية «رجل تربى فى بيت أبيه لا يعرف الحكومة ولا الإدارة ولا الجهادية» .

انظر تقرير عرابى عن الحوادث . سبق ذكره ص ١٢ ـ ١٣ .

أما عبدالقادر باشا حلمى مأمور الضبطية الجديد فإنه أرخى عنان الجواسيس حول منازلنا[١] وفى الطرق ليلا ونهارا ليفتك بنا غدرا وبالنظر إلى هذه الدسائس التي قام بها كل من داود باشا يكن وعبدالقادر باشا حلمى مأمور الضبطية ووزراء الحكومة أخذنا نفكر فى وضع حد إلى هذا الجور والاعتساف فتوجهنا إلى راغب باشا المشهور بحسن السياسة وكمال الاقتدار على تذليل المصاعب السياسية لنستنير بنبراس رأيه فبعد أن سألنا عنما يمكن جمعه من العساكر وعن الأسلحة والذخائر الحربية الموجودة فى المخازن والألايات أشار علينا بأن يرسل بلوك لقتل الخديو وبعد الفراغ من قتله يقودونا هو بما أوتيه من الحكمة وفصل الخطاب . فلما سمعنا منه ذلك علمنا مبلغ علمه واستعذنا بالله من شر رأيه لأننا لا نريد إلا الإصلاح بالتى هى أحسن ولأن هذا العمل الفظيع ضد مبدئنا على خط مستقيم .

الدسيسة الحادية عشرة

فى إنزال فرقة المماليك الشراكسة من القلعة وإقامتهم فى قصر النيل وفى تلك المدة أشيع أن الأمراء الشراكسة أوعزوا إلى فرقة المماليك الشراكسة الموجودة بالقلعة أن يتمردوا ويحدثوا هيجانا ضد الحكومة ، وتلك الفرقة كان قد جمعها عثمان باشا رفقى من مماليك الذوات الذين هم مماليك العائلة الخديوية ليتعلموا التعليمات العسكرية ويترقون ضباطا حين إشرأبت أعناقهم إلى التغلب على الحكومة كما تقدم فلما علم الخديوى بذلك أمر على بك فهمى أميرالاى الحرس الخديوى بإنزال الفرقة المذكورة من القلعة وأقامتها فى قشلاق قصر النيل تحت ملاحظته وبذلك زال ما كان يخشى حدوثه منهم .

الدسيسة الثانية عشر

أمر إبراهيم أغا توتنجى الخديوى أحد الشوبكجية[٢] المدعو محمد حسن الحبشى

---

(١) يذكر عرابى أنه تم وضع بعض عيون الحكومة على بيته وبيت عبدالعال حلمى ليلا بقصد القبض عليهما غدرا أو الفتك بهما ظلما .

نفسه : ص ١٣ .

وفى تصورنا أن عوامل الشك والريبة من دسائس الحكومة قد جعلت عرابى يحتاط على نفسه أكثر من اللازم .

(٢) المأمور بحفظ الجواهر والمخصص لحفظ ملبوسات الخديو .

بإخفاء تراكيب الشوبكات المجوهرة[١] التى كانت معدة للضيوف فى التشريفات ليظهر لأوربا أن أموال الخديو فى خطر الضياع ، وليلصق عار ذلك العبث بعساكر الحرس ، ولما بلغ الأميرالاى على بك فهمى ذلك الأمر توجه بنفسه[٢] إلى السراى وأخذ فى تحقيق المسألة إلى أن اعترف له محمد حسن المذكور بكل ما كان من أمر المكيدة ، وأرشده إلى محل وجود تلك الشوبكات فاستخرجت من مجرور (المراحيض) ولما أردنا إجراء تحقيق رسمى لإظهار براءة رجال الحرس أسرع الخديو بإرسال إبراهيم أغا الشوبكجى المذكور إلى الآستانة خفية . كما أمر بإرسال محمد حسن إلى سواكن حيث لقى المسكين حتفه جزاء صدقه وأمانته ، وكذلك نفيت السيدة عائشة الكوديا التي كانت تبخر الخديو وملابسه[٣] وتتلو عليه العزائم والتمائم إلى بندر جدة جزاء نصحها له بمسالمتنا[٤] ثم رفت زوج ابنها من خدمته .

الدسيسة الثالثة عشرة

إن محمد باشا زكى ناظر الدائرة السنية كان قد عزل طلبة بك عصمت من وظيفة مفتش زروعات المنيا وجعله معاونا فى الديوان ولما علم أنه على رأينا فى طلب الإصلاح أراد الغدر به ، وذلك أنه أمره فى تاريخ ١٧سبتمبر ١٨٨١ أن يتوجه بكتاب مختوم بالشمع الأحمر إلى مفتش أرمنت يزعم أن فيه بعض تعليمات مهمة ، فطلب منه طلبه بك المذكور أن يطلعه على ما فى الكتاب ، ويقيده فى دفتر التحريرات فأبى عليه ذلك والزمه بالسفر حالا فعلم طلبه بك أن فى الأمر خيانة وغدر وحضر بطرفنا بمركز الآلاى بالعباسية وأخبرنا بما حصل فرأينا أنه كان من الممكن لناظر الدايرة المذكور أن يرسل ذلك الكتاب بطريق البوستة لو لم يكن فى الأمر خيانة وغدر على حسب عادة الحكومة كما حصل للشيخ أبى العلا عمدة سنبل بمديرية الغربية إذ أرسله المدير بعربة مقفلة من

(١) أشيع فى سراى عابدين بأن العسكر الخفراء سرقوا جواهر شوبكات السراى .
انظر تقرير عرابى عن الحوادث التى حصلت . ص ٢٤ .

(٢) الحقيقة أن الذى توجه إلى السراى وحقق فى هذا الموضوع هو أحمد بك فرج حكمدار برنجى آلاى بياده وليس علي فهمى وقد ذكر عرابى ذلك فى موضع آخر . انظر تقرير عرابى سابق الذكر ص ٢٥ .

(٣) كانت من الذين يتبرك بهم الخديو .

(٤) أرسل الخديو لها عربة ليلا مع أحد الطواشية وأخذها من بيتها ليوصلها إلى السراى فأوصلها إلى الضبطية ومنها أرسلت بالسكة الحديد إلى السويس ثم نفيت إلى الحجاز ، وأشيع أنها هربت إلى جدة . تقرير عرابى ص ٢٤ .

محطة طنطا إلى محطة مصر ومنها إلى القلعة ، ولم يصبح عليه الصباح ولم يعلم مستقره إلى الآن لكونه قال جهارا أن أموالنا نفدت جميعها ، ولا قدرة لنا على دفع الأموال المطلوبة للخديو إسماعيل وذلك قبيل عزله بقليل .

وبعد حادث قصر النيل طلبنا الخديوى قبل سفره إلى الاسكندرية ، وأمرنا بالمحافظة على الأمن والراحة العمومية ، وأن نذهب إلى جميع قناصل الدول الجنرالية ونؤمنهم على رعاياهم وأموالهم فى جميع القطر المصرى ، ونعطيهم كلمة الشرف علي ذلك تطمينا لخواطرهم فصدعنا لأمره وأبلغناهم ذلك تحت كفالتنا . وبناء على هذا التعهد الرسمى كتبت إلى جميع الآلايات البيادة والسوارى والطوبجية ، وفروع الجهادية والبحرية بأن يلازموا السكينة والهدوء ويحافظوا على عهدنا الذى أخذناه على عاتقنا ، وكذلك نشرت أفكارى بين طبقات الأمة وعلمائها وأعيانها ونبهائها وعمد البلاد ومشايخ العربان وطلبت منهم أن يساعدونى على حفظ الأمن والراحة العمومية لانتشال البلاد من وهدة الاضمحلال وهوة التلاشى التي سقطت فيها بتفريط الحكومة فى حقوق الأمة وفى بيع كثير من الأراضى للأجانب ، ووجود كثيرمنهم فى إدارات الحكومة ومصالحها بالرواتب الفادحة والسعى فى رفع الأحجار الطبيعية الموجودة فى بوغاز الاسكندرية وصرحت لهم بأن سكوتنا وأضرابنا عن حفظ حقوقنا يعد من العجز والجبن الفاضح والتفريط فى وطننا العزيز ومقر نشأتنا الكريم وأعلمتهم بأننا قد اتكلنا على البارى سبحانه وتعالى وعزمنا على منع كل ما من شأنه الإجحاف بحقوقهم وأن ذلك لايتم إلا بسقوط هذه الوزارة التى لا تريد بالبلاد خيرا وتشكيل مجلس نواب ليحصل الوطن علي الحرية المبتغاة إذا انبتمونى عنكم فى كل ما يتعلق بأحوال البلاد من الاصلاحات . وبناء على هذه النشرة توافدت الوفود من جميع أنحاء القطر من أسوان إلى الاسكندرية بعرائض التفويض لى فى النيابة عنهم ، وأنهم يتضامنون معنا فى كل ما نجريه من الإصلاح وفى كل ما ينتج من النتائج .

ولما كثرت دسائس الخديو وبان ختله وعزمه على اغتيالنا أخذنا حذرنا منه ، وسهرنا على إحباط تلك الدسائس المنكرة وكان السير مالت (قنصل انجلترا بمصر) كثير التردد على الخديو ليلا ونهارا دون غيره من وكلاء الدول الأوربية ، فأوجسنا من

ذلك خيفة على مصير بلادنا وخشينا من مطامع انجلترا التى ترمى إلى إلتهام بلادنا أسوة بما فعلته فرنسا بتونس الخضراء(١) حتى يتم التوازن الذى تدعيه أوربا . فعرضنا تفاصيل مخاوفنا على جلالة أمير المؤمنين بعد إمضائها منا ومن أخواتنا على بك فهمى ، وعبدالعال بك حلمى ، وأحمد بك عبدالغفار بالنيابة عن الجيش ، ومن أحمد بك مصطفى ، وأحمد بك الصباحى ، وعثمان باشا فوزى وغيرهم من وجهاء الأمة بالنيابة عن عموم المصريين لتكون الدولة على علم من الأمر خشية من الدسائس التى يروجها أعداء البلاد .

(١) أعلنت فرنسا الحماية على تونس بعد أن أجبرت الباى على توقيع معاهدة باردو فى ١٢ مايو ١٨٨١ والتى أعلن الفرنسيون فى أعقابها الحماية عن تونس بحجة المحافظة على الأمن فيها .

الفصل الثانى
(فى حادثة عابدين التى حدثت)
(فى ٩ سبتمبر ١٨٨١)
(وكيفيتها وأسبابها)

بعد آياب الخديوى إلى المحروسة صدر أمر من ناظر الجهادية الجديد المسمى داوود باشا يكن إلى الآلاى البيادة الثالث (حكمدارية إبراهيم بك حيدر) بالتوجه إلى الاسكندرية وأمر إلى ألاى الاسكندرية حكمدارية (حسن بك مظهر) بالحضور إلى المحروسة فاضطرب ضباط الألاى الثالث المذكور من هذا الأمر وداخلتهم الظنون والشكوك وقالوا أن الحكومة لم تقصد بهذه الإجراءات سوى الانتقام منا خصوصا وقد أشيع أن الغرض من سفرهم مبنى على نية إغراقهم فى كوبرى كفر الزيات كما حصل إلى الأمير حليم باشا وأحمد باشا ابن إبراهيم باشا فى زمن الخديوى[١] سعيد باشا ولما جمع إبراهيم بك حيدر ضباط الآلاى وأخبرهم بأمر الجهادية المؤذن بسفرهم أجابه فوده أفندى حسن البكباشى وباقى الضباط بعدم القبول[٢] فكتب إلى نظارة الجهادية يخبرها بذلك .

فلما رأينا كثرة الدسائس وشدة الضغط من الحكومة وعدم التصديق على القوانين العسكرية التى تم تنظيمها وعدم الشروع فى تشكيل مجلس النواب الذى وعدنا بإنشائه فى أول فبراير سنة ١٨٨١[٣] عولنا على تحديد تلك الطلبات المذكورة بمظاهرة وطنية شاملة للعسكرية والأهالى الذين هم أنابونا عنهم فى المطالبة بحقوقهم وتأمين الناس على الأنفس والأموال والأعراض فخاطبت جميع الألايات البيادة والسوارى والطوبجية

(١) سعيد لم يحصل على لقب خديوى ، وإنما هذا اللقب استعمل منذ عهد إسماعيل وحول قصة غرق هذين الأميرين يذكر إلياس الأيوبى أنهما دعيا إلى حفل أقامه سعيد باشا بالاسكندرية ، وفى أثناء عودتهما إلى القاهرة بقطار مخصوص مع حاشيتهما وقعت العربة التي تقلهما فى النيل عند كفر الزيات فغرق الأمير أحمد ونجا الأمير حليم ، وقد اختلفت الروايات فى أسباب ما حدث . انظر تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل ، المجلد الأول ص ١٤ .

(٢) يذكر سليم النقاش أن عرابى نبه على فودة أفندى أحد بكباشية الآلاى المذكور بعدم الاذعان إلى هذا الأمر ورفضه على الإطلاق ، فاتحد هذا البكباشى مع سائر الضباط على عدم الطاعة وأفهموا العساكر أن الغرض من سفرهم مبنى على نية أغراقهم فى كوبرى كفر الزيات . انظر : مصر للمصريين جـ ٤ ص ٩١ .

(٣) لم يطالب عرابى خلال حادث فبراير ١٨٨١ بمجلس نواب وإنما حدث ذلك فى مظاهرة عابدين .

الموجودين بمدينة القاهرة بواسطة فن الإشارة العسكرية بالاستعداد للحضور إلى ميدان عابدين فى الساعة العاشرة العربية[1] من يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ لعرض الطلبات العادلة على الحضرة الخديوية .

وكتبت إلى ناظر الجهادية بأن يعرض للخديوى أن جميع الألايات ستحضر إلى ساحة عابدين فى الساعة المذكورة لعرض طلبات عادلة تتعلق بإصلاح البلاد وضمانة مستقبلها علي الحضرة الخديوية .

ثم كتبت إلى قناصل الدول مبينا لهم أنه لا خوف من هذه المظاهرة على أبناء تابعيتهم لأنها متصلة الغاية بأحوال البلاد الداخلية .

ولما وصلت كتابتى إلى ناظر الجهادية أسرع بعرضها علي الخديوى فاستدعى الخديوى رياض باشا رئيس النظار وأرسل لنا فى الحال طه باشا[2] لنعدل عن إجراء هذه المظاهرة .

وتوجه الخديو بنفسه ومعه رياض باشا وخيرى باشا رئيس الديوان الخديوى إلى مركز آلاى الحرس بعابدين وأمر بجمع الضباط والعساكر وأخذ ينصحهم بقوله أنتم أولادى وحرسى الخصوصى فلا تتبعوا التعصب الذميم ولا تقتدوا بأعمال الآلايات الأخرى فأجابوه بقولهم إننا ذاهبون[3] فعند ذلك أمر الخديوى على بك فهمى حكمدار الآلاى المذكور بأنه يوزع عساكر الآلاى على نوافذ السراى وأبوابها من الداخل ليتخذوها متاريس عند الاقتضاء ففعل كذلك .

أما طه باشا فإنه حضر لنا وسألنا عن قصدنا فأخبرناه بما عزمنا عليه من عرض طلباتنا على الخديوى فرجع ليُخبر بما رأى

وأما الخديوى فإنه بعد توزيع الاى الحرس على أبواب السراى ومنافذها توجه إلى القلعة ومعه رياض باشا وخيرى باشا ليمنع الآلاى الثالث عن التوجه إلى ساحة عابدين وبوصوله إلى القلعة وجد الآلاى المذكور واقفا تحت السلاح ينتظر الأمر بالمسير إلى

---

(١) الساعة الرابعة أفرنجى (مساءً) وكان ذلك اليوم جمعة .

(٢) كان ضمن الباشوات الذين أرسلهم الخديوى إلى عرابى وعبدالعال حلمى وأحمد عبدالغفار لنصحهم وحضهم على عدم تنفيذ هذه المظاهرة . انظر : سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٤ ص ٩١ .

(٣) يذكر سليم النقاش أن الجنود قالوا للخديو نحن فداء ولى نعمتنا على عكس ما ذكره عرابى .

عابدين فطلب الضباط ووبخهم ثم أخذ بتلابيب البكباشى فوده حسن قال له أمثلك يعارض فى أوامر الحكومة ويسعى فى عدم تنفيذ إجرآتها(١) فلما رأى العساكر ذلك ضرب أحد البروجية نوبة سونكى ديك»(٢) بأمر اليوزباشى محمد أفندى السيد فأسرع العساكر إلى تركيب السونك فى رؤوس البنادق واحتاطوا بالخديوى ومن معه صارخين بقولهم «اترك البكباشى» فأمر بتركه وقال للبكباشى مر العساكر بأن ينفرجوا عنا يا بكباشة فأمر البكباشى برجوع العساكر إلى حالتهم الأولى وتركهم الخديوى وتوجه بمن معه من طريق الجبل قاصدا العباسية ليمنعنى عن إجراء ما عزمت عليه فلما وصل إلى مركز الآلاى طلبنى فلم يجدنى فأخبره اليوزباشى حكمدار الغفر بأنى توجهت بالآلاى حكمدارية وآلاى الطوبجية حكمدارية إسماعيل بك صبرى بمدافعه وجبه خاناته إلى عابدين من مدة ساعة ، وكان الأمر كما ذكر . فقفل الخديوى راجعا إلى عابدين وكان عبدالعال حلمى بك حكمدار الالاى السودانى حضر من طره بالآلاى المذكور ولما وصل إلى ساحة المنشية أمر العساكر بالاستراحة وتنظيف ملابسهم من الأتربة وهناك بلغه خبر ذهاب الخديوى إلى القلعة فأخذ معه بلوكين من العساكر وصعد إلى القلعة ليستكشف الأمر الذى أوجب الخديوى أن يترك مركزه فى الوقت المعين لاستعراض الآلايات عليه والمطالبة بالإصلاحات اللازمة للجهادية وللأمة أيضًا ، فلما وصل إلى مركز الآلاى الثالث واستعلم عن سبب مجيىء الخديوى فأخبروه بما حصل وكان الوقت قد حان فنزل من القلعة ومن خلفه الآلاى المذكور يقوده البكباشى فوده أفندى حسن لأن الميرالاى إبراهيم بك حيدر كان ترك الآلاى وذهب إلى بيته لكى لا يشترك فى تلك المظاهرة هلعا وجبنا .

كيفية تجمع الجيش فى ساحة عابدين

كان أول من حضر إلى ميدان عابدين ألاى السوارى بقيادة أحمد بك عبدالغفار(٣) ثم حضرت بالآى العباسية ومعى الاى الطوبجية يقوده إسماعيل بك صبرى(٤) وكانت

(١) يذكر سليم النقاش أن الذى فعل ذلك هو رياض باشا وليس الخديو : انظر مصر للمصريين جـ ٤ ص ٩١ .

(٢) بمعنى تركيب السونكى فى رؤوس البنادق .

(٣) كان من الناقمين على السيطرة الشركسية على الجيش خاصة وأن ناظر الجهادية الأسبق عثمان رفقى كان قد فصله لغير ما سبب الرافعى : المرجع السابق ص ١٢٥ .

(٤) جاء عرابى ممتطيا جواده شاهرا سيفه يقود آلاى العباسية ويصحبه آلاى المدفعية يقوده إسماعيل بك صبرى ومعه المدافع بذخيرتها .

بطاريات المدافع تتخلل أورطة البياده أثناء المسير وكان ذلك فى يوم الجمعة الواقع فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٨ و٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وعند وصولنا إلى ساحة عابدين أخبرنى بعض الضباط أن الآى الحرس الخديوى (حكمدارية على بك فهمى يوزع فى مداخل السراى وهو على استعداد للدفاع عنها إذا مست الحاجة[١] وأنه مُدَّخر للدفاع كمية وافرة من الجبة خانة فأرسلت إلى حكمدار الآلاى المذكور الملازم محمد أفندى على وهو بطل غيور ليستدعيه إلى فلما حضر سألته عن سبب وضع العساكر فى أبواب السراى، ومنافذها من الداخل وما هو القصد من ذلك فقال أن السياسة خداع فطلبت منه أن يجمع آلايه ويأخذ محله فى الميدان فأمر بخروج الآلاى المذكور جميعه وأخذ المحل المعين له فى الدائرة ثم صار ترتيب آلاى الطوبجية والسوارى والبيادة على شكل مربع ثم حضر بعد ذلك الآلاى الثانى من مركز قصر النيل يقوده أحمد أفندى صادق اليوزباشى ومعه أحمد أفندى عبدالسلام ورسول أفندى اليوزباشية لامتناع الميرلاى محمد بك شوقى عن مرافقة الآلاى ثم حضر الآلاى الثالث من القلعة بقيادة فوده أفندى حسن المذكور وحضر الآلاى السودانى بقيادة عبدالعال حلمى وحضرت أيضًا أورطة المستحفظين يقودها القائمقام إبراهيم بك فوزى[٢] .

فلما اكتمل الجيش فى ميدان عابدين[٣] وكانت ساحة عابدين غاصة بجماهير الوطنين المتفرجين من الأجانب ونوافذ البيوت المجاورة للسراى وأسطحتها ملأى بالمتفرجين والمفترجات .

وأما الخديوى فإنه لما عاد من العباسية إلى سراى عابدين دخل من الباب الشرقى المسمى (باب باريس) وصعد إلى الديوان الخديوى ثم نزل منه وأتى إلى وسط الميدان ماشيا على قدميه وحوله (المستر كوكسن) قنصل انجلترا فى ثغر اسكندرية والجنرال (جولد سميث) الإنجليزى مراقب إدارة الدائرة السنية وجماعة من جاويشية المراسلة الخديوية فلما توسط الميدان طلبنى فتوجهت إليه لأعرض طلباتى عليه فى ذلك الموقف الرهيب وكان من خلفى نحو ثلاثين ضابطا وسيوفهم مسلولة بأيديهم[٤] وكنت أمامهم

(١) يبدو أنه كان هناك اتفاق بين عرابى وعلى فهمى ومن هنا أخذ فى استدعائه لمعرفة أسباب تغير موقفه .
(٢) صار فيما بعد ضابطا للمحروسة .
(٣) بلغ عدد المحتشدين فى الميدان من الجنود حوالى أربعة آلاف . انظر جريدة الوطن فى ١٧ سبتمبر ١٨٨١ .
(٤) كانت مهمة هؤلاء الضباط الدفاع عن عرابى إذا تعرض لمكروه وظلوا ملازمين له حتى انتهى من الحوار مع الخديوى .

راكبا جوادى وسيفى فى يدى فلما قربت منه صاح مخاطبا بأن أترجل عن الجواد وأغمد سيفى فى جرابه فترجلت عن جوادى وأغمدت سيفى وأسرعت إليه وفى تلك اللحظة أشار عليه المستر كوكسن المذكور بأن يطلق علىَّ غدارته(١) فالتفت إليه وقال له ألم تنظر إلى من حولنا من العساكر ثم صاح على من اتبعنى من الضباط وأمرهم أن يغمدوا سيوفهم ويعودوا إلى بلوكاتهم فلم يفعلوا بل وقفوا من خلفى ودم الوطنية يغلى فى مراجل قلوبهم والغضب ظاهر على وجوههم فلما وقفت بين يديه مشيرا بالسلام إليه فخاطبنى بقوله(٢) :

- ما هى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا فقلت له :
- جئنا يا مولاى لنعرض عليك طلبات الأمة وطلبات الجيش وكلها طلبات عادلة .
- فقال الخديوى وما هى هذه الطلبات فقلت له :
- هى إسقاط الوزارة المستبدة وتشكيل مجلس النواب على النسق الأوربى وزيادة عدد الجيش إلى القدر المعين فى الفرمانات السلطانية(٣) والتصديق على القوانين العسكرية السابق أمركم بوضعها(٤) . فقال الخديوى كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها وأن ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم إلى عبيد أحساننا فقلت له نحن خلقنا الله أحرارا ولم يخلقنا تراثا وعقارا فوالله الذى لا إله إلا هو أننا لا نورث ولا نستعبد بعد هذا اليوم وكنت أرى الجنرال جولد سميث) المذكور كلما يسمع جملة من كلامى يرجع القهقرى خطوات ثم يرجع إلى محله فى الدائرة المحاطة بالضباط وبالجاويشية المذكورين آنفا فلما أقسمت بأن نكون أحرار إلا عبيد أذلاء بعد ذلك اليوم (أشار المستر كوكسن)(٥) المذكور على الخديو أن يرجع إلى السراى وأوهمه أنه يخشى عليه من الضرر إذا زادت المخاطبة عن هذا الحد وبعد رجوع الخديو إلى داخل السراى عاد (المستر

---

(١) الحقيقة أن المستر كوكسن لم يكن موجودا فى بداية المظاهرة ، فقد حضر إلى عابدين بعد حوالى ساعة من حدوثها ، وأن الذى طلب من الخديو ذلك هو المستر كولفن Public Record office : F. O. 407/ 18/ No 247 . Mr. Cookson to Earl Granville sep. 10. 1881

(٢) هناك فقرات حذفها عرابى خلال مخاطبة الخديو له وهى قول الخديوى : ألم أك سيدك ومولاك وقوله الستُ الذى أنا رقيتك إلى رتبة الميرالاى وكان رد عرابى على ذلك بالإيجاب . انظر : مصر للمصريين جـ ٤ ص ٩٢ - ٩٣ .

(٣) العدد المحدد فى الفرمان السلطانى هو ١٨ ألف .

(٤) يذكر الشيخ محمد عبده أن عرابى طلب عزل الشيخ محمد العباسى المهدى شيخ الإسلام أثناء عرضه لطلبات الأمة انظر تاريخ الاستاذ الإمام ج١ ص ٢٢٢ ولكن ذلك لم يرد فى مصادر أخرى .

(٥) فى الحقيقة أن الذى أشار على الخديو بالعودة إلى السراى هو كولفن .

كوكسن) ومعه المستر (كلفن)[١] ليخاطبنى النيابة عن الخديوى كرسول من طرفه[٢] وقال لى أن طلب إسقاط الوزارة وطلب تشكيل مجلس النواب من حقوق الأمة لا من حقوق الجهادية ولا لزوم لطلب زيادة الجيش لأن المالية لا تساعد علي ذلك فقلت له :

اعلم يا حضرة القنصل أن طلباتى المتعلقة بالأهالى لم أعمد إليها إلا لكونهم قد أقامونى نائبا عنهم فى تنفيذها بواسطة هؤلاء العساكر الذين هم عبارة عن إخوانهم وأولادهم فهم القوة التى ينفذ بها كل ما يعود على الوطن بالمنفعة والصلاح وانظر إلى هؤلاء المحتشدين خلف العساكر فهم الأهالى الذين أنابونا عنهم فى طلب حقوقهم واعلم علم اليقين أننا لا نتنازل عن طلباتنا ولا نبرح من هذا المكان ما لم تنفذ .

فقال القنصل علمت من كلامك أنك ترغب فى تنفيذ اقتراحاتك بالقوة وهذا أمر ينشأ عن ضياع بلادكم وتلاشيها فقلت له :

كيف يكون ذلك؟ ومن ذا الذى يعارضنا فى أحوال داخليتنا؟ فاعلم أننا سنقاوم أشد المقاومة إلى أن نفنى عن آخرنا فقال القنصل وأين هى قوتكم التى ستدافع بها؟ فقلت له عند الاقتضاء يحتشد من العساكر مليون يدافعون عن بلادهم ويسمعون قولى ويلبون إشارتى قال القنصل المذكور وماذا تفعل إذا لم تجب إلى ما تطلب فقلت له أقول كلمة أخرى قال القنصل وما هى؟ أجبته بقولى لا أقولها إلا عند اليأس[٣] والقنوط ثم انقطعت المخابرات ساعة وتقرر فيها إجابة طلباتنا وإنفاذها بالتدريج ثم صار عزل الوزارة فى الحال[٤] فعرض عليَّ الخديو بأن نقبل تعيين حيدر باشا يكن رئيسا للوزارة الجديدة فأبيت ذلك عليه لأنه من أقرباء الخديو وطلبت محمد شريف باشا رئيسا للوزارة الجديدة فاستدعى شريف باشا بالتلغراف وكان إذ ذاك بالأسكندرية .

---

(١) المراقب المالى الإنجليزى .

(٢) يذكر النقاش أن كولفن وقنصلا انجلترا والنمسا كانوا الواسطة بين الخديوى وعرابى انظر مصر للمصريين جـ ٤ ص٩٣ .

(٣) من المعروف أن عرابى كان لايعرف الإنجليزية وربما كان هناك مترجم .

(٤) نشرت الوقائع المصرية خبر استقالة هذه النظارة كالآتى «فى ليلة السبت ١٦ شوال ١٢٩٨ (١٠ سبتمبر ١٨٨١) استعفت نظارة دولتلو رياض باشا فقبل استعفاؤها وكلف دولتلو شريف باشا بتشكيل نظارة جديدة ، انظر عدد ١١ سبتمبر ١٨٨١ . والجدير بالذكر أن الخديو لم يقبل سوى عزل وزارة رياض باشا أما بالنسبة للمطلبين الآخرين وهما إنشاء مجلس للنواب وزيادة عدد الجيش إلى ثمانية عشر ألفا فلم يوافق عليهما بل ذكر أنه سيرجع إلى الباب العالى لمشاورته فى هذا وقد وافق عرابى على ذلك Newman: Great Britain in Egypt p. 59 .

ولما صدر أمر الخديوى بإجابة طلباتنا توجهت إليه وتشكرت له على إجابة طلبات الأمة فأقسم بأنه أجاب طلباتنا بصفاء نية وحسن طوية فشكرت له ثانيا وودعته وانصرفت ونبهت على الآلايات المحتشدة بساحة عابدين أن يتوجه كل إلى مركزه ما عدا آلاى السودان فإنه قضى ليلته فى ضيافة الاى الحرس الخديوى بقشلاق عابدين ثم أنى عدت إلى العباسية ومعى الآلاى الرابع البيادة حكمداريتى وألاى الطوبجية .

وفى يوم ١٠ سبتمبر سنة ١٨٨١ حضرت إلى سراى شريف باشا وهنأته برياسة الوزارة الجديدة وطلبت منه تشكيل الوزارة مِنْ مَنْ يوافقونه على سرعة تشكيل مجلس النواب وينشرون لواء الحربة فى البلاد وأن يكون محمود باشا سامى ناظرا للجهادية ومصطفى باشا فهمى ناظرا للخارجية لأنهما ميالان إلى العدل والحرية فامتنع وقال أنى لا أقبل أن يكون معى محمود سامى ومصطفى فهمى فى وزارة لأنهما لم يفيا بعهدهما حين تعاهدنا من قبل على طلب مجلس نواب ولما أبى الخديوى إجابتنا استعفينا جميعا واتفقنا على أن لايشترك أحد منا فى الوزارة الجديدة فخالفا وعدهما وقبلا بالانتظام فى سلك الوزارة الجديدة التي ترأسها رياض باشا وهى التى سقطت بالأمس .

فقلت له أنه لكل وقت حكم وأنى أثق بحبهما للحرية والعدل والمساواة وأيضًا فإن العسكرية لا تثق إلا بمحمود باشا سامى فقال أفلا ترضون أن أكون ناظرا للجهادية فإنى تربيت معكم فى العسكرية فقلت له أننا اخترناك لوثوقنا بك أن تكون رئيسا للوزارة ولكن لابد من مراعاة أميال ضباط العسكرية فأصر على عدم قبولهما[١] فتركته ورجعت إلى أشغالى وهو لم يقبل باشتراكهما معه فى الوزارة ولم يسمى أحدا من النظار ولم يباشر أشغال الحكومة فعدت إليه فى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ وسألته عن ترك الحكومة فوضى بلا وزارة فظل على اباءه السابق فقلت له إن لم تسمى الوزارة اليوم طلبنا تعيين غيرك فلا تظن أنه ليس فى البلاد غيرك فإن فيها والحمد لله العلماء والحكماء والمهندسون ولم يكن اختيارك عن عدم وجود من يقوم بهذا المنصب الخطير فاغرورقت عيناه بالدموع ولم يجب بكلمة فخرجنا من لدنه فأرسل لنا وكيل زراعته الشيخ بدراوى عاشور الذى ترقى بعد ذلك إلى رتبة باشا فى زمن الاحتلال حين كان شريف باشا رئيسا

(١) يرجع تردد شريف باشا فى قبول الوزارة خشية أن يكون العوبة فى يد العرابيين مما يؤدى إلى إنشاء دكتاتورية عسكرية .

للنظار ، وقال لنا أن الباشا قبل بما اقترحته[١] وأن يريد مقابلتى مرة ثانية فتوجهت إليه ومعى محمود سامى باشا فأخبرنا بتشكيل الوزارة على هذا الوجه :

شريف باشا رئيس النظار وناظر الداخلية
محمود سامى باشا ناظر الجهادية
حيدر باشا يكن ناظر المالية
إسماعيل باشا أيوب ناظر الأشغال العمومية
مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية
محمد زكى باشا ناظر الأوقاف والمعارف
قدرى بك ناظرالحقانية[٢]

وقد رفع رئيس النظار المشار إليه تقريره إلى الخديو وضمنه الكلام على السياسة التى ستجرى عليها وزارته والأعمال التى ستباشرها ، فأجاب الخديوى مستحسنا باقى التقرير وهذه صورته كما يأتى :

التقرير فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١
مولاى

قد تفضلتم عليَّ وفوضتم إليَّ أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها فى الحالة الصعبة التي نشأت عمَّا حصل من الحوادث بمصر أخيرا .

ولم أقدم فى بادئ الأمر على قبول هذه المسئولية الجسيمة لاحتمال أن يحدث من الأحوال الحاضرة أمور خطرة ومكدرة ولكنى حيث أن حضرتكم العلية قد استشارت من يوثق بمن ذوى المكانة والاحتشام ورأت بالاتحاد معهم أن اشتراكى فى إدارة أمور الحكومة يعود بالنفع على الوطن وأصرت على تكليفى بذلك فلم يكن لى حق بعد ذلك فى التردد وصرت مستعدا للقيام بإدارة عموم مصالح الحكومة باذلا جهدى أولا فى إزالة ما هو قائم بالخواطر من الاضطراب ومنع وقوع نوازل كالتى المت بمصر فى هذه الأيام وقد توجهت عنايتكم السنية منذ جلوسكم على مسند الخديوية الجليلة المصرية لتأييد

(١) قبل شريف باشا رئاسة النظار بعد أن طمأنه الأعيان بأن الضباط سينفذون كل ما يأمرهم به ، أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ١٢١ وهكذا استلم شريف زمام الأمور ليس برغبة الجيش فقط ولكن أيضًا بترحيب من الأهالى .

(٢) حول نصوص هذا التشكيل والأوامر الصادرة بخصوصه انظر النظارات والوزارات جـ ١ ص ١٠٠ .

حسن الاقتصاد فى مصروفات الحكومة وتصفية الحالة المالية وبث روح الاستقامة فى المصالح العمومية وإدخال ما يناسب من الإصلاحات الخيرية فى إدارة البلاد ووقد اقتربت تصفية الحالة المالية من الانتهاء وصارت الميزانية تنشر فى كل عام بوجه الانتظام .

وحيث أن تفتيش المالية الذى كان عند إحداثه موضعا للقدح بطرق متنوعة قد ساعد مساعدة قوية على إصلاح أمور المالية وكان لحكومتكم عضدًا قويا فيجب لهذين الوجهين دوام بقاءه على الهيئة التى تشكل بها على مقتضى الأمر العالى الصادرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٩ .

أما مقاصد دولتكم الخيرية الموجهة نحو إصلاح الإداراة قد أخذت بالقبول التام وتعلقت بإنجازها الآمال فمتى استتبت الأمنية واستقرت الثقة العمومية أفرغ الجهد فى تحقيق تلك المقاصد التي وجهت اليها عنايتكم العلية لإظهار نتائجها الخيرية وأبذل الهمة فى تنظيم المجالس المحلية ووضع قوانين متناسقة متقنة النظام صريحة الأحكام وفى تحديد القوى العمومية أعنى القوة المنوطة بوضع القوانين والقوى القضائية المكلفة بالحكم على موجبها والقوة التنفيذية وتعيين خصائص كل قوة منها وحدودها وإجراء الأعمال العمومية النافعة ونشر المعارف واتساع دائرتها فى أرجاء القطر فإن جميع هذه المواد جديرة بالتفات حكومتكم السنية إليها وحقيقة بالاعتناء بها .

وستستمر الحكومة على النظر والبحث فيما يتعلق بتحديد مدة المحاكم المختلطة مع الاهتمام والسعى التام فى تحسين الحالة التي هى عليها الآن .

وقد ازدادت أهمية المسائل المتعلقة بالجمارك نظرا لاتساع نطاق الزراعة والتجارة ولذلك ستوجه حكومتكم السنية اعتناءها ومزيد اهتمامها إلى إجراء المخابرات اللازمة لعقد معاهدات مع الدول بشأن الجمارك والتجارة فها هى يا مولاى مهام الأمور التي ستقوم بإنجازها الهيئة الجديدة التي كلفت بتشكيلها ورئاستها فإذا وقعت هذه الأفكار لديكم موقع الاستحسان وفازت بالقبول التام واسعفتنى العناية الخديوية بالمساعدة القوية فإنى بمعونة الله تعالى وحسن توفيقه اجتهد فى إرشاد الوطن إلى طريق الفوز والنجاح والتقدم والفلاح وأعيد اليه النظام والراحة والسلام[1] .

(١) تعد وزارة شريف باشا وزارة الأمة لأنها ألفت تحقيقا لرغبة كبراء البلاد وأعيانها ، وقد ابتهجت الأمة ابتهاجا كبيرا بتأليفها وعلقت عليها تحقيق آمالها .

وغاية رجائى من مولاى أن يتقبل مزيد احترامى وأنى فى الدولة خادم مخلص خاضع

الجواب

وهذه ترجمة النطق الخديوى الذى صدر إلى رئيس مجلس النظار المشار إليه فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١[١] .

عزيزى شريف باشا

إن قبولكم أمر تشكيل هيئة نظارة جديدة والقيام برئاستها حال كون الوطن محفوف بالمصاعب دليلا قويا على إخلاصكم وحميتكم الوطنية وأنى لم أكلفكم بتحمل أعباء هذه المأمورية الجسيمة إلا لعلمى بقوتكم ووثوقى بإخلاصكم ولقد سرنى ما رأيته من اشتراك من يوثق بهم من ذوى المكانة والاحتشام من وجوه البلاد وسائر أهاليها فى الالحاح عليكم بقبول المسند الجليل الذى دعتكم اليه ثقة العموم بكم وأنى موافق على ما تضمنه تقريركم من مهام الأمور وأرى كما ترون أنه متى عادت الطمأنينة إلى الخواطر تهتم حكومتى بإجراء الإصلاحات الإدارية القضائية فإن تنظيم المحاكم ووضع القوانين المتناسقة المتقنة النظام الصريحة الأحكام وتحديد القوى العمومية وتعيين وظايف كل منها وانتظام سيرها والنظر فى الأعمال المتعلقة بتحديد مدة المحاكم المختلطة وتوسيع دائرة المعارف ونطاق الأشغال العمومية والزراعة والتجارة وعقد مايلزم من المعاهدات بشأن الجمارك والتجارة كل هذه المواد ذات المصلحة العمومية العائد نفعها على البلاد وإنى على الدوام مستعد لمساعدتكم كل المساعدة على انجازها بصدق نية وإخلاص طوية أما تمام الوفاق بين تفتيش المالية وحكومتى فهو أمر لازم تحبب دوامه وتمكينه وثق يا عزيزى بما لك لدينا من حسن المودة وصفاء المحبة[٢] .

وفى يوم الجمعة ٢٢ شوال سنة ١٢٩٨ الموافق ١٦ سبتمبر ١٨٨١ توجهت مع بعض الضباط لمقابلة شريف باشا وتهنئته برئاسة الوزارة[٣] فقلت له أعرض لدولتكم أننا

---

(١) صحتها ١٤ نوفمبر ١٨٨١ .

(٢) نصوص هذا التقرير موجودة بالنص فى الوزارات والنظارات جـ ١ ص ٩٨ - ١٠٠ .

(٣) يقصد رئاسة النظار .

جميعا واثقون بصداقتكم وخلوص طويتكم لمحبة الوطن وأهله وجازمون بأن هذه الصفات التي تحليتم بها تكون وقاية لبلادنا وسببا فى استتباب الراحة العمومية فيها وأننا نعلم واجباتنا والفروض التي توجبها علينا وظائفنا العسكرية وأعظمها حفظ البلاد ومن فيها ولذلك فإننا نعترف بأننا القوة المنفذة لما يصدر من الأوامر التى تكون إن شاء الله فى خير البلاد وصلاح العباد إلا أن لنا حقوقا معلومة يمنحها لنا القانون فنرجو من الله سبحانه وتعالى أن يحسن إلينا بنوالها بمساعدتكم ونسأله سبحانه أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح آمين ثم أمن الحاضرون .

فأجاب رئيس الوزراء بقوله :

فى علمكم ما قال الأقدمون : آفة الرئاسة ضعف السياسة ولاحكومة إلا بقوة ولا قوة إلا بانقياد الجنود انقيادا تاما وامتثالهم امتثالا مطلقا .

كل حكومة عليها فرائض وواجبات من أهمها صيانة الوطن وحفظ الأمن العمومى فيه وهذا وذاك لا يتأتيان إلا بإطاعة رجالها العسكريين فترددى أولا فى قبول الرئاسة ما كان إلا تجافيا عن تأسيس حكومة غير قوية تجيب بها الآمال ويزيد معها الإشكال فأكون عرضه للملامة بين أخوانى فى الوطن وبين الأجانب وحيث أغاثتنا الألطاف الإلهية وحصل عندى اليقين بانقيادكم فقد زال الاضطراب من القلوب ورتبت الهيئة الجديدة من رجال ذوى عفة واستقامه فأوصيكم بملاحظة الدقة فى الضبط والربط لأنهما من أخص شئون العسكرية وأساس قواها وأعرفوا أنكم مقلدون بأشرف وظيفة وطنية فقوموا بأداء واجباتها الشريفة وعلى القيام بأداء كل ما يزيدكم فخرا وسؤدوا وفقنا الله وإياكم(١) .

وفى يوم الأحد الواقع فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٨ جاء كثير من وجوه البلاد وأعيانها وتوجهوا إلى شريف باشا ومعهم سليمان باشا أباظة وشريف باشا وسلطان باشا أباظة وشريعى باشا وسلطان باشا وأمين بك الشمسى ومنشاوى بك والشيخ على الليثى وعبدالسلام بك المويلحى والشيخ أحمد محمود والشيخ الصباحى وإبراهيم أفندى

---

(١) من هذه الخطبة يتضح أن شريف باشا كان يهدف إلى التهدئة وإلى القبض على زمام الجيش والسيطرة عليه حتى لا يغضب الأجانب وموافقة العرابيين على هذه الخطبة تدل على رغبتهم فى تسوية سليمة مشرفة .

الوكيل وغيرهم وقدموا لشريف باشا تقريرين الأول منهما كضمانة وكفالة لتعهداتنا[١] واشتراكهم معنا فى الطلبات الوطنية التى نحن متضامنون عليها وهذه صورته .

نحن الواضعون أسماءنا أدناه وعلما ومشائخ وأعيان وعمد مصر واسكندرية والثغور والوجهه البحرى والقبلى لاعتقادنا التام بحسن صفات وغيره دولتو شريف باشا قد التمسنا منه أن يستلم إدارة أشغال ورئاسة مجلس النظار الذين صار انتخابهم بمعرفة دولته بالحكومة المصرية وإظهارا لصداقتنا التامة ولخلوص نية الجيش نحن ضامنون ومتكفلون بصدق وصحة التعهدات التي من مقتضاها تمام الانقياد لأوامر دولتلو شريف باشا .

أما الثانى وعليه ألف وستمائة توقيع فهو يتضمن طلب تشكيل المجلس النيابى[٢] وفقا للإدارة الخديوية وهذه صورته .

لما كان لا ينتظم نظام العالم ولا يقوم قوام الهيئة الاجتماعية بالعدل والحرية حتى يكون كل إنسان آمنا على نفسه وماله حرا فى أفكاره وأعماله متما فيه سعادته وحسن حاله وهذا لايتأتى إلا بإيجاد حكومة شورية عادلة لاتشوبها شوائب الاستبداد ولا تتطرق إليها طوارق الفساد ، اتخذت الممالك المتمدنة العادلة مجالس علية من نبهاء أممها يتولون عنها فى حفظ حقوقها تجاه هيئة حكوماتها ويكونون الواسطة الحقيقية فى تنفيذ ما تصدره الحكومات من الأحكام العادلة وعلى هذه القواعد ولأجل هذه المقاصد كان قد اتخذ لحكومتنا مجلس نواب فى العهد السابق وبما أن مقاصد خديوينا المعظم جميعها خيرية ونياته سليمة فطلبا لحفظ بلادنا من بوائق الدهر تجاسرنا بعرض هذا راجين من المراحم الداورية صدور الأمر الكريم بتشكيل مجلس نواب لأمتنا المصرية يكون له ما لمجالس الأمم الأوربية المتمدنة من الحقوق الشرعية إزاء هيئة الحكومة وبذلك تكون الحضرة الفخيمة الخديوية قد خولتنا نعمة لا تعادلها نعمه وتصير حكومتها العادلة انموذجا شريفا برهن على حسن نتائج العدل والحرية أمام العالم وأننا على يقين من قبول التماسنا هذا وفقا لإرادة ولى النعم أدام الله جلاله .

---

(١) كان أهم هذه التعهدات نقل آلاى عرابى إلى رأس الوادى ، وآلاى عبدالعال حلمى إلى دمياط .

(٢) كان السلطان العثمانى لا يرى بعين الرضا منح الدستور لمصر دون الولايات الأخرى ، ولكن شريف باشا كان لايشاطر السلطان رأيه فى هذا الموضوع . أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ١٢٢ .

صورة تعريب الكتاب الذى بعثه شريف باشا إلى وكلاء الدول أثر تشكيل وزارته

إلى حضرة القنصل الجنرال

أنكم لتعلمون الظروف والدواعى التي أوجبت على تحقيق الثقة التي تعطف الجناب العالى باعتقادها بى بقبول تشكيل الوزارة الجديدة ونفس هذه الدواعى هى التى حملت زملائى حضرات النظار على الامتثال إلى أمر الحضرة الخديوية مجيبين بقبول المناصب التي وجهت اليهم .

وبناء على ذلك أقدم لحضرتكم طى كتابى هذا صورة الديكريتو الخديوى المؤذن بتشكيل الوزارة وأنقل إليكم أن الحضرة الخديوية تكرمت بأن توجه مع رئاسة النظار ومنصب الداخلية القيام بمهام نظارة الخارجية ريثما يحضر حضرة صاحب السعادة مصطفى باشا فهمى .

وأملى وطيد بأنكم فى جميع المدة التى تتصل لها مخابراتى مع حضرتكم توا لاتتأخرون عن مساعدتى بطيبة نفس لحفظ العلائق الودادية المستمرة حتى الآن بين حكومتكم وحكومة الجناب العالى مما هو عضد ثمين له وسند للقطر المصرى وبعد هذا فرجائى أن تقبلوا أتيان اعتبارى الفائق لحضرتكم وكتب فى مصر ١٧ ستبمر سنة ١٨٨١-

ناظر الخارجية

شريف

صورة الكتاب الذى بعث به شريف باشا إلى المحافظين والمديرين فى القطر المصرى

تعطف الجناب العالى وعهد إلى بأن أشكل وزارة جديدة وأتولى رئاستها ووجه إلىَّ مع هذا المنصب نظارة الداخلية فأول أمر عنيت به حين قبلت هذه الخطة التي دعانى إليها كرم الحضرة الخديوية وطلب وجوه البلاد هو أنى صرحت بعزمى الأكيد علي مراعاة الاقتصاد بالحكمة فى جميع نفقات الدولة وعلى توطيد العدل والأمانة وتعميمها فى جميع الوظائف وعلى أحداث الإصلاحات التى أدت إليها الخبرة ودعت إلى إدخالها إرادة البلاد واحداثها فى عموم الإدارات على الوجه الموافق . ومن تلك الإصلاحات

تنظيم الأحكام القضائية وتحديد السلطة العمومية وتبيان اختصاصاتها ومزاياها ثم توسيع نطاق المعارف والأشغال العمومية والزراعة والتجارة ذلك هو حل الإصلاح الأساسى المقصود ويلوح لى أنه ذو أهمية عظيمة يجب الإسراع إلى قضائها ولذلك أدعوكم إلى بذل جميع ما فى الطاقة فى سبيل مساعدتى على إتمام ذلك بما لكم من السلطة المعنية حدودها بهمة ونشاط .

وحيث لم يصدر حتى الآن القانون القاطع الذي يحدد السلطة العمومية ويبين لكل منكم حقوقه وواجباته رأيت من الضرورى أن أذكركم هنا بأهم المزايا التى خولتموها فى الأحكام والإدارة فاحرصوا على الخدمة العمومية وإجراء موجباتها واسهروا على تأييد العدالة والمساواة على جباية الضرائب واحفظوا حقوق الأهالى وذودوا عن مصلحتهم مثل ما يجب أن تذودوا عن المشروعات العمومية دينية كانت أو خيرية وأتموا فروض الحفظ والضبط واعتصموا بالدراية لاتقاء ما يمكن حدوثه وراقبوا مصروفات الحكومة وسبل إنفاقها بحيث لا تذهب بما لا خير فيه تلك هى حدود السلطنة لإدارة الأحكام معينة إلا للسلطة الخديوية العظمى .

وعليكم أن تسووا بين الرعية إذا أخل بعضهم بعهد مع الآخرين فتنشأ عن ذلك خلاف وأن تحققوا إجراء ما يتعهد له كل منكم بصاحبه وتسهروا على مراقبة القوانين الشرعية المتعلقة بصلاتهم فيما بينهم وتفصلوا ما يحصل من الخلاف تلك هى الحدود المعينة للأحكام القضائية أى للقضاء فى الدعاوى الشخصية وللمجالس المدنية العادية . وبالجملة نقول أن الأمور التي يكون مرجعها إلى منفعة عمومية فلكم أنتم الحكم فيها وما المسائل المتعلقة بمصلحة الأفراد فهى من اختصاصات الحكومة القضائية .

وعليكم أن توجهوا فى المستقبل عناية خصوصية إلى فض المشاكل بمقتضى مبادئ الإدارة العمومية التى ذكرت لكم إياها بوجه الاجمال والتى ما حدتم عنها إلا وحسب ذلك منكم تعديا لما فرض لكم من الحدود ومخالفة لتعليماتى الرسمية ثم مع كونى تحاشيت إعطاءكم السلطة فى المزايا المخصصة بالحكومة القضائية فمن الواجب عليكم أن تتخذوا الوسائل الحسنة بحكمة ودراية من جميع الوجوه التى يحلها لكم القانون لتحفظوا شرف رعيتكم وأرواحهم وراحتهم فانه فى هذه المدة الأخيرة حدثت مخالفات كثيرة من شأنها ازعاج الراحة والأمنية ولم يعاقب المرتبكون بالقصاص الحق العادل الذى يكفهم عن ارتكاب الجنايات ويبين لهم أحد أحكام القانون العادل تدركهم

أيان كانوا فعليكم أنتم أن تبطلوا هذه الحالة وتقفوا بالمرصاد لمنع عودها ثانية موجهين لكل ارتكاب جناية العقاب القانونى وأن تؤيدوا الراحة والأمنية العمومية فإن ذلك أول ما يجب عليكم .

وبعد فإننى منذ استلمت نظارة الداخلية تبنيت لى على أسف أنه قد حصل فى مديرية الغربية وفى غيرها من الإدارات على اختلافها ضعف فى السلطة مع أن على حفظها مدار الأحكام وبه قيام الحكومة الواجب احترامها فمن المهم إذا وضع حد لهذه المخالفات المشئومة التى تفسد ببقائها جميع فروع الإدارة وأحسن وسيلة تضمن رعاية الاحترام الواجبة تأديته للحكومة وهي اختيار المأمورين الصادقين فى الخدمة فابذلوا عنايتكم فى أن يكون جميع شيوخ البلاد والذين تدعوهم إلى هذه الوظيفة إرادة مواطنيهم رجالا ذوى عفة تشهد لهم بها ثقة الأهالى وأن يكون لهم فى بلادهم نفوذ تام لا يقو على معارضته أحد أما بوجودهم فى حالة الثروة والغنى وأما لما لهم من المصالح الزراعية والتجارية .

وعليكم أن لا تتأخروا عن تقديم تقاريركم إلى مرجع السلطة العمومية الذى منه يصدر لكم الأوامر الإدارية وإليه يجب أن تبعثوا بجميع المسائل التي تستلفت أنظار العامة وأن يفرضوا عليها جميع المشاكل التى يلوح لكم أنها تستلزم تعليمات خصوصية حتى أصل بمساعدتكم وحرصكم بأمانة ودقة على ما بينته لكم من التعليمات إلى إجراء الإصلاح وإعادة النظام الإدارى طبقا للمقاصد الخديرية الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

شريف

«التصديق على قوانين الإصلاحات العسكرية»
«التى هى من ضمن طلبات يوم حادثة عابدين»[١]
«صورة التقرير المقدم من شريف باشا للخديوى»
«فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ و٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨١»

قال : إن القومسيون العسكرى السابق تشكيله بمقتضى الأمر العالى الصادر بتاريخ

(١) قدم شريف باشا القوانين العسكرية التى كان قد أعدها القومسيون العسكرى قبل ذلك بعد أن رفعتها نظارة الجهادية إلى مجلس النظار لبحثها ، وقد صدَّق الخديو عليها .

٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ لتنظيم القوانين العسكرية قدم لمجلس النظار بواسطة نظارة الجهادية والبحرية مشروعات قوانين عسكرية وبعد النظر فى هذه المشروعات بالمجلس قدم القوانين الآتى بيانها هى :

أولا : قانون الاجازات العسكرية البرية والبحرية

ثانيا : قانون تسوية حالة الضباط المستودعين .

ثالثا : قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية .

رابعا : قانون القواعد الأساسية الذى يليه قانون الترقى .

خامسا : قانون الضمائم والامتيازات والإعانات العسكرية[١] .

فأتشرف بأن أرفع لسدتكم السنية صورة خمسة أوامر عالية عن هذه القوانين ملتمسا تشريفها بالقبول وانما لولى الأمر والنعم عبده الخاضع ومحسوبه المتواضع

رئيس مجلس النظار

شريف

(١) نشرت الوقائع المصرية هذه القوانين فى عددها رقم ١٢١٧ بتاريخ ٢٤ سبتمبر كما نشرها سليم النقاش فى كتابه مصر للمصريين جـ ٤ ابتداء من صفحة ١١٥

الفصل الثالث
قانون الأجازات العسكرية

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على القانون المقدم بتاريخ ٢٦ رجب سنة ٩٨ من ناظر الجهادية والبحرية وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت .

(قانون الاجازات العسكرية)
(البرية والبحرية)

المادة الأولى : حكمدار كل ألاى أو أورطة مستقلة أو سرية مستقلة يجوز له أن يرخص بالاجازات لملتمسيها التابعين له متى سوغت ذلك أحوال الخدمة بحيث أن الاجازة المذكورة لاتزيد عن عشرة أيام فى الشهر الواحد ولا عن ثلاثين يوما فى السنة الواحدة للشخص الواحد .

المادة الثانية : ينبغى أن يتغير فى التقرير اليومى الذي يتحرر بالآلاى أو بالأورطة المستقلة أو بالسرية كل أجازة يتصرح بها وفى آخر كل شهر يعمل تقرير خصوصى عن ذلك ويرسل إلى نظارة الجهادية بالطريقة التدريجية بجيث يكون مثبتا فيه جميع الاجازات التى تصرح بها فى مدة الشهر .

المادة الثالثة : يجوز لأميراللواء أن يرخص لملتمسى الأجازة التابعين لقومندته بمدة لاتزيد عن خمسة عشر يوما فى ظرف كل ثلاثة أشهر وتبنى هذه الرخصة على حسب الطلب التدريجى .

المادة الرابعة : يجوز للفريق أن يرخص لملتمسى الاجازات التابعين لقومندته بمدة لاتزيد عن ثلاثين يوما فى السنة الواحدة حسب الطلب التدريجى .

المادة الخامسة : يجوز لحكمدار الجيش أن يرخص لملتسى الاجازات التابعين للجيش بمدة لاتزيد عن ستة أشهر فى السنة الواحدة حسب الالتماسات التدريجية ومن طرف المشار إليه يصير أخطار نظارة الجهادية بذلك تحريرا .

المادة السادسة : ناظر الجهادية يرخص بالاجازات لغاية سنة كاملة تحريرا على الالتماسات التى تتقدم له من حكمدار الجيش .

المادة السابعة : كل ضابط عسكرى تحصل على رخصة أجازة أو أجازات لا تزيد عن ثلاثين يوما فى السنة الواحدة لا يستقطع من استحقاقه شىء فى مدة أجازته فإن زادت عن شهر يستقطع منه نصف استحقاقه فى المدة التى تزيد عن الثلاثين يوما المقررة له فى السنة ومع ذلك فالضباط والصف ضباط والانباشية والعساكر الموجودين بالسودان وهرر وسواحل البحر الأحمر وما أشبه ومن يطلب أجازة خارج الحكومة المصرية يضم إلى مدة الاجازة التى له الحق فيها بالاستحقاق الكامل مدة خمسة عشر يوما بالماهية الكاملة أيضًا .

المادة الثامنة : الاجازات التى تعطى لمن يلتمس التوجه إلى الجهات الخارجية عن الحكومة المصرية لا تكون إلا من طرف الحضرة الفخيمة الخديوية بعد العرض عنها من طرف نظارة الجهادية .

المادة التاسعة : كل جهادى حصل له مرض أو جراحات أو كان فى حالة النقاهة وأعطيت فى حقه شهادة من اثنين أطباء من مستخدمى الحكومة يتصرح له بالمدة التي تحددها الأطباء لتبديل الهواء أوالمعالجة من طرف أرباب الحكم وفى هذه الحالة لا يستقطع من استحقاقه شىء ولو كان سبق استحصاله على أجازات تزيد عن ثلاثين يوما المقررة فى السنة والمدة المصرح بها له يلزم أن لا تزيد عن ستة شهور وإن زادت عن ذلك فعلى نظارة الجهادية أن تجرى الكشف عليه بمعرفة الأطباء ومن بعد التحقيق عن حالته تجرى اللازم فى حقه على حسب ما هو مدون بالقوانين العسكرية .

المادة العاشرة : كل جهادى لم يستحصل على أجازات قدرها ثلاثون يوما فى السنة يكون له الحق فى ضم النقص إلى الثلاثين يوما التى يستحقها فى السنة التالية وهكذا لغاية اثنى عشرة سنة فإن مضت مدة الاثنى عشرة سنة من غير طلب المدة التي يستحقها فيها باعتبار كل سنة شهر لا يكون له حق فى طلب أجازة زيادة عن سنة واحدة إنما من يستحصل على رخصته بالتوجه إلى خارج الحكومة أو من والى السودان يضم اليه خمسة عشر يوما على المدة التى يستقطع فيها شىء من استحقاقه .

المادة الحادية عشرة : إذا لم يوجد بالآلاى من الضباط العظام إلا ضابط واحد فلا يرخص له بالاجازة وعلى ذلك يعتبر الإجراء فى حق ضباط البلوكات وأما الصف ضباط والانباشية فلا يرخص لهم بالاجازات إلا بقدر الثلث فقط .

المادة الثانية عشرة : لايتصرح للأنفار فى الاجازات بزيادة عن عشرة فى المائة إلا فى فصل الزراعة والحصاد إذا سمحت مقتضيات الخدمة بذلك وتقدير هذه الزيادة يكون بمعرفة نظارة الجهادية .

المادة الثالثة عشرة : الأنفار المستجدة الذين لم يمكثوا فى الخدمة سنة كاملة لايرخص لهم بالاجازات إلا فى الأحوال الاضطرارية .

المادة الرابعة عشرة : حيث أن الاجازات تعتبر مكافئة لمن ينالها عن حسن سلوكه وعقابا تأديبيا لمن يحرم منها على سوء سلوكه فلا يترخص بها لمن كان متصفا برداءة الأخلاق التي تصدر من ديوان الجهادية .

المادة الخامسة عشرة : عملية دفاتر الاجازات وقيد التذاكر بها تكون بغاية الضبط والدقة تحت مسئولية رؤساء المحاسبة مع ملاحظة رؤساء الإدارات على مقتضى الاستمارة التي تصدر من ديوان الجهادية .

المادة السادسة عشرة : حكام البحرية وأمراؤها وضباطها وصف ضباطها وأنباشيتها وعساكرها يعلمون فيما بينهم بالاجازات على مقتضى هذا القانون كل له من الحقوق ما للرتب والوظائف المقابلة له فى الجيش البرى .

المادة السابعة عشرة : سريان مفعول أمرنا هذا يكون اعتبارا من ابتداء سنة ١٨٨١ .

المادة الثامنة عشرة : ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بإجراء وتنفيذ أمرنا هذا

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال ١٢٩٨ الموافقة ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية . رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية

شريف محمود سامى

تسوية حالة الضباط

«قانون المستودعين»

نحن خديوى مصر

حيث من الضرورى تسوية حالة الضباط المستودعين فبناء على ما دفعه الينا ناظر الجهادية والبحرية وموافقة لرأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى : على ناظر الجهادية والبحرية أن يشكل قومسيونا عسكريا يكون من جملة أعضائه طبيبان من حكماء الجهادية ويقدم له كشفا عموميا بأسماء الضباط المستودعين بالجهادية والبحرية مبينا به منشأ كل ضابط إن كان من المدارس أو من تحت السلاح وتواريخ ميلادهم ودخولهم فى الخدمة العسكرية وترقيهم إلى كل رتبة من الرتب التي أحرزوها مع التوضيح عن سلوكهم وسفرياتهم الحربية وغيرها وتاريخ استيداعهم .

على هذا القومسيون أن يطلب جميع هؤلاء الضباط شيئا فشيئا ويجرى فرزهم وتقسيمهم إلى القسمين الآتى بيانهما :

القسم الأول

الضباط الذين فيهم اللياقة التامة لتأدية وظائف رتبهم .

القسم الثانى

الضباط غير اللائقين للخدمة وهم :

أولا الضباط الذين وصلوا إلى السن المحدود الذي لايمكن استخدامهم بعده حسب القانون .

ثانيا : الضباط ذوو الأمراض والعاهات المعضلة التى لا يرجى شفاؤها .

ثالثا : الضباط المثبوت قبح سلوكهم عادة من بعد أن يتم القومسيون أعماله علي هذه الوجه يقدم إلى ناظر الجهادية جدولا مستوفيا عن كل قسم على حدته بأنواعه نوعا نوعا .

المادة الثانية : ضباط القسم الأول اللائقون للخدمة يصير ابقائهم بقلم الاستيداع لاستخدامهم بالآلايات وغيرها عند اللزوم .

المادة الثلاثة : ناظر الجهادية يعين الضباط اللازمين للخدمات من هذا الجدول .

المادة الرابعة : ضباط النوع الأول والثانى من القسم الثانى تجرى إحالتهم على التقاعد بالروزنامجة لربط المعاش اللازم لهم بحسب قانون المعاشات .

المادة الخامسة : ضباط النوع الثالث يجرى فى حقهم ما هو مدون بقانون أحوال الضباط بالمادة الحادية عشرة .

المادة السادسة : جميع الأحكام المغايرة لنص أمرنا هذا تكون ملغاة لا عمل لها .

المادة السابعة : ناظر جهاديتنا وبحريتنا مأمور بإجراء وتنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨و ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ محمد توفيق

بأمر الحضرة الخديوية . رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية

شريف محود سامى

«قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية»

(وفروعها)

نحن خديو ى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكرى لتنظيم القوانين العسكرية وبناء على ما رفعه إلينا ناظر جهادية وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى : قد صار التصديق والاقرار على قانون معاشات الجهادية البرية والبحرية المحتوى على ٣١ بندا ومرفوق بأمرنا هذا .

المادة الثانية : على كل من ناظر داخليتنا وناظر جهادية وبحرية حكومتنا وناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا كل فى ما يخصه ويتعلق به .

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ موافق ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية . رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية

شريف محمود سامى

قانون الضمائم والامتيازات
والإعانة العسكرية[١]

نحن خديوى مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٨٨١ عن تشكيل قومسيون عسكرى لتنظيم القوانين العسكرية وبناء علي ما رفعه الينا ناظر جهاديتنا وبحرية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى : قد صار التصديق والاقرار على قانون الضمائم والامتيازات والإعانات العسكرية والمحتوى على ثلاثين مادة ومرفوق بأمرنا هذا

المادة الثانية : على كل من ناظر داخليتنا وناظر ماليتنا وناظر الأشغال العمومية وناظر جهادية وبحرية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه ويتعلق به ،

صدر بسراى عابدين فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٨ و٢٢ سبتمبر ١٨٨١ محمد توفيق

بأمر الحضر الفخيمة الخديوية . رئيس مجلس النظار ناظر الجهادية

شريف محمود سامى

---

(١) لاشك أن التصديق على هذه القوانين يعد نجاحا كبيرا للعرابيين خاصة وأن الخديو ماطل كثيرا فى التصديق عليها .

الفصل الرابع
«فى الوفد العثمانى»

فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ ورد تلغراف من الآستانة ينبئ أن جلالة السلطان عند عزمه على إرسال وفد إلى القطر المصرى بدون أن يشاور الوزراء فعين لذلك على نظامى باشا[١] معتمد أول وعلى فؤاد بك معتمدا[٢] ثانيا وأحمد راتب[٣] وصفر أفندى وهما من ياوران الحضرة السلطانية وأنهم سافروا جميعا فى ٢ أكتوبر قاصدين الاسكندرية فوقع ذلك موقع الاستغراب عند جميع الدول الأوربية لما أنه صدر عن غير مخابرتها فيه ولم تسبقه مقدمات ولا مخابرات معها وقد توجه قنصل فرنسا الجنرال وقنصل إنكلترا السير مالت إلى الخديوى وأخبراه أنهما لايعلمان شيئا عن أسباب قدوم الوفد العثمانى[٤] والدَّالة أن الوفد المذكور لايمكنه أن يبعث بشىء من حقوقه أو اختصاصاته[٥] .

وفى يوم الخميس الموافق ١٣ ذى القعدة سنة ١٢٩٨[٦] وصل الوابور الهمايونى المسمى (طلعت) إلى مينا اسكندرية فى منتصف الساعة السادسة حاملا حضرة صاحب الدولة على نظامى باشا ياور الحضرة الشاهانية وحضرة صاحب العطوفة على فؤاد بك من أعضاء شورى الدولة فاطلقت مدافع السلام عند وصوله من وابور محمد على ومعه طابيه رأس التين وأديت أيضًا رسوم التحية والتعظيم من بقية المراكب المصرية الراسية فى الميناء وتوجه ذو الفقار باشا تشريفاتى خديوى ومعه المحافظ ومأمور الضبطية وفريق آلايات اسكندرية ووكيل البحرية إلى وابور (طلعت) ليبلغوا حضرات القادمين السلام الخديوى وبعد ذلك صعدوا إلى البر وتوجهوا إلى سراى رأس التين وكان

---

(١) حول التفاصيل انظر عبدالمنعم الجميعى : موقف الدولة العثمانية من الثورة العرابية بحث منشور فى العدد ٢٦ من المجلة التاريخية المصرية وانظر أيضًا سليم النقاش مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٤٧ .

(٢) من أعضاء مجلس شورى الدولة . الوقائع المصرية : العدد ١٢٢٩ فى ٨ أكتوبر ١٨٨١ .

(٣) ذكر النقاش أن راضى باشا وليس أحمد راتب باشا كان أحد أعضاء الوفد . انظر مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٤٥ .

(٤) ذكر الرافعى أنه لم يسبق تأليف هذا الوفد مخابرة بين الآستانة والقاهرة حتى لا يُعرف المقصد من إيفاده بينما تذكر الوثائق التركية أن الخديو كان يعلم عن طريق مندوبه فى الآستانة بتشكيل الوفد والمهمة المكلف بها ، انظر الرافعى : الثورة العرابية ص ١٦٥ ، ومحافظ الأبحاث محفظة ١١٦ برقية إلى الخديو بتاريخ ٣ أكتوبر ١٨٨١ .

(٥) من الواضح أن السلطان عبدالحميد وجد فى الثورة العرابية فرصة للانتقاص من مزايا الاستقلال الداخلى الذي حصلت عليه مصر . التفاصيل انظر : بحثنا سابق الذكر .

(٦) العاشر من أكتوبر ١٨٨١ .

معه فى معية دولتلو على نظامى باشا وعطوفتلو فؤاد بك المشار إليهما كل من حضرات قدرى بك وصفر أفندى وسيف الله أفندى من الياوران الشاهانية .

وبعد أن أخذوا راحتهم فى سراى رأس التين هيئت لركوبهم عربات من السراى فركبوها إلى السكة الحديد وشيعهم إلى المحطة حضرات المأمورين السابقين وكان فى انتظارهم قطار مخصوص فركبوه فى منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر فوصلوا القاهرة فى الساعة الثامنة بعد الظهر وكان على رصيف المحطة سعادة طلعت باشا كاتب الديوان الخديوى وجملة من المأمورين فاستقبلوهم بما يليق لهم من الاحترام والاجلال وبلغهم سعادة طلعت باشا سلام الخديوى ثم ركبوا على عربات خصصت لركوبهم وصاروا إلى قصر النزهة بجهة شبرا وكان قد هيئ هذا القصر لنزولهم مدة إقامتهم وفى صبيحة يوم الجمعة فى الساعة الرابعة من النهار ركبوا متوجهين إلى سراى الاسماعيلية لزيارة الجناب الخديوى فقوبلوا عند الوصول بغاية التعظيم حسب ما يليق بشأنهم وكان على سلم السلاملك سعادة طلعت باشا وسعادة خيرى باشا رئيس الديوان الخديوى وحضرات التشريفاتجية وياوران الحضرة الخديوية فاستقبلوهم وصاحبوهم إلى أن وصلوا لدى الجناب العالى فحياهم وأكرم لقياهم وبعد تأدية رسوم الاستقبال أبلغوا مسامع الجناب الخديوى تسليمات الحضرة السلطانية وأعربوا عما لها من كمال الالتفات وتمام المسرة وغاية الرضا بما توجهت إليهم همم الحضرة الخديوية من تحسين الأحوال وحفظ الأمنية وأن حضور هذا الوفد إنما هو عنوان على ما للذات الملوكية من الاعتماد وشدة الوثوق بحضرة الخديوى المعظم والمقصد الأصلى منه هو تأييد نفوذه وتعزيز موقعه وتثبيت مركزه .

فعند ذلك نطق بآيات الخشوع والخضوع وادى من موجبات الشكر وفروض الحمد ما يليق بالذات الشاهانية على حسن عنايتها به ولطف رعايتها له وابتهل إلى الله تعالى بدوام بقاء الحضرة السلطانية وتخليد ملكها وتأييد سلطانها ونفوذ شوكتها وتمكين قوتها وبعد ذلك قاموا للانصراف فشيعهم إلى سلم السلاملك حضرات من تقدم ذكرهم وساروا قاصرين قصر النزهة[1] وفى منتصف الساعة العاشرة ركب الخديوى الأفخم عربته وتوجه إلى قصر النزهة ليرد لهم الزيارة ثم عاد إلى سراى الاسماعيلية) .

(١) نقل عرابى هذا الموضوع من سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٤٦ وإن كان قد اختصر توجه الخديو إلى قصر النزهه ليرد الزيارة للوفد الشاهانى .

(زيارة على نظامى باشا للآلاى الثانى بقصر النيل)

ذهب على نظامى باشا المندوب السلطانى لزيارة الآلاى الثانى الكائن بقصر النيل فلما وصل إليه استقبله حكمدار الآلاى طلبه عصمت بك بعساكره حاملى السلاح وبعد أداء التعظيم اللازم دخل ديوان الجهادية مع محمود باشا سامى ناظر الجهادية وطلبه بك عصمت الميرالاى وبعد ذلك قال مخاطبا طلبه بك المذكور أخبر حضرات الضباط الكرام أنى عسكرى دخلت العسكرية وتربيت فيها إلى أن نلت الرتب السامية فقد كنت قائد جيش عظيم ثم تفضل عليَّ مولانا وسيدنا السلطان الأعظم بترقيتى إلى وظيفة سر ياورانه بمعنى أنى نائب عن مقامه السامى فى تنفيذ أحكامه العالية فإنكم تعلمون أن الجند حامية الملك وعون الخليفة على تنفيذ أوامره وقد قضيت فى العسكرية اثنين وأربعين عاما وهذا هو الشرف الذى أعتز به فإنه لاشرف للإنسان إلا خدمة الملة بنفسه وروحه ، وبصفة كونى سر ياورا شاهانيا أخبر حضراتكم أن مصر قلب الدولة العلية وهى بين أعين مولانا وسلطاننا المعظم نخشى عليها ما نخشاه على أنفسنا وديارنا فإنها من الأراضى السلطانية والجناب الخديوى العالى هو نائب السلطان فالناظر إليه ناظر للسلطان(١) أ . هـ .

فأجابه طلبه بك عصمت بقوله :

أقدم لدولة السر ياور الأعظم احتراما يليق بمقامه السامى وأعرض على مسامعه أن الجيش المصرى الشاهانى يعترف لمولانا وإمامنا سلطان الملة الإسلامية بالسلطة والسيادة على مصر وأنى بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن أخوانى الأمراء وأخوتى العساكر المصرية أقدم لمولانا السلطان الأعظم خضوعنا واعترافنا بسيادة جلالته كما أنى أعترف مع جميع إخوانى بحفظ ناموس مولانا الخديوى وامتيازاته السلطانية ونخضع له خضوع الأبناء لآبائهم ونقر بسيادته علينا ونيابته عن المقام الشاهانى وليس بيننا وبين مقامه السامى ما يوجب اضطرابًا أو يحدث قلقا أو يحرك ذكرا فى السياسة وغيرها وأنى أقدم لدولتكم العلية هذا الخطاب وأنا معتقد بأنى أخاطب وكيل الحضرة السلطانية وأنا نشكر عنايتها وسعيها واجتهادها فى رفع أفكار السياسيين عنا بما الفناه من رحمتها وحنوها ورأفتها بنا . أ . هـ .

---

(١) يؤكد ذلك أن نظامى باشا كان ينادى بتأييد سلطة الخديوى .

(فقال له على نظامى باشا)

كذا تكون أمراء الجيوش ، وأنى قد سررت بما علمته من حسن نياتكم وطهارة بواطنكم وحبكم للجناب الخديوى السامى وقد تأكد عندى أن تظاهركم العسكرى لم يكن لأضرار ولا إفساد[١] .

فقال طلبه بك : سيدى :

إن تظاهرنا كان لحفظ البلاد ووقاية شرف أميرنا ومولانا الخديوى ومع النوازل التى رأيناه قد أحاطت بأوطاننا فإننا رأينا رئيس النظار السابق ببذل جهده فى تقليل الجند وتبديده فعلمنا أنه يريد بالبلاد شرا إذ لا يخفى على فطنه دولتكم أن الملك لا يحفظ إلا بحامية الجند والجند إن لم يكن كافيا لحفظ الحدود ورد العدو كان كعدمه وبلادنا مع كثرة الأجانب فيها واحتياجها لحفظ الأمن ومراقبة الأعداء لا يقوم بحفظها إلا قوة عظيمة من الجند وقد عارضنا فى تقليل القوة العسكرية فاستبد علينا رئيس النظار وأبى إلا تنفيذ أغراضه فضلا عن أننا رأيناه يمشى فى غير طريق الوطنية ولا يفعل إلا ما يشاء وهذا مما يضر بالوطن وصالح الدولة العلية ويمس شرف مولانا الخديوى[٢] .

وقد كررنا طلب حقوقنا وحقوق الأمة فلم نجد غير أذن صماء وعين عمياء فاضطرنا الخوف على بلادنا وأميرنا للقيام بالجند ووقوفنا فى ساحة عابدين وقدمنا طلبنا للجناب الخديوى بواسطة أخينا الأكبر ونائبنا جميعا (أحمد بك عرابى) فتفضل علينا بالإجابة وسلم الرآسة العظمى لصاحب الدولة والهمة العلية دولتلو محمد شريف باشا وهو خير كفئ لذلك ونحن الآن راضون عن الهيئة الحاضرة معترفون بسيادة مولانا السلطان الأعظم خاضعون لأميرنا الخديوى ولم يبق عندنا شىء سوى خدمة الوطن العزيز بحياتنا .

وكما أن الدولة العلية ترى مصر قلب الدولة فكذلك نحن نرى الدولة محل سطوتنا ومركز آمالنا ودار الخلافة الإسلامية وأننا نرجو أن تجتمع كلمة المسلمين فى سائر الأقطار وتتحد قلوب المؤمنين لنكون يدا واحدة فى وقاية دولتنا من جميع النوازل أعاذها

---

(١) بالرجوع إلى سليم النقاش يتضح أن عرابى استعان به فى كتابة هذا الموضوع استعانة كاملة . انظر جـ ٤ ص ١٤٧ - ١٤٨ .

(٢) هذا يعنى أن طلبه عصمت أوضح لنظامى باشا اعتراف العرابيين بسيادة السلطان وخضوعهم للخديو . وللمزيد من التفاصيل انظر ، المفيد : العدد ٣ من السنة الأولى فى ١٩ أكتوبر ١٨٨١ .

الله منها ولا نشك فى أن اخواننا المسلمين يجدُّون فى بث الاتحاد بينهم وجمع الكلمة على تأييد ملكنا وسلطاننا المعظم خلد الله سلطانه . أ . هـ .

فوقف عند ذلك نظامى باشا وصافح طلبة ومن معه من الضباط وأثنى عليهم ثناء جميلاً ثم جلس مع ناظر الجهادية محمود سامى باشا نحو نصف ساعة وذهب وبعد ذلك زار شيخ الجامع الأزهر ونقيب الأشراف والشيخ عليش شيخ السادة المالكية والكل يشكر ويتباهى بما فعلته الجهادية وما وصلت إليه الحالة ويثنى على الجند ثناء عاطرا .

وأقام رجال الوفد فى مصر بضعة عشر يوما أديت لهم المآدب في خلالها وكان القوم مرحبين بهم مأهلين ثم أكد لهم الخديوى بأن الجيش علي طاعته وليس فى مصر ما يوجب الاضطراب فعادوا إلى الآستانة مقتنعين بما رأوه فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ من طريق الاسكندرية وسافروا منها فى صباح اليوم التالى على البارجة (طلعت) وقد أطلقت المدافع أيذانا بسفرهم وإجلالا[١] .

---

(١) انظر سليم النقاش جـ ٤ ص ١٤٨ تجد أن ما كتبه عرابى يطابق تماما ما كتبه النقاش .

الفصل الخامس

فى سفر الآلاى السودانى إلى دمياط[١]
وسفرى بالآلاى الرابع إلى رأس الوادى

فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٨١ علم من التلغراف الوارد من الآستانة العلية قيام الوفد الشاهانى لتحقيق التمرد العسكرى الذى أشاعته دول أوربا ليجعلوه سببا لتداخلهم فى افساد ما تم من الإصلاح فى القطر المصرى فهاجت الأفكار واضطربت خواطر رجال الاستبداد وأوجس الخديوى من جراء ذلك شرا فاتفق مع الوزارة الجديدة على أن لا يسمح لرجال الوفد المذكور بمقابلتنا وأن يعترف الخديو بأن لاتمرد ولا عصيان فى الجيش كما هو الواقع وأن الجيش على طاعته ولا موجب لهذا الاضطراب ولذلك يلزم ارسال الآلاى السودانى إلى دمياط والآلاى الرابع حكمداريتى إلى رأس الوادى[٢] ولما أخبرنا ناظر الجهادية محمود سامى باشا بما تم عليه الاتفاق وافقنا على ذلك مبدئيا اطمئنانا للخواطر وتسكينا للقلوب ولكن على شرط صدور الأمر الخديو بانتخاب النواب قبل سفرنا ثم نبهنا على عبدالعال بك بالتأهب للسفر إلى دمياط مستصحبا معه موسيقى الكنجى بيادة فامتثل .

كيفية سفر الآلايين المذكورين

سافر عبدالعال بك حلمى بالآلاى السودانى إلى محطة السكة الحديدية مارا فى وسط المدينة وكان قد سبقه اليها معظم ضباط العسكرية وضباط المستحفظين والبوليس للقيام بواجب الوداع وكان عدد الحضور غير قابل العد والإحصاء .

---

(١) خرج عبدالعال حلمى بالآلاى السودانى إلى دمياط فى موكب شعبى كبير ، وكان فى وداعه عرابى والبارودى والنديم وجمع كبير من الأهالى . للتفاصيل انظر : التنكيت والتبكيت : العدد ١٧ فى ٩ أكتوبر ١٨٨١ ص ٢٧٥ تحت عنوان المحاسن التوفيقية أو تاريخ مصر الفتاة أو زفاف الحرية في مصر .

(٢) الحقيقة أن شريف باشا هو الذى اشترط ذلك حتي يتولى النظارة ، وأن ذلك حدث قبل وصول الوفد العثمانى ومما يؤكد ذلك أن الأوامر صدرت إلى عبدالعال حلمى فى ٢٥ سبتمبر للتوجه إلى دمياط وأن عبدالعال حلمى سافر بقواته فى الأول من اكتوبر بينما وصل الوفد العثمانى إلى مصر فى السادس من أكتوبر ١٨٨١ . انظر محافظ الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢٠ دوسيه ١٧٨ شهادة شريف باشا رئيس النظار أمام لجنة التحقيق فى الحوادث العرابية .

ولما أن وصل الآلاى المذكور إلى المحطة أخذ عنانى بك من أعيان القاهرة بنثر الورود والرياحين على رؤوس العساكر وقد سقى الناس شرابا سكريا فى ذلك اليوم اكراما للجيش المنقذ للبلاد من هاوية الاستبداد وكنت حينذاك مع ناظر الجهادية محمود باشا سامى فى جملة المودعين .

وتلا كل من محررى جريدتى الطائف والمفيد السيد عبدالله نديم والسيد حسن الشمسى خطابا تضمن المدح والثناء علينا وعلى الهيئة العسكرية لما قمنا به من قتل الظلم والاستبداد وإحياء روح العدل والحرية ونشر علم الاخاء والمساواة والاتحاد فأجبت بشكر الخطيبين المذكورين وأوعزت إلى العموم بالاستمساك بعروة الاتحاد والمحافظة على شرف البلاد .

فقام عبدالعال بك حلمى وألقى خطابا وجيزا قال فيه :

أيها الإخوان .

إنا نودعكم والقلوب معكم وكلمة الوطنية تجمعنا فأجعلوا حبل المواصلة بيننا ممدودا وثقوا بعزمكم ولا تطيعوا الوشاة فيما يفترونه علينا كما أننا لا نسمع من واش كلاما واعلموا أننا فى تيار أفكار إن لم نحفظ أنفسنا فيه بالاتحاد وإلا هلكنا وكلنا يعلم حسن طوية مولانا الخديو وطهارة بواطن رجاله الفخام فنحن نخدم أفكارهم بأرواحنا ونقضى العمر فى طاعتهم ماداموا على الحق والله الحفيظ علينا وعليكم وهو على كل شىء قدير . أ . هـ .

وقال السيد عبدالله نديم

حماة البلاد وفرسانها

من قرأ التواريخ وعلم ما توالى على مصر من الحوادث والنوازل عرف مقدار ما وصلتم إليه من الشرف وما كتب لكم فى صفحات التاريخ من الحسنات فقد ارتقيتم ذروة ما سبقكم اليها سابق ولا يلحقكم فى إدراكها لا حق إلا وهى حماية البلاد وحفظ العباد وكف يد الاستبداد عنهما فلكم الذكر الجميل والمجد المخلد يباهى بكم الحاضرين أهلنا ويفاخر بأثركم الآتى من أبناءنا فقد حيى الوطن حياة طيبة بعد أن بلغت الروح التراقى فإن الأمة جسد والجند روحه ولا حياة للجسم بلا روح ، وهذا وطنكم العزيز

أصبح يناديكم ويناجيكم ويقول :

اليكم يرد الأمر وهو عظيم	فأنى بكم طول الزمان رخيم
إذا لم تكونوا للخطوب وللردى	فمن أين يأتى للديار نعيم
وإن الفتى إن لم ينازل زمانه	تأخر عنه صاحب وحميم
فردوا عنان الخيل نحو مخيم	تقلبه بين البيوت نسيم
وشدوا له الأطراف من كل وجهة	فمشدود أطراف الجهات قويم
أما لم تكن سيفا فكن أرض وطأة	فليس لمغلول اليدين حريم
وإن لم تكن للعائدين حماية	فأنت ومخضوب البنان قسيم

ولقد ذكرت باتحادكم وحسن تعاهدكم ما كان من رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه وسلم عند تغيب سيدنا عثمان فى أهل مكة من مبايعته أهل الشجرة على حفظه وصيانته صلى الله عليه وسلم فصاروا يعنونون بالعشرة المبشرين بالجنة وأنتم قد تعاهدتم على حفظ الأوطان وبقاء سطوة مولانا الخديو وتأييد ملكه وتبايعتم على الدفاع ووقاية أهليكم من كل ما يذهب بالثروة أو يضعف القوة أو يخدش الشرف فاستبشروا ببيعكم الذى بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم .

ثم قال :

هذا أخوكم الحر يودعكم ويسير بإخوانكم إلى دمياط فاجعلوا عروة الود وثيقة لا تحلوا حبل الاتحاد الذى جاهدتم الأنفس فى أحكامه فقد زالت موانعنا التى كانت تجر إلى الفساد والانس دار رحيقه بين الجيوش أولى الرشاد ولا تعمر الدنيا إذا لم تترك الخلق العناد فالأرض تنبت زرعها لحياتنا بالاتحاد .

ومن محاسنكم التى تفخرون بها ويعرف لكم بها الفضل طاعتكم لأوامر الحكومة وامتثالكم لإشارتها وربط قلوبكم بمحبة مولانا الخديو ورجاله الكرام خصوصا هذا الرئيس الرؤوف القائم بخدمة الأمة وبلادها .

ثم ختم خطابه بقوله :

وأحسن ما يؤرخ به اسم الجهادى عند النوازل أن يقال (مات شهيد الأوطان) فنادى الجميع «رضينا بالموت فى حفظ الأوطان»

واستمرت مظاهر التوديع والتشييع تتوالى بالاحتفال إلي أن تحرك القطار وسار قاصدا دمياط فلما وصل إليها هرع أهلها إلى استقبال الآلاى المذكور بالاحتفال التام فألقى السيد عبدالله نديم خطابا حماسيا مدح فيه الجيش ورؤسائه وقال أنهم هم الذين أنقذوا البلاد من جور الاستبداد ثم ذهب الآلاى إلى مركزه وأقام فيه .

وكان إسماعيل بك صال أوغلى حكمدار طوبجية سواحل دمياط وإسماعيل باشا زهدى محافظها شرعا فى دس الدسائس ونصب المكائد بين أهل المدينة فصار احالتهما على المعاشات لكبر سنهما واتقاء شرهما .

كيفية سفر الآلاى الرابع حكمداريتى إلى رأس الوادى(١)

وفى ٨ أكتوبر سنة ١٨٨١ تأهبت للسفر إلى رأس الوادى فمررت بالآلاى المذكور فى وسط المدينة المحروسة من باب النصر والموسيقى العسكرية تعزف فى مقدمة الآلاى على حسب العادة إلي أن بلغنا مسجد سيدنا وولى نعمتنا الإمام الحسين فوقف الآلاى مقابلا للمسجد تعظيما وإجلالا لسبط رسول الله عليه السلام ثم دخلت إلى المقام الحسينى مع بعض الضباط وأمررنا بيرق الآلاى على الضريح الشريف وسألنا الله جل شأنه أن يوفقنا لما فيه خير البلاد ونفع العباد ، ثم خرجنا وسرنا بالآلاى على الهيئة السالف ذكرها وكانت الشوارع ممتلئة بالمودعين والمتفرجين إلي أن بلغنا محطة السكة الحديدية وكان قد احتشد اليها جميع ضباط الجيش المصرى ورؤسائه وكثير من الذوات والتجار وعامة الناس ، وبالجملة فإن هذا الاحتفال كان فى ذلك اليوم مما لم يسبق له مثيل فى مصر فقمت فى الحاضرين خطيبا قبل سفرنا وقلت كما يأتى :

سادتى وإخوانى :

بكم ولكم قمنا وطلبنا حرية البلاد وقطعنا غرس الاستبداد ولا ننثنى عن عزمنا حتى تحيى البلاد وأهلها وما قصدنا بسعينا إفسادا ولا تدميرا ولكن لما رأينا أننا بتنا فى اذلال واستعباد ولا يتمتع فى بلادنا إلا الغرباء حركتنا الغيرة الوطنية والحمية العربية إلى حفظ البلاد وتحريرها والمطالبة بحقوق الأمة وقد ساعدتنا العناية الإلهية ومنحنا مولانا الخديو ما طلبناه من سقوط وزارة المستبد علينا السائر بنا فى غيرطريق الوطنية وتمتعنا بمجلس الشورى لتنظر الأمة فى شؤونها وتعرف حقوقها كباقى الأمم المتمدنة فى

---

(١) للتفاصيل انظر التنكيت والتبكيت : المقال السابق ص ٢٧٥ .

العالم ، ومن قرأ التواريخ من يعلم أن الدول الأوربية ما تحصلت على الحرية إلا بالتهور وإراقة الدماء وهتك الأعراض وتدمير البلاد ونحن اكتسبناها فى ساعة واحدة من غير أن نريق قطرة من دم أو نخيف قلبا أونضيع حقا أو نخدش شرفا وما أوصلنا إلى هذه الدرجة القصوى إلا الاتحاد والتضافر على حفظ شرف البلاد فالان ننادى بصوت واحد «يعيش الخديو واهب الحرية فليعش الجيش المصرى طالب الحرية فلتعش الحرية فى مصر خالدة مؤيدة» .

نحن الآن فى نعمة جليلة وعزة جميلة وقد فتحنا باب الحرية فى الشرق ليقتدى بنا من يطلبها من إخواننا الشرقيين على شرط أن يلزم الهدوءو السكينة ويجانب حدوث ما يكدر صفو الراحة كما أننا القينا مقاليدنا إلى وزرائنا الكرام ورئيسهم الشهم الهمام شريف النفس عظيم القدر وبين أيديهم عقبات ومصاعب فلا نزيدهم ارتباكا بتخاذلنا بل نلزم وحدة الاتحاد ونحافظ على البلاد ونسير معهم فى طريق الاصلاح اينما ساروا وانا قائمون إلى رأس الوادى امتثالا لأمر رئيسنا الوطنى الحر القائم بخدمة الوطن وأهله سعادة محمود باشا سامى ناظر جهاديتنا ليعلم الجميع أن قيامنا كان لطلب الحقوق لا للعقوق وأن الطمأنينة عادت كما كانت وعدنا إلى ما نشأنا عليه من طاعة مولانا الخديوى وخضوعنا له ولوزرائه الفخام فلا تأخذكم الأراجيف وإشاعات أعداء الوطن وثقوا بسعى أميرنا ورجاله .

وأخص أخوانى فى الجهادية بحفظ وحدة الاتحاد وعدم الاصغاء إلى الوشاة والحساد فإنكم تعلمون أننا جهادنا فى هذا الأمر أعواما طوالا حتى ربطنا القلوب والفنا النفوس وبيننا من الأعداء من يسعى فى تفريق كلمتنا وإضرام نار الفتنة بيننا فاردعوهم بلسان التقريع واحفظوا لنا ما عاهدناكم عليه فالبلاد محتاجة الينا وأمامنا عقبات يجب أن نقطعها بالحزم والثبات وإلا ضاعت مبادئنا ووقعنا فى شرك الاستبداد بعد التخلص منه .

تعلمون أنكم كما قمتم وأنقذتم أمراءكم الثلاثة بل إخوانكم من السجن بل من القتل هكذا قمنا لكم وبكم فنقذنا الوطن من الاستبداد ورفعناه إلى عرش الحرية

وما الفخر بالعظم الرميم وإنما فخار الذى يبغى الفخار بنفسه

ونحن نفتخر بالأبناء فقد ختم لنا الآباء الفتوح ونحن حفظناها فاجعلوا عروة الاتحاد بينكم وثيقة وأنى سائر بإخوانكم إلى رأس الوادى فاستودعكم الله جميعا وأقبل أخى على بك فهمى بالنيابة عن الجيش كله وأخى محمد أفندى عبيد بالنيابة عن جميع المودعين من أمتنا الشريفة المحبوبة . أ . هـ .

فقام السيد عبدالله نديم وكان قد عاد من دمياط فخطب فى الحاضرين بمعنى ما خطبت فيهم[١] وفى خلال ذلك كان مصطفى بك عنانى وبعض الأهالى ينثرون الزهور والرياحين على رؤوس العساكر ويقدمون لهم الحلواء ويسقون الناس شراباً سكرياً لذيذاً .

ولما قرب وقت مسير القطار صحت مودعا جميع المشيعين ثم سار بنا القطار قاصدا مدينة الزقازيق بصحبتنا السيد عبدالله نديم[٢] .

وكنا فى أثناء المسير كلما وقفنا فى محطة يستقبلنا الأهالى بالفرح والسرور ومزيد الاحتفاء والاجلال فيخطب السيد عبدالله نديم فيهم بمثل ما سلف ذكره واستمرت مظاهر الاحتفالات على هذا المنوال إلى أن دخل القطار محطة الزقازيق مركز مديرية الشرقية ، فاستقبلنا فيها جمهور الأهالى والتجار يتقدمهم أمين بك الشمسى وهتفوا لنا وللجيش بالدعاء وعلى وجوههم علامة الفرح والسرور ولما وقف القطار نثروا على العساكر الورد والأزهار العطرية وسقوهم الأشربة السكرية .

ثم خرجت من القطار وسلمت على جموع المستقبلين والقيت عليهم الخطاب الآتى :

سادتى وإخوانى :

أنا أخوكم فى الوطنية وأسمى أحمد عرابى ولدت فى بلدة «هرية رزنة» من بلاد الشرقية هذه فمن عرفنى منكم فقد عرفنى ومن لم يعرفنى فقد عرفته بنفسى وها أنا ذا واقف فى أرض نشأتى بين أيدى الأهل والخلان وقد بلغكم ما تطلبناه من قطع عرق الاستبداد وتحرير البلاد وأهلها وبعناية الله سبحانه منحنا مولانا الخديو هذه الأمنية فنحن لم نخرج من العاصمة عصيانا ولا تظاهرا بعدوان ، وإنما سرت بالجيش ووقفت بين يدى الخديوى وقفة الطالب الراجى كرم مولاه فلا تعولوا على الأراجيف وإشاعات أهل الفساد ، وأعلموا أن البلاد محتاجة إلى الخدمة بالقوة والفكر والعمل أما القوة فنحن رجالها ولاننثنى عن عزمنا وفى الجسم نفس وأما الفكر فهو منوط بأميرنا الأعظم ووزرائه

---

(١) حول خطبة عبدالله نديم والتى أشار فيها إلى الأطماع الخارجية المتربصة بالوطن ، وضرورة التمسك بالحكمة واجتماع الكلمة لمواجهتها . انظر التنكيت والتبكيت : المقال السابق ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٢) رافق النديم قائد الثورة فى سفره إلى رأس الوادى ، وكان يخطب فى الأهالى الذين يجتمعون عند كل محطة مستخدما النكت الممزوجة بالتهكم والسخرية من أوضاع المجتمع ، كما كان يستخدم الزجل والشعر وبعض الآيات القرآنية ، واستعمل العامية فى بعض الأحيان حتي يفهمه كافة أفراد الشعب ، انظر كتابنا عبدالله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ص ٨٠ .

الكرام وهم لا يهنأ لهم عيش إلا إذا أطاب لنا ولايدركون الراحة إلا بأمننا فهم يسهرون الليل ويقضون النهار فى سلوك السبل المؤدية إلى حفظ الأمة وسلامتها من العوارض ، وأما العمل فهو منوط بكم فإن القوة والفكر يعطلان بفقد ثروة تربتنا الطيبة المباركة ، وقد طلبنا لكم مجلس الشورى لتكون الأمور منوطة بأهلها والحقوق محفوظة لذويها وهذه نعمة كبرى نشكر الله عليها كما نشكره على نجاة الوطن وأهله من رق العبودية واستنشاق نسيم الحرية ونحمده على سلامة باطن أميرنا المعظم وخديوينا الأفخم أيده الله . أ . هـ .

ثم قام بنا القطار قاصدا رأس الوادى وبعد استقرارنا فيه بيومين دعانا الفاضل أمين بك الشمسى رئيس تجار الزقازيق إلى وليمة شائقة إكراما لنا واحتفالا بنا وبضباطنا ورجالنا فألقيت على جماهير المدعوين من أعيان المديرية المذكورة خطابا[1] هذا نصه :

سادتى وإخوانى الأعزاء :

أحلى أسماعكم باسم مولانا وأميرنا الخديوى الساعى فى عمار الوطن وقطع عرق الاستبداد منه وأذكركم بمدة حجبت عنا فيها أنوار الحرية واستعبدتنا فيها الظلمة حتى صرنا نتألم ولا يرحمنا أحد وأصبحت أموالنا وأرزاقنا معرضة للنهب والسلب تتخطفها أيدى المستبدين الذين تمكنت القسوة من قلوبهم وألفوا الظلم وكرهوا العدل والانصاف حتى كانت عاقبة أمرهم أن أصبح الناس فى قيد الفقر وذل الفاقة والقطر معرضا للأخطار مهيأ لامتداد أيدى الطامعين إليه فعز ذلك على أخوانكم وأولادكم الجهادية حماة البلاد وتحركت فينا الحمية العربية والغيرة الوطنية فتعاهدنا علي حفظ البلاد ووقاية أميرنا من كل سوء وسرت بهذا الجيش ووقفت بساحة عابدين أمام مولانا الخديو حفظه الله . وقد اشتدت شوكة جيش البغى وقويت معارضته ، هنالك ابتلى المؤمنون وزلزلوا زلزالا شديدا فجال صديقى الأعز الهمام صاحب الغيرة والعزم القوى السيد عبدالله نديم بين الصفوف ينادى احداهما **﴿وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء إلى أمر الله﴾** فكان معى ثانى اثنين فى حفظ قلوب الرجال من الزيغ والارتجاف وأخذ الكل يرد هذه الآية الكريمة كأنهم لم يسمعوها إلا من فمه فى تلك الساعة[2] . وببركة سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله

(١) أصبحت الشرقية مجالا لخطب عرابى والنديم مما ضايق الحكومة وجعلها تستدعى عرابى إلى القاهرة .
(٢) كان دور النديم خلال مظاهرة عابدين خطيرا حيث أوكل إليه عرابى حماية المؤخرة من أن يصيبها الضعف .

عليه وآله وصحبه وسلم وولديه البدرين المنيرين سيدنا الإمام الحسن ومولانا وملاذنا سيدنا الحسين تحصلنا على المقصود وأنقذناكم من يد من لم يعرف لكم حرمة ولم يعترف بحق ولا يرى أنكم مثله من نوع الإنسان ، وشكرنا مولانا وأميرنا الخديو على حُسن عنايته بنا وبالأمة وعلى ما تفضل به من منحنا مجلس الشورى ، وأنتم الآن مهيأون للانتخاب فلا تميلكم الأهواء والأغراض لانتخاب ذوى الغايات بل عولوا على الأذكياء والنبهاء الذين يعرفون حقوقكم ويدفعون المظالم عنكم ويفتحون باب العدل والانصاف فى بلادنا فلا تأخذكم الأراجيف واطمأنوا فى بلادكم والتفتوا إلى أشغالكم ومصالحكم وكونوا على يقين من حفظ البلاد وبقاء أميرنا متمتعا بامتيازات وطننا محروسا بجنده المظفر وقد كلف صاحب الدولة والفخامة رئيس نظارنا شريف باشا بالنظر فى أحوال الأمة وسن القوانين التى تحفظ حقوقها[1] وهو يجاهد الآن مع أصحاب السعادة إخوانه الوزراء فى حل المشاكل وترتيب أمورنا الداخلية والخارجية فنسأل الله سبحانه أن يديم لهم هذا النشاط وأن يلهمهم التمسك بالعدل الذى ألفه هذا الرئيس . وفى الختام ننادى بقولنا يعيش الجناب الخديوى . فأجاب الجميع بالتأمين ثم شكرنا صاحب الليلة على كرمه وأثنينا عليه ثناء جزيلا ، ثم قام عبدالله نديم ونطق بخطبة غراء كثر فى أثنائها هتاف الاستحسان من الحاضرين ، وفى اليوم الثانى دعيت إلى وضع أساس المدرسة الميرية بالزقازيق فتوجهت ووضعت حجر الزاوية فيها باسم الحضرة الخديوية ، وتلوت على الحاضرين خطبة ، ذكرت لهم فيها فوائد التعليم ومنافعه ، وفضل العالم على الجاهل ، والبصير على الأعمى وحرضتهم على الاهتمام بأمر تعليم أولادهم ليكونوا مستعدين لخدمة بلادهم فى المستقبل .

وكذلك دعينا إلى وليمة بطرف الفاضل الهمام أحمد بك السيد أباظة بناحية شرويده ، ووليمة بطرف الفاضل الشيخ أحمد محجوب عمدة ناحية «العسلوجى» ووليمة أخرى بطرف المفضال سليمان بك السيد أباظة ثم إلى مأدبة كريمة بطرف سليمان باشا أباظة وغيره من وجوه مديرية الشرقية .

---

(١) بعد نجاح العرابيين فى عزل وزارة رياض عرض عرابى أن يختار بين حيدر باشا أو إسماعيل أيوب ليكون أحدهما رئيس للوزراء ، رفض عرابى كليهما وطلب تعيين شريف باشا فوافق الخديو ودعا إلى تأليف الوزارة برئاسة شريف باشا . الوقائع المصرية فى ١٧ سبتمبر ١٨٨٨ .

وفى ١٦ أكتوبر تقابلت مع أحمد راتب باشا أحد رجال الوفد العثمانى وأحد رجال المابين القريبين من جلالة السلطان الأعظم فى محطة الزقازيق وكان قاصدا بندر السويس ليبحر منه إلى الحجاز بمأمورية فوق العادة فركبت معه فى عربة واحدة وعرفته بنفسى[١] ثم أنى أخبرته بكل ما أجريناه من أول الأمر إلى آخره ، وأننا لم نشق عصا الطاعة كما يدعى الأوربيون بل طلبنا الاصلاح باسم الذات الشاهانية وبذلك علم الكبير والصغير أن لنا سلطانا شرعيا هو صاحب السيادة العظمى على البلاد المصرية وأن الخديوى هو نائب عن جلالته فقط من بعد أن كانوا لايعرفون لهم حاكما شرعيا غير الخديوى ولما وصلنا إلى رأس الوادى حضر الضباط والصف ضباط ، واصطفوا صفا واحدا تعظيما وإجلالا للذات المشار إليه ثم هتفوا بقولهم «بادشاه مزشوق يشا» ثم ودعناه والتمسنا منه عرض إخلاصنا وطاعتنا على الحضرة السلطانية حين عودته إلى الأستانة العلية ، وقام الوابور بين أصوات المودعين والدعاء إلى الذات الشاهانية .

وفى ٢٠ أكتوبر أرسل لنا نوبار باشا[٢] مندوبا من طرفه من موظفين بوغاز اسكندرية يشكرنا على إنقاذ الوطن من ظلم المستبدين ويعرض علينا أنه مستعد لأن يقود حركتنا الوطنية بصائب رأيه إذا دعوناه إلى رياسة الحكومة ، واعتمدنا عليه وسلمنا أمورنا إليه فعجبنا بأن مبدأنا هو أن تكون مصر للمصريين وللنزلاء عندنا حسن الضيافة ومزيد الاكرام[٣] وأننا لانجهل الأدوار التي لعبها نوبار باشا فى مسألة تغيير قواعد فرمان الوراثة الخديوية وتشكيل المجالس المختلطة فى مصر التى صرف عليها اثنى عشر مليونا من أموال المصريين المساكين على يده وكان هو أكبر مساعد للمستبدين ، وله الحظ الأوفر من تلك الغنائم .

---

(١) شطب عرابى جملة كان ترتيبها بعد هذه الكلمة هى «واحترمته غاية الاحترام» .

(٢) سبق التعريف به .

(٣) أن ترديد عرابى لمبدأ مصر للمصريين يوضح مدى ضيق المصريين من التغلغل الأجنبى فى شئون البلاد ، والهجرات المكثفة التي شهدتها مصر سواء من الأوربيين أو من رعايا الدولة العثمانية ، وتغلغل هؤلاء فى كافة مناحى الحياة المصرية لدرجة أنهم شكلوا خطرا على أوضاع المصريين الذين وجدوا أن فرص العمل بدأ تضييق فى وجوههم بينما تتسع لهؤلاء . والجدير بالذكر أن مفهوم مصر للمصريين تردد فى كتابات يعقوب صنوع ، وعبدالله النديم ، وحسن الشمسى والشيخ محمد عبده . للتفاصيل انظر كتابنا عبدالله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ص ٢٧١ - ٢٧٣ .

الفصل السادس
فى عودتى إلى القاهرة

ولما بلغ الحكومة من جواسيسها المراقبين لنا بأنى أتجول فى أنحاء مديرية الشرقية لبث مبادئى وأفكارى فى نفوس عمد البلاد ومشايخ العربان حاضا على وجوب مؤازرتى فى مشروعاتى الوطنية ، وأن كثيرا من المظلومين يأتون إلىّ ويتشكون من ظلم الظالمين أوجست الحكومة خيفة من ذلك ، وقررت طلبى إلى العاصمة فأجبت طلبها فعرضت علىّ تقليدى وظيفة وكيل نظهارة الجهادية[(١)] ورتبة اللواء (باشا) فقلبت وكالة الجهادية مع بقاء الآلاى فى عهدتى ، ورفضت رتبة الباشا حتى لا أدنس سمعتى وحتى لا يقال أنى إنما اشتغل لمصلحتى الخصوصية لا للمصلحة العمومية ، ولما استلمت منصبى الجديد كثر توارد المتظلمين علينا من أرجاء البلاد وأكنافها حتى كانت ساحة منزلى لا تسع الزائرين والمتظلمين وكان كثير من الأوربيين ، ومكاتبى الجرائد الافرنجية والوطنية يحضرون إلى منزلى لاستطلاع سياستى والوقف على مكنونات أفكارى حتى كنت فى تعب دائم ليلا ونهارا ، وفى تلك المدة حضر لمنزلى الرجل الكريم المتفانى فى محبة الحق والعدل والحرية محب الشرقيين عموما والمصريين خصوصًا «المستر ويلفرد بلنت»[(٢)] ومعه صاحبه العلامة القس «لويس صابونجى»[(٣)] صاحب جرنال النحلة وعرض علىّ قبول صداقته لنا فقبلت منه ذلك فمديده إلىّ ومددت يده إليه ، وتصافحنا وتعاقدنا على الصداقة والإخلاص وكنت أظن أنه بواسطته وعلو كعبه فى السياسة وفخامة مركزه فى الإنجليز وشده غيرته على الحرية وعلى الأحرار القائمين بها يتمكن من تذليل الصعوبات التي يلقيها قناصل الإنجليز هنا فى طريق حريتنا ونجاح بلادنا بدعوى الإنسانية والعدل والانصاف بين الأمم والشعوب كما يدعى الغربيون زورا وتضليلا وإنما هى كلمات محبوبة يدسون بها السم فى الدسم ليتمكنوا بها من الاستيلاء على مشارق الأرض ومغاربها طمعا وجشعا وكذلك حضر لزيارتنا كاتم أسرار ملكة

(١) عين عرابى وكيلا للجهادية نتيجة لإصرار البارودى على ذلك ، واستحسان باقى النظار لرأيه ، انظر محاضر جلسات قومسيون التحقيق بمصر ص ٩٤ محضر بتاريخ ٦ أكتوبر ١٨٨٢ .

(٢) كان من أشد الإنجليز تأييد لعرابى وعطفا على ثورته ، قال البعض أنه كان دسيسة أنجليزية ولكن لم يثبت ذلك .

(٣) كان صديقا لبلنت ، ورفيقا له أثناء تجواله بمصر ومعاونا له فى تفهم اللغة العربية وجمع الأخبار له عن الثورة العرابية ورجالاتها انظر : بلنت : التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر ص ٢٢١ .

الإنجليز ومحب الحرية الرجل الإيرلندى (السير وليم جريجورى[١]) الذى تولى حكومة جزيرة سيلان سابقا مرتين إجابة لطلب أهل تلك البلادو وسألنا عن مقاصدنا فأكدنا له أن لا خوف على رعايا الدول المتحابة فهم آمنون على أنفسهم وأموالهم بضمانِنا وكفالتنا وأنا لا نريد إلا الحرية وقطع عروق الاستبداد وقد تم لنا ذلك تشكيل مجلس نيابى وبرضا واستحسان الخديو ، وفى تلك المدة التمست من الخديو بواسطة ومساعدة ناظر الجهادية ، ورئيس النظار الافراج عن المسجونين ظلما فى مدة الاستبداد فأجيب التماسى ومن ضمنهم أحمد بك أبو ستيت[٢] من مديرية سوهاج ، والسيد حسن موسى العقاد[٣] من أعيان العاصمة اللذان كانا منفيين إلى السودان ظلما في أيام الظلم والاستبداد ولما قدم السيد حسن موسى المذكور أقام الأفراح وأولم ولائم كثيرة لضباط الجهادية وأعيان العاصمة تعد من ليالى مصر المشهورة ، وفيها أيضًا أنشئت جرائد وطنية صادقة منها جريدة الحجاز ومحررها السيد إبراهيم سراج المدنى ، وجريدة المفيد ومحررها السيد حسن الشمسى ، ولسان الأمة ومحررها السيد عبدالله نديم وموضوعها كان سياسيا تهذيبيا للذب عن حقوق الأمة[٤] .

وفى أوائل يناير ١٨٨٢ خلوت بالمغفور له محمود باشا سامى ناظر الجهادية فأطنب فى الثناء عليَّ لقيامى بنشر راية الحرية فى مصر وملحقاتها من بعد مضى خمسة آلاف سنة على المصريين وهم يرسغون فى قيود الاستبداد والاستعباد ثم أقسم أنه مستعد لأن يضحى بحياته ، ويجود بآخر نقطة من دمه فى تنفيذ رغبتنى ، ويجرد حسامه وينادى باسمى خديويا لمصر إذا رغبت فى ذلك فقلت له يا محمود باشا فإنى لا أريد إلا تحرير بلادى ، ولا أرى سبيلا لنوالنا ذلك إلا بالمحافظة على الخديوى كما صرحت بذلك مرارا وتكرارا وليس لى رغبة فى الاستئثار بالمنافع الشخصية[٥] .

---

(١) كان مؤيدا للقضية المصرية ، وعلى صداقة وود مع عرابى ، وكتب عدة مقالات فى التايمز تأييدا له .

(٢) نفى إلى السودان ، وأفرج عنه فى عهد حكومة شريف .

(٣) سبق التعريف به .

(٤) بعد أن انضم النديم إلى العرابيين وأصبحت جريدته هي لسان حالهم طلب منه عرابى تغيير اسم جريدته من التنكيت والتبكيت إلى لسان الأمة وأن يكون موضوعها سياسيا تهذيبيا للذب عن حقوق الأمة والدفاع عنها وقد أرسل إلى إدارة المطبوعات بخصوص هذا التغيير ، ولكن هذا الاسم الجديد للجريدة لم ينل إعجاب النديم فصدرت تحت اسم الطائف انظر عبدالمنعم الجميعى : عبدالله النديم ودوره فى الحركة السياسية والاجتماعية ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٥) إذا كان ذلك قد حدث فعلا ففيه الكثير من المجاملة من البارودى لعرابى خاصة وأنه كان من المحال تحقيقه فى ظل الأوضاع الدولية والعثمانية ، ووضع مصر القانوني ، يضاف إلى ذلك أن عرابى لم تتطرق هذه الفكرة إلى ذهنه ، وإن كانت فكرة إقامة جمهورية قد وردت فى أذهان العرابيين .

الفصل السابع

فى حرص الإنجليز على المداخلة فى شئون مصر

جاء على أثر حادثة عابدين فى فصل نشرته جريدة الريببليك فرانس[١] فى ١٢ سبتمبر ١٨٨١ قالت فيه أنه قبل كل شىء كان يجب أن لا يحصل شىء مما يكدر وفاق فرنسا وإنجلترا فى المسألة المصرية ، وقالت أن ذلك لهو الواسطة الوحيدة للتغلب على المصاعب الحاضرة .

وورد فى جريدة التيمس[٢] فى ١٢ منه أيضًا أنه من مصلحة انجلترا أن يتيسر للخديوى تأييد سلطته وسطوته من غير تداخل أحد فى ذلك وأنه من الواجب صرف العساكر إلى منازلهم ، وأشارت فى وضع آخر بأن يقلل عدد الجيش المصرى ، ويرتب حرس على جنوب البلاد المصرية .

(١) هى صحيفة La Republique Francaise أى الجمهورية الفرنسية ، وقد اشترك فى تحريرها نخبة من العلماء والمفكرين وكانت لسان حال المجموعة البرلمانية للاتحاد الجمهورى فى فرنسا . محمود نجيب أبو الليل : صحافة فرنسا ، القاهرة ، مؤسسة سجل العرب ، ١٩٧٢ ص ١٥٥ .

(٢) يقصد The Times الإنجليزية .

الباب التاسع
الفصل الأول
فى مجلس النواب

بناء على طلبنا وعلى التقرير الذى رفع إلى شريف باشا مذيلا بألف وستمائة توقيع[١] ومتضمنا طلب تشكيل المجلس النيابى وهو التقرير السابق ذكره رفع رئيس النظار فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ الموافق ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ إلى الجناب الخديو التقرير الآتى نصه بشأن إنشاء مجلس النواب وانتخاب أعضائه وهذه صورته .

التقرير[٢]

قال : لقد أظهرت التجارب فى عدة مرات خلل الحالة الموجودة عليها البلاد الآن ولهذا فالإصلاحات التى سنشرع فيها فى ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأهم صوالح الديار المصرية لأنه يترتب على إجرائها تغيير الحالة المذكورة وإصلاحها شيئا فشيئا وتوطيد الإدارة العمومية على أساسات قوية وثابته .

أنما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها يلزم لإخراجها من حيز التصور للعمل لا يتأتى حصوله بانفراد هيئة النظار فقط بل المترآى لهم أن تبادل الأفكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضاء إخوانهم بهم ولانتخابهم للنيابة عنهم هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الإصلاحات وقد طابق رأى عمد الأهالى بالنيابة عن عمومهم هذا الرأى الذى رأته هيئة النظار ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد وجميع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص احتياجات الأقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الإدارة عليهم وإجراء الإصلاحات الملازمة بمساعدتهم .

---

(١) حدد البعض عدد الموقعين على هذا الالتماس بألف وخمسمائة الاسكندرية : العدد ١٤٧ فى ٢٢ سبتمبر ١٨٨١ بينما ذكر جاكوب لانداو أن العدد ألف وستمائة. Landau: Parliaments and Parties in Egypt, p. 28.

(٢) أوضح شريف فى هذا التقرير أن الإصلاح الداخلى فى البلاد لايتأتى إلا بتعاون النظار مع مجلس النواب ، انظر الوقائع المصرية فى ٥ أكتوبر ١٨٨١ .

وللوصول لهذا الغرض لايوجد الآن شىء سوى إتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٢٨٣هـ[١] نعم أن تلك اللائحة ليست مستوفاه ولا ملائمة لأفكار الأهالى ومقاصدهم وكانت قد عملت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص لكن هيئة النظار باتحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل فى البحث عما يلزم إجراؤه من التنقيحات والتعديلات فى قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر.

هذا ومن الجلى الغنى عن البيان أن العهود والترتيبات التى نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة وكذلك القوانين والأوامر العلية المشتملة مع تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيه بمجلس النواب لأنها موضوع عقد حصل مع الدول ولا يجوز تعديلها وتغيير شىء منها إلا برضاء الدول التى عقدت معها.

ومع ذلك فمجلس النواب سيؤدى مأموريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية فى إبداء الإصلاحات المشروع فيها وعونا على تأمين المصريين تأمينا كافيا على النفس والعرض والمال ولهذا واتباعا للمادة ١٦ من لائحة مجلس الشورى المؤرخة ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ أتشرف بأن أقدم للأعتاب السنية مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و٢٣ ديسمبر ١٨٨١، أما مدة الثلاثة شهور الباقية لحين افتتاح المجلس فسأشتغل فيها مع رفقائى بتحضير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب وسنستلفت أنظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب وبالعونة والبدلية المتعلقتين بالعمليات والأشغال العمومية لأنها مسائل ذات أهمية جسيمة بالنسبة للمزارعين وسنأخذ رأيهم أيضًا فى ترتيب مجالس إدارة بالمديريات لأن أقامتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهاليها يجعلان رأيهم ذا فائدة عظمى فى ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصاتها.

ومن ثم فإذا تكرمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الأمر العالى المقدم لسدتها السنية يبادر فى الحال ناظر الداخلية بإجراء التنبيهات اللازمة على المديريتين

---

(١) توافق ١٨٦٦م والتي فيها منح الخديوى إسماعيل مصر هيئة نيابية وضع لها قانون انتخاب، وجعل اختصاصات تلك الهيئة واسعة. انظر: الياس الأيوبى: تاريخ مصر فى عهد الخديو إسماعيل باشا جـ ١ ص ٦٨.

والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار ذكرها ، وعلى كل حال فأنى لولى النعم العبد الخاضع والمحسوب المتواضع .

صورة الأمر العالى

فبناء على هذا التقرير صدر الأمر العالى الآتية صورته

نحن خديو مصر

بناء على التقرير المرفوع إلينا من رئيس مجلس النظار بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر ١٨٨١ المرفوقة صورته بأمرنا هذا وبعد الاطلاع على لائحة مجلس شورى النواب الصادرة بتاريخ ٢١ رجب سنة ١٢٨٣ وبناء على موافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى : يصير انتخاب النواب بالصفة والشروط الموضحة بتلك اللائحة وافتتاح مجلس الشورى يكون فى ٥ كيهك سنة ١٥٩٨ غرة صفر ١٢٩٩ أتباعا للمادة السادسة عشرة من اللائحة المذكورة .

المادة الثانية : ناظر داخلية حكومتنا مكلف بتنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى الجزيرة فى ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر ١٨٨١ .

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية .

شريف

اللائحة الأساسية ونظام مجلس النواب[1]
الصادران فى ١٢٨٣

لقد صادف هذا المشروع بعد صدور التقرير والأمر العالى المشار إليهما استحسانا يجل عن الحصر والوصف فما لقى إلا وجوها طليقة وصدورا رحيبة وثغورا باسمه وكان أهم ما استجمع عليه عواطف الاستحسان قول الوزير أن مشاورة أهل الرأى والسداد من

(١) نشرت جريدة المفيد هذه اللائحة فى عددها رقم ٢٧ بتاريخ ١٣ يناير ١٨٨٢ .

وجوه البلاد فيما تحتاج اليه من الإصلاح هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة وأن هذا المأخذ مطابق لرأى عمد الأهالى بالنيابة عن عمومهم فوقع ذلك عند القوم موقع الدليل على قرب الصلة وارتفاع الحجاب بين الحكومة والأمة .

أما اللائحة التى ورد عنها الكلام فى تقرير شريف باشا وجاء فى شأنها أن مجلس النواب سيجمع بمقتضاها ولكن هيئة النظار ستتحد معه وعلى البحث فيما يجب تعديله وتنقيحه منها مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر فقد كان فى الكلام الوارد عليها فى ذلك التقرير موضعان للاستحسان .

الأول : تعديل اللائحة بمعنى تقريبها من جانب الحرية بقدر تبعيدها من حد التقييد .

والثانى : مراعاة الحقوق الخديوية وحالة القطر بمعنى احترام تلك الحقوق وحفظ المناسبة بين أحوال البلاد وأحكامها .

ولما كان قد ورد فى التقرير السابق الذكر أن الانتخاب الجديد سيكون بمقتضى اللائحة الأساسية الصادرة عام ١٢٨٣هـ ، وكان قد تقادم العهد عليها وعلي نظام مجلس النواب المسنون فى ذلك العام تاق الناس أثر صدور الأمر الخديو بتشكيل المجلس النيابى إلى الوقوف على قضايا ذلك النظام ليعلموا منه مجرى الانتخاب وماهية مجلس النواب فى دوره الأول فنشرته المحروسة وكان فى اليقين أن الحضرة الخديوية تصدق عليه بعد أن يرفع اليها وتضعه موضع الإجراء على أنه بالنظر إلى ما ورد فى تقرير الوزير بصراحة لا تحتمل التأويل أن المجلس الجديد وأن جرى تشكيله بمقتضى اللائحة القديمة إلا أنه سينظر فى أحكام تلك اللائحة ليعدلها عن طريق توسيع الحقوق ومنح الحرية لنواب الأمة كان المجلس الجديد بهذا الاعتبار مجلس تنظيم وتشريع يضع لنفسه قانونا جلى لأحكام تحصل به الحرية لأرباب النيابة .

فتتميما للفائدة نذكر صورة تلك اللائحة وذلك النظام الصادرين فى مدة الخديو إسماعيل[١] وهما :

---

(١) في أصل الأمر العالى فى عهد وزارة شريف باشا الأولى ، انظر الوقائع المصرية فى سبتمبر ١٨٨٢ وانظر أيضًا سليم النقاش جـ ٤ ص ١٥١ .

صورة اللائحة الأساسية

أولا : تأسيس هذا المجلس مبنى على المداولة فى المنافع الداخلية والتصورات التى تراها الحكومة أنها من خصائص المجلس يصير المذاكرة وإعطاء الرأى عنها وعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

ثانيا : يجوز انتخاب من بلغ عمره خمسا وعشرين سنة وما فوق ذلك بشرط أن يكون موصوفا بالرشد والكمال وأن يكون من الأشخاص المعلومين عند الحكومة بأنه من الأهالى التابعين لها ومن أولاد الوطن .

ثالثا : يحرم من صلاحية الانتخاب الأشخاص الذين حكم على أموالهم وأملاكهم بأحكام الأفلاس وتعلقت بها حقوق للغير إلا إذا أعيدت تلك الحقوق التى حرموا منها وأيضًا الفقراء المحتاجون والأشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخاب بسنة والأشخاص الذين صار مجازاتهم بالليمان والطرد بحكم .

(٤) إن الأشخاص الذين ينتخبون النواب يلزم أن يكونوا من الذين لم يحكم على أموالهم وأملاكهم باحكام الافلاس وتعلقت بها حقوق للغير إلا إذا أعيدت تلك الحقوق إليهم وأن لا يكون سبق مجازاتهم بالليمان والطرد بحكم وإن لا يكونوا من الأشخاص الداخلين سلك العسكرية تحت السلاح .

(٥) المستخدمون فى الخدمات الميرية والمستخدمون فى الجهات الخارجية عن الميرى سواء كانوا من العمد والوجوه أو غيرهم وكذا الداخلون سلك العسكرية سواء كانوا تحت السلاح أو امداديين لايجوز انتخابهم ليكونوا من أعضاء المجلس وأما من رفتوا من المستخدمين بلاجنحة حسب الإيجاب أو انقضت مدتهم من الامداديين فيجوز الانتخاب منهم إن كانوا حائزين الأوصاف المعتبره المذكورة .

(٦) إن انتخاب الأعضاء من الأقاليم يلزم أن يكون على حسب التعداد فلذا يلزم انتخاب واحد أو اثنين من كل قسم من أقسام المديريات بحسب كبر القسم وصغره ويصير انتخاب ثلاثة من مصر واثنين من اسكندرية وواحد من دمياط .

(٧) حيث أن كل بلد عليه مشايخ معينون برغبة الأهالى فبالطبع هم المنتخبون من طرف أهالى ذلك البلد والنائبون عنهم لانتخاب العضو المطلوب انتخابه من القسم فيصير نائبا عن القسم وإن تساوت الآراء فى انتخاب اثنين أو ثلاثة فيقرع بينهم بحضورهم

والذى تصيبه القرعة يصير نائبا عن القسم وفى كلا الحالين يؤخذ من المشائخ الحاضرين بالمديرية من البلاد ورقة باختامهم بما استقر عليه الحال فى انتخاب أولئك النواب وأما الانتخاب فى مصر واسكندرية ودمياط فيصير باتفاق أو أكثرية آراء وجوه وأعيان تلك المدن .

(٨) بعد أن يتم وضع الأوراق بالصناديق تفتح على يد المدير والوكيل وناظر قلم الدعاوى وقاضى المديرية فينظر إذا كانت أكثر الآراء متفقة على انتخاب واحد من القسم

(٩) يصير تجديد انتخاب الأعضاء فى كل ثلاث سنين حسبما هو موضح بالبند السابع والثامن .

(١٠) أعضاء المجلس لايزيدون عن خمسة وسبعين شخصا .

(١١) لايعقد المجلس إذا غاب من أعضائه أكثر من الثلث وإن كان أحد الأعضاء له عذر ضرورى فيلزم عرض عذره على رئيس المجلس قبل انعقاده بشهر فإن قبل عذره بالمجلس فبها وإلا فيعلن بعدم قبول عذره فإن لم يحضر بعد إعلان عدم قبول عذره فيصير انتخاب غيره بدله من قسم وجهته حسب اللائحة .

(١٢) لايسوغ التوكيل عن أحد الأعضاء بل هو يحضر المجلس نفسه .

(١٣) يصير تحقيق حال كل عضو من أعضاء المجلس حين اجتماعهم بمعرفة قومسيون فإن وجد مستكمل الشروط المعتبره المحررة فى البنود السابقة يقبل وإلا فتلغى نيابته وينتخب غيره من قسم وجهته .

(١٤) بعد ما يصير تحقيق أحوال النواب المنتخبين بالقومسيون ويوجدون حائزين الأوصاف المذكورة فى البنود السابقة فيعطى قرار عنهم بالقومسيون ويعرض منه إلى رئيس المجلس ومنه أيضًا إلى الاعتاب الخديوية ليعطى كل واحد منهم بيورلدى يتضمن كونه منتخبا فى ظرف ثلاث سنين فى شورى النواب .

(١٥) حيث أن المعلوم أن كل مجلس من المجالس المماثلة لهذا له حدود ونظامنامه فبالطبع حدود ونظامنامة هذا المجلس ستعطى له .

(١٦) إن عقد المجلس سيكون فى هذا العام من ١٠ هاتور لغاية ١٠ طوبة وأما السنين الآتية فيصير انعقاده من ١٥ كيهك لغاية ١٥ أمشير .

(١٧) لولى الأمر جمع المجلس أو تأخيره أو تحديد مدته أو تبديل أعضائه وانتخاب غيرهم فى مدة معلومة حسبما هو موضح بهذه اللائحة .

(١٨) لايجوز قبول عرضحالات من أحد ما بالمجلس .

(صورة النظام)

(حدود نظامنامة مجلس شورى النواب)

(١) مجلس الشورى يكون بمحروسة مصر .

(٢) مجلس الشورى وظيفته المداولة فى المنافع الداخلية والتصورات التى تراها الحكومة أنها من خصائصه تصير المذاكرة فيه وإعطاء الرأى عنها كما هو مذكور فى البند الأول من اللائحة الأساسية فما تحصل المداولة فيه بمجلس الشورى فيما يتعلق بالمنافع الداخلية يرسل من طرف الرئيس إلى المجلس الخصوصى ويجرى المذاكرة عنه بالأقلام والقومسيون بمجلس الشورى حسبما يأتى بعده بما يتعلق بالتصورات من البند ١٦ إلى البند ٢٠ والبند ٢٣ من هذه اللائحة وبعد إعطاء التقارير عنها تنظر بمجلس الشورى وأيضًا كما فى البند٢١ ، ٢٢ وبإتمام المذاكرة وإعطاء الرأى يعرض جميع ذلك للحضرة الخديوية .

(٣) رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ينصبان من طرف الحضرة الخديوية .

(٤) افتتاح مجلس شورى النواب إما أن يكون بذات الحضرة الخديوية أو من يوكل لذلك بالإرادة السنية وتقرأ فيه مقالة فإن كان افتتاحه بالحضرة الخديوية فقراءة المقالة بالنطق الخديو أو من يتوكل فى قراءتها متعلق بالإرادة العلية أو أنها تكون عن الموكل بالافتتاح وهو الذي يقرأها بموجب الأمر .

(٥) بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يكون لاربابه الحق فى أن يقدموا جوابا عنها فى مدة يومين وهذا الجواب لم يكن إلا من قبيل المرسوم بحيث لا يقطع فيه شيء عن أمر من الأمور المقتضى نظرها بمجلس الشورى .

(٦) إذا كانت المقالة من الحضرة الخديوية فبعد تحرير جوابها من مجلس الشورى يجب تقديمه للأعتاب الكريمة بواسطة رئيس مجلس الشورى ويكون معه من كل قلم اثنان من الأعضاء بالملابس الرسمية يصير تسميتهم بمعرفة جميع الأعضاء .

(٧) حيث تقرر فى البند ٢ و ٣و ٥ من اللائحة الأساسية الأوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابه لوظيفة العضوية ففى حال الانتخاب بالمديرية إذا كان المجوز لهم انتخاب النواب يعينون أشخاصا من الغير جائز تعيينهم لذلك فبالطبيعة بحسب الموضح بالبند ١٣ من اللائحة الأساسية يصير الإيضاح من المديرية إلى مفتش العموم عن كيفيتهم ومن طرفه يجرى تبيين ذلك بالكشف الذى يرسل لرئيس مجلس الشورى بأسماء النواب الذين يعينون لأجل إجراء منطوق البند المشار إليه .

(٨) من بعد افتتاح مجلس الشورى وقراءة المقالة يصير تقسيم الإعضاء إلى خمسة أقلام بانتخاب نفس الأعضاء بعضهم بعضا ورؤساء الأقلام يكون انتخابهم بمعرفة الأعضاء أيضًا وفى الأقلام المذكورة يجرى التفحص عن المنتخبين حسب المدوّن بالبند ١٣ من اللائحة الأساسية بمعنى أن كل قلم يتفحص عن أحوال المنتخبين الذين هم بقلم آخر وأعضاء القلم الجارى فيه التفحص المذكور يصير التفحص عنهم بمعرفة قلم من الأقلام الأخرى وبعد اعطاء القرارات اللازمة عن ذلك يصير إعطاؤهم إلى رئيس مجلس الشورى لعرضهم للحضرة الخديوية كما فى البند ١٤ من اللائحة الأساسية .

(٩) متى تم تحقيق صحة الانتخاب لزم رئيس مجلس شورى النواب أن يعرض للحضرة الخديوية بذلك ولا ينتظر صدور الحكم بخصوص الانتخابات الموقوفة أو المتنازع فيها متى كان الذين صح انتخابهم يجوز انعقاد مجلس الشورى بهم كالموضح بالبند ١١ من اللائحة الأساسية .

(١٠) ترتيب أشغال مجلس الشورى يكون بالنمره حسب ما يراه رئيسه ويكون لذلك دفتر واضح ببيان تلك الأشغال مادة مادة بغاية الاختصار وتواريخ ورودها والنمر التى وضعت عليها بالنسبة لترتيب رؤيتها وملحوظة يتأشر فيه عنما يجرى فيها .

(١١) من يؤمر من الذوات من طرف الحكمة بالمباحثة فى شأن تصور من التصورات المعروضة للمذاكرة بمجلس شورى النواب متى طلب أن يتكلم لزم الأذن بذلك ولا يقتضى الزامه بالانتظار للنوبة حسب المقيد بدفتر النوبة .

(١٢) مجلس شورى النواب له أن يجبر على الحضور بالشورى كل من لم يمنعه مانع صحيح معتبر وذلك بواسطة ترتيب عقوبات على من لم يحضر مجلس الشورى وكل

رئيس قلم من الأقلام يعطى إلى رئيس مجلس الشورى قائمة فى كل يوم صباحا بمن حضر من الأعضاء ومن لم يحضر .

(١٣) إذا كان عدد مجلس الشورى فى يوم من الأيام أقل من القدر الموضح عنه بالبند ١١ من اللائحة الأساسية لزم تأخير عقده إلى اليوم الذى يليه وهكذا فى كل يوم متى اتضح الحال على هذا الوجه يجب على الرئيس أن يؤخره إلى اليوم الذى يليه .

(١٤) إذا كان عدد مجلس الشورى فى يوم من الأيام أقل من القدر الموضح عنه بالبتد ١١ من اللائحة الأساسية لكن نفس الأقلام يوجد بعضهم مستوفيا بقدر الثلثين بالنسبة لأصل أعضائهم فالقلم الذى يكون بهذه الصفة لا يصير تعطيله بل ينظر فى الأشغال المحولة عليه .

(١٥) الذى يأمر بافتتاح كل جلسة من جلسات مجلس شورى النواب وقفلها هو الرئيس ويقتضى فى كل آخر جلسة أن يعين الرئيس من بعد السؤال من الأعضاء ساعة افتتاح الجلسة التى تليها وترتيب الأشغال بالأوقات المقتضية ويعلق الترتيب المذكور فى محل مجلس الشورى وترسل صورة الترتيب فى الحال إلى كاتب الديوان الخديوى ويقتضى أن يجرى الرئيس ما يلزم من طرفه بوصول الأخباريات والتبليغات اللازمة إليه بأوقاتها المقتضية .

(١٦) التصورات التى تراها الحكومة تتلى صورتها بمجلس شورى النواب بمعرفة من ينوب لهذه المأمورية من طرف الحكومة .

(١٧) بعد قراءة التصورات المذكورة فى البند (١٦) يصير طبعها وتوزيعها على الأقلام للنظر فيها بأوقاتها فتبحث فيها وتعين الأقلام من مجموعها كومسيون مركبا من خمسة أعضاء يصير انتخابهم بطريقة إعطاء الرأى عنهم بالصندوق سرا وبالقومسيون المذكور ينظر فى تلك التصورات ويتحدد التقرير اللازم عنها .

(١٨) إذا صدر رأى من واحد أو جماعة من الأعضاء الغير داخلين بالقومسيون المذكور فى البند (١٧) من اللائحة بخصوص مادة من المواد المتدرجة بالتصورات المرسلة من طرف الحكومة ولم يكن ذلك من الملحوظات المذكور عنها بالبند (٢٣) من هذه اللائحة يقتضى أن يصير تسليم ذلك الرأى إلى رئيس مجلس الشورى وهو يوصله

إلى القومسيون المختص بالنظر فى ذلك ولا يجوز قبول أى رأى كان فيما يتعلق بمادة من ذلك متى تقدم التقرير فى شأنها من ذلك القومسيون إلى مجلس الشورى وإنما عند تلاوة ذلك التقرير بمجلس الشورى يجرى ما يلزم له من المذاكرة وأخذ الآراء حسب الوارد ببنود اللائحة من البند (٢٠) إلى البند (٢٢) .

(١٩) كل من أورد رأيا بخصوص مادة من المواد المندرجة بتلك التصورات كما ذكر فى البند (١٨) من هذه اللائحة كان له حق التكلم فى هذا الخصوص بالقومسيون المختص بالنظر فى ذلك .

(٢٠) متى تقدم التقرير الصادر من القومسيون بخصوص صورة مادة لزم أن يتلى بمجلس الشورى ويطبع ووزع على أعضاء مجلس الشورى قبل المذاكرة بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

(٢١) تفتح المذاكرة بخصوص التقرير المذكور عنه فى البند (٢٠) من هذه اللائحة فى الوقت المعين له فى ترتيب أشغال مجلس الشورى يقتضى افتتاح المذاكرة أولا فى ما يتعلق بكل قلم أو باب منها خاصة .

(٢٢) من بعد أخذ الآراء عن كل مادة خاصة من المواد المتركب منها التصورات المذكورة يجب أخذ الآراء أيضًا بخصوص مجموع تلك التصورات على وجه العموم .

(٢٣)إذا تراءى للقومسيون المختص بالنظر فى إحدى التصورات المرسلة من طرف الحكومة ملحوظة فى ما يتعلق بذلك تتقدم إلى رئيس مجلس الشورى وقبل تلاوتها بمجلس الشورى تبعث من طرف الحكومة .

(٢٤) المسائل التى يلزم التداول فيها بمجلس شورى النواب بواقع ترتيب أشغاله بحسب ما يستقر عليه الحال فى آخر كل جلسة كما ذكر بالبند (١٥) من هذه اللائحة يلزم فى الجلسة الثانية أن كل مسألة منها قبل وضعها فى ديوان المداولة يؤخذ رأى مجلس الشورى عن لزوم أو عدم لزوم المداولة فيها وعلى واقع ما ينتهى عليه الحال فى ذلك يجرى العمل .

(٢٥) المواد المتعلقة بالمنافع الداخلية التي يلزم التداول فيها بمجلس الشورى بواقع ترتيب أشغاله كما فى البند (١٥) من هذه اللائحة يلزم أن كل مسألة منها قبل

وضعها فى ميدان المذاكرة يؤخذ الرأى من مجلس الشورى عن لزوم المذاكرة فيها وقتئذ أو تأخيرها لوقت آخر أو نحو ذلك .

(٢٦) إذا طلب الكلام اثنان أو ثلاثة من أعضاء مجلس الشورى فى آن واحد لزم أعمال القرعة المقتضية فى تقديم أحدهم على الآخرين بمعرفة رئيس مجلس الشورى .

(٢٧) فى حالة المكالمة بمجلس الشورى فى مسألة لا يجوز افتتاح المكالمة فى مسألة أخرى .

(٢٨) فى حالة المكالمة إذا تكلم أحد الأعضاء فيما هو التكلم جار من أجله لايتكلم غيره قبل إتمام كلامه .

(٢٩) لايجوز لأحد أن يتكلم فى كل مسألة بمجلس الشورى إلا مرة واحدة ما لم تقضى الحال على البعض الأعضاء بالتكلم غير مرة احتاج الأمر إلى إعطاء إيضاحات أو إعطاء جواب مرة ثانية بناء على طلب عضو آخر وأما فى القومسيونات التى تشكل بمجلس الشورى فلكل عضو من أعضائها حق التكلم متى شاء .

(٣٠) لايجوز لأحد أن يتكلم إلا إذا طلب الكلام وأذن له الرئيس بذلك ولا يتكلم إلا وهو فى موضعه .

(٣١) إذا أراد الرئيس أن يتكلم بنفسه وجب الإصغاء إليه .

(٣٢) يجب أن يكون أخذ الآراء بالصندوق فى الجهر وبطريق الأكثرية المطلقة .

(٣٣) تفريغ صندوق الآراء يكون بمعرفة كاتب السر .

(٣٤) لاتكون عملية أخذ الآراء صحيحة معتمدة إلا إذا كان الحاضر بمجلس الشورى كما فى البند (١١) من اللائحة الأساسية .

(٣٥) يجب على مجلس الشورى احترام حق العدد الأقل وفى ضمن المذاكرات به يجب الإصغاء للعدد الأقل وأن تسمع الملحوظات الصادرة منهم .

(٣٦) إذا كان عدد الأعضاء المأخوذ رأيهم هو الأقل وأن الأكثر لم يعطوا رأيا فى المادة المعروضة لزم الرئيس أن يسأل باقى الأعضاء عن رأيهم .

(٣٧) رئيس مجلس شورى النواب هو الذى يؤدى وظيفة الرآسة عليه فقط يسأله أرباب مجلس الشورى عن رأيهم وليس له رأى مطلقا إلا فى صورة انقسام الآراء إلى طرفين متساويين وأما فى ما عدا ذلك من الأحوال فلا يدخل بنفسه فى رأى من جملة الآراء بمجلس الشورى وليس له أن يتداخل فى مذاكرات مطلقا .

(٣٨) متى صار التصديق على صورة مادة بمجلس الشورى لزم أن تكون نسختها الأصلية مقيدة فى دفتر مخصوص لذلك ويختم عليها الرئيس والأعضاء ويتحرر نسخة أخرى عليها علامة كاتب السر وختم الرئيس وتقدم للحضرة الخديوية .

(٣٩) المجىء إلى مجلس الشورى يوميا والذهاب فيه يكون بحسب ما يراه رئيسه باستنساب المجلس .

(٤٠) أعضاء مجلس الشورى يحضرون إلى المجلس بملابس الحشمة اللايقة وجلوسهم فيه يكون بهيئة الأدب .

(٤١) لايجوز لأحد من أعضاء مجلس شورى النواب أن يغيب بدون إذن يصدر إليه منه ويتحرر له تذكرة رخصته من طرف الرئيس ولايجوز له أن يحرر تذاكر رخصته إلا من بعد صدور الإذن من مجلس الشورى ما لم تقض الضرورة الشديدة بتحرير التذكرة على وجه العجلة وبعد تحريرها على هذه الكيفية يخبر الرئيس مجلس الشورى بذلك .

(٤٢) المحاضر التي تتحرر لإثبات وقائع مجلس شورى النواب تكون مشتملة على أسماء الأعضاء الذين تكلموا بالشورى ورأى كل واحد منهم بالاختصار .

(٤٣) المحاضر المذكورة فى البند (٤٢) تقيد بدفتر مخصوص لذلك ويقرأها كاتب السر فى أول مجلس الشورى المنعقدة فى اليوم الذى يلى يومها ويضع الرئيس إمضاءه على ذات الدفتر فى كل يوم .

(٤٤) الأوامرالتي تصدر من الحضرة الخديوية فيما يتعلق بإحدى الخصوصيات المذكورة فى البند (١٧) من اللائحة الأساسية تتلى بمجلس الشورى فى الحال ويجرى العمل على مقتضاها .

(٤٥) التنبيه بإرجاع ما يخرج عما يليق بحسب الأصول إنما هو من وظائف الرئيس وحده .

(٤٦) إذا خرج المتكلم فى مادة من المواد عن المسألة المقتضى الكلام فيها لزم الرئيس أن ينبه عليه بالرجوع إليها وعدم الخروج عنها ولا يجوز للرئيس أن يأذن بالكلام فى ما يتعلق بأسباب الرجوع إلى المسألة المقتضى الكلام فيها .

(٤٧) يؤذن بالكلام لمن خرج عن الأصول وتنبه عليه بالرجوع إليها فرجع وطلب الكلام ليعتذر ولا يؤذن بالكلام للخارج عن الأصول فى غير الصورة المذكورة .

(٤٨) إذا خرج المتكلم عن الأصول وتنبه عليه بالرجوع إليها مرتين فى مسألة واحدة وطلب الكلام للاعتذار يلزم الرئيس أن يسأل أرباب مجلس الشورى عن لزوم منعه من الكلام فى بقية الجلسة فيما يتعلق بالمسألة ويقضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الأمر بالأغلبية .

(٤٩) إذا خرج المتكلم عن المسألة المقتضى الكلام فيها وصار إرجاعه إليها مرتين فى مسألة واحدة ثم همَّ بالخروج عنها مرة ثالثة لزم الرئيس أن يسأل أرباب المجلس عن لزوم منعه عن الكلام فى باقى الجلسة بخصوص المسألة المتكلم فيها ويقتضى أن يحكم مجلس الشورى فى هذا الأمر بالأغلبية .

(٥٠) إذا اقتضت الحال إلى التنبيه على أحد من الأعضاء بالسكوت لكونه تكلم فى غيره محله وقطع الكلام على غيره فيقتضى أن لا يؤذن له فى الكلام فى بقية الجلسة .

(٥١) لايسوغ لأحد بمجلس الشورى أن يصدر منه مسبة لأحد ولا إشارة بالاقرار أو بعدمه على قول أحد بمجلس الشورى .

(٥٢) إذا حصل من أحد الأعضاء أمر يخل بانتظام حال مجلس الشورى لزم إن ينبه عليه بالرجوع عن ذلك بالاسم من طرف الرئيس فإن أصر على ذلك أو لم يرجع لزم الرئيس أن يأمر بقيد التنبيه عليه فى ضمن المحضر الذى يتحرر بما يقع فى مجلس الشورى فى ذلك اليوم وفى صورة ما إذا أصر على عدم الرجوع من الأمر المخل بانتظام مجلس الشورى يلزم المجلس بناء على طلب الرئيس أن يحكم من غير مذاكرة بإخراجه من محل مجلس الشورى بمدة لا يقتضى أن تزيد على خمسة أيام ولا بأس أن يأمر أيضًا بإعلان صورة الحكم المذكور بالجهة الذى يكون انتخاب النائب المحكوم عليه بذلك من طرفها .

(٥٣) فى مدة افتتاح مجلس الشورى فى الأيام المحددة له لا تعمل دعوى على أحد من أعضائه بوجه من الوجوه إلا أن كان لا سمح الله حصل من أحد منهم مادة قتل فطبعا لا يعد من أعضاء مجلس الشورى ويتعين بدله حسبما مدون فى البند ١١ من اللائحة الأساسية .

(٥٤) لايجوز لأحد من أعضاء مجلس الشورى أن يطبع وينشر المقالة التى قالها بمجلس الشورى أو المذاكرات التي حصلت بها من غير ترخيص رئيس المجلس بذلك له فإن طبع ونشر بدون ترخيص يترتب عليه الجزاء اللازم بقرار من قومسيون يتعين من القلم الذى هو من أعضائه .

(٥٥) فى مدة العضوية إذا حصل من أحد الأعضاء ما يمنع لياقة وجوده عضوا بمجلس شورى النواب مما هو واضح بالبند ٢و ٣و ٥ من اللائحة الأساسية يسقط حقه من العضوية ويعين بدله كما فى البند ١٣ من اللائحة الأساسية .

(٥٦) فى مدة دوام افتتاح مجلس الشورى فى الأيام المحددة له لا يقبل الاستعفاء من أحد من الأعضاء وفى أوقات تعطيله إذا أراد أحد منهم أن يستعفى لزم أن يقدم للاستعفاء إلى رئيس المجلس ويوصله إلى يد الرئيس قبل انعقاد المجلس بثلاثين يوما فى الأقل وحينئذ تجرى المكاتبة لجهته لأجل تسمية غيره كما فى البند ١٣ من اللائحة الأساسية .

(٥٧) رئيس مجلس شورى النواب هو المنوط بالضبط اللازم فى أثناء الجلسات المنعقدة وفى ما يتعلق بداخل المحل المعد لإقامة المجلس .

(٥٨) إذا ترآى لرئيس مجلس الشورى تأخير عقد المجلس فى يوم واحد من الأيام إلى اليوم الذى يليه ولو كان عدد الأعضاء مستوفيا كما فى البند ١١ من اللائحة الأساسية فلا مانع من تأخير عقده فى ذلك اليوم فقط ويعرض الرئيس للحضرة الخديوية عن ذلك فى الحال .

(٥٩) يرسل القدراللازم من الخفراء لجهة مجلس النواب من طرف الحكومة .

(٦٠) لايدخل جهة مجلس النواب إلا الأعضاء المنتخبون والأشخاص المتعلقون بمجلس الشوري ومن يرسل من طرف الحكومة مأمورية تختص باشغال الشورى وهذا

يتبع إجراؤه لحد ما يصدر الأمر من الحضرة الخديوية بتجويز دخول من يتصرح له بذلك بموجب التذاكر التي تعطى لهم حين ذاك من طرف رئيس مجلس الشورى .

(٦١) حيث ذكر فى البند ٢و ٣و ٤و ٥و من اللائحة الأساسية الأوصاف اللازمة فى حق من يحصل انتخابهم لوظيفة العضوية لمجلس شورى النواب ومن يحوز لهم انتخاب النواب ففى الانتخاب السابع يقتضى أن الذين يحصل انتخابهم للعضوية يكون لهم دراية بالقراءة والكتابة زيادة على الأوصاف المقررة فى حقهم وفى الانتخاب الحادى عشر يحتاج أن الذين يجوز لهم انتخاب النواب يكون لهم المام بالقراءة والكتابة علاوة على الأوصاف المنصوصة فى شأنهم أيضًا .

صورة المنشور الصادر بانتخاب النواب
في ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١[١]

صدر منشور نظارة الداخلية إلى جميع المديريات والمحافظات بانتخاب النواب وهذه صورته إنه إجابة لاستدعاء أهالى القطر وبناء على التماس مجلس النظار قد أصدر الحضرة الفخيمة الخديوية أمرها السامى بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ الموافق ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ بافتتاح مجلس شورى النواب فى ٥ كيهك سنة ١٥٩٨ وبتكليف ناظر الداخلية باتخاذ كافة الوسائل اللازمة ليكون انتخاب حضرات النواب على حسب النصوص والشروط المدونة فى لائحة مجلس شورى النواب فعملا بالأمر المشار إليه السابق نشره مع صورة التقرير المقدم منا للأعتاب السنبة فدعينا يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ لاجتماع المنتخبين (بكثير الخاء) أى الذين ينتخبون النواب واجتماعهم يكون بالمديريات أو المحافظات وليكن معلوما لحضرتكم أن الواجب عليكم إنما هو تسهيل انتخاب النواب المومأ اليهم ومراعاة نصوص اللائحة بحيث يكون ذلك على حسب آراء أهالى القطر ورغبتهم وبدون أن تتداخلوا فى الانتخاب لمساعدة أى شخص كان إذ أن المشايخ هم نائبوا الأهالى ولهم دون غيره أن ينتخبوا من يعتمدون عليه ويثقون به ليكون نائبا بالمجلس المذكور .

---

(١) لضمان نزاهة الانتخابات أصدر شريف باشا منشورا عاما إلى المديريات والمحافظات أوضح فيه لمأمورى الحكومة فى المديريات والأقاليم ضرورة انتخاب النواب طبقا للائحة المجلس القديمة ، وحذرهم من التلاعب فى الانتخابات . الوقائع المصرية فى ٣٠ أكتوبر ١٨٨١ .

وبعد أن صدر هذا المنشور توجهت الأنظار إلى ما سيكون من أمر الانتخاب لمجلس النواب وأخذت النصائح تبذل لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نوابا وكلاء عنهم في كل ما يقولون وما يفعلون وينتخبوا حكاما مشرعين يضعون لبلادهم نظاما وقوانين تكون بعد التقرير مرعية الاجراء ويختار من يضرب عليهم الضرائب ويعد لهم الرسوم وينظر فى أمر الوزائع ويعينوا من أنفسهم جماعة يستدل بآثارها على مكانهم من المدنية ومقامهم فى الوجود السياسى وأن ينظروا إلى المنتخب من حيث ما يترتب عليه من الأثر لا من حيث ما يرى منه أول النظر إلى غير ذلك من التنبيهات والتحذيرات .

تم شرع عمد البلاد ومشايخها فى انتخاب النواب على مقتضى القانون وبذل الجهد فى إنجاز الأعمال الانتخابية .

ومرت أيام الانتخاب بما كانت فيه الأعمال الانتخابية موضوعا للمذاكرات والمسامرات فى كل مجمع وطنى ثم أشرنا بتعيين محمد سلطان باشا رئيسا لمجلس النواب[١] لما تعهد فيه من صحة الوطنية[٢] وتعين عبدالله باشا فكرى رئيسا لكتبة المجلس[٣] المذكور مع بقائه وكيلا لنظارة المعارف وتعيين أديب أفندى اسحق كاتبا ثانيا له مع بقائه ناظرا لقلم الإنشاء والترجمة وأعدت قاعة المجلس فى ديوان الأشغال لتكون مقر انعقاده

أسماء النواب[٤]

وبعد الفراغ من أعمال الانتخاب كان منتخبوا البلاد على ما فى البيان الآتى :

---

(١) عين محمد سلطان باشا نائب المنيا رئيسا للمجلس لمدة خمس سنوات ابتداء من ٧ فبراير ١٨٨٢ . انظر محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر فى عهد ساكن الجنان محمد على باشا جـ ٦ ص ٣٧ .

(٢) يبدو أن عرابى كان له دورا فى اختيار محمد سلطان رئيسا لمجلس النواب ويؤكد ذلك اعتراض عبدالله النديم على اختياره ومعاتبته لعرابى فى ذلك بقوله : «لما ترأس أبو سلطان على مجلس الأعيان اعترضت على عرابى فى انتخابه واطلت فى عتابه وقلت له أنه تلميذ فى مدرسة الظلم الوبيل وتربية الخديوى إسماعيل» . انظر محمد أحمد خلف الله : عبدالله النديم ومذكراته السياسية ص ٦١ .

(٣) اسندت أمانة المجلس إلى عبدالله فكرى وكيل نظارة المعارف يعاونه أديب اسحق الذى أصبح رئيسا لأحد أقسام تلك النظارة ويمكن اعتبار عبدالله فكرى ممثلا للطبقة المثقفة شولش : المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٤) يتضح من تشكيل هذا المجلس أن القوى الاجتماعية الممثلة داخلة لم تختلف فى تكوينها الطبقى عن مجلس شورى النواب فى عصر إسماعيل ، ونعنى بذلك الأعيان وأصحاب المصالح الزراعية ، أما عن ممثلى الحرفيين والمثقفين من خريجى المدارس العالية أو غيرهم فلم يكن لهم وجودا بالمجلس . لتفاصيل ذلك انظر إسماعيل زين الدين : الدراسة السابقة ص ٢٢١ - ٢٢ والجدير بالذكر أن الانتخابات كانت حرة ونزيهة ولم تتدخل الحكومة أو العرابيون فى أمورها .

مصر[١]

محمود بك العطار[٢] ، عبدالسلام المويلحى[٣] . السيد أحمد السيوفى

الاسكندرية :

السيد سعيد الغربانى

عبدالمجيد أفندى البطاش

دمياط

عبدالسلام بك خفاجى

القليوبية

محمد بك الشواربى[٤]

الشيخ سليمان منصور ، مصطفى أفندى علام ، إبراهيم أغا أبو حشيش

الدقهلية[٥]

هلال بك [٦] ، يوسف أفندى صالح ، على بك القريعى ، الشيخ حسنين سويلم ، الشيخ العدل[٧] الشيخ أحمد على سعده الشيخ جاد مصطفى .

البحيرة

محمد بك الصيرفى ، الشيخ أحمد الصوفانى ، الشيخ أحمد على محمود ، إبراهيم أفندى الوكيل ، بسيونى أفندى أبو الفضل ، محمد أفندى عوض ، محمد أفندى دبوس ، السيد أحمد الحناوى .

---

(١) يقصد القاهرة .

(٢) سر تجار القاهرة .

(٣) من أبرز العائلات المشتغلة بالحرير وينسب إلى مدينة مويلح بالحجاز ، وكان آل المويلحى من أبرز التجار والمثقفين فى مصر .

(٤) محمد الشواربى من أكبر أعيان الريف الذين ينحدرون من أصل بدوى وشغلوا المناصب الكبرى وعضوية مجلس شورى النواب وكان الشواربى من الأعيان الذين نشطوا ضد عرابى . شولش : المرجع السابق ص ٢٤٦ .

(٥) نشأت الزيادة فى انتخابات بعض المديريات نتيجة لزيادة عدد الأقسام والمراكز بتلك المديريات .

(٦) يقصد هلال بك منير .

(٧) يقصد الشيخ العدل أحمد .

المنوفية

محمد أفندى الجندى ، أحمد بك مصطفى ، على بك شعير ، السيد أفندى الفقى ، أحمد أفندى عبدالغفار ، حسين أفندى حسين .

الغربية

أحمد بك المنشاوى ، أحمد بك الشريف ، مصطفى أفندى أبو العز ، السيد محمد أبو النظر شتا ، الشيخ أحمد الصباحى ، الشيخ رزق نوير ، الشيخ إبراهيم سعيد ، محمد أفندى الشاذلى ، الشيخ إبراهيم يونس

الشرقية

سليمان باشا أباظة ، الشيخ عبدالوهاب العفيفى ، أحمد بك أباظة ، محمد أفندى عبدالله ، أمين بك الشمسى ، أحمد أفندى نصير ، الشيخ زيد جمعه ، على أفندى مكاوى

الجيزة

عباس أفندى الزمر ، السيد أحمد عفيفى ، مراد أفندى السعودى ، السيد خليل أبوزيد .

الفيوم

السيد طلبة حزين ، السيد معتوق ، خليفة الهوارى .

بنى سويف

السيد أحمد سالم الريدى ، على أفندى كساب ، السيد محمد أبو المكارم ، إسماعيل أفندى سليمان .

المنيا

سلطان باشا ، علي أفندى حسن شعراوى ، حسن باشا الشريعى ، يوسف أفندى عبدالشهيد ، محمد أفندى جلال ، محمد أفندى مصطفى عميرة .

أسيوط

محمود بك سليمان ، السيد عبدالحق عبدالله ، عثمان أفندى غزالى ، محفوظ أفندى رشوان ، جبر أفندى محمد ، حسين أفندى جمعه ، مهنى أفندى أبو يوسف .

جرجا

أحمد أغا الدقيشى ، السيد رضوان عطية ، السيد رشوان حمادى ، السيد سرور شهاب الدين ، عبدالشهيد أفندى بطرس .

اسنا

أحمد بك على العربسى ، عبدالرحيم أفندى محمد سليمان

قنا

علي أغا إبراهيم ، محمد أفندى أبو سحلى ، السيد أحمد محمد ، السيد طايع سلامة(١) .

(١) المحروسة فى ٣٠ ديسمبر ١٨٨١ .

الفصل الثانى
(افتتاح مجلس النواب)

لما تم انتخاب النواب فى الوجهين القبلى والبحرى عين يوم الاثنين ٥ صفر سنة ١٢٩٩ و٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ لافتتاح هذا المجلس ولم تطلع شمس ذلك اليوم حتى ازدحم النادى بكثير من الناس[١] ووقفت أورطة من الآلاى الأول على جانبى الطريق من سلم القاعة إلى الباب وفى المقدمة محمد عبيد البكباشى وعند تشريف الجناب الخديوى صدحت الموسيقى بالسلام ونادى الجند لاڤندمزجون باشا[٢] وريثما جلس تمثل بين يديه سلطان باشا رئيس المجلس[٣] وأبان له استعداد النواب لسماع مقاله الافتتاحى الشريف فقام على قدمه وقال :

أبدى لحضرات النواب مسروريتى «من اجتماعهم لأجل أن ينوبوا عن الأهالى فى الأمور العائدة عليهم بالنفع وفى علم الجميع أنى من وقت ما استلمت زمام الحكومة عزمت بنية خالصة على فتح مجلس النواب ولكن تأخر افتتاحه للآن بسبب المشكلات التى كانت محيطة بالحكومة فأما الان فنحمد الله تعالى على ما تيسر لنا من دفع المشكلات المالية بمساعدة الدول المتحابة ومن تخفيف أحمال الأهالى على قدر الامكان فلم يبق مانع من المبادرة إلى ما أنا متشوق لحصوله وهو مجلس النواب الذى أنا فاتحه فى هذااليوم باجتماعكم وأنت تحيطون علما أن جل مقاصدى ومساعى حكومتى هو راحة الأهالى ورفاهيتهم وانتظام أمورهم بتعميم العدالة بينهم وتأمين سكان القطر على اختلاف أجناسهم وهذا منهجى واضحا مستقيما وعليه سيرى منذ توليت أمركم محبا للتربية ونشر العلوم والمعارف فعلى المجلس أن يكون مساعدا للحكومة فى هذه الأمور كلها خالصا مخلصا فى خدمة الوطن منحصرة أفكاره ومذاكراته فى المنافع العمومية مع مراعاة قرار لجنة التصفية وسائر تعهدات الحكومة مع الدول سالكا المسلك المعتدل

---

(١) على الرغم من أن هذه الجلسة لم تكن علنية بمقتضى لائحة المجلس ، فقد دخل إلى القاعة الكثير من الأهالى ولبثوا وقوفا حول الأعضاء مما تعذر إخراجهم .

(٢) بمعنى يعيش مولانا الخديوى .

(٣) لأول مرة فى تاريخ الحياة النيابية فى مصر يعين أحد الأعضاء المنتخبين رئيسا للمجلس ، فقد كان الخديو إسماعيل يعين دائما فى هذا المنصب الشخصيات الموالية من الطبقة الحاكمة التركية حتى يوجهوا المجلس وفق رغبات الخديو وحسب أوامره . شولش : المرجع السابق ص ٢٤٧ .

والمنهج القويم الذى هو أهم شيء فى هذا الوقت الذى هو عصر الترقى والتمدن فالواجب علينا الاعتدال والتأنى وحسن التبصر وأن نكون يدًا واحدة فى إتمام الأعمال النافعة متوسلين بعناية الله تعالى وإمداد رسوله الكريم ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية أدامها الله ونسأل الله النجاح أنه ولى التوفيق(١) .

وكان إلى يمين الجناب العالى شريف باشا ثم سائر النظار(٢) يليهم كل من طلعت باشا(٣) وخيرى باشا(٤) وذى الفقار باشا(٥) وطه باشا(٦) وإلى يساره سلطان باشا رئيس مجلس النواب وكلهم بالملابس الرسمية(٧) وكانت العساكر مصطفه حول المجلس وأمامهم الموسيقى العسكرية ثم انصرف الخديوى والنظار ودخل النواب حجر أقلامهم للاستراحة ساعة من الزمان ثم عادوا للمجلس فتلى فيهم الرئيس خطابا قال فيه :

قد سمعتم ما تضمنته المقالة الخديوية فيما يدل علي صفو النية وكرم العنصر وقد اجتمعتم فى هذا المقام للنظر فى أمور أوطانكم وأنتم خلاصة وجهائها وصفوة نبهائها فتعين عليكم الحزم والثبات والحكمة ، ولا أزيدكم علما أن لنا عهودا أو ذمما واجبة الرعاية وأن للوطن علينا حقوق لازمة الأداء فمن العهود وشدة الارتباط وصلة التابعية بالدولة العلية فلابد لنا من الثبات على ذلك بالنظر اليها ولاشك أنها تسر بتأييد أمر الشورى فينا لما ينشأ عنه من القوة العائدة إليها .

---

(١) عند نهاية المقال قال سلطان باشا رئيس المجلس (أدام سعادة الخديوى) وجميع المجلس قال بلسان واحد : آمين اللهم آمين . انظر محاضر جلسات مجلس النواب : الهيئة النيابية الأولى . دور الانعقاد العادى الأول ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ إلى ٢٦ مارس ١٨٨٢ .

(٢) النظار الذين حضروا جلسة الافتتاح هم : على حيدر باشا ناظر الماليه . محمود سامى باشا ناظر الجهادية . محمد قدرى باشا ناظر الحقانيه ، إسماعيل أيوب باشا ناظر الأشغال العمومية . زكى باشا ناظر المعارف والأوقاف . انظر : محافظ جلسات مجلس النواب المصرى : الهيئة النيابية الأولى . دور الانعقاد العادى الأول (سبق ذكره) .

(٣) طلعت باشا كاتب ديوان خديوى .

(٤) خيرى باشا مهردار الجناب الخديو .

(٥) ذو الفقار باشا تشريفاتى ولى النعم .

(٦) طه باشا سرياور الخديوى

(٧) لم يدع أحد من قناصل الدول دعوة رسمية لحضور حفل الافتتاح اعتقادا أن ذلك من أمور مصر الداخلية انظر سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٦٣ .

ومن الذمم مواثيقنا المالية والتجارية مع الدول العظيمة فإن حفظهما واجب علينا شرعا وسياسة لما يترتب عليه من استحكام علاقات المودة بين هذه الدول وحكومتنا السنية . ثم لا يخفى عنكم أن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح جامع لأسباب المنافع ووسائل الخير فما عليكم إلا الاجتهاد فى سبيل السداد فوجهوا همتكم إلى ذلك فمن جد وجد ومن سار على الدرب وصل[١] .

فأجابه سليمان باشا أباظة نائب الشرقية بما مؤداه :

ليس منا وأنت أولنا من قبل النيابة مع علمه بمناصبها ومصاعبها إلا وفى نيته أداء حق الوطن ورعاية العهود وأنا لننظر فى الأمور إلى وجه المصلحة الكلية ولا نهتم إلا بالمنفعة الوطنية وقد رأينا أن يد الجناب الخديوى منبسطة إلى مساعدتنا وعناية رجال حكومة متوجهة إلى تأييدنا فلم يبق علينا إلا السعى والاجتهاد فيما يجلب للوطن النفع ويدرأ عنه الضرر والله ولى التدبير ،

وبقى المجلس بعد ذلك منعقدًا ينظر فى أموره الداخلية ثم أخذ يهتم بأمر لائحته الجديدة[٢] التي عزمت الحكومة أن تعرضها عليه .

وقد وفد على المحروسة كثيرون من الأجانب والوطنيين من المدن والقرى للحضور فى احتفال افتتاحه وأعد الكثير من الناس ولائم الأفراح استبشارا به[٣] وتفاؤلا بما يكون على يده من الخير وقد جعل كراسى النواب مائة وعشرين كرسيا لاحتمال زيادة العدد فى أعضائه للانتخاب الآتى بعد تقرير اللائحة الجديدة[٤] وجعل من ثم فى قاعته العمومية أربعمائة كرسى للمتفرجين وذلك عند جعل جلساته علنية وقد أعقب ذلك احتفالات جليلة بالجمعيات الخيرية فى مصر والاسكندرية وكثير من المساجد كثر فيها إلقاء الخطب وحضرها جمع غفير من الأمراء وأعيان البلاد[٥] .

(١) أورد عرابى خطاب رئيس مجلس النواب مختصرا وللرجوع إلى أصل الخطاب انظر : مضابط مجلس النواب ، دور الانعقاد الأول (سبق ذكره) .

(٢) أشار رئيس المجلس بترتيب خمسة أقلام المجلس من أعضائه فاقترح عبدالسلام المويلحى بعض الأسماء وقد وافق المجلس عليها .

(٣) لتفاصيل ذلك انظر المحروسة : العدد ٤٤٦ فى ٢٧ ديسمبر ١٨٨١ .

(٤) زاد عن الأعضاء عن المقرر فى اللائحة نظرا لازدياد المراكز والأقسام ببعض المديريات لذلك أرسل شريف باشا رئيس النظار خطابا إلى سلطان باشا رئيس المجلس يوضح له الابقاء على عدد الأعضاء لحين تعديل اللائحة . محمد خليل صبحى : المرجع السابق جـ ٤ ص ١٧٥ .

(٥) وإلى جانب ذلك احتفلت الطائفة القبطية بالقاهرة بافتتاح مجلس النواب ، وحضر الاحتفال سلطان باشا رئيس المجلس . انظر : سليم النقاش : مرجع سابق جـ ٤ ص ١٦٤ .

الفصل الثالث

(الجواب على خطاب الخديوى)

وبعد انقضاء حفلة الافتتاح وشروع المجلس فى الاهتمام بأموره الداخلية عين عشرة من النواب لتقديم الجواب على خطاب الخديوى وهم : أحمد بك شريف وعبدالسلام بك المويلحى ومحمد بك الشواربى وأمين بك الشمسى وهلال بك ومحمود بك وسليمان وأحمد بك على ومراد أفندى العدوى وإسماعيل أفندى سليمان وعلى بك شعير ففى الساعة الخامسة العربية من يوم الخميس الموافق ٧ صفر سنة ١٢٩٩ و٢٩ ديسمبر ١٨٨١ انطلقوا إلى ساحة الجناب الخديوى ليقدموا له الجواب علي خطابه الافتتاحى وسار فى مقدمتهم رئيس المجلس ورئيس كتابه عبدالله باشا فكرى [1] فاستقبلوا فى سراى الاسماعيلية بمعرفة التشريفات إلى أن تكامل عقد الوزراء بالألبسة الرسمية فادخلوا إلى الحضرة الخديوية حيث تلا محمود بك سليمان المقالة الآتية ثم جلس النواب العشرة ورئيسهم وكاتبهم الأول فى حضرة الخديوى برهة فخاطبهم بما دل على حسن أمله بالمجلس النيابي ثم انصرفوا من لدنه وعلى وجوههم شارات الشكر وعلائم الابتهاج أما المقالة فهى .

بعد حمد الله تعالى على توفيقه وإرشاده والصلاة والتسليم على من اصطفى من عباده نقوم لدى هذه السدة الكريمة الخديوية نحن معاشر نواب الأمة المصرية مقام النيابة عن جميعها فى تقديم واجب الشكر لهذا الجناب الخديوى الفخيم على انعطاف عواطفه نحو مجلس الشورى النيابية الذى افتتحه بنطقه الشريف إظهارا لمقصده الجليل من حيث القوة إلى عالم الفعل وإجابه لرغبة الأمة ونظرا للمصلحة العامة بعد أن زالت العوائق دونه ، وامتنعت الموانع بيننا وبينه بجلائل همة الخديوية التى ذلت لها صعاب المسائل وخضعت دونها رقاب المشاكل حتى صفا الوقت واطمئنت الحال ودنا المني وانقادت الآمال) ولقد شنف أسماعنا وانعش أرواحنا ذلك النطق الكريم وملك افئدتنا وملأها سرورا وطربا بما تضمنه لقد نطقت السرائر بما بدا على قسمات الوجوه من

(١) كان كاتبا فصيحا ، وشاعرا مطبوعا عينه الخديوى إسماعيل فى معيته ثم تقلب فى وظائف أخرى إلى أن عين ناظرا للمعارف ثم أقيل من منصبه بسبب الثورة العرابية وقبض عليه . . للتفاصيل : انظر الأعلام الشرقية جـ ١ ص ٨٦ والرافعى : عصر إسماعيل ص ٢٥٨ - ٢٥٩ .

سمات السرور فلم تدع للألسنة من حاجة للتعبير عن فرط محبة عظيمة من أمة كريمة لمولى متفضل عليها متحبب اليها محب لحريتها مشغوف بخيرها ومنفعتها فلم يبق إلا أن نبذل غاية ما فى السعة ونأتى على قاصية الاستطاعة فى نفع هذه الأمة التي انتدبتنا للنظر فى منفعتها واستنابتنا عن أنفسها لرؤية مصالحها سالكين فى ذلك من مسالك التبصر وحسن النظر ما تحسن بعناية الله مغبته وتحمد بيمن توفيقه عاقبته ونعضد مقاصد حكومتنا السنية المتجهة للسداد والرشاد ولسلامة البلاد والعباد ويؤيد ما لنا من روابط التبعية للذات السنية السلطانية والدولة العلية العثمانية التى منحتنا عواطفها الكريمة من الامتيازات المرعية ما جلت به النعمة وعظمت المنّه ويؤكد علائقنا الودادية مع الدول الأجنبية المحبة لمنفعتنا وفائدة بلادنا مبتهلين إلى الله جل ثناؤه وتقدست الآؤه أن يحرس لنا هذا الجناب الخديو الفخيم ويديم لأوطاننا به النفع العميم أدام الله توفيقنا على أحسن ما يرام وبلغ به الوطن العزيز غاية المرام[١] أ . هـ .

(١) مجلس شورى النواب : محضر الجلسة الثانية فى الثلاثاء ٢٧ من ديسمبر ١٨٨١ .

الفصل الرابع
خطاب شريف باشا فى مجلس النواب
واللائحة الأساسية الجديدة

وعكف مجلس الشورى على الاهتمام بشؤونه الداخلية ورتب أقلامه وانتخب رؤساءها ثم توجهت الأنظار إلى اللائحة الأساسية الجديدة التي عزم مجلس النظار على إرسالها إليه ليضعها موضع النظر .

ففى عصر يوم الاثنين الواقع فى ١١ صفر سنة ١٢٩٩ و٢ يناير سنة ١٨٨٢ وفد شريف باشا رئيس مجلس النظار على مجلس النواب لتقديم اللائحة الأساسية[(١)] التى أعدها له مع سائر النظار فقدمها وخطب فى ذلك خطابا أثر فى أذهان النظار[(٢)] وقد جاءت هذه اللائحة مشتملة على أحكام حرة وحدود مطلقة يكون بمقتضاها للنواب حق النظر فى القوانين والمصروفات العمومية وأن لا ينفذ قانون ولا يعتبر نظام ما لم يقرر فى مجلس النواب مع حصول الحرية التامة لهم فى إبداء آرائهم وقراراتهم وقد شكلت لجنة من أعضاء المجلس المذكور للنظر فى هذه اللائحة الأساسية .

وهذه صورة الخطاب الذى ألقاه شريف باشا فى مجلس النواب[(٣)]

الخطاب

أيها السادة النواب : إنى لا أقدر أن أعبر لحضراتكم عن سرورى بالحضور بينكم فى هذا اليوم الذي أعده مبدأ لعصر جديد إنشاء الله يعود على القطر بالتقدم والنجاح حضراتكم تعلمون أنه من منذ ثلاث سنوات تراءى لى أن الطريقة الوحيدة لخلاص البلاد من الورطات التي كانت محيطة بها هى توسيع نطاق الشورى واشتراك رأى نواب الأهالى مع الحكومة فى نظر كل أمر مهم تعود منه المنفعة وكنت قدمت مشروعا لمجلس النواب الذى كان موجودا وقتئذ وهو أجرى فيه تغييرات لم يتيسر للحكومة النظر فيها ثم طرأت حوادث سياسية ومالية ليست خافية عليكم ترتب عليها تعويق إتمام

---

(١) عرفت بدستور الثورة : انظر الوقائع المصرية في ٤ يناير ١٨٨٢ .

(٢) يقصد النواب .

(٣) انظر محضر الجلسة الرابعة لمجلس شورى النواب فى الثانى من يناير ١٨٨٢ .

المشروع والحمد لله قد زالت العوائق وإنى لأعدّ نفسى سعيدا حيث أن أفكارى فى هذا الخصوص ما كانت إلا نتيجة مقاصد الحضرة الخديوية وهذه الأفكار قد طابق عليها عموم الأهالى ولهذا حصل انتخاب حضراتكم واجتمعتم فلنهنئ القطر على ذلك ونهنئ أنفسنا وندعو للذات الشاهانية وللحضرة الخديوية ببقائهما ومصدرا لكل خير .

ولما كانت لائحة النواب التى اجتمعتم على مقتضاها لا تلائم أفكارنا جميعا كما أوضحت ذلك من منذ ثلاث سنوات وكررته بالمعروض الذى رفعته أخيرا للسدة الخديوية عن طلب اجتماع مجلسكم هذا فاشتغلت مع رفقائى لتحضير لائحة موافقة لمقاصد العموم وقد تمت وها أنا الان أقدمها لحضراتكم للنظر فيها .

ومع كون هذه أول مرة اجتمع فيها مجلس نواب حر كان يلزم أن السلطة التى تعطى له لا تكون مطلقة بالكلية حتى يحكم المستقبل باطلاقها بالتدريج شيئا فشيئا لكن حيث أن مقصدنا جميعا واحد وهو خير البلاد والحكومة معتقدة بكفاءة النواب وعلمهم بحقوقهم وواجباتهم ومحبتهم للوطن فقد أعطت لكم الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا وتصرح لكم بنظر الموازين العمومية وإبداء رأيكم فيها ونظر كافة القوانين واللوائح وقد التزمت الحكومة بعدم وضع أى ضريبة ولانشر أى قانون أو لائحة ما لم يكن بتصديق وإقرار منكم وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسؤولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم والغاية فإنه لم يحجر عليك فى شىء ما ولم يخرج أمر مهم عن حد نظركم ومراقبتكم .

إنما لايخفاكم الحالة المالية التى كانت عليها مصر مما أوجب عدم ثقة الحكومات الأجنبية بها ونشأ عن ذلك تكليفها بترتيب مصالح وتعهدها بالتزامات ليست خافية عليكم بعضها بعقود خصوصية والبعض بقانون التصفية فهل يتيسر للحكومة أن تجعل هذه الأمور موضعا لنظرها أو نظر النواب حاشا لأنه يجب علينا قبل كل شىء القيام بتعهداتنا وعدم خدشها بشىء ما حتى نصلح خللنا وتزداد ثقة العموم بنا ونكتسب أمنية الحكومات الأجنبية ومتى رأت منا تلك الحكومات الكفاءة لتنفيذ تعهداتنا بحسن إخلاص بدون مساعدتها فنتخلص شيئا فشيئا مما نحن فيه وأنى لواثق بأن بصيرة وحكمة النواب ومساعدتهم للحكومة لابد وأن يترتب عليهما ازدياد الثقة بنا[١] هذا ومن

---

(١) أكد شريف فى بيانه التزام حكومته بالسير على قاعدة الحكومة المسئولة أمام مجلس النواب والتسليم بتعهدات مصر المالية .

المعلوم أننا تابعون للدولة العلية وصوالحنا مرتبطة بصوالحها وهذه التبعية وهذا الارتباط هما السبب الوحيد لسلامتنا ونجاتنا فحقوقها لذلك مقدسة ومراعاتها فرض واجب على كل منا ولندع الله جميعا بدوام الذات الشاهانية وتأييد دولته العلية التى منحتنا امتيازات تضمن لنا خير بلادنا[١] وحيث أن الثمرة المقصودة من اجتماع المجلس وهى نفع البلاد لايمكن الحصول عليها إلا بعد التصديق على لائحة إجراءاته فالمأمول من حضراتكم المبادرة بنظرها حتي أننا نشرع فى الأعمال النافعة المهمة ولكونه من تتمة وضع مجلس نواب لزوم ترتيب مجلس للإدارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين عن كل أمر يجرونه خارج عن حد واجباتهم أو مخالف للقوانين واللوائح أثناء تأدية وظائفهم فقد عمل عن ذلك مشروع وها هو مقدم للمجلس فالمأمول أيضًا الإسراع بنظره حتى يصدر مع اللائحة وإن شاء الله ستقدم لحضراتكم عما قريب مشروع لائحة للانتخاب نسأله تعالى ببركة نبيه الكريم أن يقرن أعمالنا بالنجاح ويوفقنا للاتحاد قولا وفعلا لما يكون فيه الإصلاح . . آمين بجاه خاتم النبيين .

اللائحة الأساسية الجديدة[٢]

المادة الأولى : تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه تتبين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل أيضًا على كيفية الانتخاب .

المادة الثانية : يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابلة مصاريف ويعتمد انتخاب الأعضاء الحاضرين للمدة المذكورة .

المادة الثالثة : النواب مطلقوا الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر وتعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يوجه اليهم .

---

(١) خطا شريف خطوة حكيمة فى بيانه الذى أشار فيه إلى منهاج حكومته ، فذكر أنها تقوم على أساس الاعتراف بحقوق السلطان والامتيازات التى حصلت عليها مصر .

(٢) هذه اللائحة لاتختلف كثيرا عن لائحة مجلس النواب الذى شكل فى عهد إسماعيل ، كما أن التركيب الطبقى لأعضاء المجلس لم يختلف عن مجلس شورى النواب الذي كان موجودا فى عصر إسماعيل أيضا .

المادة الرابعة : لايجوز التعرض للنواب بوجه ما وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة انعقاد المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس .

المادة الخامسة : للمجلس حال انعقاده أن يطلب الإفراج أو توقيف الدعوى عمن يسجن أو يدعى عليه من أعضائه غير مدة الانعقاد .

المادة السادسة : كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم الأمة المصرية لا عن الجهة التي انتخبته فقط .

المادة السابعة : مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا .

المادة الثامنة : تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر إلى غاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لاتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزداد مدته من ١٥ يوما إلى ٣٠ يوما فيجاب إلى ذلك وإذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس إلى غير مدته المذكورة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بتقرير فيه مدة الاجتماع وحيث أن المجلس قد ابتدأ فى هذه السنة فى ٢٩ سبتمبر سنة ٨١ فيكون نهاية مدته الاعتيادية فى ٢٦ مارس سنة ٨٢ تمام الثلاثة أشهر .

المادة التاسعة : تفتتح الحضرة الخديوية أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار .

المادة العاشرة : تفتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو أو رئيس مجلس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التي تعرض على المجلس في أثناء انعقاد جلساته وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة الحادية عشر : ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة أيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم المجلس لهذا الغرض من أعضائه .

المادة الثانية عشرة : لايشمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه .

المادة الثالثة عشر : ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديوى فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام وحيث أن الرئيس الحالى قد عين بأمر الحضرة الخديوية من النواب فيستمر على رئاسة المدة المذكورة .

المادة الرابعة عشرة : ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من الأعضاء .

المادة الخامسة عشرة : تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتاب المجلس .

المادة السادسة عشرة : اللغة الرسمية التي تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة .

المادة السابعة عشرة : للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضًا أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين بدواوينهم .

المادة الثامنة عشرة : إذا قرْ قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار للاستيضاح منه على مادة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار الموظفين بديوانه ليجيب عما يسأل عنه وله أن يؤخذ الجواب لأول مدة الافتتاح الثانى لا أكثر وعليه بيان الأسباب ومسؤولية التأخير .

المادة التاسعة عشر : للنواب حق المراقبة على موظفى الحكومة جميعا فلهم بواسطة رئيس المجلس أن يشعروا كلا من النظار بما يريدون لزوم الأخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور ينسب لأحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته .

المادة العشرون : النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل ما يتقرر بمجلس النظار .

المادة الحادية والعشرون : كل من النظار مسؤول على الوجه المذكور بالبند الثالث عن الإجراءات الصادرة منه .

المادة الثانية والعشرون : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل مع رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن

تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا يتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم .

المادة الثالثة والعشرون : إذا صدق المجلس الثانى . مع رأى المجلس الأول الذي ترتب الخلاف عليه فينفذ الرأى المذكور قطعيا .

المادة الرابعة والعشرون : مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل ما لم يقل فى مجلس النواب بندا فبندا ويقرر حكما فحكما ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية وإذا رآى للمجلس لزوم سن قانون وطلبه من مجلس النظار بواسطة الرئيس فيجاب إلى ذلك .

المادة الخامسة والعشرون : مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغيرات فى المشروع الذي تكلفت بنظره والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة السادسة والعشرون : أن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى مشروع اللائحة أو القانون يقدم النص الأصلى للجلسة العمومية فإن طلبت إجراء تغييرات فيه وأقرتها الحكومة أو لم تقرها يقدم للجلسة العمومية النص الأصلى مع تلك التغييرات .

المادة السابعة والعشرون عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أو رفضه ويسوغ له أيضًا أحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه .

المادة الثامنة والعشرون : على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق عليها المجلس .

المادة التاسعة والعشرون : لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون مصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك فلا يجوز بأى وجه كان وبأيه صفة كانت تحصيل عوايد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرر كشوفات أو

تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليه من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها .

المادة الثلاثون : ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة الحادية والثلاثون : تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها .

المادة الثانية والثلاثون : تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها بنظارة ثم يشتمل كل قسم على أبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة .

المادة الثالثة والثلاثون : لمجلس النواب أن ينظر فى الميزانية ويبحث فيها وتعتمد بعد إقراره عليها وعلى رئيس المجلس أن يبلغ ذلك إلى ناظر المالية لغاية اليوم العشرين من شهر ديسمبر بالأكثر .

المادة الرابعة والثلاثون : لايجوز للمجلس أن ينظر فى دفعيات الويركو المقرر للآستانة أو للدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء على لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية .

المادة الخامسة والثلاثون : كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لا يكون نهائيا نافذ المضمون إلا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب سوى مشارطة أو مقاولة على عمل شيء لم يخرج مبلغه عن المندرج فى الميزانية العامة المتقررة بالمجلس المذكور .

المادة السادسة والثلاثون : يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عرضا وهذا العرض يحال النظر فيه على لجنة من المجلس لتحكم بدرجة اعتباره وهل يقبل أم يرفض وإذا كان العرض متعلقا بالحقوق الشخصية وتبين بالبحث أن مقدمه لم يسبق له تقديمه إلى المأمور المتعلق به ذلك الطلب أو إلى اللجنة التابع لها ذلك المأمور فإنه يرفض رأسا .

المادة السابعة والثلاثون : إذا طرأت ضرورة مهمة جدا تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومي وكان مجلس النواب غير

منعقد ولم يسع الوقت جمعه فيجوز لمجلس النظار إجراء ما يلزم إجراؤه على مسئوليته مع التصديق علي ذلك من الحضرة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر إليه ليرى رأيه فيه .

المادة الثامنة والثلاثون : لايجوز لأى شخص أن يبدى رأيه فى مجلس النواب بمسألة ما أو يتناقش فيها أو يشترك فى المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو من كان حاضرا معهم أو نائبا عنهم .

المادة التاسعة والثلاثون : يكون إعطاء الآراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق .

المادة الأربعون : لايجوز إعطاء الآراء بالنداء بالاسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل ، وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة الثالثة والأربعون يكون دائما بالنداء بالاسم .

المادة الحادية والأربعون : انتخاب الثلاثة الذين بعين منهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكاتب الأول والثانى يكون بوضع الآراء فى صندوق .

المادة الثانية والأربعون : لا تكون المبادلة بالمجلس صحيحه إلا إذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لا غية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة الثالثة والأربعون : كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لايجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة الرابعة والأربعون : لا يسوغ لأحد النواب أن يستنيب عن غيره لإبداء رأيه .

المادة الخامسة والأربعون : على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة السادسة والأربعون : للمجلس الحق بحسب مقتضيات الأحوال أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة السابعة والأربعون : إذا أغمض بند أو عبارة من هذه اللائحة فحق تفسيره لمجلس النواب .

المادة الثامنة والأربعون : كل ما كان مخالفا لهذه اللائحة من أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات لا يعمل بها بل يكون لاغيا .

فصل

وتوالى انعقاد اللجنة المتشكلة للبحث فى هذه اللائحة وتعديل بعض أحكامها فقررت أكثر بنودها ثم وقع خلاف بين النواب والنظار في شأن ما يتعلق بالميزانية من بنود هذه اللائحة ومضت على ذلك بضعة أيام تنوعت فى خلالها الآراء والأقوال حتى كان يوم الأربعاء الواقع فى ٢٧ صفر سنة ١٢٩٩ و١٨ يناير سنة ١٨٨٢ فقدمت اللجنة اللائحة الأساسية لرئيس مجلس النظار على يد رئيس مجلس النواب فأمر باستئنافها وتوزيعها على النظار لتكون موضع مذاكرتهم فى الجلسة الآتية وكانت اللجنة قد حفظت العدد الكثير من بنودها وعدلت ما رأت لزوم تعديله .

وبعد مذاكرة النظار فيها رأوا أن يعدلوا بنودها المتعلقة بالميزانية فأصر النواب على أن لايقبلوا البتة تعديلا فى لائحتهم الأساسية التى وضعتها لجنتهم المؤلفة لذلك[١] فاستحكم الخلاف بين مجلس النظار ومجلس النواب حتى كان ذلك سببا فى استعفاء وزارة شريف باشا[٢] .

---

(١) أصر المجلس على حقه فى أخذ الأصوات علي الميزانية بإيراداتها ومصروفاتها بينما أوضح مجلس النظار «إن جناب قنصلى فرنسا وانجلترا يريان أن الاتفاقات الدولية المتعلقة بالأمور المالية لاتسمح للحكومة المصرية بأن تمنح لمجلس النواب حق تقرير الميزانية تقريرا قطعيًا» ، انظر محضر الجلسة الخامسة لمجلس شورى النواب فى أول فبراير ١٨٨٢ .

(٢) من الواضح أن عرابى كان وراء النواب فى مطالبتهم بمناقشة الميزانية مما نتج عنه استقالة وزارة شريف باشا وتكليف محمود سامى البارودى بتشكيل نظارة جديدة . الاسكندرية : العدد ١٥٩ فى فبراير ١٨٨٢ .

الفصل الخامس

(مدونات شتى)

قبل أن نستوفى الكلام على ما كان من لائحة مجلس النواب وما تبع الخلاف من سقوط وزارة شريف باشا تضمن هذا الفصل أهم المحررات مما لا غنى لمشتملات هذا الفصل العام عن الامتزاج بها فمنها .

مقاصد الإنكليز بالنظر إلى مصر

صورة ترجمة خطاب من اللورد غرنفيل ناظر خارجية انكلترا إلى السير ادوارد مالت قنصلها الجنرال ووكيلها السياسى فى القطر المصرى بتاريخ ١١ نوفمبر ١٨٨١ .

أفادتنى رسائلكم الصادرة من بعد عودتكم إلى مصر أن قسما كبيرا من أهل ذلك القطر يرون السياسة الإنجليزية فيه من غير وجه الحقيقة فوددت أن أبدد هذه الأوهام دفعا لما يمكن أن ينشأ عنها من الأخطاء ببيان واضح لآرائنا ومقاصدنا .

إن سياسة حكومة الإنجليز بالنظر إلي مصر لاقصد فيها غير نجاح تلك الديار وتمتعها بتمام الحرية التى حصلت لها بمقتضى الفرمانات السلطانية المتوالية إلى عهد الفرمان الصادر عام ١٨٧٩ .

ومن رأينا أن نجاح مصر أونجاح غيرها من سائر الأقطار يتوقف على حسن حال السكان ونماء ثروتهم ولذلك انتهز كل فرصة للسعى لدى حكومة الجناب الخديوى فى أن نأخذ الوسائل المؤدية إلى رفع الأمة المصرية من مهوات الذل والحيف إلى مقام الأمن وحسن الحال فنشر المعارف وإلغاء الضرائب الفادحة وتقرير المال الأميرى على أصول منتظمة عادلة وتقليل التسخير فى العمليات كل هذه الوسائل قد حازت لدينا قبولا وصادفت منا اهتماما وتمت بموافقة المراقبين الإنجليزى والفرنساوى .

وقد بقى من وجوه الإصلاح ما نراه أوجب من كل ما تقدم بيانه إلا وهو إصلاح الإدارة والقضاء للمواطنين على أن التعليمات الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة تقف بكم عند حد الاجتهاد وفى بيان لزوم هذا الاصلاح لحكومة الجناب الخديوى فقد علمنا أن وزارة جنابه الكريم هى القادرة من دون سواها على التوفيق بين التنظيمات الأوربية والشريعة الإسلامية بحيث تحصل الثقة بها وتتم آمال أبناء الوطن المصرى .

ومن أجل هذا كنا على الدوام مخالفين للرأى المؤذن بتعميم المحاكم المختلطة ومد حدودها إلى النظر فى دعاوى الوطنيين ، ولكنا مع ذلك لا نستطيع الاغضاء عن عدم الانتظام فى إدارة القضاء بمصر لما أنه مفتاح باب النجاح لجميع الأمم خصوصا ونحن على اليقين أنه إذا لم يحصل هذا الانتظام فلا يمكن لأية وزارة كانت أن تنال تمام الثقة وتتأيد بصفة كونها الحامية الحقيقية للبلاد .

ولذلك حصل لنا السرور الذى لا مزيد عليه حين علمنا أن دولة شريف باشا تقدم إلى ناظر الحقانية فى الاهتمام بتنظيم المحاكم الوطنية حالما انتهت الوزارة إليه ونحن ننتظر تمام هذا المشروع العظيم بغاية الرغبة والاهتمام .

وقد أفدتمونا أن من خطران الرأى العمومى أن رياض باشا كان له عضد مخصوص من انجلترا وأن الجناب الخديوى كان مستبقيا أياه فى الوزارة كراهة أن يسوء حكومة جلالة الملكة فلابد أن تعلم علم اليقين أن انجلترا لا تلتمس فى مصر وزارة من حزبها بل من رأيها أن الوزارة القائمة على مستند دولة أجنبية أو على سطوة شخصية لوكيل إحد الدول لا تترتب عليها فائدة لا للبلاد التي تتولى أمورها ولا للذين يرون أنها باقية حفظا لمصلحتهم ولا تصلح إلا لابعاد الأمة عن الطاعة الواجبة عليها للأمير ولايجاد المباراة فى الدسائس المضرة بمصلحة البلاد .

ويسرنى أن أرى كيفية عملكم وقيامكم بما كان واجب عليكم من هذه الحيثية فقد بذلتم لرياض باشا المساعدة الخالصة الواجب بذلها لوزارة قد اختارها الجناب الخديوى ولو تجاوزتم هذا الحد لكان ذلك منكم خروجا عن التعليمات الصادرة اليكم من حكومة جلالة الملكة علي أن مضمون تقاريركم وكيفية سير الحوادث قد أثبتنا أنكم لم تخرجوا البتة عن ذلك الحد .

ولا أكاد أرى من حاجة لبيان رغبتنا في بقاء مصر متمتعة بما لها من الاستقلال الإدارى المؤيد بالفرامانات السلطانية لأنه ولو كان من قصد الحكومة الإنجليزية إضعاف ذلك الاستقلال أو تفويض الإدارة الناشئة عنه لكان ذلك مخالفا على خط مستقيم لتقاليدها وتاريخها الأهلى .

ولو دعت الحاجة لما عز علينا أن نثبت بأدلة من حوادث قريبة العهد أن حكومتنا لا ينبغى أن تكون عرضه للارتياب المنوه عنه فى رسائلكم «ومن جهة ثانية ترى أن الصلة

التى تضم مصر إلى الباب العالى هى الحاجز المانع لكل مداخله أجنبيه فيها فإذا انقطعت هذه الصلة فربما صارت مصر فى زمن بعيد أو قريب عرضة الأخطار والمنافسات ولذلك فمن قصدنا حفظ هذه الصلة على ما هى عليه الآن .

ولايخرج بنا عن هذا المسلك الذى أوضحناه إلا وقوع الفوضى أى عدم الحكومة فى مصر ولكنا نعتمد على الجناب الخديوى ودولة شريف باشا وذكاء الأمة المصرية فى اجتناب هذه النازلة أما هم فليكونوا علي يقين من أنه ما دامت مصر مستمرة على السعى فى طريق النجاح فى سلام واعتدال فحكومة جلالة الملكة تكون شديدة الرغبة فى مساعدتها على إدراك غايتها السعيدة .

وقد رخصنا لكم فى إعطاء صورة هذا الرقيم إلى ناظر الخارجية المصرية مع الانهاء إليه بأنه كتب لإزالة جميع الشبهات التي يمكن أن تقع فى مقاصد الحكومة الإنجليزية ولدينا من كل وجه ما يوجب الاعتقاد بأن الحكومة الفرنسوية تستمر على حالة الميل إلى هذه المقاصد فقد تيسر لهاتين الحكومتين بواسطة اتحادهما فى العمل واتفاقهما فى الرأى من غير استمساك بحب الذات أن تصدر منهما المساعدة الحسِّية على إصلاح الأمور المالية والسياسية فى مصر وما دامت منفعة هذه البلاد غايتها المقصودة بالذات فلا يمكن أن تفرض صعوبة ما فى الاستمرار على وتيرة هذا النجاح ولكن إذا حاولت إحدى هاتين الحكومتين تعظيم سطوتها فى القطر المصرى فذلك وحده كان لنقض هذا الاتفاق النافع .

فيمكن للجناب الخديوى ووزرائه أن يوقنوا بأن حكومة جلالة الملكة لايخطر ببالها العدول عن هذا المسلك الذى نهجته بنفسها لنفسها .

الإمضاء غرنفيل

(محاورة)

وجرت بين أحد رجال مصر وأحد رجال الإنجليز المحاورة المهمة الآتية :

الإنكليزى ، أن انكلترا لم تغلط إلا غلطة واحدة وهي عقدها ومعاهدة مع الدولة العثمانية على الاقدام والدفاع فإنها كانت راجية بهذه المعاهدة أن تقوم الدولة العلية بإصلاح أحوال رعاياها والعدل فيهم ولما خاب هذا الرجاء جنحت انكلترا إلى نقض هذه المعاهدة وإبداء العهدة مع حكومة عادلة كمصر .

المصرى : لم يكن الباعث لانكلترا على عقد المعاهدة مع الدولة العثمانية رجاء إصلاح رعيتها كما ذكرت إذ لا يتصور أن دولة ما تريق دماء رجالها وتفنى أموالها لإصلاح رعية دولة أخرى ولكن الباعث الحقيقى هو المحافظة على الهند إذ من المعلوم أن دولة الروسيا طالما طمحت إلى الاستيلاء على هذه البلاد ومعلوم أن الطريق الأقرب إليها هو خط الفرات من بلاد الدولة العثمانية فلو أن دولة الروسيا تمكنت من أضعاف الدولة العثمانية فى المدة السالفة لجعلت لها مراكب حربية فى البحر الأبيض والأسود بحيث تقدر إذ ذاك على معاكسة الدولة الإنكليزية ومقاومتها فى البحر الأبيض وبذلك تتمكن من الوصول إلى الهند من خط الفرات الذى هو أقرب بأضعاف من خط التركمان فلو لم تتوسل انكلترا إلى حفظ الهند بحفظ بلاد الدولة العثمانية التى هى سد منيع فى وجه الروسيا لكنا رأينا بلاد الهند فى يد الروسيا من عشرين سنة مضت وبهذا كانت انكلترا مضطرة إلى عقد هذه المعاهدة خصوصا قبل فتح قنال السويس وقد استفادت انكلترا من هذه المعاهدة فوائد جمة خدمتها بها الدولة العثمانية ثم لما رأت انكلترا أنها عاجزة فى هذه الأيام عن مساعدة الدولة العثمانية لحفظ بلادها من غائلات ذوات الأطماع من الدول وأن ليس من سبيل سهل إلى حفظ بلادها إلا المحافظة على القنال وهى متمكنة من ذلك بما لها من القوة البحرية مالت إلى عقد معاهدة مع حكومة مصر وقاية لهذا الطريق لا حُبًّا فى العدل بين رعية دولة أخرى .

الإنجليزى : نعم الحقيقة كما ذكرت ولتعلم أن دول أوربا قد طمحت نفوسها إلى الاستيلاء على ما يمكنها من ممالك الشرق التى منها مصر فهل لها أن تعقد معاهدة مع دولتنا لتساعدها فى وقت الحاجة على دفع من يريدها بسوء .

المصرى : نعم إذا علمت مصر علم اليقين أن ذلك لايكون وسيلة لتطاول المعاهد وطموحه لوضع يده على البلاد .

الإنجليزى : ليكن فى علم المسلمين عموما أن انكلترا لا تسعى فى الاستيلاء على بلاد غير ما هو تحت حكمها الآن فإن أملاكها صارت متسعة جدا بحيث لايسوغ لها اتساعها أن تزيد عليها شيئا فهى الان تقف موقف المحافظ المدافع عن هذه الأملاك بل يوجد ببلادنا حزب يميل إلى ترك هذه الأملاك لأهلها متى وجدت بها حكومة أهلية فيها الكفاءة للقيام بمصالح البلاد .

المصرى : أن مصر لما كانت أقرب طريق إلى هذه الأملاك كانت مطمحا لنظر انكلترا صاحبة الأملاك فهى تخشى أن يدفع ذلك انجلترا إلي الاستيلاء على البلاد متذرعة اليه بالمحالفة .

الإنجليزى : أن انكلترا تعلم أن الرأى الغالب فى الهند للمسلمين وأنهم متى ثاروا على الدولة تبعهم من سواهم من الهنود فهى لذلك تعمل كل الوسائط لإرضائهم عنها وتأليف قلوبهم اليها بما يصل إليه إمكانها من التودد إلى جميع المسلمين فلا ترضى أن تتعدى على بلاد إسلامية كمصر خشية أن يكون ذلك باعثا على خروج الهند عليها .

المصرى : هكذا ينبغى لانكلترا أن تعلم وأن تفعل ولتعلم أيضًا أنها ليست كفرنسا فى القوة العسكرية البرية وأن تونس ليست كمصر لا فى الغنى والثروة ولا فى القوة العسكرية ولا فى تنبيه الأفكار فإن أهل مصر قد تفتحت بصائرهم الآن وعرفوا حقوقهم وذاقوا حلاوة الاستقلال بما منحتهم به الخلافة العظمى من الامتيازات فهم يدافعون عنها بما فى وسعهم من القوة ، ويسعون فى طلبها بما يتيسر من الوسائل ، وقد علمت انكلترا ما نال فرنسا من الارتباكات التي أراقت دماء أبنائها وأتلفت أموالا وافرة المقدار على غير طائل ، فإذا انضمت قوة مصر التى هى أضعاف قوة تونس وتنبه أفكار أهلها الذى هو أحد أركان القوة إلى ضعف انكلترا عن فرنسا فى القوة العسكرية تيسر لنا أن نحكم قطعيا بأن انجلترا لو دفعتها إلى الاستيلاء على مصر أطماعها وحب أهلها لاكتساب المال حيث تعلم ويعلمون أن مصر جيدة التربة خصبة المنبت فقد عرضت نفسها لاخطار عظيمة وأهوال جسيمة لامناص للخلاص منها إلا ترك البلاد لأهلها ، وليست هذه الأخطار والأحوال منحصرة فى مصر فقط بل تتعداها إلى الهند الذى قد ذكرت أن انكلترا تسعى في إرضاء أهلها طلبا لتسكين خواطرهم بل يسوغ لنا أن نقول أن إيرلندا التي تسعى الآن وراء التخلص من جور الدولة الإنجليزية لابد أن تنتهز الفرصة بارتباك انكلترا فى مصر للتخلص من حكم الدولة الإنكليزية على أن لو فرضنا أن انكلترا استولت على البلاد بعد تحمل تلك الأخطار والأهوال فهى تستفيد منها زيادة عنما تستفيده من الفوائد فتجارتها جارية على ما تروم وطريقها إلى الهند محفوظة مأمونة فينبغى لانكلترا أن لا تقتدى بفرانسا فيما فعلت بتونس فلو علمت انجلترا ما فعل تصرف فرنسا فى تونس بقلوب المسلمين من نقض الوثوق بها والنفور منها لفضلت التواد إليهم على معاكستهم ولتعلم أيضا أن مصر هى المركز التجارى ذو الأهمية العظمى

حسبما اقتضته طبيعة موقعها من الوصلة بين الشرق والغرب ومعلوم أن أهم شيء لدى أوربا هو التجارة التي يتوقف على رواجها هناء عيشها ونعيم بالها وأن أوربا محتاجه أشد الاحتياج إلى مصر التى هى المركز التجارى فإذا أساءت المواصلة بما يحصل فى مصر من الارتباك مع أية دولة تعطلت تجارة أوربا بتمامها وحصل لها من الخسران مالا يحصى ولا يحصر ولنتذكر أن انكلترا هى ذات الدرجة الأولى التجارية فى الشرق فإذا حاولت الاستلاء على مصر كانت أعظم الدول خسرانا من حيث التجارة والسياسة معا فإذن ينبغي لها أن لا تصغى إلى ما يلقيه إليها ذوو الأطماع من أبناء بلادها وأن تسلك مع مصر سبيل المسالمة حفظا لمصالحها من الضياع والتلف ولا يحسن بانكلترا أن تقابل إحساننا إليها بالإساءة بعد ما علمت من حفظ مصالحها لدينا .

الإنجليزى : لتعلم أن انجلترا هكذا تعلم وهكذا تريد وهى وإن كانت أشد الناس حبا لذاتها الأمر الذى يدفع المتصف به إلى اتخاذ كل وسيلة للحصول على النفع الخصوصى ولكنها تدرى أن ليس من المناسب لصالحها أن تستولى على بلاد مصر بل غاية ما تبتغيه الآن هو عقد معاهدة معها فلنكرر سؤالنا الأول وهو هل تود مصر عقد هذه المعاهدة .

المصرى : نعم بعد أن تتبين عاقبتها كما ذكرت لك أولا .

الإنجليزى : تعلمون أن مصر تابعة للدولة العثمانية ومادامت كذلك فلايمكن عقد معاهدة كهذه فهل تود مصر أن تنفصل عن الدولة حتى يتسنى لها ذلك .

المصرى : لا فإننا نعلم ما للارتباط الكائن بيننا وبين الدولة العثمانية من الأهمية الكبرى والفائدة العظمى لبلادنا خصوصا فى هذه الأزمان التى يجب فيها ائتلاف المسلمين واتحاد كلمتهم لدفع من يقصدهم بسوء فقد ذكرت لي أن الدول الأوربية تسعى فى اقتسام ممالك الشرق فكيف بعد ذلك تقول هل لها أن تنفصل نحن لا نرضى بحل هذا الرباط بل نزيده إحكاما وتوثيقا بشرط أن لا يمس شيئا من امتيازاتنا ونود أن لو سعت جميع الممالك الإسلامية للتحالف والتعاهد مثل ما يسعى الآن دول أوربا هذا السعى .

الإنجليزى : هل يود المسلمون أن يكون لهم خليفة عربى من أهل البيت النبوى .

المصرى : لا فإننا لو فرضنا أنه يوجد فيهم من يقوم بأعباء هذا الأمر الخطير فهم لا يرضون بالخروج على السلطان خصوصا فى هذا الوقت الذي يعلمون شدة احتياجهم فيه إلى الاتحاد والائتلاف .

الإنجليزى : لقد طار لبلادنا صيت أحمد بك عرابى وملئت جرائد أوربا بذكره فهل يستحق هذا الرجل هذا البعد من الصيت وهل فيه من الذكاء والفطنة ما يؤهله لأن يكون رجلا عظيما وهل إذا قلد إدارة سياسية ينهض بها .

المصرى : نعم إن هذا الرجل يستحق ما ذكرت من بعد الصيت وفيه من الذكاء والنباهة ما يجعله مستعدا لأن يكون من مشاهير القواد أما الإدارات السياسية فإنه وإن لم يتقلدها إلا أن له فيها باعا غير قصير وفيه الاستعداد لأن يصير سياسيا كبيرا ولكنه لا يميل إلى الوظائف السياسية لعلمه أن بالبلاد كثيرا ممن فيهم الكفاءة للقيام بها والاقتدار على النهوض بواجباتها .

الإنجليزى : قد سعى المصريون فى تشكيل مجلس النواب سعى آمل في نتيجة ما يسعى إليه فهل لهم أمل أن يعود عليهم من الفوائد ما ينتظر من مثله وكيف يعلقون به آمالهم بعد ما عقد سابقا ولم يعد عليهم بفائدة أصلا وهل يرون إن ما تؤملون فيه يحصل بالفعل وهل يطلق لآراء أعضائه سراحها بحيث تجول فى ميادين المصالح بدون حجر عليها وهل لهم أن ينظروا فى كل المصالح داخلية كانت أو خارجية .

المصرى : إن الغاية من تشكيل مجلس النواب الماضى كانت محصورة فى الخديوى السابق فلم يكن للأمة غاية تبتغيها من حيث كانت فى ذلك الحين مغمضة البصائر ساكنة الفكر فكانت غير مهتدية إلى منافعها ولا عالمة بفوائد هذا المجلس أما الآن وقد تفتحت بصائرها وتحركت أفكارها فقد اهتدت إلى ما فيه صلاحها وبه نجاحها وعلمت ما لهذا المجلس من الفوائد الجمة ولذا كان انتخاب النواب الان موكولا لرأى الأمة كما أوعزت الحكومة إلى مأموريها بأن لايتداخلوا فى الانتخاب فإذن لا غرو إذا علقت أمالها به بعد علمها بأنه منبع الخيرات ومعدن البركات أما هذه الفوائد فموقوفة علي حسن سيره ونباهة أعضائه ورشادهم وعدم الحجر عليهم وهذا أمر قد قوى فيه ظننا فإن أعضاءه سيسلكون سبيل الاعتدال والاستقامة حيث أن جلهم من النبهاء الأذكياء أما الحجر عليهم فنحن على يقين من عدم حصوله فإن خديوينا ميال إلى حب الخير ومودة الاصلاح ونظارة خصوصا رئيسهم من الحزب الذى يرى أن لا سبيل إلى الإصلاح إلا إطلاق الحرية فأملنا وطيد بأنهم سيكونون أحرارا غير مقيدين أما قولك هل إن ينظروا فى كل المصالح فجوابه هو أن لم يمس نظرهم شيئا فيما وقع عليه الاتفاق بين الحكومة والدول الأجنبية ولكنى أقول أن وقوف نظرهم عند هذا الحد لا يمنعهم من النظر فى

الإدارات التي لها تعلق بالاتفاقات التى بين الحكومة والدول ويكون نظرهم فيها من حيث إداراتها أى أنهم ينظرون فى الإدارة هل هى سائرة فى الطريق المستقيم فإن وجدوا فيها اختلال طلبوا من الحكومة مخابرة الدول فى إزالته ولنضرب مثلا بإدارة قومسيون الأراضى الميرية وإدارة التأريع فإن الأولى قد قصر إيرادها فى العام الماضى عن المطلوب منها مائة ألف جنيه ويقال أن نقص الإيراد فى هذا العام ضعف نقص العام الماضى .

والثانية قد حدد لتنجيز عملها ١٥ سنة وقد أخذت فى العمل من مدة تزيد عن السنتين وهى إلى الآن لم تفعل شيئا يذكر فإذا استمرت على هذا العمل البطىء فلايمكنها إتمام ما ينيط بها فى أقل من ثمانين سنة وقد وضح اختلال هذه الإدارة للخاصة والعامة حتى للفلاحين فكثيرا ما يهزأون بأعمالها ويتمدحون بمآثر الطيب الذكر المعلم غالى الشهير بطول الباع فى هذه الأعمال ويقولون أن هؤلاء المستخدمين فى هذه الإدارة لم يكن قصدهم من الاستخدام بها سوى ما يأخذونه من الماهيات الوافرة المقدار حيث يرونهم مهملين شأنها غاية الإهمال ذلك فضلا عنما يكلفون به أهل البلاد التى ينزلون بها حيث يطلبون منهم ما يعلمون وجوده عندهم من نحو السمن والبيض والدجاج والأرز وغير ذلك ولقد وضع بعض البارعين فى هذا الفن المسمى أحمد أفندى عوام رسالة بين فيها وجوه الاختلال والاعتلال فعوقب على ذلك بالرفت ثم بالنفى إلى سجن الخرطوم ثم حمل عقابه بالقتل في حصار الخرطوم فى مدة غوردون الأخيرة ، وقد رأيت هذه الرسالة فوجدتها شاهدة بفضل واضعها ناطقة ببراعته فى موضوعها . فإذا رأى المجلس أن منشأ ذلك النقص وهذا الاعتلال سوء الإدارة واختلالها فهل من العدل أن يحظر عليه النظر فى أمرها إلا أظن أن الدول المتفقة تعارض فى ذلك فإن فعلت فقد عرضت نفسها للوم اللائمين وتنديد المنددين .

الإنجليزى : إن دولتنا لا ترضى بأن يقال عنها بأنها تعارض فيما فيه صلاح أمة ما خصوصا مصر وأن وجد من الانكليز المستخدمين بالإدارة المصرية من يهمل أو يخون فذلك على غير علم من دولتنا ومتى علمت خللا أو اعتلالا بإدارة ما ساعدت المجلس على إزالته .

المصرى : نرجو أن يصير القول فعلا[١] .

---

(١) نقل عرابى هذه المحاورة من سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ١٧٦ - ١٨٠ ، ولا ندرى لماذا نشرها ضمن مذكراته .

الباب العاشر

الفصل الأول

(فى تحسين حالة المستخدمين الملكية)[١]

فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ التمسنا من رئيس النظار شريف باشا إمعان النظر فى تحسين حالة موظفى المصالح الملكية ومستخدميها وترقيتهم ورفتهم أسوة بالجهادية فرفع الرئيس المشار إليه إلى الخديو التقرير الآتى :

مولاى :

أعرض لسيادتكم العلية أنه قد تشكل بمقتضى أمركم العالى الصادر بتاريخ ٢٠ أبريل سنة١٨٨١ قومسيون كلف بتحضير القوانين المتعلقة بتسوية حالة ضباط الجهادية البرية والبحرية وترقيهم فنظمها وعرضها لمقامكم السامى فنالت القبول لديكم وفازت بالتصديق عليها من فخامتكم .

هذا وحالة المستخدمين الملكية تستحق أيضًا التفات الحكومة إليها فإنه ينبغى أن توضع قوانين بعد مطالعة أحكامها وإمعان النظر فيها بغاية الدقة ومزيد الاعتناء تتبين فيها الشروط التى يلزم مراعاتها فى قبول المستخدمين من أى رتبة كانوا بالمصالح الملكية وترقيتهم ورفتهم ليكونوا آمنين فما عساه أن يحصل فى أى وقت من الإجراءات الاستبدادية التي يترتب عليها منع تقدمهم وتعويق ترقيهم فإنها تلغى الحقوق المكتسبة بمزيد الشرف وتمام الفخار ، وأن الحكومة بواسطة تأييدها حالتهم يحق لها أن تعتمد تمام الاعتماد على ما يأتون من المساعدة والمعاونة فى أمر ترتيب المصالح وتنظيمها الموجهة عنان اجتهادها نحوه الآن .

فلهذه الأوجه قد ترآى لمجلس نظار حكومتكم السنية لزوم احالة تحضير القوانين السابقة الذكر على عهدة قومسيون يتعين لهذا الشأن والمواد الأصلية التى تكون موضوعا لأشغاله هى أن يعين طريقة قبول المستخدمين فى الوظائف الكبيرة والصغيرة إلى درجتين كل منهما على حدتها وأن يرتب الوظائف المذكورة على حسب درجة التبعية ـ من تقريره ماهية كل وظيفة منها وأن يضع قواعد تجوز إعطاء المستخدمين الذين ليس

(١) نقل عرابى هذا الفصل من سليم النقاش جـ ٤ صفحات ١٨٠ - ١٩٤ .

فيهم لياقة لتقليدهم وظائف أعلى من وظائفهم زيادات تدريجية بالنسبة لأقدميتهم فى الخدمة وأن يبين الشروط التى بها يسوغ أو يجب ترقى المستخدمين المذكورين وكذلك الوقائع التى تستوجب رفت المستخدم أو ترتيب جزاءات أخرى تأديبية عليه ويجب على القومسيون المذكور ضرورة أن يراعى عند وضعه القوانين المحولة عليه حالة مالية القطر والحدود التى اقتضت الحالة المذكور وضعها لمصروفات الحكومة المقتضى درجها فى ميزانيتها .

ولاشك أن قانونا من هذا القبيل لايمكن الإجراء على موجبه بتمامه فى الحال فلذلك يتعين على القومسيون أن يبين الوسائل الوقتية التى يناسب اتخاذها للوصول إلى تنفيذه بتمام فى أقرب وقت ممكن بدون أضرار بأى حق مكتسب .

وأما ما يتعلق بالخوجات وأعضاء المجالس فينبغى أن لا يكون داخلا في أعمال هذا القومسيون فإن الأمر العالى الصادر فى ٢٨ مارس الماضى قد كلف مجلس المعارف الأعلى بالنظر والبحث فيما يخص هؤلاء الخوجات من المسائل السابقة الذكر وأن الأمر العالى المتعلق بترتيب المجالس الذى سأتشرف بعرضه عما قريب لجنابكم السامى مبين فيه ما يتعلق بحالة الأعضاء المشار إليهم فإذا تحسن لديكم ما عرضه على أعتابكم السنية مجلس نظاركم يكرم بالتصديق على مشروع الأمر العالى المرفوق بهذا أفندم .

(صورة الأمر العالى)

(نحن خديوى مصر)

بناء على ما رفعه لنا رئيس مجلس نظارنا وموافقة رأى المجلس المشار إليه نأمر بما هو أت :

المادة الأولى : قد تشكل قومسيون مكلف بتحضير القوانين المتعلقة بشروط قبول موظفى المصالح الملكية ومستخدميها وترقيهم ورفتهم وأما ما يتعلق بالخوجات وأعضاء المجالس فلا يكون داخلا فى أعمال القومسيون .

المادة الثانية : يتركب القومسيون المذكور من سعادة زكى باشا ناظر المعارف والأوقاف بصفة رئيس ومن الأعضاء الآتى ذكرهم وهم :

سلطان باشا وسليمان باشا أباظة والمسيو بوترون وبلوم باشا وبطرس بك غالى وسلام باشا وتكران بك[١] والمسيو فتس جرالد وأحمد بك نشأت ويعقوب بك أرتين وعريان بك .

المادة الثالثة : على نظار دواوين حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما بخصه ويتعلق به .

صدر بسراى الجزيرة فى ٢٠ أكتوبر ١٨٨١ الموافق ٢٧ ذى القعدة ١٢٩٨ .

ولما صادق الخديوى على سن قوانين عادلة تضمن حقوق الموظفين الملكية وتسوية حالتهم ، ارتاحت الخواطر إلى هذا الترتيب وطابت به النفوس ولهجت الألسنة بذكر فوائد القانون وقالت أنه مادام وافيا وكافلا لئن يعين للرؤساء حدودهم ويبين للعمال حقوقهم ويكف يد المظالم عن جميع الداخلين فى خدمة الحكومة كبارا وصغارا فلا خوف من اختلال الأشغال وفساد الأعمال وانصراف النفوس إلى الشهوات واتباع الأغراض فإن القانون بمنزلة أصبع يفقأ عيون الرقباء ويد قوية تكره أهل العسف على عدم الخروج من الدائرة التى خطت لهم ويمنع صنيعة الأمير ومحسوب الخطير من الدخول فى خدمة الحكومة ما لم تتوفر فيه اللياقة المطلوبة والعفة المرغوبة

الفصل الأول : المحاكم

(المحاكم الأهلية)[٢]

انصرفت الأفكار إلى لزوم تنظيم المحاكم الأهلية فتوجهت عناية الوزراء إلى ترتيب مشروعها لما له من العلاقة باستقامة سائر الأمور ولأنه هو الموجب لثقة الأمة بالحكومة[٣] .

(١) تجران بك Tigranc ابن أخت نوبار باشا الأرمنى وتلميذه وكان يسير على نهج مدرسة خاله السياسية وقد تولى وكالة نظارة الخارجية كما تولى منصب ناظر الخارجية خمس مرات خلال عصر الاحتلال .

(٢) تم تعيين لجنة لتنظيم المرافعات وإعداد القوانين اللازمة للمحاكم الأهلية ، وقد تمكنت هذه اللجنة من وضع دستور أساسى تقرر بمقتضاه صدور الأمر الخديو فى ١٧ نوفمبر ١٨٨١ . وهذا الدستور يشتمل على الأصول المتممة للقضاء مثل استقلال القضاء ، واعتبار أفراد الشعب متساوين أمام القانون ، كما يشتمل أيضًا على المواد المتعلقة بنظام المحاكم واختصاصاتها وكيفية التأديب فيها ، وعلى جميع الوسائل اللازمة للحصول على نظام قضائى متكامل . انظر سليم النقاش : المرجع السابق جـ ٦ ص ٧١ .

(٣) كان اللورد جرنفيل Granville قد أشار إلى أن الوزارة المصرية قادرة على التوفيق بين النظام القانونى والشريعة الاسلامية بحيث لا يكره المصريون على قبول أحكام منافية للشرع الذى ورثوه . انظر سليم النقاش : مرجع سابق جـ ٤ ص ١٨٢ .

ففى ١٧ نوفمبر ١٨٨١ الموافق ٢٥ ذى الحجة ١٢٩٨ صدر الأمر الخديوى بلائحة ترتيب المحاكم المذكورة وهى :

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وعلى موافقة رأى مجلس النظار نأمر بما هو آت :

(أحكام ابتدائية)

المادة الأولى : تصدر القوانين من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار والأوامر المختصة بشئوون الإدارة العمومية تصدر أيضًا من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويعمل بموجبها كالقوانين ويحصل إعلان القوانين والأوامر بواسطة نشرها بالجرائد الرسمية ويكون إجراء العمل بمقتضاها فى القطر المصرى بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ الإعلان وأما فى السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيكون العمل بها بعد مضى ٩٠ يوما ويجوز تنقيص هذه الواعيد بمقتضى نص صريح بالقوانين أو الأوامر المذكورة .

المادة الثانية : لايقبل من أحد اعتذاره بعد العلم بما تضمنته القوانين أو الأوامر من يوم وجوب العمل بمقتضاها .

المادة الثالثة : لاتسرى أحكام القوانين والأوامر إلا على الحوادث التي تقع من تاريخ العمل بمقتضاها ولا يكون لها تأثير على الوقائع السابقة عليها ما لم يكن منبها عن ذلك بنص صريح فيها .

المادة الرابعة : لايبطل نص من القوانين أو الأوامر إلا بنص قانون أوامر جديد يتقرير به بطلان الأول .

المادة الخامسة : تصدر الأحكام باسم الحضرة الخديوية بحسب الأوضاع والقواعد المقررة بهذه اللائحة وبالقوانين .

المادة السادسة : كافة الأحكام تكون مسندة لنص من القانون وعلى المحاكم أن تتبع فى أحكامها وسائر إجراءاتها القوانين المصرية التي ستنشر وكذلك الأوامر واللوائح

الإدارية الجارى العمل بموجبها الآن متى كانت أحكامها غير مخالفة لنص القوانين والأوامر واللوائح الإدارية التى تصدر فيما بعد بحسب القواعد المقررة وكل اتفاق خصوصى مخالف للقوانين المتعلقة بالنظام العمومى والآداب باطل لا يعمل به .

المادة السابعة : إن لم يوجد نص صريح بالقانون يحكم بمقتضى قواعد العدل وبموجب العوائق التجارية فى مواد التجارة .

المادة الثامنة : تبعة الحكومة على اختلاف درجاتهم ومرتباتهم متساوون فى أحكام القوانين لا فرق بين رفيعهم ووضيعهم .

المادة التاسعة : المحاكم تابعة فى إداراتها لنظارة الحقانية دون غيرها .

الفصل الأول

فى المحاكم النظامية الابتدائية ومحاكم الأمور الجزئية ومحاكم الاستئناف ومحكمة التمييز

الفرع الأول : فى ترتيب وتشكيل تلك المحاكم

المادة العاشرة : تترتب محكمة ابتدائية فى كل من مصر واسكندرية وفى كل مديرية من الوجه القبلى والبحرى وفى جهات السودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية التي تتعين فيما بعد بأمر من الحضرة الخديوية ويحال على هذه المحاكم بمقتضى أمر من الحضرة الخديوية النظر فى الدعاوى الواقعة فى المحافظات التى لا توجد فيها محكمة ابتدائية .

المادة الحادية عشرة : تتشكل كل محكمةمن المحاكم المذكورة من خمسة قضاة بالأقل يكون أحدهم رئيسا وآخر وكيلا وتصدر الأحكام من ثلاثة قضاة .

المادة الثانية عشرة : يجوز تعيين نواب للقضاة بالمحاكم الابتدائية لايزيد عدد من يتعين منهم بكل محكمة على أربعة وهؤلاء النواب يقومون مقام القضاة الأصلبين عند غيابهم أو حدوث عذر لهم يمنعهم من الحضور .

المادة الثالثة عشرة : يترتب فى دائرة اختصاص كل من المحاكم الابتدائية محكمة أو أكثر لرؤية المواد الجزئية ويقوم بوظيفة القضاء بها قاض أو نائب يتعين

بمعرفة المحكمة الابتدائية ويجوز للمحكمة المذكورة بحسب اقتضاء المصلحة أن تسترجع القاضى المذكور وتستعوضه بغيره من رفقائه .

المادة الرابعة عشرة : تترتب محكمتان للاستئناف إحداها بمصر والأخرى بأسيوط أما ما يختص باستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية بالسودان وباقى ملحقات الحكومة المصرية فيتقرر فيما بعد بأمر من الحضرة الخديوية .

المادة الخامسة عشرة : يتشكل كل من محكمتى الاستئناف من ثمانية قضاة لا أقل يكون أحدهم رئيسا والاخر وكيلا وتصدر الأحكام من خمسة قضاة .

المادة السادسة عشرة : تترتب محكمة تمييز يكون مقرها بمصر .

المادة السابعة عشرة : تترتب محكمة التمييز من عشرة قضاة بالأقل يكون من ضمنهم الرئيس والوكيل وتصدر الأحكام من سبعة قضاة .

المادة الثامنة عشرة : يجوز ترتيب محاكم استئناف أخرى وزيادة عدد المحاكم الابتدائية إذا اقتضت المصلحة لذلك ويجوز لمحكمة التمييز والمحاكم الابتدائية أن تشكل بها دائرتين أو إكثر .

المادة التاسعة عشرة : تشكيل كل من المحاكم وزيادة عددها وتعيين دائرة اختصاص كل منها وتجديد دوائر بها يكون بأمر الحضرة الخديوية ويصدر بموافقة رأى مجلس النظار .

المادة العشرون : يعين لمحكمة التمييز ولمحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية العدد الكافى من الكتبة الأول والكتبة الثوانى والمحضرين ويحلفون اليمين جميعا ويكلف المحضرون بخدمة الجلسات وإعلان الأوراق وتنفيذ الأحكام .

المادة الحادية والعشرون : يترتب بالمحاكم المحلية قلم نيابة عمومية يتولى رئاسته نائب عمومى .

(الفرع الثانى)

(فى اختصاص المحاكم الأهلية)

المادة الثانية والعشرون : تختص المحاكم الأهلية بالحكم فى كل الدعاوى الواقعة

فى المواد المدنية والتجارية بين الأهالى بعضهم مع بعض وتختص فى مواد التأديب بالحكم فى المخالفات والجنح والجنايات الواقعة من رعايا الحكومة المحلية غير المخالفات والجنح والجنايات التي تكون من اختصاص المحاكم المختلطة بمقتضى لائحة ترتيبها أما القضايا التى تقع بين الحكومة والمصالح العمومية وبين أفراد الأهالى فإنها تنظر ويحكم فيها بمجلس إدارى يترتب فيما بعد بأمر خديوى .

ولايجوز إقامة دعوى من أحد من أفراد الأهالى على مأمور من مأمورى الحكومة بسبب أمور وقعت منه في أثناء إجرائه وظيفته بل من يدعى بحصول ضرر له من إجراءات أحد المأمورين فدعواه تقام على الحكومة أو على جهة الإدارة التابع لها ذلك المأمور لا على المأمور نفسه .

المادة الثالثة والعشرون : من وظائف محاكم الأمور الجزئية الحكم فى المواد المبينة بقانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية ولها الحكم أيضًا فى المخالفات المنصوص عليها بقانون العقوبات ومن وظائفها مصالحة الاخصام بالكيفية المبينة بقانون المرافعات .

وتستأنف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم فى الأحوال المقررة بالقانون أمام المحاكم الابتدائية ويكون حكم المحاكم الابتدائية المذكورة فى ذلك نهائيا .

المادة الرابعة والعشرون : تختص المحاكم الابتدائية بالحكم فى كافة القضايا المدنية والتجارية غير الدعاوى المختصة بمحاكم المواد الجزئية وتختص أيضًا بالحكم بصفة ثانى درجة فى الأحكام الصادرة فى محاكم الأمور الجزئية وذلك فى الأحوال المبينة بالمادة السابقة .

المادة الخامسة والعشرون : وتختص هذه المحاكم فى المواد التأديبية بالحكم بصفة أول درجة فى الجنح وبصفة ثانى درجة فى مواد المخالفات .

المادة السادسة والعشرون : تحكم محاكم الاستئناف فى المواد المدنية والتجارية فى الأحوال المقررة بالقانون وتحكم بصفة أول درجة فى الجنايات وبصفة ثانى درجة فى الجنح .

المادة السابعة والعشرون : ترفع إلى محكمة التمييز بناء على طلب أولى الشأن الأحكام الصادرة فى المواد المدنية والتجارية الآتية وهى :

أولا : الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف فى دعاوٍ يكون موضوع الطلب فيها زائد على ٢٥٠٠٠ قرش أو يكون الطلب بحقوق لم يقدر لها مبلغ .

ثانيا : الأحكام التى يكون فيها خروج عن منطوق القوانين مهما كانت أهمية الدعوى وفى هذه الحالة متى ثبت لمحكمة التمييز أن الحكم خارج عن منطوق القانون فإنها تنقضه وتنظر فى موضوع الدعوى وتفصلها بحكم واحد .

ورفع تلك الدعوى أمام محكمة التمييز يوقف تنفيذ الأحكام الصادرة فيها ما لم يكن الحكم مأمورا بتنفيذه تنفيذا معجلا بدون توقف على الطعن فيه وهذا مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه بقانون المرافعات .

المادة الثامنة والعشرون : تختص محكمة التمييز بالحكم قطعيا فى ثانى درجة فى مواد الجنايات التي حكم فيها من محاكم الاستئناف بصفة أول درجة وتقضى فى المسائل المتعلقة بعدم استيفاء القواعد الإجرائية المقررة أو بالخروج من القانون وتفصل هذه المسائل اتباعا لقانون تحقيق الجنايات بصفة محكمة نقض وإبرام .

المادة التاسعة والعشرون : لايجوز للمحاكم الأهلية الحكم فى المسائل المتعلقة بالأوقاف ولا فى مسائل الأنكحة وما يتعلق بها من قضايا المهر والنفقة وغيرها مما يتعلق بالأحوال الشخصية وليس لها تأويل الأحكام التي تصدر فيها من القاضى المختص بها .

إنما يكون من خصائصها الحكم فى المنازعات التى تنشأ من تطبيق أو تنفيذ تلك الأحكام .

المادة الثلاثون : لايسوغ للمحاكم المذكورة أن تحكم فيما يتعلق بملكية العقارات المخصصة للمنافع العمومية ولايجوز لها أن تفسر أى أمر صادر من جهة الإدارة أو توقف تنفيذه .

الفرع الثالث فى الجلسات

المادة الحادية والثلاثون : تكون المرافعات بجلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة بناء على ما يترآى لها بأن تكون المرافعة سرية مراعاة للآداب أو محافظة على النظام العمومى .

وللأخصام الحرية فى المدافعة عن حقوقهم ونظام الجلسة وضبطها يتعلقان بالرئيس .

المادة الثانية والثلاثون : اللغة التي تستعمل بالمحاكم الأهلية فى المرافعات وتحرير الأوراق والأحكام هى اللغة العربية دون غيرها .

المادة الثالثة والثلاثون : للأخصام أن يحضروا بأنفسهم أو يقيموا وكلاء عنهم أمام المحاكم الأهلية للمدافعة عن حقوقهم ولا يجوز أن يتوكل أحد عن الأخصام أمام محكمة التمييز إلا إذا كان من طائفة الأفوكاتية .

وللحكومة فى كل الأحوال أن توكل عنها من تستنسب توكيله .

المادة الرابعة والثلاثون : لرئيس المحكمة أن لا يقبل فى التوكيل عن الأخصام من يشتبه فى حسن سيرته أو فى حسن سلوكه وذلك فيما عدا الأفوكاتية .

المادة الخامسة والثلاثون : لايدخل أحد فى طائفة الأفوكاتية إلا إذا صار قبوله لدى محكمة التمييز .

ويتخذ للأفوكاتية إلا بمحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف التى يكون مقرها غير مقر المحكمة المذكورة لوحة تتقيد بها أسماؤهم أنما لا يتشكل لهم مجلس إلا إذا وجد عشرون أفوكاتيا بالأقل تكون أسماؤهم مقيدة باللوحة المعدة لذلك .

المادة السادسة والثلاثون : كافة القواعد الأخرى المتعلقة بالجلسات والمداولات غير القواعد العمومية المبينة بالقوانين تتقرر بلائحة الإجراءات الداخلية بالمحاكم .

الفرع الرابع فى التنفيذ

المادة السابعة والثلاثون : تكون الأحكام واجبة التنفيذ بعد توشيحها من المحكمة الصادر منها بصفة التنفيذ الآتية بصورتها وهى :

يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب العمومى ووكلائه أن يساعدوهم وعلى رؤساء وضبط العساكر ومأمورى الضبط والربط أن يعاونوهم على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية .

المادة الثامنة والثلاثون : تنفيذ الأحكام يكون بمعرفة المحضرين بالمحاكم بناء على صيغة التنفيذ وكذلك تنفيذ العقود الرسمية المحررة بالمحاكم الشرعية أو المحاكم المختلطة بين الأهالى يكون بمعرفة المحضرين المذكورين ولا دخول لجهات الإدارة فى التنفيذ أنما يجب عليها المساعدة إذا طلبت منها يشترط أن لا يترتب على تلك المساعدة تداخلها فى التنفيذ ولا مسئوليتها فيه .

الفصل الثانى

فى تعيين قضاة المحاكم وباقى مستخدميها

وفيما يجب لهم وعليهم وعدم جواز الجمع بين وظائفهم وغيرها

المادة التاسعة والثلاثون : تعيين رؤساء وقضاة المحاكم عموما والنائب العمومى ورؤساء قلمه ووكلائه يكون من الحضرة الخديوية بناء على طلب ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار .

المادة الأربعون : رؤساء الكتبة والكتبة والمحضرون وبالجملة سائر الموظفين بالمحاكم الذين يحلفون اليمين يكون تعيينهم وفصلهم عن وظائفهم بمعرفة ناظر الحقانية ولا يقع التعيين إلا على شخص أو أحد أشخاص يحصل العرض عنهم بقائمتين تقدم إحداهما إلى نظارة الحقانية من رئيس المحكمة المطلوب توظفه بها والأخرى من النائب العمومى ويشترط أن يكون الأشخاص المطلوب استخدامهم متصفين بالصفات المبينة فى هذه اللائحة وبالصفات التى تقررت فى لائحة إجراءات المحاكم فإن كان بالقائمتين المذكورتين اختلاف فى الأشخاص المراد استخدامهم فلناظر الحقانية أن يعلن من يختاره منهم ولا يعزل أحد منهم عن وظيفته إلا بناء على طلب يتضمن الأسباب الموجبة لذلك يقدم إلى ناظر الحقانية من رئيس قلم النائب العمومى بالمحكمة المذكورة .

المادة الحادية والأربعون : لناظر الحقانية أن يعين عند ترتيب المحاكم الأهلية وفى أثناء السنة الأولى من تاريخ ابتدائها فى العمل رؤساء الكتبة والكتبة والمحضرين على حسب الشروط التى تقرر لذلك .

المادة الثانية والأربعون : يجب على كل من قضاة المحاكم ورؤساء الكتبة والكتبة والمحضرين أن يحلف قبل اشتغاله بوظيفته يمينا بأن يؤدى وظيفته بالذمة والصداقة .

فقضاة محكمة التمييز يحلفون اليمين بين يدى الحضرة الخديوية بحضور النظار وقضاة محاكم الاستئناف يحلفون أمام محكمة التمييز فى جمعيتها العمومية ، وقضاة كل محكمة ابتدائية يحلفون أمام محكمة الاستئناف التابعين هم لها وذلك فى جمعيتها

العمومية ، والنائب العمومى يحلف بين يدى الحضرة الخديوية بحضور النظار ورؤساء أقلام ووكلاءه ومساعدوهم يحلفون أمام ناظر الحقانية بحضور النائب العمومى ورؤساء الكتبة والمحضرون يحلفون اليمين أمام جلسة علنية تنعقد بالمحكمة الموظفين بها .

المادة الثالثة والأربعون : كافة الموظفين بالمحاكم بسائر أنواعهم لايجوز لهم أن يجمعوا بين وظائفهم بالمحاكم ووظيفة أخرى أو أى حرفة غيرها .

الفصل الثالث
فى الشروط والصفات اللازمة للتوظف بالمحاكم
الفرع الأول

المادة الرابعة والأربعون : يشترط فيمن يتعين قاضيا بالمحاكم الأهلية أن يكون ذا دراية كافية بالقوانين وأن يكون متمعا بالحقوق المدنية وأن لا يكون حكم عليه بحكم مخل بالشرف .

ويشترط فيمن يتوظف قاضيا بالمحاكم الابتدائية أن يكون سنه خمسا وعشرين سنة بالأقل ، وفيمن يتوظف بمحكام الاستئناف أو بمحكمة التمييز أن يكون سنة ٢٨ سنة بالأقل ، أما من يتعين رئيسا فيكون سنة ٣٢ سنة لا أقل .

الفرع الثانى
(فى الكتبة الأول والكتبة الثوانى والمحضرين والموظفين بالمحاكم)

المادة الخامسة والأربعون : يشترط فيمن يتعين بالمحاكم من هؤلاء المستخدمين أن يكن سنه ٢١ سنة بالأقل ، وأن يكون مستقيم الاطوار وأن تكون متوفرة فيه الشروط التي تقتضيها الوظيفة ويأتى بيانها بعد بالمادة المتممة للخميسن .

المادة السادسة والأربعون: يجب على الكتبة والمحضرين والمستخدمين الآخرين المؤتمنين على نقود وأمانات وأشياء أخرى ذات فيمة أن يقدموا إضافة تتعين شروطها فى لائحة إجراءات المحاكم وتقديم هذه الضمانة لا يخلى رؤساء الكتبة ورؤساء المحضرين التابع لهم هؤلاء المستخدمون من المسئولية فى حالة حصول أهمال من الرؤساء المذكورين .

المادة السابعة والأربعون : إذا حصل تقصير من المضمون فى وظائفه وحكم عليه بسبب ذلك التقصير فقيمة الضمانة يدفع منها :

أولا : المصاريف القضائية

ثانيا : ما يكون مطلوبا للغير .

ثالثا : ما يكون مطلوبا للميرى

رابعا : ما يحكم على المضمون بدفعه من الجزاآت النقدية .

المادة الثامنة والأربعون : لا يجوز رد قيمة الضمانة أو إخلاء طرف الضامن بعد انفصال المضمون من وظيفته إلا بمقتضى قرار يصدر من المحكمة المتوظف بها المضمون بعد استماع أقوال النائب العمومى .

ولايسوغ لدى محكمة من المحاكم أن تحكم بردها إلا بعد مضى ميعاد ثلاثة أشهر غير مواعيد المسافة بشرط عدم حصول معارضة من أحد فى أثناء هذه المدة أو حصولها أو لغوها ويبتدئ ذلك الميعاد من تاريخ النشر عن الانفصال من هذه الوظيفة بإعلان يدرج بإحدى الجرائد المخصصة للإعلانات القضائية ويعلق الإعلان المذكور أيضًا مدة شهر باللوحة المعدة لذلك بالمحاكم .

المادة التاسعة والأربعون : حصول المعارضة يكون بتقريرها بقلم كتاب المحكمة أو بإعلانها إلى القلم المذكور وعلى رئيسه توصيلها لقلم النائب العمومى .

الفرع الثالث فى الكتبة الأول والكتب الثوانى الحالفين لليمين

المادة الخمسون : يشترط فى من يتعين بوظيفة كاتب أول أن يكون قد اشتغل بوظيفة كاتب ثان مدة سنة بالأقل .

ويشترط فى من يتعين بوظيفة كاتب ثان أن يكون عارفا باللغة العربية قراءة كتابة وأن يقدم شهادة من رئيس قلم النائب العمومى باشتغاله بالكتابة في أحد أقلام المحاكم مدة ستة شهور وأن يكون أحسن الإجابة فى امتحان أختبر فيه كتابة وشفاها عن مسائل المرافعات وترتيبات المحاكم على وجه العموم .

المادة الحادية والخمسون : تعيين كتبة القيد بأقلام كتاب المحاكم يكون بمعرفة رئيس المحكمة بناء على طلب الكاتب الأول وبموافقة رأى رئيس قلم النائب العمومى .

(الفرع الرابع فى المحضرين)

المادة الثانية والخمسون : يشترط فيمن يتعين بوظيفة محضر أن يكون له دراية

باللغة العربية قراءة وكتابة وأن يكون أحسن الإجابة فى امتحان اختبر فيه شفاها وتحريرا فيما يتعلق بوظيفة المحضرين .

(الفرع الخامس فى لجنات الامتحان)

المادة الثالثة والخمسون : كيفية تشكيل اللجنات التي يناط بها امتحان الكتبة الثوان والمحضرين تتقرر بلا ئحة إجراءات المحاكم وكذلك الطريقة التي تتبع فى الامتحان تتقرر بتلك اللائحة أيضًا .

الفصل الرابع

(فى عزل قضاة المحاكم الأهلية من وظائفهم وفى انفصالهم عنها)

(وترقيهم وتغيير محل إقامتهم ورفتهم)

المادة الرابعة والخمسون : قضاة المحاكم الأهلية ولايجوز عزلهم من وظائفهم إنما يكون للحكومة الحق فى استبدال من ترى فيه عدم اللياقة والاستعداد منهم فى أثناء السنين الثلاثة من تاريخ تعيينه .

المادة الخامسة والخمسون : لايجوز انتقال أحد من قضاة إحدى محاكم الاستئناف إلى محكمة استئناف اخرى أو أحد من قضاة إحدى المحاكم الابتدائية إلى غيرها إلا برضاه وبمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية بناء على طلب ناظر الحقانية بعد أخذه رأى محكمة التمييز وأما ترقيهم فيكون بالشروط المقررة بالمادة التاسعة والثلاثين والمادة الرابعة والأربعين ويأخذ أيضًا ناظر الحقانية رأى محكمة التمييز فى هذا الشأن .

(الفصل الخامس
فى المحاكم التأديبية)

المادة السادسة والخمسون : محاكمة قضاة المحاكم الابتدائية فى المواد التأديبية تختص بمحكمة الاستئناف ومحاكمة قضاة محكمة الاستئناف فى المواد المذكورة تتعلق بمحكمة التميز ومحاكمة قضاة محكمة التمييز تختص بها

المادة السابعة والخمسون : إذا تقدمت لمجلس التأديب بمحكمة الاستئناف دعوى على أحد قضاة المحاكم الابتدائية يلزم أن يضم اليه عند رؤيتها والحكم فيها اثنان من قضاة محكمة ابتدائية وكذلك إذا اقتضى الحال رؤية دعوى مقامة بمجلس التأديب بمحكمة التمييز على أحد قضاة محكمة الاستئناف يضم اليه اثنان من قضاة محكمة استئنافية .

المادة الثامنة والخمسون : العقوبات التأديبية التى يترتب على قضاة المحاكم فى الانذار والتوبيخ والعزل عن الوظيفة أما الانذار فيكون صدوره لقضاة كل محكمة من رئيسها ولرؤساء المحاكم الابتدائية من رئيس محكمة الاستئناف التابعين لها ، ولرؤساء الاستئناف من رئيس محكمة التمييز ، ولرئيس محكمة التمييز من ناظر الحقانية ، وكل فعل يزرى بشرف القضاة أو يخل بكمال حريتهم في آرائهم يكون جزاؤه عزل مرتكبه وقطع مرتباته بدون أن يكون له حق فى طلب المعاش .

المادة التاسعة والخمسون ، يجوز لرئيس كل محكمة تأديب المأمورين الموظفين بها بالانذار وبقطع المرتبات موقتا لغاية مدة لاتتجاوز خمسة عشر يوما .

المادة الستون : تأديب الأفوكاتية يختص بمجلس الطائفة التابعين له ويجوز استئناف الأحكام الصادرة منه فى محكمة التمييز ويضم اليها فى هذه الحالة رئيس الطائفة التابع لها الأفوكاتو المقامة عليه الدعوى .

فإن لم يتشكل المجلس المذكور يختص تأديب الأفوكاتية بمحكمة الاستئناف المشتغلين فيها بحرفتهم ويجوز استئناف الأحكام التي تصدر منها فى محكمة التمييز .

المادة الحادية والستون : العقوبات التأديبية التى تترتب على الأفوكاتية هى الانذار والمنع مؤقتا من الاشتغال بالحرفة وشطب الاسم من لوحة الأفوكاتية ، أما الانذار فيصدر

من رئيس طائفة الأفوكاتية أذا تشكل لها مجلس أو من رئيس المحكمة التى يقع منه فى دائرتها الخطأ الموجب للإنذار إن لم يتشكل المجلس المذكور وكل فعل يزرى بشرف الأفوكاتو جزاؤه شطب اسم مرتكبه من لوحة الأفوكاتية .

المادة الثانية والستون: يحكم فى جميع القضايا التأديبية فى جلسة علنية وبأغلبية الاراء .

المادة الثالثة والستون : ترتيب مجلس التأديب بكل محكمة وكيفية سير الدعاوى يقرران فى لائحة إجراءات المحاكم الداخلية ،

المادة الرابعة والستون : ملاحظة وتأديب أربا ب قلم النائب العمومى يختصان بناظر الحقانية .

(الفصل السادس
فى قلم النائب العمومي)
(الفرع الأول فى تشكيله ووظائفه)

المادة الخامسة والستون ، يترتب تحت إدارة النائب العمومى القدر الكافى من الوكلاء بمحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية لتأدية الخدمة والمأموريين بها فى الجلسات وفى قلم النائب العمومى .

المادة السادسة والستون : تعيين جهة إقامة كل من الوكلاء وتعيين رئيس قلم النائب العمومى منهم بكل محكمة استئنافية وابتدائية يكونان بمعرفة ناظر الحقانية بعد أخذ رأى النائب العمومى .

المادة السابعة والستون : على النائب العمومى إدارة الضبطية القضائية وإقامة الدعاوى العمومية والتأديبية أما بنفسه أو بواسطة وكلائه ولمحكمة التمييز ومحاكم الاستئناف تكليف قلم النائب العمومى بإقامة الدعوى العمومية أو التأديبية وكذلك للمحاكم الابتدائية تكليفه بإقامة الدعاوى التأديبية فيما يتعلق بالمأمورين الموظفين بها .

المادة الثامنة والستون : متوظفو الحكومة المكلفون قانونا بأعمال الضبطية القضائية يكونون تحت إدارة النائب العمومى فيما يتعلق بالمأمورية المذكورة .

المائة التاسعة والستون : على النائب العمومى ملاحظة وتفتيش السجون وغيرها من المحلات التى تستعمل للحبس أو تنفيذ العقوبات مع مراعاة الحدود المقررة فى تلك القوانين واللوائح ويجب عليه إخطار ناظر الحقانية بالأمور المخالفة التى يراها وبكافة المسائل التى يقتضيها التفتيش المكلف به .

المادة السبعون : لقلم النائب العمومى إدارة الأعمال المتعلقة بنفوذ المحاكم وعليه ملاحظة وتفتيش صندوق الأمانات والودائع ولكن لايجوز خروج هذه الأمانات والودائع من الصندوق إلا بمقتضى أمر من المحكمة أو من أحد قضاتها بحسب المبين فى قانون المرافعات .

وعلى القلم المذكور أيضًا ملاحظة وتفتيش أقلام الكتبة والمحضرين وتبقى هذه الأقلام مع ذلك تحت إدارة رؤساء المحاكم ويجوز له أن يطلب فيمن يتعلق به ذلك إتخاذ الإجراءات التى يترآى له لزومها فى هذا الشأن .

المادة الحادية والسبعون : على قلم النائب العمومى أن يقدم لناظر الحقانية على حسب الأصول المبينة بلائحة إجراءآت المحاكم الداخلية فى الأوقات التى تتعين لذلك نتيجة عن أعمال المحاكم وعند سير أقلام الكتاب والمحضرين .

المادة الثانية والسبعون : يجب على النائب العمومى أن يحضر هو أو وكلاءه بالنيابة عنه فى جلسات أى محكمة من المحاكم الأهلية عند النظر فى القضايا الواجب تبليغها اليه بمقتضى قانون المرافعات ويجوز له أن يحضر هو وأحد وكلاءه : بالنيابة عنه فى جلساته المحاكم المذكورة عند النظر فى القضايا التى لا يكون تبليغها إليه واجبا وكذلك فى الجمعيات العمومية التى تعقد بالمحاكم .

المادة الثالثة والسبعون : أعضاء قلم النائب العمومى قابلون للانفصال عن وظائفهم وهم تابعون لرؤسائهم ولناظر الحقانية .

المادة الرابعة والسبعون : سائر المستخدمين بقلم النائب العمومى يكون تعيينهم بمعرفة ناظر الحقانية أو النائب العمومى على حسب الأحوال ولا يكونون تابعين إلا للنائب العمومى تحت أمر ناظر الحقانية ويجوز انفصالهم عن وظائفهم بمعرفة من يعينهم .

الفرع الثانى
فى الشروط اللازمة للمتوظف
بقلم النائب العمومى

المادة الخامسة والسبعون : يشترط فيمن يتعين وكيلا عن النائب العمومى أن يكون عمره ثلاثا وعشرين سنة بالأقل ،

وأن يكون قد أقام سنه بالأقل بصفة مساعد بأحد أقلام النائب العمومى أو أن يكون نال شهادة تدل على تحصيله علم القوانين .

المادة السادسة والسبعون : لناظر الحقانية أن يلحق بأقلام النائب العمومى مساعدين ويشترط فيمن يتعين : هذه الوظيفة أن يكون عمره إحدى وعشرين سنة بالأقل وأن يكون حائزا للشهادة المذكورة في المادة السابقة .

المادة السابعة والسبعون ، يجوز عند ترتيب المحاكم الأهلية تعيين أعضاء قلم النائب العمومى بصرف النظر عن الشروط المبينة أعلاه .

الفصل السابع
فى إدارة نقود المحاكم

المادة الثامنة والسبعون : تحضير ميزانية المحاكم يكون بالكيفية التى تتقرر بلائحة الإجراءات الداخلية ثم يتدرج ضمن الميزانية العمومية التى يقدمها ناظر الحقانية عن النظارة المذكورة وفروعها إلى مجلس النظار ومن بعد التصديق من المجلس عليها تدرج ضمن ميزانية عموم الحكومة ويجرى العمل بموجبها بناء على الأمر العالى الذى يصدر سنويا باعتماد الموازين .

المادة التاسعة والسبعون : كافة أذونات الصرف تصدر فى كل محكمة من رئيس قلم النائب العمومى بالتوكيل عن النائب العمومى المومأ إليه .

المادة الثمانون : متحصلات الغرامات وسائر أنواع الرسومات المقررة بالتعريفات فى المواد المدنية والجنائية وكذلك الأمانات والودائع يكون تحصيلها وصرفها بمعرفة الكتبة الأول والموظفين المعينين لذلك تحت إدارة قلم النائب العمومى وملاحظة نظارة الحقانية .

المادة الحادية والثمانون : إيرادات كل محكمة يصير توريدها فى آخر كل شهر لخزينة المحافظة أو المديرية بمقتضى كشف يرفق بها .

المادة الثانية والثمانون : سائر الأحكام والإجراءات الأخرى المتعلقة بإدارة نقود المحاكم تتقرر فى لائحة إجراءاتها الداخلية .

الفصل الثامن
فى الجمعيات العمومية

المادة الثالثة والثمانون : لكل من محكمة التميز ومحاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية أن تجتمع فى هيئة جمعية عمومية للمداولة فى كافة المواد المتعلقة بالنظام والأمور الداخلية بالمحكمة .

المادة الرابعة والثمانون : عقد الجمعيات العمومية بكل محكمة يكون بمعرفة رئيسها سواء كان من تلقاء نفسه أو بناء على طلب اثنين من قضاة المحكمة بالأقل أو بناء على طلب النائب العمومى أو رئيس قلمه .

المادة الخامسة والثمانون : تتركب الجمعيات العمومية من سائر قضاة المحكمة الحاضرين ومن رئيس قلم النائب العمومى أو من ينوب عنه معدودا فى المداولة .

المادة السادسة والثمانون : باقى القواعد المتعلقة بالجمعيات العمومية تقرر بلائحة إجراءات المحاكم الداخلية .

الفصل التاسع
فى فصل دعاوى الاختصاص

المادة السابعة والثمانون : إذا دعت إحدى جهات الحكم فى الأحوال الشخصية باختصاصها برؤية دعوى منظورة بإحدى المحاكم الأهلية أو إذا كان الادعاء واقعا من محكمة أهلية على إحدى جهات الحكم فى الأحوال الشخصية يحال الفصل فى هذا الادعاء على مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الحقانية من قاضيين من المحاكم الأهلية يعينهما رئيس محكمة التمييز ومن شخصيين تعينهما الجهة العليا المختصة بالحكم فى الأحوال الشخصية المذكورة .

المادة الثامنة والثمانون : إذا ادعت إحدى المحاكم الأهلية باختصاصها برؤية دعوى منظورة بإحدى جهات الإدارة وإذا كان الادعاء واقعا من إحدى جهات الإدارة على محكمة أهلية يحال الفصل فى ذلك مع مجلس يتشكل تحت رئاسة ناظر الجقانية من اثنين يعينهما رئيس محكمة التمييز من قضاة المحاكم ومن اثنين من رجال الحكومة يعينهما رئيس مجلس النظار .

المادة التاسعة والثمانون : إحالة فصل دعوى الاختصاص على المجلس المنوط به ذلك بحسب المبين فى المواد السابقة تكون بعد إجراء الرسوم الآتية وهى أن يقدم لناظر الحقانية من الجهة المدعية بالاختصاص طلبا بذلك وهو يرسله إلى الجهة المنظورة بها الدعوى فتحكم فيه وترسل قرارها على يد الناظر المشار إليه إلى الجهة المدعية بالاختصاص فإن كان القرار صادرا له برفض الطلب فللجهة المدعية بالاختصاص فى مدة خمسة عشر يوما من بعد وصول القرار اليها أن ترفع دعوى الاختصاص بمذكرة تقدمها لناظر الحقانية وهو يحيل المسألة على المجلس المنوط بالفصل فيها .

المادة التسعون : دعاوى عدم الاختصاص (وهى أن تقرر محكمة أهلية وإحدى جهات الحكم فى الأحوال الشخصية أو محكمة أهلية وجهة إدارية بعدم اختصاصها برؤية قضية فى خصائص إحداهما) ترفع بمعرفة ناظر الحقانية إلى مجلس الفصل فى دعاوى الاختصاص بناء على طلب يتقدم من أولى الشأن ومعه كافة الأوراق والمذكرات المستند عليها .

ويتشكل المجلس المذكور بالكيفية السالف ذكرها على حسب الأحوال .

المادة الحادية والتسعون : الجهة التى يحصل الاقرار على اختصاصها برؤية الدعوى بعد صدور قرار مجلس الفصل فى مسائل الاختصاص يوقف سير القضية فى جميع الأحوال ولايجوز رفع دعوى الاختصاص بشأن حكم صار فى قوة حكم انتهائى .

أحكام انتهائية

المادة الثانية والتسعون : تحضير لائحة إجراءات المحاكم الداخلية وتعريفات الرسوم واللوائح الأخرى المتعلقة بسير المحاكم يختص بناظر الحقانية ويكون العمل بمقتضاها بموجب أمر من الحضرة ، الخديوية يصدر بموافقة رأى مجلس النظار وتنقح تلك اللوائح والتعريفات في أثناء السنتين الأولين من ابتداء مشروع المحاكم فى العمل بمعرفة قومسيون يتركب فى أحد قضاة محكمة التمييز ومن قاض من كل محكمة استئناف ومن النائب العمومى ومن اثنين تندبهما الحكومة .

وتعقد جمعيات هذا القومسيون بمعرفة ناظر الحقانية تحت رئاسته ويصير الإجراء بمقتضى هذه التعديلات بأمر من الحضرة الخديوية يصدر بموافقة رأى مجلس النظار .

المادة الثالثة والتسعون : مجرد تشكيل كل محكمة أهلية من المحاكم المستجدة يترتب عليه لغو المجالس المحلية الموجودة فى الجهة التى تشكلت بها المحكمة المستجدة المذكورة والدعاوى التى كانت منظورة بالمجالس الملغاة ترفع للمحكمة المستجدة ويصير إتمام إجراءاتها على حسب أصول المرافعات الجديدة اعتبارا آخر ورقة تحررت نشأتها مستوفية الشروط اللازمة ،

المادة الرابعة والتسعون ، على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٢٩٨ الموافق ١٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ .

الأمضاء

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية — محمد توفيق

رئيس مجلس النظار — الإمضاء

شريف

ناظر الحقانية — الإمضاء

قدرى

الباب الحادى عشر

الفصل الأول

والفرية الكبرى

(الوفد المصرى فى الآستانة)

وفى أواسط شهر نوفمبر سنة ١٨٨١ أرسل ثابت باشا[١] إلى الآستانة مندوبا من قبل الخديوى وكان ذلك على أثر عودة الوفد العثمانى إلى الآستانة وكانت مأمورية ثابت باشا تفهيم رجال الدولة العلية بأن القصد من الحركة المصرية الوطنية هو إنشاء خلافة عربية[٢] تضم تحت لوائها كل ناطق بالضاد فتشمل بلاد الحجاز واليمن والعراق ومصر والشام وطرابلس الغرب وغيرها[٣] ـ سبحانك اللهم هذا بهتان عظيم وهاك ما ذكر فى جريدة (الآند بندنس بلج) معربا .

أن سمو توفيق باشا أرسل رسالة مصرية لأداء الشكر للحضرة السلطانية على ما أبدته من العناية بمصر بإرسال الوفد العثمانى عقيب الحادثة المصرية ولم تكن لتلك الرسالة أهمية فى الزمن السالف ولكنها الآن ضرورية تدل على احتياج سمو توفيق باشا للحضرة السلطانية الآن وهذا ينبغى أن يكون موضع نظر وتفكر فربما يكون للرسالة أهمية سرية .

---

(١) محمد ثابت باشا من أصل شركسى ، كان مملوكا لمحمد على ، وارتبط معه بعلاقة مصاهرة وقد أوفده الخديو توفيق ممثلا له لدى الباب العالى . شولش : مرجع سابق ص ١١٩ .

(٢) الحقيقة أن فكرة الانفصال عن الدولة العثمانية لم تدر فى خلد الوطنيين الذين كانوا يستخدمون السلطة العثمانية فى تحقيق مصالحهم ، حقيقة لقد طرأ على أذهانهم فكرة تكوين جمهورية ولكنها لم تختمر وتم استبعادها .

(٣) كان السلطان العثمانى منزعجا من اشتعال جذوة الفكرة العربية خاصة وأنه قد ظهرت دعوات فى مختلف المدن السورية واللبنانية تدعو إلى الثورة ضد الأتراك وتذكر العرب بماضيهم وقد تأكد الوفد العثمانى بأنه لايوجد فى مصر ما يبعث على الخوف من تلك الناحية . شولش : المرجع السابق ص ٢٢٣ .

الفصل الثانى

إنشاء صندوق للادخار فى ديوان الجهادية

وتقرر فى ديوان الجهادية إنشاء صندوق ادخار للضباط جميعا علي اختلاف رتبهم يجعل فيه من ماهياتهم خمسة فى المائة يشترى بمجموعها قراطيس مالية مصرية ثم تضم الفائدة إلى الأصل فى عام ويشترى بالكل قراطيس وهكذا فى كل سنة ويبلغ ما يجتمع من ذلك فى عام ٢٥٠٠٠ جنيه ما عدا الفائدة وقصد بذلك الشروع فى استهلاك الدين المصرى وكذلك إنشاء صندوق للادخار فى الدائر السنية لمستخدميها وعمل لذلك قانون تم تنظيمه فى اليوم الرابع عشر من شهر يناير سنة ١٨٨٢ وجميع مصالح الحكومة حذت حذو الجهادية فى الإدخار ليشترى قراطيس الدين المصرى (الورق الموحد) .

وتقرر فى مجلس النظار (فى أواخر شهر يناير بناء على مارئى من هبوط أسعار الورق الموحد أن تغتنم نظارة المالية هذه الفرصة وتشترى من أوراق الدين المذكور جانبا للاستهلاك بقيمة ٤٠٠ ألف جنيه وصدرت الأوامر اللازمة لذلك وعدل الربح الذى تناله المالية من هذا الأمر بنحو ١٢٠ ألف جنيه .

وكانت النقود متوفرة فى خزائن المالية فرئى أن يصير استخدامها فيما يعود على الحكومة بالفائدة .

الفصل الثالث

برنامج الحزب الوطنى

تكذيب التيمس فيما نسبه البنا(١)

نشرت جريدة التيمس كتابا ادعت أنه مرسل إليها من أحمد عرابى وأنه يتضمن ماهية الحزب الوطنى المصرى ومطالبه وأمانيه ومساعيه إلى غير ذلك فتناقلت بعض الجرائد وشركات التلغراف خبر هذا الكتاب فكذبته جريدة الوقائع المصرية ثم كذبه المستر (ولفرد بلنت) بقوله أن اللائحة المشتملة على أفكار الحزب الوطنى التى نشرتها جريدة التيمس لم ترسل إليها من أحمد عرابى بصفة رسالة بقلمه وإمضائه كما زعم تلغراف رويتر والتيمس بل باجتماعى مع المومى إليه وبعض رجال الجهادية وبعض علماء الأمة المصرية رأيت أن أفكارهم لاتخرج عن هذه اللائحة وبعد أن كتبتها عرضتها عليهم فقالوا هذه هى أفكار الحزب الوطنى والجهادية فلما وافقوا عليها أرسلتها إلى جريدة التيمس باسمى وامضائى لا باسم عرابى (والحقيقة هى كما قررها المستر بلونت)

(أما صورة اللائحة فهى خلاصة ما يطلبه الحزب الوطنى من الإصلاح بواسطة أحمد عرابى لسان حاله)

(١) يرى الحزب الأهلى محافظته على العلاقات الودادية الحاصلة بين الحكومة المصرية والباب العالى واتخاذ ذاك الباب ركنا يستند عليه فى أعماله ويعتقد أن جلالة السلطان عبدالحميد مرادهم وخليفة الله فى أرضه وأمام المسلمين ولايريد قطع هذه الصلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية فى الوجود ثم يعترف باستحقاق الباب العالى لما يأخذه من الخراج وما يلزم من المساعدة العسكرية إذا طرأت عليه حرب أجنبية وهذا بمقتضى القوانين والفرامانات الشاهانية كما يعتقد هذا الحزب أنه يحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما فى وسعه ويقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانية (أى من يريد سلب امتيازاتها ونسخ الفرامانات التى منحتنا استقلالنا الإدارى) وله ثقة بدول أوروبا لاسيما إنجلترا المدافعة عنه ويود أن تدوم هذه المحبة حتى تحصل علي حرية مصر وأحكامها .

---

(١) نشر سليم النقاش هذا الموضوع تحت عنوان كتاب عرابى إلى التيمس انظر ص ٢١٧ ، ونشره الرافعى تحت عنوان برنامج الحزب الوطنى انظر الثورة العرابية ص ١٤٤ - ١٤٧ .

(٢) هذا الحزب يخضع للجناب الخديوى الحالى وهو مصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة حسب ما وعد به المصريين فى شهر سبتمبر سنة ١٨٨١ وقد قرن هذا الخضوع بالعزم الأكيد على عدم عودة الاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الذل وبالإلحاح على الحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من الحكم الشورى وإطلاق عنان الحرية للمصريين ويطلبون منها الاستقامة وحسن السلوك فى جميع الأمور وهم يساعدونه قلبا وقالبا كما أنهم يحذرونه من الاصغاء إلى الذين يحسنون إليه الاستبداد والاجحاف بحقوق الأمة ونكث المواعيد التى وعد بإنجازها .

(٣) رجال هذا الحزب يعترفون بفضل فرنسا وانكلترا اللتين خدمتا مصر خدمة صادقة ويعلمون أن استمرار المراقبة الأوربية هى الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم مع قبولهم تلك الديون الأجنبية حرصًا على شرف الأمة وإن كانت تلك الأموال لم تصرف فى مصلحة مصر بل صرفت فى مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل - ومعلوم لهم أن ما تحصلوا عليه من الحرية والعدل كان بمساعدة هاتين الدولتين فهم يشكرونهما ويثنون عليهما .

ثم إنهم يرون أن النظام الحالى لم يكن إلا وقتيا وإلا فإنهم يؤملون أن يستخلصوا ماليتهم من أيدى أرباب الديوان شيئا فشيئا حتى يأتى يوم تكون مصر فيه بيد المصريين وهم لا يخفى عليهم شىء من الخلل الحاصل فى المراقبة ومستعدون لإذاعته فإنهم يعلمون أن كثيرا من المستخدمين فى قلم المراقبة لايقدرون على القيام بوظائفهم ولايراعون حق الشرف والاستقامة وبعضهم يأخذ الرواتب الجسيمة بلا استحقاق مع وجود من يقوم به من المصريين على أحسن أسلوب براتب لايوازى خمس راتب الأجنبى وبهذا يحكمون بوجود الظلم وخلل الواردات ما دام هذا الإسراف الخارج عن الحد ويتعجبون من إعفاء الأجانب من الضرائب وعدم خضوعهم لقانون البلاد مع تمتعهم بخيرها وإقامتهم فيها ولكنهم لايريدون مداركة هذا الإصلاح بقوة أو جفوة بل يقتصرون علي إقامة الحجة ويطلبون من فرنسا وانكلترا التبصر فى هذا الأمر فإنهما أخذتا علي أنفسهما مراقبة المالية فهما مطالبتان بنجاحها واستخدام أهل الأمانة والاستقامة فيها فإنهما مسئولتان عن رفاهية مصر إذ نزعتا إدارة ماليتها من أهلها وتكفلنا بنجاحها .

(٤) رجال الحزب الوطنى يبعدون عن الأخلاط الذين شأنهم إحداث القلاقل فى البلاد إما لمصلحة شخصية تحسن بها أحوالهم أو خدمة للأجانب الذين يسوؤهم استقلال مصر وهؤلاء الأخلاط كثيرون فى البلاد (بل هم معلومون للمصريين ولذا اشتدت النفرة منهم) . والمصريون يعلمون أن الصمت على حقوقهم لايخولهم الحرية فى بلاد ألف حكامها الاستبداد وكرهو الحرية فإن إسماعيل باشا لم يمكنه من الظلم والاستبداد إلا سكون المصريين وقد عرفوا الان معنى الحرية الحقيقية فى هذه السنين الأخيرة فعقدوا خناصرهم على توسيع نطاق التهذيب ويرجون أن يكون ذلك بواسطة مجلس الشورى (الذى انعقد حينذاك) . وبواسطة حرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم ونمو المعارف بين أفراد الأمة وهذا كله لا يحصل إلا بثبات هذا الحزب وحزم رجاله .

ويرى هذا الحزب أن مجلس الشورى ربما أكره على الصمت كما حصل لمجلس الأستانة واستعين عليه بجعل المطابع آلة تصوَّب نحوه السهام[1] فيتكدر صفو الراحة ونحرم أبناء البلاد من التعليم ولهذا فوض الأهالى أمرهم إلى أمراء الجهادية وطلبوا منهم أن يصمموا على طلبهم لعلمهم أن رجال العسكرية هم القوة الوحيدة فى البلاد وهم يدافعون عن حريتهم الآخذة فى النمو وليس فى عزمهم إبقاء الحال على ما هي عليه بل متى تحصلت الأمة على حقوقها عدلوا عن السياسة الحاضرة فإن أمراء الجهادية عازمون على ترك التداخل فى السياسة متى فتح المجلس وقد فتح وسلم إليه القيادة فهم الآن بصفة حراس على الأمة التي لا سلاح لها ولهذا يطلبون زيادة الجند إلى ١٨٠٠٠ عسكرى ويرجون التفات فلم المراقبة لهذه الزيادة عند تقرير الميزانية .

(٥) الحزب الوطنى حزب سياسى لا دينى فإنه مؤلف من رجال مختلفى الاعتقاد والمذهب وجميع النصارى واليهود ومن يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها منضم لهذا الحزب فإنه لاينظر لاختلاف المعتقدات ويعلم أن الجميع إخوان وحقوقهم فى السياسة والشرائع متساوية وهذا مسلم عند أخص مشايخ الأزهر الذين يعضدون هذا الحزب ويعتقدون أن الشريعة المحمدية الحقة تنهى عن البغضاء وتعتبر الناس فى المعاملة

(١) فى الرافعى وقد يستعان عليهم بالصحافة بجعلها آلة تصوب نحوهم السهام فيتكدر صفو الراحة ، وفى تصورنا أن هذا التعبير أدق . انظر الثورة العرابية ص ١٤٦ .

سواء . والمصريون لايكرهون الأورباويين المقيمين بمصر من حيث كونهم أجانب أو نصارى ، وإذا عاشروهم على أنهم مثلهم يخضعون لشرع البلاد ويدفعون الضرائب كانوا من أحب الناس إليهم .

(٦) آمال هذا الحزب محصورة فى إصلاح البلاد ماديا وأدبيا ولايكون ذلك إلا بحفظ الشرائع والقوانين وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحرية السياسية التي يعتبرونها حياة للأمة ، وللمصريين اعتقاد فى دول أوربا التي تمتعت ببركة الحرية والاستقلال (هذا وهم باطل) أن تمتعهم بهذه البركة ـ وهم يعلمون أنه لم تنل أمة من الأمم حريتها إلا بالجد والكد فهم ثابتون على عزمهم آملون فى تقدمهم واثقون بجانب الله تعالى إذا تخلى عنهم من يساعدوهم[١] . أ . هـ .

وكان المستر (ويلفرد سكونت بلونت) صديقا لنا كما سبق ذكر ذلك وكذلك السيو «وليم غريغورى) وفدوا فى جملة من وفد على مصر من عظماء الإنجليز الذين كثر تواردهم عليها فى شهر نوفمبر وسبتمبر سنة ١٨٨١ لاستطلاع الأخبار والحوادث وما سيكون من أمر مجلس النواب وكانوا يزورون بعض الناس من العامة والخاصة قصد استكشاف خبايا الأفكار .

(تكذيب سلطان باشا لما نشرته جريدة التيمس[٢]
متعلقا بنا نقلا عن تاريخ مصر للمصريين بصحيفة ٢٤٧

وذكرت جريدة التيمس يوما أن عرابى توعد النواب ورئيسهم بالسوء إن خالفوا رأى الحزب الجهادى وذلك أثناء وقوع الخلاف بين وزارة شريف باشا ومجلس النواب فى شأن اللائحة الأساسية فكذب سلطان باشا ذلك فى الوقائع المصرية بأن قال :

---

(١) يستخلص به هذه اللائحة ضرورة المحافظة على امتيازات مصر الوطنية التي حصلت عليها من الباب العالى ، ومقاومة كل من يحاول إخضاع مصر ومن يريد جعلها ولاية عثمانية ، واشتراط تأييد سلطة الخديو بعدم العودة إلى الاستبداد والأحكام الظالمة التى أورثت مصر الذل ، والمطالبة بحكم الشورى ، وإطلاق عنان الحرية للمصريين . وأن يكون مصيرهم بيدهم ، وضرورة إخضاع الأجانب للقوانين المصرية ، وحرية المطبوعات ، ونمو المعارف وتعميم التعليم ، وأن الحزب الوطنى يجمع كافة عناصر الأمة على اختلاف مذاهبهم ومعتقداتهم ، وأن آمال المصريين محصورة فى إصلاح أمور البلاد فى شتى مناحيها . والجدير بالذكر أن عرابى والمستر بلنت ذكرا أن هذه اللائحة من أفكار علماء الأمة وبعض رجالات الجيش .

(٢) من المعروف أن جريدة التايمز Times وأمثالها من الصحف الإنجليزية كان تخدم أهداف الاستعمار وتروج لها .

ورد فى جريدة التيمس ما معناه ، أنه لما كان الخلاف واقعا بين الوزارة السابقة ومجلس النواب وفد سعادة عرابى بك على سعادة سلطان باشا وأوسعه تهديدا ويده على قبضة السيف إشارة إلى ما يحل بالنواب إن خالفوا رأى الحزب الجهادى(١) . انتهى .

ولقد أسفت لحلول هذا الخبر الكاذب محل القبول بجريدة خطيرة فى مملكة عظيمة الشأن وما كان يستحق عندى غير الاستنكاف جوابا لولا الخوف من توهم شىء من الصحة فيه لوروده فى تلك الصحيفة المشهورة .

ولذلك فإنى أرده وأكذبه باستنكار ، وأقيم الحجة على مختلقه فهو خبر بعيد من الصدق برىء . من الصحة ، لا يتفق إن يخطر بخاطر أحد من العارفين بمكان سعادة عرابى بك من رعاية الحقوق والاعتدال وبمكان الأفكار فى مجلس النواب من الحرية والاستقلال وإنما هو فرية عدو يروم إلقاء الوحشة وإيجاد النفرة من هيئتنا الوطنية فى الممالك العظيمة الغربية بمفتريات تبعد عن حد الخيال والوهم غرابة وامتناعا ولقد كذبه دليل الواقع وبحجة العيان إلى الآية وسيزيده المستقبل تزييفا ويزيد هيأتنا تطهيرا مما يفتربه أن شاء الله

الإمضاء
رئيس مجلس النواب
محمد سلطان

تكذيب فى جريدة الطائف لما نشر فى صحيفة التيمس نقلا عن مكاتبها فى الاسكندرية

متعلقا بسعد الله بك حلا به ونائبى اسكندرية وبعض ضباط الجهادية ، نقلا عن مصر للمصريين صحيفة ٢٤٧ .

قال سعد الله بك : عثرت فى جريدة التيمس على جملة من مكاتبها بإسكندرية خرج فيها عن الاعتدال .

(١) رجح بلنت أن الخديو توفيق هو مصدر هذه الفرية كما أوضح أن سلطان باشا غضب غضبا شديدا عند سماعه لهذا الاتهام وأنكره إنكارًا تاما وتكلم عن سخف هذه القصة فقال «أن أحمد عرابى بمثابة ابن لى) ، وهو يعرف ما هو من حقى وما هو من حقه فمكانى فى البرلمان ومكانه فى وزارة الحربية ، وجدير به أن يطلب نصحى لا أن يجرؤ على أن ينصحنى فيما يعنينى من الأمور ، وأما عن شهره السيف فى حضورى فإنه لا يفعل ذلك إلا تلقاء عدو يهاجمنى» . وإلى جانب ذلك فقد أكد سلطان باشا بطلان هذه القصة.

محمود الخفيف : أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه جـ ١ القاهرة ، دار الهلال ، يونيو ١٩٧١ ص ١٨١ - ١٨٢ .

ومفادها أن حضرتى نائبى اسكندرية بعد وصولهما إلى مصر ارجعا إلى الثغر تحت ملاحظة أحد ضباط العساكر لمخالفتهما فى المشرب لسعادة عرابى بك وأن الضابط بعد وصوله بهما سعى فى عقد جلسة من الضباط بمحل الجمعية الخيرية باسكندرية حرر فيها محضر يطلب فيه جعل الحكومة شورية وطلب الضباط التوقيع عليه من وجوه الثغر فأبوا والتمسوا مهلة فلم يجابوا، وأحاط بمكان الاجتماع فاضطروا للتوقيع إلا سعدالله حلا به فإنه تخلص واختفى فى بيته نحو أربعة أيام لكن ألجأه التهديد بعد ذلك إلى موافقة من وقعوا على المحضر، وبالغ هذا الكاتب فى حكاية (أن أهل الثغر فى غاية الكدر من حالة العساكر الضباط وأنهم لولا الخوف لتظاهروا عليهم) هذا محصل ما قاله المكاتب ونقلته جريدة التيمس عنهُ، وإنى أقول لبيان الحقيقة أن هذا الخبر لا صحة له، ولم يوجد شىء ويقاربه بوجه من الوجوه فإن حضرتى النائبين لم يعودوا إلى اسكندرية بعد سفرهما ولم يبلغنا أن أحدا منها عنف أو كدِّر لابداء رأيه فى شىء، ولم يجتمع أهل الثغر لتحرير محضر كهذا فى محل من المحلات أصلا، ولم يقع لى تهديد، ولم ألجأ من أحد فى شىء البته ولم يجتمع ضابط على ضابط داخل المدينة بقصد مثل هذا، ولذلك فإنى أقيم الحجة على هذا الكاتب فيما افتراه عليَّ وإلى حضرتى النائبين أن يكذباه ويقيما عليه الحجة فى ذلك وإنى أعلن على لسان جريدتكم جميع القراء، ومحررى الصحف بأى لسان أن ما أتاه هذا الكاتب لا صحة لشىء منه وأرجو من كافة أرباب الجرائد أن ينقلوا هذا الخبر فى جرائدهم ليتحقق لقرائها براءتنا مما رمانا به وبعدنا من جميع ما افتراه علينا .

ونشر أيضًا السيد سعيد الغريانى فى الجريدة المذكورة الرسالة الآتى نصها . عثرت فى جريدة التيمس على جملة نقلا عن مكاتبها باسكندرية من مقتضاها أن نائبى اسكندرية بعد وصولهما إلى المحروسة ارجعا إلى الثغر بقوة قاهرة لمخالفتهما لرأى سعادة أحمد بك عرابى، وأن الضباط فى اسكندرية ألزموا وجوه الثغر بختم محضر، واستعملوا لذلك التهديدات الشديدة وغير ذلك من الأقوال المرجفة، وأنى بصفة كونى أحد النائبين أعلن كل قارئ وكل سامع أن ما افتراه هذا الكاتب علينا مما لا صحة له فإننى ورفيقى النائب ما سمعنا أن أحدا من النواب سئل عن رأيه الخاص فى شىء أو أكره على مخالفة ضميره فضلا عن أن يصدر ذلك الينا مع كونى من يوم حضرت إلى

العاصمة ودخلنا فى أعمال المجالس لم نرجع إلى اسكندرية لحد يوم تحريره فضلا عن أن يصدر ذلك إلينا فنحن نقيم الحجة علي هذا المكاتب الذى لم يراع فيما كتب حق الذمة التى تلزمه أن يتحرى فيما يقول كى لا يكون سببًا فى تشويش الأفكار وإثارة الخواطر وأنى أرغب اليكم نشر هذا فى جريدتكم ليعلم القراء حقيقة الأمر فلا يلتبس عليهم الحق بالباطل .

تحريرا فى ٢٧ ربيع الأول سنة ١٢٩٩

الموافق ١٦ فبراير سنة ١٨٨٢

صورة ما كتب من سلطان باشا رئيس مجلس النواب إلى نظارة الداخلية بتخصيص جريدة الطائف لنشر محاضر المجلس والتكلم بأفكار أعضائه والدفاع عنهم .

داخلية ناظرى عطوفتلو أفندى حضر تلرى

حيث أن حضرة محرر الطائف[١] أظهر ارتياحه إلى نشر محاضر المجلس وأفكار نوابه وما يتتبع ذلك مما يستدعى القيام بخدمة الحقوق الوطنية للمجلس رؤى أنه لامانع من مكاتبة الداخلية لتصدر أمرها إلي إدارة المطبوعات بمعرفة هذه الصحيفة ممتازة بهذا الاختصاص ونسبتها للمجلس على الوجه الذى قدمُه محررها المومأ إليه ، أفندم

فى ١٥ ربيع الثانى سنة ١٢٩٩

محمد سلطان

رئيس مجلس النواب

(١) يقصد عبدالله النديم . .

الفصل الرابع

١ - سقوط وزارة شريف باشا

(سقوط الوزارة وتشكيل وزارة محمود سامى)

فى يوم الثلاثاء الموافق ١١ ربيع الأول سنة ٩٩ أعاد مجلس النظار إلى مجلس النواب اللائحة الأساسية بإفادة محصلها أن وكيلى الدولتين فرنسا وانكلترا يريان أن لاحق لمجلس النواب فى تقرير الميزانية[١] ولكنهما مع ذلك يقبلان المخابرة فى هذا الشأن بشرط أن يستقر الاتفاق بين النواب والحكومة على سائر بنود اللائحة[٢] وبناء على ذلك طلبت الحكومة من النواب أن يصدقوا على اللائحة كما عدلها مجلس النظار وأن يترك البند المتعلق بالميزانية إلى حين ، وأن يبدى النواب رأيهم النهائى فى أمر الميزانية لتجعله الحكومة أساسا للمخابرة بين الدولتين . فلما وصلت هذه الإفادة مع اللائحة إلى النواب استنكفوا واجتمعوا فى منزل سلطان باشا رئيسهم فقضوا عدة ساعات فى التداول والتشاور[٣] قرروا بانقضائها أن لا يقبلوا إفادة الحكومة وفى يوم الأربعاء عقدوا مجلسًا غير عادى تقرر فيه إحالة اللائحة والإفادة المذكورتين إلى اللجنة التى كانت مكلفة بتنقيح اللائحة وأن يشترط على هذه اللجنة إعادة النظر فى اللائحة وتعديلها وتقديم الجواب على الإفادة قبل ظهر الخميس فاستمرت اللجنة إلى ما بعد الغروب تقرأ التغييرات وتطالع التعديلات التى أدخلها مجلس النظار على اللائحة فصدقت على بعضها وأبت الموافقة على بعضها الآخر . ثم أثبتت البند المتعلق بالميزانية على الصورة الآتية وهى :

أن تعرض الميزانية على مجلس النواب فينظر ويبحث فيها ، ويعين من أعضائه لجنة مساوية لمجلس النظار عددا ورأيا ليقرروها جميعا بالاتفاق أو الغالبية فإن وقع بينهم خلاف وكان العدد مساويا من الجانبين وجب إعادة الميزانية للنواب فإما أن يؤيدوا رأى النظار ، وإما أن يؤيدوا رأى لجنة النواب فإن كان الأول وجب تنفيذ الميزانية وإن كان الثانى ولم يكن حصول الوفاق كان الحكم فى ذلك حكم بند الخلاف وهو أنه عند وقوع

---

(١) رأى كولفن أنه إذا ظفر النواب بحق التصويت على الميزانية فإن مركز الدولتين فى الرقابة على مالية البلاد سيضعف .

(٢) انظر محضر الجلسة الخامسة من مجلس شورى النواب بتاريخ أول يناير ١٨٨٢ .

(٣) برهنت مناقشات الأعضاء على تمسكهم بمناقشة أمور الميزانية .

الخلاف بين النظار والنواب على أمر ما فأما أن يفض مجلس النواب وأما أن يستقيل النظار ، وفى هذه الحال أى إذا أيد النواب رأى اللجنة وخالفوا رأى النظار تنفذ الميزانية فى المهم الضرورى منها بإدارة المصالح وعدم تأخير الأشغال تنفيذا مؤقتا ويبقى الباقى من أمر الميزانية إلى ما بعد تسوية المسألة بأى طريقة ووسيلة .

وبعد ذلك قرأت اللجنة الإفادة المتقدم ذكرها وتقرر أن يكون الجواب عليها مثبتا حق مجلس النواب ومصرحا برفض تداخل القنصلين فى هذا الأمر .

ثم فى صباح يوم الخميس عين النواب لجنة منهم مؤلفة من خمسة عشر عضوا[١] لتتوجه إلى الخديوى طالبة أنفاذ ما قرروا أو استعفاء الوزارة فمرت فى طريقها على منزل شريف باشا وطلبت منه جوابا نهائيا فأبى فذهبت إلى الخديوى وسألته أما قبول اللائحة أو تغيير الوزارة فواعدها إلى صباح السبت وانصرفت ثم ذهب شريف باشا وقنصلا الدولتين إلى الخديوى وكان شريف باشا مُصِرًا على موافقة رأى القنصلين المذكورين ولم يوافق على لائحة النواب فاستعفى فى الحال فاستدعى الخديوى لجنة النواب وكلفها أن تختار رئيسا للوزارة فامتنع أعضاؤها وقالوا أن هذا من حقوق الجناب الخديوى فألح عليهم كثيرا ولكنهم ثبتوا على الامتناع وانصرفوا .

وفى صباح يوم الجمعة الموافق أربعة عشر ربيع الأول سنة ١٢٩٩[٢] طلبهم الخديوى إليه وكلمهم مكررا عليهم تعيين من يختارونه لرآسة النظار فلم يعدلوا عن المسلك الذى سلكوه بالأمس وأخيرًا قالوا أننا نريد وزارة تنفذ لائحة النواب فعين «محمود سامى باشا» وأظهروا الرضا والاستحسان فاستدعاه الخديوى إليه وقلده الرياسة وكلفه أن يشكل الوزارة فجاء منزله وعقد مجلسا مؤلفا من لجنة النواب وجرت المذاكرة بينه وبينهم فوقع الاختيار على الأشخاص الآتى أسماؤهم :

---

(١) هؤلاء الأعضاء هم : حسن شريعى باشا ـ محمد بك الشواربى ـ أمين بك الشمسى ـ سليمان باشا أباظة ـ أحمد أفندى محمود ـ محمود بك سليمان ـ محمد صيرفى بك ـ أحمد أفندى عبدالغفار ـ عبدالشهيد بطرس ـ أحمد بك على ـ أحمد أفندى السيوفى ـ على بك شعير ـ أحمد بك شريف ـ إبراهيم أفندى الوكيل ـ مهنى أفندى أبو عمر . انظر : مجلس الجلسة السادسة لمجلس شورى النواب فى الخميس ٢ فبراير ١٨٨٢ .

(٢) يوافق ٤ فبراير ١٨٨٢ .

محمود سامى	للرئاسة والداخلية
أحمد عرابى	للجهادية والبحرية
على صادق باشا	للمالية
مصطفى فهمى باشا	للخارجية
عبدالله باشا فكرى	للمعارف
سليمان باشا أباظة	للحقانية
حسن باشا الشريعى	للأوقاف(١)
محمود فهمى باشا	للأشغال العمومية(٢) .

وقد أعلن ذلك للقناصل رسميا ، وهذه صورة التقرير الذى رفعه محمود سامى باشا إلى الخديوى .

مولاى : صدر أمركم الكريم بأن أشكل وزارة جديدة فصار من أوجب الفروض قضاء على أن أعرض لمعاليكم عن المبادئ التى سأتخذها دستورًا لأعمالى ومرشدا لسياسة الوزارة الجديدة .

إن الحوادث التى توالت على مصر من بضع سنين شغلت الأفكار العمومية فى داخلية البلاد وفى البلاد الخارجية على أنواع شتى تنحصر فى أمرين الأول تعهداتنا المالية والثانى إصلاحاتنا الداخلية .

ولقد تنظم أمر الدين العمومى تنظيما نهائيا وصدر فى شأنه عدة أوامر سامية ختمت بقانون التصفية الصادر فى تسعة عشر يوليو سنة ١٨٨٠ وقد عدت هذه الأوامر وهذا القانون كأنها معاهدة دولية ما فتئت حكومة عظمتكم عن اعتبارها ومراعاتها وستعتنى الوزارة بإلغاء أحكامها بالدقة والأمانة .

وصارت تصفية الدين السائر أمرا واقعيا فسددت حسابات الأكثرية ممن اعترفت الحكومة إلى الآن بحقوقهم وستصرف العناية إلى الاستمرار على إتمام تصفية هذا الدين .

---

(١) أحد أعضاء مجلس النواب البارزين ، الذى أدخله البارودى فى وزارته حتى يتم التعاون بين الحكومة وأعضاء المجلس فى مناقشة الإصلاحات المطلوبة .

(٢) النظارات والوزارات جـ ١ ص ١٠٨ والجدير بالذكر أن محمود سامى البارودى هو الذى اختار محمود فهمى لنظارة الأشغال مع بقاء إشرافه على الاستحكامات العسكرية نظرا لكفاءته العسكرية .

كذلك الديون المقررة (قونصوليد) المختص بها قلم الدائرة السنية ومصلحة الأملاك الميرية الموضوعتان رهنا لقرض سنة ١٨٧٨ سائر أمورها من تأدية فائدة واستهلاك فى طريق الانتظام .

أو الإدارات التى أنشئت لتأكيد انتظام سير الديون المذكورة وهى (قلم المراقبة العمومى وإدارة خزينة الدين وقلم المراقبة فى الدائرة ومصلحة الأملاك الميرية) يجب على الحكومة أن تحافظ عليها وتراعيها وذلك دأب الحكومة مع هذه الإدارات من حين نشأتها إلى الآن . فلا يغير شىء مما ذكر عن وضعه وستجتهد الوزارة في تأييد تلك الإدارات والمصالح لتهون عليها السير فى سبيلها لأنها تعد حسن سير هذه الإدارات العمومية أمرا لازما لانتظام الأحوال فى أشغال الحكومة وعندنا أن الإدارة العمومية فى البلاد تستفيد من ذلك فوائد جمة لاشك ولا ريب فيها .وقد كان أبدا فى خلد عظمتكم أنه لابد من مساعدة مجلس شورى لإتمام الإصلاحات الداخلية بحكمة ووثوق وبناء على ذلك تشكل مجلس شورى النواب الحالى والوزارة أيضًا من هذا الرأى وهى ستوجه همتها وعنايتها إلى إصلاح المحاكم والمجالس وانتظام الإدارة وإجراء التحسين اللازم فى أمر المعارف العمومية مساعدة للبلاد على السير فى سبيل المدنية والنجاح وستنظر فى إتخاذ الوسائل الآيلة إلى اتساع دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وتصرف عنايتها إلى سائر المشروعات الإصلاحية التى كانت موضوع أمانى عظمتكم ولكنها قبل كل شىء ترى من الواجب أن تعين اختصاصات مجلس النواب لتيسر له أن يأتى الحكومة بما تنتظر منه من المساعدة وأن يحقق آمال البلاد المحصورة فيه ، ولذلك فأول شىء تشرع فيه الوزارة هو وضع نظام أساسى للمجلس المومئ إليه ويكون من أحكام هذا النظام إحترام جميع الحقوق الممتازة والعهود الدولية وكل التعهدات المتعلقة بالدين العمومى وما توجب هذه التعهدات درجة فى برنامج الحكومة وتحديد التبعية التى تلحق النظارة أمام المجلس وكيفية المخابرة والمباحثة فى أمر القوانين ووضعها وتنظيمها[1] وسيكون

---

(١) كان طبيعيا أن تسير وزارة البارودى على نهج غير الذى سار عليه شريف فالبارودى بحكم مركزه بين العرابيين ، وبحكم الظروف التى أدت إلى استقالة شريف لم يكن ليستطيع أن يسير خلف التيار . الخفيف : المرجع السابق ص ١٧٨ .

هذا النظام الأساسى محتويا على جميع الشروط اللازمة لتأكيد مصالح العموم بعيدا من أن يكون سببا لقلق البال .

هذه مولاى لائحة الوزارة الجديدة وفقا لآمال الوطن .

وعندى الرجاء الأكيد أن الدول العظيمة ـ ولاسيما الباب العالى الذى وازرنا أبدا بعنايته ومساعدته فيما يتعلق بالحقوق والامتيازات التي منحها لنا ستستمر على مساعدة حكومة عظمتكم مساعدة كانت أبدا وتكون أبدا مفيدة للقطر المصرى .

كذلك أرجو أن تكون عناية حكومتكم مصروفة فى سبل المحافظة على الحقوق العمومية وحفظ الراحة ومساعدة الأمة فى طريق التقدم والعمارة .

وقد وعد جنابكم العالى يوم توليتكم السعيدة أن يفتح لمصر بابا جديدا للنجاح والسعد ونحن الآن نقدم بين يدى عظمتكم عزمنا على الاجتهاد فى تحقيق ذلك الوعد فإننا نجد فى تحصيل الغاية التى يروم جنابكم العالى الوصول اليها وآمالنا كبيرة في المستقبل إذ أن ثقتنا فى عظمتكم أكيدة أيضًا .

فإذا رامت لمعاليكم هذه اللائحة وهذه المبادئ التى قدمتها فأرجو التوقيع على الأوامر التي أرفعها لمقامكم الكريم متضمنة تشكيل الوزارة الجديدة وتفضل يا مولاى الخ[1] .

(فأصدر الخديوى الأمر الآتى وهو)

(عزيزى محمود باشا سامى)

ان أخذكم على عهدتكم أمر تشكيل الوزارة الجديدة مع علمكم بأهمية هذا الأمر الخطير يعد برهانا جديدا على إخلاصكم وصحة وظيفتكم .

وقد عهدنا إليكم بذلك لما نعهد فيكم من الإخلاص وصحة الوطنية فقد تحققنا ذلك فيكم وأيدتموه بالأدلة العديدة فى الخدمة الصحيحة التى أبديتموها فى المصالح التى عهدت اليكم .

---

(١) نقل عرابى موضوع تشكيل وزارة محمود سامى البارودى من سليم النقاش بالنص لدرجة أن كلمة الخ (إلى آخره) التى كتبها النقاش فى مصر للمصريين ذكرها عرابى كما هى انظر جـ ٤ ص ٢٢٣ .

وأنا نصادق على لائحتكم والمبادئ التى فصلتموها فان هذه المبادئ هى أساس العدالة ومن شأنها حفظ الراحة وتوطيدها فى البلاد وتقدم جميع ساكنيها ونجاحهم .

ونوافق على رأيكم المتضمن أنه يحب على حكومتنا اتخاذ الوسائل اللازمة لإتمام الإصلاحات القضائية والإدارية ونشر قانون أساسى المجلس النواب وينطبق على الآراء التى أيدتموها فى لائحتكم كذلك يجب على حكومتنا الاهتمام بتوسيع دائرة المعارف العمومية والزراعة والتجارة والصناعة .

وسنبذل جهدنا فى مساعدتكم على ذلك وأرجو من الله عز وجل أن يكلل اجتهادنا بالنجاح حبا فى خير البلاد وتقدم الأمة

(محمد توفيق)

فى ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ و٤ فبراير سنة ١٨٨٢ .

تم تلا هذا الأمر صورة الدكريتو الذى صدر بتشكيل الوزارة على الصورة التي ذكرناها .

وقد اجتمع عقبب ذلك ضباط الجهادية فى سراى قصر النيل وأظهروا الفرح والسرور بالوزارة الجديدة وشكروا الخديوى على ذلك وهنأوا محمود سامى باشا برآسة النظار واطمأنت قلوبهم بتقليدنا وزارة الجهادية .

ثم قام عبدالله نديم وخطب خطبة فى نمرة الاتحاد وقيمة التحالف والتعاون والحرية المعتدلة وحب الوطن ، وكان لذلك احتفالات عظيمة ، ووفد على الخديوى وفد من أهل الاسكندرية فرفعوا إليه تشكراتهم وأعربوا عن سرورهم بما حصل من تشكيل وزارة وطنية حرة ثم ورد من وجوه دمياط وأعيانها جميعا عريضة للخديوى ومحضر لرآسة النظار وآخر لرآسة النواب يظهرون فيها أنهم ونوابهم يد واحدة وفكر واحد ويشكرون للخديوى إنفاذه لرأي النواب وقد استنابوا عنهم فى تقديم تلك المحاضر الشيخ أمين أبا يوسف .

وبعد أن استقر محمود باشا سامى فى منصب رآسة النظارة أرسل المنشور الآتى نصه إلى جميع المديرين والمحافظين فى الديار المصرية . قال :

أنه لما دعت مقتضيات الأحوال لانفصال وزارة شريف باشا قد تكرمت الحضرة الخديوية علينا بأن فوضت لنا أمر تشكيل وزارة جديدة تحت رئاستنا وإحالة على عهدتنا

أيضًا نظارة الداخلية الجليلة وقد قبلنا هذه العناية التي تفضلت بها علينا حسن توجهات ولى نعمتنا الخديو الأفخم ورغبة نواب أهالى القطر المصرى وشكلنا الوزارة الجديدة المشار إليها ممن اتصفوا بكمال الأمنية وإخلاص الطوية لوطننا العزيز وبادرنا ببيان ما توجهت إليه مقاصدنا من الإصلاحات العمومية فى إدارة المصالح والحافظة على حقوق الأهالى وبث توطيد الاستقامة والأمن العام بكافة إنحاء البلاد وتلك المقاصد هى :

أن يكون الوفاق تاما بين المصالح العمومية إذ هو الركن الأعظم لحسن سير الأعمال وإدارة مصالح مصر على الوجه الذى تعود منه الفوائد الجليلة على البلاد وتثبيت الحقوق والحدود التي تجعل مجلس النواب متمكنا من المساعدات التى تؤملها منه الحكومة فيما يوجب الإصلاحات العمومية وتنقيح القوانين العادلة للمحاكم القضائية والإدارية تدور على محورها كل المصالح بحالة الانصاف والاعتدال والمحافظة على تنفيذ مقتضيات الأوامر والقوانين الصادرة فيما يتعلق بتسوية وتسديد ديون الحكومة بدون أن يتطرق إليها أدنى خلل إن شاء الله مع عدم الإخلال بحقوق المراقبة العمومية وتحسين حالة التعليم والتربية ونشر المعارف العمومية على وجه يضمن تقدم البلاد فى الهيئة المدنية وتسهيل طرق اتساع إدارة الزراعة والتجارة والصناعة وغير ذلك مما يعود بأعظم المنافع والفوائد على البلاد مع الاعتناء بتنظيم المحاكم القضائية وإصلاح الأحوال الإدارية وتوطيد الأمن والراحة فى كل البلاد .

وبما أن أخص واجبات مأمورى الإدارة هو الاشتغال بأمور الضبط والربط وحفظ النظام العام مع الاعتناء الزائد بإجراء مأموريتهم على وجه العموم بدون غرض ولا ميل ومراعاة ما يوجب راحة الأهالى وحفظ السكون من وقوع أدنى أمر يخل بالراحة مع التحفظ على القناطر والترع والجسور وتتميم عملياتها الكافلة لنظام مصلحة الرى على الوجه الذى تقرره نظارة الاشغال العمومية وغير ذلك مما هو واجب على مأمورى الإدارة من ترتيب مصلحة الخفر التي عليها مدار الأمن والراحة ولا نسمع بحصول أمر من الأمور المخالفة لحفظ النظام .

وحيث أن من الأمور المهمة مسألة العمليات وهذا الوقت هو موسم تشغيلها ومن أقصى الآمال توسيع دائرة الزراعة كما قدمنا فعليكم بالاهتمام فى تشغيل تلك العمليات وسرعة إنجازها بتقديم الأهم منها على المهم حسب التعليمات التى أعطيت لكم من

نظارة الاشغال عند ذلك مع مراعاة المساواة والعدالة فى إخراج الانفار المكلفين بتأدية هذه الأعمال فبناء عليه قد حررنا هذا لتبذلوا كل الجهد فى إجراء المساعدات الممكنة لحصول غرضنا هذا الخيرى النافع للبلاد وحفظ الأمن العام مع انتباهكم كل الانتباه لمن هو دونكم من المأمورين والمستخدمين الموكل لأيديهم إدارة بعض المصالح حتى يسيروا فى هذا الطريق العادل ويكونوا متصفين بالعفة ومشهورين بالاستقامة لايميلون على أحد لغرض من الأغراض ولايتغافلون عن تنفيذ أوامر الحكومة العادلة فى وقت من الأوقات بل يتبعون فى جميع أعمالهم ما نطقت به الأوامر ونصت عليه اللوائح المتبعة الإجراء وأن تجعلوا جميعا خوف الله وعقاب الحكومة شخصًا بين أعينكم فيما لو لا سمح الله حصل أمر مخالف لهذا الأساس القويم الطابق بمقاصد الحضرة الخديوية التى ما برحت تؤكد حسن مقاصدها لتقدم البلاد ورفاهية أهليها وتخابروا جهة العموم التى أنتم تابعون لها فى كل ما يلزم المخابرة فيه سواء عن إحاطتها بأمور مهمة أو حوادث ذات بال أو أفكار صالحة ترون لزوم المخابرة فيها لما يعود منها من الإصلاح فى سير الإدارة أو فى أحوال البلاد ولا يلزمنا أن نكرر لكم رغبتنا بأن تكون حسن مساعدتكم وإخلاص نواياكم متجهة لمراعاة هذه القواعد السابق إيضاحها وعدم التداخل فيما لايختص بجهات الإدارة من الأمور القضائية المتعلقة بالمحاكم على مقتضى قوانينها ولوائحها الموضوعة لذلك وأن تجعلوا همتكم مصروفة فى حفظ البلاد وصيانتها حتى تكون إجراآتكم نافعة محققة لهذه المقاصد الخيرية لتنالوا رضاء العموم ونسأل الحق تعالى أن يمهد لنا طريق الإصلاح ويقرن أعمالنا بالنجاح أنه ولى التوفيق . أ . هـ .

«بث عواطف»(١)

وعلى أثر استقرار الوزارة الجديدة أرسلت جمعية الفعلة الإيتالية فى الإسكندرية إلى محمود سامى باشا رئيس النظار التلغراف الآتى تعريبه وهو :

إلى حضرة صاحب السعادة محمود باشا سامى .

عقدت أمس جمعيتنا حفلة عمومية قررت فيها أن نرفع لمقامكم السامى بيان ما نتمناه من نجاح مقاصد الحزب الوطنى المصرى وأمانيه الوطنية .

---

(١) انظر سليم النقاش جـ ٤ ص ٢٢٥ تجد أن عرابى استعمل عنوان فصله ونفس كلامه .

وما الفعله الإيتالية إلا أبناء أمة حاربت فى نوال استقلالها فهم يتمنون أن المقاصد التي أيدتها الأمة المصرية وسعت اليها بالتأنى وحسن السياسة تفوز بإدارة الوزارة الحالية فوزا يعدل عظم الغاية المطلوبة وكبر شأنها .

رئيس الجمعية

كامينى

فأجاب محمود سامى باشا على ذلك بالتلغراف الآتى تعريبه هو :

بالاتحاد مع اخوانى النظار نشكر جمعية الفعلة الإيتالية بالاسكندرية وحضرة رئيسها ما أبدوه من تمنى النجاح لوطننا العزيز ولقد أثر فينا هذا التمنى تأثيرا عظيما خصوصا لصدوره عن أبناء بلاد حرة ولأن فيه دليلا بينا مع ثقة العموم بأننا سنحافظ على مصالح جميع الساكنين فى أرض مصر .

التوقيع

محمود سامى

الباب الثانى عشر

الفصل الأول

تقرير اللائحة الأساسية لمجلس النواب

وفى يوم الاثنين الواقع فى ٦ فبراير ١٨٨٢ عقد مجلس النظار جلسة دارت المذاكرة فيها على لائحة النواب وفى يوم الثلاثاء ٧ منه وفد على مجلس النواب ناظر المعارف[(١)] وناظر الأوقاف[(٢)] وقدما اللائحة كما استقر عليها رأى مجلس النظار فقبلها النواب قبولا جماعيا[(٣)] وصدر بذلك قرار من مجلسهم .

وفى يوم الأربعاء ٨ فبراير حضر رئيس النظار محمود سامى باشا إلى مجلس النواب ومعه اللائحة مقررة فقوبل فيه التعظيم وسُرَّ النواب بنفوذ رأيهم[(٤)] فشكروا الوزارة الجديدة على ذلك ثم وقف محمود سامى باشا خطيبا فى المجلس فقال :

أيها السادة النواب :

أحسب نفسى الطالع بحضورى بينكم حاملا إلى حضراتكم القانون الأساسى الذى سيكون إن شاء الله قاعدة لجميع أعمالكم ويسرنى كل السرور أننى لم أحمله اليكم إلا بعد تيقنى أنه خير أساس يمكنكم أن ترفعوا عليه من الأعمال ما يعزز شأن البلاد وينمى ثروتها ويقوى أصول العدالة فيها .

وهذه نعمة من الله سيقت إلينا على حين احتياجنا اليها والحمد لله وصلنا إلى المرغوب مع احترامنا شرائع الحكمة ونواميس السكينة ولم يكن شىء من الوسائل يفيدنا لو لم تكن عناية جناب خديوينا الأعظم هى سندنا فى جميع أعمالنا ومقاصده السامية هى مرشدنا فى سبيل سيرنا فهو الكريم الذى أجريت هذه النعمة على يديه فأول واجب علينا جميعا أن نقوم لحضرته العلية بفروض الشكر وواجب الثناء .

---

(١) سعادة عبدالله باشا فكرى

(٢) حسن باشا الشريعى .

(٣) قبل النواب هذه اللائحة بعد أن تليت عليهم المواد التى حذفت ، والتى حدث فيها تغيير . انظر مجلس الجلسة السابعة من مجلس شورى النواب بتاريخ السابع من فبراير ١٨٨٢ .

(٤) من المعروف أن وزارة البارودى قامت بناء على إرادة الأمة ، وأنها جاءت لمعالجة ما كانت تشكو منه البلاد ومن هنا فلم يكن أمامها سوى طريق واحد هو السير وفق إرادة النواب والرأى الوطنى العام .

إلا أننى أعلم كما تعلمون أن مجرد وضع القانون على أصول الحرية وقواعد العدالة لا يكفى وصولنا إلى الغاية المقصودة من اجتماع حضراتكم بل لابد أن ينضم إلى ذلك خلوص النية من كل واحد منكم فى المحافظة على حدود هذا القانون ودقة النظر فى الوقوف عندها حيث تكون جميع الأعمال والأفكار منحصرة فى دوائرها وقد قال عقلاء السياسيين ان الوصول إلى هذا النوع من الكمال أعنى حصر جزئيات الأعمال وكلياتها فى دائرة القانون إنما ينال بعد العناء وطول التجارب لكننى لا أعد هذا صعبا عليكم فإن العناية الالهية ساعدت سعد البلاد بوقوع الانتخاب على حضراتكم وأنتم على أكمل درجات العقل والفضيلة ولا عناء فى اتباع القانون إلا علي القاصرين .

وفى أملى أنكم ستحققون ما يظن أحباء البلاد فيكم عندما تبتدئون فى الأعمال المهمة التى تهيأتم الآن لمباشرتها بأن تستعملوا صادق النظر للوقوف علي ما فيه خير بلادكم وتوجهوا إلى ذلك ماضى الهمم حتى لا يضيع الزمن الطويل فى الحصول على فائدة قليلة وهذا لايكون الا بتخليص الأفكار وتمحيص الطوايا من شوائب النزعات الشخصية بأن نجعل الأعمال وفقا على المصالح العمومية التى نفعها فى الحقيقة عائد عليكم وعلى أبنائكم .

أن التفات النظر إلى الخصوصيات يبعث فى القلوب محاسدات ومناظرات تحمل على الخلاف الدائم (فعوذ بالله منه) وأنكم تعملون أن الذين رقوا إلى ذروة العز وأوج الشرف لم ينالوا ذلك إلا بإخلاصهم فى طلب النفع العام فاعترف العالم بفضلهم وأجلتهم القلوب فاحلتهم أعلى المنازل فثبتوا فى مكانتهم مادامو بحلية الإخلاص .

وأنى أهنئ نفسى بوثوقى بين عقلاء البلاد العارفين بحقوق بلادهم عليهم العالمين بأن شرفهم معقود بشرف أوطانهم الموقنين بأنهم لم يكونوا نوابا حقيقيين إلا إذا أقاموا على صدقهم براهين من العمل وحججا من الثبات فى خطة الاعتدال حتى يقنع بها البعيد كما عرفها القريب .

وفى علم حضراتكم أيها السادة أننى عند استلامى رئاسة النظار رفعت إلى جناب خديوينا الأعظم تقريرا بينت فيه مبادئ الهيئة الحاضرة وأظنكم قرأتموه وتأملتم معانيه وقد تكرم عليَّ الجناب الخديو بقبوله وأنى مؤمل فيكم أن تكونوا عضدا لنا وساعدا قويا على تتميم ما قصدناه ليستقر أمر النظام وتتوفر لدينا أسباب الثروة والرفاهية وتحفظ

الحقوق التى لنا ونؤدى الواجبات التي علينا ونوفى بجميع عهودنا لمن عاهدناه ونكون بذلك قد أرضينا سلطاننا الأعظم الذى يسره نجاحنا وتقدمنا وأرضينا جميع الدول المتمدنة التى تحب أن ترانا حائزين لشرفنا حافظين لحقوقنا قائمين بعهودنا .

وآخر ما نتواصى به أن لا نجعل للتعصب المشربى دخلا فى الأعمال الوطنية التى كلفتكم البلاد أن تقوموا بأدائها وأن تكون الوطنية الحقة هى الباعث القوى على كل فكر والغاية القصوى من كل قول وعمل .

نسأل الله تعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه رفعة أوطاننا وتقدم بلادنا وأن يمتع البلاد ببقاء حضرة خديوينا المعظم أيده الله[١] .

فقام سلطان باشا رئيس المجلس وأجاب على خطاب رئيس الوزراء سامى باشا فبين فوائد الاتحاد والألفة والغيرة والهمة وشكر للوزارة تلبيتها لمجلس الأمة فى تقرير لائحته الأساسية .

وبعد ذلك انطلق النواب إلى الخديو فشكروه على تشكيل الوزارة التى لبت الأمة إلى ما طلبت ثم ذهبوا إلى رئاسة النظار فشكروا أيضًا للوزارة اهتمامها بأمر مجلسهم ثم زاروا كل ناظر فى نظارته وبعد ذلك انصرفوا مستبشرين[٢] .

---

(١) بعد فراغ رئيس مجلس النظار من خطبته قدّم للمجلس صورة اللائحة الأساسية مصدقا عليها من الخديوى وصورة ثلاثة أوامر صادرة منه أيضًا وتقضى بأن تكون عضوية النواب لمدة خمس سنوات ، وأن يكون محمد سلطان رئيسا للمجلس مدة خمس سنوات . أما الأمر الثالث فيخص مدة انتهاء اجتماع المجلس . انظر محضر الجلسة الثامنة لمجلس شورى النواب في الأربعاء الثامن من فبراير ١٨٨٢ .

(٢) يذكر أحمد شفيق أنه إلى هنا كان النصر المبين للعرابيين وكانت الهزيمة شديدة للدولتين ، ولو كان عرابى قد وقف عند هذا الحد وتم اجتياز هذه العقبة بسلام لكان من الممكن إقامة تمثالا لعرابى اعترافا بجهوده التى أوصلت البلاد إلى إيجاد دستور دون إراقة دماء ، انظر مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ ص ١٣٤ ،

الفصل الثانى

(لائحة مجلس النواب بعد التعديل الأخير)

ذكرنا فى الصفحات السابقة صورة لائحة مجلس النواب قبل التعديل والتنقيح ونثبت الآن صورته بعد التعديل الأخير وهى :

المادة الأولى : تعيين أعضاء مجلس النواب يكون بالانتخاب والشروط اللازمة لمن له حق الانتخاب ولمن يجوز انتخابه يتبين فيما بعد فى لائحة مخصوصة تشتمل أيضًا على كيفية الانتخاب .

المادة الثانية : يكون انتخاب أعضاء المجلس لمدة خمس سنوات ويعطى لكل منهم مائة جنيه مصرى فى السنة مقابلة مصاريفه .

المادة الثالثة : النواب مطلقوا الحرية فى إجراء وظائفهم وليسوا مرتبطين بأوامر أوتعليمات تصدر لهم تخل باستقلال آرائهم ولا بوعد أو وعيد يحصل اليهم .

المادة الرابعة : لايجوز التعرض للنواب بوجه ما وإذا وقعت من أحدهم جناية أو جنحة مدة أجتماع المجلس فلا يجوز القبض عليه إلا بمقتضى إذن من المجلس .

المادة الخامسة : للمجلس حال انعقاده أن يطلب الافراج وتوقيف الدعوى مؤقتا لحد انقضاء مدة اجتماع المجلس لدعوى لم يصدر فيها حكم

المادة السادسة : كل نائب يعتبر وكيلا عن عموم أهالى القطر المصرى لا عن الجهة التى انتخبته فقط .

المادة السابعة : مجلس النواب يكون مركزه بمحروسة مصر ويعقد بأمر يصدر من الحضرة الخديوية بموافقة رأى مجلس النظار ويكون اجتماعه سنويا .

المادة الثامنة : تعقد الجلسات الاعتيادية السنوية بمجلس النواب مدة ثلاثة أشهر من أول شهر نوفمبر لغاية يناير وإذا لم تكف هذه المدة لإتمام الأشغال الموجودة وطلب المجلس أن تزاد مدته من ١٥ يوما إلى ثلاثين فيجاب إلى ذلك بأمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة التاسعة : إذا مست الحاجة إلى تكرار اجتماع المجلس فى غير مدته المعتادة فيكون ذلك بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية يتقرر فيه مدة ذلك الاجتماع .

المادة العاشرة تفتتح الحضرة الخديوية أورئيس مجلس النظار بالنيابة عنها مجلس النواب بحضور باقى النظار .

المادة الحادية عشرة : تفتح أول جلسة فى كل سنة بتلاوة مقالة يقرأها الخديو أو رئيس النظار بالنيابة عنه وتشتمل على بيان المسائل المهمة التى تعرض على المجلس فى أثناء انعقاد جلساته وتنفض الجلسة بعد تلاوة المقالة المذكورة .

المادة الثانية عشرة : ينتخب المجلس فى أثناء الثلاثة أيام التالية لتلاوة المقالة لجنة لتحضير جوابها وبعد التصديق عليه من المجلس يصير تقديمه للحضرة الخديوية بمعرفة من ينتدبهم لهذا الغرض من أعضائه .

المادة ١٣ : لا يشتمل الجواب المذكور على التكلم فى أى مسألة بوجه قطعى ولا على أى رأى حصلت المداولة فيه .

المادة ١٤ : ينتخب المجلس ثلاثة من أعضائه تعرض أسماؤهم على الجناب الخديو فيعين أحدهم ليتولى رئاسة المجلس مدة الانتخاب أى خمسة أعوام بمقتضى أمر يصدر من حضرته .

المادة ١٥ : ينتخب المجلس وكيلين لرئيسه ويعين للقلم كتابا بشرط أن يكون الوكيلان من أعضائه .

المادة ١٦ : تحرر محاضر الجلسات بملاحظة قلم كتاب المجلس الذى يؤلف من الرئيس ومن الوكيلين ومن الكتاب .

المادة ١٧ : اللغة الرسمية التي تستعمل فى المجلس هى اللغة العربية وتحرير المحاضر والملخصات يكون بتلك اللغة .

المادة ١٨ : للنظار حق الحضور فى المجلس وإبداء ما يرومون إبداءه فيه ولهم أيضًا أن يستنيبوا عنهم وكلاء من كبار الموظفين .

المادة ١٩ : إذا قر قرار النواب على أن يستدعى للحضور بمجلسهم أحد النظار

للاستيضاح منه عن مادة معينة فعلى الناظر أن يذهب إلى المجلس بنفسه أو يستنيب عنه أحد كبار المتوظفين يجيب عما يسأل عنه .

المادة ٢٠ : للنواب حق الملاحظة على متوظفى الحكومة جميعا ولهم فى أثناء اجتماع المجلس أن يشعروا بواسطة رئيسه كلا من النظار بما يرون لزوم الأخبار عنه من تعد أو خلل أو قصور يقع فى أثناء تأدية الوظيفة من أحد موظفى الحكومة التابعين لنظارته .

المادة ٢١ : النظار متكافلون فى المسئولية أمام مجلس النواب عن كل أمر يتقرر بمجلس النظار ويترتب عليه إخلال بالقوانين واللوائح المرعية الإجراء .

المادة ٢٢ : كل من النظار مسئول على الوجه المذكور بالبند السابق عن إجراءاته المتعلقة بوظيفته .

المادة ٢٣ : إذا حصل خلاف بين مجلس النواب ومجلس النظار وأصر كل على رأيه بعد تكرار المخابرة وبيان الأسباب ولم تستعف النظارة فللحضرة الخديوية أن تأمر بفض مجلس النواب وتجديد الانتخاب على شرط أن لا تتجاوز الفترة ثلاثة أشهر من تاريخ يوم الانفضاض إلى يوم الاجتماع ويجوز لأرباب الانتخاب أن ينتخبوا نفس النواب السابقين أو بعضهم .

المادة ٢٤ : إذا صدق المجلس الثانى على رأى المجلس الأول الذى ترتب الخلاف عليه تنفيذ الرأى المذكور قطعيا .

المادة ٢٥ : مشروعات اللوائح والقوانين تعمل بمعرفة الحكومة ويقدمها النظار لمجلس النواب لنظرها والبحث فيها وإعطاء القرار اللازم عنها ولا يكون المشروع قانونا معتبرا دستورا للعمل ما لم يتل فى مجلس النواب بندا فبندا ويقرر حكما فحكما ثم يجرى التصديق عليه من طرف الحضرة الخديوية وكل قانون يتلى ثلاث مرات بين كل مرة وأخرى خمسة عشر يوما وإذا كان القانون مستعملا فيكفى تلاوته مرة واحدة ويستغنى عن المرتين الأخريين بمقتضى قرار مخصوص يصدر من المجلس وإذا ترآى لمجلس النواب سن قانون فيطلب ذلك بواسطة رئيسه من مجلس النظار ومتى ما وافقت عليه الحكومة فتعمل مشروعه وتقدمه لمجلس النواب على الوجه المبين بهذا .

المادة ٢٦ : مشروع كل لائحة أو قانون يعرض على المجلس ينظر فيه بمعرفة لجنة من أعضائه تنتخب لذلك ويجوز للجنة المذكورة أن تطلب من الحكومة إجراء بعض تغييرات فى المشروع الذي تكلفت بنظره وفى هذه الحال يرسل رئيس مجلس النواب إلى رئيس مجلس النظار المشروع والتغييرات المطلوب إجراؤها فيه قبل المذاكرة العمومية بمجلس النواب .

المادة ٢٧ : إن لم تطلب اللجنة إجراء تغييرات فى المشروع المحال عليها أو طلبت ولم توافقها الحكومة على ذلك فيقدم النص الأصلى من مشروع القانون لمجلس النواب للمداولة فيه أما إذا صدقت الحكومة على تلك التغييرات فيقدم للمجلس النص الأصلى مع التغييرات التى حصلت فيه المناقشة فيها وفى حالة ما إذا كانت التغييرات ما صار قبولها من الحكومة ، فللجنة أن تبين رأيها للمجلس وتقدم لها ملحوظاتها .

المادة ٢٨ : عند تقديم المشروع للمجلس من طرف اللجنة يجوز للمجلس قبوله أورفضه ويسوغ له أيضًا إحالته ثانية على اللجنة للنظر فيه .

المادة ٢٩ : على رئيس مجلس النواب أن يرسل إلى رئيس مجلس النظار اللوائح والقوانين التي يصدق المجلس عليها .

المادة ٣٠ : لايجوز ربط أموال جديدة أو رسوم أو عوائد على منقولات أو عقارات أو ويركو فى الحكومة المصرية إلا بمقتضى قانون يصدق عليه من مجلس النواب وعلى ذلك لايجوز بأى وجه كان وبأيه صفة كانت تحصيل عوائد جديدة وكل جهة من جهات الحكومة أمرت بتحصيل شيء من ذلك وكل مستخدم حرّر كشوفات أو تعريفات عنها وكل شخص باشر تحصيلها بدون قانون مصدق عليها من مجلس النواب يحاكم كمختلس وترد الحقوق لأربابها .

المادة ٣١ : ميزانية مصروفات وإيرادات الحكومة السنوية تقدم لمجلس النواب سنويا لغاية الخامس من شهر نوفمبر بالأكثر .

المادة ٣٢ : تقدم للمجلس ميزانية عموم الإيرادات مع كشوفات عن كل نوع من أنواعها :

المادة ٣٣ : تنقسم ميزانية المصروفات إلى أقسام متعددة يختص كل قسم منها

بنظارة ثم يشتمل كل قسم على إبواب وفصول بقدر عدد جهات الإدارة العمومية بتلك النظارة .

المادة ٣٤ : لايجوز للمجلس أن ينظر في دفعيات الويركو المقرر للاستانه أو الدين العمومي أو فيما التزمت به الحكومة فى أمر الدين بناء علي لائحة التصفية أو المعاهدات التى حصلت بينها وبين الحكومات الأجنبية(١) .

المادة ٣٥ : ترسل الميزانية إلى مجلس النواب فينظرها ويبحث فيها (بمراعاة البند السابق) ويعين لها لجنة من أعضائه مساوية بالعدد والرأى لأعضاء مجلس النظار ورئيسه لينظروا جميعا فى الميزانية ويقرروا بالاتفاق أو بالأكثرية(٢) .

البند ٣٦ : إذا وقع الخلاف بين لجنة النواب ومجلس النظار وتساوى العدد فيه فالميزانية تعود إلى مجلس النواب فإن أيد رأى مجلس النظار وجب تنفيذه وأن أثبت رأى لجنته فيكون العمل بمقتضى المادة ٢٣ و ٢٤ من هذه اللائحة وأياما حصل فيه الخلاف فى الميزانية فإذا كان مقررا فى ميزانية السنة السابقة ولم يكن مخصوصا لأعمال جديدة مثل أشغال عمومية وغيرها فينفذ مؤقتا إلى أن يعقد المجلس الثانى بمقتضى المادة٢٣ .

المادة ٣٧ : إذا أيَّد المجلس الثانى . رأى المجلس الأول في أمر الميزانية وجب تنفيذ الرأى المذكور قطعيا كما فى المادة ٢٣ .

المادة ٣٨ : كل عهد أو شرط أو التزام يراد عقده بين الحكومة وغيرها لايكون نهائيا إلا بعد الاقرار عليه من مجلس النواب ما لم يكن على أمر مبلغه وارد فى ميزانية عامة مقررة بهذا المجلس وأية مقاولة عن أشغال عمومية خاصة عن الميزانية أو مبيع شىء من أملاك الحكومة أو إعطاء أرض بدون مقابل أو امتياز لأحد ـ لاتكون نهائية إلا بعد الاقرار عليها من مجلس النواب أيضًا .

---

(١) ما قررته وزارة البارودى بالنسبة للميزانية ما يأتى : أنها ترسل الميزانية إلى مجلس النواب للنظر فيها مع مراعاة ألا ينظر المجلس فى موضوع الأموال المقررة للآستانة ولا فى الدين العمومى الذى التزمت به الحكومة فى أمر الدين . ومع ذلك اعترضت انجلترا وفرنسا على أن ينظر المجلس فى أى شىء يخص الميزانية .

(٢) معنى ذلك أن المجلس أخذ حق تقرير الميزانية والرقابة على أموال الحكومة والتزامها بعدم فرض أية ضريبة أو إصدار أى قانون إلا بعد تصديق المجلس عليه

المادة ٣٩ : يجوز لكل مصرى أن يقدم للمجلس عريضة ويحال النظر فى هذه العريضة على لجنة ينتخبها المجلس وبناء على ما يجاب منها بحكم المجلس بقبول أو رفض العريضة وما يحكم بقبوله يحال على الناظر المختص به ذلك .

المادة ٤٠ : كل عرض يختص بحقوق أو صوالح شخصية يرفض متى كان فى خصائص المحاكم المدنية والإدارية وكان لم يسبق تقديمه لجهة الإدارة المختصه به .

المادة ٤١ : إذا طرأت ضرورة مهمة تستلزم المبادرة إلى الأخذ بأسباب الاحتياط لوقاية الحكومة من خطر أو للمحافظة على الأمن العمومى وكان مجلس النواب غير منعقدا وكانت الاحتياطات المرغوب اتخاذها داخلة بخصائصه ولم يسع الوقت اجتماع جاز لمجلس النظار إجراء ما يلزم إجراؤه على مسئوليته مع التصديق على ذلك من الحضرة الخديوية ولدى انعقاد مجلس النواب يقدم الأمر اليه ليرى رأيه فيه .

المادة ٤٢ : لايجوز لأى شخص أن يعرض لمجلس النواب مسألة أو يتنافس فيها أو يشترك فى المداولة إلا أن كان من أعضائه أو من النظار أو ممن كان حاضرا معهم أونائبا عنهم .

المادة ٤٣ : يكون إعطاء الاراء فى المجلس بواسطة رفع اليد أو النداء بالاسم أو وضع الآراء فى صندوق .

المادة ٤٤ : لايجوز إعطاء الآراء بالنداء بالاسم إلا إذا طلب ذلك عشرة من أعضاء المجلس بالأقل وعلى كل حال فالرأى فيما نص عليه بالمادة السابعة والأربعين يكون دائما بالنداء بالاسم .

المادة ٤٥ : انتخاب الثلاثة الأعضاء الذين يعينهم رئيس المجلس وكذا انتخاب الوكيلين والكاتب الأول والثانى يكون دائما بوضع الآراء فى صندوق .

المادة ٤٦ : لاتكون المداولة بالمجلس صحيحة إلا إذا كان حاضرا فيه ثلثا أعضائه بالأقل وإلا كانت المداولة لاغية ويكون صدور القرارات بالأغلبية المطلقة .

المادة ٤٧ : كل قرار يترتب عليه مسئولية النظار لايجوز صدوره إلا بالأغلبية المتوفرة فيها ثلاثة أرباع النواب الحاضرين بالجلسة .

المادة ٤٨ : لايسوغ لأحد من النواب أن يستنيب عنه غيره لإبداء رأيه .

المادة ٤٩ : على مجلس النواب أن يحرر لائحة إجراءاته الداخلية وتكون تلك اللائحة نافذة الحكم بمقتضى أمر يصدر من الحضرة الخديوية .

المادة ٥٠ : للمجلس الحق أن يعدل هذه اللائحة الأساسية بالاتفاق مع مجلس النظار .

المادة ٥١ : إذا أُغمض معنى بند أو عبارة من هذه اللائحة فيكون تفسيرها باتحاد مجلس النواب مع مجلس النظار .

المادة ٥٢ : كل أحكام القوانين والأوامر واللوائح والعادات المخالفة لهذه اللائحة لايعمل بها بل تكون لاغية .

المادة ٥٣ : على نظارنا تنفيذ هذه اللائحة كل فيما يخصه :

صدر بسراى الإسماعيلية فى ١٨ ربيع الأول ١٢٩٩ وسبعة فبراير ١٨٨٢[١]

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية الإمضاء

محمد توفيق

رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

محود سامى

(١) انظر محضر الجلسة الثانية من مجلس شورى النواب فى ٨ فبراير ١٨٨٢ .

الفصل الثالث

وفود شبان الاسكندرية إلى العاصمة لأداء الشكر للجناب الخديو على تشكيل وزارة محمود سامى باشا[١]

إن جمعية شبان الاسكندرية التى أسست عقب المظاهرة العسكرية الوطنية التى حدثت بساحة عابدين فى يوم الجمعة الموافق ٩ سبتمبر ١٨٨١ للنظر فى منافع الوطن العمومية اقترعت على تعيين وفد منها يتوجه إلى العاصمة لتقديم الشكر إلى الحضرة الخديوية على تشكيل وزارة محمود باشا سامى فأصابت القرعة اثنى عشر شابا من أعضائها وهم : السيد سالم بدر الدين ، عبدالقادر الغربانى ، إبراهيم سعود ، محمد الشوباشى ، الشيخ حسن جميعى ، أحمد إبراهيم جميعى ، عمر أبو شهية ، مصطفى الشوربجى ، عبدالخالق البيطاش ، شمس الدين الغربانى ، إبراهيم أبو هيف ، أحمد الكلزة .

وجميعهم من أبناء الثغر وأعيانه .

فتوجهوا إلى العاصمة ومعهم السيد عبدالله نديم فانطلقوا جميعا إلى الحضرة الخديوية واستأذنوا فى المثول بين يدى الجناب الخديو فأذن لهم وتمثلوا بين يديه فرحب بهم وانعطف اليهم بقبول تشكرهم ثم انتقلوا إلى مقر محمود سامى باشا رئيس النظار فأكرمهم وأثنى عليهم ثناء جميلا وحثهم على الائتلاف والاتحاد ثم زاروا منزل سلطان باشا وبعد انصرافهم حضروا لمقابلتنا فى ديوان الجهادية وأظهروا لنا فرحهم وسرورهم بما تم للبلاد فى الحصول على الحرية والسعادة والرفاهية فهنأتهم على حسن اتحادهم واهتمامهم لما يحفظ شأن الوطن وبعد ذلك شهدوا اجتماع ضباط الجهادية وأمراءها فى ساحة قصر النيل حيث قمت فيهم خطيبا حاضا على حسن التآلف والاتحاد مصرحا بأن خطتنا السياسية هى سلمية ودية وأن مساعينا وطنية محضة لا فرق فيها بين المذاهب والنحل ثم قفلوا راجعين من حيث أتوا فرحين بنجاحهم .

---

(١) نقل عرابى هذا الفصل من سليم النقاش : مصر للمصريين جـ ٤ ص ٢٣٢ .

الفصل الرابع

مثول أمراء الجهادية بين يدى الخديو ورئيس النظار لإظهار الخضوع والطاعة[1]

وفى صبيحة يوم الأحد الواقع فى ٤فبراير سنة ١٨٨٢ و١٠ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ اجتمع إمراء الجهادية من الفريق إلى الصاغقول أغاسى وتمثلوا بين يدى الخديو للتشكر وإظهار الطاعة فبعد أن خاطبهم بما يشف عن حبه لإصلاح البلاد وإسعاد أهلها قام طلبة باشا عصمت وقال :

مولاى

نحن جندك الخاضع لأوامرك السامية الحافظ لذاتك الكريمة تمثلنا بين يدى مولانا لإظهار السرور بما تفضل علي الأمة بإجابة طلبها فى تشكيل وزارة وطنية حرة تثق بها الأمة وترضى بها وهذه نعمة كبرى لا نقوم لها بثناء ثم أننا خدم مولانا القائمون بتنفيذ أوامره الخاضعون لأحكامه ـ فبالنيابة عن باقى الجيش المصرى نقدم الشكر لمولانا ونعترف بأننا من أبناء دولتنا العلية الشأن فنحن نحافظ على هذه التبعية مع الحرص على امتيازاتنا والدفاع عنها كما أننا ندفع كل قوة تمس حقوق مولانا الخديو ونقاوم كل سلطة تقاوم سلطته وهذا ديدننا لا ننفك عنه ولأميرنا جزيل الشكر وجميل الثناء .

وبعد أن نزلوا من عابدين توجهوا إلى الداخلية ووقفوا برحبة السراى لكثرة عددهم فنزل إليهم محمود باشا سامى رئيس النظار ووقف فيهم خطيبا يحثهم على لزوم الطاعة والخضوع للقوانين إلى غير ذلك من الحض على التمسك بالهدوء والسكينة ومعاملة الأجانب بالحسنى فقام طلبة باشا وقال أيها الرئيس المعظم . أقمت فينا مدة وأنت تعامل الصغير معاملة الابن والشبل معاملة الأخ والكبير معاملة الأب مع المحافظة على القوانين والآداب وهذه مزية لم توجد فى غيرك وقد ارتفعت لمسند الوزارة وأنت أحق بها وأهلها فنحن الآن نبدى لكم مالكم عندنا من الإخلاص فى الخدمة والخضوع لأوامر الحكومة والمحافظة على الشرف العسكرى وقيامنا بكل ما كلفنا به بلا توان ولا تأخر وأنا

---

(١) هذا الفصل منقول من سليم النقاش جـ ٤ ص ٢٣٣ .

بالنيابة عن بقية الجيش المصرى نقدم لسعادتكم التهنئة والتبريك بهذا المسند العظيم ونعترف بين يديكم بأننا الجند القائم بحفظ البلاد والدفاع عنها ـ وقد جعلنا أنفسنا تحت الأوامر السامية وما تشير به نظارة الجهادية ، قياما بخدمة الوطن وامتثالا لأوامر الحكومة الخديوية المصرية وما وقفنا هذا الموقف إلا لنتمتع بمشاهدة طلعتكم السامية ونعلن عن إخلاصنا فى الخدمة واتباعنا للقوانين فقد عهد إلى سعادتكم برئاسة النظار ولا نشك فى أنكم ستسيرون بالأمة فى طريق يقوى كلمتها ولا يكدر علاقات الدول معنا والله يوفقنا لما فيه صلاح العباد ونجاح البلاد .

الفصل الخامس
فى الاحتفالات التى أقيمت فى مصر والاسكندرية
فرحا بالتصديق على لائحة مجلس النواب[١]

وبعد التصديق على لائحة مجلس النواب أقيمت الاحتفالات العديدة سرورا بالتصديق عليها فاحتفلت جمعية المقاصد الخيرية احتفالا اجتمع فيه النظار والأمراء والعلماء وضباط الجهادية ، وأعيان مصر وشبانها حتى ضاقت قاعة الحفلة بالحضور فقام السيد عبدالله أفندى نديم وافتتح الخطابة فاقتدى به كل من أديب أفندى اسحاق اللبنانى وإبراهيم أفندى اللقانى ومصطفى أفندى ماهر (ماهر باشا مدير الأوقاف) والشيخ محمد عبده والسيد حسن أفندى الشمسى وفتح الله أفندى صبرى واستمرت الخطب تتلى فى تلك الحفلة إلى الساعة ثلاثة بعد نصف الليل[٢] .

وأقام الشيخ أحمد محمود العضو فى مجلس النواب احتفالا عظيما دعا إليه النظار وبعض النواب وكثيرا من رؤساء العسكرية وضباطها وبعض أعيان العاصمة وبعد تناول الطعام وتبادل الفاظ التهانى قام الشيخ محمد عبده فافتتح الخطابة وأوصى بالاتحاد والسكينة وأثنى على الجيش ثناء عاطرا[٣] ثم تلاه السيد عبدالله أفندى نديم وأديب أفندى اسحاق والسيد حسن أفندى الشمسى وغيره واستمر السرور والحبور إلى ما بعد الليل .

وأعد محمد بك طاهر نجل المرحوم أحمد باشا طاهر احتفالا كبيرا دعا إليه النظار والنواب وأساتذة المدارس وكبار رجال الجهادية ، وعددا كثيرا من الأعيان والشبان وكان بيته مزدانا بأحسن زينة وأكمل ترتيب وبعد تناول الطعام تليت الخطب والمقالات والقيت فى الحفلة قصيدة ومن أبياتها عند مدحه محمود باشا سامى قوله :

فى كفه سيفان سيف عناية   والشهم عرابى سيف ثانى

---

(١) يتجلى فرح مصر فى تلك الحفلات التي أقيمت غداه صدور الدستور ومنها حفل جمعية المقاصد الخيرية التى تبارى خلاله الخطباء وفى مقدمتهم عبدالله النديم فى إبراز مزايا الدستور وابتهاج النفوس به .

(٢) ذكر سليم النقاش أن تلك الحفلة استمرت حتى التاسعة مساء . انظر : مصر للمصريين جـ ٤ ص ٢٣٤ .

(٣) دعا الشيخ محمد عبده أيضًا إلى نشر التعليم حتى يقوم الدستور على أساس سليم .

وأقام المرحوم أحمد بك نير يكن احتفالا فى بيت أخيه منصور باشا صهر العائلة الخديوية دعا إليه النظار وبعض النواب وكثيرا من رؤساء الجهادية وضباطها وبعض أعيان العاصمة وبعد تناول الطعام قام عبدالله نديم فافتتح الخطابة ثم تلاه أحمد عاكف اليوزباشى وعلى رضا أفندى وبعد ذلك ختم الحفل بالتهنئة والدعوات بنجاح الأمة المصرية ودوام الاتحاد الوطنى .

وأعد شبان الاسكندرية ليلة جمعت الأعيان والوجهاء واستدعوا السيد عبدالله نديم من مصر فلبى الدعوة وقدم الإسكندرية ، فحضر الحفلة وقام فيها خطيبا فاقتدى به بعضهم ثم ختمت الخطابة فى الساعة التاسعة من الليل .

وأقيم كثير من مثل هذه الاحتفالات فى القاهرة والاسكندرية وكان فيها الإعراب عن السرور بحصول تلك الأمنية مما يفوق الحصر ويجل عن الوصف .

تلغراف من الآستانة

جاء فى تلغراف ورد من الآستانة بعد تشكيل الوزارة أن تراجمة سفراء الدول فيها (ما عدا فرنسا وانكلترا) توجهوا إلى الباب العالى وأعلنوا مكاتبة ومشافهة بأن أى تعديل يحصل فى مصر يلزم أن يكون بإجماع الدول على قبوله .

وذكر فى تلغراف آخر بتاريخ ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ أنه ورد إلى اللورد دوفرين تلغراف من اللورد غرنفيل يخبر أن الإشاعات الحاصلة قيام انكلترا بتداخل عسكرى فى مصر إذا حصل فيها اختلال لا أصل له البتة[١] .

وفى ٤ فبراير سنة ١٨٨٢ ورد لنا تلغراف من المستر مكدونالد بلوندرة يقول فيه تقدم بلا خوف . وللأمة الإنجليزية مزيد الميل والمودة القلبية للفلاح الذليل (خيب الله آمال الظالمين المختلسين للأموال وحفظ الله الأمة المصرية) .

(١) هذ الكلام منقول من سليم النقاش . مصر للمصريين جـ ٤ ص ٢٣٤ .

الفصل السادس

منشور من نظارة الجهادية إلى جميع الآلايات وفروعها

ولما تعينت ناظرا للجهادية والبحرية بعثت إلى جميع جهات العسكرية بالمنشور الآتى إيذانا باستلامى عهدة النظارة وهذه صورته :

حيث أن مسند نظارتى الجهادية والبحرية الجليلتين قد أحيل إلى عهدتنا من طرف الجناب الخديو المعظم بإرادة سنية موشحة بتاريخ ١٥ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ نمرة ١١ فاعتقادى ووثوقى بمساعدة حضرتكم وعموم حضرات الضباط والصف ضباط والعساكر فى القيام بواجبات هذه النظارة فى الاستمرار فى سيرها على المحور اللائق الموافق لنص أحكام القوانين العسكرية قد جرأنى على قبول هذا المسند الجليل حالة كونى عالما بما أنتم عليه من وثوق حضرة الجناب الخديوى بنا ولهذا لزم تحريره لحضرتكم اخطارا بما ذكر وإعلان كافة الضباط والصف وعساكر الالاى إدارة حضرتكم وفقنا الله جميعا لما فيه النجاح والاصلاح .

الباب الثالث عشر

الفصل الأول

قدوم الالاى الثانى إلى الاسكندرية

فى ليلة الجمعة ٢١ ربيع الأول سنة ١٢٩٩ و٩ فبراير سنة ١٨٨٢

احتفل كثيرا من أعيان الاسكندرية ووجهائها بقدوم هذا الالاى وتوجه جمع غفير منهم إلى المحطة لاستقباله وريثما وقف القطار الحامل للعساكر والضباط نزل منه حكمدار الالاى خليل بك كامل وضباطه فقابلهم جميع ضباط الالاى الخامس وضباط البحرية والمستحفظين والبوليس ورجال الضبطية وجميع أعيان الثغر ووجهائه وهنأوهم بالسلامة وكانت أرض المحطة مغطاة بالأزهار وطرقها مزدانه بالأنوار ثم ساروا بالترتيب والموسيقى العسكرية تصدح أمامهم إلى أن وصلوا إلى قشلاق باب شرقى حيث كانت الأنوار تأخذ بالأبصار محفوفة بأنواع الأزهار ولما هدأت الأصوات(١) قام أحمد أفندى عوام خطيبا فقال :

بعد حمد الله تعالى الذى ألف بين قلوبنا فأصبحنا بنعمته أخوانا نتكاتف على القيام بواجبات الوطن وحفظه والصلاة والسلام علي سيدنا ومولانا محمد خير الأنام .

ليس بخاف عنكم سادتى معشر الحاضرين وسلالة الأماجد المؤمنين أن للاتحاد والتعاون على خير الوطن فوائد لا تحصى ومآثر لن تستقصى كيف لا وقد علمنا ما وصل إليه الغرب باتحاد أهله وتضافرهم على ما فيه حفظ وطنهم ونفعه فأصبحت ديارهم عامرة وتجارتهم رابحة وصنائعهم فى أقطار الكرة منتشرة وأبناؤهم على ما به حسن مستقبلهم منكبين وبما فيه تقدم بلادهم مشتغلين إلى غير ذلك من المزايا التى لا تدخل تحت حصر ولا يحيطها فكر . وما ألم بنا من الاضمحلال والبوار كاد يلقى بنا على شفا جرف نار ومحرومين من الصفات الانسانية والكمالات البشرية ـ لولا أن الله منَّ علينا بالتوفيق وهو لنا أقوم طريق وبعث فينا الحمية الوطنية فقامت بيننا وجهاديتنا الكرام وفى مقدمتهم

---

(١) نقل عرابى ذلك الكلام من سليم النقاش ص ٢٣٥ فيما عدا جملة هدأت الأصوات خاصة وأن النقاش كتبها هدات الغوغاء وسكن اللغط .

حضرة الهمام سعادة أحمد عرابى بك فانقذونا من جور الاستبداد وأوصلونا إلى بحبوحة الحرية والمساواة لازال حضرة خديوينا محفوفا بالتوفيق ولازالت وزارتنا وجهاديتنا سارية فى أحسن طريق أمين .

ثم أعقبه الشيخ محيى الدين البنهانى بقوله :

أهلا وسهلا بأنصار الأمة وحماة الملة وحماة الأوطان ووجوه الزمان قد أنستم الديار وشرفتم أهلها فبورك يوم كان القدوم منكم علينا فيا أهل الاسكندرية أتعلمون من هؤلاء الذين تكفلوا بحفظ دمائكم وبلادكم وأموالكم وأعراضكم فياليت شعرى هل قمتم بواجب هذه المنة التى من الله بها عليكم .

يامن هم سؤلى وكل إرادتى	وبقربهم فرحى دنا وسعادتى
أهلا وسهلا مرحبا يا سادتى	قدومكم نزل السرور بساحتى

وعذابها طير الغرام يغرد

قرت برؤياكم عيون محبكم	فبحقكم لا تبعد وا عن صبكم
ولقد سموت إلى السما بحبكم	وعلى المنازل قد علوت بذكركم

حتى كانى فوقهن الفرقد

رقت شاراتى وقرت مقلتى	وانسر قلبى باجتماع أحبتى
وبلغت قبل منيتى أمنيتى	سبحان من بالعز أبدل ذلتى

وأنالنى نعمًا عليها أحسدُ

يا من اليهم بالكمال المنتهى	كم عاشق قبلى نهوه وما انتهى
ولقد وقعت بداركم أنشدتها	وإذا اطلعت على البقاع وجدتها

تشقى كما تشقى العباد وتسعد

ثم قام أمير الالاى خليل بك كامل فأبلغ الحضور سلام الخديو والنظار وأمراء العساكر وشكر لأهل الاسكندرية ما أجروه من الاحتفال والزينة وبعد ذلك أخذ شبان

الاسكندرية يقدمون الأشربة السكرية وأنواع الحلوى للضباط والعساكر وكان الألاى الخامس حكمدارية سليمان بك سامى قد أعد هنالك وليمة للحاضرين ، فبعد أن تناولوا الطعام أرسل أمير الآلاى الثانى تلغرافا إلى نظارة الجهادية يخبرها فيه بما لقى الآلاى من الاحتفاء والاحتفال بقدومه إلى الثغر وقد أرسل أيضًا فتيان الاسكندرية تلغرافا الينا بنظارة الجهادية يعلنون به شكرهم وثناءهم[١] .

(١) تدل هذه الاحتفالات دلالة واضحة علي أن روح الحرية والدستور كانت متغلغلة فى نفوس أبناء الأمة وأن البلاد كانت تنهض فيها حركة قومية حرة .

الفصل الثانى

ضباط الآلاى البيادة الرابع فى رشيد

واعد أهل رشيد وليمة شائقة احتفالا بضباط الآلاى الرابع حضرها أعيان الثغر وعلماؤه وخطب فيها المفتى بما يأتى :

خطبة المفتى الشيخ عبد الفتاح الجارم(١)

باسمك اللهم يتم الوفاق . ويدوم التعاون على البر والتقوى والبعد عن أسباب الشقاق ونصلى ونسلم على مصباح الظلام ومصدر النظام محمد المصطفى الظاهر الحبيب المنتقى خلاصة الوجود . والسبب فى كل موجود . المبعوث لاتمام مكارم الاخلاق . ومحو الشقاق والنفاق . وبعد فأن مجمعنا هذا جمع مبرور وسعينا إن شاء الله تعالي سعى مشكور لأن ائتلاف القلوب هو المحور الذى عليه يدور نجاح الأمة ويستقيم أمرها ويعلو به العقلاء قدرها . ويقوم به عند الله أودها وقد قال تعالى آمرا بذلك «وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الإثم والعدوان» وقال تعالى ممتنا علي المخاطبين «واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفى حفرة من النار فأنقذكم منها» . وقال تعالى : «إنما المؤمنون إخوة» وقال سبحانه : «محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم» وفى الحديث : «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشده بعضه بعضا» وفيه أيضًا : «لا تخاصموا ولا تباغضوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله أخوانا . المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يحقره ولا يذله ولا يسلمه بحسب امرء من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله» وثبت أنه ﷺ آخى بين أصحابه فأخى بين المهاجرين والأنصار عند الهجرة وقال لبعض أصحابه أنت أخى فى الدنيا والآخرة .

وكان ﷺ يؤلف بين أصحابه ولا ينفرهم ولا يواجه أحدا منهم بمكروه حتى كانوا على غاية من الألفة والمحبة والاتحاد ، ومن أعظم الأسباب الباعثة على ائتلاف القلوب واتحادها وأجل الوسائل التى توصل إليها التحابب والتواصل اللذان هما سبب لكل خير دنيوى وأخروى بأن يحب للناس ما يحب لنفسه على حسن الاستقامة ومن أمعن النظر

(١) انظر سليم النقاش جـ ٤ ص ٢٣٦ .

واستعمل الأفكار فى حث الشريعة المطهرة على ملازمة صلاتى الجمعة والجماعة وفى مضاعفة ثواب الجماعة حتى بلغ سبعا وعشرين درجة بالنسبة لثواب صلاة النفر وفى حث الشارع على استماع الخطب المشروعة فى الجمعة والعيدين وغيرهما والحضور لذلك اتضح له اتضاحا جليا أن للشارع الحكيم الذى هو الطبيب الروحانى للقلوب سرا عجيبا فى ذلك الحث وما هو إلا الائتلاف ودوام التواصل بين الأمة وقطع اسباب الوحشة والجفاء وادمان المحبة القلبية وتطهير القلوب من الحقد والضغائن اللذين هما الداء العضال المفسد للأخلاق الباعث على الافتراق وإثارة الشقاق حتى قال (صلعم) لمن سأله عن خصلة جامعة للخير ان استطعت أن تصبح وتمس وليس فى قلبك مثقال ذرة من حقد لأحد فافعل فإن ذلك من سنتى ومن لازم سنتى وجبت له شفاعتى هذا وأننا أيها الإخوة تجمعنا جامعة الدين والوطنية والنسب ولو بعد ونعمت الجامعة لأنها العروة الوثقى والمحجة البيضاء والطريقة المثلى بقطع النظر عن اختلاف النشأة فالمؤمنون في مشارق الأرض ومغاربها إنما هم رجل واحد بمقتضى قوله تعالى «يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا» وقوله : «إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم» .

معاشر الحزب الوطنى :

إنى أرى أن العناية الصمدانية والهداية الربانية قد أخذت بأيديكم إلى عمل مبرور وسعى مشكور وفعل مأجور وعزم غير مأزور باتحاد الكلمة وعقد العزيمة على التحابب والتوادد والتعاضد وأرجو أن يكون ذلك مفرغا فى قالب التمادى ليدوم بذلك كبت الأعادى فقد بلغتم بذلك مزيد الأمل ومن سار على الدرب وصل وكنتم تجهلون أهمية ذلك العمل عند الخالق تقدست أسماؤه وعند المخلوق أباؤه وأبناؤه فأما بالنسبة للخالق عز شأنه فقد امتثلتم أوامره حيث قال : «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان» وقال لمن استقام على سنن التواصل : «والذين يصلون ما أمر الله به أن يوصل» وقال تعالى ناهيا عن التنازع والشقاق : «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين» وقال رسوله الأكرم ﷺ : «أفضل الأعمال أن تحب الله . وقال أيضًا أحب الأعمال إلى الله أدومها .

وأما بالنسبة للمخلوق فإنما هى مآثركم الخيرية تشيدون أمرها وتخلدون فى صحف التواريخ ذكرها بل إنما تذبون عن أنفسكم وإخوانكم وأبنائكم فإنكم حماة الدين والمسؤولون يوم الدين فلتكونوا على وفاق تام فى مقصدكم الشريف وعقدكم المنيف مؤتلفين غير مختلفين ومجتمعين غير مفترقين وإنما نحن وجميع الأمة مدد لكم نفديكم بالأرواح والأموال ولا يستبدل بكم غيركم واعلموا أن شرف جمعيتكم هذه ليس قاصرا عليكم وحدكم وإنما هو شرف عام للوطنيين تزدادن به أنوار غرر وجوه المسلمين فى عموم الوطن فاحرصوا على هذا المحمدة جهدكم وحسنوا فيها قصدكم وعضوا عليها بالنواجذ واحذروا أن يعوقكم عن ذلك ملل أو يشوب نيتكم السليمة خلل فإنما الأعمال بالنيات وأن الله سبحانه ينزل المعونة بقدركم المؤونة أن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ، أن تنصروا الله ينصركم وهو سبحانه أصدق قائل لا يخلف وعده وأجل وأكرم من أن يمنع المخلصين رفده هذا وأنكم لا تظنوا أنكم تركتم سدى أو نامت عنكم أعين العدا . بل أنتم فى عقول السياسيين العظام يقلبونكم ظهر البطن ويستعملون فى مكيدتكم كل حيله وفن فأعينهم على الدوام يقظة تحدق النظر فى أسباب كيدكم وينتظرون حل رابطة الاتحاد التى بينكم فتوكلوا على الله تعالى فى دوام الألفة والاتحاد فمن توكل عليه كفاه الأعداء والعناد من العباد . واعلموا أنَّا شركاؤكم فى هذه الخيرات ووجوه القرابات التى فيها الاقامة فى هذا الثغر بغية الرباط فى سبيل الله عز وجل وقد ورد فى حقكم وحق أمثالكم من المجاهديبن والمرابطين فى سبيل الله عن الشارع صلوات الله وسلامه عليه ما تقربه العيون وتبذل فى جنبه الأرواح والأقوال والبنون كقوله ﷺ (غدوة أو روحة فى سبيل الله خير من الدينا وما فيها) وقوله (من رضى بالله ربّا والإسلام دينا وبحمد نبيا وجبت له الجنة والمجاهد فى سبيل الله يرفع الله له فى الجنة مائة درجة ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرض) وفى الحديث (أفضل الناس رجل يجاهد فى سبيل الله بماله ونفسه وفيه أن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف) وورد فى الحديث (رباط يوم وليلة فى سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وأن ما شىء جرى عليه عمله الذي كان يعمله وأجرى عليه رزقه وأمن من النار) وورد أيضًا (رباط يوم فى سبيل الله خير من ألف يوم فيما سواه من المنازل) وفى الحديث (ما أغبرت قدما عبد فى سبيل الله فتمسه النار وفيه لا يجتمع غبار فى سبيل الله ودخان جهنم) وورد (من

شاب شيبة في سبيل الله كانت له نور يوم القيامة) وأمثال ذلك كثيرة ورجائى من الحضرة الربانية والعزة الصمدانية أن تقع مقالتى هذه فى قلوبكم ، أيها الإخوة موقع القبول ، والله وكيل على ما أقول هذا وأن كنتم فى غنى عن مثل هذه الوصية لما جبلت عليه طويتكم من حسن المقاصد والنية ، ولكن الشارع صلوات الله عليه آمر بالتذكار ولا أفيدكم أننا من الأنصار وقد فتحتم فى هذا العصر الجديد باب الاتحاد والارتباط على الأعمال الخيرية وهو من أفضلها فاستبشروا بأن لكم أجر من حذى حذوكم وصنع مثله بعدكم إلى قيام الساعة كما نطق بذلك الصادق الصدوق حيث قال (من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة) ونحمد الله عز وجل إذا كانت ولاة أمورنا معضدة لذلك العمل الخيرى مساعدة على تلك المساعى فالأجمل بكم أن تكونوا عونا لامرائكم على مقاصدهم الخيرية بأن تتحد كلمتكم وتأتلف أفئدتكم وتثبت عزيمتكم فلم يمنحكم الله سبحانه ذلك إلا لحسن مقاصدكم وخلوص طوياتكم حتى شكركم المخلصون ذو العرفان وأثنى عليكم اللسان والجنان ولقد كنتم عاينتم فى بداءة هذا الآمر تلك الصعوبات الجمة حتى جزتم عقباته المهمة وبلغ من نجاح مقاصدكم أن هابكم عدوكم وتلك منقبة سنية ، ومكرمة بهية ، فلقد طال ما أخنى الزمان على هذه الأمة واستهدفتها اسهم الفتنة ومنيت من الزمان بالعكس المستوى حتى ظلت تحسب السراب ماء والشقاء رخاء ، والبؤس نعيما . والنعيم جحيما وأصابها ما ضاعف وأصابها وأضعف منها الجلد ولم يبق من بحرها الزاهر سوى هذا الثمد ونفض الزمان كلتا يديه من مروءات الرجال وحتى تراب الجبن على عزيمة الأبطال . ومع ذلك فقد ظل هذا الثمد عرضه للنضوب وهذا ما تنشق له القلوب لا الجيوب واستفحل أمر من يهمه اجتياح هذه الأمة ومحو آثارها من صحيفة الوجود ويعمل فكره فى كسر شوكتها . وأضعاف قوتها واسترقاق عبادها بعد أن أتى عليها حين من الدهر ، ومجدها أضوع من نفحة الزهر وأضوأ من محيا السيد . أبّان كانت تحقر ملوك الدنيا وتجر ذيلها عليهم فخرا حتى قيض الله هذه العصابة المحلاة بفخر الإصابة المتسمة أنها تقاوم الأطواد ويستوى عندها الأغوار والانجاد وكناس الظباء وعرين الأساد تكمن المنايا فى فرند سيفها الأبتر وسنان ردنينها الأسمر ويمرى منجنيقها صم الصخور وتقتحم سفنها لجة البحور أسيافها مولعة بحصاد الرؤوس أو فقد آية النفوس فدفع الله كيد الأعداء بهم وأعيتهم الحيلة

باتحادهم وعميت عليهم السبل فرجعوا بخفى حنين ، فأمات الزمان هذا السلف وأبدله بنعم الخلف ذو الأقدام والكفاح من كل كمى شاكى السلاح فطلع غرة فى جبين الزمان ونزهة بين الأقران ولقد كانت هذه اللغة فى القرون السالفة والأعصر الخالية بعد زمن النبوة على جانب عظيم من وحدة الكلمة وتقوية عروة الوفاق والاتحاد على كل من يرومها بسوء أو يتربص بها النوائب مع ما وقع بينهم من التشاجر لكن لم يكن ذلك مانعا لهم عن مناوأة عدوهم ودفعه بمواضى عواملهم فلم تكن أزمة الخلاف بينهم مانعة من التخلى بمحاربة عدوهم لاجتماعهم على وحدة الدين وعهود الذمة بل كانوا محاربة عدوهم على قلب رجل واحد لا يلبث ذلك الخلاف بينهم حتى يستحيل وفاقا على من ناوأهم بكونهم يدًا واحدة على العادين وحاجز حصينا تجاه الباغين فخابت بذلك من ذوى الأطماع أطماعهم ورضوا من الغنيمة بالاياب ، ومن تأمل صحف الأخبار وبطون التواريخ علم فوق ما قلت تم إذا جلت بعض الجولات فى عنفوان شبيبة هذه الأمة ووصلت إلى أوائل الدولة الأموية وجدت من ذلك أوضح بيان وأتم تبيان ثم بعد أن تمادى الزمان وانقرضت تلك الأزمان رجعت الأمة الإسلامية أنعم الله بأهلها القهقرى عن سبيل الاتحاد على خط مستقيم وظلت مولعة بذلك حتى كان لها فيه حظا فى العاجل وآجرا فى الآجل فاستبدلت الوفاق بالشقاق والائتلاف بالاختلاف وهى تعلم بالبداهة وتبصر رأى العين أن تفريق الكلمة بمنزلة تسليم النفس والنفيس والمرؤوس والرئيس والعباد والبلاد والعدو والعدد للعدو الألد مع أن ذلك قصارى مرامه ومنتهى مقصده وغاية بغيته لما أنه يُوفر عليه المال ويحقن له دماء الرجال حتى قيض الله الحسم مواد الفساد وحفظ الثغور والبلاد هذه العصابة الموصوفة بالإصابة نسأل الله سبحانه دوام التوفيق لنا ولكم وحسن العافية والنجاة مما يكيدنا ويكيدكم ودوام النصر وإعزاز الدين آمين .

خطبة قاضى رشيد

بسم الله الذى لا يضر مع اسمه شىء فى الأرض ولا فى السماء . ولا ينفع مع حفظه حسد الحساد ولا مكائد الأعداء فله الحمد على ما أولاه ، وما بكم من نعمة فمن الله وله الشكر على فضله الجميل . ومنّه الجزيل بهذاالجمع الذى ابتهجت له الصدور انشراحا وسكنت له القلوب ارتياحا وانتعشت به العقول فرحا وسرورا ، وأمد العيون بهجة

ونورا ، وحمل اللسان علي الثناء شكرا والأركان فى مواصلتها مدة بعد الأخرى . وكيف وقد منح العناية . ومدّ عليه رواق الحماية فحفه بالنصر مولاه . ناشرا عليه الوية الظفر بقوله إن أريد إلا إصلاح ما استطعت وما توفيقى إلا بالله فرجاله من ضياغم هذه العصابة الموسومة بالنجابة والاصابة . هم الحامون لحوزة الإسلام والإيمان المؤسسون على تقوى من الله ورضوانه الرافعون أعلام البشائر إعلاء لكلمة الله ليجزيهم الله أحسن ما عملوا ويزيدهم من فضله ، ولعمرى أن الباعث على ذلك هو ما بينهم من الائتلاف والوداد . الذى به ذهاب الروع وثبات الفؤاد ، فدوموا معشر الحمامين عن الوطن على ما أنتم عليه من التعاضد الأقوى . وكونوا عباد الله إخوانا وتعاونوا على البر والتقوى . لينال كل منكم ما يرجوه ويبتغيه . والله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه . وأعقدوا على ذلك الحناجر . ومن شذ منكم فما له من قوة ولا ناصر . هذا وإنكم فئة اجتمعتم علي فعل كل خير عميم . بعد أن كنتم أفراد لا يحمعكم نسبا ولا يؤلف بينكم عظيم ، ﴿لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم أنه عزيز حكيم﴾ . وإن اجتماعكم هذا من الأمور النافعة زمنا كبيرا . لما فى ذلك من الحكمة التى اوتيتموها ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا ، واجتهدوا فى تمهيد طرق البر لمن يقتفيه . وأرجو الفلاح من الله فإنه لا يخيب مرتجيه ، وأثبتوا فى عملكم لتغنموا اجرا وتحيوا وطنكم . ﴿واعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم﴾ . واحتفلوا بأمركم فما أحسن احتفال أولى العزم والبأس ، ووسعوا دوائر الخير فما اعظم همم غارسيه بعد القنوط واليأس . الذين ينفقون فى السراء والضراء والكاظمين الغيظ والعافين عن الناس وتعاقدوا وتآلفوا ، وتعاهدوا وتحالفوا . والحمد لله لقد ذهب الشقاق ووافى الصفاء ، فاسعوا فى المنافع وإن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى ، واقبلوا اعلى ما يبتهج به الإنسان ، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا علي الإثم والعدوان . فإن المنفعة العمومية معراج التكريم ، وفاعلها له الثناء من الخلق والأجر من الكريم ، وما يلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم ، واحذروا أعداءكم البغاة ، وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله ، وأنا لكم معضدون وللأرواح والأموال بازلون أيد الله كلمتكم وأيد دولتكم وأعز أنصاركم : وضاعف اقتداركم ، وأدام أنوار عزكم مشرقه في سماء الوجود . . وكواكب السعد متهللة فى منازل السعود .

اللهم أمدهم بامدادك الذى لا يلحقه انقطاع ولا يدركه دفاع : اللهم اشرح صدورهم ، اللهم اجمع أمرهم . اللهم لا تسلط عليهم مغيرا ولا تلحق بهم تغييرا واجعل لهم من لدنكم سلطانا ، نصيرا .

اللهم أدمهم ممتطين من السيادة اعظم صهوة ، مرتقين من السعادة أسمى ذروة اللهم بلغهم المقاصد والمراد ، واحفظهم من أعين الحساد اللهم يا قاضى الحاجات استجب منا هذه الدعوات . إنك ولى الإجابة واليك المرجع والإنابة . آمين آمين ، والحمد لله رب العالمين[١] .

---

(١) قام عرابى بنقل هذه الخطب من سليم النقاش جـ ٣ صفحات ٢٣٧ - ٢٤١ .

الفصل الثالث
فى تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية

بعد أن أسند إلىَّ مسند نظارتى الجهادية والبحرية شرعت فى تنفيذ منطوق القوانين ، والاصلاحات العسكرية الجديدة التى صدر الأمر الخديوى باعتمادها واعتبارها قانونا فابتدأت بصرف استحقاق ورثة المتوفيين فى الحرب وغيرها الذين لم يُلتفت إلى شكواهم من أمد بعيد ، وبذلك فتحت بيوت كثيرة بعد أن أخنى الدهر على أهلها ووقعوا فى الفقر المدقع والاحتياج الشديد تنفيذا لقانون المعاشات ، وحيث من المعلوم أن القوانين واللوائح المصرية إنما هى حبر على ورق لاحياة لها بل هى تموت بمجرد جفاف مدادها شأن الحكومات المستبدة أصدرنا أمرنا للجهادية بتشكيل لجنة عسكرية وفيها حكيمباشى الجهادية قاسم بك فتحى وغيره من الأطباء لفرز الضباط العاملين والمستودعين لمعاملتهم على حسب ما نص بقانون المعاشات فأتمت اللجنة عملها وقدمت كشفا لديوان الجهادية بشأن نحو ثلثمائة منهم تجاوزوا السن المحدد لكل رتبة فى القانون المذكور وفيهم كثير من شيوخ الترك والشركس فصار إحالتهم جميعا على المعاش .

وقد عرضنا على الحضرة الخديوية بتوجيه رتبة اللواء «باشا» إلى كل من على بك فهمى وعبدالعال بك حلمى ، وعلى بك الروبى ويعقوب بك سامى ، وحسن بك مظهر ومحمود بك فهمى ثم ترقية بدلا من النقصان بواسطة الامتحان . فأجاب الخديو إلى ذلك : وصدر الأمر باعتماد ترقى الأمراء المذكورين إلى رتبة اللواء في دفاتر الجهادية ، ولكن لم يعط لهم الرتبة المذكورة لاعتذار المعية بعدم وجود فرامانات من الرتبة المذكورة ، ووعدت بطلبها من الدولة العلية . ثم صدر أمر الجهادية بتشكيل قومسيون عسكرى لامتحان الضباط وترقية المستحقين منهم بدل النقصان فتشكل القومسيون المذكور وباشر الامتحان ، ولما صدر هذا الأمر قدمت الآلايات العريضة الآتية : قد تشرفنا بصدور الأمر من سعادة ناظر الجهادية القاضى بامتحان الضباط لاستكمال النقصان من الآلايات ، ولا يخفى عزتكم أننا جميعا متقنون للفنون العسكرية حافظون لسائر قوانين الجهادية الواجب على كل ضابط درسها واتقانها وبهذا يعلم أمراؤنا أننا

مستعدون للامتحان فى أى وقت شاءوا غير أننا لاعتقادنا أننا روح واحدة سارية فى عدة أجسام ، وأن شرف الواحد منا شرف لجميع إخوانه قدمنا هذه العريضة ملتمسين من أمرائنا انتخاب من يشاءون منا وينزلون علمهم بما نحن عليه من الاستعداد منزلة الامتحان فإننا راضون بمن يقدمونهم رضاءً تاما بلا مناقشة ولا غبطة فإن شرف الواحد شرف للعموم والرجا قبول التمسانا هذه الدفعة ، وصرف النظر عن الامتحان ، وانتخاب من يقع عليه اختيار أمرائنا فكلنا رجل واحد يخدم وطنه ، وكلنا جند وإن اختلفت الألقاب أفندم .

ومع هذا الائتلاف النادر الوقوع فقد استمر سير الامتحان تطبيقا لقانون الترقى الحديث .

وقد أنعم على إبراهيم بك فوزى حكمدار أورطه المستحفظين برتبة الميرالاى وعُين ضابطا للمحروسة بعد وفاة أحمد باشا الدرمللى ، وترقى إلى رتبة الميرالاى بدل النقصان من القائمقامات تسعة ونحو عشرين بكباشيا إلى رتبة القائمقام ونحو أربع وخمسين صاغقول أغاشى إلى رتبة البكباشى ، وأربع وخمسون يوزباشيا إلي رتبة الصاغقول أغاسى ، ونحو مائة وخمسين ملازم أول إلى رتبة اليوزباشى ومثل هذاالعدد من الملازمين التوانى إلي رتبة الملازم أول ونحو ذلك من الباشجاويشية إلى رتبة ملازم ثان وقد حصلت هذه الترقيات بواسطة لجان الامتحان .

وهذا بيان الترقيات التى حصلت فى أيام نظارتنا بوجه الاستحقاق بدل النقصان من بعد فرز الشيوخ وإحالتهم إلى المعاش :

الترقيات (لواءات)

يعقوب سامى	وكيل الجهادية
على فهمى	لواء برنجى وايكنجى بياده
طلبة عصمت	لواء أوجنجى ودردنجى بيادة
عبدالعال حلمى	لواء بدنجى وسكزنجى بيادة
حسن مظهر	لواء الطوبجية السواحل والبرية
علي الروبى	مدير حسابات السودان

ميرالايات

السيد قنديل	ضابط الاسكندرية
خليل كامل	ميرالاى ابكنجى بياده
عيد محمد	ميرالاى دردنجى بياده
حامد أمين	ميرالاى بدنجى بياده
سليمان نجاتى	ميرالاى أوجنجى بيادة
حسن رأفت	ميرالاى ايكنجى طوبجية
محمد أمين	ميرالاى ابكنجى سواحل

قائممقامات

عمر رحمى	مدير أقلام الإدارة والمعاشات واللوازمات
أحمد فرج	حكمدار برنجى بيادة
محمد عبيد	قائممقام برنجى بيادة
على عيسى	قائممقام التنجى بيادة
محمد حلمى	قائممقام سكزنجى بيادة
عبد القادر عبد الصمد	قائممقام أوجنجى بيادة
فوده حسن	قائممقام دردنجى بيادة
سليمان سامى	حكمدار التنجى بيادة
محمد الزمر	قائممقام بدنجى بيادة
خضر خضر	قائممقام سكزنجى بيادة
عبدالرحمن حسن	قائممقام ابكنجى سوارى
بدوى منسى	حكمدار برنجى طوبجية
عباس وهبى	قائممقام ابكنجى سواحل
محمد نجاتى	قائمقام طوبجية برية
محمد بهجت	قائممقام أوجنجى سواحل
على أنور	مأمور إدارة المدارس الحربية

(حكماء)

محمد سالم	حكيمباشى ابكنجى بيادة
محمد عامر	حكيمباشى بدنجى بيادة

(موظفون)

السيد محمد	محافظ العريش
على داود	قائممقام مستحفظى الاسكندرية
يعقوب صبرى	ناظر قلم ترجمة (رتبة ثانية)
محمد عبدالقادر	قلم محاسبة (رتبة ثانية)
حسن حسنى ناظر	قلم تحريرات الجهادية (رتبة ثالثة)

(توجيهات)

(أسماء من أحسن اليهم بما هو من رتبة)

(البكباشى إلى الأدنى)

(بكباشية)

من الالايات البيادة

على رمزى ، رمضان صدقى ، السيد لطفى ، إبراهيم إبراهيم ، إبراهيم هيبة ، محمد عاكف ، محمد البهواشى ، محمد درويش ، رزق حجازى ، حسن عزام ، يوسف السيد ، محمد فودة ، أحمد نجيب ، محمد عمار ، فرج يوسف ، أحمد البيار ، عبدالرحمن سليم ، موسى دياب ، أحمد عبدالقادر . محمود سرى .

(ضباط بمصالح فروع الجهادية)

محمد رفعت ، محمود توفيق ، قاسم أسعد ، محمود حلمى ، عبدالمنعم خالد ، محمد طاهر ، محمد صادق ، عبدالرحمن فهمى .

(من الالايات الطوبجية البرية والسواحل)

محمد أنور ، محمد حشمت ، مصطفى عبدالحليم ، محمد فريد ، محمدلبيب ، سليمان زغيب ، سيف النصر ، محمد شرمى ، عبدالعال أبو العلا ، أحمد ضيائى ، محمد سليمان ، عمر طمان .

(من الالايات السوارى)

على شرمى (حكيم بشرى) ، على رشاد ، عبد الله أحمد ، جاد حسين ، محمد منيب ، يوسف حبيب .

(فروع جهادية)

محمود صبرى (من أركان حرب)
محمد سعيد (رئيس إدارة بقلم عسكرية)
محمد على (رئيس قسم ثان بقلم عسكرية)
على فهمى (ناظر مخازن تعيينات جهادية)
أبراهبم حرب (ناظر مخابز مصر) .

(ضباط من أورطة المستحفظين)

(بمصر وإسكندرية وبورسعيد)

اللبنى الغيشاوى ، أحمد حقى ، محمد السيد .

(صاغقول أغاسية)

(من الآلايات البيادة وديوان الجهادية والمصالح التابعة له)

محمود أحمد ، عباس فهمى ، محمد الصياد ، محمد عزمى ، أحمد صادق ، أحمد كامل ، محمد الرملاوى ، محمد السيد ، يوسف على ، أحمد عبدالسلام ، رسول فيضى ، عبدالهادى ضرار ، محمد علاء ، عبدالحليم على ، أبو كلوه قاسم ، سليم الزيدى ، عمر محمد ، محمد يوسف ، محمود فهمى (من بلوكات التوربيدو) ، سليم نظيف (ناظر البارودخانة) ، إبراهيم وصفى (ناظر الدكة خانة) ، أحمد توفيق (من البوليجون) ، محمد قدرى (من المدارس الحربية) ، راضى أحمد وعجمى أباظة (من المستحفظين بمصر) ، يوسف سليم (بقلم معاشات الجهادية) ، محمد حندق (من المستحفظين باسكندرية) ، أحمد زياد وعبد الرحيم وسليم محمود عياد (من بوليس الاسكندرية) ، محمود رحمى (من أركان حرب) ، أحمد منسى (بأروطة التاكة بالسودان) ، عبدالنبى إبراهيم (حكمدار بلوكات سواكن) .

(من الالايات الطوبجية البرية والسواحل)

على رضا ، محمد نسيم ، حسن حسنى ، أحمد عمر (حكيم) ، أمين سامى ، محمد وصفى ، محمد الشرقاوى ، مصطفى مختار ، محمد قدرى ، محمد الموجى ، عيسوى عطا الله ، أحمد سليم ، حامد حمدى ، محمد زكى ، حسن وصفى .

(من الايات السوارى)

محمد نوحى ، عبدالرحمن نصر ، السيد شاهين ، محمد راتب (حكيم) على ندا ، عواد إبراهيم[١] .

وقد وفد جميع الضباط علي قصر النيل لأداء الشكر لأحمد عرابى وكثر منهم القاء الخطب فى شأن ذلك فكان مما يستحق الذكر منها خطبة لمحمد أفندى منيب بكباشى برنجى الاى سوارى (هو منيب بك ميرياخور خديوى الان) وهى بنصها .

سادتى ـ بعد حمد الله مولى البر والإحسان والصلاة والسلام على من أنزل عليه القرآن وعلى آله وصحبه الموصوفين بقول القائل

كأنهم فى ظهور الخيل نبت ربا

من شدة العزم لا من شدة الحزم

أثنى على أميرنا المعظم وخديوينا المفخم توفيق الأول الذى منحنا من الحرية ما تمتعت به الأمة وجعلنا بعنايته أسود الشرى وطوقنا معشر الجهادية المنن وخصنا بما يعجز الألسن شكرًا وثناء ـ وأنى بالنيابة عن إخوانى السوارى والأصالة عن نفسى لا نحصى ثناء على هذا العزيز البر الرؤوف وعلى صاحب الدولة ذى الوزارتين محمود الفعال سامى المقام وبقية إخوانه ساداتنا النظار الكرام أخص من بينهم طويل النجاد رب الرشاد الذى عرفنا بدعوته وهدينا بإرشاده فارسنا الوحيد صاحب السعادة ناظر جهاديتنا هذا المشار إليه إذ القدم بين يديه بقولى .

---

(١) اعتمدنا فى نقل الترقيات التى تمت فى عهد عرابى على سليم النقاش حيث أنها أدق خاصة وأنه نقلها من الأوراق الرسمية . انظر مصر للمصريين جـ ٤ ، ص ٢٤٢ - ٢٤٥ .

أهنى سعادتك بفرسان وطنك نحن معاشر الجهادية الذين يجمعنا وإياك أصل واحد وسر العرب ووطن واحد وهو مصر ودين واحد وهو الإسلام أعزه الله وإخوة واحدة وهى الجهادية ويصحبنا رفيق صادق وهو السيف المجرد لحماية الأوطان ندافع به عن أهلنا وإخواننا الوطنيين على اختلاف معتقداتهم حبًا فى البلاد وقيامًا بما تدعو إليه الأوامر التوفيقية العالية .

ثم إننا نثنى عليك الثناء الجميل لما لزمته من العدل إذ لم ترفع واحدًا منا إلا بالامتحان تنفيذاً للقانون وحفظًا لنظام العدالة مع علمك بما نحن عليه من الاستعداد وهذه أعمال تزيد فى اتحادنا وتقوى رابطة الألفة بيننا بعلمها كل واحد من وقوفه عند حد القانون بعد أن كانت الرفعة بالخواطر والأغراض وهذا الذى رأينا منك هو مصداق اعتقادنا فى أمانتك وعدلك ونحن سيوف الحكومة المصربة وحصونها لا قوة لنا إلا بما يؤيدنا به الله تعالى فلتحيى أمة صار رئيسها منها ورئيس جندها ابن بجدتها ورجال نظاراتها بدور طلعتها وليحيى جند ينادى فى كل وقت وأوان بحياة مولانا الخديوى المعظم قائلا : (أفندمز جوق بشا) .

هذا الذى كان أول خائن لوطنه ثم صار (منيب بك ميرياخور خديوى) فى مدة الاحتلال جزاء خيانته ـ ولكن الله سلبه عقله فمات مجنونا جزاء فعلته .

(تسليم بيرق برنجى الاى بيادة)[١]

كان هذا الآلاى تحت إمرة على بك فهمى فلما ترقى إلى رتبة اللواء صار تحت حكمدارية أحمد بك فرج ، فتوجه إليه علي باشا فهمى حكمدار اللواء الأول وبعد عرض الالاى المذكور عليه خطب فيهم بقوله :

أخوانى . أقدم لكم الشكر والثناء على توجه أفكاركم معنا فى طرق الإصلاح وما بذلتموه من حسن السير والاستقامة وما عقدتم عليه الخناصر من حفظة كلمة الاتحاد وارتباط النفوس حتى تم لكم تحرير البلاد بمساعدة أبائكم نواب الأمة المصرية إذ أنتم حامية البلاد والذين جعلوا أرواحهم موقوفة على حفظها ودماءهم مباحة فى صيانة أهلها وأعراضهم وأموالهم شأن الجنود الغيورين على أوطانهم .

---

(١) منقول بالنص تقريبا من سليم النقاش جـ ٤ ص ٢٤٩ - ٢٥٠ .

وقد حفظ لكم التاريخ محدكم الذى أثبتموه فى عصر فبراير سنة ١٨٨١[١] من إنقاذ آبائكم من سجن المستبدين وهذا أعظم ما يبرُّ به الولد أباه إذ كنا بكم رحماء نعاملكم معاملة الوالد لولده فنعم المجد مجد عرفه لكم كل موجود .

تعلمون أن هذا الالاى دخل تحت امرة اثنى عشر أمير الاى قبلى ولم يرق واحد منهم إلى رتبة توصله إليها خدمة وطنية وأنى باتحاد كلمتكم وإخلاص نياتكم وطهارة بواطنكم قد حظيت برتبة اللواء من جانب الحضرة الخديوية وما وصلت إليها إلا بالمحافظة على الأصول العسكرية وسيرى بكم تحت أحكام القانون وصدقنا جميعا فى خدمة وطننا خدمة صادقة .

فأرجو أن يدوم لنا هذا الاتحاد وأن تتلقوا أوامر أبائكم الضباط بالقبول وإشاداتهم بالامتثال وأن تجعلوا القانون بين أعينكم فى حركاتكم وسكناتكم وأعمالكم ، وإذا توجه أحدكم إلى بلده فليعامل إخوانه فيها بالرفق والحسنى وليجتهد فى إرضاء جميع من عاشر ممن بعد عنه خصوصا إذا كان فى بلده أحد من الأجانب فإن حفظ البلاد يلزمنا بمخالقة الغرباء والنزلاء بالأخلاق الجميلة ومعاملة كل إنسان بما يقتضيه مقام المدنية .

وإنى فى هذه الساعة أسلم هذا البيرق أحد أعلام الأمة المصرية بل أحد أعلام الإسلام المنصورة إلى أخى صاحب العزة أحمد بك فرج الذى صار حكمدارا لهذا الآلاى الجليل بدلا عنى ومعه الأخ صاحب العزة محمد بك عبيد قائمقام الالاى فاعرفوهما بهاتين الصفتين ونفذوا ما يأمرانكم به من الأوامر القانونية وأطيعوا أباءكم الضباط على اختلاف درجاتهم وكونوا إخوانا تشملهم الوطنية وتجمعهم كلمة الاتحاد .أ .هـ .

(تسليم بيرق برنجى آلاى)[٢]

كان هذا البيرق تحت إمرة طلبه بك عصمت ثم وجهت حكمدارية هذا الالاى إلى خليل بك كامل فتوجه اليه على باشا فهمى برنجى لواء لتسليم البيرق حسب العادة فوقف الالاى فى ساحة قصر النيل على شكل طابور وبعد استعراضه عليه قبض على

(١) يقصد حادث قصر النيل .

(٢) منقول بالنص تقريبا من سليم النقاش جـ ٤ ص ٢٤٨ - ٢٤٩ .

البيرق وخاطب الميرالاى بقوله : أنت تعلم أن لكل أمة عنوان به تعرف وشرف به توصف وعنوان الأمم رجال جهاديتها وشرفها معقود بلوائها فهذا الذى أسلم لعزتكم علم من أعلام الأمة المصرية الذي يتوقف شرف الأمة على حفظها فبالنيابة عن الحضرة الخديوية الجليلة وسعادة ناظر الجهادية ، والبحرية ، استحلفك بالله ثلاثا أنك تحفظ هذاالعلم وتحوط رجاله بأفكارك الصائبة ولا نسلمه لعدو معاذ الله وفى جسمك نفس قياما بحق الوطنية وشرف الخدمة العسكرية .

فأقسم الميرالاى بهذه الإيمان واستلم البيرق واوصله إلى مركزه من الصف وسلمه إلى البيرقدار وبعد إجراء لتعظيم لهذا البيرق وقف فيهم اللواء خطيبا فقال :

تعلمون أن كلمة الاتحاد ما توجهت لأمر إلا ذللت ما فيه من المصاعب وسهلت طرق الوصول إلى الإصلاح وكل أمة تحتاج لهذا الاتحاد لتكون الوطنية محفوظة برجالها وعلى الخصوص رجال الجهادية فى كل مملكة فإنهم حامية البلاد وحافظة الحدود وقد مضى زمن كانت فيه القلوب متفرقة والنفوس متنافرة فرأيتم من ضرر الاختلاف ما لا يخفاكم . والحمد لله قد مضى ذاك الزمن وتمتعتم بزمن توحدت فيه الكلمة واتفقت القلوب فأصبح الوطن ممتلئا برجال متعددة فيها روح واحدة تنادى باسم الوطن العزيز - ومجدكم الذى أدركتموه بالاتحاد وجه إليكم الأنظار وشغل الأفكار ، فأصبحتم فى فكر كل إنسان . ونعم المجد مجد دفع العساكر المصرية إلى ذروة الشرف الدائم - فأوصيكم بالطاعة لأميركم وضباطكم الكرام والخضوع للقانون العسكرى الحافظة لهذا النظام كما أوصيكم بحسن معاملة إخوانكم الملكية والسير معهم بمالا يغضب واحداولا ينفر إنسانا وبين أعينكم كثير من الأجانب الذين سكنوا ديارنا لتجارة أو زيادة فعاملوهم معاملة إخوانكم ولاطفوهم بما علم فيكم من مكارم الأخلاق ولا تحتقروا أحدا ممن خلق الله تعالى وأنتم تعلمون أن الكل إنسان كما أنى أوصى حضرات الضباط بنظرهم إلى إخوانهم العساكر نظر الوالد لولده والأخ لأخيه وأن يجعلوا القانون حدا يقف بينهم وبين العساكر فلا يتعداه إنسان وأن يداوموا على تهذيب إخوانهم وتدريبهم على الكمالات الإنسانية والتعليمات الجهادية ، وقد أقام فيكم البطل الهمام سعادة طلبة باشا مدة وترقى إلى رتبة اللواء وهو عنكم راض وأنتم عنه راضون وخلفه هذا الهمام وهو أخوكم فى الوطنية وما عهد إليه هذا الالاى الشريف إلا للوثوق بهمته وحسن أخلاقه وتمام استعداده والله

المسئول فى دوام هذا الائتلاف وهو الحفيظ علينا وعليكم جل شأنه ثم نادى عليهم بقوله (افندمز جون يشا ثلاثا[١] .

وفى شهر مارس سنة ٨٨٢ أراد الخديوى أن يوجه إلىّ رتبة اللواء فأوعز إلى رئيس النظار وزملائه بأن يقنعونى بقبول الرتبة المشار إليها فقبلتها مع عدم الرغبة فيها ثم دعيت إلى الحضرة الخديوية فسلمنى فرمانها بيده وبارك لى بالرتبة المذكورة فشكرته ودعوت له بكل خير ثم سألته عن فرمانات أخوانى الذى سبق ترقيهم إلى رتبة الواء ، : فقال : أنه لم يكن عنده غير هذا الفرمان وسيطلب اللازم من الآستانة وبحضور الفرمانات الجديدة يجرى تسيلمها اليهم .

(١) انظر سليم النقاش جـ ٣ ص ٢٤٩ .

الباب الرابع عشر

الفصل الأول

(انفضاض مجلس النواب)

وفى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ انفض مجلس النواب فجاءه رئيس مجلس النظار محمود باشا سامى حاملا للأمر الخديوى المؤذن بانفضاضه طبقا لما تقرر فى اللائحة الأساسية وكان معه بعض النظار فألقى الرئيس المذكور على الهيئة النيابية خطابا قال فيه : «إن المدة القصيرة التي اقمتموها والأعمال الكثيرة التى باشرتموها تدل على شدة ميلكم إلى النجاح ورغيتكم فى تقدم البلاد وحيث أن هذا اليوم هو اليوم المعلن لانفضاض المجلس بمقتضى لائحته الأساسية قد أتيت بالأصالة عن نفسى والنيابة عن إخوانى لأقدم لكم الشكر على مساعيكم المحمودة وارغب اليكم أن تشغلوا أفكاركم فى مدة الاستراحة بالمنافع العامة والمشروعات التى ستوضع فى العام القابل موضع النظر ليسهل تقريرها بالسرعة اللازمة وهذا هو الأمر العالى الكريم الناطق بانفضاض المجلس على مقتضى القانون أقدمه اليكم والله المسئول فى توفيقنا جميعًا[1] .

أمر عالى

«نحن خديو مصر»

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١١ ذى القعدة سنة ١٢٩٨ وعلى الأمرين العاليين الصادرين بتاريخ ١٨ ربيع أول سنة ١٢٩٩ وبناء على ما رفعه إلينا ناظر داخلية حكومتنا بموافقة رأى مجلس نظارنا نأمر بما هو آت :

المادة الأولى : قد صار انفضاض مجلس النواب هذا اليوم الذى هو آخر مدة انعقاده فى هذه السنة .

المادة الثانية : على ناظر داخلية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا .

صدر بسراى عابدين فى ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٦ مارس سنة

---

(١) انظر سليم النقاش جـ ٣ ص ٢٥٢ .

١٨٨٢ بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية
محمد توفيق محمود سامى

ولما فرغ من تلاوته أجابه رئيس مجلس النواب بما يأتى :

نشكر للجناب المعظم عنايته باستنابة عطوفتكم فى ختم أعمال المجلس بهذا العام ونسأل الله أن يوفقنا فى العام القابل لإتمام المقاصد الخيرية والمنافع العمومية التى منع قصر الوقت فى هذا الاجتماع من إخراجها إلى عالم الفعل وأن يلهمنا ما يؤيد الاتحاد ويزيد تأليف القلوب لتكون يدا واحدة وقلبا واحدا علي خدمة هذا الوطن العزيز بما يحتاج إليه من أنواع الإصلاح .

(خلاصة أعمال مجلس النواب)

(فى مدة اجتماع أول مرة)[1]

إن الأعمال التى قررها مجلس النواب فى اجتماع ذلك العام وهو اجتماعه الأول فقد جاءت منحصرة فى تقرير قانونه الأساسى ولائحته الداخلية ولائحة الانتخاب وما أجراه فى عدة أمور مهمة مثل توزيع الضرائب وربط التقاسيط على آجال ملائمة للأحوال ووضع أصول للرىّ تسد أبواب الخلل والتظلم ، وإظهار فساد إدارة المساحة .

وقد تقرر فى لائحة الانتخاب بعد التعديل ثبوت حق الانتخاب والنيابة معا لكل من كان من رعايا الحكومة سواء كان مولودا فى القطر أو مقيما به منذ عشر سنين .

---

(١) برهنت مناقشات الاعضاء على مدى ما وصل إليه المجلس من فكر واع وقدرة فائقة على طرح بعض المشكلات والبحث عن حلول لها فقد ناقش الاعضاء قضايا التعليم خاصة التعليم الابتدائى على أساس أنه النواة لتكوين المواطن ، فعبدالسلام المويلحى أحد تلاميذ الافغانى وعضو المجلس يطالب الاعضاء بإقامة كل منهم مدرسة ابتدائية على نفقته على أن تقوم نظارة المعارف بإمدادها بالمعلمين .
انظر الوقائع المصرية في ٧ مارس ١٨٨٢ كما ناقش الأعضاء موضوع اختلال مصلحة المساحة ومشروعات الحكومة ، ومشروعات الرى وتطهير الترع وإقامة الجسور وغير ذلك من المنافع العامة .

الفصل الثانى

(قانون الانتخاب)

(وهذه صورة الأمر الخديو الشامل لقانون الانتخاب)[١]

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أمرنا الصادر بتاريخ ١٨ ربيع أول سنة ١٢٩٩ الموافق ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ وبناء على ما قرره مجلس النواب وموافقة رأى مجلس النظار نأمر بما هو آت :

(الفصل الأول)

المادة الأولى : يحق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا فى مصر أو متوطنا أقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط أن يكون بالغًا من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرسوم المقررة أيًّا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش أميرى فى السنة ولا يكون فى حال من الأحِوال المعينة فى البند الرابع والخامس من هذه اللائحة[٢] .

المادة الثانية : من كان عليه من أرباب العائلات هذا المقدار من المال الأميرى عن أطيان أو عقارات يملكها وإن كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب .

المادة الثالث : يثبت حق الانتخاب لمن يأتى ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر وهم :

أولا : العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية .

ثانيا : القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين .

ثالثا : حاخامات الإسرائيليين[٣] .

رابعا : المدرسون فى المدارس الميرية والمكاتب الأهلية والحائزون للشهادات من المدارس العالية .

---

(١) طبعت المطبعة الأميرية ببولاق هذا الأمر سنة ١٢٩٩ هـ .

(٢) يقصد بذلك أن المنتمين لدولة أجنبية لاحق لهم فى الانتخاب يضاف اليهم الفاقدين للحقوق المدنية أو السياسية والمحكوم عليهم بالسجن أو الإفلاس .

(٣) يتضح من ذلك سير الحكومة على قاعدة المساواة بين جميع المصريين دون النظر إلى أديانهم .

خامسا : أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا فى الوظائف أو متقاعدين .

سادسا : ضباط العسكرية سواء كانوا فى الخدمة أو مستودعين أو متقاعدين .

سابعا : وكلاء المرافعات (الأفوكاتية) المقبولين فى المجالس النظامية .

ثامنا : الاجزائية والاطباء والمهندسون

المادة الرابعة : المنتمون لدولة أجنبية لاحق لهم بالانتخاب .

المادة الخامسة : يحرم من الانتخاب من يأتى ذكرهم وهم :

أولا : الفاقدون للحقوق المدنية والسياسية وهم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من المجالس النظامية بالأشغال الشاقة أو الدنيئة أو بالنفى أو الإقامة فى الليمان أو بالسجن ستة شهور لجناية أوحكم عليهم بارتكاب سرقة أو خيانة أو احتيال أو إضاعة مال الميرى أو انتهاك حرمة الآداب والأديان وطردوا من الخدمة الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية .

ثانيا : المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون .

ثالثا : الذين حكم عليهم بالإفلاس ولم يعيدوا شرف أسمائهم .

رابعا : الذين كانت لهم بيوت للعب القمار أو الفحشاء أو خدموا فى تلك البيوت .

الفصل الثالث

(فى دوائر الانتخاب)

المادة السادسة : يكون لمصر ماية وخمسة وعشرون نائبا على مقضى هذا التقسيم وهو للقاهرة عشرة نواب وللاسكندرية أربعة ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على حدة وبورسعيد تتبع دمياط والإسماعيلية الشرقية والعريش السويس ولمديرية القليوبية أربعة ، اثنان عن مركز قليوب وواحد عن كل من مركزى شبرا وطوخ . وللشرقية ثمانية واحد عن بندر الزقازيق وإثنان عن مركز بلبيس والبقية عن باقى المراكز . وللدقهلية ثمانية واحد عن المنصورة واثنان عن مركز ميت غمر والبقية عن باقى المراكز ، وللمنوفية تسعة اثنان عن شبين ومركز سبك واثنان عن مركز منوف ، واثنان عن مركز مليج وواحد عن أشمون واثنان عن مركز تلا ، ولمديرية الغربية أحد عشر واحد عن طنطا وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود والبقية عن التسعة المراكز لكل مركز نائب وكل مركز يتبعه بندره والبرلس يتبع شربين ، ولمديرية البحيرة خمسة واحد عن مركز دمنهور وأبو حمص والبندر دمنهور والبقية لباقى المراكز لكل مركز نائب . ولمديرية الجيزة أربعة واحد عن بندر الجيزة وقسم البدرشين والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب ولمديرية بنى سويف أربعة اثنان عن قسم بنى سويف وبندره وواحد عن قسم ببا وواحد عن قسم الزاوية . ولمديرية الفيوم ثلاثة واحد عن البندر والاثنان الباقيان عن القسمين ، ولمديرية المنيا سبعة واحد للبندر واثنان لقسم المنيا واثنان لقسم قلوصنا وواحد للفشن وواحد لقسم بنى مزار . ولمديرية أسيوط تسعة واحد للبندر واثنان لقسم ملوى والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب .

ولمديرية جرجا سبعة واحد عن بندر سوهاج واثنان عن قسم طهطا والبقية عن باقى الأقسام ، ولمديرية قنا خمسة واحد عن البندر والبقية عن الأقسام .

ولمديرية اسنا أربعة واحد عن البندر وقسمه وواحد عن قسم السلمية ، وواحد عن ادفو ومعاونه أصوان وواحد عن حلفه . ويكون لقبائل العربان ثمانية نواب اثنان من عرب المنيا واثنان فى عرب البحيرة واثنان فى عرب الشرقية وواحد فى عرب القليوبية وواحد فى عرب الفيوم ولمحافظات السودان ومديرياتها اثنى عشر نائبا .

ولا يجوز فى جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز آخر فى مديرية واحدة ولا انتخاب نائب فى مديرية عن مديرية أخرى عدا القاهرة والمدن والمحافظات .

المادة السابعة . تحدد دوائر للانتخاب على مقتضى المادة السابقة وينشأ فى كل دائرة جدول يتضمن أسماء الذين يحق لهم الانتخاب فى حدود تلك الدائرة .

المادة الثانية : فى بلاد المديريات كل بلد يبلغ عدد الذكور من أهله خمسمائة نفس فما فوق يكون له دائرة انتخاب تخصه والبلاد والعزب والكفور الصغيرة تضم جملة منها بعضها إلى بعض بحيث لايكون عدد الذكور من سكان الجملة أكثر من ألف نفس فى دائرة واحدة وفى مصر والاسكندرية يكون لكل ثُمن من أثمان المدينة دائرة مخصوصة .

المادة التاسعة : يشكل فى كل دائرة لجنة يناط بها تنظيم جداول الانتخاب وترتيبها لحصر أسماء الذين لهم حق الانتخاب وهذه اللجنة تكون فى المديريات مؤلفة من خمسة من أكبر المشايخ حصة وأكثرهم اعتمادا ينتخبون رئيسا منهم فإن لم يكن فى البلد خمسة مشايخ فيستكمل هذا العدد من كبار المزارعين فيه وإن كانت دائرة الانتخاب لعدة بلاد متجاورة فتتألف لجنتها من خمسة من كبراء مشايخ البلاد المجتمعة بمراعاة تعدادها ومأذون الناحية التي فيها مركز اللجنة يحضر بها وصرافها يؤدى فى هذه اللجنة وظيفة الكاتب .

وفى مصر والاسكندرية تؤلف اللجنة فى كل ثمن من مندوب الحكومة واثنين من الوجهاء واثنين من التجار وفى باقى المحافظات والبنادر التى ليس فيها مشايخ معتمدون تؤلف اللجنة من مندوب عن الحكومة واثنين من الوجهاء واثنين من التجار .

وجميع هؤلاء يكون تعيينهم بمعرفة الداخلية فى مصر والمحافظات فى سائر المدن وفى كل من الحالين ينتخب رئيس اللجنة كاتبا لها .

المادة العاشرة ، كل لجنة تثبت فى جدولها اسماء الحائزين لصفات الانتخاب في جهتها والذين يكتبون فى جدول اللجنة هم :

أولا : المولودن فى الدائرة المشكل فيها اللجنة .

ثانيا : الذين هم مكتتبون فى دفاتر الرسوم المقررة لتلك الدائرة منذ عام كامل .

ثالثا : الذين يتزوجون فى حدود الدائرة ويثبت أنهم مقيمون بها منذ سنة على الأقل .

رابعا : الذين لم يكونوا فى حالة من تلك الأحوال ولكنهم يطلبون الاكتتاب فى جدول اللجنة ويثبتون إقامتهم فى دائرتها عامين .

خامسا : المقيمون بتلك الجهة لخدمة الحكومة وكذلك يكتب فى جدول اللجنة من يتم له أحد هذه الشروط قبل انقضاء زمن الانتخاب وإن لم يكن تم له عند ابتداء مدة الاكتتاب .

المادة الحادية عشرة : اللجنة تعلن لأرباب الانتخاب فى دائرتها أن يحضروا إليها فى مسافة عشرة أيام لقيد أسماءهم فى الجدول وهذا الإعلان يعلق فى المدن والبلاد على أبواب المعابد وديار الحكومة وأشهر الأماكن التى يجتمع فيها الناس ثم يعلن عنه فى الجرائد العربية المحلية .

المادة الثانية عشرة : يجب على كل لجنة أن تحرر جدولها من نسختين فى خلال عشرة أيام تمضى من انقضاء الميعاد المذكور فى البند السابق ثم تعلق إحدى النسختين فى أشهر نقطة بالدائرة وتحفظ الأخرى فى مكتبها وتحرر بذلك محضرا يختم رئيس اللجنة عليه .

المادة الثالثة عشرة ينشر خبر تعليق الجدول بإعلانات تدرج فى الجرائد وتلصق بالأماكن المبينة بالمادة العاشرة مذكورا فيها فى مدة عشرة الأيام التالية لذلك التاريخ يجوز لكل شخص لم يتقيد اسمه فى الجدول أن يطلب قيده من اللجنة ويحق لكل منتخب أيضًا أن يطلب محو أى اسم أغفل بلا موجب .

المادة ١٤ ترسل صورة من جدول الانتخاب والمحضر الدال على حصول الإعلان والتعليق والحفظ حسب المذكور فى المادة ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، فى مدير الأقاليم بواسطة المراكز والأقسام أو محافظ الجهة وفى مصر إلى ناظر الداخلية فإن لم تكن مستوفاة الشروط فلكل منهم إلغاء العملية السابقة والأمر بإعادتها على وفق النظام بعد وصولها إليه بخمسة أيام لا أكثر .

المادة ١٥ : يحق لكل منتخب أن يطلع على الجداول المحفوظة ويستنسخها .

المادة ١٦ : الطلبات التى تقدم للقومسيون تكون مكتوبة فإن كانت متعلقة بمحو اسم مقيد فينبغى أن تكون مشتملة على الأسباب التى يستند الطالب عليها .

المادة ١٧ : يكون لكل لجنة سجل لقيد الطلبات التي تقدم إليها بحسب تواريخها وكاتب اللجنة يعطى وصولا باستلام كل طلب منها .

المادة ١٨ : تنظر اللجنة فى الطلبات عند ورودها إليها وتصدر فيها حكمها فى مدة خمسة أيام وكل قرار منها ينبغى أن يعلن مكتوبا فى خلال ثلاثة أيام لذوى الشأن المحكوم عليهم فيه بأماكنهم .

المادة ١٩ : إذا اعترض علي قيد اسم منتخب أو محته اللجنة مباشرة فيلزم أخبار صاحب الاسم بذلك وله حينئذ أن يقدم للجنة رقعة للاعتراض على محو اسمه .

المادة ٢٠ : اللجنة تحكم فى الطلبات حكما نافذا إلا أن هذا الحكم يمكن استئنافه إلى المجلس المحلى التابعة له جهة اللجنة .

المادة ٢١ : متى صحح جدول الانتخاب يرسله رئيس اللجنة إلى مديرية الجهة أو محافظتها بواسطة ناظر القسم أو مأمور المركز وفى محروسة مصر إلى ناظر الداخلية .

المادة ٢٢ : الذين يدخلون أسماءهم فى جداول الانتخاب ويحاولون ذلك بتصريحات كاذبة أو شهادات مزورة والذين يستعملون هذه الوسائط لإثبات اسم آخر أو محوه ومن طلب الاكتتاب وناله فى جدولين أو عدة جداول جميع هؤلاء وشركاؤهم فى هذه الأحوال يعاقبون بالغرامة من مائة إلى مائتى قرش أو بالحبس من خمسة عشر يوما إلى شهرين .

المادة ٢٣ : من تمكن من إعطاء رأيه بالوسائل المنهى عنها فى البند السابق أو بانتحال اسم غيره من المنتخبين يعاقب بالغرامة من مائتى قرش إلى ستمائة قرش أو بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر ويمثل ذلك يعاقب من ينتخب فى عدة دوائر لورود اسمه فى أكثر من جدول واحد بسبب من الأسباب السابقة .

المادة ٢٤ : المكلف بأخذ أوراق الانتخاب أو تعدادها أو فتحها إذا أخفى شيئا منها أو أضاف إليها أو بدل فيها أو قرأ غير المكتوبة يعاقب بالغرامة من ألف وخمسمائة قرش

إلى ٢٥٠٠ قرش أو بالسجن من سنة أشهر إلى سنة ومثل هذا العقاب يقع على من يكلفه أحد المنتخبين بكتابة رأيه فيكتب غير الاسم المعين له .

المادة ٢٥ : من يأخذ أو يعد بأنه يأخذ رشوة أو هدية ليعطى رأيه أو ليمتنع من إعطاء الرأى يعاقب بالغرامة من مائة قرش إلى ستمائة قرش أو بالسجن من شهر إلى ثلاثة أشهر وبمثل هذا يعاقب من يقبل الوعد بخدمة أميرية أو خدمة خصوصية لذلك القصد .

المادة ٢٦ : من أخطر أحد من أرباب حق الانتخاب إلى عدم إعطاء رأيه أو إلى إعطائه بحسب هواه بالعنف أوالتهويل عليه بالاضرار به أو بأحد من ذويه يعاقب بالغرامة من ألف و٥٠٠ قرش إلى الفين و٥٠٠ قرش أو بالسجن من ستة أشهر إلى سنة .

المادة ٢٧ : من مس أوراق الانتخاب بمعنى الأخذ أو الإضافة أو التبديل قبل فتح صندوقها بالطريقة الرسمية سواء كان من أعضاء اللجنة أو من المكلفين بحراسة الصندوق يعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى سنة .

المادة ٢٨ : إذا كان المرتكب لجناية أو جنحة مما سبق بيانه تقدم له ارتكاب غيرها من نوعها فيعامل بأكبر درجات العقاب أوالغرامة المذكورة فى البنود السابقة .

المادة ٢٩ . إن كان المرتكب لشيء من هذه الجنايات أو الجنح المذكورة من مستخدمى الحكومة فيكون عقابه مضاعفا فى كل حال .

المادة ٣٠ : الجنايات والجنح المنصوص عليها فى هذا القانون تنظر فى المجالس المحلية .

المادة ٣١ : الحكم الصادر بجناية أو جنحة مما ذكر لايوجب بحال ما ابطال الانتخاب بعد ثبوت صحته لدى المعنيين لذلك على مقتضى الأحكام المنصوص عليها فى هذا القانون .

المادة ٣٢ : ورقة الاراء التي وقعت فيها إحدى الشبهات المنوه بها فى البنود السابقة لا تعد والصندوق الذي تمس أوراقه على ما فى المادة ٢٦ يعاد الانتخاب فى دائرته .

الفصل الرابع

فى الانتخاب الابتدائى

المادة ٣٣ : ينتخب الذين لهم حق الانتخاب فى كل دائرة واحدا من كل مائة منهم على شرط أن يكون بالغا من العمر خمسا وعشرين سنة بالأقل والذين يقع عليهم الانتخاب على هذه الصورة هم الذين ينتخبون النواب .

المادة ٣٤ : الكسور فى عقد المئات لاتكون معتبرة فى هذا الانتخاب إلا إذا تجاوزت الخمسين .

المادة ٣٥ : لا ينتخب من له حق الانتخاب إلا فى دائرة واحدة ولو تقيد اسمه فى عدة جداول .

المادة ٣٦ : متى أعطى المنتخب رأيه فى انتخاب أحد فلا يجوز له أن يعدل إلى غيره .

المادة ٣٧ : ناظر الداخلية بمصر والمديرون والمحافظون يحددون عدد الذين يلزم انتخابهم فى كل دائرة بالانتخاب الابتدائى ويعينون اليوم الذى يحصل فيهم هذا الانتخاب ويشعرون بذلك رؤساء اللجنات بواسطة مأمورى المراكز والأقسام وفى مصر بواسطة الضبطية ليعلنوه لمن لهم حق الانتخاب قبل اليوم المعلن بخمسة أيام لا أقل .

المادة ٣٨ : تعقد لجنات الجداول فى اليوم الذى يعينه المدير أو المحافظ أو ناظر الداخلية كما فى البند السابق وتشرع فى إجراء عملية الانتخاب الابتدائى المذكور .

المادة ٣٩ : الانتخاب الابتدائى يحصل فى يومه المعين على شرط أن يكون الحاضرون فى كل دائرة ممن لهم حق الانتخاب أكثر من نصف مجموعهم وكل واحد منهم يختار من أرباب الانتخاب البالغين من العمر خمسا وعشرين سنة بالأقل أشخاصا بقدر العدد اللازم وفى هذا الانتخاب تكفى الأكثرية النسبية وإذا تساوت الاراء : يقرع بين المتساوين .

المادة ٤٠ : على المحافظين فى الثغور ومأمورى الضبطية فى مصر ومأمورى المراكز والأقسام فى الأقاليم أن يصدق كل منهم عل صحة الانتخاب الابتدائى فى جهته فإن

كان غير كامل الشروط فعليه أن يرسم باعادته مع بيان أوجه عدم الصحة فيه وإن كان صحيحا يقيد الذى صار انتخابهم به فى جدول عمومى بجهته يتضمن أسماء الذين وقع الانتخاب الابتدائى عليهم بنمر متسلسلة على تلك الأسماء .

المادة : ٤١ : جداول الانتخاب الابتدائى العمومية تحفظ فى مصر بالضبطية وفى الثغور بالمحافظات ويرسلها مأمور المراكز والأقسام إلى المديريات لتحفظ فيها .

المادة ٤٢ : مأمور الضبطية بمصر والمحافظون بالثغور والمديريون بالأقاليم يرسلون إلى كل من كتب اسمه فى الجدول العمومى تذكرة بنمرته المقيدة فيه معينا بها اليوم والمكان الذى يحصل فيه الانتخاب الانتهائى أى انتخاب النواب وهذه التذكرة تقوم مقام ورقة التنبيه عليه بالحضور .

الفصل الخامس
فى الانتخاب الانتهائى

المادة ٤٣ : يكون فى كل مديرية وكل مركز محافظة وفى مأمورية الضبطية بمصر دائرة للانتخاب الانتهائى ،

المادة ٤٤ : يصدر الأمر العالى باجتماع الدوائر الانتخابية قبل يوم الانتخاب الانتهائي بعشرة أيام لا أقل .

المادة ٤٥ : لايجتمع فى دوائر الانتخاب الانتهائى غير أربابه ولا يسوغ لهؤلاء أن يشتغلوا وهم فى تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب .

المادة ٤٦ : يكون إجراء الانتخاب بحضور مدير الجهة أو محافظها ، أومأمور الضبطية بمصر أو من تعينه الحكومة سواهم بصفة مندوبين عن الحكومة وحضور قاضى الجهة أيضًا ولايكون له رأى يحتسب ويشكل له فى كل دائرة لجنة مؤلفة من ثلاثة من المنتخبين يعينهم مندوب الحكومة وأربعة آخرين يعينهم باقى المنتخبين وتكون هذه اللجنة تحت رئاسة المندوب ولها كاتب من أعضائها .

المادة ٤٧ : يشرع فى عملية الانتخاب فى اليوم والمكان المعينين له بعد تشكيل اللجنة على الوجه المعين فى البند السابق على شرط أن يكون الحاضرون من أرباب الانتخاب أكبر من نصف مجموعهم فإن لم يزد العدد على النصف أجلت الجلسة إلى يوم آخر .

المادة ٤٨ : يبتدى رئيس اللجنة عملية الانتخاب بتلاوة نص مادة ١٧(١) فى هذا القانون علي المنتخبين وتبين الطريقة الواجبة الاتباع فى هذا الانتخاب .

المادة ٤٩ يكون فى دائرة الانتخاب الانتهائى بالمديريات صناديق لجمع الآراء بمقدار عدد المراكز والبنادر التي لها نواب معينون وأهل كل مركز وبندر يضعون أوراق انتخابهم فى الصندوق المعين لهم .

---

(١) تنص هذه المادة على أنه يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة فما فوق أيا كان محل توطنه فى مصر على شرط أن تجتمع فيه الصفات المطلوبة وأن يكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية .

المادة ٥٠ : إذا اعترض أحد المنتخبين على حق غيره فى الانتخاب قبل ابتدائه فاللجنة تتذاكر بالحال فى ذلك الاعتراض وتصدر فيه قرارا يكون نافذا إلا إذا لم يصدق عليه .

المادة ٥١ : على رئيس اللجنة أن يقيم فيها أمر النظام فإن خالف الحاضرون حكم المادة ٤٥[١] من هذا القانون ولم يعدلوا بعد التنبيه فله أن يفض الجمعية ويعين يوما آخر للانتخاب وأن تعذر نفوذ حكمه فى ذلك فله أن يستعين على إنفاذه بقوة من المديرية أو المحافظة أو مأمورية الضبطية .

المادة ٥٢ : ينبغى أن يكون فى اللجنة حال الانتخاب خمسة من أعضاءها على الأقل والرئيس والكاتب يحسبان من هؤلاء الخمسة فإن لم يوجد هذا العدد فالرئيس يستكمله من المنتخبين الحاضرين وإن غاب الرئيس فأحد الأعضاء يقوم مقامه بانتخاب اللجنة وإن غاب الكاتب فالرئيس يعين مكانه أحد المنتخبين الحاضرين .

المادة ٥٣ : يجب على اللجنة أن تبين أسباب الحكم فى قراراتها المتعلقة بعملية الانتخاب ويكون حكمها نافذا على ما فى مادة ٤٩[٢] من هذا القانون وتحصل مذكراتها سرا ولكن رئيسها يتلو القرار علانية .

المادة ٥٤ : قرارات اللجنة تكون بأغلبية الآراء فإذا تساوت فرأى الرئيس يكون مرجحا ويشار إلى ذلك بالمحضر .

المادة ٥٥ : محضر اللجنة يكون مشتملا على جميع الطلبات والآراء وتضم اليه الأوراق المتعلقة بذلك بعد أن يختم الرئيس عليها .

المادة ٥٦ : تؤخذ آراء المنتخبين فى خلال سبع ساعات من اليوم المعين للانتخاب .

---

(١) تنص هذه المادة على أن «لا يجتمع فى دوائر الانتخاب الانتهائى غير أربابه ، ولا يسوغ لهؤلاء أن يشتغلوا وهم فى تلك الدوائر بما يخرج عن موضوع الانتخاب» .

(٢) صحتها على ما فى المادة ٥٠ والتى تنص على «إذا اعترض أحد المنتخبين على حق غيره فى الانتخاب قبل ابتدائه فاللجنة تتذاكر بالحال فى ذلك الاعتراض وتصدر فيه قرارا يكون نافذا إلا إذا لم يصدق مجلس النواب عليه» .

انظر الأمر العالى الشامل لقانون الانتخاب ، القاهرة ، المطبعة الأميرية ١٢٩٩هـ .

المادة ٥٧ : يبتدى أعضاء اللجنة بإعطاء آرائهم ثم يتلى جدول الأسماء وكل منتخب من الحاضرين يعطى ورقة رأيه عند تلاوة اسم فيشار إلى جانب الاسم بما يفيد إعطاء الرأى فإن ذكر اسم ولم يعط صاحبه رأيه أعيدت تلاوة اسمه ثانية ومن لم يقدم رأيه يعد هذه القراءة الثانية فلا يمنع من تقديمه إلى آخر الوقت المعين لأخذ الآراء فإن مضى الوقت ولم يبد رأيه سقط حقه فى الانتخاب وكيفية اعطاء الرأى أن يكتب اسماء أشخاص ممن تتوفر فيهم شروط النيابة بقدر العدد المطلوب انتخابه فى تلك الدائرة .

المادة ٥٨ : يجب على كل منتخب أن يقدم للجنة التذكرة التى دعى بها إلى الانتخاب على ما فى المادة ٤١[١] من هذا القانون ومن أضاع تذكرته فمعرفة أعضاء اللجنة له تغنى عن التذكرة .

المادة ٥٩ : كل منتخب يقدم رأيه مكتوبا فى ورقة مطوية وهذه الورقة توضع فى صندق الانتخاب بيد كاتب اللجنة على مرأى من سائر أعضائه وهذا الصندوق يكون مختوما بختم اللجنة ومفتاحه بيد الرئيس .

المادة ٦٠ : الرأى الموقوف على شرط باطل .

المادة ٦١ : من تم أخذ الآراء من الحاضرين يعلن رئيس اللجنة بانتهاء عملية الانتخاب ثم يأخذ فى تحقيق عدد الذين اعطوا آراءهم وبعد ذلك يفتح الصندوق وتعد أوراق الاراء وتقرر بعد تطبيقها على عدد المشار إلى جوانب أسمائهم بما يفيد إعطاء الرأى .

المادة ٦٢ : لايكون الانتخاب صحيحا ما لم يجتمع عليه أكثرية الآراء المطلقة من الحاضرين وإذا تساوت الآراء لشخصين فرئيس اللجنة يقرع بينهما .

المادة ٦٣ : رئيس اللجنة يعين للحاضرين أسماء الذين تم لهم الانتخاب .

المادة ٦٤ : يختم أعضاء اللجنة قبل انفضاضها على محضر الانتخاب ثم يرسل هذا المحضر وما يتعلق به من الأوراق إلى نظارة الداخلية فى خلال ثمانية أيام من تاريخ

(١) صحتها على ما فى المادة ٤٢ والتى تنص على أن «مأمور الضبطية بمصر والمحافظون والمديرون يرسلون إلى كل من كتب اسمه فى الجدول العمومى تذكره بنمرته المقيدة فيه معينا بها اليوم والمكان الذى يحصل فيه الانتخاب الانتهائى» .

جلسة الانتخاب وتحفظ نسخة منه ومن الأوراق المذكورة مصدقا عليها من الأعضاء فى المديرية أو المحافظة وفى مأمورية الضبطية بمصر .

المادة ٦٥ : بعد ورود محاضر الانتخاب إلى ناظر الداخلية فهو يرسل إلى كل من النواب اشعار بحصول انتخابه ليحضر بذلك واشعار إلى مجلس النواب ولا يكون بين ورود المحاضر وصدور الأشعار أكثر من سبعة أيام .

المادة ٦٦ : على ناظر الداخلية أن يرسل جميع الأوراق المتعلقة بالانتخاب إلى رئيس مجلس النواب أثر اجتماعهم ولهذا المجلس دون سواه أن يحكم حكما بتا بصحة انتخاب أعضائه أو عدم صحته وبعد تحقيق الانتخاب فى مجلس النواب يصدر لكل نائب أمر عال بكونه منتخبا للنيابة خمس سنين .

الفصل السادس

من يكون صالحا للانتخاب

المادة ٦٧ : يصح انتخاب كل شخص بلغ من العمر خمسا وعشرين سنة فما فوق إيا كان محل توطنه فى مصر على شرط أن تجتمع فيه الصفات المطلوبة فى حق الانتخاب ويكون سارياعليه أحكام قوانين البلاد بما فيها القرعة العسكرية ويكون عارفا بالقراءة والكتابة معرفة كافية .

المادة ٦٨ : لاتجتمع وظيفة ملكية أو جهادية وإذا وقع الانتخاب على أحد المستخدمين فلا يقبل نائبا إلا بعد استعفاءه .

المادة ٦٩ : من تم له الانتخاب فى عدة دوائر فعليه أن يختار واحدة منها ويعلن ذلك لمجلس النواب فى خلال ثمانية أيام تمضى من تحقيق الانتخاب فإن تأخر عن ذلك فالمجلس يقرع عليه تلك الدوائر .

المادة ٧٠ : إذا خلى محل أحد النواب ففى الحال يصدر الأمر بانتخاب غيره لمكانه على الشروط المقررة فى هذا القانون وفى الانتخابات العمومية يجوز تكرار انتخاب النواب السابقين أو بعضهم .

المادة ٧١ : لمجلس النواب دون سواه حق قبول الاستعفاء من أعضائه ولكن إذا رام أحد النواب الاستعفاء فى غير مدة الانعقاد فلنظارة الداخلية أن تقبله منه بواسطة رئيس المجلس .

المادة ٧٢ : أحكام هذا القانون تجرى على الذين ينتخبون بعد صدوره فقط .

المادة ٧٣ : لمجلس النواب حق التعديل فى هذه اللائحة بالاتحاد مع مجلس النظار .

المادة ٧٤ : كل من يخالف أمرنا هذا فهو لاغ[1] .

المادة ٧٥ : علي ناظر داخليتنا انفاذ أمرنا هذا .

---

(١) أضيفت هذه المادة من الأمر العالى الشامل لقانون الانتخابات حيث أنها لم تذكر فى نص المخطوط ، ويبدو أن ناقل هذا الأمر بالمخطوط قد فات عليه كتابتها .

انظر صورة الأمر العالى الشامل لقانون الانتخاب القاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م .

صدر بسراى عابدين فى ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٩ الموافق ٢٥ مارس سنة ١٨٨٢

الإمضاء

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية رئيس مجلس النظار وناظر الداخلية

الإمضاء

محمود سامى .

(مدة النيابة)

وبعد انفضاض المجلس النيابى ومثول النواب لدى الخديو مسلم كلا منهم الأمر الخديو المؤذن بتعيينه عضوا فى المجلس المشار إليه إلى خمس سنين وهذه صورته

قدوة الوجوه المعتمدين والأعيان المنتخبين .

حضرة . . . . . زيد اقباله ودام كماله .

إن من الأمور التى أثبتتها التجارب من سوالف الأزمان حتى صارت جلية عند ذوى البصائر والأذهان ووصلت إلى درجة الاستغناء عن إقامة دليل وبرهان أن السبب الأقوى فى تقدم الأمم والوسيلة العظمى لانتظام الأحوال على الوجه الأتم هى التشاور فى الأمور وتبادل الأفكار والمبادلة فى الآراء والأنظار ولاشك أن هذه الوسيلة هى حسن المسالك والشرع الشريف يأمرنا بذلك فلهذا تحرينا طريق الصواب واخترنا أن يكون لمصر مجلس نواب تبعث الأهالى أعضاءه بالانتخاب ويتبادل فيه آراء الأعضاء المبعوثين فى مذاكرة ما يلزم من الأمور والقوانين والآن قد تم الانتخاب وأنتم ممن انتخبوا لهذا المجلس بالعضوية وصدق عليكم قرار لجنة الانتخاب بالأهلية وعرض ذلك علينا فقوبل بالقبول والاستحسان لدينا فأصدرنا اليك هذا الرقيم إعلانا بأنك ممن حاز شرف العضوية مدة خمس سنين فى ذلك المجلس الكريم فنرجو الله تعالى أن يجعل هذا المجلس باعثا لحصول مقاصدنا وأوطارنا بتقدم أوطاننا وأقطارنا ووسيلة لانتظام أحوال بلادنا وأمصارنا وأن يكون سببا لنوال الافلاح وكمال الإصلاح أنه ولى التوفيق[١] .

---

(١) نقل أحمد عرابى صورة هذا الأمر العالى من سليم النقاش جـ ٤ صفحات ٢٥٢ - ٢٦١ .

الفصل السابع

(صورة ما بعث به المستر بلنت إلى جريدة التيمس بنشر الرقمين اللذين أرسلتهما اليه ردا لما ورد لى منه)

قال بعث إلى عرابى باشا برقيمين يهم الوقوف عليهما كل من رام الوقوف علي حقائق الأحوال فإنهما يؤكدان الثقة بالحالة الحاضرة فإن أردتم نشرها فعهدة ذلك عليَّ وهذا نص الرقيم الأول (تعريبا وتلخيصًا)

من القاهرة فى أول أبريل سنة ١٨٨٢ .

حضرة صديقنا الصادق المستر ولفرد بلنت أنجح الله مسعاه

بعد حمد الله فعلمكم أن قد وصلنى كتابكم المؤرخ فى ١٠ مارس فابتهجت بوروده وانشرح صدرى بوفوده ولاشك أن كل حر ينشرح صدرا عندما يرى رجالا من الأحرار مثلكم صادقين فى أقوالهم مخلصين فى أفعالهم عازمين على تنفيذ نياتهم السليمة لفائدة النوع الإنسانى عموما وأهل وطنهم خصوصا .

ولما فضضت كتابكم استدللت منه على شغفكم ببث الحرية وتشميركم عن ساعد الجد والاجتهاد فى تأييد مصالح أمتكم الإنجليزية وعلمكم بأنه لايمكن تأييد هذه المصالح فى الشرق ولاسيما فى مصر إلا بمديد المساعدة للمصريين لينالوا حريتهم ويفوزوا بالمقصود ولا غرو فى ذلك فإن الواجب على الإنجليز الأحرار أن يساعدوا القوم الباذلين معظم الجد والجهد فى سبيل استقلال بلادهم ونجاحها وإنشاء حكومة مؤسسة ، على العدل والانصاف ولا ريب أن مساعيكم الجديرة بالثناء ستجعل لكم ذكرا حسنا وصيتا عاطرا عند أهل وطنكم ولا سيما عندما تتضح لهم الهمم التى بذلتموها فى إزهاق الباطل وإماطة اللثام عن الأكاذيب التى نشرها أصحاب الغايات أما نحن فمن الذاكرين الشاكرين لكم حسن الخدمة لمصر وانكلترة ألا وهى الخدمة التى نأمل أن تكون لنا من أعظم وسائل المساعدة فى توطيد النظام التام على دعائم الحرية اقتداء بالأمم الحرة المتمدنة .

وإنا لآملون بأن نرى إن شاء الله مساعيكم مكللة بالنجاح وقد عددنا وصولكم إلى وطنكم سالمين غانمين فألا حسنا مبشرًا بالفوز والنجاح .

ثم إننا نشكر لكم نصحكم لنا ونأكد لكم أننا باذلون ما فى الوسع والطاقة فى سبيل المحافظة علي الراحة والسكينة وحسن النظام فإننا نرى أن القيام بذلك من أهم واجباتنا وهو ما قضى علينا بالسعى فى إدراك هذا الغرض .

ونؤكد لكم أيضًا أن الأمور سارة سائرة فى الطريق المؤدى إن شاء الله إلى خطة الكمال . فالراحة سائدة والأمن مستول على البلاد والجهد مبذول فى مراعاة حقوق القاطنين فى أرضنا بصرف النظر عن جنسيتهم ونحلهم مع مراعاة واعتبار جميع العهود والمواثيق الدولية فلا نسمح لأحد بمسها ما دامت أوربا متمسكة بعهودها محافظة على وعودها .

أما وعيد كبار صيارفة أوربا فقد تلقيناه بالحزم والثبات إذ أننا نرى أنه لا يضر إلا بأنفسهم وبالدولة التى تنقاد لضلالهم فإن نظرنا طامح إلى إنقاذ بلادنا من الرق والظلم ودفع شأنها إلى أعلى ذرى الإسعاد ليتيسر لها منع إعادة الاستبداد الذى كان سببا فى دمار مصر وأؤمل أن تعتبر هذه الأقوال صادرة عن أفكار كل مصرى حر محب لوطنه[١]
مخلصكم أحمد عرابى .

صورة الرقيم الثانى (معربة بتلخيص)
فى ٦ أبريل سنة ١٨٨٢

صديقنا المحترم المستر ويلفرد بلنت

بعد حمد الله الذى منَّ علينا بالحرية والاصلاح أخبركم بوصول كتابكم الثانى بعد أن أرسلنا إليكم جواب كتابكم السابق واغتنم هذه الفرصة لأستأنف لكم فيها خالص ثنائى عليكم فإنى أرى من الواجب عليَّ وعلى كل ذى سريرة خالصة أن يشكر صنعكم الجميل ومسعاكم الجليل وكما أن عرى الود تتمكن بين الأفراد بحصول المنافع والفوائد كذلك ينشأ عن تبادلها بين الأمم أحكام المودة .

وإنما غايتنا تأييد المصالح المشتركة بيننا وبين الدول التى نرى أنفسنا مرتبطين معها بالعهود والمواثيق وهي الغاية التى يتيسر بها لأرباب الحقوق فى أرضنا أن يتمتعوا بثمرة تلك العهود والتى نرى مراعاتها أمرا واجبا والذب عنها فرضا محتوما .

---

(١) انظر سليم النقاش جـ ٤ ص ص ٢٦١ - ٢٦٢ .

أما إذا انحلت عرى الوفاق وتمكن النشوذ والشقاق فلا يضر ذلك بنا فقط بل يضر بجميع الدول ولاسيما بريطانية العظمى ولايخفى على كل سياسى ثاقب الفكر ما تحصل انكلترا عليه من الفوائد التي تنجم عن مسالمتها لنا وإعانتنا على تنفيذ مشروعنا .

أما من جهة قلم المراقبة فكن على يقين من أننا لانتصدى له فى تأدية وظائفه بالحقوق الممنوحة له بمقتضى المعاهدات الدولية وليس فى نيتنا ولا نية أى إنسان من أهل بلادنا مس حقوق المراقبين أو الإجحاف بأية معاهدة دولية كانت فإذا كان وكلاء الدول فى بلادنا أمناء متيقظين لمصالح دولهم تعين عليهم أن يساعدونا فى تنفيذ مشروعنا الأهلى الوطنى وإن يظهروا بالأفعال ما وعدونا به من الأقوال .

وقد عزمنا على بذل ما فى إمكاننا لنجعل لامتنا مقاما بين الأمم المتمدنة ببث المعارف والاستظلال فى ظلها الوارف وتأييد الاتحاد والنظام وانصاف كل إنسان من المظالم وإراحته من أثقال المغارم ولا شىء يثنينا عن هذا العزم فلا تؤخرنا التهديدات ولا تروعنا التهويلات ولا ننقاد إلا للأميال الودية .

أما راحة البلاد فلم يتكدر صافيها وقد بذلنا الجهد فى تطهيرها من الآثار الذميمة التى تخلفت عن الحكومات السابقة وأما الأمور التى سألتمونا عنها فقد أرسلنا إليكم بها جوابا تلغرافيا على يد الشيخ صديقكم ، ومن نزه نفسه عن الفرض رآى بطلان كل ما شاع في أوروبا عن زيادة مصاريف العسكرية فإن ميزانية العسكرية لم تزد بارة واحدة عما تقرير فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨١ على عهد دولتلو شريف باشا وبناء على ذلك كن على يقين من أن الإشاعات التى ذكرتموها لنا لم يسمعها إلا من لم يتحر الحقائق ويسوءنا أن نرى جرائد أوربا المتمدنة تنشر دائما هذه الأكاذيب فنطلب منه تعالى أن يرشد أرباب السياسة فى أوربا إلى الحق ليقفوا على حقيقة حال بلادنا ويخدموا بلادهم وقطرنا بتقوية عرى الوفاق والمصافاة .

مخلصكم

أحمد عرابى

الباب الخامس عشر

الفصل الأول

فى حادثة الضباط الچراكسة والحكم عليهم بالنفى من القطر المصرى

فى ١٠ جمادى الأول ١٢٩٩هـ أخبرنى طلبة باشا عصمت حكمدار اللواء الأول بأن راشد أفندى أنور أخبره بأن بعض ضباط الجراكسة تحالفوا على اغتيال حياة ناظر الجهادية ورؤساء الضباط الوطنيين وجميع النظار ثم ذكر أسماء بعض المتآمرين وحيث أن راشد أفندى هذا ثقة فيما يرويه وأنه مشهور بالصلاح والتقوى عرضت الأمر على هيئة النظار ثم على الخديوى فتقرر لزوم تحقيق هذه المؤامرة فى مجلس حربى . وبناء على ذلك تشكل مجلس حربى مؤلفا من عشرين عضوا منهم مرعشلى باشا ومحمد رضا باشا وخورشيد طاهر باشا تحت رئاسة الفريق راشد باشا حسنى الشركسى ، وقد اخترته رئيسا لهذا المجلس لاعتداله ونزاهته وصلاحه وتقواه حتى يكون التحقيق خاليا من الأغراض وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شىء من الظلم . ثم شرع المجلس فى التحقيق بسؤال من علمت أسمائهم فدلوا على ١٨ ضابطا مشتركين معهم فى المؤامرة فأمر المجلس بالقبض عليهم لاستنطاقهم وفى خلال القبض عليهم وجد مع بعضهم آلات نارية غير الأسلحة الميرية وهؤلاء اعترفوا باشتراك غيرهم معهم فى تلك المكيدة وعرفوا عنهم وفى جملة الذين عرفوا عنهم عثمان باشا رفقى الذي كان سببا فى كل هذا الشقاء ويوسف بك نجاتى ومحمود بك فؤاد وفى ٢٠ من الشهر المذكور بلغ عدد الذين قبض عليهم بإرشاد بعضهم نيفا وأربعين رجلا وبسؤال يوسف بك نجاتى وغيره اعترفوا بأن راتب باشا هو المؤسس لتلك المؤامرة فى بيت أحمد أفندى راشد الملازم أول بحارة الرزنامة القديمة بحضور كل من محمود أفندى طلعت الملازم ويوسف بك نجاتى ميرالاى سوارى ، ومحمد أفندى نيازى ، وأمين أفندى شكرى وسالم أفندى شوقى اليوزباشى ، وعمر أفندى رحمى المعاون بضبطية مصر ومحمد أفندى شفيق الملازم ومحمد أفندى فؤاد الملازم بالمخالفات وأحمد أفندى فهيم الملازم وخليل أفندى حسنى الملازم ورشوان أفندى نجيب الملازم أول ، وأحمد أفندى وصفى الملازم بالمخالفات وأنهم

تحالفوا على المصحف الشريف ، وجعلوا مقصد الجمعية سرا لا يطلعون عليه الأصاغر فى أول الأمر .

ثم اجتمع محمود أفندى طلعت البكباشى شقيق راتب باشا «وهو باشا الآن فى زمن الاحتلال» وأفهموا الأصاغر من الضباط الجركس أنهم سيقدمون تقريرا إلى الخديو يطلبون فيه بعض حقوق ليس إلا ، وأخفوا عنهم المقصد الإعدامى وعلى هذا تناقلوا الكلام فيما بينهم حتى بلغت الجمعية مائة وخميسن رجلا جمعت أسمائهم بقائمة سلمت لأحمد أفندى راشد صاحب المنزل الذي تجتمع فيه الجمعية وهو الذى كان يختِّم عليهما ، غير أن السر الحقيقى كان خفيا . حتى توجه خليل أفندى حسنى من الاسكندرية إلى العاصمة فجمع جملة من الضباط وقال لهم أنى كنت عند على باشا شريف وقال لى اهتموا ونحن نساعدكم (كذا) ثم صاروا يجتمعون بمنزل عبدالله أفندى الكردى البكباشى ، ورجب أفندى ناشد البكباشى وقد انضم اليهم حسن أفندى حلمى الكردى البكباشى وعلى أفندى ناصر الصاغ المصرى وسليم أفندى صائب المصرى اليوزباشى الذى كان ضمن التسعة عشر ضابطا المتآمرين من ضباط الآلاى السودانى .

وتكلموا فى تأسيس الجمعية وانتشارها ثم اتفقوا على اجتماعهم ليلة جمعة يعينون فيها رجب أفندى البكباشى الشركسى وحسن أفندى حلمى الكردى البكباشى وعبدالله أفندى الكردى البكباشى رؤساء منوطين يرأس كل واحد منهم خمسين رجلا يحلفهم على أنهم يكونون روحا واحدة وجسدا واحد إذا قتل أحدهم قاتل الجميع على دم حتى يموتوا فإذا اتسع نطاق الجمعية ونجحت أعمالها عينت الرؤساء من ذوى الرتب السامية مثل محمود بك طاهر ومحمد بك نجيب ومحمد بك شوقى وهكذا كلما عظمت فوضت الرئاسة إلى عظيم من الذوات ثم قالوا أن على باشا شريف معضد لهذا الحزب ومؤيد له . وتكلموا مع كثير من الضباط بهذا السر ثم اتفقوا جميعا على الاجتماع فى مقام الشريفة السيدة زينب رضى الله عنها ليتحالفوا هناك على إجراء أعمالهم وإظهار السر الخفى وهو إعدام من يعارضهم أو يوقف حركتهم خصوصا ناظر الجهادية (أحمد عرابى) إذا عارضهم فى مقصدهم . ثم قالوا ان عبدالله أفندى الكردى عرضت عليه رياسة الجمعية فقال : إن قلبه يرتجف من هذا الاجتماع ويخشى أن يكون كاجتماع التسعة عشر ضابطا إذ كان واحدا منهم . فأبى لذلك قبول الرئاسة إلا إذا تمكنت الجمعية من إنفاذ أغراضها وعظم شأنها فانه يمكن إذ ذاك أن يستحضر لهم قدر أربعمائة أو خمسمائة من الباشبوزق

بواسطة حسين بك «بن القرة شوللى» وبعد ذلك تداولوا فى أخبار بعض الذوات بمقصدهم ليكونوا معهم فتوجه عبدالله افندى الكردى وبعد أن زار كثيرين فى بيوتهم حضر وقال إن الذوات لم يستحسنوا هذا العمل ثم انفصل عن الجمعية وكادت تنحل عروتها لولا حضور رجب أفندى ناشد وحسن أفندى حلمى المذكورين وجميعهما أعضاء الجمعية الذين عقدوا الجلسة فى منزل أحمد أفندى فهيم الكائن بالغوطية حيث اتفق الجميع على أنهم يأخذون من تكلموا معهم إلى مقام الشريفة السيدة زينب ليطلعوهم على السر الإعدامى ويتحالفوا على إبرازه .

هذا ملخص ما ذُكر عن اعتراف الجميع بالجلسة العلنية التى عقدت بحضورهم جميعا بعد أن سئل كل منهم على انفراده

ثم صدر حكم المجلس الحربى فى ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ على الضباط وعددهم ٤٠ ضابطا فى جملتهم «عثمان باشا رفقى» بالنفى المؤبد إلى أقاصى السودان مع التجريد من الرتب العسكرية والامتيازات ونياشين الافتخار على شرط أن يكونوا متفرقين فى الجهات التى ينفون إليها ولا يجوز أن يكونوا فى مركز الحكمدارية . وصدر الحكم كذلك على اثنين من الملكية بالنفى على الصورة التي تقدم بيانها مع التجريد من الحقوق المدنية .

وحكم على راتب باشا الذى عد محركا لهذه العصبة بالتجريد من الرتب العسكرية والامتياز والنياشين وعدم العود إلى مصر وإذا عاد فينبغى على مقتضى الصورة السالفة الذكر .

وقد اعتبر أن الخديو السابق[١] هو الباعث على هذه الحركة مستعينا فى بثها بالمرتبات التي تصرف له من خزينة الحكومة فلذلك تقرر أن يكون للخديو ولمجلس النظار النظر فى أمر قطع مرتباته ثم رفع هذا الحكم لمجلس النظار ثم للخديو للتصديق عليه .

وحيث أنى أرى تأليف القلوب خيرا من التفريق بين أعضاء الأمة والانتفاع بهم إذا ثابوا لعقولهم خيرا من فقدهم فى فيافى السودان المحرقة . فتوسلت لدى الخديو بواسطة النظار أن يبدل هذه الأحكام بأن يرسلوا إلى الآستانة العلية ثم بعد مدة وجيزة يصدر عفو الخديوى عنهم ويعودوا إلى أولادهم ووطنهم الذى اتخذوه وطنا لهم[٢] فعجب الخديو

(١) يقصد إسماعيل .

(٢) يقصد مصر

والنظار لتلك الشفقة المتناهية[1] وصدر الأمر الخديوى بنفى المحكوم عليهم من القطر المصرى مع الترخيص لهم بالتوجه أنى يشاءون برتبهم ونياشينهم فشكرت الخديو ، على قبول الالتماس فى تلطيف الحكم عليهم ، ولم يذكر فى هذا الأمر شىء عن راتب الخديو السابق .

وهذه أسماء الذين حكم عليهم بالابعاد عن القطر المصرى من الچركس وغيرهم :

الاسم	الرتبة		الاسم	الرتبة
عثمان باشا رفقى	فريق		يوسف بك نجاتى	ميرالاى
محمود بك فؤاد	قائمقام		محمود أفندى طلعت	بكباشى
رجب افندى ناشد	بكباشى		حسن افندى حلمى	بكباشى
عبدالله افندى الكردى	بكباشى		محمد افندى لامع	بكباشى
عثمان افندى فاضل	صاغ		على أفندى ناصف	صاغ
محمد أفندى لمع	يوزباشى		محمد افندى شفقت	يوزباشى
سليم افندى صائب	يوزباشى	مصرى	حسن افندى محمد	يوزباشى
موسى افندى كليم	يوزباشى		محمود افندى همت	يوزباشى
مصطفى افندى رامى	ملازم أول		عمر افندى فخرى	ملازم أول
أحمد افندى عزمى	ملازم أول		امان أفندى بشير	ملازم أول
أحمد أفندى راشد	ملازم أول		محمد أفندى أمين شكرى	ملازم أول
رشوان أفندى نجيب	ملازم أول		يوسف أفندى صديق	ملازم ثان
خليل أفندى حسنى	ملازم ثانى		مصطفى أفندى عابد	ملازم ثانى
محمد افندى شاكر	ملازم ثانى		محمد افندى نيازى	ملازم ثانى
خورشيد أفندى لبيب	ملازم ثانى		أحمد افندى فهيم	ملازم ثانى
يونس افندى شريف	ملازم ثانى		حافظ أفندى أمين	ملازم ثانى
محمد أفندى رشدي	ملازم ثانى		صادق افندى فوزى	ملازم ثانى
محمد افندى فؤاد	ملازم ثانى		محمد افندى شفيق	ملازم ثانى
أحمد افندى وصفى	ملازم ثانى		محمد افندى على	ملازم ثانى

(١) هذا يتناقض مع الحقيقة ويوضح رغبة من عرابى فى أن يبين له مواقف ولمسات إنسانية مع أعدائه والحقيقة لم تكن كذلك خاصة وأن تخفيف هذه العقوبة قد أثار غضب العرابيين ومنهم عرابى نفسه ، وأنهم أظهروا ذلك الغضب والاستياء للخديوى الذى بادر بعرض الأمر على السلطان ، وطالبه بإرسال لجنة للتحقيق فى هذا الأمر .
ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين تلغراف من الخدو إلى ثابت باشا بتاريخ ٣ مايو ١٨٨٢ .

مصطفى افندى مهدى	يوزباشى	سليم افندى شوقى	يوزباشى
عمر افندى رحمى	ملكية	إبراهيم أفندى خليل	ملكية

وبناء على الأمر الخديوى صار إرسالهم إلى الآستانة برتبتهم وامتيازاتهم ونياشينهم . وهناك شملتهم العناية السلطانية واسكنتهم في سراية ملوكية وأغدقت عليهم بالنعم الشهانيه والمرتبات الواسعة على نفقة الجيب السلطانى من وقت وصولهم إلى أن صدر أمر الخديو بعودتهم جميعا إلى مصر بعد أن تغلب الإنجليز على المصريين ، وبسبب هذه الحادثة حملت الجرائد الإنجليزية وخصوصا جريدة التيمس علينا حملة منكرة ونسبت إلينا أننا كنا نعذب إخواننا بلا رحمة ولا شفقة كأنهم أرحم بهم منا أو كأنهم خلفاء آدم على ذريته حتى اضطررنا لإرسال رسالة إلى بلاد الإنجليز عن يد صديقنا المستر بلنت لنشرها فى بلادهم إظهارا للحقيقة وإزهاقا للباطل وسميتها اماطة الباطل عن وجه الحق المبين» وهاك صورة الرسالة المذكورة محررة فى سيلان بتاريخ ٢٦ مايو ١٨٨٤ .

رسالة إماطة الباطل عن وجه الحق المبين
فى ٢٦ مايو ١٨٨٤

قد بلغنى ممن أثق بقوله أن أحد مخبرى الجرائد الإنجليزية بمصر قد أعماه الذهب المصرى وأضله عن طريق الحق ، ولاريب فى أن الذهب المصرى يعمى ويصم فبعد أن أفعم جيوبه من الذهب الوهاج وأفاض منه على أخيه وعائلته بلندن أوعز إلى أخيه بأن يؤلف من الأباطيل كتابا يكون موضوعه تحسين أعمال الخديو وتقبيح أعمالنا الوطنية الحقة ، وينشر ذلك الكتاب المفترى ليستر بأباطيل وجه الحق عن بصائر نصراء الإنسانية فألف أخاه كتابا وعنونه بعنوان (الخديو والباشوات) ولم يجد فى المفتريات شيئا يذكره أكبر من كونه ينسب لنا أننا كنا نعذب الجراكسة فى مدة تحقيق قضية المؤامرة الشركية بأنواع العذاب ونعاملهم بالخشونة والقسوة المذمومة ، فلولا لم يقم عليه أدنى دليل ولا برهان بل يكذبه العيان وبناء على ذلك رأيت من الواجب الضرورى أن أفرق ذلك الحجاب المظلم الذى كان أن يكون مانعا بين نور الحق ونور البصائر فحررت رسالتى هذه رجاء عدم الاغترار بخزعبلات من لاحظ لهم فى الإنسانية وسميتها إماطة الباطل عن وجه الحق المبين .

الجركس هم من الناس الجراكسة يوجدون بجبال القوقاز بقسم آسيا بين بحر الخزر والبحر الأسود ، وهم موصوفون بالتوحش والخشونة وديانتهم الإسلام فهم بحكم الشرع إخواننا فى الدين ، وبحكم الإنسانية إخواننا فى الإنسانية والشرع الشريف الإسلامى يحرم بيعهم واسترقاقهم ويدخل فى ذلك التحريم وطأ نسائهم بطريق الاستعباد لكن من حيث أن أمراء المسلمين الذين تقبلوا على البلاد جهلاء بأحكام الشرع لايعرفون من الإسلام إلا اسمه استهانوا بأحكامه ولزيادة ثروتهم ونفوذ كلمتهم اتبعوا الشهوات ، وتجرؤا على إباحة ما حرّم الله تعالى ، وأدتهم شراهتهم الحيوانية إلى مشترى أولاد الجراكسة وبناتهم ممن يسرقونهم من بلادهم وحيث أن بنات الجراكس موصوفات بالجمال الفائق ورقة الطبع فيجدن حظوة فى عين أولئك الأمراء ثم يستحلون وطأهن المحرم عليهم شرعا بدعوى انهن ملك إيمانهم (وما هن بملك إيمانهم حقا) ثم بعد ذلك يدعونهن سيدات ويسلمون اليهن قيادة أنفسهم .

وأما الذكور فيتخذونهم غلمانا أرقاء فيعلمونهم قليلا من القراءة والكتابة التركية والعربية فإذا كبروا وشاخوا فى خدمة الممتلكين لهم أدخلوهم فى خدمة الحكومة بدون استعداد ولا معرفة ثم يرقونهم إلى الدرجات العالية المناصب الرفيعة بطريقة الإحسان لا بطريق الاستحقاق بم يزوجونهم بنساء فى فتياتهم المملوكة ويحسنون عليهم بالسرايات العالية الرحبة والأراضى الواسعة الخصبة ويحشون لهم المال حشوا ولايزالون كذلك حتى يتولون أكبر وظائف الحكومة ويعتبرون ذوى ثروة عظيمة ويشترون الحوار الحسان الغلمان من بنى جنسهم الچركس ويفعلون بهم كفعل ساداتهم الأول بهم فما تسمع باسم وزير الا ونجده مملوك الأصل وما ترى باشا أوبك أو رئيس أو مدير إلا وهو مملوك چركس أو رومى وما ترى قصورا مرتفعة الا وهى للماليك ولا أرضا خصبة واسعة الا وهى للماليك كل ذلك ليستعين أولئك الأمراء المتغلبين بهم على قهر أهل البلاد الخاضعة لهم وإذلالهم حتى ليتمكنوا فى سلب أموالهم ونزف مادة ثروتهم فلما علمت الچراكس الذين بجبال قافقاسيا أن أبناءهم صاروا رؤساء تلك الممالك فرحوا بذلك وأتوا بأولادهم وبناتهم يلتمسون بيعهم رجاء الانتفاع بهم إذا بلغوا إلى ما تقدم فى الثروة والنفوذ وهذا أمر مشاهد لا ينكره إلا مكابر وعلى مقتضى ما ذكر يكون المماليك هم الأحرار المالكين بل المستبعدين لأهل البلاد وأهل البلاد الذين يقال عنهم أنهم أحرار هم العبيد الأرقاء لأولئك المماليك فانعكست المرئيات حتى صار يتخيل أن الخير شرا وان الشر خير ولاحول ولا قوة إلا بالله ومن الغريب أن عقلاء الناس ونصراء الإنسانية

ينكرون بيع الفريق المتوحش فى الإنسان واسترقاقه ولاينكرون استرقاق الأحرار للمتقلبين عليهم من الأمراء ولمماليكهم وأنى لا أظن أن هذه الدقائق والحقائق الأصلية تخفى على لوامع أفكارهم النافية .

أمراء الحكومة المصرية

أمراء الحكومة المصرية هم عنوان تلك المنكرات وبجهلهم لأحكام الشرع الشريف وميلهم للشهوات النفسانية وشدة طمعهم ما فى أيدى الناس واقتنوا المماليك وملكوهم زمام المصالح المصرية والسودانية وبهم استعدوا أهل البلاد وسلبوا أحوالهم ونزفوا مادة ثروتهم وقتلوا كثيرا من أعيانهم وخربوا كثيرا من بيوتهم حتى تحملت الخزينة المصرية من سواء إدارة أولئك الجهلاء الظالمين مائة مليونا من الجنيهات الاسترالينية دينا للأوروباويين واثنين وعشرين مليونا دينا للأهالى الوطنيين مما كان منها للأوروباويين فهى مأخوذة به ومحاسبة عليه وما كان للوطنيين فقد ذهب هباء منثورا يعلم ذلك كل من اطلع على قانون التصفية المصرى فلما اشتد الخطب على الناس أخذوا يلتمسون لهم طريقة توصلهم إلى الخلاص من أيدى أولئك الجهلاء الظالمين ومازالت أفكار أبناء الأمة تنبعث فى صدور العامة حتى تألفت القلوب وتوحدت كلمتهم الوطنية على خلاص انفسهم وبلادهم بتعديل القوانين لحفظ الأرواح والاعراض والحقوق المدنية وكنت أنا القائد لتلك الأمة العظيمة في الأفكار والأعمال فسرت بهم سيرة مرضية قصدت بها رفع الأمة المصرية من هاوية الذل والإهانة إلى أوج السعادة والرفاهية بدون سفك قطرة دم مع المحافظة على مسند الخديو وسن بعض القوانين الجديدة التى فى أحكامها وجود المساواة بين العموم بدون مراعاة الجنسية ولا الفرق بين المصرى والتركى والشركسى بصرف النظر عن اختلاف المذاهب والنحل الدينية يشهد بذلك ما حصل من الترقى لبعض المستحقين من الاقباط المصريين ومنهم من ترقى إلى رتبة باشا فى مدنى واسمه بطرس باشا غالى مع أن الأقباط فى مصر كانوا مهانين مثل المسلمين ولم يبلغ أحد منهم رتبة الباشا إلى ذاك التاريخ أصلا وكذلك ما حصل من الترقى للمستحقين من الترك والجركس وغيرهم بدون فرق ولا تفاوت واجتهدت فى رد المظالم إلى أهلها ونشر راية الحرية على أطلال الأقطار المصرية والسودانية مع المحافظة على المعاهدات الدولية وأقمت نفسى حافظا عموميا لجميع الأجانب الأورباويين حتى يكونوا آمنين على أرواحهم وأموالهم يشهد بذلك ما حررته لوكلاء الدول الأورباوية وما تعهدت لهم به بحضور الخديوى ودرويش باشا المندوب العثمانى .

المؤامرة الچركسية

لما رأى زعماء الچراكسة القابضين فى أزمة الأمور والقائدين للخديوى فى جميع أعماله وحركاته أن الخديوى لا يقدر علي إصدار أمر أو فعل إلا عن رأيهم وإرادتهم وأن أمر المساواة والحرية يضر كل الضرر لصالح الچراكسة عموما وصالحهم خصوصا وكان رئيسهم خيرى باشا الذى هو رئيس البطانة الخديوية وصاحب الختم الخديوى فضلوا تسليم البلاد المصرية للأجانب المخالفين لهم فى الدين والمذهب على مساواتهم فى المعاملات المدنية مع المصريين الذين يرونهم دونهم فى الاستحقاق فطفق رئيسهم المذكور يشقى ويجتهد ويقود الخديوى إلى ما من شأنه إحباط أعمال الحزب الوطنى حتى لا يشاركهم أحد من الوطنيين فيما هم مستأثرون به من النفوذ والثروة وسعى فى تأليف حزب من الچراكسة الذين لا عقول لهم ويكون موضوع أعمال هذا الحزب الفتك برؤساء الحزب الوطنى[١] ولما دعى أحد الچراكسة المدعو راشد أفندى أنور[٢] للانتظام فى سلك هذا الحزب وكان يخاف الله أبى الإيجاب وبادر بأخبار طلبه باشا فجاءنى الباشا المذكور وأخبرنى بحقيقة الأمر وبناء على ذلك تفاوضت مع النظار حالة كونى ناظر الحربية والبحرية وعرض الأمر للخديوى وتقرر أمره بتحقيق تلك المؤامرة رسميا فى مجلس حربى فتشكل مجلس لتحقيق ذلك بأمرى ودفعا للريب وأخذا بالحق كان تشكيل المجلس مختلطا من المصريين والترك والچراكسة تحت رئاسة القائد الچركسى الجنرال الكبير راشد باشا حسنى[٣] الموصوف بالتنزه عن النقائص والتمسك بأذيال الحق . ولما صارت المباشرة فى التحقيق كان كل من ثبت عليه الاشتراك مع تلك المؤامرة يصير سجنه في دائرة الآلاى الغارديا سجنا مكرما بأمر رئيس المجلس المشار إليه وحيث أن الآلاى الغارديا لم يكن به محل للسجن فأمرت بأن من يجب سجنه يوضع مع ضابطان الآلاى فى غرفهم ليتأنسوا بأخوانهم فكانوا يقيمون مع ضباط الآلاى ويأكلون معهم إلا أنهم لا يخرجون من تلك المحلات إلا مع حراس يحرسونهم فلما

---

(١) يذكر عرابى أن الچراكسة تحالفوا علي قتله «وقتل جميع الرؤساء الضباط أبناء العرب المصريين»
انظر : تقرير عرابى عن الحوادث التي حصلت فى مصر ص ٢٠ .
(٢) انظر محاضر جلسات قومسيون التحقيق . محضر جلسة ٦ أكتوبر ١٨٨٢ استجواب محمود سامى البارودى ص ٩٦ .
(٣) كان المجلس العسكرى برئاسة على الروبى . انظر محمود فهمى : البحر الزاجر جـ ١ ص ٢١٤ .

اقتضى التحقيق سجن عثمان باشا رفقى[١] أمرت بإخلاء دائرة الميرلاى الغارديا لإقامته فيها وكان سجنه سجن شرف لا سجن إهانة كما يزعم المبطلون وكانت الدائرة المذكورة مفروشة فيها جميع لوازمه وكانت مفتحة الأبواب والمنافذ لايمنع أحد من خدمته وزيارته ولما تبين من التحقيق أن المشتركين فى المؤامرة يزيدون عن مائة شخص إلا أنه لم يثبت إثباتا اعترافنا سوى على اثنين وأربعين شخصًا فأتم المجلس التحقيق وحكم عليهم بعزلهم من رتبهم وتجريدهم من امتيازاتهم ونفيهم إلى بلاد السودان نفيا دائما ولما عرض لى رئيس المجلس أوراق التحقيق أرسلت الأوراق إلى الخديوى .

وانعقد مجلس النظار أربعة أيام متواليات لتلاوة أوراق التحقيق بحضور الخديوى فتبين منها أن الخديوى السابق[٢] هو المؤسس لتلك المؤامرة فلو رأى منشىء كتاب (الخديوى والباشوات)[٣] غضب الخديو ولهجته حين تلاوة الأوراق لخجل من كتابه ولما سمحت نفسه أن يبيع ذمته بثمن زهيد وحيث تبين لى أن الجراكسة معذورون فى مؤامرتهم هذه ، وأن البلاد السودانية شديدة الحرارة وربما تكون سببا فى هلاكهم لكونهم نشأوا فى بلاد باردة فشفقة بهم ، ومقابلة للإساءة بالإحسان طلبت من إخوانى النظار مساعدتى على عدم أرسال المتأمرين المحكوم عليهم بالنفى إلى السودان ، وأن يتبدل الحكم بنفيهم إلى بلادهم مع بقاء رتبهم وامتيازاتهم أملا فى العفو عنهم عند تحسين الأحوال فأجابنى النظار إلى ذلك وتعجبوا من رأفتى حتي على من يريد قتلى[٤] . وعلى مقتضى طلبى هذا صدر أمر الخديوى[٥] فأرسلوا مكرمين إلى القسطنطينية مع حفظ أملاكهم بمصر ومما يثبت شفقتى عليهم ورأفتى بهم معاتبتى للضابط الإنجليزى (رادلى دوتير) حين كان أسيرا هو ومن معه فإذا كانت هذه معاملتى لصغار الضباط المحاربين

---

(١) كان ضمن المتهمين الذى أصدر المجلس أحكام بنفيهم إلى أقاصى السودان وتجريدهم من رتبهم وامتيازاتهم .

(٢) يقصد الخديو إسماعيل .

(٣) يقصد كتاب خديويون وباشاوات Khedives and Pachas للمستر موبرلى بل Moberli Bell والذى طبع فى عام ١٨٨٤ .

(٤) من المعروف أن العرابيين اختلفوا مع الخديو لرغبته فى تعديل الحكم ورفضه التصديق على حكم المجلس العسكرى فى مسألة الضباط الشراكسة .

(٥) رأى الخديوى أن أحد المتهمين وهو عثمان باشا رفقى يحمل رتبة الباشوية ، مما يقتضى عرض المسألة على الباب العالى .

انظر . تقرير أحمد عرابى عن الحوادث التى حصلت بمصر ص ٢١ .

لبلادى كمعاملة المارشالات الذين يؤسرون فى الحرب بل هى أفضل احتراما فكيف أعامل أخوانى بما هو ليس من شيمى مع إنى أرجو إصلاحهم والانتفاع بهم فكيف آمر بتعذيبهم أو أرضى بشقائهم مع أنه مخالف لمبدئى الذى هو العدل والإنصاف وتأمين الناس على أرواحهم وأموالهم وحقوقهم وجمع الكلمة الوطنية . وما بال القوم أنصار الإنسانية رضوا بمعاملة الخديو وأتباعه لنا فى السجن بأنواع الإهانة والضرب للبعض منا وتجريد الجميع من أملاكهم . وأين كانت تلك الشفقة وذلك الحنان فحسبنا الله ونعم الوكيل .

ومع كل ذلك فأنى أحلف حلفة صادقة وأقسم بالله العظيم الذى لا إله ألا هو رب إبراهيم وموسى وعيسى ومحمد صلوات الله عليهم أجمعين وأقسم بما أنزل عليهم من الكتب المقدسة التوراة والإنجيل والزبور والقرآن الكريم إنى لم آمر بتعذيب عثمان رفقى باشا ولا بتعذيب من كان معه فى القضية ولم أطلع على تعذيب أحد منهم ولم أقصد شرا لأحد من الناس كائنا من كان والله على ما أقول وكيل . فمن اطلع على رسالتى هذه ولم يصدقها فليراجع ما ذكر من البراهين والأدلة الدامغة وليعلم أن الذهب المصرى يعمى ويصم وما الله بغافل عما يعمل الظالمون .

أحمد عرابى

الفصل الثانى
فى ذكر الأسباب التى ترتب عليها
استعفاء وزارة محمود سامى باشا
أول وزارة وطنية حرة

لما رأت دولة انجلترا نجاح الحزب الوطنى في أعماله وعلمت بتأليف وزارة وطنية حرة وأن تلك الوزارة صادقت على قانون مجلس النواب ولائحة انتخاب النواب وصدر الأمر الخديوى بالتصديق عليهما كبر عليها هذا الأمر واستمالت إليها دولة فرنسا للاستعانة بها علي إطفاء نور الحرية والعدالة التي ظهرت فى وادى النيل الذى هو مطمح أنظار الدولتين المذكورتين منذ القدم .

وبما أن الخديوى رمى بنفسه فى أحضان الانكليز سرًا قبيل عزل إسماعيل باشا لأنه كان متخوفا من والده وأخوته[1] وذلك بمقتضى عهد أخذ عليه مقتضاه أن يكون لانكلترا النفوذ الأول فى الحكومة المصرية وأن الخديوى لايخالف لها أمرا وعلى الحكومة الإنكليزية أن تحفظ حياته وبلاده من الداخل والخارج . أوعز اليه من السير مالت أن يستنجد بالإنجليز ليعيدوا له سلطته الاستبدادية ففعل .

وحين ذاك اتفق اللورد «غرنفيل» ناظر خارجية الانكليز مع الموسيو غمبتا ، ناظر خارجية فرنسا على أن فرنسا تطلب من الإنجليز التداخل فى المسألة المصرية بإرسال أسطول مؤلف من سفن إنجليزية وفرنسيه فطلبت ذلك ووافقت انجلترا على طلب فرنسا المخدوعة (بغمبتا) الذى باع مركز فرنسا فى مصر بثمن زهيد جدا مهما عظم .

وبناء على ذلك ورد من باريس أن المسيو دى فريسينيه[2] رئيس وزراء فرنسا إذ ذاك صرح فى جواب القاه على سؤال أن فرنسا تود حفظ استغلال القطر المصرى على الصورة المؤيدة بالفرامانات العديدة بحيث لا يطرأ عليه أقل تغيير وأن اتحاد فرنسا وانجلترا يؤيد

---

(١) ظل الصراع على السلطة محتدما فى عصر توفيق فقد حاول والده إسماعيل المخلوع استرداد عرشه كما بذل البرنس حليم محاولات متعددة لاعتلاء عرش مصر بدلا من توفيق ، ومما يذكر أنه كان لإسماعيل أنصارا يسعون لإرجاعه إلى كرسى الخديوى ومن هؤلاء مصطفى بك العنانى والكونت ماكس لافيزون Max Laveson مدير أملاكه للتفاصيل انظر : نجيب مخلوف . نوبار باشا ص ١٤٦ - ١٤٧ .

(٢) السير دى فريسينيه De Freycinet رئيس الوزارة الفرنسية عام ١٨٨٢ له كتاب عن مصر بعنوان المسألة المصرية La Question d Egypteوقد طبع هذا الكتاب فى فرنسا عام ١٩٠٥ .

هذا الاستقلال . ثم قال أن الحوادث بما تستلزم اتفاق جميع الدول الأوربية لتسوية المسائل المصرية ولكن بما أن الدول تعترف لفرنسا وانكلترا بأفضلية المصالح فى ذلك القطر فسيكون من الواجب عليهما أن تدير سياستها بحزم وثبات .

وعلى أثر ذلك شاع أن سيأتى إلى الاسكندرية ، أسطول فرانساوى وآخر إنكليزى وأن الباب العالى سيرسل إلى مصر وفدا مؤلفا من بعض رجال الدولة وأن الدول وفى مقدمتها الدولية العلية ستتداخل بالفعل فى أحوال مصر فأوجس الناس من هذه الأخبار خيفة وايقنوا بقرب تعاظم المشاكل ودخول مصر فى طور جديد .

ثم ورد تلغراف من باريس ينبئ أن الأسطول الفرنسى الذى سافر من بيره على مقربة من جزيرة كريت سيجتمع بالأسطول الإنكليزى الآن من كورفو ثم يصير الاثنان إلى القطر المصرى فكان ذلك مثبتا للأبناء السابقة موجبا لزيادة القلق .

ثم ورد تلغراف من الآستانة يعلن أن الباب العالى أرسل إلى الدول منشورا يعترض فيه على إرسال الدوارع الأجنبية إلى القطر المصرى استنادا إلى أن الأحوال الجارية إذ ذاك فيه لاتدعو إلى مثل هذا التداخل فضلا عن أنه يجب أن يعهد به إلى الدولة العثمانية إذا كان ثمة فى الأمر ما يبعث عليه .

وفى ١٥ مايو سنة ١٨٨٢ وفد السير ادوارد مالت والموسيو ستكوفيش قنصلا فرنسا وانكلترا على الخديو وأخبراه بصفة رسمية عن قدوم الأسطول وأنه يصل الاسكندرية فى صباح ١٧ منه ثم نشر السير مالت منشورا بعث به إلى قناصل حكومته فى القطر المصرى يخبرهم فيه بما كان ويبين لهم السياسة التي يجب أن يتبعوها ويعلمهم أن وصول السفن ليس فيه ما يوجب تكدير العلائق فإن قدومها إنما هو بطريق المسالمة وبصفة ودية وقد نحا هذا النحو قنصل فرنسا أيضًا[١] .

وفى ١٩ مايو وفد على مينا الاسكندرية دارعة انكليزية وفي ٢٠ منه دخلها دارعتان إنكليزيتان وفى ٢١ منه دخلها سفينتان حربيتان وعلم فى ذلك اليوم أن كلا من الدول الأوربية (ما عدا انكلترا وفرنسا) سترسل سفينة أو اثنين إلى المياه المصرية على غير اشتراك مع الأسطوليين الفرنسوى والإنكليزى وإنما يكون وجودها مماثلا بوجود الدارعتين اليونانيتين .

---

(١) انظر سليم النقاش جـ ٤ ص ص ٢٧٢ - ٢٧٣ .

الفصل الثالث

فى ذكر قدوم الأسطولين

وبعد قدوم الأسطولين جاء قنصل فرنسا الجنرال منزل رئيس النظار وأعلن له طلب الدولتين فاستدعى الرئيس زملائه النظار وتشاوروا فى الأمر وبعد المداولة انحط رأيهم على أخذ رأى الخديو فى هذا الحادث الجلل فتوجه إليه رئيس النظار وناظر الخارجية مصطفى باشا فهمى وأخبره بما حدث فأجاب أنه ينتظر فى هذا الشأن تعليمات ترد اليه بعد يوم أو يومين وأخذت المخابرات بعد ذلك تجرى بين القنصلين والوزارة بطريقة غير رسمية .

وجاء فى جريدة التيمس حينذاك أن إرسال الدوارع إلى مياه مصر لم يقصد به إلا تعزيز الخديو وتأييد سلطته فأول شيء يجب إجراؤه هو حمل عرابى باشا على التنحى عن الإدارة والسياسة وقلب الوزارة وإذا لم يكف إرسال الدوارع لبلوغ الغاية ترتب على ذلك استخدام القوة لإكراه عرابى باشا وأعوانه على تنفيذ مطالب الدولتين ويتم ذلك بإرسال بعض الجنود إلى القطر المصرى ومجانبة لمس استقلال مصر ويجب أن تكون تلك الجنود جنود عثمانية وإذا تمرد المصريون عليها عدت مصر عاصية على الدولة فيترتب إذ ذاك على الدول أن تنظر فى هذا الأمر وهو .

إلى أى حد يقضى بقاء استقلال السلطنة العثمانية على الدول الأوربية بعدم التداخل فى المسألة المصربة بالنفوذ والقوة .

وقد تناقلت الجرائد هذاالمقال وعلقت عليه الشروح والملاحظات فكان له ولها وقع شديد التأثير فى النفوس وفى خلال ذلك طلب الباب العالى من فرنسا وانكلترا أن تستردا أسطوليهما فأجابتنا أنهما لا تسترجعانهما إلا بعد أن تعود إلى مصر راحتها ويستقر فيها النظام .

وفى ٢٥ مايو تقدمت لائحة[١] الدولتين المشتركتين بالبلاغ الأخير للوزارة المصرية بطريقة رسمية ومآلها طلب سقوط الوزارة وخروج عرابى باشا من القطر المصرى فتضمن

(١) هى المذكرة المشتركة ، وكانت معروفة بين الأهالى باسم اللائحة وكان عبدالله النديم فى قيادته للمظاهرات بالاسكندرية ضد هذه اللائحة يقول اللايحة اللايحة مرفوضة ، مرفوضة ، ارموها ، ارموها . انظركتابنا عبدالله النديم ودوره فى الحركة السياسية .

له الدولتان حفظ رتبته ومرتباته ونياشينه وإقامة عبدالعال باشا حلمى وعلى باشا فهمى فى الأرياف بجهات لا يخرجان منها وتضمن لهما الدولتان رتبهما ونياشينهما ورواتبهما وتفكيك صفوف العساكر فلا يبقى منها إلا القدر اللازم لحفظ الحدود القبلية[١]

فلما نلقى النظار هذا البلاغ اجتمعوا فى منزل رئيس النظار محمود باشا سامى وقرروا بالاتحاد بأن هذه اللائحة تعتبر تداخلا مغايرا للمحالفات الدولية والحقوق الوطنية بل يعد اعتداء محضا إذ لا علاقة للدول الأجنبية معنا ومن الواجب رفضها[٢] ثم رأوا عرض الأمر على الخديوى لأخذ رأيه فتوجه إليه رئيس النظار وناظر الخارجية وعرضا عليه قرار النظار برفض اللائحة المذكورة رفضًا باتًا فاجابهما الخديو بأنه تقدم له نسخة من اللائحة المذكورة وقبلها[٣] ، فعرضا عليه بأن هذا يؤدى إلى خلاف عظيم بين الوزارة والخديو يستلزم استدعاء مجلس النواب للنظر فى مصلحة بلادهم وطلبا من الخديوى صدور أمره بجمع مجلس النواب فأبى عليهما ذلك ثم رجعا وأخبرا زملائهما بما صمم عليه الخديوى فتقرر بالاجماع استدعاء مجلس النواب أولا وعرض الخلاف عليه .

قد صا طلب مجلس النواب وعرض عليه الخلاف الواقع ثم قرر النظار استعفائهم فى يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ محتجين على لائحة الدولتين فرنسا وانكلترا فقبل الخديوى استعفائهم بفرح وسرور[٤] .

وبعد استعفاء الوزارة أصدر الخديو إلى جميع الجهات المنشور الآتى صورته .

بما أن هيئة النظار الحاضرة استعفت وصار قبول استعفائها فليكن معلوما ذلك لديكم لتصرفوا جهدكم واقتداركم فى المحافظة التامة منكم ومن مأمورى المديرية الموكلة لإداراتهم والدقة والانتباه لحسن سير الأشغال والمصالح المتعلقة بكم كما أنه

---

(١) يذكر الخديو أن هذه المذكرة كانت بناء على رغبة محمد سلطان باشا رئيس مجلس النواب فى بقاء وتأييد الأمن بالقطر المصرى . انظر ملف ثابت باشا : محفظة ١٦٣ عابدين تلغراف من خديو مصر إلى ثابت باشا .

(٢) رفضت وزارة البارودى هذه المذكرة كما رفضتها الأمة كلها وأرسلت التلغرافات لتأييد الوزارة الوطنية . انظر محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الداخلية ـ محفظة رقم ٦ داخلية .

(٣) قبل الخديو هذه المذكرة ، وطلب من النظار قبولها منعا لحدوث ارتباكات سياسية وسفك دماء . انظر : سجلات الثورة العرابية ـ سجل رقم ٩٠ تحت عنوان مكاتبات المعية السنية ص ١٤ .

(٤) قدم البارودى استقالة وزارته احتجاجا على التدخل الأجنبى وقبول الخديو له فقبلها الخديو بناء على نصيحة انجلترا وفرنسا وتولى أمور الجيش بنفسه . محافظ الثورة العرابية محفظة ١٩ دوسيه ٩٨ .

من حيث أن المراكب الحربية الأجنبية التى حضرت إلى الاسكندرية ، لم يكن حضورها إلا بوجه سلمى فقط ولم يكن هناك شيء آخر خلاف ذلك فليس هناك لزوم لإرسال أحد من عساكر الإمدادية الذين صار طلبهم أخيرا بمعرفة الجهادية بل أن الموجود منهم تحت الحضور من البلاد يتنبه بصرف النظر عن حضوره واعلان المراكز والأقسام بالتنبيه على مشايخ وعمد البلاد بهذا المضمون للعلم بعدم الاقتضاء لجمع عساكر وانتباه كل لاشغاله وزراعته بدون اشتغال فى غير ذلك هذا وإن الأمور المهمة التي كان قد جرى العرض عنها لنظارة الداخلية يجب أن يعرض عنها من الآن لمعيتنا إلى أن تتشكل هيئة نظارة جديدة كما هو مطلوبنا أ . هـ .

محمد توفيق

وفى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ عقد عند الخديو احتفال عظيم حضره النواب والأعيان والعلماء وشيخ الإسلام والمسلمين والعارف بالله الشيخ محمد عليش وشيخ المشايخ العاملين القدوة العلامة الشيخ حسن العدوى والأستاذ الأعظم الشيخ محمد الانبابى شيخ الجامع الأزهر ورؤساء الجهادية وقد خاطب الخديوى هذا الجمع العظيم بقوله إن السياسة اقتضت استعفاء الوزارة وقبول لائحة من الدولتين فرنسا وانكلترا وإنى حفظت لنفسى الجهادية وإدارة المصالح الإدارية لحين تشكيل وزارة جديدة .

فقام طلبة باشا عصمت وقال أننا مطيعون جميعا للجناب السلطانى الشاهانى وللجناب الخديوى ، ولكن هذه اللائحة المؤذنة بضياع استقلالنا مستحيل علينا قبولها وتنفيذها ولا حق للدولتين فى طلب تنفيذها فهى تتعلق بمسائل هى من اختصاصات الباب العالى أن ينظر فيها . ويستحيل علينا قبول أحد رئيسا للجهادية خلاف رئيسنا أحمد باشا عرابى وصادق على قوله الشيخ عليش والعلماء جميعا وطلبوا رفض اللائحة المذكورة وخروج الأساطيل الحربية الأجنبية من المياه المصرية وقرأ الشيخ عليش قوله تعالى : ﴿وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم﴾ ولما أتم كلامه خرج طلبة باشا من الحفلة وتبعه جميع الحاضرين(١) .

(١) أظهر طلبه عصمت العصيان وخرج غاضبا من الاجتماع ومعه على فهمى ، ويعقوب سامى وبعض الضباط للتفاصيل . انظر محافظ الثورة العرابية محفظة رقم ١٩ دوسيه ٩٨ . تحت عنوان «معلومات سليمان العيسوى عن التهور فى زمرة العصاة والإهانة للحضرة الخديوية» .

وبعد خروجهم جاء للمعية تلغراف من ضابطان آلايات اسكندرية بأنهم لايرضون البتة غير عرابى باشا ناظرا للجهادية وإن مضت ١٢ ساعة ولم يرجع إلى منصبه كانوا غير مسئولين عما يحدث مما لا يستحب وقوعه[١] .

انتهى الجزءالأول ويليه الجزء الثانى .

(١) تفاصيل ذلك انظر ملف ثابت باشا محفظة ١٦٣ عابدين ، وسجلات الثورة العرابية سجل رقم ٩٠ ص ١٥ .

فهرست الجزء الأول من المذكرات

الباب الثالث عشر

الباب الرابع عشر

الباب الخامس عشر